مجموعة مؤلفين

خلفيات الثورة

دراسات سورية







المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

خلفيات الثورة

دراسات سورية



خلفيات الثورة

دراسات سورية

آزاد أحمد علي — خضر زكريا — مروان قبلان
جاد الكريم الجباعي — سمير سعيفان — منذر بدر حلّوم
حازم نهار — عقيل سعيد محفوض — منذر خدام
حسني العظمة — علي باكير — نبيل مرزوق
حمزة المصطفى — نيروز ساتيك

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

خلفيات الثورة : دراسات سورية / آزاد أحمد علي... [وآخ.].

623 ص.: ايض، خرائط ؛ 24 سم.

يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2764-7

1. سوريا – التنمية الاقتصادية. 2. الثورة السورية (2011) – الجوانب الاقتصادية.
3. المعارضة (سياسة) – سوريا. 4. سوريا – العلاقات الدولية. 5. الطائفية – سوريا.
أ. علي، آزاد أحمد.

338.9561

العنوان بالإنكليزية

The Revolution's Background: Syrian Studies

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2013

المحتويات

القسم الثاني
في أسئلة التسلطية والمعارضة والحِراكات السياسية

القسم الثالث
في أسئلة الأبعاد الجيوسياسية لتحوّلات الثورة

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخرائط

المساهمون

آزاد أحمد علي

خبير في مشروع (سورية 2025)، متخصص بتاريخ العلوم، له، إضافة إلى بحوثه المتعددة في مجاله، كتب ودراسات عدة عن الأدب الكردي والعمارة والقومية والعمران في منطقة آليان والتاريخ الهندسي والاجتماعي لقرى الطين. مُشرِف على تحرير مجلة **الحوار الكوردي - العربي** التي تصدر منذ عام 1993 وحتى اليوم.

جاد الكريم الجباعي

كاتب وناشط حقوقي. مجاز في علوم اللغة العربية وآدابها من جامعة دمشق. عمل مدرسًا ثم محررًا ومدققًا لغويًا في هيئة الموسوعة العربية في دمشق، وكتب للموسوعة بحوثًا عدة.

من مؤلفاته: **حرية الآخر**: **نحو رؤية قومية ديمقراطية** و**حوار العمر: أحاديث مع الياس مرقص** و**قضايا النهضة: حرية الفرد وحقوق الإنسان والمجتمع المدني** و**هوية الاختلاف** و**في المسألة الكوردية.. حوارات ومقاربات**.

حازم نهار

باحث مُقيم في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». رئيس تحرير مجلة **المشكاة** التي تُعنى بدراسات حقوق الإنسان، له كتب وترجمات عدة عن الشأن السوري، آخرها **مسارات السلطة والمعارضة في سورية**.

حسني العظمة

خبير في مشروع (سورية 2025)، متخصص بالكيمياء التطبيقية في مجال الصناعة والنفط. متفرغ للبحث في قضايا البيئة والتنمية والتنمية المُستدامة. خبير بيئي في منظمات دولية عدة. من أبحاثه المنشورة «تلوث البحر الأبيض المتوسط؛ نظرة جنوبية في ما أنهكه الشماليون».

حمزة المصطفى

باحث مساعد مقيم في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». له دراسات وبحوث عدة في الشأن السوري، أبرزها كتاب **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية – الخصائص – الآليات – صناعة الرأي العام**. ساهم بصفته باحثًا مشاركًا في كتب أخرى عدة، منها كتاب **مسألة أكراد سورية**.

خضر زكريا

سوسيولوجي، متخصص بالنظريات الاجتماعية، وتاريخ الفكر الاجتماعي، وعلم اجتماع التنمية الاجتماع. له كتب عدة، مؤلّفة ومترجمة، منها **نظريات سوسيولوجية** و**عن الوضع الاجتماعي للمرأة العربية** و**محاورات سياسية في الاشتراكية والديمقراطية** و**خصائص التركيب الاجتماعي في سورية**.

سمير سعيفان

خبير اقتصادي في مشاريع عدة، منها مشروع (سورية 2025)، يتميّز بخبرته الأكاديمية والسياسية. شارك في عدد من اللجان الحكومية للإصلاح الاقتصادي في سورية. ونشر عددًا كبيرًا من الدراسات والمقالات المتخصصة، وأصدر خمسة كتب عن الاقتصاد السوري.

عقيل سعيد محفوض

حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد في جامعة حلب - سورية. شغل منصب مدير التعاون الدولي في وزارة التعليم العالي (2007-2009). تتركز دراساته واهتماماته العلمية على الشؤون الإقليمية (المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد). من مؤلفاته: **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (2008) و**سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (2009).

علي باكير

باحث في العلاقات الدولية، مهتم بالشؤون الاستراتيجية في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK)، له العديد من المساهمات بصفته باحثًا مشاركًا، ومقالات ودراسات منشورة في مجاله.

مروان قبلان

أكاديمي وباحث، له العديد من المؤلفات والمقالات والأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، آخرها بالإنكليزية **العلاقات السورية - التركية بين العداء والحميمية** و**السياسة الخارجية السورية والولايات المتحدة: من بوش إلى أوباما**.

منذر بدر حلّوم

حاز الدكتوراه في علوم الحياة في بطرسبورغ - روسيا. أستاذ مساعد في كلية الزراعة في جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

ترجم عددًا من الكتب عن الروسية، منها: **يوم واحد من حياة إيفان دينيسوفيتش** (ألكسندر سولجينيتسن، 1999)، **فلسفة الأسطورة** (أليكسي لوسيف، 2000)، القادم من **الجحيم** (فارلام شالاموف، 2001). كما ساهم في ترجمة مختارات من شعر الهجاء العربي إلى الروسية لـ **موسوعة الهجاء العالمي**.

منذر خدام

دكتور في العلـوم الاقتصادية، خبير في مشـروع (سـورية 2025)، باحث اقتصادي صدر له كتب عدة، منها: **الأمن المائي السـوري والأمن المائي العربي والاقتصـاد العـام** و**أسـئلة الديمقراطيـة فـي الوطـن العربي فـي عصـر العولمة**، ومقـالات في مجـال اختصاصه الدقيـق في الاقتصـاد الزراعي، وفـي مجالات البحوث الاقتصادية، إضافة إلى انخراطه في الشأن العام.

نبيل مرزوق

خريج مدرسـة الدراسـات العليـا للعلـوم الاجتماعية بباريـس، متخصص بمجال السياسـات، ومجال سياسـات الاقتصاد الكلّي بشـكل خاص، خبير في مشـروع (سـورية 2025)، وخبير وطني بخبرة دولية في قضايـا التنمية عمومًا، وفـي قضايـا التنميـة الاقتصاديـة - الاجتماعيـة السـورية خصوصًـا، وخبير في مؤسسـات تنموية عدة من أبرزهـا برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي والإسـكوا. له العديد مـن الكتب والمؤلفـات العلمية عـن الخصخصة، والفقر والتشـغيل، والسياسات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية.

نيروز ساتيك

مسـاعد باحث مقيم فـي «المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات»، يهتمّ بموقع الوطن العربي في العلاقات الدولية مع التركيز على سـورية، إضافة إلى اهتماماته البحثية في المركز بتطوّرات الثورة السورية.

مُقدّمـة

أكثر من سـنتين على انـدلاع الثورات العربية، والأسـئلة لا تزال تُطرح عن العوامل. وتشـير معاودة طرح هذه الأسـئلة إلى أن الأجوبة ليسـت واحدةً، ولا تسير في اتجاه واحد، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية المعقدة كافةً في المراحـل الفاصلة في تواريخ الشـعوب والأمم. وهو ما يشـير في حـد ذاته إلى تعقّدها. والحقيقة أن مسـاءلة العوامل التي حكمت اندلاع الثورة، وتطوّرها من ظاهـرة احتجاجية إلى ثورة، وكشـف بعـض ديناميّاتها في مرحلـة التحوّل، هي محاولة على مسـتوى البنية المجتمعية - السياسية العميقة التي تتخطّى بطبيعتها مـا هـو ظاهر إلى مـا يتعـدّاه. وحين تتحـول هـذه البنية بأثـر فعل كبيـر من نوع الثورة، فإن ما كان كامنًا في البنية الاجتماعية العميقة يطفو على السطح، ويأخذ في كثيـر من الأحيان شـكل «الاندلاق» و«الانفجـار» من دون تعابير «وسـيطة» تموّهه، فيظهر ما هو كامـن صريحًا، مع انخراط مجموعات من الناس في تقرير مصيرها، وتحوّل السياسـة من أمر سلطوي شبه مغلق إلى فعل عمومي يُعبّر عن نفسه بأشكال شتى.

فـي بحوثنـا عـن الثـورات العربية لـم نخلـط بيـن الخلفيـات الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية وأسـباب الثـورات. فالمُعطيات الاجتماعيـة لا تتحول بذاتها إلى أسباب، إلا عبر الوعي الاجتماعي والعنصر الذاتي البشري. والوعي كمـا هو معلوم يتجـاوز العوامـل الاقتصاديـة والاجتماعية ويتفاعل مـع تاريخه ذاته، ومع أشـكال التنظيم والسـلوك البشـري؛ وهو أيضًا لا ينحصـر في مكان، إذ يتأثـر ويؤثر بمـا يجري فـي دول وأماكن أخـرى. وهذا هو حـال تأثير الثورة والوعي الثوري من بلد عربي إلى بلد آخر.

لهـذا، نحن لا ندرُس الخلفيـات الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها أسـبابًا مباشـرة للثورة. ولا يعود ذلك إلى أنها تؤدي دورًا أقـل أهمية من أن تفعله، بل لأنها أكثر أهمية من أن تقتصر عليه. صحيح أنها لا تحدد توقيت الثورة أو بؤرة اشـتعالها، لكنها تؤثر في مسـار الثورة، وقد تتحكم في مصيرهـا، كما أن فهمها ضروري لفهم ما سوف يجري بعدئذ.

تُحاول مجموعة البحوث والدراسـات التي يضمّها هـذا الكتاب بين دفّتيه تحـت عنـوان: **خلفيـات الثورة: دراسـات سـورية** أن تتخطّـى ما هـو ظاهر في مجريـات الأحـداث والأفعال التاريخية المباشـرة إلـى مقاربة بعـض اتجاهات البنية الاجتماعية العميقة تلك في معناها الشامل. وتشترك كلها بحسّها النقدي، وطرحهـا القضايـا فـي صيـغ أسـئلة وإشـكاليات. وهـذه المسـاءلة النقدية هي ما يوحّـد بينها، ويضعها في فضاء مشـترك. وتهـدف هذه الدراسـات - كل في مجاله - إلـى توفير معرفـةٍ معمّقةٍ أفضل لخلفيات الثورة في سـورية ومسـارها وتطـوّر بعض ظواهرها في ضوء تحليل كمي - نوعي نقدي مركب، يسـتند إلى قائمة «موثوقة» وغنية من البيانات والمؤشرات.

تكشـف مجموعة هذه المقاربات عن جهاز مفهومي جديد في لغة البحث الاجتماعي - السياسـي السـوري، يُفكر في الثورة على مستواها العميق، ويُشير إلى فاعلية الفكر النقدي لدى الباحثين السـوريين الذين لـم يقبلوا الانضواء في ديناميّـات النظـام الاقتصادي - الاجتماعي - السياسـي التسـلّطي الذي أرسـته عقود طويلة من التسـلّط والقمع، واختزال الدولة بالسـلطة بمعناها الضيّق، فما عـاد يظهر من الدولة فـي أول اختبار لها مع خروج النـاس للتعبير عن أفكارهم وتطلّعاتهم سوى الشكل العاري للسلطة الضيقة تلك.

ولئن أنتـج الباحثون السـوريون هذه الدراسـات في زخم عمليـة التحول الكبـرى الجاريـة في سـورية، بما تفرضـه بطبيعة الحـال من ضغـط وانفعالات وتفاعـلات مع الحدث اليومي المباشـر الجاري علـى الأرض وأمام «الأعين»، فإنهـم جهدوا فـي الحفاظ على المسـتوى النقـدي العلمي في إنتـاج مقارباتهم وأفكارهم.

يضم هذا الكتاب أربعة عشر بحثًا، أنتجها باحثون سوريون خصيصًا لهذا الكتاب. وعمومًا، يجمع المؤلفون بين صفتَي الباحث المتمرّس في مجاله البحثي والمثقّف المعني بأداء وظيفته النقدية حتى النهاية. وصنّفت في ثلاثة أقسام هي عبارة عن أسئلة وإشكاليات كبيرة. وهذه الأقسام هي: أسئلة التنمية المأزومة والثورة، وفي أسئلة التسلطية والمعارضة والحراكات السياسية، وفي أسئلة الأبعاد الجيو - سياسية لتحولات الثورة.

أولًا: أسئلة التنمية المأزومة والثورة

يتألّف هذا القسم من أربع مقاربات بحثية تُحاول أن تطرح أسئلة التنمية والثورة على المستوى العميق. في البحث الأول: «التنمية المفقودة في سورية»، ينطلق نبيل مرزوق من أن الثورات العربية وضعت مسألة التنمية في إطار منظومة التنمية البشرية، وهو الإطار المنظومي النقدي الذي عبّر عنه أمارتيا صن أي «التنمية حرية». وفي الحالة السورية حيث اندلعت الثورة في شكل حركات احتجاجية سلمية وضع النظام نفسه في تناقض مصيري مع مطالبها، بما يُدلل لا على عدم قدرة النظام على التعامل بإيجابية ومرونة مع المطالب الشعبية فحسب، بل وعلى أن بنيته أصبحت هشّة إلى درجة كبيرة، ولا تحتمل تغيرات بنيوية مهما كانت محدودة. وهذا ما جعله حجر عثرة دون أي عملية إصلاح أو تنمية حقيقية في البلاد، ما يُفسّر جانبًا من تعثّر عملية التنمية والأداء الضعيف لجهد التنمية خلال العقود الماضية، حتى ولو مقارنة بأنظمة استبدادية أخرى في المنطقة، وفي العالم. وتركز مقاربة مرزوق في ضوء بنية النظام تلك على بحث نتائج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني خلال العقدين الماضيين، وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤل: ما هي العوامل الاقتصادية التي دفعت الشعب السوري للثورة؟ وتاليًا: نتائج عملية التنمية على الصعيد الوطني. والتساؤل الآخر: لماذا كان الريف السوري عمومًا أكثر مشاركة وفاعلية في الثورة؟ وتاليًا ضرورة رصد التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق وبحثه.

ما يطرحه مرزوق على مستوى أسئلة التنمية والثورة، وإعادة الاعتبار للتنمية بكونها حرية بما يحقق تنمية حقيقية بمعناها الشامل، هو ما يقاربه منذر خدام على مستوى محدد، مستوى «الأساس الاقتصادي للأزمة السورية». ويبحث خدام الأساس الاقتصادي على مدى تاريخي طويل نسبيًا هو مسار عملية التنمية خلال العقود الأربعة المُنصرِمة، ليكشف عبر تحليل كمي - نوعي الأساس العميق والبعيد للأزمة، الذي تَمثَّل بحيلولة بنية النظام السياسي - الاقتصادي المعقّدة المحكومة بآليات فساد مزمنة ومتماسكة وعميقة التغلغل وواسعة الانتشار، دون القيام بالإصلاحات الضرورية، فضلًا عن عجزه عن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية. ويرى الباحث أنه على الرغم من كون العنوان الأبرز للأزمة السورية هو مطالبة الشعب بحريته وكرامته، فمن الواضح أن لها جذورًا عميقة في الواقع الاقتصادي الذي تعيشه سورية. فانخفاض معدلات النمو وزيادة البطالة وانخفاض مؤشرات مستوى الحياة وزيادة الفقر وانتشار الفساد وغيرها، كلّها عوامل رئيسة ساهمت في إنضاج الظروف الموضوعية لانتفاضة الشعب السوري الراهنة.

إذا كان بحثا مرزوق وخدام يتشاركان في مقاربة الأساس الاقتصادي للثورة السورية في ضوء مفهوم التنمية الشاملة، وتدمير سياسات تنموية تسلّطية متجذّرة بركنه الأساس وهو الحرية باعتبارها مفهومًا للتنمية، فإن بحث سمير سعيفان يتكامل معهما في طرح تعثّر التنمية وإخفاقاتها وعجزها عن تحقيق المشاركة الاجتماعية والعدالة، عبر مقاربة تمس أحد أهم الأبعاد الجوهرية لقصة الإخفاق تلك: «سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية». ويسلّط سعيفان مقاربته على هذا الجانب رابطًا بينه وبين البنية المافيوزية السياسية التسلطية والفاسدة للنظام السياسي، ويقارب معضلاتها على مستوى التاريخ الطويل المدى للسياسات الاقتصادية - الاجتماعية التي حكمت عملية التنمية طيلة أربعة عقود. وقد تتمثل الإضافة الجوهرية لهذا البحث وصفًا وتحليلًا للتداخل بين سياسات توزيع الدخل في سورية، وقضايا مساعي الفئات المسيطرة منذ عام 1970 على استخدام السلطة لإنتاج ثروات شخصية من جهة، ومن جهة أخرى لاستخدام السيطرة الاقتصادية أداة لتعزيز

السيطرة السياسية عبر التحكّم في المصالح وتوزيعها. ويغوص البحث تبعًا لذلك في أثر الديناميّات الطائفية والاجتماعية العضوية في الاستئثار بالدخل القومي، وتشكيل طبقات عائلية جديدة من أبناء المسؤولين أو أقربائهم أو محاسيبهم لتكون فئة كبار رجال الأعمال التي يُطلق عليها الباحث اسم «الرأسمالية الجديدة» تمييزًا لها عن الرأسمالية السورية المنتجة في تاريخ حقبة ما قبل البعث. ويكشف في عملية الغوص تلك عن بروز التناقض بين صعود هذه الفئة أو الشريحة بل الطبقة، والجذور الاجتماعية للسلطة واعتمادها على فئات واسعة في الريف كانت تحتاج إلى دور الدولة وخدماتها ودعمها، ولا تزال تحتاج إلى ذلك. وكانت السلطة تريد مراعاتها ولو بالحدود الدنيا.

لذلك انحصر الجهد الإصلاحي للنظام في شكل انتقائي على مستوى الاقتصاد، ليكمل هذا النظام تبديل تحالفه الذي نشأ في الستينيات قائمًا على تحالف فقراء الريف والمدينة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين بقيادة الجيش، ليصير إلى تحالف جديد بين رأسمالية صاعدة «بيروقراطية» هبطت من أكمام معطف الدولة ورأسمالية ريعية «طفيلية» نشأت على مائدة مشاريع الدولة وإغلاق السوق لحسابها وتراخيصها وقراراتها، إلى جانب رأسمالية صناعية بدأت تشق طريقها بصعوبة في مناخ غير صديق، لكن تحت سيطرة الدولة ورقابتها اللصيقة. ويقوم البحث على تحليل طائفة كبيرة من المعلومات والبيانات والخبرات ليست متاحةً لكثيرين من الباحثين المتخصصين، وبرؤية منهجية تدمج تحليل سياسات توزيع الدخل المباشرة وغير المباشرة، والسياسات الاقتصادية - الاجتماعية من جهة، والتحليلين وتطورات النظام السياسي السائد، أي على مستوى مركب نقدي ومالي ضريبي، واجتماعي - سياسي. وفي ذلك تتمثل بعض عناصر قوته وإضافته.

لا يستقيم طرح أسئلة التنمية والثورة بمعزل عن طرح قضية التنمية والبيئة. في العقد الأخير حدث لدى نخبة من الباحثين السوريين نوع من صحوة «بيئية»، تخطّت حدود الوعي «البيئوي» المدرسي إلى حدود الوعي البيئي التنموي، باعتباره جزءًا من المسار العالمي للترابط بين البيئة والتنمية في

قضايا التنمية البشرية المستدامة. ويعتبر حسني العظمة من أبرز هؤلاء الباحثين. واختـار مشـروع الكاتب إبان تصميـم ورقته الخلفيـة حالة دراسـية للبحث هي حالة غوطة دمشـق لبحث جدل العلاقة بيـن التدهور البيئي والثـورة، بمعنى أن تدهور النظام البيئي هو تدهـور لنظام حياة برمّته. وفـي بحثه «جدلية الانحطاط البيئـي وتدهور ظروف العيش: غوطة دمشـق نموذجًا»، يذهـب العظمة إلى حد طرح غوطة دمشـق - حالة دراسـية - ليس أمام الفكر التنموي والبيئي السوري وحده، بل أمام الفكر العربي والعالمثالثي أيضًا، عبر جملة من المسـائل الوازنة الجديرة بالقراءة والتحليل واستخلاص العبر، بغية مزيد من البحث والتمحيص قطاعيًـا وكليًا. واختيـرت الغوطة كونها تأتـي على رأس المناطق السـورية التي تعرّضت لاختلال التوازن بين «الحمل السكاني» المتزايد بلا حدود ومحدودية «حمولة الموارد»، بمعنى قدرتها الاستيعابية والتجددية المستدامة. ففيها تتجسّم المشكلة السكانية بمعناها الدقيق، من ناحية ارتفاع معدل النمو السكاني، وسوء التوزع الجغرافي، وتآكل القدرات البشرية، ونزيف الموارد.

يبحـث العظمـة عبـر مقاربـة تنمويـة بيئيـة - سوسـيولوجية معمّقـة تربط بين السـيروات البيئيـة والسـيرورات الاجتماعية آثـار السياسـات الاقتصادية - الاجتماعيـة النيـو - ليبرالية فـي تدهور نظـام الحياة فـي غوطة دمشـق، وصلة ذلك بتوسـع العشـوائيات وانتفاخها، وتحـوّل الغوطتين إلى أشـد المناطق فقرًا في سـورية علـى الرغم مـن التصاقهمـا بالعاصمـة جغرافيًـا واقتصاديًـا. ويركّز العظمـة مقاربته التدهـور البيئي الاجتماعي فـي الغوطة على لحظـة التحولات الاقتصادية - الاجتماعية - السكانية التي دهمتها، وعلى أراضيها الزراعية وفعل «الخرْسـنة»، في سـياق هجمة قوى السـوق عليها، والنشـاط الصناعـي المنظّم وغير المنظّم المنفلش، وانتفاخها بالعشوائيات من ارتفاع معدل النمو السكاني، ولا سـيما أحد مفاعيـل مكوّناته الأساسـية وهو مكـوّن الهجرة الداخليـة إليها. ويكشف عن النهاية المأسـاوية لمحاولات إنقاذ الغوطة، وأثر ذلك في استمرار تدهور نظام الحياة فيها، عبر مؤشـرات التصحّر والتلوّث البصري وتداعي القيم الجمالية وهدر قوى السـوق للموارد، إلى حيث يخرج الباحث بعد طول عملية تحليله بالنتيجة الأهم، وهي أن السياسـات الاقتصاديـة - الاجتماعية أدّت إلى

تحـوّل مجتمع غوطة دمشـق إلـى معقـد، أو بـؤرة الانزياحات والاسـتقطابات الأفقية (المجالية - المناطقية - السـكانية) والعمودية (الاجتماعية - الطبقية)، فباتت الغوطة بمنزلة بوتقة سـاخنة تتفاعل فيها مجمل الإحباطات والإخفاقات والتشـوّهات والتناقضـات، وطنيـة النطـاق ومحليـة، علـى الصعـد السياسـية والتنمويـة والبيئيـة والاجتماعية. وليس مـن الغرابة في شـيء بمفاعيل ذلك أن تحرَّض عوامل سخطها وانفجارها الاجتماعي.

ثانيًا: في أسئلة التسلّطية والمعارضة والحراكات السياسية

تركز بحوث القسم الثاني على مقاربة أسـئلة التسلّطية في النظام السياسي والحـراكات السياسـية - الاجتماعيـة. وفـي فصلـه الأول يبحث جـاد الكريم الجباعي في «البنية التسـلّطية للنظام السوري: النشـأة والتطوّر والمآل». ينطلق البحـث في تعريفـه البنية التسـلّطية من إنجـاز عالـم الاجتماع العربـي الراحل خلدون حسـن النقيب، محاولًا توسـيعه في ضوء مقاربته بنية النظام التسـلّطي السـوري وتطوّرها، مُشـددًا علـى أن المنظـورات المنهجية التقليدية لا تسـمح بفهـم هـذه البنيـة، وأنـه لا بـد مـن اعتمـاد منهجيـة مركّبـة لفهمهـا وتحليلها. ولهذا يعود البحث بأسـئلته إلى تشـكل الدولة السـورية الحديثـة وتطوّرها بعد الاسـتقلال، وصـولًا إلـى اللحظة الأساسـية في تشـكل التسـلّطية وسـيطرتها، وتحليـل مصادرها. ويثير فـي ذلك كثيرًا من الأسـئلة والإشـكاليات، لكن قوة المقاربة تنبع من هذه الإثارة ذاتها التي سـمحت له بطرح إشكالية تسلّطية تتبنّى خطابًا قوميًا جامعًا وموحّدًا حتى إلى ملاط لعصبيات بالمعنى الخلدوني. وفي تمييزه مراحل تكوّن النظام التسـلّطي السوري يُميّز مرحلته الشعبوية (1960 - 1970) التي سـادها نظـام الحزب الواحـد عن المراحـل التاليـة بمحاولة بناء الحـزب الثوري من موقع السـلطة، واسـتملاك المؤسسـة العسـكرية - الأمنية بتبعيثها، وبروز ظاهرة الجيوش الخاصة في قلب المؤسسة العسكرية، وتوسيع أجهزة الأمن، وبروز «جرثومة» الطائفية في بناء الاسـتزبانات، وإحكام السيطرة على الإعلام، واختراق المجتمع عبر شبكة الجبهة والمنظّمات الشعبية، ليصل إلى تحديـد نقطة تصدّعها من الناحية الزمنية مع انتقال السـلطة في سـورية من

الرئيس حافظ الأسد إلى نجله بشار الأسد، وصعود صوت المعارضة السياسية الجديدة، المطالبة بتحويل ديمقراطي للنظام السياسي برمّته، ما سيطرح بشكل جذري في غضون عقد واحد الأسئلة عن المعارضة التقليدية السابقة.

يتوقف خضر زكريا في بحثه: «المعارضة الحزبية التقليدية في سورية: المواقف والاتجاهات» عند هذا النوع من المعارضة. وله أسئلته عنها بعد نحو عام من اندلاع الثورة. ويلتقط الحقيقة أن أحزابها بمعظمها تُعتبَر منشقة أو خارجة من تجربة البعث نفسها، ليميّز بينها وبين قوة الشباب التي أبرزتها الثورة. وهو يضع في إطار المعارضة التقليدية كلًا من القوى الحزبية للمجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، كما يعرض باختصار لأهم الأحزاب التي تُشكل ما صار يسمى «المجلس الوطني الكردي». وصولًا إلى تحديد الاتجاهات الراهنة للكتل المذكورة تجاه مسار الثورة السورية ومآلاتها. وتثير مقاربته هذه أسئلةً عديدة عن طبيعة العلاقة بين هذه القوى التي يُصنّفها في إطار المعارضة التقليدية والثورة. ويبني خرائط تلك القوى متوقّفًا عندها ليلتقط لحظة التحوّل مع اندلاع حركة المثقفين بغية إحياء المجتمع المدني وبروز ظاهرة المنتديات الثقافية - السياسية باعتبارها تعبيرًا عن قوى جديدة لها دورها خلال الثورة. وبذلك ينتقل من المعارضة التقليدية إلى ملامسة تكوّن القوى والاتجاهات الجديدة التي عملت على تجاوزها.

كانت القوى الجديدة جزءًا من الثورة، وفي طليعة شريحتها الأولى، غير أنها لا تزال في مرحلة التكوّن، بينما استعادت القوى التقليدية المعارضة المتمرسة بخبرات التنظيم والتعبئة وإنتاج الأفكار محاولة الإمساك السياسي بزمام المبادرة السياسية. وتشكل في النتيجة خطاب معارض في مجرى الثورة السورية. وما يحاوله حازم نهار في بحثه «نقد الخطاب السياسي للمعارضة خلال الثورة» على وجه التحديد هو الإمساك بالبنية العامة لهذا الخطاب، كما يبرز على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي، إلى جانب بعض الضوء

علـى الأداء والإنجـاز السياسـيين للمعارضـة السـورية. وهو يكتب مـن داخل أي الالتـزام بترشـيد هذه القـوى وكشـف عيوبها البنيويـة، ومنها: ظاهـرة الكل ضد الـكل، وحملات التشـهير الدائمة على مسـتوى الكتل السياسـية والأفراد، وظاهرة الذاتوية الفردية التي هي فوق الجماعـة والبلد والثورة، وظاهرة التنازع علـى المناصب، وتصرّف كل شـخصية معارضـة وكأنها قائـدة أو محركة لثورة السوريين، والعجز عن اسـتمرار أي عمل جماعي منظم، وذلك على الرغم من الهياكل التأطيريـة. ويُميز عبر تحليـل تطور هذا الخطـاب، وطبيعة موضوعاته، والقضايـا المختلف عليهـا، والتوقف عند محطاته الأساسـية، بيـن أربعة أنواع: خطاب غوغائـي، وخطاب خائف لا يثـق بالناس وقدراتهم، ويفتـرض الهزيمة سـلفًا أمام النظام القائـم، فيقبل بفتـات إصلاحاته المزعومة، وخطاب وسـطي لا تقبل به لا السـلطة ولا المعارضـة، وخطاب ثوري - سياسـي عقلاني: وهو يجمع الجذرية والوضوح في الموقف السياسي، والحكمة في الأداء والخطاب السياسـيين. ويرى أن الخطاب الأخير هو الأضعف تأثيـرًا، والأقل جذبًا. ومن هنا يُسـلّط الكاتب تحليله النقدي على ضمور السياسـة لـدى النظام ومعارضيه على حد سـواء. وعلـى الرغم من كل ما تثيـره محاولة التنميط هذه من أسـئلة، فإنها تمثل محاولة مُبكرة في تحليل خطاب المعارضة السـورية، وكشف بعض أنواعه القابلة للتنميط أو النمذجة.

ما طرحه حـازم نهار على مسـتوى خطاب المعارضة هو مـا يطرحه عقيل محفوض لكن في إطار آخر عن مسـألة إدارة الأزمة. ففي بحثه «سياسات إدارة الأزمة السـورية: «الإدارة بالأزمـة»؟ ينطلق من إطـار تعريفـي مفهومي إجرائي للمفاهيـم - المصطلحـات التي يسـتخدمها انطلاقًا من مقولة أساسـية تتمثل بـ «الإدارة بالأزمة»، حيث تكون الأزمة هي نفسها «الجذع» الذي تتمخض عنه أو تتولّد منه «الحلول» للاختناقات والتجاذبات الراهنة.

تقترح الدراسة إطارًا منهجيًا وبناء مفاهيميًا مُرَكَّبًا يمكن تكثيفه في مستويين: يتضمن **الأول** المفهوم الرئيس للدراسـة وهـو «الإدارة بالأزمة»، ويتضمن **الثاني**

مداخل تحليل أو أنماط استجابة رئيسة تتمثل بـ: موقف «النعامة» و«الإطفائي» و«المُطْمَئِنّ» أو «الواثِق» و«المُستبِق» و«المُقامِر» أو «المُغامِر». كما تتناول الإطارَ العام لإدارة الأزمة، والديناميات العميقة، وتتمثل بـ: سياسات «المنوال»، والضغط المخيالي»، و«الضغط القيمي»، و«صندوق باندورا»؛ والسياسات أو الأنماط المحتملة في إدارتها، وتتمثل بـ: «خيار شمشون»، و«طائر البشروش»، و«خيار الإسكندر» أو «عقدة غورديان»، و«الحرب الهجينة». ومن الواضح أن البحث يعتمد عدة مفهومية جديدة نسبيًا في الجهاز المفهومي للبحوث العربية، وغير مألوفة إلا لدى الأوساط البحثية العربية المهتمة بمنهجيات الاستشراف. ويتسم هذا البحث بمحاولته المفهومية الشائقة، يخرج عبر المدخل الاستشرافي الذي يسمح بقراءة الاحتمالات، بتكثيف مفهوم أن سياسات إدارة الأزمة، محكومة بمنطق «المباراة الصفرية»، ولم يتمكّن الطرفان الرئيسان، ولا حلفاؤهما، خلال مراحلها المختلفة، من التوصل إلى منطق مباراة «غير صفرية» أو «نقطة انطلاق» لوضع إطار ممكن للتسوية. وهو في ذلك يرى أن الأزمة السورية تشكل مسألة «جذعية أو «تكوينية»، لكل ما يتعلق بسورية، وأن كيفية التعاطي معها هي التي تُحدد مستقبل المشهد السوري بكل تفاعلاته الإقليمية والدولية.

يحاول آزاد أحمد علي في بحثه «دور أكراد سورية في المتغيرات السياسية» الذي كُتِب في مرحلة مبكرة نسبيًا للانخراط الكردي الواسع في الثورة السورية أن يحلل هذا الدور، وأن يُحدد اتجاهاته الرئيسة. وعلى الرغم من التطور السياسي للدور الكردي في المرحلة اللاحقة لإنجاز هذا البحث فإنه يقدم محاولة معمّقة وجديّة للتعرف إلى مجتمع أكراد سورية، كما يقترح بعض المفاهيم الأساسية المنتجة نظريًا في فهم تحولات هذا المجتمع، ولا سيما التمييز بين أكراد الشام التاريخيين وأكراد شمال بلاد الشام والجزيرة الفراتية. ويُبيّن البحث عبر تحليل تاريخي مكثف ديناميات اندماج أكراد سورية في بناء الدولة السورية بعد الاستقلال، ويتوقّف عند ما يعتبره سياسات تمييزية لحقت بالأكراد مع تجربة الجمهورية العربية المتحدة. ثم مع مشاريع «الحزام العربي»

البعثية، وصولًا إلى مرحلة المهادنة بين الحركة الكردية ونظام الرئيس حافظ الأسد، ثم إلى موقف الحركة الكردية إبان اندلاع حركة الاحتجاجات السورية وتطوّرها اللاحق. ويرصد من ناحية التطور السياسي الدور الكردي في مرحلة حرجه وقلقه بين الانخراط في الثورة وتحفّظاته عنها، وعوامل ذلك. لكنه يُقدّم خلفيةً جيدةً لتطور الحركة الكردية في سورية.

برزت في مجرى الثورة السورية ظواهر إثنية فرعية تتعلّق بالمستوى الإثني الفرعي للتركيبة الاجتماعية السورية، وهي الطائفية التي تحوّلت إلى حالة. وفي بحثه «الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والأنماط» يتوقف نيروز ساتيك بشكل معمّق عند أصول الحالة، على مستوى التاريخ الطويل المدى نسبيًا، مميزًا بين الطائفة باعتبارها تكوينًا اجتماعيًا ثقافيًا أنثروبولوجيًا؛ والطائفية بوصفها منظوميًا نوعًا من صناعة الطائفية وحتى «قوْمنتها»، بين محدودية قابلية نظام الملل العثماني لإنتاج الطائفة في طائفية، وصناعة الطائفية التي استخدمت ذلك النظام في تصنيع الطائفية السياسية والمقوْمنة.

يتوقف البحث عند وراثة دولة الاستقلال للتقسيم الطائفي السياسي الفرنسي وعند عملية بناء الدولة الوطنية ومن ثم القومية أوحت بتجاوز هذه المشكلة إلى أن برزت في الثورة السورية. ويتبنّى ساتيك منظورًا منهجيًا تحليليًا للحالة الطائفية يتلخص في أن مضمونها الجوهري يقوم على تصوير التناقض بين النظام والانتفاضة على أنَّه تناقضٌ طائفي، وهذا شكلٌ «فظ» من أشكال الوعي الزائف والمقلوب. وهذا لأنَّ النظام السوري مثل أي نظام في الوطن العربي هو نظام مجموعة المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسيةً المتضافرة. إلى محاولات تطييف الثورة منذ مرحلتها الاحتجاجية الأولى، ومحاولة أكثر من قوة في النظام والمجموعات المسلحة التي تعارضه لتعزيز ظواهر التطييف، عن طريق سياسات جزئية أو أكثر من جزئية متعمدة، أم عن حالة ردّات فعل. وفي التحليل تحديد المسؤوليات في بعض الحالات الأبرز حين يقتضي الأمر ولا محاباة طرف دون آخر، وإلى الظواهر الطائفية الكبرى

في الثورة السـورية سـواء أكانت على مستوى الاغتيالات الفرديـة، أم التهجير الجماعـي، أم الخطـف، وانتشـار جرائـم الكراهيـة والانتقام الجماعـي، وتلك عقليـة ميليشـياوية طائفية لـدى متطرفي الأطـراف المتصارعة. وكذلـك الحالة الطائفيـة فـي حمص مستخدمًا بيانـات عاليـة الدقة وموثوقـة علميًـا، وخرائط مجالية - طائفية عن خطوط التماس والصراع، بما يجعل من بحثه أول محاولة علميـة خارج التحريـات السياسـوية السـائدة أو التبريرية لبحث مـا يجري من جرائم طائفية. وفي حين يدعو البحث إلى عدم التهويل فـي الحالة الطائفية لا يتسـامح مع محاولات التدليس على وجودها، ويطرح حلول المواطنة والتنمية والديمقراطية لها.

بالنظـر إلـى دور الفضـاء الافتراضي، ووسـائل الاتصال والبـث الحديثة، وفـي مقدمها دور الفضائيات في التأثير فـي اتجاهات الرأي العام وتشـكيلها، بحث حمزة المصطفى في «جدل الواقعي والافتراضي بين الصناعة والتأثير»، إذ شـكلت وسـائل التواصل الاجتماعي حاضنًا لتفاعلات النشـطاء باعتبارها «فضـاءً» خارج التحكّم السـلطوي، وتخطّت حدود الـدور التعبيري الناقل إلى أبعاد الـدور التأثيري الفاعل على مستوى الآثار السـلوكية، وتكوين المواقف والاتجاهـات. ويُمايز هذا بين الوظيفة التعبيريّـة ووظيفة صناعة الرموز، ويقدم جردة وصفيـة تحليلية لأهم الفاعلين في الفضاء الافتراضي إلى جدل الواقعي والافتراضي وتأثيراته المختلفة في الثورة السورية.

ثالثًا: في أسئلة الأبعاد الجيو - سياسية لتحولات الثورة

أُعـد هذا القسـم في مرحلة مبكـرة لتطور الأبعـاد الجيو - سياسـية للثورة في سـورية، وتحوّلها إلى أزمة في عقدة العلاقات العربيـة والإقليمية والدولية. وكُتِبَت فصوله قبل حدوث تطورات لاحقة برز فيها العامل الإسـرائيلي أوضح فـي التدخـل بطرائـق متعددة فـي الأزمـة السـورية، وقبـل أن ينكشـف التدخل المباشـر لحزب الله. لكن الدراسـات الثلاث التي يتضمنها هذا القسـم لا تزال

تتمتع بأهميتها البحثية التي دفعتنا إلى نشرها وتقديمها. كما أن تطور الأحداث لم يفارق نتائجها، لكنه توسّع إلى أكبر.

يتألف هذا القسم من ثلاثة بحوث. في البحث الأول، يحلل مروان قبلان «موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية»، في ضوء مداخل نظرية العلاقات الدولية، والأخص نظرية الواقعية البنائية (Structural Realism). ويرى أن الموقع الجيوبولتيكي السوري يحتّم تحوّل الأزمة الداخلية إلى حالة اصطفاف إقليمي ودولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة (Butterfly Effect). ويشير إلى أن الحالة الصراعية تتكوّن من معسكرين يتألف كل منهما من ثلاث دوائر رئيسة – محلية وإقليمية ودولية. يشمل الأول، معسكر التغيير (Change)، الذي يسعى إلى إطاحة النظام السوري ويدعمه إقليميًا كل من تركيا ودول الخليج العربية والأردن ومن ورائهم جميعًا يقف الغرب بجناحيه الأوروبي والأميركي. المعسكر الآخر هو معسكر الحفاظ على الوضع القائم (Statu Quo) ويُمثله محليًا النظام السوري الذي يدعمه إقليميًا كل من إيران والعراق وحزب الله اللبناني، ويقف وراء هذه القوى دوليًا كل من روسيا والصين وإلى درجة أقل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وهو التجمّع المعروف اختصارًا بـ (BRICS).

اللافت أن المصالح والأهداف لدى أطراف كل معسكر ليست متطابقة بالضرورة، إلا أن حرصها على حسم الصراع لمصلحتها (تغييرًا أو حفاظًا على الوضع القائم) يشكل الدافع الأساس لانخراطها في معسكر معيّن. لدى المنتفضين السوريين مثلًا هناك إعادة توزيع السلطة والثروة بطريقة أكثر عدالة. هذه الأهداف لا تعني بالضرورة دول الخليج وتركيا ومن ورائها القوى الدولية التي تساندها. فبالنسبة إلى الدائرة الإقليمية والدولية تشكل سياسة سورية الخارجية ومواقفها الإقليمية والدولية حجر الزاوية في سعيها إلى تغيير النظام السوري، أما النظام فيدافع عن بقائه بشخوصه ورموزه وسياساته، وهو أمر قد لا يعني حلفاءه بالضرورة إلا بمقدار ما يؤثر ذلك في سياسات سورية الخارجية

وعلاقاتها الإقليمية. باختصار، تركز أطراف الصراع المحلية على قضايا داخلية بحتة، فيما يهتم الحلفاء على الجانبين بالبُعد الإقليمي والدولي للصراع. هناك إذًا خلاف في الأجندات بين معسكري التغيير والحفاظ على الوضع القائم، إلا أن مصالح كليهما اجتمعت على التغيير أو عدمه، وذلك لغياب الرغبة أو القدرة على التوصل إلى تسوية في ظل مُعطيات الصراع الراهنة التي تدفع الأمور باتجاه المعادلة الصفرية (Zero-Sum Game). نتيجة ذلك، وبمجرد أن يتحقق لكل طرف داخل كل معسكر ما يريد تنتهي الاصطفافات تلك وتظهر اصطفافات جديدة. حاول البحث الإجابة عن جملة من الأسئلة المهمة مثل: كيف شكّلت الأزمة السورية فرصة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بعد انسحاب أميركا من العراق وفشلها في احتواء النفوذ الإيراني الصاعد، وكيف تشكل سورية من ثم مدخلًا لإضعاف إيران وعموم المحور الذي تقوده؟ لماذا تأخذ الأزمة السورية بشكل متزايد مسار الحل الصفري بالنسبة إلى المعسكرين، وماذا عن التسويات المُمكنة؟ ما هي الاستراتيجيات السياسية التي تتوسّلها الأطراف المختلفة؟ وكيف تُساعِد نظرية العلاقات الدولية في التنبؤ بمآلات الأزمة السورية؟

في البحث الثاني، «الأبعاد الجيو - ستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية»، يلمس علي حسين باكير على نحو مُبكر الإطار الذي يحكم السياستين الروسية والتركية تجاه الثورة السورية، فيراه جزءًا من سياسات أوسع تأخذ بالمُعطيات الجيوسياسية للدولتين والمشتركات طبعًا بين متطلّبات هذه السياسة، والمُعطيات الداخلية الإيرانية والتركية من جهة والسورية من جهة أخرى. ولهذا يعتني بتفسير هذه السياسات من الزاوية الجيوبوليتيكية التي تقوم على تمييز دوائر الاشتراك والتناقض لكلا الدولتين في سورية أو عليها. ويشير إلى أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في نهاية عام 2002، وعمليًا بداية 2003 (عام احتلال العراق) أدى إلى تحوّل شامل في سياسة تركيا الخارجية، وشمل هذا التحوّل بطبيعة الحال سياساتها بإزاء المنطقة العربية، وكانت سورية في قلب هذا التحوّل، وازداد حضورها فيه،

وتاليًا أهميتها خصوصًا بعد عام 2006. ذلك ما أعطى دفعًا قويًا للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي، بينما توافق اللاعبون الثلاثة تركيا وإيران وروسيا في البداية وحتى عام 2010 على تغليب المشترك في مصالحهم في سورية. لكنه توافق افترق عند الطريق الحاسمة حين اندلعت الثورة السورية. ومعها يبدأ تاريخ آخر لتوازنات المصالح بين هذه القوى، وانكشاف التناقضات في الرؤى والسياسات من جهة، وترسيم الحدود الفاصلة بين المشروعين الإقليميين الإيراني والتركي من جهة أخرى. وإذا هناك سياستان، واحدة داعمة للنظام السوري وواحدة داعمة للثورة السورية وعينهما في الوقت نفسه على مصير المشروع الإقليمي، وهو بدوره ما يُسلّط الضوء على الموقع الجيوستراتيجي لسورية لا في إطارها المحدد جغرافيًا فحسب، بل في امتداداته التي تطاول العالم العربي من ناحية الشام أو الخليج تحديدًا. وبذلك تنفتح نتائج البحث على جملة من الاحتمالات التي ستحكم مستقبليًا العلاقات بين الأطراف الثلاثة في شأن سورية.

في البحث الثالث «ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية» يتتبع منذر بدر حلوم جذور الموقف الروسي من الثورة السورية، وفهم الثغرات التي تتيح احتمالات توظيفه لمصلحة الشعب السوري. وينطلق من أن السياسة مقولةٌ تقع في حقل المصالح وليس الأخلاق، أي ما يقع مدرسيًا في إطار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ويرى أن المصالح مختلطة مع المخاوف، فلا يبدو ممكنًا فهم مواقف روسيا الخارجية، ومنها موقفها من الربيع العربي والثورة السورية تحديدًا، بمعزلٍ عن الداخل الروسي وما يسوده من تفاعلات ومخاطر ترتسم في حاضره وتهدد استقراره، وربما تهدد مستقبل الدولة الروسية. وفي ضوء متابعته الحثيثة للوقائع، وتدعيمها بخبرات الحوار المباشر، يُضيء الباحث إضافة إلى تحليل مواقف رسميي وزارة الخارجية الروسية، مسألة الكتّاب السياسيين السوريين والنظرة إلى موقف روسيا، ويقارنها بمرتكزات الموقف الروسي كما يراها أصحابه، وادعاء دفاع روسيا عن قواعد العلاقات الدولية. ويتوقف البحث عند زاوية مهمة من وجهة النظر السورية والعربية عمومًا، لم

تُـدرَس درسًـا كافيًا، وهي حـدود المصلحة الإسـرائيلية في الموقف الروسـي، بمـا يضفـي على البحث سـمات النقديـة الشـاملة من الزوايـا كلها. وفـي نهاية مقاربته أسـئلة مهمة تتخطّى الفهم النمطي والمُبسّـط السـائد للعلاقات الروسية مـع المنطقة عمومًا، وخصوصًا العلاقات الروسـية - الإسـرائيلية التي تسـودها حسابات دقيقةٌ، في المصالح القائمة اليوم، وفي الحسابات الاستراتيجية البعيدة المدى، وينوّر العقول ببعض منافذ التأثير في الموقف الروسـي لما فيه مصلحة سورية والعرب.

في الختام، يضع «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» هذا الجهد العلمي الجدّي والصَبور الذي خضع في حلقاته كلها لتحكيم علمي في متناول المعنيين كافة بالمسألة السـورية، من قرّاء عامين ونشطاء، ومتخصصين لتكوين معرفة أعمـق وجدّيـة بطبيعتهـا وحدودهـا وأبعادها، آمـلًا تقديم خدمـة علمية مُجدِية لقضايا التغيير والحرية في سورية ووطننا العربي.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تموز/ يوليو 2013

القسم الأول

أسئلة التنمية المأزومة والثورة



الفصل الأول

التنمية المفقودة في سورية

نبيل مرزوق

ملخص تنفيذي

منذ لحظة انتفاضة الشعب السوري الأولى، كانت مطالبُه واضحةً ومحددةً بالحرية والكرامة والعدالة ومحاربة الفساد، وهي مضامين مهمة افتقدها في مسيرته خلال العقود الخمسة الماضية. ويتضح أن التحوّلات في التوّجهات والسياسات الاقتصادية منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي فاقمت من معاناة الشعب السوري الذي كان يلاحظ تدهور مستواه المعيشي وقدراته الوطنية مقارنة مع دول الجوار ودول العالم الأخرى. فمعدل النمو الاقتصادي لسنوات 1992 - 2009 لم يتجاوز 2.46 في المئة سنويًا، وهو معدل مقارب لمعدل النمو السكاني، بما يعني أن حصة الفرد من الدخل لم تتحسن فعلًا في حين كان النمو يعتمد القطاعات الريعية، على حساب قطاعات الإنتاج. وتُبيّن تركيبة الناتج أن بنية الاقتصاد السوري لم يطرأ عليها تحوّلات إيجابية مطلوبة لتتناسب مع التطور الجاري عالميًا وتقنيًا. وخلال العقدين، موضوع الدراسة، كانت إنتاجية رأس المال تتراجع إلى جانب تراجع مجمل العوامل، وهذا ما يكبح الاستثمار، بل يمثل عامل طرد له، وأدى إلى تراجع مُعدّلاته حتى

مستويات غير كافية لتحقيق تقدم فعلي على مستوى تطوير القاعدة الإنتاجية ومستواها التقني.

من ناحية التنمية البشرية التي تراجع ترتيب سورية فيها إلى 119 في عام 2011، بعد المرتبة 61 في عام 1985، كان هذا التراجع مبنيًا على بطء التراكم في رأس المال البشري ومحدودية الإنجاز على مستوى التعليم حيث لم يتجاوز عدد سنوات التمدرس بالنسبة إلى السوريين، من 25 عامًا فأكثر، 4.78 في عام 2010، وهو معدل متدنٍ بالمعايير كلها، ويُمثّل عائقًا أمام نقل التكنولوجيا وتطوير أساليب الإنتاج والإنتاجية. ورافق ذلك نظام صحي غير سليم ومكلف للمواطنين نتيجة غياب نظام الضمان الصحي وضعف الانفاق العام على هذا القطاع.

لم يحظ الريف السوري بالاهتمام الكافي خلال الأعوام الماضية، وتم التعامل معه مصدرًا للموارد والقوة البشرية، من دون بذل جهد في المقابل لتطويره وتحسين شروط الحياة والإنتاج، ما أدى إلى تفاوتات كبيرة بين الريف والحضر، والمحافظات والأقاليم، سواء في معدلات الأمية أم البطالة أم الفقر، كما استخلصتها مسوحات خارطة الفقر لعام 2004، ومسح دخل الأسرة ونفقاتها لعام 2009. وإذا المنطقة الشمالية الشرقية في سورية هي الأكثر فقرًا، والفقر عمومًا هو أوسع في الريف منه في المدن، وأكدت مسوحات سوق العمل المتتالية أيضًا ظاهرة البطالة التي تمس الريف بمعدلات أعلى من المدن.

شكل نظام الإدارة العامة، والإدارة الاقتصادية، حيث التفرد والسيطرة المطلقة، عائقًا أمام تطور المؤسسات، والمشاركة المجتمعية، وأدى غياب الحريات إلى افتقاد المبادرة في المجتمع، وعطّل آليات الحوار المجتمعي، وساد ركود على حركة المجتمع وقدراته التطويرية، إلى أن حل الربيع العربي وبعث الأمل من جديد فانتفض الشعب السوري على ركوده واستسلامه، وبدأ يفتح عينه على المستقبل.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على ما عكسته الانتفاضات والثورات

التي بـدأت في تونس أواخـر عام 2010، وامتـدت إلى عدد من الـدول العربية ومنها سـورية، من فشـل تلك الأنظمة وقصورهـا عن تحقيق تطلّعات شـعوبها، وتوفير مسـتوى إنسـاني من الكرامة والحرية والرفاه يليق بهذه الشـعوب. وتبرز هنا مشـكلة التنمية محددًا رئيسًـا لنجاح الإدارة العامة أو السـلطة بمعنى عام أو فشلهما، لشمولها المسـتوى السياسـي باعتباره أحد المكوّنات الأساسية لعملية التنمية. إذ أعـادت الثورات العربية إلى مفهوم التنمية معانيه الحقيقية وشـموليته بالمعنى الذي عبّر عنه أمارتيا صن «التنمية حرية»، أي التنمية التي تبني القدرات وتُحررها وتوسع الخيارات للبشر الذين هم أداة التنمية وغايتها.وكان أن حملت الشـعارات الأولى للثورة في سورية معاناة الشعب السوري في مستواه المعيشي ورغبتـه فـي عدالـة أفضل لتوزيـع الثـروة، والقضـاء على الفسـاد والمحسـوبية والاحتـكار. كانـت الحريـة والكرامـة رابطًـا بيـن تلـك الشـعارات، إدراكًا مـن المنتفضين أن ممارسـة حقهم في حرية التعبير والاحتجاج هي الوسـيلة الكفيلة بتحقيـق مطالبهم للعيـش الكريم والتنميـة. إلا أن بنيـة النظام وتركيبتـه وضعتاه فـي تناقض مصيري مع هذه المطالب، وهذا ما يفسـر شراسـة النظـام وعنفه في التعامـل مع المحتجين وبـؤر الاحتجاج في البداية، لتصبح الآن مواجهة شـاملة بين النظام والشعب.ويدلل هذا التناقض وعدم قدرة النظام على التعامل بإيجابية ومرونة مع المطالب الشـعبية، على أن بنية النظام أصبحت هشّة إلى درجة كبيرة ولا تحتمل تغيّرات بنيوية مهما كانت محدودة، ما جعلها حجر عثرة لأي عملية إصلاح أو تنمية حقيقية في البلاد، وما يُفسّر جانبًا من تعثّر عملية التنمية والأداء الضعيف لجهد التنميـة خلال العقود الماضية، حتى مقارنة مع أنظمة اسـتبدادية أخرى في المنطقة، وفي العالم. فسورية التي كانت في عام 1985 بمستوى 61 في مؤشر التنمية البشرية، أصبحت في عام 2010 في المرتبة 111، في حين أن تونس التـي كان ترتيبها 66 أصبـح 81، وانتقلت إيران مـن المرتبة 65 إلى 70 خلال العامين المذكورين، ومصر من المرتبة 70 إلى 101[1].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2011: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع** (نيويورك: الأمم المتحدة، 2011)، ص 136، الجدول 2.

سنركز في هذه الدراسة على نتائج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني خلال العقدين الماضيين، في محاولة للإجابة عن التساؤل: ما هي العوامل الاقتصادية التي دفعت الشعب السوري إلى الثورة؟ والتساؤل الآخر: لماذا كان الريف السوري عمومًا أكثر مشاركة وفاعلية في الثورة؟ هنالك العديد من الأسئلة المتعلقة بالبُعد المؤسسي والدولتي والعوامل السياسية والصراعات المختلفة، قد تجد لها توضيحًا أو إجابة في الأقسام الأخرى من هذه الدراسة. سنعتمد منهجية التحليل والمقارنة الزمنية بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية المتوافرة من المكتب المركزي للإحصاء في سورية، والاستعانة بمصادر أخرى عند الضرورة، وسوف نناقش الموضوعات المطروحة في قسمين منفصلين، **الأول** يرصد نتائج عملية التنمية على الصعيد الوطني؛ **والثاني** يرصد التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق.

أولًا: الحصيلة التنموية خلال العقدين الأخيرين 2010 - 1990

انتقلت سورية منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي إلى نمط اقتصادي يسير في طريق الليبرالية الاقتصادية في أثر تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي. وكان واضحًا من خلال تطبيقها له، استنساخه عن برامج «التثبيت والتكييف الهيكلي» الموصى بها من صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال تركيزها على تقليص عجز الموازنة العامة، وتقليص حجم الحكومة عبر تقليص الانفاق العام والدور الإنتاجي للدولة (تقليص الدعم بأنواعه ووقف الاستثمار الإنتاجي الحكومي ووقف التعيين في الدولة)، وتفويضها إلى القطاع الخاص عملية التنمية التي كانت الدولة حتى ذلك الوقت تعتز بمسؤوليتها عنها، والتحرير التدريجي للتجارة الداخلية والخارجية، إلى ما هنالك من حزمة برامج وسياسات. وكانت الأزمة الاقتصادية التي بدأت سورية تعانيها منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين أحد العوامل الرئيسة في ذلك الانتقال؛ إلا أن الأزمة كشفت هشاشة البنية الاقتصادية، والطابع الريعي للاقتصاد السوري،

وانكشافه على الخارج، وتدني كفاءته الإنتاجية وفشل إدارته الاقتصادية، إضافة إلى ترهّل بنيته المؤسسية وفسادها. ما كان يتطلب توجّهًا مغايرًا للإصلاح يُعيد سورية إلى طريق التنمية ويُعبّئ قدراتها وامكاناتها، ويُعالج مشكلاتها التي بدأت تطفو بعد شح الموارد. وانسجامًا مع هذا التوجه صدر في عام 1985 قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186، في ما يخص الاستثمار السياحي وتشجيعه، وفي عام 1986 صدر القانون رقم 10 لتشجيع الاستثمار الزراعي المشترك. وأصدرت وزارة الصناعة في عام 1987 قرارًا تُلغى به القيود على الاستثمار في قطاعات صناعية معينة، كانت سابقًا محظورة أو مقيدة بالنسبة إلى رأس المال الخاص. كما صدر في عام 1987 قرار يسمح للمستوردين بتسديد التزاماتهم عبر المصرف التجاري السوري من حصيلة صادراتهم في حساباتهم المفتوحة لدى المصرف التجاري، أو أرصدة يمتلكونها بالقطع الأجنبي في سورية أو خارجها. وزاد هذا القرار من تعدد أسعار الصرف، وأوجد ما سُمّي بنظام قطع التصدير، وتُوّجت تلك السلسلة من القرارات والقوانين بالمرسوم رقم 10 في عام 1991 الذي اصطلح على تسميته بـ «قانون تشجيع الاستثمار»، الذي قدّم مجموعة استثناءات من قانون المنع والحصر، إضافة إلى إعفاءات ضريبية لرأس المال بغض النظر عن مصدره (محلي أم عربي أم أجنبي)، وسعت جملة هذه القرارات إلى إكساب الاقتصاد السوري «هوية» جديدة، ليبرالية منفتحة، بدلًا من تلك التي كانت سائدة والمتّسمة بالدور المركزي للدولة والطابع الاجتماعي العام.

1 - النمو الاقتصادي

بلغ متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي[2] للأعوام 1992 - 2009 ما يعادل 2.46 في المئة سنويًا، وكان قد تفاوت من عام إلى آخر

---

(2) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج وبالأسعار الثابتة لعام 2000**، الحسابات القومية (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2012).

علـى نحو كبيـر، ليعكـس عدم اسـتقرار معـدلات النمـو، وتاليًـا عدم اسـتدامة النمو المتحقق علـى الرغم من تدني معدله (كما يظهر في الشـكل (1 – 1) في الملحق)، ما يشير إلى فشل عملية التنمية على المدى الطويل (خلال العقدين)، وإلى عـدم ايجـاد ديناميـات داخليـة فـي البنيـة الاقتصادية تُفعّـل النمـو الذاتي والمسـتدام، كما يتضح أن النمو الاقتصـادي كان مقاربًا لمعدل النمو السـكاني الذي تجاوز وسـطيًا 2.45 في المئة خلال تلك السـنوات، ما يعني أن النمو لم يُحقـق تحسّـنًا حقيقيًا، في حصـة الفرد من الناتـج ومن ثم لم يحقق أي تحسـن فعلي في المستوى المعيشي.

يُبيّن تتبع النمـو لقطاعات الاقتصـاد الوطني في تلك السـنوات أن الزراعة نمت بمعدل وسـطي سـنوي يقارب 2 في المئة، في حين أن الصناعة التحويلية نمت إلى ما يُقارِب وسطيًا 6.1 في المئة، أما الصناعة الاستخراجية فكان نموّها 0.15 في المئة نتيجة التراجع في الكميات المنتجة من النفط الخفيف خصوصًا، في وقت نما فيه قطاع النقل والاتصالات بما يقارب 4.7 في المئة سـنويًا، ونما قطاع المال والعقارات بما يعادل 3.9 في المئة، والخدمات الاجتماعية بما يزيد على 5 في المئـة. في الإجمال، تركّـز النمو في قطاعات الخدمـات في الدرجة الأولـى، وهي التي سـاهمت بالنسـبة الأكبر، وبذلـك تراجعت حصـة قطاعات الإنتاج مـن الناتـج المحلي من نحـو 48.1 في المئـة في عـام 1992 إلى نحو 40.6 في المئة من الناتج في عام 2010 [3]، وأدى هذا النمط إلى التشوّه وعدم توازن بنية الاقتصاد الوطني، مثل اقتصاد نام يسـتمد اسـتدامة نموّه من قطاعات الإنتاج المـادي لضعف إمكاناته التكنولوجية والبحثيـة، وعدم وجود إنتاج مبني علـى المعرفة، كما هو الحـال في البلـدان المتقدمة، إضافة إلـى النتائج المترتبة علـى توزيع الدخـول. مع ذلـك كانت حصـة الفرد مـن الناتج قد نمـت بمعدل وسـطي سـنوي يقارب 0.84 في المئة سـنويًا، أي أدنـى من 1 فـي المئة، وهو معدل متدنٍ جـدًا، يتطلّـب مضاعفة دخل الفـرد وفقه نحو 119 عامًـا، وهذا ما جعل ترتيب سـورية على مؤشـر التنميـة البشـرية العالمي يتراجـع بدرجة كبيرة مقارنة بالدول الأخرى، ومنها الدول العربية المجاورة وغير المنتجة للنفط.

---

(3) المصدر نفسه.

صدر قانون تشجيع الاستثمار في عام 1991 بغية زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكان الاستثمار في تلك الفترة نحو 19 في المئة من الناتج المحلي لذلك العام، وهو نسبيًا معدل ضعيف مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ 28 في المئة عام 1980. وازدادت الاستثمارات بعد صدور القانون، وتوسّعت الدولة أيضًا في إنفاقها الاستثماري. واستمرت الزيادات حتى عام 1994 حيث قاربت نسبة 24 في المئة من الناتج المحلي، لكنها عادت إلى التراجع من جديد إلى 17 في المئة في عام 2000، وعاودت الارتفاع إلى 23 في المئة في عام 2003، ثم 18 في المئة في عام 2008، وما يُقدّر بـ 22 في المئة في عامي 2009 و2010. كان الاستثمار مُتقلّبًا بشدة بين عام وآخر، وعدم الثبات في معدلاته لا يعكس البيئة غير الجاذبة فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى عدم استقرار نمو قطاعات الإنتاج وفرص العمل. وعلى الرغم من أهمية مساهمة رأس المال في النمو المتحقق، إلا أن عائد رأس المال الحدي كان متقلبًا من عام إلى آخر، ويميل في الأعوام الأخيرة نحو التناقص أو الانخفاض، وهو ما يُحبط تنبؤات المستثمرين وتوقعاتهم، ومن ثم ضعف رغبتهم وميلهم إلى الاستثمار في الاقتصاد المحلي (كما يظهر في الشكل (1 - 2) في الملحق).

يرتبط جزء مهم من إنتاجية العمل بالاستثمار، فعمليات الاستبدال والتجديد والاستثمار في تقانات الإنتاج الجديدة ترفع من إنتاجية العمالة، ويتضح أن حصة قوة العمل من الاستثمار تنمو بطيئة جدًا وغير منتظمة، حيث راوحت في الأصول الثابتة بين عامي 1990 و2010 بين 32.3 و66.8 ألف ل. س، وهي أدنى من المستويات المتحققة في الأعوام 1976 و977 و1985 مثلًا، أي إن حصة العامل من الاستثمار في الأصول الثابتة لم تطرأ عليها تغيرات كبيرة ملموسة، ما يعني ركود المستوى التكنولوجي ومراوحته عند مستويات متدنّية. وينعكس ذلك بنوعية الطلب على قوة العمل، وتاليًا تبدو مساهمة قوة العمل في النمو ضعيفة نتيجة ضعف مستوى إنتاجية العمل وتطورها البطيء، بسبب ضعف التجديد التكنولوجي والتراكم البطيء في الأصول المنتجة، وهكذا لم تتجاوز مساهمة قوة العمل في النمو الاقتصادي للفترة بين عامي 2000 و2009 ما يعادل 10 في المئة من إجمالي النمو لتلك الأعوام، كما يتضح

ضعف مساهمة (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج)، في نمو الاقتصاد الوطني، وعدم استقرار مساهمتها وتحسّنها البطيء والمحدود خلال العقد الأخير، حيث ساهمت بما يُعادل 30 في المئة من إجمالي النمو المتحقق للأعوام بين 2000 و2009 [4].

ترافق ضعف النمو والاستثمار مع غياب الرؤية الاستراتيجية على مستوى هيكلية الاقتصاد الوطني وبنيته، وبنية قطاع الصناعة التحويلية خصوصًا، فمساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني لم تطرأ عليها تغيّرات ملموسة، وحافظت نسبيًا على توزّعها وأهميتها، حيث بقيت الزراعة تمثّل بين 25 و26 في المئة من الناتج المحلي، عدا عام 2010 الذي تميز بجفاف كبير تراجعت فيه حصتها إلى 16.3 في المئة. وبرغم تراجع إنتاج النفط، تراجع قطاع الصناعة والتعدين بما يعادل 3 نقاط تقريبًا، من 31 في المئة عام 1990 إلى 27.9 في المئة عام 2010. ومقابل ذلك زادت حصة الصناعة التحويلية بين ما يقارب 7 و8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، وحافظ قطاع البناء والتشييد على مساهمته تقريبًا، بينما ازدادت حصة كل من التجارة والنقل والمواصلات والمال والتأمين والعقارات وخدمات المجتمع والخدمات الحكومية. وتراجعت حصة قطاعات الإنتاج في الناتج المحلي مقابل زيادة حصة قطاعات الخدمات، أما على صعيد بنية قطاع الصناعة والتغيرات في تركيبته فيظهر من توزّع قوة العمل ونسبة القيمة المضافة المُتحققة في قطاع الصناعة التحويلية أن توزيع الصناعات الرئيس ما زال مستمرًا منذ عقود من دون أن يطرأ عليه تغيّر فعلي ملموس. إذ كانت الصناعات ضعيفة التطور وذات معدل القيمة المُضافة الأدنى، مثل الغذائية والنسيجية، وهي التي تحقق الجزء الأهم من القيمة المضافة في القطاع، فبلغت مساهمة هاتين الصناعتين 55.9 في المئة من القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة التحويلية في عام 1992، ونحو 52.4 في المئة من تلك لعام 2010 (يُبيّن الجدول (1 - 2) في الملحق هذا التوزع للقيمة المضافة).

---

(4) ما يتضح في الشكل (1 - 3) في الملحق، ص 67 من هذا الكتاب.

يُعزز واقع بنية الإنتاج هذه تركيبة الصادرات السورية التي لم تتغير على نحو جوهري، على الرغم من تراجع صادرات النفط من تراجع الإنتاج، ما ساعد في تركيز الجهود أكثر على الصادرات الصناعية التي ارتفعت نسبتها مما يقارب 14 في المئة أوائل التسعينيات إلى نحو 38 في المئة من الصادرات في عام 2010 (5). وأدّى تراجع الصادرات النفطية إلى تعظيم حصة السلع المصنّعة في الصادرات السورية، لكنها زادت بشكل كبير نسبيًا، ما يُشير إلى قدرة الاقتصاد الوطني على تصدير هذه السلع التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، لوجود بدائل للإيرادات من القطع الأجنبي، عبر تصدير النفط. والتفسير الأكثر واقعية لهذا التغير السريع في حصة السلع المصنعة من إجمالي الصادرات من دون أن ينعكس انعكاسًا ملموسًا على الطاقات الإنتاجية، هو أن قسمًا كبيرًا من السلع المصنعة كان يتم تصديره ومبادلته في ما يسمى «السوق السوداء» التي تتمثل بالفساد والتهرب الضريبي، بحيث لا تظهر أرقام الصادرات الحقيقية في كشوف مصلحة الجمارك. وأدّت إعادة تقويم الصادرات التي لجأت إليها الحكومة السابقة من خلال الاستعانة بصناعيين ومصدّرين من القطاع الخاص، إلى إبراز زيادة في حصته في الصادرات الصناعية، ما يُعزز الفكرة أن بنية الصادرات طرأت عليها تغيرات محدودة خلال تلك الأعوام، وأن جزءًا مهمًا من التغير الذي تعكسه البيانات الإحصائية ناجم عن عملية إعادة التقويم تلك، وهي تعكس تغييرًا محدودًا في بنية الصادرات وتركيبتها خلال العقدين الماضيين. وانعكس ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعدم استقرارها نموًّا بطيئًا للدخل وزيادة نسبية طفيفة في استهلاك الفئات الأوسع من المواطنين، ما يعني أن المواطن السوري لم يشعر خلال ذينك العقدين بأي تحسن في مستواه المعيشي، بل على العكس تكرّس لديه شعور متزايد بالفقر نتيجة التحسّن في مستويات الاستهلاك في الدول المجاورة. والفقر النسبي أحد أوجه الفقر، ولا يقل أهمية عن الفقر المطلق في عالم أصبح منفتحًا ومكشوفًا إلى حد كبير،

---

(5) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لأعوام 2002 و2008 و2010، دمشق.

إذ تراجعت حصة الفرد من الاستهلاك خلال معظم أعوام العقدين الماضيين، وبلغ وسطي معدل نمو استهلاك الفرد النهائي ما يُعادل تقريبًا 0.26 في المئة سنويًا. والأمر لا يُعبّر عن تحسّن فعلي في مستوى الاستهلاك، ومقارنة مع الدول العربية غير النفطية تحتل سورية من حيث حصة الفرد من الاستهلاك المرتبة 15عربيًا، تليها جيبوتي ثم السودان واليمن وموريتانيا[6].

تُظهر نتائج العقدين الماضيين على مستوى النمو الاقتصادي فشل السياسات الاقتصادية وعجزها عن تحقيق تقدّم ملموس في المجال الكلي. وفي المؤشرات أن نوعًا من الركود خيّم على الاقتصاد السوري، وهو امتداد للركود الذي بدأ يُصيب عجلة الاقتصاد الوطني منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وعجزت السياسات الانفتاحية التي اعتمدت منذ أواسط العقد نفسه عن إعادة وضعه على طريق التنمية، وكان ذلك متوقعًا من ضعف الدور المؤسسي من جهة وعدم التناسب والتناسق في السياسة الاقتصادية المتبعة من جهة أخرى.

أ - دور المؤسسات

يتطلّب بناء المؤسسات الديمومة والاستمرارية، كما يتطلّب الرؤية والشفافية، وتبدو محكومة بالأفق السياسي ومجال الحرية في المجتمع. إن بناء المؤسسات الذي بدأ مع استقلال سورية في عام 1946، لم تتح له الفرصة الكافية لصنع تاريخ مؤسسي ومرجعية وثقافة مؤسسيتين، ذلك أن الانقلابات العسكرية كانت تجاوزًا للمؤسسات وتهميشًا لها، وجاءت الوحدة السورية - المصرية في عام 1958 لتُعيد هيكلة المؤسسات السورية وتُلغي دور المجتمع المدني. وبوصول حزب البعث الاشتراكي إلى السلطة في عام 1963 بدأ فصل جديد من تهميش المؤسسات وإضعافها عبر فرض قانون الطوارئ الذي علّق العمل بالدستور وعبر سيطرة الحزب الواحد على السلطة

(6) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2010)، الجدول رقم 6.

وخوضه معركتها مع المجتمع السوري، بما فيه مؤسسات الدولة والمجتمع التي عمل على إخضاعها وتطويعها لاستتباب نظامه. ولجأ في سبيل ذلك إلى إسناد الوظائف المهمة والمفتاحية في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دونما النظر إلى أهليتهم واختصاصهم وكفاءتهم. ولاحقًا أصبحت الأجهزة الأمنية الوصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني. أدى هذا الوضع إلى تدني كفاءة الإدارة وفاعليتها، وحفّز على الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة، وتكرّست ثقافة الولاء والتماهي مع من يملك السلطة، عوضًا عن الثقافة المؤسسية، ورؤية المؤسسة ورسالتها الاجتماعية أو الإنتاجية. كما عطّلت هذه الوضعية إمكانات تطوير المؤسسات وآلية عملها من خشية رأس النظام من أي تغييرات قد تُخلّ بالتوازنات التي رسمها، والتي تمثل عماد حكمه.

مع الانتقال الكامل إلى نظام حرية السوق منذ أوائل الألفية الجديدة، اصطدم النظام بعجز الإدارة العامة والمؤسسات عن قيادة هذا التحول بطريقة آمنة نسبيًا، وتبيّن له عجز التشريعات وتأخّرها، ما جعل بشار الأسد يصدر مئات المراسيم والقوانين خلال فترة زمنية قياسية، ويُقرّ في عام 2005 «اقتصاد السوق الاجتماعي» مظلّة للتحولات الليبرالية في الاقتصاد. مع ذلك لبثت الإدارة العامة والمؤسسات في عجزها وعدم قدرتها على تجاوز واقعها على الأقل إلى المستوى المطلوب لتفعيل مؤسسات السوق وإدارتها بشكل متوازن. وبحسب المؤشرات الدولية (مؤشر فاعلية الحكومة من مؤشر الحوكمة للبنك الدولي لعام 2010) بلغت قيمة مؤشر الحوكمة لسورية 0.61 –، وكانت قيمة مؤشر سورية على المؤشر الذي هو بين الصفر والمئة 34.3، وكانت النسبة المئوية لترتيب فاعلية الحكومة 34.9، ونحو 35.1 في سيادة القانون، و14.8 في الرقابة على الفساد. أما المحاسبة فكانت نسبة ترتيبها 4.7.

تلتقي هذه النتائج مع تصنيف **الإيكونوميست** للديمقراطية الليبرالية لعام 2010 أيضًا، حيث كانت قيمة مؤشر سورية 2.31 من 10، وكان مستوى الأداء الحكومي 2.5، ومؤشر الحقوق المدنية 1.76. وبحسب مؤشر بيئة الأعمال

للـدول العربية احتلت سـورية المرتبـة 16، ما يعكـس تراجعها مقارنـة بالدول العربية الأخرى التي لا تختلف عنها كثيرًا في مسـتوى الحريات إلا أنها حققت تقدّمًا ملموسًا في مجال الإدارة وبيئة الأعمال مثل السعودية التي احتلت المرتبة الأولـى عربيًا في بيئة الأعمال، وكان مؤشـر الحرية فيها 6.5، وفي سـورية كان 6.75، ما يُصنّفهما في عداد الدول الاسـتبدادية (مؤشـر الحريـة من 1 إلى 7، وإذا كانت قيمة المؤشر 5.5 فأكثر تُعَد الدولة استبداديـة). أُضعفت المؤسسات وهُمشـت، وتاليًـا أُضعفت الدولـةَ من أجـل تعزيز سـلطة الفرد الـذي رأى في المؤسسات والقانون منافسين له.

ب - السياسات الاقتصادية

اتّسـمت السياسـات الاقتصاديـة في سـورية فـي العقديـن الماضييـن بعدم الانسـجام والتناقض أحيانًا، فأهـداف الخطط الاقتصادية كانت تفتقد السياسـات الضرورية، وأحيانًا التشريعات والقوانين التي تسمح بتحقيق هدف أو استراتيجية للخطة. كما افتقدت السياسات الاقتصادية عمومًا الرؤية متوسطة أو بعيدة المدى، وغالبًا كانت السياسـات تُسـتخدم لمعالجـة حالة أو وضع طارئ، مثل سياسـات القطـع الأجنبي أو الحظر أو منع الـواردات أو تقييدهـا، ولا يتضح الحد الفاصل فيها بين الإجـراءات والسياسـات. كما افتقد الاقتصاد السـوري الرؤية الشـاملة، وافتقد أيضًا السياسات الكليّة الواضحة، مثل سياسات التشغيل والحد من البطالة، أو التصنيع وتطوير القاعدة الإنتاجية، وكذلك السياسة أو السياسات الزراعية. لم تحظَ سياسـات مكافحة الفقـر بالاهتمام، ولـم تكن للحكومة سياسـة واضحة في هذا المجال ولم تعتمد سياسـات التنمية المحابية للفقراء أو التنمية المتوازنة، بل اتّخذت عوضًا عنها سياسات محابية لرأس المال والمراكز الأكثر تطورًا.

كانـت السياسـات الماليـة والنقديـة مناقضـة للأهـداف المُعلنة فـي التنمية الصناعية ودعم المشـروعات، حيث حافظت على معدلات فائـدة مرتفعة وقيود على الاقتراض والائتمـان، وحرم بذلك القطاع الصناعي التوسّـع والتطوير، كما أن إلغاء الدعم للطاقة وحواملها حمّل المنتجين أعباء كبيرة أضعفت قدرتهم على

المنافسة. في كل ذلك افتقدت السياسات الاقتصادية الوضوح والاستمرارية، وقام الفساد بدور كبير في تجاوزها كلما عجز عن تفصيلها وفق الرغبات، كان ذلك واضحًا في قرارات اللجنة الاقتصادية التي تمنح الاستثناء أو السماح لبعضهم بالتصدير أو الاستيراد، مخالفة بذلك السياسات العامة في مجالها.

2- التنمية البشرية

يعكس دليل التنمية البشرية جهد التنمية ومنجزاتها عمومًا، ويمكن عبره التماس مدى نجاح عملية التنمية وقابليتها للاستدامة، وكانت سورية قد حققت تحسنًا نسبيًا في قيمة دليل التنمية البشرية الذي بلغ في عام 2010 ما يُعادِل 0.589 [7]، ما جعل سورية في المرتبة 111 من بين 169 دولة، وأصبحت 119 عام2011 [8]، وكانت في عام 1985 تحتل المرتبة 61 عالميًا[9]، أي إن جهد التنمية والتحسّن النسبي في قيمة الدليل أدنى من المطلوب، وهي مقارنة بالدول الأخرى أبطأ وأقل فاعلية من الجهد لدى تلك الدول، وهذا ما جعل سورية تتراجع بين الدول العربية ودول الجوار والعالم، وهو ما يُعزز استنتاج فشل عملية التنمية في سورية.

أ - التعليم

أدّى التوسع في التعليم العام خلال العقود الماضية إلى تقليص نسبة الأمية بين السكان، 15 عامًا فأكثر من العمر، لكن التدهور العام في الوضع الاقتصادي لفئات اجتماعية عدة وخصوصًا في الريف جعل التقدم في مكافحة الأمية محدودًا، بل أصبح هنالك تراجع في هذا المجال، حيث بلغت نسبة الأمية في عام 2005 نحو 15.9 في المئة[10] من السكان، 15 عامًا فأكثر من العمر،

---

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى تنمية بشرية** (نيويورك: الأمم المتحدة، 2010)، الجدول رقم 1.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2011**، ص 136، الجدول رقم 2.

(9) المصدر نفسه، الجدول رقم 2.

(10) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، مديرية التعليم، «معدلات الأمية 2005 - 2008» (بيانات داخلية).

وأصبحت هذه النسبة 16.9 في المئة في عام 2009 [11]. وتُبيّن الأرقام أن المرأة هي الأكثر عرضة للأمية حيث كانت نسبة الأميّات 24.3 في المئة ذلك العام، وكانت النسبة بين الذكور 9.8 في المئة، حيث حُقق بعض المنجزات على صعيد التعليم، بتوسيع قاعدة التعليم الأساسي الذي أصبح يشمل 9 سنوات دراسية منذ عام 2002. إلا أن التقدم ليس متساويًا على مستويات التعليم كلّها، حيث الالتحاق بالثانوي والجامعي دون المستويات المطلوبة. ويظهر من التراكم على صعيد رأس المال البشري ضعف هذا التراكم وبطء حدوثه. ويؤشر عدد سنوات التمدرس إلى هذا التراكم الذي كان ينمو حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي بما يفوق 4 في المئة سنويًا، وتراجع هذا المعدل عام 2000 إلى 1 في المئة تقريبًا (الجدول (1 - 3) في الملحق).

بدأ التباطؤ في معدل نمو رأس المال البشري منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، واستمر تباطؤ هذا المعدل خلال عقد التسعينيات، وبحسب قاعدة بيانات بارو - لي لعام 2010، فإن عدد سنوات التمدرس للسكان، 25 عامًا وأكثر، بلغت في عام 1990 ما يقارب 4.08 أعوام، وأصبحت في عام 2000 نحو 4.67، وفي عام 2005 وصلت إلى 4.83، وفي عام 2010 كانت 4.87 [12]، وبحسب هذه المُعطيات بلغ وسطي معدل النمو السنوي في رأس المال البشري بين عامي 1980 و1985 خمسة في المئة وسطيًا، تراجع إلى نحو 3.8 في المئة بين عامي 1985 و1990، وكان الوسطي السنوي بين عامي 1990 و1995 يقارب 2.1 في المئة، ولم يتجاوز الوسطي السنوي للنمو بين عامي 1995 و2000 نسبة 0.7 في المئة، واستمر تقريبًا على هذا المنوال حتى عام 2005، ليتراجع إلى معدل 0.2 في المئة سنويًا حتى عام 2010. كان للصعوبات الاقتصادية التي برزت أوائل الثمانينيات، وتفاقمت لاحقًا حتى عام 2000، وزادت حدةً من بعده، الأثرُ الكبيرُ في معدل

---

(11) محمد جمال باروت، محرر، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الثاني 2010: انفتاح النافذة الديموغرافية.. تحديات وفرص** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010)، ص 104.

(12) «Mean Years of Schooling (Adults Aged 25 Years and Above),» (Barro-Lee, March 2010).

الالتحاق بالتعليم، وللمرحلة الثانوية والجامعية خصوصًا بالنسبة إلى الذكور، ومع غياب فرص العمل بالنسبة إلى الفتيات، وارتفاع وسطي سن الزواج لهن إلى 25.3 عامًا في 2009، نتيجة الأوضاع الاقتصادية أيضًا، زادت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي والجامعي، وهذا ما عوّض جانبًا من انسحاب الفتيان من التعليم، ولجوئهم إلى سوق العمل أو الهجرة، وعلى المستوى الكلي ظهر هذا المستوى الضعيف من الإنجاز في تراكم رأس المال البشري.

تبدو المشكلة التعليمية في سورية أكثر عمقًا وشمولًا من مشكلة الالتحاق، حيث تبرز مشكلة نوعية العملية التعليمية وكفاءتها، ومدى انتشار التعليم الثانوي والجامعي واتساعه، وحيث يفتقد كثير من التجمعات السكانية المدارس الثانوية، وانتشار المدارس الثانوية لا يتطابق والمعايير الدولية أو معايير وزارة التربية التي يفترض الالتزام بها، ويتسبب ذلك بحرمان الفتيات أولًا، ومن ثم الفتيان فرصة التعلم، نتيجة المسافات الطويلة الفاصلة بين قراهم والمراكز التي يتوافر فيها التعليم الثانوي، إضافة إلى العبء المادي لتنقّلهم عند توافر وسيلة نقل جماعي. في التعليم الجامعي والمعاهد المتوسطة، استمرت في سورية أربع جامعات حتى أوائل الألفية الجديدة وفرضت شروطًا قاسية على قبول الطلاب، ليتناسب عدد المقبولين مع الطاقة الاستيعابية، وبذلك حرمت أعداد كبيرة من الشبان والشابات الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومع فتح المجال للتعليم الخاص ليقوم بالتعويض عن هذا النقص أصبح ممكنًا للفئات الميسورة فحسب أن تعلّم أبناءها، وتاليًا عوضًا عن حل مشكلة استيعاب الخريجين من التعليم الثانوي، كان تسليع التعليم وتراجع نوعيته، وتُقدّر نسبة طلاب الجامعات الخاصة بما يعادل 5 في المئة من إجمالي عدد الطلاب الجامعيين في البلاد، ما يعكس عمليًا حصة الفئة الاجتماعية من المواطنين القادرة على تحمل أعباء التعليم الخاص.

في التقويمات كافة للنظام التعليمي في السنوات الأخيرة يظهر تدني مستواه وعدم كفاءته وعدم تناسبه مع متطلبات التطوير لقطاع الأعمال والإنتاج في الاقتصاد الوطني، وكان لافتًا أن المصارف الخاصة الجديدة التي افتتحت في

ســورية، اضطرت إلى جلـب عامليهـا الفنيين والإداريـن من دول الجـوار لعدم توافر الكفـاءات والتأهيل الكافي لقوة العمل المحلية. وينسـحب ذلك على عدد من الاختصاصات منها الطب الذي فقدت سورية ميزة التفوق به مقارنة بجوارها. ويمكن رد أسـباب هـذا التراجع في النظـام التعليمي إلى عاملين رئيسـين: **الأول** ضعف الاهتمام الرسـمي بهذا القطاع ومن ثم عدم تخصيص الموارد اللازمة له. وتُقدّر حصته من الانفاق بما يعادل 4 في المئة من الناتج المحلي وسطيًا وسنويًا، وهو معدل مُخفّض نسـبيًا مقارنة مـع دول نامية أخرى، أو مع الـدول المجاورة. والعامل **الثاني** محاولة فرض أيديولوجية البعث على التعليم باستبعاد الاتجاهات السياسـية الأخرى، أو الأشـخاص الذين يشـك في ولائهم للنظـام، وطبقت هذه السياسـة في مختلف المراحل التعليمية، وإذا التعليـم حكر على فئة من المرضي عنهم والمقبولين لدى النظام، دونما نظر إلى كفاءتهم وقدرتهم على تطوير النظام التعليمي، ما جعله أسـير قوالب جامدة، لا يجرؤ العاملون فيه على تجاوز القيود المفروضة والقوالب المحددة، إذا فكر أحد بذلك أو حاول فعله.

ب - الصحة

حققت سـورية تقدمًا ملموسًا على مسـتوى توقُّع الحياة عند الولادة. كان العمر المتوقع في عام 1980 يقارب 63.01 عامًا، وأصبح في عام 2000 يُقدّر بـ 72.38 عامًا، وقُدّر في عام 2010 بما يُعادل 74.63 عامًا[13]. كما تحقق في الوقت نفسه تقدم نسبي في تقليص عدد وفيات الأطفال دون الخامسة ليبلغ عام 2009 نحو 21.8 لكل 1000 ولادة حية، وهو معدل ما زال كبيرًا نسبيًا، نتيجة استـمرار وفاة الأطفال الرضّع بمعـدلات مرتفعة نسـبيًا 18.4 [14]. يقوم النظام الصحي في سـورية على بنية تحتية عامة واسعة، حيث مؤسسات وزارة الصحة ومراكزها المختلفة هي البنية الأساسية في هذا النظام. وتوفّر الحكومة خدماتها

(13) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2008 Revision*, 2 vols. (New York: United Nations, 2009), Life Expectancy at Birth (Years).

(14) باروت، محرر، ص 214.

للمواطنين عبر 122 مشفًى حكوميًا تشكل نسبة 71.8 في المئة من أسرة المشافي في البلاد، إضافة إلى ما يزيد على 1506 مراكز صحية موزّعة على المحافظات والمناطق، وفق معايير وضعتها وزارة الصحة للتجمعات السكانية. وتبدو مؤشرات الصحة عمومًا متناسبة مع مستوى التطور العام في البلاد، وقد تكون أفضل نسبيًا من غيرها من المؤشرات. مع ذلك يتعرّض القطاع الصحي منذ سنوات إلى تغيرات هيكلية مهمة، تتهدد ما تم انجازه في هذا القطاع. يقوم النظام الصحي السوري على قاعدة الخدمة العامة المجانية، فالمشافي والمراكز حتى عهد قريب تُقدّم العلاج بشكل مجاني أو شبه مجاني، لجميع المواطنين في منأى عن مستوى دخلهم، بحيث أهمِلَ مبدأ الضمان الصحي المموّل من المستفيدين وأصحاب العمل والحكومة. وفي هذا التوجه مسؤوليات كبيرة على القطاع الصحي العام، انعكست على مستوى الخدمة ونوعيتها، وبتآكل تدريجي للمجانية، نتيجة ضعف المخصصات والإنفاق العام على القطاع. إذ إن حصة هذا القطاع في الموازنة العامة تراوح بين 1.1 و2 في المئة من الإجمالي وبما لا يتجاوز 0.4 في المئة من الناتج المحلي. وبلغت هذه النسبة في عام 2010 نحو 0.35 في المئة[15]، ومع تدنّي مستوى الإنفاق الحكومي على الصحة عمومًا وغياب نظام شامل للضمان الصحي، يتحمل المواطنون أعباء متزايدة للرعاية والعلاج وتُقدّر التكلفة التي يتحملها المواطنون بما يعادل 62 في المئة من إجمالي الرعاية الصحية. ومن ثم في السنوات الأخيرة كان تقليص الإنفاق الحكومي وتقليص الدعم للقطاع الصحي، والتوجه أكثر فأكثر نحو خصخصة هذا القطاع بشكل غير مباشر عبر تحويل الوحدات الطبية إلى وحدات اقتصادية مستقلة تعتمد على مواردها الذاتية، بخدمات مأجورة، مثال ذلك القانون رقم 8 تاريخ 16/ 2/ 2010 الذي اعتبر المشافي الجامعية، إضافة إلى مشفى البيروني، هيئات اقتصادية مستقلة، لها إيراداتها الذاتية من أجور الخدمات الصحية للمواطنين والاعتمادات التي تُخصّصها

(15) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2011** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2011)، الجدول رقم 3/ 14: النفقات التقديرية في الموازنة العامة، 2010.

الـوزارة من موازنتها والهبات والمسـاعدات الأخرى. وحـدّدت تعرفة مختلف الخدمات بقـرارات وزاريـة خاصة بكل مشـفى. وكانـت وزارة الصحة حوّلت أيضًا المشـافي العامـة إلى وحـدات (هيئات) اقتصادية مسـتقلة، وفـي الاتجاه الليبرالـي ذاته الذي يسـعى إلـى تقليص الخدمـات العامة ويُلغي مبـدأ الضمان الصحي. إذ صدر المرسوم التشريعي رقم 65 لعام 2009 الذي يُجيز للجهات العامة إبـرام عقود تأميـن صحيـة للعاملين لديها مع المؤسسـة العامة السـورية للتأمين بعـد موافقة رئيس مجلس الـوزراء بناء على اقتـراح الوزير المتخصص ووزير المال، واسـتهدف المرسـوم العاملين في القطـاع الإداري البالغ عددهم 750 ألفًا، واعتبر التأمين الصحي لهم إلزاميًا. وسـيكون التأمين الصحي لأسـر العاملين اختياريًـا وعلى نفقة العمال كاملة، ويتضح أن المرسـوم لم يقدم مزايا إضافية لهؤلاء، سـوى الفئة التـي فقدت تأمينهـا الصحي من التغيـرات الطارئة على البنية الإدارية والمؤسسية لبعض الجهات العامة. كما فقدت بعض الفئات التي تستفيد من تأمين صحي عائلي تلك الميزة، وأصبح لها تأمينها إفراديًا. كما أن نظام التأمين لدى المؤسسـة العامة، وغيرها من مؤسسـات التأمين، مسقوف بمبالغ معيّنة وأمراض وأدويـة محددة، وعلى المُؤمّن تسـديد ما يزيد عليها من حسـابه الخاص. في حين أن الضمان الصحي السـابق كان يتحمـل كلّ التكلفة مهمـا بلغـت قيمتهـا، وتاليًا يتحمـل المواطنـون أعباء أكبـر وخدمة أقـل كفاءة وأدنى نوعية. ويتضح أن هذا يُقلق العديـد من المواطنين الذين لا تتوافر لديهم الإمكانـات الكافية للحصول على العلاج، وينعكس قلقًا على المسـتقبل وعدم استقرار، وسـلبًا على الإنتاجية بشـكل عام. ومع تآكل المكتسـبات الاجتماعية وقلـق المسـتقبل إذا بالعامليـن لا العاطليـن عـن العمل فحسـب يعمـدون إلى الاحتجاج على أوضاعهم، ويخشون على أبنائهم.

ج - البطالة والفقر

(1) **البطالـة**: شـهدت سـورية منذ منتصـف القـرن الماضي معـدلات نمو سـكاني عالية نسـبيًا، واسـتمرت مرتفعة على الرغم من تراجعها النسبي منذ عام

1994، وبلوغها في الأعوام الأخيرة معدل نمو سنوي وسطي يُقدّر بـ 2.45 في المئة. أدى التراجع في معدل النمو السكاني إلى تغير تركيبة السكان وزيادة الفئات العمرية الواقعة في القوة البشرية (15 - 64)، بحيث أصبحت تشكل 58.8 في المئة[16] من مجموع السكان في عام 2011. وأدّت الزيادات الكبيرة في القوة البشرية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى زيادة عرض قوة العمل التي لم يرافقها نمو اقتصادي مواتٍ، فبدأ جيش العاطلين يتسع، ولم يكن بهذا الحجم في أي وقت سابق، إضافة إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي. وكان لانسحاب الدولة وتقليصها نشاطها الاقتصادي الدور المهم في تعظيم كتلة أولئك، وخصوصًا النساء اللاتي كُنّ يُفضّلن قطاع الدولة والقطاع العام. وبلغ معدل البطالة 14.9 في المئة في عام 2011 [17]، وكان مستقرًا خلال الأعوام الأخيرة على معدل 8 في المئة من قوة العمل، بعد ما يزيد على 11.4 في المئة في عام 2003. وكان في عام 2010 نحو 8.6 في المئة، وتنامى خلال العقدين الماضيين، مع تنامي حصة القوة البشرية خارج قوة العمل الذي انعكس تراجعًا في معدلات النشاط الاقتصادي للفئات الشابة عمومًا والنساء على نحو خاص. وصار نشاط المرأة إلى 8.3 في المئة[18] بعد أن كان 12.7 في المئة في عام 2001 [19]. ويتضح أن معدل النشاط الاقتصادي للجنسين تراجع خلال هذه الأعوام من 31.5 في المئة في عام 2001 إلى 26.8 في المئة في عام 2010، والنشاط الاقتصادي للذكور من 49.8 في المئة في عام 2001 إلى 44.6 في المئة عام 2010، ما يعني انسحابًا من سوق العمل، وهذا الانسحاب لا يُعتبر في تعريف البطالة بطالةً، إلا أن سببه الرئيس انعدام فرص العمل، أو عدم تناسبها مع التأهيل والتدريب اللذين يتمتع بهما الباحث عن العمل، لذلك لا يمكن اعتبار

---

(16) المصدر نفسه، الجدول رقم 11/ 2ب.

(17) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **مسح سوق العمل، 2011** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2011)، TAB1.htm.

(18) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2011**، الجدول رقم 2/ 3: معدل النشاط الاقتصادي الخام.

(19) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2002** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2002)، الجدول رقم 2/ 3.

معدلات البطالة الناجمة عن مسوح سوق العمل مُعبِّرة فعليًا عن معدل البطالة. ذلك أن نسبة كبيرة من المُحبَطين واليائسين من وجود فرصة مناسبة انكفأوا، وخصوصًا النساء اللاتي استسلمن لمصيرهن (متفرغات للتدبير المنزلي). جانب آخر لا بد من أخذه عند تقدير معدل البطالة، هو أن العاطل عن العمل في سورية لا يحظى بأي دعم أو مساعدة أو تعويض، وتاليًا هناك من الأفراد من لا يملك ترف البقاء عاطلًا فيلجأ إلى أي عمل يدرّ دخلًا. تجلّى ذلك في التوسع الكبير في القطاع غير المنظم خلال السنوات السابقة، إذ شكل 39.2 في المئة من المشتغلين في عام 2001. وتبدو مشكلة البطالة بنيوية عميقة وتراكمية، خففت منها معدلات الهجرة الخارجية الكبيرة التي بلغت في عام 2010 ما يقارب 10.2 في المئة من إجمالي السكان، منهم 49 في المئة نساء.

الجدول (1 - 1)

نسبة السوريين المهاجرين إلى مجموع السكان[20]

1995-1990	2000-1995	2005-2000	2010-2005
3.4	2.5	7.2	10.2

مع ذلك ليست الهجرة الخارجية حلًا مُستدامًا، وتاليًا تتطلّب مشكلة البطالة جهدًا استثنائيًا خاصًا ومعدلات نمو اقتصادي عالية، والسياسات الاقتصادية المتبعة غير قادرة على تحقيق تلك المعدلات، من هنا سيكون لمشكلة البطالة أولوية الحلول والمواجهة لأي نظام سياسي واقتصادي قادم.

(2) **الفقر**: تزايد الفقر في عام 2007 إلى ما يعادل 12.3 في المئة من السكان، بعد أن كان 11.4 في المئة من السكان في عام 2004، وازداد الفقر الإجمالي من 30 في المئة إلى 33.6 في المئة خلال العامين المذكورين، في حين تراجعت فجوة توزيع الدخل (رسميًا)، حيث معامل جيني لتوزيع الدخل

(20) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision* (New York: United Nations, 2009).

كان 0.37 في عام 2004، وقُدّر في عام 2007 بنسبة 0.32 [21]. ولم يُحقق العُشير الأفقر من السكان أي زيادة فعلية في إنفاقه خلال الفترة بين عامي 2003 و2006، إضافة إلى ذلك زاد عدد الفقراء بما يُقارب النقطة المئوية، أي إن ما يُعادل 1.3 مليون شخص دخلوا في عداد الفقراء خلال الأعوام الثلاثة.ولم تكن الزيادة في الإنفاق كافية لخروج بعضهم من تحت خط الفقر. وفي مؤشر الأجور وحصتها من الناتج المحلي تُبيّن تقديرات الباحث (بالاستناد إلى مسوح سوق العمل ومستوى الأجور المدفوعة في الاقتصاد الوطني - القطاع الحكومي والقطاع الخاص المنظم وغير المنظم) أن حصة الأجور في الناتج المحلي الصافي تراجعت من نحو 40.5 في المئة في عام 2004 إلى ما يقارب 33 في المئة من الناتج الصافي (الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية) بين عامي 2007 و2008. ما يعني أن حصة أكبر من الناتج ذهبت على شكل أرباح وريوع إلى الفئات الأغنى في المجتمع. وبلغ وسطي إنفاق الأسرة الشهري بحسب مسح دخل الأسرة ونفقاتها لعام 2009 ما يقارب 31 ألف ل. س. وبحسب متوسط الأجر الشهري وفق مسح سوق العمل لعام 2009 [22] كان وسطي الأجر الشهري 8039 ل. س، إذا اعتبرنا أن دخل الأسرة 1.25 أجرًا، فيكون دخل الأسرة الشهري يُعادِل 10048 ل. س، أي ما يُعادِل 32 في المئة من إجمالي الإنفاق. وبحسب مسح دخل الأسرة ونفقاتها لذلك العام شكّل وسطي قيمة مزايا العمل المدفوعة أو المكتسبة نقدًا + قيمة مزايا العمل المدفوعة أو المكتسبة عينيًا ما يُعادل 50.4 في المئة من إجمالي الدخل، أي إن الأسر تعتمد في ما يقارب 50 في المئة من دخلها على هدايا وتبرعات وتحويلات، وعائد ملكيات أو بيع أصول. ولا يبرز المسح عدم تناسب الأجور مع متطلبات المعيشة الأساسية فحسب، حيث يعيش ما يزيد على 62.8 في المئة من الأسر

---

(21) Hiba al-Laythi and Khaled Abo Ismail, *Poverty and the Equitable Distribution in Syria* (Damascus: United Nations Development Programme, 2010), p. 15.

(22) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **مسح سوق العمل، 2009** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2009)، الجدول 3-8.

بإنفاق شهري أدنى من 30 ألف ل. س شهريًا، بل وجود أعداد متزايدة من الأسر أيضًا تعتمد في جزء من دخلها على الإعانات والمساعدات والهدايا، إضافة إلى التحويلات الخارجية. وهذه كلها تشكل ما يقارب 50 في المئة من إجمالي دخل الأسر، وهو يعكس حالة من الفقر المؤجل بالنسبة إلى العاملين بأجر. تبرز جوانب الفقر الأخرى التي تتجلّى بالحرمان من الخدمات والمرافق والتسهيلات الاجتماعية، في المناطق الريفية خصوصًا حيث لا تتوافر مصادر مأمونة لمياه الشرب، وحيث افتقاد شبكات الصرف الصحي وأحيانًا الطرق المعبّدة والمدارس والمستوصفات. وغالبًا تفتقر هذه المناطق إلى أي مصدر للدخل غير الزراعة والرعي، وأُفقرت في الأعوام الأخيرة من تتالي سنوات الجفاف، وفي الأحوال كلها كان بارزًا من خلال المسوح المختلفة أن الفقر في سورية هو فقر ريفي في الدرجة الأولى.

د - التشاركية والحريات الفردية والجماعية

يُشكل مبدأ الحرية ركنًا أساسيًا في مفهوم التنمية الحديث، كما يشكل مكوّنًا أساسيًا في دليل التنمية الإنسانية. وارتبط مفهوم التمكين بالحرية، فالتعليم والصحة الجيدة والدخل المناسب وسائل تمكين الفرد من توسيع خياراته، وتاليًا ممارسة حريته، والحصول على حقوقه وتأدية واجباته الاجتماعية والوطنية. ويتضح أن الحرية شرط للتمكين، بمعنى قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم، مثل حق العمال في الإضراب لتحسين شروط عملهم وأجورهم، إضافة إلى أن الحرية تُكسِب وعيًا للحقوق، وتفتَح أفقًا نحو المستقبل لتحسين الحياة وظروفها، وتُطلِق طاقات الأفراد نحو الأفضل، من دون قيود أو خوف. وعاشت سورية ما يقارب نصف قرن في ظل قانون الطوارئ الذي يعني تعطيل الدستور الضامن للحريات الفردية والجماعية، وافتقرت أيضًا خلال تلك الأعوام إلى قانون أحزاب يُنظّم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية، وفُرض على الشعب السوري في دستور عام 1973 حزب معين قائدًا للدولة والمجتمع، ولا يملك الشعب السوري حق تغيير رأيه، حتى وإن كان هو من وضع تلك المادة في الدستور. يُضاف إلى ذلك أن اختيار رئيس الجمهورية

ليس من صلاحيات الشعب السوري، وللشعب السوري الحق أن يوافق أو لا يوافق على ذلك الرئيس، لكنه لا يملك آليات تغييره أو انتخاب آخر عوضًا. وتكفّلت هيئة خاصة هي «القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي»، على الرغم من أنها غير مُنتخبة من المواطنين، وغير مسؤولة أمامهم، بترشيح رئيس لهم من بين أعضائها، وبذلك خرج الشعب السوري بأسره من دائرة صنع القرار، أو التأثير في قرار من قام برئاسته، وتلك ترجمة عملية لواقع أن الشعب ليس هو من انتخب الرئيس، والرئيس غير مسؤول أمامه، كما أن الشعب ليست لديه سلطة المحاسبة أو تقويم الأداء، في المقابل، تجمعت في يد رئيس الجمهورية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كلها، إضافة إلى كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة والأمين القومي والأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي.

التفرد في السلطة وغياب المساءلة والمحاسبة، وتقييد حركة المجتمع في تأسيس جمعيات أو أحزاب للتعبير عن نفسه، هي ما جعل سورية تُصنَّف وفق المؤشرات الدولية (مؤشر فاعلية الحكومة من مؤشر الحوكمة للبنك الدولي لعام 2010) في مراتب متدنية، بلغت قيمة مؤشر الحوكمة لسورية 0.61 -، وكان ترتيبها على المؤشر الذي يراوح بين الصفر والمئة 34.3، وكانت النسبة المئوية لترتيب فاعلية الحكومة 34.9 ونحو 35.1 بالنسبة إلى سيادة القانون و14.8 بالنسبة إلى الرقابة على الفساد، أما بالنسبة إلى المحاسبة فكانت نسبة ترتيبها 4.7. وتلتقي هذه النتائج مع نتائج تصنيف **الإيكونوميست** للديمقراطية الليبرالية لعام 2010 أيضًا حيث قيمة مؤشر سورية 2.31 من 10، وكان مستوى الأداء الحكومي 2.5، ومؤشر الحقوق المدنية 1.76 فيها، أما بالنسبة إلى مؤشر الحرية فبلغت قيمته في سورية 6.75، وهو يُصنّفها في عداد الدول الاستبدادية (مؤشر الحرية من 1 إلى 7، وإذا كانت قيمة المؤشر 5.5 فأكثر تُعَد الدولة استبدادية).

غياب الحريات وتقييد المشاركة أدّيا إلى عزل المجتمع السوري عن المشاركة ودفعاه إلى نوع من السلبية المُفرطة، وأضعفا فيه آلية الحوار

المجتمعي والعمل الجماعي والمسؤولية عن التطوير، وأضعف روح المبادرة لديه حتى على الصعيد الفردي والشخصي، وهذا ما كان واضحًا في الأزمات داخل البلاد، وخصوصًا موجات الجفاف وافتقاد الموارد، حتى بالنسبة إلى بطالة الشباب التي كان من الممكن التخفيف من آثارها بمبادرات فردية وجماعية، دونما حاجة إلى مؤسسات الدولة وتدخّلها المباشر. وانسحب هذا الخوف والتردد حتى على المواقف الوطنية والقومية، فالمواطن كان يخشى الخروج للاحتجاج على الاجتياح الإسرائيلي للبنان أو الضفة الغربية وغزة، أو الاحتجاج على غزو العراق، وكل ذلك مناقض لتاريخ الشعب السوري والتزامه القضايا الوطنية والقومية، كما تحمّل الشعب السوري بصمت تدهور مستواه المعيشي، وفرص العمل والتعليم الجيد، من دون أن يكون قادرًا على مناقشة الأسباب أو التعبير عن رأيه في ما يحدث.

ثانيًا: التفاوت التنموي بين المحافظات

أكدت الخطط الخمسية المتتابعة تنمية الريف السوري وتوازن عملية التنمية. وبُذِل جهد في اتجاه نشر الصناعات إلا أنه بقي محصورًا بعدد محدود من منشآت القطاع العام وبمشاريع غير مدروسة إلى درجة كافية. وجاءت التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار لتحفز الاستثمار في المناطق النائية، مع ذلك بقيت هذه المحاولات جزئية ومحدودة ولم تكن في إطار رؤية تنموية إقليمية، أو في إطار تنمية شاملة تُعيد تموضع الريف السوري واندماجه ضمن مفهوم استدامة الموارد والاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة، وتوفير عدالة التوزيع والحق المتكافئ في الفرص. وتحققت بعض المنجزات في العديد من القطاعات، حيث تغطي الشبكة العامة للكهرباء معظم أرجاء الريف السوري. وهناك عدد محدود من التجمعات السكانية والقرى الصغيرة التي لا تحظى بتغطية من الشبكة العامة، وهي عمليًا التجمعات الأكثر فقرًا ولا يستطيع سكانها تمويل مد الشبكة ومستلزماتها. كما جرى التوسع في مدارس التعليم الأساسي وخصوصًا المرحلة الأولى منه، إلى محاولة تغطية حاجات معظم

المناطق بمدارس المرحلة الأولى من التعليم الأساسي. كما ثمة جهد في توفير المستوصفات والمراكز الطبية للتجمعات السكانية وفق معايير وضعتها وزارة الصحة لخدمات الرعاية الأولية والوقاية، إضافة إلى ذلك ربط معظم أجزاء الريف السوري بشبكة من الطرق المحلية المُعبّدة، إلى مياه الشرب المأمونة لكثير من القرى والتجمعات. وحققت تلك البرامج والمرافق تحسنًا نسبيًا في مستوى التنمية البشرية في العديد من المناطق. وكان ممكنًا لذاك الجهد أن يكون أفعل وأفضل مردودًا إن هو جرى في إطار مخطط إقليمي ومشاريع تدرّ دخلًا، تُحسّن من المستوى المعيشي للسكان. وظهرت التباينات التنموية من خلال التعدادات السكانية ومسوحات الهجرة الداخلية، مع ذلك لم يُسلَّط الضوء عليها ولم تحظَ بالاهتمام بل أُبقِيَت كامنة تعيق عملية التنمية وتزداد حدة مع الزمن.

1 - الفقر المادي

كان لمسح الفقر في سورية الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلُ طرح مشكلة الفقر والتفاوت التنموي علنًا من خلال النتائج التي توصّل إليها ولخّصتها الفقرة التالية: «يتركز الفقر في سوريا في الأقاليم الشمالية الشرقية. ويخفي الفقر الإجمالي وراءه تباينًا كبيرًا في مستوى الرفاهية بين الأقاليم والمحافظات المختلفة. وتزداد معدلات الفقر في المناطق الشمالية الشرقية (إدلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة). وباستخدام الخط الأدنى للفقر تصل معدلاته إلى أعلى درجاتها في المناطق الريفية للشمال الشرقي (17.9 في المئة)، تليها المناطق الحضرية في الشمال الشرقي (11.2 في المئة)، كما تقل في الإقليم الحضري الجنوبي (دمشق ومناطق ريف دمشق ودرعا ومحافظات السويداء والقنيطرة) (5.8 في المئة)»[23]. ويبيّن التقريرُ أن محافظة حلب هي الأشد فقرًا بنسبة تُعادل 19.88، تليها السويداء بنسبة 17.72، والرقة بما يعادل

---

(23) هبة الليثي وخالد أبو اسماعيل، **الفقر في سورية، 1996- 2004** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، ص 43.

17.59 فـي المئة، ودرعا 15.43 في المئة، في حين بلغ الوسـطي الوطني للفقر 11.4 فـي المئـة[24]. ركّـز التقرير علـى الفقر المـادي ولم يبحـث جوانب الفقر الإنسـاني (الحرمان)، وكانـت التباينات واضحة بيـن الأقاليـم والريف والحضر فـي مجموع البلاد، وخرج باسـتنتاجه أن الفقر يتمركز فـي الريف بمعدلات أكبر من التي في المناطق الحضرية، وورد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد. وجاءت مسوحات دخل الأسرة والإنفاق بين عامي 2007 و2009 لتعزز تلك الاستنتاجات وتضيف إلى المناطق الأكثر فقرًا ريفَ المنطقة الجنوبية. وورد في مسح دخل الأسـرة والإنفاق لعام 2009 أن التفاوت في الإنفاق الأسري بين الحضر والريف، وفـي المحافظات كلها يراوح بين ما يزيد على 26 في المئة و2 فـي المئة تقريبًـا، وكان الإنفاق الأسـري الحضري على المسـتوى الوطني أعلى بما يزيـد على 18.4 في المئـة[25] عن إنفاق أسـر الريف السـوري، عدا محافظة حمـص التي كان إنفاق الريف فيها يزيد بما يقارب 7 في المئة على إنفاق الأسـر في الحضر. كما تبيّن من الإنفاق الشهري أن الأسر في تسع محافظات تنفق على غذائها أقل بما يعادل تقريبًا 3 في المئة إلى ما يزيد على 35 في المئة من وسطي إنفاق الأسر على الغذاء على الصعيد الوطني. كان إنفاق الأسر في دير الزور نحو 64.4 في المئة[26] من وسطي الإنفاق الأسري الوطني على الرغم من أنها تتلقّى هبات ومسـاعدات بمـا يعادل 13.43 فـي المئة من دخلها الشـهري، وفي إدلب كان الإنفـاق 76.1 في المئة من الوسـطي الوطنـي، وفي الرقـة 73.9 في المئة، وفي الحسـكة 75.4 في المئة، في حين كانت دمشق هي الأعلى إنفاقًا بما يعادل 148.6 فـي المئة عن الوسـطي الوطني، تلتها اللاذقية بنسـبة إنفـاق 137.4 في المئة من الوسـطي، ثم طرطوس بما يقارب 136.8 في المئة. وتُظهر مقارنة بين مسـوحات عامي 2004 و2009 أن الاتجاهات الملاحظة في عام 2004، سواء

(24) المصدر نفسه، ص 46.

(25) الجمهوريـة العربية السـورية، المكتب المركزي للإحصاء، **مسـح دخل ونفقات الأسـرة في سـورية، 2009** (دمشـق: المكتب المركزي للإحصاء، 2012)، جدول «متوسـط إنفاق الأسرة الشهري الكلي حسب جنس رب الأسرة، 2009».

(26) المصدر نفسـه، وسطي الانفاق الشهري الفردي على الغذاء ونسبة الهبات والمساعدات في الدخل، وحسابات الباحث

بالنسبة إلى التفاوت بين حضر وريف، أو المنطقة الشمالية والشرقية التي كانت الأكثر فقرًا في عام 2004 هي ذاتها في عام 2009.

2 - النشاط الاقتصادي

يتضح أن المناطق أو المحافظات الأفقر هي ذاتها يعتمد فيها النشاط الاقتصادي للسكان على الزراعة في الدرجة الرئيسة، فدير الزور كانت المحافظة التي يشكل العاملون فيها زراعيًا نسبة 47.3 في المئة[27] من إجمالي قوة العمل، وكانت نسبة العاملين في الزراعة في الرقة 39.2 في المئة، وفي حماة 28.5 في المئة، وفي إدلب 26.1 في المئة، في حين كانت نسبة العاملين في الزراعة في دمشق 0.9 في المئة، وفي ريف دمشق قاربت 6 في المئة، ونحو 14 في المئة في اللاذقية.

أدّت التنمية غير المتوازنة إلى تمركز النشاط الصناعي على محور حلب دمشق شمال جنوب، وحرمت عمليًا المناطق الشرقية والغربية والجنوبية (درعا والسويداء والقنيطرة)، من نشاط صناعي ملموس أو ذي أهمية، وبحسب مسح المنشآت الخاصة لعام 2008، كان الوسطي الوطني 5 منشآت لكل ألف نسمة[28]، لكن دمشق كانت حصتها 7.1 منشآت، وحلب 11.8 منشأة في حين كانت حصة الحسكة 2.1، ودير الزور 1.6، ودرعا 2.7، والسويداء 1.9 منشأة. ومن مقارنة بين معدلات نمو عدد المنشآت على صعيد المحافظات ومعدلات نمو السكان يتبيّن أن نمو المنشآت في العقد الماضي كان غير

---

(27) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **مسح سوق العمل**، 2008 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2008)؛ حسابات الباحث، وموقع المكتب المركزي للإحصاء الإلكتروني: <infocbs@cbssyr.org>.

(28) موقع المكتب المركزي للإحصاء الإلكتروني: <infocbs@cbssyr.org>، عدد المنشآت الصناعية في القطاع الخاص بحسب المحافظات 1970 - 2008، تقدير عدد السكان المتواجدين داخل القطر في 31/12/2008 بحسب المحافظات والجنس (بالآلاف)، نسبة سكان المحافظات ومعدل النمو السنوي للسكان وفقاً لنتائج التعدادات السكانية (1981، 1994، 2004) وتقدير معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترات بين عامي 1995 و2000، 2000 و2010.

متناسب مع معدلات نمو السكان على صعيد البلاد، وهذا يؤكد ضعف النمو في البلاد ككل، فكان وسطي معدل نمو المنشآت السنوي بين عامي 2000 و2010 1.5 في المئة، ووسطي نمو السكان 2.6 في المئة، ما أدّى إلى تزايد التفاوت المبدئي في حصة السكان من المنشآت خلال العقد الأخير مع زيادة التفاوت بين نمو السكان ونمو المنشآت، وهذا ما انعكس على معدلات البطالة ومستويات التنمية في المحافظات.

3 - البطالة

في مسوح سوق العمل يظهر ضعف مستوى المشاركة مُعبّرًا عنه بمستوى النشاط الاقتصادي للقوة البشرية بشكل عام. ويخفي معدل المشاركة مشكلات عدم توافر فرص العمل وطول فترات البحث عنه والإحباط، خصوصًا لفئات مهمشة أو مستبعدة مثل النساء والشباب. حيث تنسحب من سوق العمل وتتقبّل بقاءها على الهامش أو تُهاجر، لذلك لا تنعكس نسبتها في معدلات البطالة، وتاليًا في معدلات النشاط الاقتصادي. وكان معدل المشاركة ما يقارب 43 في المئة من القوة البشرية لعام 2010، وكان معدل النشاط الإجمالي المُنقّح لعام 2003 نحو 49.1 في المئة، وكان المعدل في الريف نحو 52 في المئة تقريبًا وعلى الصعيد الوطني للذكور 78.2 في المئة، وللإناث 19.3 في المئة[29]. وتراجع معدل المشاركة في الريف السوري عمومًا إلى 42.5 في المئة من القوة البشرية في عام 2010، وهو يعكس التباطؤ في الاقتصاد الوطني خلال العقد الأخير، وتأثر الريف السوري بالجفاف. وكان معدل المشاركة في ريف حلب نحو 36.3 في المئة، وفي ريف إدلب 37.57 في المئة، وفي ريف الحسكة 38.50 في المئة، وفي ريف درعا 37.53 في المئة. إضافة إلى ضعف المشاركة كانت البطالة في الريف أوسع منها في الحضر بحيث بلغت في عام 2010 في الحضر 8.1 في المئة وفي الريف 9.2 في المئة وسطيًا، وكان أعلى معدلات البطالة

(29) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2004** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2004)، الجدول رقم 2/ 3.

15.52 في المئة في اللاذقية، و15 في المئة في الحسكة، ونحو 14.3 في المئة في طرطوس، و12.8 في المئة في السويداء، ونحو 19.2 في المئة في القنيطرة (تعكس المعدلات العالية للبطالة في اللاذقية وطرطوس والسويداء بطالة المرأة، حيث مشاركتها في قوة العمل هي الأعلى على صعيد البلاد، في حين في المناطق الأخرى والريفية منها خصوصًا لا تظهر بطالة المرأة واضحة على الرغم من انسحابها من العمل الزراعي نتيجة الجفاف وانحسار الفرص في القطاع الزراعي عمومًا)، ولم يحظ الريف خلال الأعوام الماضية بتنمية حقيقية، وكان متروكًا ليُعالج مشكلاته بنفسه، وكانت الهجرة الداخلية أحد المنافذ له لكنها أصبحت في السنوات الأخيرة أصعب، كما أصبحت الهجرة الخارجية محدودة وتتطلب مهارات وإمكانات لا تتوافر لدى معظم أبناء الريف الباحثين عن فرصة.

4 - المؤشرات التنموية المقارنة

يتبيّن من تباين مستويات التنمية بين المحافظات أن التي يغلب على نشاطها الطابع الزراعي والبعيدة نسبيًا من المركز العاصمة، كانت ذات مؤشرات تنموية أدنى من وسطي المؤشرات على الصعيد الوطني. وأعِدَّ مؤشر مركب من ست مجموعات بلغ عددها الإجمالي 94 مؤشرًا، تشمل الصحة والتعليم والسكان والسكن والتشغيل والدخل[30]. يُبرز المؤشر محصلة جهد التنمية بالنسبة إلى السكان وشروط حياتهم ودخلهم، وعلى الرغم من أن الوسطي الوطني غير مرتفع بدرجة كافية، يتضح أن بعض المحافظات تبعد منه مسافة كبيرة نسبيًا، مثل محافظات الحسكة والرقة وإدلب ودير الزور وحلب وريف دمشق ودرعا، وهي، كما تبيّن أعلاه، نفسها المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد، عدا العاصمة، إذ انخفض معدل التنمية في الحسكة بما يعادل 23.96- في المئة، وبلغ هذا التراجع في الرقة 22.95 - في المئة، وبلغ في دير الزور 14.58- في المئة، وفي إدلب 11.73- في المئة، وفي حلب بفعل ريفها

(30) تم إعداد هذا المؤشر من الباحث، وتم تبنيه من هيئة تخطيط الدولة في عام 2010.

الواسع والفقير 8.47 - في المئة، وفي ريف دمشق 3.78 - في المئة، في حيث كانت دمشق تحقق زيادة على الوسطي بنسبة 19.16 في المئة، وطرطوس بنسبة 24.52 في المئة، واللاذقية 21.06 في المئة، والسويداء بنسبة 20.87 في المئة. وحققت المحافظات الثلاث الأخيرة هذه المعدلات بفضل تنميتها البشرية العالية وتوافر المرافق العامة والخدمات (الشكل (1 - 4) في الملحق يوضح التباين في معدلات التنمية في المحافظات عن الوسطي الوطني).

ثالثًا: من أجل تنمية شاملة وعادلة

كان النمو الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين ضعيفًا ومشوّهًا، حيث إنه لم يستطع تحقيق تغيّرات جوهرية في بنية الاقتصاد الوطني، وعلى العكس تكرّس موقع سورية في أسفل سُلّم قِسمَة العمل الدولية، من خلال تزايد ارتهانها الثروة المنجمية. فمن جهة لم يكن النمو متناسبًا مع نموّ السكان، ومن جهة أخرى لم يؤدِّ ذلك النمو إلى تغيرات في أنماط الإنتاج والحياة، تضع الشعب السوري على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى عالميًا، وفي أقل تقدير إقليميًا. فحصة الفرد من الناتج كانت تنمو بما يقارب 0.84 في المئة سنويًا، وتنمو حصته من الاستهلاك بما يقارب 0.26 في المئة سنويًا، ولم تكن حال التعليم أفضل، وبنية قوة العمل ما زالت في كتلتها الرئيسة ذات تعليم متدنٍ، ما يقارب 78 في المئة[31] من قوة العمل السورية. في عام 2010 كان مستواها التعليمي إعدادية فما دون، وأصبحت البطالة في عام 2011 تُقارب 15 في المئة من قوة العمل مع تهميش وإقصاء متزايديْن للمرأة والشباب عمومًا. كان الفقر يزداد خلال العقد الأخير، وما يُقارب ثلث السكان في عداد الفقراء أواخر العقد الماضي. بدأ التفاوت في معدلات التنمية والرفاه الاجتماعي بين سورية والدول المجاورة ودول العالم الأخرى ينعكس بموقع

(31) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **مسح سوق العمل، 2010** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2010)، جدول 6: توزيع السكان 15 سنة فأكثر بحسب العلاقة بقوة العمل والحالة التعليمية والجنس.

سورية في التنمية البشـرية، حيث تراجع ترتيبها عامًا بعد عام، إلى أن بلغ 119 عالميًـا، وكانـت 61 في عام 1985. أصبح هناك إدراك عام لفشـل السياسـات الاقتصاديـة، وفشـل الإدارة عمومًا، وهذا مـا جعل البلاد أكثر هشاشـة وعُرضة للمخاطـر فـي التحديات التـي تُواجههـا، فجرت حـوارات وسـجالات خلال العقديـن الأخيريـن تمحـورت حـول عـدم الرضا عـن الواقـع القائـم. واختار النظـام ومَن حولَه نهجًـا ليبراليًا للاندماج فـي العولمة الجاريـة، والانحياز إلى فئـة أصبحت تملك الثـروة والسـلطة، على حسـاب معظم الفئـات الاجتماعية الأخـرى. وأدرك النظام أن مصالحـه تتناقض مع مصالح معظـم المواطنين، ما جعلـه يرى فيهم العدو الكامن، فسـلّط أجهزته وعسَـفَه عليهم بخطوة اسـتباقية لإبقائهـم تحت السـيطرة، فترافق القهر الاجتماعـي والاقتصادي ليولّـد احتقانًا اجتماعيًا مديدًا، لم تكن عسيرة رؤيته في الحياة اليومية، وفي أعداد المهاجرين الشباب، وأعداد المُحبطين واليائسين.

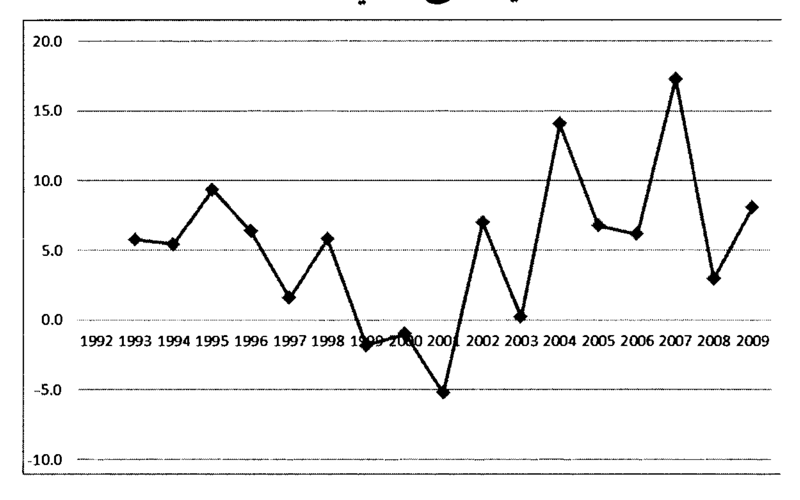
أظهرت الأحـداث مؤخرًا مـا اسـتُنتج من المُعطيـات والمؤشـرات، وهو أن فشـل عملية التنمية في سـورية يعود إلـى أن النظام الحاكم لـم يمتلك رؤية ومشـروعًا تنمويًا في الأساس، ولم يتعدَّ مشروعه «الحفاظ على السلطة». إذ إن التنمية هي عملية شـاملة تتطلّب قيادة تتمتع برؤية وقدرة على مشاركة المجتمع في تصميم مستقبله وبنائه، قيادة تعمل على استنهاض طاقاته وتعبئتها في خدمة الأهداف الجماعيـة التي توافقوا عليها. ومن خلال عرض التطورات الأساسـية فـي العقديـن الماضييـن تبيّـن أن المجتمـع السـوري كان يعمـل بأدنـى طاقاته وإمكاناتـه، إذ تعطّلت قدرته علـى الابتكار والتطوير، وافتقـد الرؤية والأمل في المستقبل، ولم يكن ذلك نابعًا من ثقافة يأس سائدة أو هيمنة أجنبية بغية تكريس سيطرتها، بل كان نتيجة سلطة تعسفية مسـتبدة، لا تملك مشروعًا حقيقيًا خارج مشروع تأبيد سـلطتها وحكمها، وهذا ما وسمها بضيق الأفق وعدم القدرة على رؤية ما حولها، فقادت البلاد إلى مسـتنقع راكد حسـبته يُؤبّد سكونها وركودها، لكن إرادة الحياة في الشـعب السـوري كانت أقوى، فتمرّدت أخيرًا على واقعها وغادرت المستنقع إلى غير رجعة.

إن الحريـة التي ينشُـدها الشـعب السـوري غيـر ذات معنى إن لـم تترافق والعدالة، فالعدالة شـرط للحرية، كما أن الكرامة تعني الحيـاة والعيش الكريم، الحق في العمل والأجر المناسـب والمسـتوى اللائق للحياة. إذًا مطلب الحرية والكرامة ليس شعارًا سياسيًا بل مشـروع وطني اقتصادي اجتماعي يُحقق الرفاه للجميع، ويوفّر فرصًا متكافئة وحقوقًا متسـاوية، مشـروع فيـه الفرد مواطن يعي حقوقه ومسـؤولياته، إنه مشـروع تنموي عصـري يرفع من قيمة الإنسـان ويُعزز قدراته وإنسانيته.

ملحق

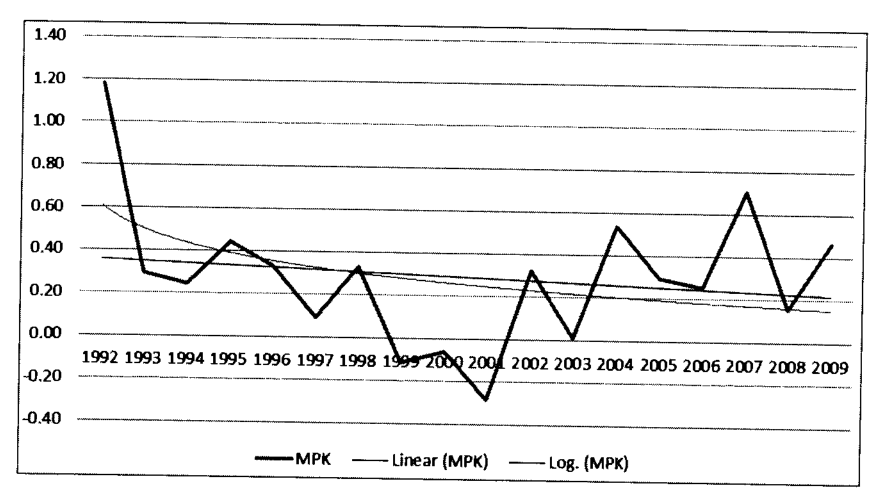
الشكل (1-1)

النمو السنوي للناتج المحلي 1992 - 2009



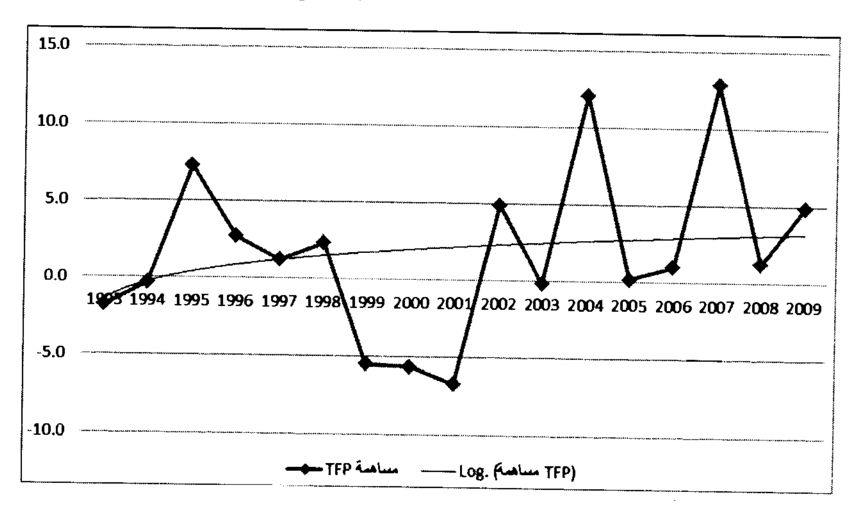
المصـدر: الجمهوريـة العربية السـورية، المكتـب المركزي للإحصـاء، **الناتج المحلـي الإجمالي بتكلفـة عوامـل الانتـاج وبالأسـعار الثابتة لعـام 2000**، الحسـابات القومية (دمشـق: المكتـب المركزي للإحصاء، 2012).

الشكل (1-2)
الإنتاجية الحدية لرأس المال 1992 - 2009



المصـدر: الجمهوريـة العربية السـورية، المكتـب المركـزي للإحصاء، السلاسـل الزمنيـة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، والاستثمار في الأصول الثابتة (دمشق: المكتب، 2011).

الشكل (1 - 3)
مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي 1992 - 2009 (نسبة مئوية)



المصدر: المصدر نفسه.

الجدول (1 - 2)

حصة الصناعات من الناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات التحويلية

العام	المواد الغذائية	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث	الورق ومنتجاته	الكيمياويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط	منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا منتجات النفط والفحم	صناعات معدنية أساسية	المنتجات المعدنية والمكائن المعدنية	صناعات تحويلية أخرى
1992(*)	25.2	30.7	7.4	1.1	10.1	8.1	2	15	0.4
2010(**)	26.2	26.2	7.3	1.9	5.8	14.1	2.8	15.6	0.06

المصدران:

(*) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية**، 2001 (الرباط: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛ بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2002).

(**) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية**، 2011 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2011)، الجدول 5/ 13.

الجدول (1 - 3)
متوسط سنوات الدراسة للسكان 15 عامًا فأكثر والمعدلات السنوية لنمو رأس المال البشري في سورية

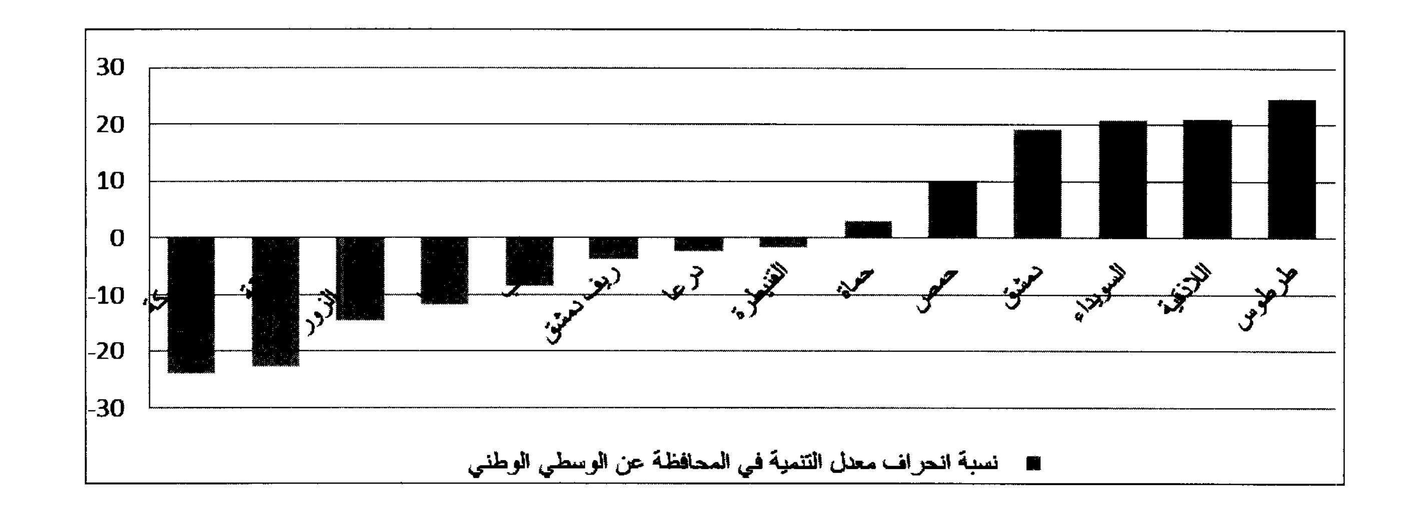
عام	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
عدد سنوات التمدرس	0.35	1.77	2.15	2.84	3.65	4.47	5.11	5.48	5.77
السنوات	1960- 1965	1965- 1970	1975- 1970	1975- 1980	1980- 1985	1985- 1990	1990- 1995	1995- 2000	1960- 2000
معدل النمو	38.29	3.97	5.73	5.15	4.14	2.71	1.41	1.04	5.60

المصدر: قاعدة بيانات بارو- لي (2000)، مذكورة في: **جسر التنمية** (الكويت)، السنة 5، العدد 56: **تحليل الأداء التنموي** (تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، الجدولان رقمي (2) و(3).

الشكل (1-4)

نسبة انحراف معدل التنمية في المحافظة عن الوسطي الوطني

(2008)



الفصل الثاني

الأساس الاقتصادي للأزمة السورية

منذر خدام

مُقدّمة

يقوم الاقتصاد على فكرتين بسيطتين: الاستهلاك والإنتاج. فما دام الإنسان يستهلك عليه أن يُنتج ما يستهلك. من جهته يُعبِّر الاستهلاك عن حاجات الناس المختلفة، في حين تُعبِّر الطبيعة، بما فيها من موارد، عن الإنتاج. في هذه المعادلة البسيطة يواجه الإنسان الطبيعة بكونه مركّبًا من حاجات مختلفة، في حين تقف الطبيعة إزاءه بكونها مصدرًا لإشباع حاجاته. بين طرفي هذه المعادلة، أي بين الحاجات والطبيعة، ثمّة نشاطٌ بشريّ لا يتوقّف، يقوم بتحويل ما في الطبيعة من مصادر إلى موارد، ثمّ إلى منتوجات مختلفة تستخدم لإشباع الحاجات. وما إن تنغلق هذه الدائرة حتى تقفز الحاجات إلى مستوى جديد دافعةً النشاط البشري إلى تفاعل جديد مع الطبيعة... وهكذا دواليك. ونظرًا إلى أن الناس يزدادون وتكثر حاجاتهم وتتنوّع مع كل تحسّن في مستواهم المعيشي والثقافيّ،

تحاول الطبيعة من جهتها الاستجابة لهذه الحاجات المستجدة فتسمح بتحويل بعض مصادرها إلى موارد إضافية. في سياق هذه العملية التفاعلية الجدلية المتكرّرة باستمرار تصير الموارد، عند حد معين، نادرةً مع تزايد السكان وكثرة حاجاتهم وتنوّعها، فيدخل المجتمع في وضعيّة منذرة بالأزمة، وقد يدخل في مرحلة الأزمة، إذا لم يتمّ التنبه، وتتّخذ الإجراءات الضرورية لإعادة التوازن إلى العلاقة بين الحاجات والموارد إلى ما يمكن تحقيقه إما عن طريق تنمية الموارد أو عن طريق ضغط الحاجات. يتطلب انتهاج الطريق الأولى مزيدًا من التنمية تتطلب بدورها مزيدًا من الاستثمارات. أما انتهاج الطريق الثانية فيتطلّب ترشيد الحاجات، وفي بعض الأحيان لا بد من شد الأحزمة، خصوصًا عندما يكون الاقتصاد في وضعية الأزمة.

من حيث المبدأ يمكن القول إن دون كلتا الطريقين صعوبات كثيرة في سورية نتيجة السياسات التنمويّة التي اتّبعتها السلطة السورية على مدى أربعة عقود، بحيث صار من المتعذّر إزالة هذه الصعوبات وإعادة التوازن والديناميّة إلى الاقتصاد السوري. وعندما حاولت السلطة في عهد الرئيس بشار الأسد إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية من أجل إبعاد الاقتصاد موقتًا عن حافة الانهيار تكشّفت لها بنية معقّدة محكومة بآليّات فساد شديدة التماسك حالت دون إجراء الإصلاحات الضرورية.

من الواضح في الأزمة الراهنة التي تعصف بسورية ولو أن عنوانها الأبرز هو مطالبة الشعب بحريّته وكرامته، أنّ لها جذورًا عميقةً في الواقع الاقتصادي الذي تعيشه سورية. فانخفاض معدلات النمو وزيادة البطالة وانخفاض مؤشرات مستوى الحياة وزيادة الفقر وانتشار الفساد وغيرها، كلها عوامل رئيسة ساهمت في إنضاج الأحوال الموضوعية لانتفاضة الشعب السوري الراهنة.

أولًا: بنية الاقتصاد السوري وحالته الراهنة

تشير الإحصاءات السورية[1] إلى أنَّ الناتج المحلي الصافي بسعر السوق الجاري بلغ في عام 1970 نحو 6495 مليون ليرة سورية، ازداد في عام 2000 إلى نحو 866455 مليون ليرة سورية، ليصير في عام 2008 نحو 2195984 مليون ليرة سورية. في تلك الأعوام كان عدد السكان على التوالي: 6305 و16320 و19644 ألف نسمة. وبإجراء عملية حسابية بسيطة يتبين أن حصة الفرد من الناتج المحلي الصافي بلغت 1040 ل. س في عام 1970 و53092 ل. س في عام 2000 و111789 ل. س في عام 2008.

من أجل تحييد تأثير تغيّر الأسعار في مقاس المؤشرات السابقة حُسبت بالأسعار الثابتة لعام 2000 فحصلنا على المعطيات الآتية: 168644 مليون ليرة سورية في عام 1970 و866455 مليون ليرة سورية في عام 2000 و1293313 مليون ليرة سورية في عام 2008 للناتج المحلي الصافي. بكلامٍ آخر ازداد الناتج المحلي الصافي في عام 2000 بنحو 413 في المئة مقابل مستواه في عام 1970، وازداد في عام 2008 بنحو 666 في المئة مقابل مستواه في عام 1970، أو نحو 49 في المئة مقابل مستواه في عام 2000. وبلغت حصة الفرد منه على التوالي: 26748 و53092 و65838 ليرة سورية. هذا يعني أن حصة الفرد منه في عام 2000 ازدادت بنحو 98 في المئة مقابل مستواه في عام 1970 لتصير هذه الزيادة نحو 146 في المئة في عام 2008، أو نحو 24 في المئة في عام 2008 مقابل عام 2000.

في تكوين الناتج المحلي الصافي عام 2008 يتبيّن أن مساهمة الزراعة فيه بلغت نحو17 في المئة، في حين بلغت مساهمة الصناعة نحو 22 في المئة، والبناء والتشييد 4 في المئة، أي ما مجموعه 43 في المئة، وهذه القطاعات هي المنتجة للثروة، في حين شغلت النسبة المتبقية القطاعات الأخرى.

---

(1) الجمهورية العربية السورية، مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة السنوية للأعوام 1970 و2001 و2009، دمشق.

الجدول (2 - 1)
تركيب الناتج المحلي الصافي بسعر السوق

القطاعات/ السنوات	1970	2000	2008
الزراعة	33	25	17
الصناعة والتعدين	18	29	22
البناء والتشييد	3	3	4
تجارة الجملة والمفرق	23	15	22
النقل والمواصلات والتخزين	9	12	12
المال والتأمين والعقارات	4	4	6
الخدمات المجتمعيّة والشخصيّة	2	2	4
الخدمات الحكوميّة	8	9	13
المجموع	100	100	100

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2009** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2009).

تُبيِّن المعطيات ذاتها أنَّ تركيب الناتج المحلي الصافي بسعر السوق تغيَّر بعض الشيء خلال الفترة بين عامي 1970 و2008 وما بعدها. ففي حين بلغت مساهمة الزراعة فيه نحو 33 في المئة في عام 1970 تراجعت هذه النسبة إلى 25 في المئة في عام 2000، لتصير نحو 17 في المئة في عام 2008. أما الصناعة فازدادت مساهمتها من 18 في المئة في عام 1970 إلى 29 في المئة في عام 2000، لتعود فتتراجع إلى 22 في المئة في عام 2008.

في الفترة بين عامي 2000 و2004 دخل الاقتصاد السوري في أسوأ أزمة له (بعد أزمة 1984 - 1990)، توقَّف النمو في أغلب الفروع الاقتصادية الأساسيّة، بل أخذ يتراجع بوتائر كبيرة. وتُبيِّن معطيات المكتب المركزي للإحصاء وتحليلات هيئة تخطيط الدولة تراجع النمو الاقتصادي من 8.5 في المئة في الفترة بين عامي 1990 و1996 إلى 2.9 في المئة بين عامي 1997 و2004.

الجدول (2-2)
مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في معدل النمو الاقتصادي 8.5 في المئة (1990-1996) و2.9 في المئة (1997-2004)

القطاع	1990 -1996 في المئة	1997 -2004 في المئة
الزراعة	35	27
الصناعة	31	-16
الصناعة الاستخراجيّة	22	38
الصناعة التحويليّة	4	-52
الماء والكهرباء	5	-2
البناء والتشييد	4	2
المال والتأمين	5	8
التجارة	8	19
النقل	12	30
الخدمات	5	30
المجموع	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، وتحليل هيئة تخطيط الدولة.

تشير بيانات الجدول (2 - 2) إلى أن مساهمة الزراعة في معدل النمو الاقتصادي بلغت خلال الفترة بين عامي 1997 و2004 نحو 27 في المئة، متراجعةً عن نسبة مساهمتها فيه خلال الفترة بين عامي 1990 و1996 نحو 35 في المئة. مع ذلك بقيت الزراعة والصناعة الاستخراجية والنقل والخدمات القطاعات المولدة للنمو في الاقتصاد الوطني، وهي ريعية ضعيفة القيمة المضافة. في حين كانت مساهمة الصناعة، وخصوصًا التحويلية سالبة، وهي قطاعات ربحية حاملة القيمة المضافة.

يعود معدل النمو المرتفع نسبيًا خلال الفترة بين عامي 1990 و1996 في الدرجة الأولى إلى الأحوال السياسية الملائمة نسبيًا في المنطقة بعد عمليّة تحرير الكويت وبدء مفاوضات مدريد لإحلال السلام في المنطقة، إضافةً إلى تحسن المناخ الاستثماري الداخلي بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991 والبدء بإنتاج النفط الخفيف في حقول دير الزور النفطية، ما شجّع القطاع الخاص على الاستثمار.

أما الأسباب الكامنة وراء تدني معدل النمو خلال الفترة بين عامي 1997 و2004 فعديدة، منها السياسة الانكماشية التي اتّبعتها الحكومة، وخصوصًا تجميد الأجور والرواتب، وخفض الاعتمادات المخصصة للاستثمار، وتراجع معدلات تنفيذ المشروعات المقررة، يضاف إليها تعكر الأجواء السياسية في المنطقة، وتراجع الآمال بتحقيق السلام.

مع أنه في الفترة بين عامي 2001 و2004 بدأ المناخ الاستثماري في سورية بالتحسّن جراء صدور العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة به، إلا أن الأحوال السياسية العامة في المنطقة ازدادت تعقيدًا، خصوصًا ذلك الضغط على سورية، ما خلق مناخًا من التوجّس والخوف وعدم الاستقرار. يُضاف إليها استمرار ضعف القطاع العام الاقتصادي، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة الذي عبر عنه بشكل واضح ضعف كفاءة الاستثمار. كلّ ذلك انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي فبقيت في حدود 1.1 في المئة في عام 2003، و2.04 في المئة في عام 2004. وإذا حذفنا منها معدل النمو السكاني نحو 2.5 في المئة تصير هذه المؤشرات سالبة.

تشير المعطيات السورية[2] إلى أنه خلال الفترة بين عامي 1992 و1997 كان معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي 21 في المئة في حين كان معدل

---

(2) هيئة تخطيط الدولة، «تحليل الاقتصاد الكلي السوري،» (مسوّدة للمناقشة، دمشق، 25/1/2005).

الادخار 17 في المئة. أما خلال الفترة بين عامي 1998 و2004 فتراجع معدل الاستثمار إلى 19 في المئة من الناتج المحلي، في حين زاد معدل الادخار إلى 24 في المئة، وهذا يؤشِّر بصورة واضحة إلى دخول الاقتصاد السوري في حالة من الركود.

تشير المعطيات ذاتها إلى أن حصة الأجور والرواتب من الناتج المحلي الصافي خلال العقدين الأخيرين كانت في حدود 40 في المئة حين كانت حصة الأرباح والريوع تصل إلى 60 في المئة منه. وتأخذ هذه المعطيات دلالة خطرة على تضييق السوق وإضعاف الطلب الكلي، خصوصًا إذا علمنا أنَّ الذين يحصلون على الأجور والرواتب يمثِّلون نحو 90 في المئة من المجتمع، في حين يمثِّل الذين يحصلون على الأرباح والريوع نحو 10 في المئة من المجتمع فقط.

إن الاستقطاب الحاد في المجتمع جراء التوزيع غير العادل للناتج المحلي، وتدني المداخيل بصورة عامة، وزيادة الميل الحدي إلى الادخار، وضعف الميل الحدّي إلى الاستثمار، وتفشي ظاهرة الفقر، كلّ ذلك ساهم في تراجع مستوى الطلب الكلي وتضييق السوق.

في عام 2005 بلغت حصة رصيد الاستهلاك من الناتج المحلي نحو 79 في المئة، ساهم القطاع العام فيها بنسبة 14 في المئة، وساهم القطاع الخاص بنسبة 65 في المئة. واحتفظت هيئة تخطيط الدولة بهذه النسبة في الخطّة الخمسية العاشرة حتى عام 2010، مع إجراء تعديلٍ بسيطٍ في نسبة مساهمة القطاع العام ونسبة مساهمة القطاع الخاص بحيث صارت على التوالي 15 في المئة للقطاع العام و64 في المئة للقطاع الخاص(3).

باختصار وتكثيف يمكن القول إن الوضع الاقتصادي في سورية يعاني

(3) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، **الخطّة الخمسيّة العاشرة، 2006-2010** (دمشق: الهيئة، [2005]).

اختــلالات هيكلية جوهرية زادت مــن اعتماده على القطاعـات الريعية بدلًا من القطاعات الربحية. وبسبب تخلف مستواه التقني وضعف كفاءة تنظيمه وإدارته وضعف أدائه تدنت معـدلات نموّه الكليّة والقطاعيـة وتراجعت الكفاية الحديّة لرأس المال، وتراجعت إنتاجية العمل في مجمل القطاعات.

ثانيًا: خيار التنمية هو الخيار الصائب لكنه الأصعب

إن سـؤال التنميـة بمعنـاه الواسـع والأسـئلة الأخـرى كلهـا المتفرعـة منه والمرتبطة به، ومنها السؤال المتعلق بالاستثمار والمناخ الاستثماري، هي أسئلة سياسـية. فالتنميـة الدائمة تحتاج، قبل أي شـيء، إلى مناخ سياسـي ملائم يقوم أساسًـا على الحرية والمسؤولية وسـيادة القانون في إطار مؤسسي ملائم. وهذا يتطلَّب بناء نظـام في المصالـح يتيح فرصًا لطبقـات المجتمع وفئاتـه وفاعلياته كلها بغية اسـتقصاء مصالحها بصورة شـفافة وتنافسـية في إطار القانون وحماية سلطته.

غيـر إن التنميـة المشـار إليها تحتـاج أيضًـا، إضافةً إلـى المناخ السياسـي الملائم، إلى العديد من المسـتلزمات الضرورية الأخرى، مثل وجود سياسـات اقتصادية ملائمـة، وإعادة هيكلة الاقتصـاد، وتصحيح الاختـلالات في الميزان التجاريّ وميـزان المدفوعات، والسـيطرة على التضخّم وإجـراء إصلاح إداري وتشـريعيّ، والعمـل على تحسـين المنـاخ الاسـتثماري وتأمين مصـادر داخلية وخارجية للتمويل. غير أن هذه المسـتلزمات الضروريـة للتنمية وغيرها لا تزال مُعوّقة بدرجات مختلفة.

فـي الأعوام الخمسـة الأولـى من بداية حكم بشـار الأسـد، وتحـت تأثير المتغيرات العالمية وضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، شرعت السـلطة السـورية في سلسـلةً من الإجراءات لإعـادة بناء الاقتصـاد الوطني من منظور إصلاحي تُعيد هيكلته وتصحِّح توجهاته وتُفعّل مسـاراته. وكان أن ازداد

الاهتمام بالاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري في سورية. غير أن تلكؤ الحكومات السورية المتعاقبة وعدم جدّيتها في إجراء الإصلاحات السياسية الضرورية مدخلًا لإجراء الإصلاحات الأخرى الضرورية في الاقتصاد، وبعد اندلاع انتفاضة الشعب السوري في سبيل حريّته وكرامته، ورد السلطة العنيف عليه، لم يقض ذلك فحسب على أيّ خطط تنمويّة محتملة، بل، نتيجة الدمار الواسع في مرافق المجتمع والبنية التحتيّة كلها، تراجع الاقتصاد السوري سنواتٍ إلى الوراء.

إن التركة التي ورثها العهد الجديد بعد عام 2000 كانت ثقيلةً جدًا على الصعيد الاقتصادي، وصار من المستحيل استمرار النهج الاقتصادي السابق، ووجدت السلطة السورية نفسها محكومةً بضرورة تبنّي نهجٍ اقتصادي جديدٍ يعيد بعث الروح الاقتصادية في الكيان الاقتصادي السوري.

مع أن هذا النهج لم يأخذ أبعاده الكاملة لكنه أُسِّس بصورةٍ صحيحةٍ نسبيًّا. فعلى الصعيد السوري أخذت السلطات السورية تتحدَّث علنًا عن وجود أزماتٍ عديدةٍ ومركبةٍ ومتداخلةٍ في الكيان الاقتصادي السوري، وهي في طريقها إلى تبنّي سياساتٍ إصلاحيّةٍ جديدةٍ أكثر انفتاحًا وجديّة.

في هذا السّياق جاء تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 واعتماد تعريفة جمركية جديدة في إطار منظومة ضريبيّة أكثر اتساقًا، بل عمدت إلى خفض التعريفة الجمركية على المواد الأولية المستوردة للصناعة إلى 1 في المئة، وإعفاء الصادرات السورية من الضرائب والرسوم كلها. وبموجب المرسوم التشريعي رقم 404 لعام 2005 عُدلت الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم 265 لعام 2001، وخصوصًا الرسوم على مستلزمات الصناعات النسيجية والجلدية والتلفزيونات وغيرها. وسمحت الحكومة بإنشاء مصارف وشركات تأمين خاصة. وكي تكتمل هذه السلسلة من

الإجراءات الاقتصادية الإصلاحيّة افتُتحت سوق الأوراق المالية في دمشق مؤخرًا.

في العلاقات التجارية الخارجية أقدمت السلطة السورية على جملةٍ من الإجراءات مثل اتفاقياتٍ للتجارة الحرّة مع عددٍ من الدول العربية، وتعزيز تعاونها الاقتصادي مع إيران وتركيا، وهي دول تمثّل بالنسبة إلى سورية شريكًا تجاريًّا مهمًا. ومنذ مطلع عام 2005 أصبحت سورية جزءًا من منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى. تضاف إلى ذلك تسوية الديون مع روسيا الاتحادية ومع بقية الدول الاشتراكية السابقة في مصلحة سورية، ما جعل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد السوري يصير في وضع ملائم جدًا لسورية. هذه الإجراءات كلها ذهبت سدى، وإذا الوضع أكثر تعقيدًا منذ مطلع عام 2011 حين فرضت دول كثيرة عقوبات اقتصادية على سورية، فتوقف الاستثمار بصورة شبه كلية، وازداد الفقر من ارتفاع الأسعار، وانتشرت البطالة، وثمة خشية حقيقية من انهيار العملة السورية.

ثالثًا: التنمية تتطلب الاستثمار

تشير البيانات السورية[4] إلى أن حجم الاستثمار العام من الناتج المحلي في عام 1993 بلغ نحو 7 في المئة، وارتفع إلى 10 في المئة في عام 1994، ليصير في عام 2001 نحو 12 في المئة، وثم قفز إلى 15 في المئة في عام 2003، وذلك بأسعار عام 2000 الثابتة. في المقابل كان استثمار القطاع الخاص يسجل تراجعًا مستمرًّا. ففي حين كان في عام 1991 نحو 12 في المئة، ارتفع إلى 15 في المئة في عام 1992، في انعكاسٍ مباشرٍ لصدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. بعد ذلك أخذ يتراجع بحيث وصل في عام 2003 إلى 8 في المئة، وذلك بسبب عدم تصحيح السياسات الاقتصادية الكليّة.

(4) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، تقارير متفرّقة، دمشق، 2005.

اللافت أن حصة الاستثمارات الخارجية من إجمالي الاستثمارات في سورية كانت متواضعةً جدًا، خصوصًا متى استثنينا الاستثمار في قطاع النفط. فبحسب البيانات السورية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بلغت تدفقات الاستثمارات الخارجية خلال الفترة بين عامي 1985 و1989 نحو 60 مليون دولار، زادت إلى 102 مليون دولار بين عامي 1990 و1994، وزادت من جديد نحو 123 مليون دولار 1995 و1999، لتصير خلال الفترة التالية حتى عام 2003 نحو 161 مليون دولار. وبقي مخزون الاستثمارات الخارجية حتى عام 2003 في سورية في حدود 2000 مليون دولار، أي ما يُعادل نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يقلُّ كثيرًا عن حجمه المماثل في تونس أو الأردن أو المغرب[5].

بنت الحكومة السورية آمالًا كبيرةً على الخطة الخماسية العاشرة لإخراج الاقتصاد السوري من الأزمة التي عصفت به ووضعته على طريق النمو والتطور الديناميّين. غير أن ما نُشر عن حسابات تنفيذ الخطة ليس مشجعًا، ويختلف في شأنه المعنيون.

كان من المتوقع أن يُحقق الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة الأخيرة للخطة نموًّا يصل إلى نحو 7 في المئة والمحافظة عليه حدًا أدنى للوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 47 مليار دولار في حدود عام 2020. تطلب ذلك تحقيق استثمار سنوي لا يقل عن 47 في المئة من الناتج المحلي، أي نحو 472 مليار ليرةٍ سورية وفق الكفاءة الاستثمارية المُحققة في الأعوام الخمسة الأخيرة السابقة للخطة. هذا يعني تأمين نحو 240 مليار ليرة سورية استثمارات تُضاف إلى حجم الاستثمار في عام 2004 ونحو 231 مليار ل. س.

(5) *World Development Report, 2005: A Better Investment Climate for Everyone* (Washington, DC: World Bank; Oxford: Oxford University Press, 2004).

الجدول (2 – 3)

كفاءة الاستثمار والنسبة المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة

معدل النمو المطلوب في المئة	معدل الاسهتلاك في المئة	كفاءة الاستثمار		
		0.14	0.24	0.34
		نسبة الاستثمار إلى الناتج		
5	4	37.8	23.7	17.8
	5	38.8	24.6	18.8
	6	39.7	25.6	19.7
6	4	44.6	27.6	20.6
	5	45.6	28.6	21.6
	6	46.5	29.5	22.5
7	4	51.4	31.6	23.4
	5	52.4	32.5	24.4
	6	53.3	33.6	25.3
8	4	58.2	35.6	26.2
	5	59.2	36.5	27.2
	6	60.1	37.5	28.1

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، «تحليل الاقتصاد الكلي السوري،» (مسوّدة للمناقشة، دمشق، 26/1/2005).

لا تُعدُّ هذه الاستثمارات ضرورية لزيادة الدخل الوطني وحصّة الفرد منه فحسب، بل لتأمين فرص عملٍ للوافدين الجدد إلى سوق العمل ويُقدَّرون بنحو 280 ألف وافدٍ جديدٍ سنويًّا، وامتصاص البطالة التي قدَّرتها المصادر السورية بنحو 637 ألف عاطلٍ من العمل، وتزيد فعليًا على مليون عاطل. وإذا حسبت البطالة المقنّعة تصير المشكلة عظيمةً جدًا وخطرةً.

رابعًا: مصادر تمويل الاستثمار

يعتمد تمويل الاستثمار في الدرجة الأولى على الموارد المحلية الحكومية والخاصة، وفي الدرجة الثانية على الموارد الخارجية. ونغض النظر عن مصدر التمويل الاستثماري، إذ يواجه في الاقتصاد السوري جراء الفساد العام مرضًا خطرًا ومُزمنًا يدعى «اقتصاد الظل» يشمل أشكال النشاط الاقتصادي غير القانوني كلها. بهذا المعنى يشمل اقتصاد الظلّ أعمالًا اقتصاديةً متنوّعةً مثل التهريب والتهرّب الضريبي والهدر وغيرها كثير.

تسبَّب الهدر في الكيان الاقتصادي السوري بضياع نحو 40 في المئة من حجم الناتج الإجمالي في عام 2002، بالغًا نحو 21.9 مليار دولار. هذا يعني أنه من باب ضبط الهدر وحده كان يمكن تأمين موارد مالية تكفي لاختصار المدة المستهدفة في الخطة الخماسية العاشرة إلى النصف تقريبًا.

إن القطاع الخاص الذي تُمثل أنشطته الاقتصادية نحو 60 في المئة من مجمل النشاط الاقتصادي في البلد لا يساهم سوى بنحو 15 في المئة من مجمل تحصيلات الدولة من ضرائب الدخل. إن مبالغ التهرّب الضريبي لا تقل عن 50 مليار ليرةٍ سوريةٍ سنويًا[6]، وتشمل أبوابًا للتكليف شديدة الاختلاف والتنوّع، منها مثلًا عدم توثيق الوكالات الأجنبيّة التي تستورد ما قيمته نحو 185 مليار ل. س سنويًا، وإذا أُخذت العمولة التي تصل إلى 4 في المئة، وبِحسبة بسيطة يتبيّن أن خزينة الدولة تُضيّع على نفسها أكثر من ستة مليارات ل. س من هذا البند وحده. يُضاف تلاعب التجار بفواتير الاستيراد حيث تُخفض بنسبة بين 20 و30 في المئة من أسعارها الحقيقية، في حين تُرفع أسعار البيع الحقيقية بنحو 10 إلى 30 في المئة، أي ما يعادل نحو 30 إلى 60 في المئة من أسعار الفواتير، وهذا ما يُضيِّع على خزينة الدولة مبالغ كبيرة.

---

(6) سمير سعيفان، «واقع التهرّب الضريبيّ والجمركيّ في سورية،» ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادية (جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 13/ 3/ 2001).

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن اقتصاد الظل في سورية يُضيِّع نحو 20 إلى 40 في المئة من الناتج المحلي غير المُضاف عبر قنوات التهريب والرشى و«الكمسيونات» من أجل الحصول على عطاءات أو مناقصات أو البيع بطريقة مباشرة.

تخسر سورية سنويًّا نحو ملياري ليرة سورية نتيجة الأجور المنخفضة التي تتقاضاها العمالة السورية في لبنان. يُضاف إليها الخسارة الناجمة عن الخلل في الموازين التجاريّة بين البلدين. ففي حين ازدادت الصادرات السورية إلى لبنان بمقدار الضعفين بين عامي 2000 و2003، ازدادت صادرات لبنان إلى سورية بنحو 11 ضعفًا. ولا يخفى حجم الاستفادة الكبيرة التي جناها لبنان من الأموال السورية المهاجرة إليه من ضعف الائتمان المصرفي في سورية وتخلفه[7].

باختصار، يُعدُّ اقتصاد الظل في سورية نشيطًا جدًا ويمكنه أن يؤمن نحو 11 مليار دولار دخلًا لخزينة الدولة في حال قوننته، وهو مبلغ يزيد على حجم المبالغ المقدَّرة للاستثمار سنويًّا من أجل مضاعفة الناتج المحلي في عام 2020[8].

خامسًا: مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري

في عالم اليوم لم يعد من الممكن تطوير اقتصاد منعزل، إذ تغيَّرت الأحوال، وتغيَّرت المفاهيم والسياسات والمناهج. في أحوال العولمة ما عادت الأفكار والسياسات الانعزاليّة تصلح لبناء اقتصادٍ ديناميٍّ متطوّر، مذ تبين بالتجربة أنَّها تستنزف الموارد المحلية وتشوّه الهياكل الاقتصادية الكليّة والجزئية وتُفقدها توازنها وتؤدي إلى الاستقطاب الحاد في المجتمع وتنمِّي الفساد والبيروقراطيّة، وفي الحصيلة ينمو التخلف.

---

(7) راتب الشلاح، «حول التهريب بين سورية ولبنان،» ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات السوريّة اللبنانيّة، دمشق، 24/ 5/ 2005.

(8) جورج كدر، «اقتصاد الظل في سورية،» سيريا-نيوز (Syria-News) (موقع إلكتروني)، 2004.

لـم يبق من الممكن تجاهل منطـق الاقتصاد وقوانينه العامـة، ولم تبق تاليًا السياسـات الإراديّة الفوقيّـة تصلح لبناء اقتصـادٍ قوي ومتطـوّر، إذ وصلت إلى نهايتهـا متسـبِّبة بتراكم مشـكلات كثيرة في الاقتصـاد والمجتمع هـي من جملة أسباب انتفاضة الشعب السوري عام 2011.

كان النهـج التنمـوي القائم علـى التدخل الحكومي الواسـع والسياسـات الحمائيّـة المفرطة قد وصل إلى نهايتـه فالبديل منه ليس فـي الليبراليّة الجديدة أبدًا كما يـروّج لها دُعاتُهـا وأنصارُها. فإذا كان «الاعوجـاج لا يعالج باعوجاج إلـى الطرف الأخـر»، كما تقـول الحكمـة الصينيّة، فـإن الليبراليّـة الجديدة في الاقتصاد ليسـت أكثر من اعوجاجٍ إلى الطرف الآخر. المسألة تكمن في اختيار نهجٍ تنمـويّ يجمع بين احتـرام القوانين الاقتصادية الموضوعيـة، وهذا يتطلّب بالضرورة مزيـدًا من الحريـة الاقتصادية والسياسـية، وبين قيـام الدولة بدورها الاقتصادي باعتبارها الراعي الأكبر للمصالح العامة، وهذا يتطلّب منها التدخّل في الكيان الاقتصادي. لا يمكن بأيّ حـالٍ القبول بأن تتخلّى الدولة عن دورها ووظائفها ومسـؤولياتها الاقتصادية، وأن تتحوّل إلى مجرّد ناظرٍ لنشـاط القطاع الخاص الاقتصادي.

تتطلّب الحكمة الاقتصادية والعلم الاقتصـادي أيضًا، خصوصًا في أحوال التخلّـف، تعيين حـدود تدخّل الدولة ومجالات نشـاطها الاقتصـادي الكلي أو الجزئـي وحدود الحرية الاقتصادية ومجالات نشـاط القطاع الخـاص الكليّة أو الجزئيـة. في هذا المجال لا معايير عامـة، فالمعايير تنبع من خصوصية كل بلد، وهـي هنا أيضًا في تغيّرٍ دائم بحسـب المرحلـة التطوّرية التي يمـر البلد بها. مع ذلك يمكن القبول بمبدأٍ عامٍ يفيـد: دع للقطاع الخاص ما ينجح به وراقبه، ودع للقطاع الحكومي ما ينجح به وحاسبه.

في إطار هـذه المنهجية الاقتصادية الجديـدة يجب اعتماد فكرة التنافسـيّة التـي تعني القدرة علـى إنتاج السـلع والخدمات بكفـاءة عالية في بيئـة مفتوحة

علـى المزاحمة. بعبارة أخرى، التنافسـيّة هـي القدرة على مواجهـة المنتوجات المماثلـة والتفـوّق عليها في السـوق المحليـة والعالمية. ومن أجـل الفوز بهذه المنافسـة يجـب تركيـز الإنتاج فـي المجالات التـي تتمتّـع بمزايا نسـبية، وهي في سـورية كثيرة ومتنوّعة. في ضوء المزايا النسـبية المتاحة هـذه يجب التركيز على تكاليف المنتوجات وعلى سـعرها وجودتها وتوصيلها إلى مسـتهلكها في الوقت الملائم، والمكان الملائم، والشّـكل الملائـم. ومن المفهوم أن لكل من هذه المُهِمَّـات متطلّباته الخاصة، مـع ذلك لها جمعاء متطلّبات مشـتركة يمكن اختصارها بكلمـة واحدة: الشـفافيّة. فالشـفافيّة مطلوبة في الاقتصاد والتشـريع والإدارة والتجارة والاستثمار والسياسة الاقتصادية الكليّة والجزئية.

لكـن لماذا الشـفافية؟ الجواب ببسـاطة لأنهـا تعني حكم القانـون، ولأنها تُظهـر علـى السـطح الكيفيّات التـي يعمل بهـا الفاعلـون الاجتماعيـون كلٌّ في مجالـه الخـاص، فتضعهم أمام أعيـن الملاحظيـن الذين يُحـدِّدون الطلب على نتائـج أعمالهم. بهـذه الطريقة يضطـر الفاعلون إلى الاسـتجابة والعمـل بنوعية عالية حتى يكون لمنتوجاتهم طلب في السوق.

كان لإجـراء الصفقـات من «تحـت الطاولـة» دورهـا الرئيس فـي الأزمة الاقتصاديـة التـي تعصـف بالاقتصـاد العالمي وتـكاد تطيـح دولًا مثـل اليونان والبرتغال وحتى إيطاليا، وتعصف بسـورية اليوم. تحت الطاولة هو مكانٌ فاسدٌ يجب اجتنابه.

فـي إطار هـذه الرؤيـة صدر فـي سـورية التقريـر الوطنـي الأول لتنافسـيّة الاقتصاد السـوري في عام 2007، أعـدّه خبراء وطنيّون بغيـة إلقاء الضوء على واقع تنافسية الاقتصاد السوري، ووضع مشكلاته على السطح بصورةٍ شفافةٍ من أجل حلّها وتلافي الوقوع فيها مستقبلًا. ومع أن السلطات السورية كانت تتوقع منه أن يُشكِّل عامل جذبٍ للاسـتثمارات العربية والأجنبية أو حتى للمستثمرين السوريين في الخارج من خلال إطّلاعها على الإمكانات التي يتمتع بها الاقتصاد

السوري، وتحديد موقع سورية التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى وخصوصًا دول الجوار الإقليمي، والدول ذات الأحوال المشابهة، لكنه على خلاف ذلك شكّل فضيحة للسلطة الحاكمة في سورية من خلال كشفه عن نتائج حكمها الذي امتدَّ إلى أكثر من أربعة عقودٍ من السنين، وسرعان ما عملت على سحبه من التداول، أو التقليل من أهميّته باعتباره يمثِّل وجهة نظر رجال الأعمال فحسب. معطيات التقرير تتناول مختلف جوانب الحياة في سورية، وبالنظر إلى كثرة المؤشِّرات التي تضمّنها نكتفي بعرض نموذجين منها: النموذج **الأول** يشير إلى عناصر القوّة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في سورية، في حين يشير النموذج **الثاني** إلى عناصر الضعف فيها وفق تصنيف مُعدّي التقرير. في ما يخصّ المُعطيات الدالّة على عناصر القوة في البيئة التنموية في سورية يمكن النظر في المؤشِّرات التي يتضمّنها الجدول (2 – 4).

يُصنَّف الاقتصاد السوري وفقًا لمعايير المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مجموعة الدول النامية التي يعتمد النمو فيها على عوامل الإنتاج باعتبارها محرِّكًا رئيسًا، وشغل المرتبة 80 من أصل 131 دولة شملها التقرير في عام 2008. وفي أول مشاركة لسورية في تقرير التنافسية العربي لعام 2007 شغلت المرتبة 84 من أصل 128 دولة شملها التقرير[9]. ومع أن مؤشِّرات التقرير الوطني تبين التحسن الذي طرأ على تنافسيّة الاقتصاد السوري بين عامي 2006 و2007 جراء الإصلاحات التشريعيّة التي أنجزتها السلطة، لكنها تضع سورية ضمن فئة القوة المعتدلة (قيمة المؤشِّر بين 50 و80 نقطة)، باستثناء المؤشِّرات الأمنيّة التي تصنف سورية ضمن الفئة القوية جدًا أمنيًا (قيمة المؤشِّر أقل من 20 نقطة)، ولهذا دلالته الخاصة من واقع تنامي العنف في سورية في الوقت الراهن وتساؤلاتٍ كثيرة في شأن دور السلطة السورية في اصطناعه وتأجيجه.

(9) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية، **التقرير الوطني الأول لتنافسيّة الاقتصاد السوريّ، 2007: الملخّص التنفيذيّ** (دمشق: الهيئة، 2007)، ص 8.

الجدول (2 – 4)

نقاط قوة تنافسية الاقتصاد السوري وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي

الرقم	المؤشر	2006	2007	تصنيف المؤشر
1	حقوق الملكيّة	88	31	نقطة قوّة شديدة
2	الثقة في السياسيين	63	53	نقطة قوّة
3	كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	نقطة قوّة شديدة جدا
4	كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	20	1	نقطة قوّة شديدة جدًا
5	الجريمة المنظّمة	20	7	نقطة قوّة شديدة جدًا
6	حماية حقوق الأقليّات	92	49	نقطة قوّة شديدة
7	معدل الادخار القوميّ	61	49	نقطة قوّة شديدة
8	معدل الفائدة المصرفيّة	24	33	نقطة قوّة شديدة
9	أثر الملاريا على الأعمال	43	44	نقطة قوّة شديدة
10	أثر مرض السل على الأعمال	32	21	نقطة قوّة شديدة جدا
11	معدل انتشار السل	56	53	نقطة قوّة
12	أثر الأيدز على الأعمال	24	10	نقطة قوّة شديدة جدًا
13	معدل انتشار الأيدز	1	1	نقطة قوّة شديدة جدًا
14	معدل وفيّات الأطفال	58	60	نقطة قوّة
15	متوسط توقع الحياة	54	56	نقطة قوّة
16	القيد في التعليم الأساسيّ	49	51	نقطة قوّة
17	شدة المنافسة المحلية	---	49	نقطة قوّة شديدة
18	فاعليّة السّياسة الضريبيّة	78	42	نقطة قوّة شديدة
19	المعدل الإجماليّ للضرائب	----	30	نقطة قوّة شديدة

يتبع

تابع

20	تكلفة السّياسة الزراعيّة	64	54	نقطة قوّة
21	قوّة ال زُبُن	----	55	نقطة قوّة
22	المرونة في تحديد الأجور	70	55	نقطة قوّة
23	صلابة قوّة العمل	----	39	نقطة قوّة شديدة
24	مدى الحماية القانونيّة	----	47	نقطة قوّة شديدة
25	عدد الموردين المحليين	52	32	نقطة قوّة شديدة
26	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	نقطة قوّة
27	التحكّم في التوزيع العالمي	21	1	نقطة قوّة شديدة جدًا
28	توافر العلماء والمهندسين	43	56	نقطة قوّة

المصدر: الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية، **التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، 2007: الملخص التنفيذي** (دمشق: الهيئة، 2007)، ص 22.

أما في ما يخصّ مؤشّرات ضعف تنافسية البيئة التنموية في سورية فكثيرةٌ جدًا، تُعطي مُعطياتُ الجدول (2 – 5) صورةً عن بعضها.

الجدول (2 – 5)

نقاط ضعف تنافسيّة الاقتصاد السوري وفقًا لمعايير المنتدى الاقتصادي العالمي

الرقم	المؤشر	2006	2007	تصنيف المؤشر
1	هدر الأموال العامة	43	114	نقطة ضعف شديد جدًا
2	شفافيّة السّياسة الحكوميّة	---	112	نقطة ضعف شديد جدًا
3	جودة خدمات الشرطة	46	84	نقطة ضعف
4	قوّة أنظمة الرقابة والمحاسبة	124	120	نقطة ضعف شديد جدًا
5	كفاءة مجلس الإدارة	118	86	نقطة ضعف

يتبع

تابع

6	النقل البحري وجودة الموانئ	84	96	نقطة ضعف
7	العجز في الميزانيّة العامة	92	118	نقطة ضعف شديد جدًا
8	معدل التضخّم	90	114	نقطة ضعف شديد جدًا
9	نوعيّة التعليم الأساسي	----	83	نقطة ضعف
10	الإنفاق على التعليم	----	104	نقطة ضعف شديد
11	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	نقطة ضعف
12	عدد الطلاب في التعليم ما بعد الثانوي	90	93	نقطة ضعف
13	جودة النّظام التعليميّ	99	102	نقطة ضعف شديد
14	جودة كليات ومدارس الإدارة	106	101	نقطة ضعف شديد
15	الولوج إلى الإنترنت في المدارس	---	121	نقطة ضعف شديد جدًا
16	توافر التدريب والبحث محليًّا	100	99	نقطة ضعف
18	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	نقطة ضعف
19	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	نقطة ضعف
20	أثر القيود على التجارة	115	119	نقطة ضعف شديد جدًا
21	معدلات التعرفة الجمركيّة	---	120	نقطة ضعف شديد جدا
22	القيود على الملكيّة الأجنبيّة	127	128	نقطة ضعف شديد جدًا
23	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبيّ المباشر	---	112	نقطة ضعف شديد جدًا
24	عبء الإجراءات الجمركيّة	---	96	نقطة ضعف
25	درجة تخصص المورِّدين	---	116	نقطة ضعف شديد جدًا

يتبع

تابع

26	علاقة التعاون بين العمال والشركات	69	88	نقطة ضعف
27	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	نقطة ضعف
28	تكاليف الفصل	---	96	نقطة ضعف
29	الأجور والإنتاجية	68	97	نقطة ضعف
30	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	نقطة ضعف شديد جدًا
31	هجرة الأدمغة	86	112	نقطة ضعف شديد جدًا
32	مشاركة العمل في العمل	39	115	نقطة ضعف شديد جدًا
33	درجة تطوّر الأسواق المالية	124	125	نقطة ضعف شديد جدًا
34	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	---	116	نقطة ضعف شديد جدًا
35	سهولة الحصول على قروض	106	93	نقطة ضعف
36	توافر رأس المال المغامر	99	107	نقطة ضعف شديد
37	القيود على تدفّقات رأس المال	---	116	نقطة ضعف شديد جدًا
38	درجة حماية المستثمرين	---	87	نقطة ضعف
39	متانة النّظام المصرفي	120	105	نقطة ضعف شديد
40	إجراءات تداول أدوات الدين	---	112	نقطة ضعف شديد جدًا
41	الاستيعاب التكنولوجيّ للشركات	85	104	نقطة ضعف شديد
42	قوانين نظم المعلومات والاتّصالات	121	128	نقطة ضعف شديد جدًا
43	الاستثمار الأجنبيّ ونقل التكنولوجيا	122	108	نقطة ضعف شديد
44	الهواتف النقالة	98	102	نقطة ضعف شديد

يتبع

تابع

45	مستخدمو الإنترنت	89	93	نقطة ضعف
46	عدد الحواسب الشخصيّة	81	84	نقطة ضعف
47	مشتركو حزم الإنترنت	---	109	نقطة ضعف شديد
48	درجة تطوّر العناقيد	---	92	نقطة ضعف
49	طبيعة الميزة التنافسيّة	102	116	نقطة ضعف شديد جدًا
50	الكفاءة التسويقيّة للشركات	104	110	نقطة ضعف شديد جدًا
51	قبول تفويض الصلاحيّات	109	83	نقطة ضعف
52	القدرة على الإبداع	108	106	نقطة ضعف شديد
53	نوعيّة معاهد البحث العلميّ	109	91	نقطة ضعف
54	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	نقطة ضعف شديد
55	التعاون البحثيّ بين الشركات والجامعات	113	105	نقطة ضعف شديد
56	حصول الحكومة على التكنولوجيا	113	94	نقطة ضعف

المصدر: المصدر نفسه، ص 23-24.

إنَّ مُعطيات الجدول (2 - 5) لا تحتاج إلى تعليق، فهي تؤشّر بوضوح إلى ضعف الاقتصاد السوري في جوانبه الأساسيّة كلها، وتؤشّر إلى أنه في قلب الأزمة وليس في وضعية المُنذِر بالأزمة.

بدلًا من خاتمة

إن تشخيص العلّة وحده لا يكفي، بل لا بدّ من اقتراح العلاج. والعلاج في جملةٍ من المقترحات التي نراها ضروريةً للخروج من وضعية الركود الاقتصادي في سورية، إلى وضعيّة الانتعاش، وما يتطلبه ذلك من تحسين

للمُناخ الاستثماري، وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية إلى سورية.

- يجب خلق مناخ سياسي عام ملائم، يُعزِّز قيم الحرية والمسؤولية وسيادة القانون، ويؤدِّي إلى مزيدٍ من الأمان والاستقرار والشعور بالطمأنينة.

- يجب تغيير النهج الاقتصادي القائم على التدخّل الحكومي الواسع في الشأن الاقتصادي، واعتماد سياساتٍ أكثر انفتاحًا.

- يجب القيام بإصلاحاتٍ مؤسساتية عميقة تطاول البيئة التشريعية والقضائية والإدارية، خصوصًا حماية الملكية والعقود، وتشجيع المبادرات وتسهيل المعاملات وتسوية المنازعات... وغيرها.

- الاستمرار في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكُلّي، وخلق فرص للاستثمار، وتطوير السّياسة الضريبيّة ونظام الجباية وسياسة التمويل وإصلاح النظام المصرفي.

- يجب تشجيع الاستثمار في المجال البشري، وفي مجال التكنولوجيا، باعتبارهما مجالين مُحفّزين للاستثمار في المجالات الأخرى.

- ومما له أهميّة استثنائية لجعل عجلة الاقتصاد تدور بسرعة هو تحسين توزيع الدخل وردم الفجوة الكبيرة بين حصة الأجور والرواتب، وحصة الأرباح والريوع من الناتج المحلي.

- لا بـّد من التركيز على تطوير الصناعة التحويليّة والزراعة، والكفّ عن تصدير المواد الخام، بما فيها النفط، لمصلحة إنشاء صناعةٍ بتروكيماوية متنوّعة وصناعة غذائيّة ونسيجيّة موجّهة نحو التصدير أساسًا، ونحو إحلال الواردات اشتقاقًا.

- قد يكون مفيدًا خلال الأعوام الخمسة القادمة التركيز على المشروعات

الصغيـرة المكثّفـة للعمل، بغية امتصاص قـوة العمل العاطلة، وفـي الوقت ذاته التأسيس للاستثمار في مشـروعات عالية التقانة، خصوصًا في مجال الصناعات الثقيلة التعدينيّة والبتروكيماوية... وغيرها.

- يجـب تطوير القطاع السـياحي نظرًا إلـى أهميّته الاسـتراتيجيّة، ذلك أنَّ سـورية تتمتّع بمزايا نسـبية عديدة ومهمة فـي مجال الصناعة السـياحية بأنواعها وفروعها كلها.

- لا بـد من إجـراءات حاسـمة، قانونيّـة وإداريّـة، للقضاء على ما يُسـمّى باقتصاد الظلّ، والاسـتفادة مما يوفِّره من مـوارد مالية لتلبية الطلب على رؤوس الأموال للاستثمار.

الفصل الثالث

سياسات توزيع الدخل ودورها
في الانفجار الاجتماعي في سورية

سمير سعيفان

مقدمة

في الشرارة التي أطلقت الربيع العربي في تونس دلالاتٍ متعدِّدة شكَّل الاقتصاد جوهرها، وتألَّفت عناصر «دراما» البوعزيزي منها كما يأتي: العنصر **الأول** هو البطالة والفقر، وحيث البوعزيزي لم يلق فرصة العمل الملائمة، فكان بائعًا للخضار. العنصر **الثاني** البيروقراطية الحكومية التي لاحقت البوعزيزي في لقمة عيشه من دون أن تقدِّم له فرصة عملٍ بديلةٍ. العنصر **الثالث** هو كرامة الشعب التي تُهينها السلطة المستبدّة، إذ قامت الموظّفة التي تمثِّل سلطة بن علي بلطم البوعزيزي موجهةً إهانةً كبيرةً لكرامته أشعلت بيدر غضبه الدفين الذي تراكم على مدى سنوات فعمد إلى إحراق نفسه. العنصر **الرابع** والأهمّ هو خلفية المشهد المكوّنة من بن علي وبطانته وعائلة الطرابلسي، مشهدٌ مليءٌ بالفساد ونهب المال العام والخاص، وهذا مقترنٌ باستبدادٍ سياسي.

شكَّل الاقتصاد شرارة الربيع العربي، لكنه لا يلقى أهميةً تُذكر في مسار

الثورات العربية من تونس إلى ليبيا إلى مصر إلى اليمن ثم سورية أيضًا التي لا يزال الصراع مُستعرًا فيها. وهذا التناقض يدعو إلى التساؤل، بل وإلى الريبة: فما الفارق للمواطن إن كان النظام السياسي الجديد سيعيد إنتاج النظام الاقتصادي السابق ذاته، حتى لو تغيرت الوجوه والأسماء، وإنتاج الأحوال ذاتها المتعلّقة بمستويات الأجور والمعيشة وأحوال العمل والخدمات وإنتاج الفساد ونهب المال العام وإقامة نظام اقتصادي يوزّع الدخل لفئة صغيرة على حساب أغلبية الشعب وإنتاج الفقر واستقطاب الثروة؟

تحت ضجيج السياسة في الثورات العربية يكاد صوت الاقتصاد يختفي وكذلك صوت قضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل وقضايا مستوى المعيشة من فرص عمل وبطالة ومستويات أجور وأسعار وتأمين سكن لائق ومستويات شتى وصحة ونقل وغيرها من مسائل يومية يعيشها المواطن العادي، فتجعله راضيًا هانئًا أو تراكم الغضب في داخله ليكون كالحطب اليابس. وإذا كانت قضايا الحريات العامة والكرامة والفساد وسيطرة الدولة الأمنية أدّت دورًا في مراكمة غضب المواطنين، فإنَّ القضايا الأخرى المعيشية والاجتماعية وتوزيع الدخل لم يكن لها دورٌ أقل، إن لم يكن أكبر. فالسياسة تُحرِّك النُخب في الدرجة الأولى بينما يُحرِّك الإنسان العادي يومياته في الدرجة الأولى. يُضاف إل هذا تداخل العوامل الإثنية والدينية والطائفية لتُستَخدَم أدواتِ سيطرةٍ لنخبٍ محدّدةٍ وطبقاتٍ مسيطرةٍ بعينها أو للصراع ضدّها، وهو أمرٌ بدأ متزايدًا في الصراع الدائر في سورية بعد أن كشفت الثورة عنه الغطاء السميك الذي سعى النظام إلى تغطيته به على مدى عقود سيطرته.

في هذه الدراسة سنعرض ونحلِّل، بقدر ما تتّسع مساحتها، السمات الرئيسة للتجربة السورية في الربيع العربي ودور مسألة توزيع الدخل وقضايا المعيشة بجوانبها المختلفة في خلق عدم الرضى بين صفوف السواد الأعظم من الناس ودفعهم ليكونوا على استعدادٍ للمشاركة في ثورةٍ على الأوضاع القائمة. وسنُبين السمات العامة لسياسات توزيع الدخل في سورية متداخلةً مع

السيطرة الطائفية وسيطرة العسكر المتحالفين مع الرأسمالية العائدة إلى الديار السورية من بوابة السلطة ذاتها، فمن بيده السلطة يحوّل المياه نحو طواحينه. وبدت بوضوح، خاصة بعد عام 1970، مساعي الفئات المسيطرة لاستخدام السلطة وإنتاج ثرواتٍ شخصية من جهة، ومن جهةٍ أخرى لاستخدام السَّيطرة الاقتصادية أداةً لتعزيز السياسية عبر التحكّم في المصالح وتوزيعها.

أولًا: لمحة عن توزيع الدخل بين عامي 1963 و2000

أن حزب البعث الذي جاء إلى السلطة في آذار/ مارس 1963 كان حزبًا قوميا أكثر منه حزبًا راديكاليا اجتماعيا. وأن بروز قادةٍ عسكريين فيه من أصولٍ ريفية فقيرة وطوائف مهمشة صاعد من ميولهم الراديكالية الثورية اجتماعيًا. وقامت سلطة البعث بأوّل إجراءات اجتماعية بين عامي 1964 و1965 مسّت بعمق الهيكل والأسس في توزيع الدخل في البلاد وهو الموروث عن فترة الانتداب الفرنسي، إذ قامت بتأميم معظم الصناعات التحويلية، وكامل الصناعة الاستخراجية، ومعظم التجارة الخارجية، وتدخّلت الدولة في التجارة الداخلية. كما تم تأميم المصارف وشركات التأمين وتأميم التعليم بمراحله كلها، وتم تطبيق إصلاحٍ زراعي جرى فيه نزع الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين. وبحسب زقالله هيلان، فإنَّ قرابة 3000 عائلة كانت تسيطر على معظم الأراضي الزراعية، وكان من يملك لا يعمل، ومن يعمل لا يملك. وكانت نسبة 2 في المئة من السكان (كبرى العائلات المالكة) تتلقّى 50 في المئة من الدخل. بينما كانت نسبة 18 في المئة التالية من السكان (التجار وطبقة ملّاك الأرض المتوسّطين) تتلقّى ريعًا آخر لتعود البقية إلى جماهير الفلاحين في القاع، أي 80 في المئة من المجتمع»[1].

عمدت الدولة إلى سياساتٍ ضريبية مرتفعة على الدخول المرتفعة حتى

---

(1) نقلًا عن: رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، ترجمة حازم نهار؛ مراجعة رضوان زيادة (بيروت: رياض الريس، 2011)، ص 70.

92 في المئة، واستمر تطبيق هذه الضريبة[2] حتى عام 1991، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية بين 50 في المئة و200 في المئة، وكبح استيراد السلع الاستهلاكية للفئات الغنية، ومن جهةٍ ثانية دعم سلع الاستهلاك الشعبي والتعليم المجاني والطبابة المجانية، ودعم الطاقة وتقديم كثير من الخدمات الرخيصة المدعومة من خزينة الدولة.

كان الفلاحون، لا سيما الذين يعملون في أرض الإقطاعيين (مرابعة أو مخامسة) يعانون الفقر الشديد، وكانت مناطق واسعة من الريف مهملةً لا تصلها الطرق أو الكهرباء أو الماء النظيف أو الخدمات الصحية أو المدارس.

شكّلت إجراءات منتصف ستينيات القرن العشرين انقلابًا اقتصاديًا واجتماعيًا عميقًا، إضافةً إلى انقلاب السياسي. إذ تمّ تجريد العائلات المالكة السابقة من سيطرتها السياسية وتحكّمها الاقتصادي بل ومكانتها الاجتماعية. «وقد انخفضت أعداد الطبقة البرجوازية من 7.6 في المئة عام 1960 من عدد السكان إلى 3.1 في المئة عام 1970 بسبب التأميم وبسبب نزوحهم إلى خارج سورية»[3]. انعكست إجراءات الستينيات في تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 85 في المئة عام 1963 إلى نحو 30 في المئة عام 1970 [4]، بالأسعار الثابتة للعام نفسه، مع تنامٍ موازٍ لمساهمة القطاع الحكومي في تكوين الناتج.

لكنّ الدولة لم تسيطر اقتصاديًا على كلِّ شيء، إذ بقي القطاع الخاص بحرًا، خصوصًا في الزراعة والخدمات والورش الصناعية والحرفية الصغيرة والبناء غير الحكومي... وغيرها. وسيطرت الدولة على جزءٍ كبيرٍ من الفائض الاقتصادي استخدمته في مراحلها الأولى لمصلحة الفئات الفقيرة في الريف

---

(2) على الرّغم من ارتفاع نسبة هذه الضريبة، فإنَّ تطبيقها كان شكليًا، لأنَّ التهرّب الضريبيّ سيد الموقف، ليس بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبيّ فحسب، بل أيضًا بسبب القرار الضمني للسلطة بالتغاضي عن التهرّب الضريبي وعدم مكافحته، وهي مسألة مستمرة حتى اليوم.

(3) هينبوش، ص 17.

(4) المصدر نفسه.

والمدينة. ونمت الطبقة البرجوازية الصغيرة والطبقات الوسطى إلى نحو الثلثين بين عامي 1960 و1970 لتصبح مسيطرةً عدديا وأيديولوجيا. وكانت المساواة في توزيع الدخل في أكثر حالاتها وضوحًا في تاريخ سورية، لكنَّ سورية لم تكن كذلك من الناحية الإنتاجية[5].

حدَّدت الإجراءات في الستينيات من القرن الماضي التحالفات الطبقية والاجتماعية، وتبلورت تقريبًا بالصيغة التي وضعها أكرم الحوراني، وهو إحدى أهم الشخصيات السياسية في سورية بين منتصف الأربعينيات ومنتصف الستينيات، وجوهر هذه الصيغة (السلطة القائمة على تحالف الجيش وفئات المثقفين «الثوريين» وفلاحي الريف وفقراء المدن بقيادة الجيش).

أدّت مجمل السياسات التي طبَّقتها سلطة البعث، خاصة خلال عقديها الأولين، إلى تعديل كبير في توزيع الدخل في سورية لمصلحة الفئات الفقيرة وحتى المتوسطة في الريف والمدينة. فبعد أن ركَّزت الدولة في يدها جزءًا كبيرًا من الدخل الوطني، وعزّزت قُدرتها بالمساعدات التي تأتي من دول النفط العربية، قامت بتوسيع التعليم المجاني ليصل إلى أعماق الريف. وتوسّعت الخدمات الصحية المجانية إلى المواطنين، وتوسّعت شبكة الطرق وشبكة الكهرباء إلى أعماق الريف. واتّبعت الدولة سياسة دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية للاستهلاك الشعبي، ودعم القطاع الزراعي بالقروض بشروط مُيسّرة، وبالسماد والبذور المُحسّنة والمبيدات والآلات الزراعية بأسعار مدعومة، وشراء المؤسسات الحكومية لعددٍ من المحاصيل بأسعار أعلى من العالمية (قطن وقمح وشعير وشمندر سكري) ما يضمن للفلاح حدًا أدنى من الدخل المضمون. كلّ هذا ساهم في رفع نسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتوسع القطاع الاقتصادي الحكومي في التجارة والصناعة والمقاولات والنقل إلى جانب القطاع المالي، وطبّقت الدولة سياسة التشغيل الاجتماعي بما يفيض على حاجة القطاع الحكومي الإداري والاقتصادي،

---

(5) المصدر نفسه.

وذلك ما ربط مصالح فئات واسعة من المجتمع بالدولة ربطًا مباشرًا[6].

بين عامي 1964 و1977، وجراء هذه الإجـراءات «تضاعف عدد طلاب المـدارس في المرحلة العمرية للتعليم الأساسـي من 58 فـي المئة إلى 85 في المئة. وأصبـح التعليم أكثر مسـاواةً بين المـدن والأقاليم الريفيـة، ونما التعليم الثانوي وانتشـر نحو الريـف. وبين عامـي 1963 و1968 تضاعف عدد طلاب جامعـة دمشـق، وأصبـح نصفهم مـن أصـولٍ ريفيـةٍ، و41 فـي المئـة منهم من الطبقـة الدنيا، بينما كان 6 في المئة فقط من آبائهم من الحاصلين على الشـهادة الجامعية»، ثم توسّـع إنشـاء الجامعات الجديـدة إلى حمص واللاذقيـة، إضافةً إلى غير قليلٍ من المعاهد المتوسطة، وارتفع عدد المسجلين في الجامعات من 25600 في عام 1964 إلى 109000 في عام 1983»[7].

سـاهمت هذه الإجراءات في خلـق حراكٍ اجتماعـي كبيرٍ جـدًا مكّن أبناء الطبقـات الفقيـرة من أن يتسـلّقوا السـلّم الاجتماعـي، ويتعلمـوا بأعـدادٍ أكبر، وينالـوا شـهاداتٍ أعلى تؤهّلهـم لوظائف حكوميـة: موظفون صغـار ومعلمون أو مهندسـون ومحامون وأطباء ومديـرون عامون، بينما كان التعليم في السـابق أساسًا في المدن الكبرى.

ومن إجراءات الستينيات إلى تعديلٌ واسـعٌ طرأ على هيكل توزيع الدخل في سـورية. إذ زادت حصة الفئات الفقيرة والمتوسـطة، وتوسع القطاع الصغير والمتوسـط، مثلًا تزايدت أعـداد الحرفيين المسـجلين في اتحـاد الحرفيين في سـورية من 11290 في عام 1970 إلـى 56836 في عـام 1980[8]. وتقلّص الفارق بين الطبقـة الغنية والطبقة الفقيرة، وبدأ الاسـتهلاك الـذي كان متمركزًا

---

(6) اسـتمرّت الدولة بسياسـتها هـذه على مدى سنوات حكمها برغـم تراجع أمـوال الدعم التي كانـت تأتي من دول النفط، ما جعل هذا العدد الكبير يشـكّل عبئًا كبيرًا علـى الموازنة. ويعمل اليوم لدى الدولة بأجهزتهـا كلها نحو 28 في المئـة من قوّة العمل السـوريّة البالغة نحو 5.5 مليـون، أيّ نحو 1.5 مليون مشتغل على الدولة تأمين رواتبهم الشهريّة. يضاف إليهم نحو نصف مليون متقاعد.

(7) هينبوش، ص 125.

(8) المجموعات الإحصائيّة السوريّة للسنتين المذكورتين.

في المدينة وفي الطبقات الغنية والوسطى ليصل تدريجًا إلى الريف وإلى قاع المدينة.

تراجعت أسماء العائلات التقليدية المدنية وعائلات رجال الأعمال، مثل القوتلي والعظم واليوسف ودياب وقطب والحلبوني وصائم الدهر والحفار والطباع والصباغ والقباني ودسوقي وسعادة وأخوان والمهايني والططري والشرباتي والقدسي وشبارق والأتاسي والزعيم والبرازي والكيخيا والجابري وهنانو والرفاعي وإبراهيم باشا وأصفر ونجار والقدسي وسكر وأخوان وغيرهم، واختفت من الواجهة وانسحبت إلى الخلف، وهاجرت مع ما بقي من رؤوس أموالها التي قُدِّرت آنذاك بنحو 800 مليون ل. س إلى الخارج، نحو لبنان والبلدان العربية الأخرى، ونحو أوروبا وحتى اليابان، وتقلّص استعمال كلمة بك وآغا ولو أن هناك من تمسّك باستعمالها، بينما برزت أسماء قادة الجيش والأمن وأعضاء القيادة القومية والقطرية وأمناء فروع حزب البعث وقادة اتحادات العمال والفلاحين والنساء والطلاب والشبيبة ونقابات المعلمين والمهندسين والمحامين وغيرهم. وانتشرت في البداية «بزات الخاكي» يتباهى بها «الحكام الثوريون الجدد».

اتسمت الأعوام الأولى من حكم البعث بصراع سياسي له أبعادٌ اقتصادية واجتماعية وحتى طائفية. وأدَّت هذه الصّراعات إلىً انقلاب 23 شباط/ فبراير 1963، إذ أطاح الضباط الراديكاليون بقيادة صلاح جديد وحافظ الأسد القيادة التاريخية «اليمينية» لحزب البعث، بعدها اتخذت السياسة السورية طابعًا أكثر راديكالية، اجتماعيًا وسياسيًا، تحت تأثير رجل السلطة الأقوى آنذاك صلاح جديد، ثمّ حسم الصراع بين جديد الراديكالي وحافظ الأسد البراغماتي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 لمصلحة الأسد المعتمد على العسكر، متغلّبًا على جديد المعتمد على التنظيم المدني للحزب.

حكم حافظ الأسد سورية ثلاثة عقود بين عامي 1970 و2000. وأقام حكمًا فرديًا مُطلقًا يعتمد على قوة الجيش والأمن في الدرجة الرئيسة. ومنذ تسلّمه السلطة لم يتّخذ أي إجراءات إضافية لها طابع اجتماعي راديكالي،

لكنه حافظ تقريبًا على النهج الاقتصادي الذي بدأ في عقد الستينيات مع بعض التخفيف، فاستمر في توسيع أجهزة الدولة، خصوصًا الجيش والأمن، وتوسيع القطاع العام وتقويته باعتباره أداةً مهمّةً في القبض على السلطة، وأداةً لتوزيع المنافع.

شعر حافظ الأسد فور تسلّمه السلطة أنه بحاجة إلى مساهمات القطاع الخاص إلى جانب الدولة لتجاوز فترة ركود الستينيات منذ استلام البعث للسلطة. كما أراد تأييد الدول العربية الخليجية والدول الغربية دون أن يفقد نظرة الدول الاشتراكية الإيجابية نحو نظامه، فقام منذ البدء بطرح شعار «التعددية الاقتصادية»، وفتح الباب مواربًا لعودةٍ محدودةٍ للقطاع الخاص[9] بحيث لا يستثير حفيظة قاعدته الشعبية. وافسح للقطاع الخاص بدور أكبر في الاستثمارات الصناعية والتجارة الخارجية، ومنحه إعفاءاتٍ ضريبية وغيرها، لكن في حدود، ما لبثت أن توسّعت بدءًا من عام 1974 بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وأدّت مساعدات الدول النفطية إلى توسيع إنفاق الدولة، ما شكل جبهة عملٍ واسعة لنمو القطاع الخاص الرأسمالي إلى جانب القطاع العام. وسعى إلى خلق طبقةٍ رأسمالية جديدة داعمة لحُكمِه تبقى تحت الرقابة والسيطرة بحيث لا يُتاح لها إمكانية القفز إلى السلطة. وبقيت النظرة الحذرة تجاه الرأسمالية العائدة الجديدة تسم موقفه تجاهها حتى مماته.

على مدى ثلاثة عقود من حكم حافظ الأسد مرَّت مسألة توزيع الدخل بمتعرّجاتٍ عديدةٍ، لكن المنحى العام كان تدريجًا نحو إعادة تشكيل الرأسمالية مع الحفاظ على جزءٍ غير قليلٍ من السياسات التي تحابي الطبقات الفقيرة لما لهذا من أثرٍ في استقرار السلطة، إضافةً إلى تأثيرات أصوله الطبقية

---

(9) رحّبت بقايا قطاع الأعمال في سورية في عام 1970 بقدوم حافظ الأسد، كما رحّبت به الأوساط التقليدية في المدن، وخصوصًا مدينتي دمشق وحلب. وخلال الأشهر الأولى، وخلال جولته في المحافظات بُعَيد استلامه السلطة، استُقبِل بشعارات مثل «منك العطاء ومنا الولاء»، و«طلبنا من الله المدد فجاءنا حافظ الأسد». وقفت المدن الكبرى، مثل الأحزاب كلها المهلهلة في سورية آنذاك، موقفًا انتهازيًا أفسح لحافظ الأسد لتمكين سلطته الفرديّة.

والاجتماعيـة. كان حافظ الأسـد براغماتيًا أكثـر منه أيديولوجيا، وكان هاجسه الرئيس هو الحفاظ على السـلطة. وأخضع لهذا الاعتبار الجوانب الأخرى كلها من سياسة خارجية وداخلية واقتصادية واجتماعية وثقافية بقدر ما يستطيع. لكنه كان بحاجةٍ إلى مساهمة القطاع الخاص للمشـاركة في التنمية، خصوصًا خلال فترات الأزمات، وفي الوقت نفسـه كان يخشى نموه الذي قد يُهدِّد سلطته ما لـم يُحكـم قبضته عليه. من جهةٍ أخرى كان يسـعى إلى أعدادٍ أكبـر ممن يلوذون به وبعائلته، ثم من أبنـاء طائفته ليكونوا رجال أعمالٍ كبارًا، وكان هذا سـببًا خاصًا يدفعه نحو الأكثر أمام نشاط قطاع الأعمال الرأسمالي.

اتّسـم النصف الثاني من عقد السـبعينيات بنموٍّ ملحـوظٍ للاقتصاد الوطني عـاد بمنافـع على الطبقـات والفئـات كلها. ونمـا القطـاع الرأسـمالي، لكن نما القطاع الصغير، وتوسّـعت وظائف الحكومة، ما أرسل دخولًا كبيرة إلى الفئات الشـعبية، كما أن الإنفـاق الكبير على الطـرق والمدارس والصحـة في الأرياف حسَّـن معيشـتهم، وحوَّل إلى أبنـاء الريف جـزءًا غيـر قليلٍ مـن الدخل. خلال السـبعينيات نمـت مسـاهمة القطـاع الخاص فـي الناتج مـن 30 فـي المئة عام 1970 إلى 37 في المئة عام 1980. هذا يشير إلى نموّ حصة الأرباح في توزيع الدخل في سورية أواخر سبعينيات القرن العشرين.

اتسـم عقـد الثمانينيات بأزمـةٍ اقتصاديـةٍ فتراجع إنفـاق الدولـة، وارتفعت مسـتويات التضخّم وغلاء الأسـعار، وتدهور سـعر صرف الليرة السـورية أمام الـدولار مـن 3.9 عـام 1979 إلـى نحـو 45 ل. س عـام 1989 لـكل دولار، فانعكس هذا ارتفاعًا في تكاليف المعيشة، مع عدم التعويض لأصحاب الأجور والرواتب، فهبط مستوى فئاتٍ واسعةٍ من السـوريين، وزادت معدلات البطالة، وتقلَّصت الطبقات الوسـطى، بينما شـهد القطاع الخاص الرأسـمالي توسّعًا في أدواره، وأصبح عام 1989 يشغل نحو 70 في المئة من قوّة العمل السورية[10].

---

(10) الجمهوريـة العربية السـورية، المكتب المركـزي للإحصاء، **المجموعـة الإحصائية، 1990** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1990).

وكان أكثر نموًّا في التجارة الداخلية والخارجية ووكالات الشركات والمقاولات والعقارات وتهريب السلع والسوق السوداء للعملات ومواد البناء وغيرها من نشاطٍ طفيلي ريعي. وكان القطاع الخاص يُسيطر على نحو ثلث الواردات، وأربعين في المئة من الصادرات السورية.

شهد النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين تحوّلًا أوضح في توجّه الدولة نحو توسيع دور القطاع الخاص الرأسمالي، وكان صدور قانون تشجيع الاستثمار الرقم 10 لعام 1991 علامةً فارقةً في هذه الطريق. وشهدت سنوات النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين نشاطًا محمومًا للقطاع الخاص ما لبث أن تحوّل إلى ركودٍ في نصفه الثاني لأسبابٍ عدّة، داخلية وإقليمية. وبينما كان التضخّم مرتفعًا في نصفه الأول أصبح منخفضًا بل وسالبًا في بعض السنوات في نصفه الثاني، بسبب الركود الاقتصادي.

استمر القطاع الخاص على النمو خلال هذا العقد، وازدادت مساهمته في الناتج من 45 في المئة في بداية العقد لتصبح نحو 60 في المئة في نهايته. وكل زيادة في حصة القطاع الخاص في الناتج تعني أيضًا نمو حصة الأرباح وتراجع حصة الأجور في توزيع الدخل.

كان عقد التسعينيات فترة تخبّطٍ اقتصادي. فسورية لم تحسم أمرها ولم تُحدِّد توجّهها الاقتصادي، وطفقت تهجر نظامها الاقتصادي الشمولي، وسارت خطواتٍ في اقتصاد السوق الرأسمالية من دون أن تُكملها، فتوقّفت في منتصفها تنتظر دون أن تعرف ماذا تنتظر. ولعب وضع حافظ الأسد الصحي دورًا سلبيًا. فهو القائد الفرد الأوحد الذي يتّخذ القرارات الاستراتيجية كلها في مختلف الميادين. كما أنه أراد أن يترك القرارات الاستراتيجية التي ينتظرها القطاع الخاص لولده بشار كي يتّخذها فتُعطيه دفعًا في بداية حكمه، ليظهر «رئيسًا شابًا إصلاحيًا». وعندما توفي حافظ الأسد كانت مئات مشاريع القوانين في المجالات المختلفة جاهزةً، لكنها مؤجّلةٌ حتى الصدور. لكلِّ هذه الأسباب يُعدُّ عقد التسعينيات من القرن العشرين في سورية «عقدًا ضائعًا».

ثانيًا: مسيرة توزيع الدخل خلال العقد الأول من القرن العشرين

1- حافظ الأسد المتوفى يُسلِّم السلطة لولده بشار

في العاشر من حزيران/ يونيو عام 2000 توفي الرئيس حافظ الأسد، وكان قبل وفاته قد أعدَّ جيدًا لسيناريو توريث السلطة لولده باسل أولًا، ثمّ بشار بعد مقتل باسل في حادث سيرٍ على طريق المطار في كانون الثاني/ يناير 1994، مبتدعًا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهورياتٍ وراثيةٍ. ونفذ هذا بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يُسيطر عليها من يلوذون به. وقام «قادة» الدولة السياسيون عند وفاته بأدوار هزلية في هذه المسرحية، وكان بعض الحكام العرب يراقب سير هذه المسرحية عن كثب، وفرح بنجاحها، لأنها تؤسِّس لمسرحياتٍ مشابهةٍ يُعدّها في بلدانه.

لم يكن معظم السوريين يعرفون قبل عام 1994 بشار الأسد أو حتى سمعوا باسمه، لكن فوجئوا برفعه على أكتاف «الشباب» والهتاف له بين حشود المتجمهرين للمشاركة في مراسيم تشييع مشروع الرئيس المقتول أو المغدور، كما يظن بعضهم. حضر بشار من لندن على عجلٍ، بعد مقتل أخيه باسل، ليحلّ محلّه في مشروع توريث السلطة. وبقي والده يدرِّبه مانحًا إياه سلطاتٍ، ومُكرِّسًا سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسًا، رغمًا عن أنوف السوريين وتاريخهم.

تولّى الرئيس بشار الأسد سدّة الرّئاسة في 17 تموز/ يوليو 2000. وفي خطاب القسم قدَّم وعودًا غامضةً. كان بحاجةٍ إلى أن يدخل في عقول السوريين أنه رئيسٌ شابٌّ ومختلفٌ، متعلمٌ عرف العالم ودرس الطب في سورية ثم في بريطانيا، وأن سورية على يديه ستكون سوريةً أخرى.

قبِل السوريون على مضض هذا التوريث المفروض عليهم بقوّة السلاح وفي حلوقهم غصّة، لكن لم يكن ثمة فسحة للاعتراض أو حتى مجرّد إبداء

الـرّأي ـ وقبلـوا بالتوريـث علـى أمـل أن يكون هـذا الشـاب مختلفًا عـن أبيه فعـلًا. لكـن مجموعات مـن المثقفيـن السـوريين الشـجعان تجـرّأت في هذا المنـاخ الجديـد، وبدأت حـراكًا لإحيـاء المجتمـع المدني الذي تـم وأده منذ سـتينيات القرن العشـرين تحت «بسـاطير» العسـكر. وانطلقت حركـة «لجان إحياء المجتمع المدني» في سـورية، كمـا انطلقت منتدياتٌ تُعقـد في المنازل تناقش بحريةٍ أكبر قضايا السياسـة والمجتمع والاقتصاد والفسـاد في سـورية. وتحمّس بعضهم وبدأ الحديث عن قيام أحزابٍ سياسيةٍ. وعرفت هذه الحركة بـ «ربيع دمشـق»، وكان هـذا الربيع السـوري المـوءود في عـام 2001 الذي داسته بساطير العسـكر مُقدّمةً للربيع العربي في عام 2011. وتغاضت السلطة عن هذه الحركة خلال الأشـهر الأولى لبشار الأسـد في سدّة الحكم، لكن لم يطل الزمن. ففـي 25 شـباط/ فبراير 2001 ألقى عبد الحليم خـدام محاضرةً على مدرج جامعة دمشـق شـنَّ فيها هجومًا على ربيع دمشـق وعلـى الانفتاح والديمقراطيـة. وكان هذا بداية الإعلان عن عودة شـتاء سـلطة عائلة الأسـد، وتكلَّلت هذه العودة مع بداية خريف عام 2001 باعتقال عشر من الشخصيات الناشطة في ربيع دمشـق، وكان المحامي سـميح عطيه، وزير المواصلات في الستينيات، أول من سـمعت منه تعليق «أن سورية أصبحت دكتاتورية من دون دكتاتور». مشيرًا بذلك إلى افتقاد بشار الأسد جدارة رئيس الدولة مع استمرار النظام نفسه من دون تغيير.

لم يُشكِّل تولّي بشار الأسد السلطة أي تغييرٍ ذي قيمة في مجمل الأوضاع التـي رتّبهـا حافـظ الأسـد علـى مدى ثلاثـة عقـود من حكمـه. وجـرت بعض التعديـلات الشـكلية والثانوية لا مجـال للدخول فيهـا في هذه الدراسـة. وكان الحقل الوحيد تقريبًا الذي شهد تسارعًا في التغيير هو الحقل الاقتصادي.

2 – سياسة بشار الاقتصادية

كانـت سياسـة بشـار الاقتصاديـة تحـت ضغـط اتّجاهيـن: **الأول**، ضغـط الرأسـمالية الجديـدة التي نمت ونضجت في عقد التسـعينيات، وأصبح يشـكل

أبناء المسـؤولين كبار رجال الأعمال: عائلة مخلوف وشـاليش وخدام وطلاس والأسـد والشـهابي وغيرهم. وأصبح يمثل رجـالُ الأعمال قوّةً ظاهـرةً تتداخل مع مستويات اتّخاذ القرار، وأصبحت تشارك السلطة في قراراتها عبر المجالس المشـتركة وعبر التّأثيرات المتنامية لغرف التجارة والصناعة، والأهمّ عبر النفوذ الكبير والمباشـر لبعض مجموعات الأعمال على صانعـي القرار وعلى الرئيس الأسـد بالذات، خصوصًا عائلة مخلوف التي تُعدُّ الواجهة التجارية لعائلة حافظ الأسد.

الاتّجـاه **الثاني**، الجذور الاجتماعية للسـلطة واعتمادها على فئاتٍ واسـعةٍ فـي الريـف تحتاج إلـى دور الدولـة وخدماتهـا ودعمهـا. وكانت السـلطة تريد مراعاتها ولو بالحدود الدنيا.

لذلـك انحصر جهـد النظـام الإصلاحـي ضمن الاقتصـاد، لكـن من دون الإعلان عـن أي برنامج، بل كانـت الخطوات تُتخـذ تباعًا ضمـن توجّه واضح نحو اقتصاد السوق وفق برنامجٍ غير مكتوبٍ وغير معلنٍ. لذلك في العقد الأولً مـن القرن الحـادي والعشـرينً أكمل النظامً السـوري تًبديـل تحالفه الذي نشـأ في السـتينيات، القائـم على تحالف فقـراء الريف والمدينة مـن عمال وفلاحين ومثقفيـن ثورييـن بقيـادة الجيـش، إلـى تحالـفٍ جديـدٍ بيـن رأسـماليةٍ صاعدةٍ «بيروقراطية» هبطت من أكمام معطف الدولة ورأسـماليةٍ ريعيةٍ «طفيلية» نشأت على مائدة مشـاريع الدولة وإغلاق السوق لحسـابها وتراخيصها وقراراتها، إلى جانب رأسماليةٍ صناعيةٍ بدأت تشـقُّ طريقها بصعوبةٍ في مُناخ غير صديق، لكن تحت سـيطرة الدولة ورقابتها اللصيقة. واتّبعت سـورية في الواقع سياسةً أقرب إلـى توصيات صنـدوق النقد الدولي مـن دون أن تعلن ذلك، تتجـه إلى تحقيق التوازن المالـي بما يعنيه من تخلّـي الدولة عمّا تبقّى من سياسـات إعادة توزيع الدخل، وإلغاء دعم أسـعار السـلع والخدمـات، وتقليص الإنفـاق على الصحة والتعليم المجانـي، ومنح المزايا كلها إلـى القطاع الخاص ليقـود عملية التنمية بعد أن كان القطاع العام قائدها السابق.

لـم يكـن لـدى الدولـة برنامـج شـامل مكتـوب وموثّـق ومعتمـد ومعمّم

للإصلاح الاقتصادي، وكان من الصعب والمحرج لها أن تُعلن تخلّيها عن شعار الاشتراكية و«اليد المنتجة هي العليا في دولة البعث»، كي تقول «إن دعم قطاع الأعمال الخاص هو السبيل الوحيد للتنمية والازدهار»، لكن الوجهة الفعلية كانت اقتصاد السوق الرأسمالية[11]. من جانبٍ آخر شهد هذا العقد (الأول من القرن العشرين) تصاعد غضب الفئات الشعبية، وبلغ غضبها مرحلة النضج، وشكَّل هذا الغضب المادة التي يتغذّى منها الحراك الشعبي السوري ضد نظام الأسد اليوم. وسنعود إلى هذه النقطة بشيءٍ من التفصيل.

يُمكننا عرض بعض إجراءات الدولة سريعًا، لنتعرَّف كيف تُرجمت هذه التوجّهات في أرض الواقع. مثلًا ظهر هذا في موقف النظام من احتكارات القطاع العام، إذ بدأت الدولة تتخلّى عن هذه الاحتكارات كلها تقريبًا، فاسحةً الطريق للقطاع الخاص، لكنها رفضت أي برامج للخصخصة. من جهة أخرى جمَّدت توسيع القطاع العام إلا في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الكهرباء.

---

(11) من خلال التجربة الشخصيّة لامسنا قرار الدولة بممانعة وضع أي وثيقة تُحدد التوجه الاقتصادي. إذ شاركتُ في لجنة الـ 18 التي شكلّها الرئيس بشار الأسد في أيلول/ سبتمبر 2000 لوضع أول تقرير عن الاقتصاد السوري في عهده، ووضع الفريق تقريره بعد نحو خمسة أشهر عمل حثيث، لكن التقرير حفظ ولم ينشر. كما شاركتُ في لجنة الـ 35 التي شكلّها رئيس الوزراء، مصطفى ميرو، في آذار/ مارس 2001 لوضع برنامج لإصلاح القطاع العام الصناعي. ووضعت اللجنة برنامجًا واسعًا تفصيليًا وعمليًا، لكن التقرير والبرنامج تمّ حفظهما، كما شاركتُ في اللجنة السباعية التي شكلّها رئيس الوزراء ميرو أيضًا في شباط/ فبراير 2003 لوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، وقامت اللجنة بالانتهاء من وضع البرنامج في شهر تموز/ يوليو من العام نفسه، لكن البرنامج تمّ حفظه في القيادة القطرية التي لم توافق عليه. ويومذاك استدعى عبد الحليم خدام بعض أعضاء اللجنة ووجّه لهم نقدًا وتأنيبًا شديدين على برنامج الإصلاح الذي وضعوه. هذه أمثلة على تعمّد الدولة بألّا تضع أيّ برنامج يفصح عن توجّهها الجديد ويُحدد ما تريد فعله. إنه نموذج لعقلية حافظ الأسد الذي يريد أن تبقى إرادته حرّة في فعل ما يشاء من دون أيّ رقابة ولو رقابة وثيقة هو يضعها اليوم لتقيس عمله مستقبلًا. وحتى حين عقد المؤتمر القطري العاشر في حزيران/ يونيو 2005 لم يكن ثمّة وثيقة تحدد أيّ برنامج يحدد التوجّهات العامة للاقتصاد السوري، بل تمّ الإعلان عن أن سورية تتجه إلى تطبيق «اقتصاد السوق الاجتماعي» من دون أن يُحدد المؤتمر أو أيّ وثيقة حكومية أو حزبيّة وعلى مدى خمس سنوات لاحقة أيّ مضمون لماهيّة اقتصاد السوق الاجتماعي. وبالتالي كانت كلمة اجتماعي التي تمّ إقحامها هي نوع من ذر الرماد في العيون، ولِم لا، ما دام لا يوجد أيّ إمكانية لأي مسائلة أو حتى مجرّد سؤال.

وخفِّضت نسبة الاستثمارات في موازنة الدولة، بينما استمرّت في فتح القطاعات كلها أمام الاستثمار الخاص، ومُنح الاستثمار غير السوري معاملة السوري نفسها.

في التجارة كان إلغاء دور الدولة التدخّلي في التجارة الخارجية. وتخلَّت الدولة عن احتكارها استيراد العديد من السلع، وتركتها حرّةً للقطاع الخاص، أو فوَّضت القطاع الخاص ذلك إليه. وتم فتح صناعة المصارف وقطاع التأمين وقطاع الصيرفة أمام القطاع الخاص، وأُسِّست سوقٌ للمال بعد أربعة عقود من احتكار الدولة، وتم توحيد أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وفقًا للسوق الحرة. ولم تعد اعتمادات السلع الضرورية وحاجات محدودي الدخل تفتح أسعار صرف تمييزية تُساهم في خفض لها، فأصبحت اعتمادات حليب الأطفال المجفَّف بسعر معادلٍ لاعتمادات السيارات الفارهة، وتمّ تسهيل التعامل بالعملات الصعبة لقطاع الأعمال الخاص وللأفراد، والقيام بخفض كبير للضرائب على أرباح قطاع الأعمال من نحو 63 في المئة حتى عام 2003 إلى 35 في المئة منذ عام 2004، ثم الخفض مرةً ثانية في عام 2005 إلى ما بين 15 و27 في المئة، وهي من أخفض نسب الضرائب في العالم (ولا نعدّ الجنات الضريبية ضمن اعتباراتنا)، هذا على الرغم من التهرّب الضريبي الواسع الذي قدَّرناه بنحو 100 مليار ل. س. على الأقلّ لعام 2009 [12]، ولم تبذل الدولة أي جهدٍ يُذكر لمكافحته، فالمسؤولون هم أصحاب مصلحة في ذلك، بينما تمّ فرض ضريبة المبيعات، وهي ضريبة غير عادلة اجتماعيًا، لتعويض الخزينة عن خفض الضرائب على الأرباح الكبيرة من جيوب عامة السوريين. وبعد نحو أربعة عقودٍ من صدور تشريعاتٍ تُقدّم حماية شديدة لمستأجر العقار أو لمستأجر الأرض أو الذي يعمل في الأرض بالمزارعة، صدرت تشريعات تُلغي هذه الحماية وتمنح المالكين قوّةً أكبر في مواجهة المستأجرين، وهم الفئة الأضعف، وتمّ تحرير سوق العمل، وأصبح العقد شريعة المتعاقدين بعد أن كان القانون يمنع «نظريًا» التسريح التعسفي

(12) انظر الملحق (2)، ص 145 - 146 من هذا الكتاب.

للمشتغل. وفتح التعليم بمراحله كلها أمام القطاع الخاص، وبدأ فرض رسوم على من يذهب إلى المستشفيات الحكومية، وخُصِّصت فيها أقسامٌ للعلاجً المأجور، ما ترك الأقسام المجانية في أسوأ الأحوال الطبية العلاجية. كما تمّ فتح الإعلام للقطاع الخاص، كذلك تمّ فتح قطاع الإعلان والمعارض. وصدر قانون يُشجِّع قيام شركات التطوير العقاري من جهة، ومن جهةٍ أخرى جرى تقليص الاهتمام والمزايا التي كانت تُمنح لقطاع التعاون السكني. وحتى القطاعات الحيوية والاستراتيجية فُتحت أمام القطاع الخاص، مثل الاتصالات وتوليد الطاقة والطرق العامة، لكن فتح هذه القطاعات الاستراتيجية، مثل الكهرباء، بقي من نصيب رجال أعمال السلطة وأبناء كبار المسؤولين، خصوصًا مجموعة مخلوف.

3- استكمال عودة الرأسمالية إلى الديار السورية

تميز العقد الأول من سيطرة بشار الأسد ومن يُمثِّله على السلطة بتسارع سيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد، وتسارع ميل توزيع الدخل لمصلحة الفئات الأكثر غنىً على حساب الفئات الأضعف في المجتمع، من دون أن يستطيع توليد تنميةٍ حقيقيةٍ تُعظِّم قيمة الناتج بما يسمح له بزيادة قيمة دخل الفئات الغنية والفقيرة معًا. فكانت سياسته المتوجِّهة نحو تعزيز دور القطاع الخاص تقوم على حساب موازنة الدولة والاقتصاد الوطني وحصة الفئات الفقيرة.

مع مجيء عام 2010 أصبح القطاع الخاص يساهم بنحو 66 في المئة من الناتج المحلي بحسب تقديرات الحكومة، بينما نُقدّرها بأكثر من 70 في المئة مقابل نحو 30 في المئة للقطاع الحكومي الإداري والاقتصادي بما فيه قطاع النفط والغاز. وهي مقلوب النسبة لعام 1970 عندما سيطر حافظ الأسد على السلطة، إذ كانت النسب 70 في المئة للقطاع العام، و30 في المئة للقطاع الخاص.

كما بدأ القطاع الخاص بالسَّيطرة على الأندية الرياضية، وبدا الرأسماليون

الجدد يظهرون بقوّةٍ في انتخابات مجلس الشعب، على الرغم من أنه كان مجلسًا بلا أي صلاحياتٍ فعليةٍ، لكن من باب الوجاهة[13].

تغيّرت صورة رجل الأعمال. لم تعد الطبقة الرأسمالية «مستغِلّةً ورجعيةً وربيبة الاستعمار والإمبريالية»، كما كان يُكرّر في الستينيات، ولم يعد يُشار إلى رجل الأعمال بالرأسمالي الإقطاعي الرجعي المستغِلّ المعادي، بل أصبح الشخص المُرحَّب به، ويتمّ التسابق لطلب ودّه وسؤاله عمّا يحتاجه. ولم يعد مضطرًا إلى ممارسة كثير من النشاط سرًا، بل أصبح صاحب مصانع أو فنادق أو وكالات سياراتٍ أو مستثمرًا في مصارف وشركات تأمين وصيرفة. وقد يكون رجل الأعمال نفسه مستثمرًا في العديد من هذه القطاعات، إضافةً إلى إصداره صحيفة، وتعهّده محطة راديو أو قناة تلفزيونية. وعلى الرغم من أن الإذاعة ومحطة التلفزيون ليستا مشروعين رابحين تجاريًا، فهذا يشير إلى أن الغاية من هذا الاستثمار شيءٌ آخر غير الربح. بل بدأت ترتفع بعض الأصوات مطالبةً بإعادة النظر في إجراءات منتصف ستينيات القرن العشرين (تأميم وإصلاح زراعي). وفي عام 2005 تألّفت لجنة «متضرّري التأميم» تقدّمت بورقةٍ إلى المؤتمر الصناعي الأول في عام 2005 طالبت فيها بإلغاء مراسيم التأميم والعودة عن التأميم وإعادة حقوقهم. لكن لم يلقَ هذا الطلب استجابةً. ونظرًا إلى حساسية هذه المسألة أشعلت الأجهزة الأمنية الضّوء الأحمر. فالدولة غير جاهزة بعد لتقبّل هذه الفكرة.

النظرة إلى العلم تتغير، فبعد صعود قيمته على مدار العقود الماضية باعتباره رافعة اجتماعية ومادية، يرى الناس أن ثمّة طرائق أسرع لنيل الثروة،

---

(13) مثلًا في انتخابات مجلس الشعب لعام 2007 حصل رجل الأعمال محمّد حمشو (ويعرف بأنّه واجهة ماهر الأسد) على المرتبة الأولى في انتخابات مجلس الشعب عن مدينة دمشق بنحو 85 ألف صوت، وحل رجل الأعمال بهاء الدين حسن ثالثًا بنحو 74 ألف صوت، تلاهم رجل الأعمال سامر الدبس رابعًا بنحو 70 ألف صوت، ثمّ رجل الأعمال محمّد رضوان المصري، ورجل الأعمال عدنان دخاخني، ورجل الأعمال زاهر دعبول بنحو 53 ألف صوت، كما نجح رجل الأعمال هاشم العقاد.

وأن مـن يملك المال، وليس من يملـك العلم، هو اليوم سـيد المجتمع. أصبح تحقيق الثروة يتقدّم على أي هدفٍ آخر، وسـادت ثقافة الربح السـهل سواء من اسـتغلال وظيفـةٍ حكوميةٍ أو ممارسـة عمـلٍ ممنوعٍ. حتـى بين قطـاع الأعمال سـادت ثقافة «اسـتوردها أرخص»، و«مشـتراة العبدُ ولا تربايته»، ولـم نعد نجد في المكتبات كتب الاشـتراكية والعدالة الاجتماعية والثورات. وفي عام 2010 تمّ إغلاق وبيع مكتبة ميسلون الشهيرة التي كانت تبيع مثل هذه الكتب، لتتحوّل إلى محلٍّ تجاري يدرُّ على مالكه الجديد ربحًا أكثر كثيرًا من بيع الكتب.

برز رجـال أعمالٍ جدد وعائلاتٌ جديـدةٌ أخـذوا أدوار العائلات القديمة. من خـلال تحليل قائمة أكبر مئة رجل أعمال التي نشـرتها في عام 2011 مجلة **الاقتصاد والنقل** السـورية، لكن مع إضافـة عددٍ قليلٍ من رجـال الأعمال الذين لـم تتجـرّأ المجلة على وضـع أسـمائهم. وعلى الرغـم مـن عدم الدقّـة في هذه القائمة وعدم شـمولها، فهي تُمثِّل الوضع العام بشكلٍ معقولٍ. وبنتيجة التحليل وجدت في هذه العينة: 23 في المئة هم من أبناء المسؤولين أو من شركائهم أو واجهاتهـم، و48 في المئة رجـال أعمال جدد، لكن لمعظمهـم علاقات وطيدة وفاسدة مع أجهزة الدولة، و22 في المئة من عائلات «البزنس» قبل التأميم التي استعادت دورها، وهي كذلك لديها علاقات فاسـدة وشراكات مع قادة الدولة، ونحـو 7 في المئـة هم رجـال أعمال يتمركـز نشـاطهم الرئيس خارج سـورية. وكان من اللافت أن معظم رجال الأعمال السـوريين يتركّز نشـاطهم في سورية وحسـب. وبتحليل العيّنة نفسـها وفقًا للمذهب تبيّن أن نحو 69 في المئة منهم هم سُـنّة ونحو 16 في المئة هم علويون، لكن عـددًا منهم هم الأكبر بين رجال الأعمال وبفارقٍ كبيرٍ، ونحو 14 في المئة هم مسـيحيون، و1 في المئة فقط من الشـيعة، بينما لا يوجد أي درزي أو إسـماعيلي أو كردي. أمـا من حيث تمركز هـذه المجموعة فتأتي دمشـق أولًا، ثمّ حلب ثانيًـا، واللاذقية ثالثًـا، ثم المنطقة الوسـطى في حمص وحماه رابعًا، بينما لا يوجد من المحافظات الشرقية (الرقّة ودير الـزور والحسـكة) كلها سـوى مجموعة واحـدة بين أكبـر 100 مجموعة

أعمال في سورية. بالطبع، إذا أخذنا أكبر عشرة رجال أعمال في داخل سورية فإن معظمهم علويون. والمثال الأشهر في سورية عائلة مخلوف التي تنشط في قطاعاتٍ عديدةٍ، وخصوصًا أنها تحتكر قطاع الهاتف الخليوي والأسواق الحرة وقطاع النفط (كومسيون شركات الإنتاج والبيع والشراء)، وتُساهم في عددٍ غير قليلٍ من المصارف وشركات التأمين الخاصة، إضافةً إلى المقاولات والتجارة ومئات الوكالات... وغيرها.

لعلَّ المثال الأكثر أهميةً وشهرةً حول السياسة التي باشرها الرئيس بشار الأسد في بداية عهده في ما يتعلَّق بتوجّهه الاقتصادي وتوزيع الدخل هو تخصيص شركتي الخليوي لعائلة مخلوف ولشريكهم نجيب ميقاتي في لبنان. إذ تمّ استبعاد الشركات الأخرى كلها التي شاركت في الإعلان عن مشروع الهاتف الخليوي في سورية، على الرغم من أن عائلة مخلوف لم يكن لها أي نشاطٍ في الاتصالات، لكن استخدموا نجيب ساويرس (موبينيل) في البداية، وبعد نيل المشروعين تمّ التخلّص منه بطريقةٍ فجّةٍ. وأدّى تصدّي عضو مجلس الشعب، رياض سيف[14]، لهذه الصفقة الفاسدة إلى اعتقال عشرة معارضين من بينهم رياض سيف وعارف دليلة ووليد البني ورفاقهم في أيلول/ سبتمبر 2001.

كان كاتب هذه الأسطر على اطّلاعٍ مباشرٍ خلال خمس سنواتٍ بين عامي 2005 و2010 حين كان يشغل عضويةَ مجلس إدارة مؤسّسة الاتصالات، كيف يُدار قطاع الاتصالات بحسب مصلحة ورغبة عائلة مخلوف. مثلًا لم تستطع الحكومة اتخاذ قرارٍ حول الخلاف بين مؤسسة الاتصالات الحكومية الممثِّلة للدولة السورية في التعاقد مع مشغِّلي الخليوي، وشركتي الخليوي على تاريخ المباشرة، وهو 14/ 2/ 2001، بينما تريد الشركتان تثبيت تاريخ المباشرة ليكون 29/ 6/ 2002، أي بفارق 16.5 شهرًا. ولهذا الفارق

---

(14) يمكن الرجوع إلى الدراسة التي نشرها رياض سيف في كتيب عام 2001 حول هذه الصفقة الفاسدة: رياض سيف، **صفقة عقود الخليوي** ([دمشق: المؤلف]، 2001).

منعكساته المالية الكبيرة التي تُقدَّر بنحو 12 مليار ليرةٍ سوريةٍ لكلِّ شركةٍ، أي 24 مليارًا للشركتين، وكذلك منعكساته على تاريخ انتهاء فترة التعاقد وهي 14 عامًا من تاريخ المباشرة. وعندما اضطُر وزير الاتصالات إلى رفع دعوى على الشركتين لأن القضية واضحة، ويخشى الإدانة مستقبلًا، ردَّ القضاء الإداري الحكومي الدعوى بحجة عدم الاختصاص، وهي سابقةٌ في تاريخ هذا القضاء الإداري السوري المتعسّف، ولا تزال القضية معلَّقةً حتى الآن. والأهمّ أن التحاسب وتقاسم الإيرادات الفعلي جرى ويجري حتى اليوم كما أراد رامي مخلوف من دون أن تملك المؤسّسة أي قدرةٍ على غير ذلك.

الأمر الآخر في القضية هو أن مؤسسة الاتصالات التي تُجبي حصة الدولة من شركتي الخليوي ليس لها أي قدرة على معرفة الإيرادات الحقيقية للشركتين، إذ إن حصة الدولة هي نسبة من الإيرادات تبلغ 30 في المئة في السنوات الثلاث الأولى، تُرفع إلى 40 في المئة في السنوات الثلاث التالية، ثمّ إلى 50 في المئة لما تبقّى من المدة حتى عام 2014. وعلى المؤسسة أن تصدِّق ما تقدمه لها الشركتان من أرقام إيراداتها. وفشلت المحاولات كلها على مدى عقدٍ كاملٍ لشراء أجهزةٍ تُركَّب في المؤسّسة وتُربط بالمشغِّلين لمعرفة قيمة الإيرادات بالضبط. وقيمة هذه التجهيزات لا تزيد على 7 – 8 مليون دولار، بينما هناك من يُقدِّر أنه كان يفوت على الدولة شهريًا ما لا يقلّ عن هذا المبلغ. والقضية الأهمّ من كل ما تقدّم أن رامي مخلوف منع إجراءات استقدام مشغِّل خليوي ثالث الذي استحقّ منذ 14/ 2/ 2008 (سبع سنوات من تاريخ المباشرة بحسب نصّ العقد) كي يبقى مستفردًا في السوق، وعندما بدأ الإعلان عن استقدام المشغِّل الثالث امتنعت الشركات الكبرى عن المشاركة، لأن الرسالة كانت «إما أن تكون شريكًا لرامي مخلوف أو ستخرج»، وبقي الوضع كما هو حتى الآن تستفرد فيه شركتا الخليوي في السوق على غير وجه حق. ومنذ عام 2009 بدأ العزف على تعديل الاتفاق مع شركتي الخليوي من BOT – إذ يجب أن تعود الشركتان بالكامل بكامل الموجودات والمشتركين

إلـى الدولـة فـي عـام 2014، وسـتكون قيمتهمـا معًا في ذلـك العـام نحو 10 مليار دولار - وتحويله إلى رخصةٍ دائمةٍ للمشـغِّلين علـى نحوٍ مخالفٍ للعقود وقوانين الدولة، وبما يُلحق ضررًا كبيرًا بالأموال العامة وبمصلحة المشـتركين، لكن السـعر لم يُبحث بعـد، واعتمـادًا على تجـارب الماضي، يُتوقَّـع أن يكون المبلغ المدفوع بخسًا.

إضافةً إلى كلِّ ما تقدّم، قام الرئيس بشـار الأسـد بإصدار القانون 10 لعام 2009 الذي يقضي بتحويل مؤسسـة الاتصالات الحكومية إلى شـركة مساهمة تخضـع لقوانينهـا الخاصـة، وليـس لقانـون الدولـة، ومنحهـا سـنتين لتكييـف أوضاعهـا، والاسـتعداد للتحوّل إلى شـركة مسـاهمة. وكان هذا القـرار تمهيدًا للاستيلاء عليها من عائلة مخلوف.

4- سياسة اقتصادية مدفوعة بمصالح الريع

إنَّ أحوال تشـكّل الرأسـمالية السـورية العائـدة، وطبيعة التحالـف الجديد القائـم بين السـلطة ورأس المـال، أنتجت قـدرةً اقتصاديـةً ضعيفةً علـى النمو. واتسـمت السياسـة الاقتصاديـة باختـلال التـوازن بيـن «**القطاعـات الأساسـية المنتجة**» للسـلع والخدمـات الإنتاجية والدخـل، وهي التي لا تنمو بالمسـتوى الممكـن والمطلوب، مثـل الزراعـة والصناعـة والبناء والتشـييد والنقـل، وبين «**القطاعـات الخدمية**» التـي تحصل على دخلها من خلال اقتطـاع جزءٍ من ناتج «القطاعات الأساسـية المنتجة» لقـاء الخدمات التي تقدِّمها لهـا، وهي قطاعاتٌ أخذت تنمو في سورية وتتوسـع بشكلٍ أسـرع من القطاعات الأساسية المنتجة للدخـل، مثـل: المصـارف والتأميـن والصرافة وسـوق المـال والتجـارة. وهذا الخلل يضعف قدرة الاقتصاد السوري على إنتاج الدخل، ما ينتج آثارًا اقتصاديةً ضارةً تتجلّى بقوةٍ أكبر مع مرور الزمن.

تـمّ تركيـز برامج الإصـلاح الاقتصـادي على إصـلاح قطاع المـال والنقد والتجارة، وكان وضع السياسـات، وإصدار التشـريعات وتنفيذها على الأرض،

ومتابعة حاجات استكمالها. بينما لم تحظَ «القطاعات الأساسية المنتجة للدخل» مثل الزراعة والصناعة أكثر من خططٍ ظلَّ تنفيذها ضعيفًا على الأرض. هنا يظهر التأثّر بالسياسة الاقتصادية لليبرالية الجديدة من النمط الأنغلوساكسوني. فمقابل إهمال القطاعات المنتجة السلعية والخدمية، تمّ التركيز على إصلاح القطاع المالي والتجاري. وعلى الرغم من أهمية وضرورة تطوير القطاع المالي والتجاري لنشاط الاقتصاد الوطني وقطاعاته الأساسية المنتجة، فإن هذا لا يشفع للسياسة الاقتصادية عدم نجاحها في تنمية القطاعات المنتجة. فالقطاعات الخدمية، على الرغم من ضرورتها، تقوم على القطاعات المنتجة، وعلى خدمتها. فإن لم يكن ثمّة قطاعات أساسية منتجة قوية، سلعية وخدمية، تفقد القطاعات المالية ساحة نشاطها وكثيرًا من دورها. والمصارف الخاصة حرضت الاستهلاك عبر قروضها الاستهلاكية أكثر مما موّلت الاستثمار، وهذا عكس الهدف الذي قامت من أجله المصارف، وهو تمويل التنمية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة للدخل، بما فيها التمويل الاستثماري.

لعل أبرز شواهد خلل السياسة الحكومية يكمن في أن تحرير التجارة الواسع جرى من دون أن يرافقه أي برنامجٍ لدعم قطاعاتٍ اقتصاديةٍ سلعيةٍ وخدميةٍ مختارةٍ ذات وزنٍ وأهميةٍ وقدرةٍ وقابليةٍ، يتم اختيارها من خلال الدراسة ووفق معايير علمية وتطوير برامج خاصة بكل منها لرعايتها. فأصبحت السلع تغزو السوق السورية من الصين وأوروبا وغيرها من دون القيام بإصلاح الجمارك التي ينخرها الفساد، ما يُلحق أكبر الضّرر بالصناعة السورية وبخزينة الدولة. إن ما جرى يمثّل اختلالًا في التوازن بين مصالح الصناعة ومصالح التجارة. إنه انتصارٌ للتاجر على الصناعي، إنه غلبةٌ للريع على الإنتاج. ولم يفلح تحرير التجارة بزيادة الصادرات السورية بل كانت زيادة الواردات أكبر من زيادة الصادرات، والميزان التجاري ازداد عجزًا. زادت الصادرات بين عامي 2005 و2010 بمعدل 34 في المئة، بينما زادت الواردات بمعدل 62 في المئة.

الجدول (3 – 1)

تطوّر قيم الصادرات والواردات بين عامي 2005 و2010 (مليون ليرة سورية)

المؤشّرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة النمو في المئة
الصّادرات	424300	505012	579034	707798	488330	569064	34
إعادة الصادرات	9140	8461	1917	8716	18686	25955	
صافي الصادرات	415160	496551	577117	699073	469644	543109	31
الواردات	502369	531324	684557	839419	714216	812209	62
عجز الميزان التجاري	78069	26312	105523	131621	225886	243145	

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، 2010** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2010).

5 – إدارة ضعيفة تفشل في تحقيق التنمية

فشلت إدارة الأسدين الأب والابن في تحويل طاقات النمو الكبيرة الكامنة في سورية إلى قدرات نموٍّ على الأرض، ما جعل قدرة النظام محدودة على خلق الفائض الكافي لزيادة ما تحصل عليه الطبقات الغنية والوسطى والفقيرة على السواء، ولزيادة إيرادات خزينة الدولة للإنفاق على وظائفها المختلفة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية. وسنأخذ مؤشّرين للدلالة على هذا الضعف:

المؤشّر الأول هو إنتاجية المشتغل السوري التي تمثّل حاصل قسمة قيمة الناتج المحلي للفترة بين عامي 1963 و2010 مقيسة بالأسعار الثابتة لعام 2000، على الرغم من عدم الدقة التي تُعرف بها الإحصاءات السورية، على قوة المشتغلين، إذ يظهر من الجدول (3 – 2) أنه لم يحدث تطوّرٌ يُذكر في إنتاجية العامل السوري، فهي خلال نصف قرنٍ لم تتطوّر بأكثر من 75 في المئة، على الرغم من كل التقدّم العلمي والتكنولوجي في العالم. وهذا يشير إلى ضعف نموّ التكوين الرأسمالي، وإلى البطالة المقنّعة الواسعة، وإلى الهدر.

الجدول (3 – 2)

إنتاجية المشتغل السوري للفترة بين عامي 1963 و2000

بيان	وحدة القياس	1963	1970	1980	1990	2000	2010
الناتج المحلي الإجمالي	مليون ليرة سورية	161913	179403	450657	510548	904622	1469703
عدد سكّان سورية	ألف نسمة	4992	6305	8704	12116	16320	20619
تقدير قوّة العمل السورية	ألف مستغل	998.4	1324.05	2001.92	2907.84	4080	5154.75
إنتاجية العامل في السنة	ألف ليرة سورية	162	135	225	176	222	285

المصدر: المصدر نفسه، مع تقديرنا لأعداد المشتغلين لبعض السنوات.

المؤشّر الثاني هو خسائر القطاع العام الذي تديره الحكومة. إذ بيّن تقرير أداء الحكومة الاقتصادي لعام 2008 المُعدّ في رئاسة مجلس الوزراء أن خسائر القطاع العام بلغت نحو 50 مليار ليرةٍ سوريةٍ (تُعادل مليار دولار) من دون خسائر المحروقات، بينما تبلغ مع خسائر المحروقات نحو 368 مليار ليرةٍ سوريةٍ (تعادل 7.3 مليارات دولار) إذا استخدمت الأسعار العالمية للمحروقات.

الجدول (3 - 3)

خسائر القطاع العام (مليون ليرة سورية)

السنة/ البيان	2005	2006	2007	حتى الربع الثالث 2008
خسائر القطاع العام من دون المحروقات	43.464	55.734	68.733	49.914
خسائر القطاع العام مع المحروقات والنفط	132.220	275.693	363.083	368.094

المصدر: تقرير غير منشور عن أداء الحكومة الاقتصادي لعام 2008.

في شأن خسائر القطاع العام أفادت مذكَّرة غير منشورة لوزير المالية في عام 2008 في شأن الوضع المالي للخزينة أن لدى الدولة نحو 250 شركة ومؤسسة عامة اقتصادية، معظمها خاسر، بعضها متوازن، وبعضها رابح. جميعها ورَّدَت في عام 2006 فوائض للخزينة 138.2 مليار ل. س. 8 من بينها تورِّد نحو 100 مليار ليرةٍ سوريةٍ (الاتصالات - المصرف التجاري - المصرف المركزي- مؤسسة التبغ - المصرف العقاري - السورية للتأمين - مؤسسة حلج الأقطان)، بينما ورَّدت الـ 240 شركة ومؤسّسة الباقية نحو 38 مليار ل. س.

يعود هذا الفشل في التنمية الاقتصادية إلى جملةٍ من الأسباب يمكن اختصارها بضعف الإدارة السورية. ويُبيّن تحليل هذا الضعف:

- إن غايات الأسد الأساسية لم تكن تنمية المجتمع بقدر ما كانت إنتاج الثروة، لاستخدامها أداةً لأهدافه التي يقف على رأسها الإمساك بالسلطة.

- بدلًا من الكفاءة والنزاهة، يتمّ اللجوء إلى معايير الولاء والانصياع وسماع التوجيهات وتنفيذها بإخلاصٍ من دون تردّدٍ أو تذمّرٍ لتسنّم الوظيفة. كذلك يجري التستر على استغلال الوظيفة العامة للأغراض الشخصية إن لم

يكن ممارستها، لأنه عندما يكون الفرد نزيهًا وناجحًا يكون التعامل معه صعبًا. وحرصت سلطة الأسد على اختيار ما سمّيته «المسؤول النكرة»، إذ عمدَت دائمًا إلى اختيار قادة الدولة والحزب والمجتمع وحتى الجيش، عدا النخبة العسكرية الضيّقة التي تدين بالولاء الشخصي الكامل إلى الأسد وأسرته، وهم أشخاص ليس لهم أي مساهماتٍ معروفةٍ، بلا ماضٍ ولا تاريخ، ومن دون رصيدٍ شعبي أو رأيٍ وازنٍ. تأتي السلطة بهؤلاء من المَجهول، ليكونوا طوع بنانهم، وعندما تنتهي خدمتهم يرسلونهم إلى المجهول بلا أي دورٍ أو مستقبلٍ. وإذا نظرنا اليوم من حولنا لا نرى أي مسؤولٍ سوري سابقٍ له أي دورٍ أو حضورٍ. لنتذكّر رؤساء مجلس الشعب السابقين ورؤساء الوزارات والوزراء السابقين وقادة حزب البعث السابقين الذي يحكم الأسد باسمه، بل لنتذكّر حتى قادة الجيش الذين كان لهم يومًا ما وزنٌ وتأثيرٌ (علي حيدر وعلي دوبا وعلي أصلان وإبراهيم صافي وشفيق فياض... وغيرهم)، فجميعهم عادوا إلى المجهول. في كتابٍ اسمه **رواية اسمها سورية** الذي شارك في إعداده ما يزيد على أربعين كاتبًا سوريًا، ويتناول سيرة أهمّ مئة شخصيةٍ سوريةٍ في القرن العشرين، فإننا لا نجد بينها أي شخصيةٍ برزت وحقّقت وجودًا بعد سيطرة «الأسد» على السلطة في عام 1970، بل إنها جميعها تكوّنت وبرزت قبل سبعينيات القرن العشرين. في سورية ليس من المسموح لأحدٍ أن يكون صاحب رأيٍ وموقفٍ، الجميع يجب أن يكونوا مخصيين، ومن يُظهر أي رجولةٍ تُسارع السلطة الضيقة إلى الانتقام منه كي لا يكون في سورية سوى رجل واحد «خالد إلى الأبد». إنه نظام أنتج العقم على مدى نصف قرن. وبالطبع حديثنا هنا هو عن السمة العامة، وليس عن كلّ فرد عمل لدى الدولة، حيث وُجد ويوجد بين العاملين في الدولة أشخاصٌ ذوو كفاءةٍ ونزاهةٍ، لكن هؤلاء لا يُتاح لهم الترقّي، وليس لهم تأثيرٌ يُذكر في المشهد العام. وإذا ما تمرّدوا على هذا «القفص» يتم رميهم خارجًا، إن لم يكن في غياهب السجون.

– استمرّ الأب يركّز نظره على الخارج من أجل الحصول على المساعدات بدلًا من تركيزه على رفع قدرة الاقتصاد الوطني على النمو. كان يبيع سياسة كي

يقبض مساعداتٍ ماليةٍ، واستمر وارثه على هذا النهج. ما جعل النّظام يُهمل تطوير قدرات الاقتصاد السوري الداخلية، ويهمل الاهتمام برفع كفاءة الإدارة. لكن الآن لم يعد يوجد من يشتري السياسة السورية، ولا من يدفع ثمنها... جفَّت الينابيع.

- بسبب خوفه من نمو قدرة المجتمع السوري منع أي قدراتٍ على التنظيم والعمل والإبداع، واستمر في تأميم السياسة وسحبها من المجتمع، ومنع أي شكلٍ من أشكال التنظيم والاجتماع والتعبير خارج الأطر التي يُحدِّدها نظامه. تقصَّد جعل المجتمع السوري جسمًا بلا هيكلٍ عظمي، مُجفِّفًا بذلك ينابيع الأفكار السورية. وظهرت آثار هذا الوضع في انتفاضة الشعب السوري في عام 2011، إذ لم يوجد أي تنظيمات فعلية قادرة على تأطير الحراك الواسع المتشظّي على امتداد الأرض السورية، بينما تلهث التنظيمات السياسية السابقة خلفه من دون أن تُدرِكه.

- الخوف من بروز أي معارضة، أو حتى رأي آخر، والخوف من إتاحة أي قدرٍ من الرقابة على أداء المؤسّسات الحكومية، وحتى مجلس الشعب لم يملك أيًّ قدرة على محاسبة الحكومة أو مساءلتها أو حتى مساءلة أي موظّفٍ حكومي، وخلال تاريخ مجلس الشعب منذ قيامه مطلع السبعينيات لم يحدث أن استطاع محاسبة أي وزيرٍ أو طلب سحب الثقة من حكومةٍ ما أو حتى من وزيرٍ ما، ما منع تصحيح الخلل، وترك السياسات تحت أهواء المصالح والقدرات المحدودة على الإدارة.

- باعتبار أن الكلمة الفصل في إدارة الحياة اليومية تعود إلى أجهزة الأمن التي تمسك بمفاصل البلاد، وتتدخّل في كلِّ شيءٍ، وتضع توجيهات النخبة الحاكمة قيد التطبيق، إذ تعتمد النخبة الحاكمة عليها بالدرجة الرئيسة، فإن لدراسة تكوين ضبّاط الأمن بشكلٍ خاصٍّ له أهمية كبيرة لفهم كيف تعمل إدارة النظام السوري في عهد عائلة الأسد. فلهؤلاء دورٌ كبيرٌ، وتكوينهم وسِماتهم تنعكس في الإدارة السورية. وإن لم يكن ثمّة مجال للتوسع في هذا الأمر،

يمكن أن نذكر بشكلٍ سريع أن عملية فرزٍ موضوعيةٍ كانت تتم في الأوساط المصدِّرة لضبّاط الأمن والجيش. فالمجتهدون منهم في المدرسة يلتحقون بالجامعة، والكسالى منهم يلتحقون بالجيش، عدا بعض الحالات عندما تكون الأسرة مُعدمة لا تملك ما يُمكّنها من الإنفاق على ولدها في المدينة. إضافةً إلى أن هؤلاء أمضوا حياتهم داخل الحدود السورية، ولم يكونوا يتبعون دوراتٍ في الخارج سوى عددٍ قليل وفي مراحل أعمارهم الأولى. ومعرفتهم باللغات الأجنبية تكاد تكون معدومةً، واهتمام معظمهم بالثقافة ضعيف، وإذا ما قورنوا بالضبّاط السوريين ما قبل البعث فالفارق كبيرٌ من حيث الذكاء والثقافة والاهتمام بالسياسة. إن أشدّ ما كان يخشاه حافظ الأسد وولده بشار هم الضبّاط، فهم الوحش الذي يمكن أن ينقضَّ في أي لحظةٍ على السلطة. لذا سعى إلى جعل ضبّاط الجيش بلا أي طموحٍ سياسي، وبلا أي شخصيةٍ، وبلا أي اهتمام، سوى الحصول على المكاسب المادية الصغيرة والكبيرة. لذلك أراد الأبُ من جميع الضبّاط القادة أن ينغمسوا في الفساد كي يسعدوا بالمال من جهة، وكي يكون لكلٍّ منهم ملفٌّ جاهزٌ مثل سيفٍ مشهرٍ فوق رأسه. إن تركيب ضبّاط الجيش والأمن وخلفياتهم الاجتماعية والطبقية وأنماط شخصياتهم ومصالحهم وميولهم وثقافاتهم يمكن أن تلقي ضوءًا كبيرًا على الآلية التي عمل بها نظام البعث، خصوصًا في فترة سيطرة عائلة الأسد. لكن هذا الموضوع يستحقُّ دراسةً تفصيليةً مستقلّةً.

إن السياسة الاقتصادية التحريرية التي بدأت تنمو تدريجًا، والأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، وفشل تحقيق تنمية اقتصادية، وتكاليف الجيش والأمن التي تلتهم جزءًا كبيرًا من الدخل الوطني السوري، والتوسّع في تطبيق آليات السوق الحرة من دون تعويض الناس عمّا فقدوه، والتخلّي التدريجي عن سياسات إعادة توزيع الدخل، وتقليص شبكة الضمان الاجتماعي، أدّى ذلك كله إلى تآكُل دخول الفئات الدنيا وضمور الطبقات الوسطى. وكان لهذا آثاره الملموسة.

ثالثًا: آثار التحوّل في العقد الاجتماعي

1 - استكمال تحوّل العقد الاجتماعي بعيدًا من الطبقات الشعبية

خلقت سياسة التحوّل أو التحرير الاقتصادي تبدّلًا في طبيعة وأطراف العقد الاجتماعي الذي قامت عليه سلطة الدولة منذ عام 1963. وخلق هذا العقد حين قيامه ولاءً قويًا للدولة بين الفئات الشعبية الواسعة. بينما خلق التوجّه نحو اقتصاد السوق عداءً قويًا ضدّ الدولة/ النظام بين الفئات الشعبية ذاتها. وفي الواقع بدأ النظام يفقد أجزاءً من شرعيته منذ السبعينيات، وفي الثمانينيات لم يكن قد بقي من تلك الشرعية شيءٌ، فأصبح النظام يحكم بالقوة العارية بالدرجة الرئيسة معتمدًا أكثر فأكثر على الدولة الأمنية. وفتح الصِّدام مع الإخوان المسلمين الباب لمزيدٍ من تعسّف الأجهزة الأمنية وغطرستها.

إن التحوّل الاقتصادي في نسخته الواقعية، وبالشكل الذي نُفِّذ فيه، وتراجع أدوار الدولة، لم يستطع خلق مؤسّساتٍ بديلةٍ تعوِّض الناس عن الأضرار التي لحقت بهم، كما أن القطاع الخاص الرأسمالي الناشئ لم ينجح في خلق منافع ملموسةٍ وتقديم حلولٍ للمشكلات، إذ لم يستطع خلق فرص عملٍ كافيةٍ لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل وحماية العاملين، ولم يستطع تطوير قطاعاتٍ واسعةٍ تدفع أجورًا أعلى، ولم يهتم بواجباته الاجتماعية بحيث يعوِّض الفئات الشعبية الواسعة عمّا تفقده بسبب تراجع دور الدولة، ما أدّى إلى عدم رضا الفئات الواسعة من المواطنين. وكل هذا يؤدِّي إلى اتّهام الدولة «بتخليها عن تحالفاتها التاريخية والانحياز إلى الأغنياء على حساب الفقراء». ولأن هذه الفئات واسعةٌ، وستبقى تمثل الكتلة الرئيسة من المواطنين، أدى هذا التحوّل إلى تضييق قاعدة النّظام. إن أشدّ المناطق اشتعالًا منذ أوائل عام 2011 هي المناطق التي استفادت من الإصلاح الزراعي في الستينيات، وكانت مؤيدةً للنظام بقوةٍ في الستينيات والسبعينيات.

أدّت السياسة الاقتصادية الجديدة بشكلها التطبيقي الحالي، إلى تدهور توزيع الدخل الوطني وتراجع حصة قوة العمل، وتزايد حصة الملكية حيث

«انخفضت حصة الرواتب والأجور في الناتج المحلي الإجمالي من 43 في المئة عام 1996 إلى 38 في المئة عام 2004[15]، بينما حصة قوّة العمل في البلدان الرأسمالية هي بين 50 و60 في المئة، إضافةً إلى تحكّم الدولة والمؤسّسات العامة عندهم بإعادة توزيع ما يقارب نصف الدخل الوطني، ما يُعزِّز حصة قوة العمل في بلدان اقتصاد السوق، وذلك خوفًا من الاستقطاب الاجتماعي ومخاطره. فإذا أُضيف هذا إلى تراجع قدرة الدولة السورية ورغبتها في دعم التعليم المجاني والطبابة المجانية ودعم الأسعار، فإن هذا سيؤدّي إلى مزيدٍ من الاستقطاب المجتمعي، فتنمو فئات غنية ضيقة عدديًا تملك الثروة والعلم والصحة، مقابل نمو أعداد الفئات الفقيرة الواسعة التي تفتقد لهذه الأشياء الثلاثة، ما يُهدِّد الاستقرار الاجتماعي. كما تؤدّي إلى تآكل الطبقة الوسطى وانحسار دورها، في الوقت الذي تشكّل هذه الطبقة «دينامو» أي مجتمعٍ.

2 - وضع الأرياف يتراجع

مثلما كانت سياسة دعم الزراعة تشكّل دعمًا للريف بين ستينيات القرن الماضي وثمانينياته، فإنها أمدَّت النظام أيضًا بدعم شعبي واسعٍ خصوصًا في الريف. لذلك، أدّى تراجع هذا الدعم منذ الثمانينيات، ثم تزايد تراجعه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تآكل شعبية النظام بين الفلاحين، خصوصًا بعد إصدار قانون العلاقات الزراعية الجديد الذي جعل العقد شريعة المتعاقدين. إذ تراجع دعم السماد ودعم أدوية مكافحة الآفات والأعشاب الضارة والبذور والعلف، وأصبح المزارع يحصل عليها بالأسعار الدولية، مع استمرار جزء من الدعم من المصرف الزراعي، وتراجع دعم أسعار الطاقة. وعلى الرغم من استمرار دعم شراء القمح والقطن والشوندر بأسعارٍ مُجزيةٍ، فإن رفع أسعار المازوت في عام 2008 حرَّض غضبًا كبيرًا في قطاعات الفلاحين، وفي الأوساط الشعبية الأخرى. ثم جاءت مواسم

(15) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

الجفاف بين عامي 2007 و2009 لتظهر مدى إهمال النظام الزراعة، ومدى عجزه عن مواجهة مثل هذه المشكلة. وتجلّت المشكلة بشكلٍ خاصٍّ في نحو 180 قريةً في محافظة الحسكة التي طالها الجفاف، فهجرت مجموعات كثيرة من السكان قُراها باتجاهاتٍ مختلفةٍ، ووصل بعضها إلى دمشق ودرعا، وكانت خيمها المنصوبة إلى جانب طريق دمشق درعا في منزلة اتّهام للنظام على إهماله المنطقة الشرقية التي تُعدُّ سلّة غذاء سورية ومنطقة استخراجٍ النفط والغاز، وعلى الرغم من ذلك فإنها تضم أشد مناطق سورية فقرًا، وتعاني أعلى معدلات تزايدٍ سكاني، وأعلى معدلات أميّة، وأضعف مستوى من الخدمات في سورية. وبالتالي تعاني معدلات هجرة داخلية وخارجية مرتفعة، ما يشير إلى سوء تخطيطٍ إقليمي مزمنٍ.

يُشير وضع المنطقة الشرقية التي أهملها النظام على مدى عقود حكمه إلى نموذج توزيع الدخل الذي يُطبِّقه النظام بين المنطقة الشرقية التي تنتج الدخل، والمنطقة الغربية التي تستفيد منه، سواء خط المدن بين دمشق وحلب أو المنطقة الساحلية خصوصًا، حيث تتمركز فرص العمل في هذه المناطق، وتحديدًا في مراكز المحافظات، وأكثر في العاصمة دمشق، إذ تمركزت إدارات الدولة ومشروعات التنمية الحكومية فيها، وتمركز الإنفاق الحكومي على دمشق ومراكز المحافظات، حتى استثمارات القطاع الخاص تمركزت في دمشق وحلب أولًا، ثم في حمص وحماه واللاذقية.

3 - سياسة الأجور غير العادلة

تمثِّل الأجور عادةً حصّة الجزء الأكبر من دخول السوريين، حيث بلغت نسبة من يعملون بأجرٍ في القطاعين العام والخاص نحو 62 في المئة عام 2010. قلّدت دولة البعث منذ الستينيات سياسة الأجور السوفياتية، وصمّمت ميزانًا للأجور والأسعار يقوم على التوازن بين أجورٍ قليلةٍ من جهة، وتقديم السلع والخدمات الضرورية، من جهةٍ أخرى، بأسعارٍ مدعومةٍ أو حتى مجانيةٍ لبعض الخدمات مثل التعليم والصحة، وفرض ضرائب مرتفعة على

السلع الاستهلاكية والضغط على الاستهلاك الفاخر. لكن هذه السياسة لم تصمد طويلًا مع تكوّن طبقةٍ جديدةٍ تملك المال وتبحث عن الترف من جهة، ولم تصمد أمام دعوات السياسة الليبرالية التي تعادي هذا النمط من سياسة الأجور من جهةٍ أخرى. وكانت نتيجة التخلّي العشوائي عن هذه السياسة أن تقلَّص الدعم للأسعار والخدمات الأساسية، ما خلق ضغطًا على أصحاب الرواتب من دون أن تستطيع الدولة بإمكاناتها المحدودة (بسبب فشل التنمية والهدر والفساد) تعويض أصحاب الأجور بسبب يُلحِق بهم ارتفاع الأسعار. وبدا هذا التقلّص خصوصًا مع الأزمة الاقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين، وتباطأ في تسعينياته، ثمّ عاد إلى التسارع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. من جهةٍ أخرى كان القطاع الخاص يضغط باتجاه عدم زيادة الأجور من أجل خفض التكاليف بما يشجِّع التصدير. أدّت هذه السياسة الجديدة إلى تراجع مستويات معيشة أصحاب الأجور والرواتب من جهة، وإلى تراجع نسبة الرواتب والأجور من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ أخرى.

بالتالي، كان الخلل في سياسة الأجور أن الدولة حرَّرت أسعار السلع والخدمات في السوق، وتركتها ترتفع، بينما لم تحرِّر سياسة الأجور وكبحت ارتفاعها، فاختلَّ الميزان لغير مصلحة أصحاب الأجور. مثلًا بين عامي 2000 و2006 لم تُعادل زيادات الأجور ارتفاعات الأسعار. وبين عامي 2006 و2010 أيضًا زادت الرواتب للعاملين في الدولة 64 في المئة، بينما كان التضخّم، وفقًا لمعطيات المجموعات الإحصائية الرسمية، معتدلًا وبلغ 42 في المئة فقط. غير أن تقارير مستقلّة تفيد بأن أسعار الغذاء ارتفعت في عام 2008 نحو 80 في المئة، ولم تهبط بعدها إلّا قليلًا، بينما تشكّل سلّة الغذاء نحو 42 في المئة من سلّة استهلاك الأسرة السورية. أُضيف إلى هذا الوضع ارتفاعات الأسعار العالمية، خصوصًا في الأعوام 2006 – 2008 وتأثيراتها في سورية، ثم تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام 2008 (تقليص الصادرات – تخفيض عمالة الشركات – عودة عمالة سورية من الخارج وتراجع تحويلاتها وغيرها)، كلّها زادت من حدّة وضع أغلبية المواطنين المعيشي. كما أُضيف

إليها جشع القطاع الخاص السوري، ووجود احتكاراتٍ تؤدّي إلى جعل أسعار السلع والخدمات في سورية مرتفعةً مقارنةً بمستويات الدخل، وتقارن بعضها بأسعار الخليج أو أوروبا.

4 - البطالة تُهدِّد الشباب أولًا

لم تنجح الدولة السورية في خفض معدلات تزايد السكان، حيث بقيت الزيادات السكانية تلتهم الفوائض الاقتصادية، وتضخّ لسوق العمل أعدادًا أكبر مما يستطيع تحمّلها. إذ إن عدد القادمين الجدد إلى سوق العمل يزيد على عدد فرص العمل التي يتم خلقها في القطاعين الحكومي والخاص. تُبين المجموعات الإحصائية الحكومية أن عدد المشتغلين بلغ في عام 2005 نحو 4693494 مشتغلًا، وأصبح في عام 2010 نحو 5054458 مشتغلًا، أي بزيادةٍ مقدارها 360961 مشتغلًا خلال خمس سنوات، ما يعني أن فرص العمل زادت بمقدار 72192 فرصة عمل سنويًا. بينما يدخل إلى سوق العمل نحو ربع مليون طالب عمل جديد سنويًا. وينعكس هذا الوضع ليس في ارتفاع معدلات البطالة فحسب بل أيضًا في تزايد تطلّع الشباب إلى الهجرة على نحوٍ غير مسبوقٍ، والكفاءات هي أول من تجد فرصةً للهجرة، وكذلك تزايد الاستثمارات السورية في الخارج مثل تركيا ومصر ولبنان، بينما بقيت الاستثمارات غير السورية محدودةً في سورية. ووفقًا للمجموعة الإحصائية لعام 2010 الحكومية، بلغ معدل البطالة 8.6 في المئة، بينما تذهب التقديرات إلى 15 و20 في المئة.

5 - الفقر يتّسع

أدَّت هذه الأوضاع إلى تدهور فئاتٍ أوسع من الفئات الوسطى نحو الفئات الفقيرة، كما أصبح وضع الفئات الفقيرة أصعب عمومًا. وتُظهر دراسات الفقر في سورية أن معدلات الفقر اليوم مرتفعة. وتزيد نسبة السكان الذين يعيشون ما دون خط الفقر الأعلى (90 ل. س للفرد الواحد في اليوم) في عام 2007 على

33.5 في المئة بحسب تقرير UNDP لعام 2010[16] الذي يعتمد على مُعطيات الحكومة السورية. وهذا يشمل أكثر من ستة ملايين مواطنٍ سوري. ويتمركز الفقر خصوصًا في المناطق الشمالية والشرقية في ريف حلَب الشرقي والرقّة ودير الزور والحسكة.

يظهر هذا في نمو مظاهر الاستهلاك الباذخ، مكوِّنًا غلالةً سطحيةً وواجهةً أمامية، بينما يختفي تحتها بؤس يتزايد. وتكون النتيجة في مثل هذه الحالات تزايد الجريمة، وإن كانت لا تزال غير مرتفعةٍ قياسًا إلى دولٍ أخرى، لكن الاتجاه هو الزيادة في الكمية، وتغيّر في النوعية إلى جرائم أكثر تنظيمًا وأكثر بشاعةً.

من باب المقاربة الرقمية، قُمنا بأخذ فئة العاملين بأجر، وهي فئة تمثّل نحو 63 في المئة من قوّة العمل السورية، باعتبارها مثالًا لمقارنة مستويات دخولهم بخطّ الفقر السوري، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن نحو 30 في المئة من الأسر السورية لا يزيد دخلها على 18000 ل. س شهريًا، وأن نحو 33 في المئة من الأسر السورية لا يزيد دخلها على 13300 ل. س شهريًا[17].

بسبب عدم توافر دراسة لدى المكتب المركزي في شأن خط الفقر السوري، وهذا ما كنا نُفضِّله، قابلنا تلك الدخول بخطّ الفقر العالمي الأعلى وهو 2 دولار للفرد في اليوم[18]، أي 342 دولارًا للأسرة في الشهر (2×5.7×30 = 342)، وتعادل نحو 16000 ل. س، أي إن 33 في المئة من الأسر السورية على الأقلّ هي تحت خطّ الفقر، ويمكن إضافة جزء غير صغير من صغار المزارعين في المناطق غير الخصبة والقليلة الأمطار ومن

(16) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، **التقرير الوطني الثالث لأهداف التنمية للألفية في الجمهوريّة العربيّة السوريّة** (دمشق: الهيئة، 2010).

(17) انظر التقدير في الملحق (1)، ص 441 من هذا الكتاب.

(18) لم نستخدم خط الفقر الأدنى المقدر بدولار واحد للفرد في اليوم كونه يصلح للدول ذات الدخل الأدنى، بينما سورية من فئة الدول ذات الدخل المتوسّط ضمن المعايير العالمية، بل إن مستويات الأسعار فيها تقرب في جزء كبير منها من أسعار الخليج والسعوديّة والدول الغنيّة.

صغار الحرفيين والباعة الجوالين ومن شابههم. كما أن نحو 30 في المئة من الأسر السورية هي فوق خطّ الفقر بقليلٍ، مع أن مستويات الأسعار في الأسواق تجعلنا نقدِّر أن هذا المبلغ لا يكفي من أجل حياةٍ لائقةٍ لأسرةٍ سوريةٍ مؤلّفةٍ من أكثر من متوسط 5.7 أفراد.

إضافةً إلى كل هذا، تطبّق الحكومة برنامج تحويل جزءٍ من المشافي العامة إلى تقديم خدماتٍ صحيةٍ مدفوعةٍ، وهذا يؤدِّي إلى تدهور الخدمات الصحية للفئات غير القادرة على الدفع، لأن الخدمات الأفضل تُخصّص للقادرين. وهذا يؤدِّي إلى تراجع قدرة الفقراء على العمل.

تراجع مستوى التعليم الحكومي أيضًا. وتبرز ظاهرة قيام بعض الأسر الفقيرة على نحو متعمّد بتسريب أطفالها من المدارس للمساهمة في دخل الأسر عبر العمل أو التسوّل. ما يهدِّد بتوسّع معدل الأمية في سورية وانخفاض مؤشِّر التعليم. وعلى مستوى التعليم الجامعي أصبحت شروط القبول فيها صعبة جدًا بسبب عدم مسايرة توسيعها للحاجات الوطنية، ما يحرم أعدادًا كبيرةً من الطلاب الفقراء من الانتساب إليها، وهم لا يملكون أيضًا دفع أقساط الجامعات الخاصة المرتفعة.

تُفيد مُعطيات استطلاعات ميدانية في عام 2010 غير منشورة أن حالات الفقر المشخّصة وصلت لدى بعض الشرائح الفقيرة إلى حدّ تقليص وجباتها الغذائية إلى وجبةٍ واحدةٍ في اليوم، وبعضها بات يعتمد على الشاي والخبز في الدرجة الرئيسة، إضافةً إلى تقليص استخدام التدفئة في فصل البرد والاعتماد على الأغطية، كما تتزايد أعداد من يقومون باستجرار الكهرباء على نحوٍ غير مشروع، ويتزايد قطع الأحراش لاستعمالها في التدفئة، ويتزايد عدد الأسر التي تقيم في غرفةٍ واحدةٍ. وفي المقابل يتزايد الإنفاق التفاخري للفئات الغنية الجديدة، ما يجعل إحساس الناس بالفقر أشدّ قسوةً، ويدفع فئاتٍ منهم نحو الظواهر الاجتماعية المَرضية مثل السرقة والجريمة والتسوّل وغيرها من الانحرافات.

إن عـدم رضـى الشـرائح المحـدودة الدخـل دفعهـا إلـى القـول فـي الاسـتطلاعات الميدانية «إن الحكومة تسـاير مصالح التجار على حسـاب باقي شـرائح المجتمـع». وبات الشـارع يـردِّد أن الحكومة تفشـل في كلِّ شـيءٍ عدا خفـض المسـتوى المعيشـي لمواطنيهـا، وأنهـا ترمـي بمشـكلاتها علـى كاهل المواطـن. إن هـذا الوضـع يزيد عـدم الثّقة بمـا تقولـه الحكومة، وبـات الناس يُعبِّرون عن ذلك بصراحةٍ أكبر.

6 - السَّكن الحلم البعيد

لم يكن لدى الدولة السـورية سياسة سـكنية متكاملة، وشكَّل المسكن، ولا يزال، أكبر هموم أغلبية السـوريين. وعدا تشجيع الدولة القطاع التعاوني السكني ونشـاط المؤسّسة العامة للإسـكان المحدود وكلاهما سـاهما في حلّ مشكلات مئات آلاف الأسـر على مدى أربعة عقودٍ خلت، لم يكن لـدى الدولة أي جانبٍ إيجابي في سياسـة السـكن، بـل كانت أحد أسـوأ جوانـب السياسـة الاقتصادية والاجتماعية السـورية. لذلك تتّسم أسعار العقارات في سورية بارتفاعٍ كبيرٍ جدًا، فدمشق مثلًا أصبحت أغلى ثامن مدينة في العالم في أسعار العقارات، وإذا كانت أسعارها أغلى من باقي المدن السورية فهي مؤشّر لها على مستوى سورية.

فـي ربيـع عـام 2011 قمـتُ بتقديرٍ حسـابي بسـيطٍ لعـدد السـنوات التي يحتاجهـا صاحـب دخلٍ محـدودٍ أو أعلى قليلًا كي يُسـدِّد سـعر بيـتٍ في مدن سورية الرئيسة، وفي الأحياء الشعبية، وكانت النتيجة افتراضات أن دخل الأسرة بين 25 و35 ألف ليرةٍ سوريةٍ شـهريًا، وتُخصِّص ثلث دخلها الشهري للسكن، يتبين أنها تحتاج إلى تسديد أقساط بيتٍ بمساحة 100م^2 في حي شعبي أو أعلى قليلًا[19]: في دمشـق إلى نحـو 39 عامًا في حي القابـون، و23 عامًا في ضاحية قدسـيا أو جرمانا، وتحتاج إلـى 10 أعوام فـي قطنا. أما في حلـب فتحتاج إلى 23 عامًا لتحصل على مثل هذا المسـكن في حي الأشـرفية، و24 عامًا في حي

---

(19) يمكن الرجـوع لمحاضرة الكاتب في موقع جمعية العلوم الاقتصادية السـورية الإلكتروني:
<http://www.mafhoum.com/syr/articles_11/16-seifan.pdf>.

سيف الدولة، وفي حمص تحتاج إلى 12 عامًا في حي باب عمرو، و16 عامًا في حي الزاهرة، و31 عامًا في حي الوعر الجديدة، أما في اللاذقية فتحتاج إلى 12 عامًا في حي جب حسان، وإلى 29 عامًا في شارع 8 آذار. ولسنا بحاجة إلى التعليق[20].

في مثل هذ الأحوال ينمو الطلب على السكن العشوائي، ومن المفارقة أن الدولة غضَّت الطَّرف عن السكن العشوائي الذي توسّع في المدن ليشكِّل واحدةً من أعقد المشكلات التي يكلِّف حلّها مبالغ طائلة. وكما يُظهر الجدولان (3 – 4) و(3 – 5)، فإنَّ مشكلة السكن العشوائي مشكلةٌ كبيرةٌ تمسّ فئاتٍ واسعةٍ من السوريين، وأصبح حلّها مكلفًا جدًا.

الجدول (3 – 4)

السكن العشوائي من خلال تعداد عام 2004

عدد السكان (نسمة)			عدد المساكن (وحدة)		
إجمالي	ساكن عشوائي	النسبة	إجمالي المساكن	مساكن عشوائية	نسبة
16549353	2423056	14.6 في المئة	3458000	486291	14.1 في المئة

المصدر: بيانات تعداد السكان العام 2004. نقلًا عن: الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، **التقرير الوطني الثالث لأهداف التنمية للألفية في الجمهوريّة العربيّة السوريّة** (دمشق: الهيئة، 2010).

الجدول (3 – 5)

السكن العشوائي في المدن

عدد السكان في المدن نسمة			عدد المساكن في المدن وحدة		
إجمالي	ساكن عشوائي	النسبة	إجمالي المساكن	مساكن عشوائية	نسبة
9180456	2412713	26.3 في المئة	1925225	483200	25.1 في المئة

المصدر: بيانات تعداد السكان العام 2004. نقلًا عن: المصدر نفسه.

(20) سمير سعيفان، «الآثار الاقتصادية للفورة العقاريّة،» ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادية (جمعيّة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 1/ 6/ 2011).

في مدينتي دمشق وحلب المليونيتين لا يقلُّ السكن العشوائي عن 30 - 35 في المئة، بينما يصل في حمص إلى 35 -40 في المئة. من غير المفهوم أن تغضّ الدولة الطّرف عن هذا الكم الكبير من السكن العشوائي على مدى عقودٍ عديدةٍ، خصوصًا منذ سبعينيات القرن العشرين. ويُفسَّر هذا التجاهل بأنّه مقصودٌ من سلطة الأسد الأب أساسًا الذي أراد أن يُمكِّن فقراء الريف عمومًا، وفقراء الساحل خصوصًا، من القدوم إلى المدينة، خصوصًا دمشق، للعمل في الجيش والأمن ومؤسّسات الدولة، وبما أنَّهم فقراء فلا بدّ من التساهل مع الطرائق التي يؤمنون بها سكنهم[21].

هذا يفسِّر جزءًا من المشكلة، لكنَّ جزءًا آخر يحتاج إلى تفسيرٍ مختلفٍ، لأنَّ الدولة امتلكت حلولًا، ولم يكن الحلّ سوى تنظيم المناطق نفسها التي أُنشئت فيها أحياء السكن العشوائي قبل البناء لتلبية حاجات الطلب المتزايد على المساكن، إضافةً إلى وضع بعض المُحفِّزات لهم، مثل إمدادهم بالقروض، لكن الدولة لم تفعل. وربما يعود هذا إلى الأصول الريفية التي جاء منها معظم المسؤولين في الدولة من أرياف لا يوجد فيها أي تخطيطٍ أو تنظيمٍ عمراني، أي هي عقلية أفراد تُشكّل في مجملها عقلية النظام ككل.

في الأعوام السبعة الأخيرة سعت الدولة إلى معالجة مشكلة السكن العشوائي. فقامت بالتشدّد في قمع المخالفات السكنية من دون أن يتمّ تأمين بدائل كافية لسكن المواطنين في نطاق قدرتهم على الدفع، سواء كانوا من العاملين في القطاع العام أم الخاص. فكانت النتيجة صدامات عدة بين الشرطة والأهالي أدّت في بعض المناطق إلى قتل بعض المواطنين برصاص الشرطة.

---

(21) ثمّة حكاية ذات دلالة حول حيّ الـ 86، هكذا هو اسمه. فمن يود الدخول إلى هذا الحي المطل على حيّ المزة فيلات غربيّة في دمشق عليه المرور على حاجز للشرطة العسكريّة في مدخل الحي. هذا الحاجز وضع هناك في سبعينيّات القرن العشرين لمنع عناصر الكتيبة 86 سرايا دفاع (من هنا جاء اسم الحي) من إحضار أيّ مواد بناء، حيث كان الجنود الفقراء قد شرعوا ببناء مساكن عشوائيّة بدائيّة تؤويهم كيفما اتفق. واليوم يقطن في حيّ الـ 86 عشرات الآلاف وترتفع فيه الأبنية العالية متراكمة في أسوأ نسيج عشوائيّ بشروط سكن غير إنسانيّة. وتلك المواد كلها التي شُيّد بها ذاك الحي مرت عبر هذا الحاجز للشرطة العسكريّة ودفعت رشوة للقائمين عليه من جنود وضبّاط.

7 – رفع أسعار المازوت... القصّة الأكثر إثارةً

كانت قضية رفع سعر المازوت آخر منازلةٍ كبيرةٍ بين اتّجاهين في الدولة، بين التحريريين الجدد وبقايا اتجاه الدولة الرعائية المدفوعة بخوفها من الآثار السياسية لرفع أسعار الطاقة، خصوصًا المازوت. وتعرّضت هذه المسألة إلى تجاذب وشدٍّ ورخي، وثار في شأنها كثير من الضجيج، وكانت حديث البيوت ولا تزال منذ عام 2007 حتى اليوم. عندما بدأت الدولة بالترويج لرفع أسعار حوامل الطاقة، استنجدت بخبير من البنك الدولي أعدّ دراسةً عن ذلك، وبالطبع كانت نتيجة التقرير معروفةً سلفًا، فهذه سياسة البنك الدولي، لكن دُعاة التحرير أرادوا دعم موقفهم بسمعة البنك الدولي المحترمة عند بعضهم والسيئة جدًا لدى آخرين.

ربما لم تُلحق قضية اقتصادية اجتماعية من الأذى بسمعة الدولة وبشعبية النظام السوري كما ألحقت قضية رفع أسعار المازوت بالذات. فالمازوت مادة التدفئة عند جميع السوريين من دون استثناء، وهي وقود الآليات الزراعية ومضخّات السقاية ومدافئ البيوت البلاستيكية، وهي وقود وسائط النقل للأفراد والبضائع، وهي وقود جزءٍ من الإنتاج الصناعي، بل تدخل في كلفة كلِّ منتجٍ. ورفع سعرها ينعكس على رفع أسعار كلِّ شيءٍ. وخبر المواطنون على مدى سنواتٍ عديدةٍ أن كلَّ رفعٍ في الأجور يرافقه رفعٌ أكبر في الأسعار، ما يؤدِّي إلى خسارة جزءٍ من دخولهم. لذا كان المواطنون معادين بقوّةٍ لفكرة «رفع أسعار المازوت مع التعويض»، بل لم يكونوا واثقين من دفع التعويض، ولم ينفع جهد نائب رئيس الوزراء، على الرغم من براعاته الترويجية، في تسويق هذه الفكرة بين عموم المواطنين، وتحوّل في نظرهم إلى عدوٍ لمحدودي الدخل.

رفع أسعار المازوت أمرٌ مغرٍ بالنسبة إلى الحكومة ووزير المالية، خصوصًا عندما ننظر إلى المسألة من زاوية التوازن المالي لخزينة الدولة، الأمر الذي يوصي به صندوق النقد الدولي بقوّة. إذ وصل استهلاك سورية قبل رفع سعر المازوت في عام 2008 إلى نحو 10 مليار ليتر في السنة، وكان يُباع الليتر الواحد بـ 7 ليرات سورية، أي ما يعادل 14 سنتًا أميركيًا تقريبًا. وبسبب تراجع الإنتاج المحلي وتزايد الاستهلاك، بدأ الفائض المتبقِّي تحت التصرف بالتآكل.

ويُظهر الجدول (3 – 6) إيرادات الموازنة من النفط: (فوائض + ضرائب + حقّ الدولة).

الجدول (3 – 6)

إيرادات خزينة الدولة من قطاع النفط والغاز (مليار ل. س)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١٦١	١٤١,١	١٢٧,٢	١٣٧,٩	١٠٠ رقم أولي	١٠٠ مقدر

المصدر: مذكرة غير منشورة لوزير المالية في عام 2008.

إنَّ رفع سعر ليتر المازوت ليرة سورية واحدة فقط يُحقِّق للخزينة العاجزة نحو 200 مليون دولار أميركي، أي رقم قريب مما يدفعه كامل القطاع الخاص المنظّم عن أرباحه باعتبارها ضرائب سنوية، أما إذا رفع السعر حتى 25 ليرةٍ سوريةٍ، وهو يعادل التكلفة آنذاك، فسيعود على الخزينة السورية بزيادة إيرادات تبلغ نحو 3.5 مليار دولار في السنة، وهي كفيلة بحلّ مشكلة عجز الموازنة وتحقيق التوازن المالي للموازنة الذي يوصي به البنك الدولي. ولا شكّ في أن الحكومة كانت تعاني تحمّل آثار تراجع إنتاج النفط مقابل تزايد استهلاكه، ما أدّى إلى تآكل الفائض الذي انعكس عجزًا في الموازنة، ونقصًا في قدرة الدولة على تمويل نفقاتها ومشروعاتها.

الجدول (3 – 7)

إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها وعجزها 2004 – 2008

	2004	2005	2006	2007	2008 تقديري
الإيرادات	342.5	356.3	434.6	459.8	
النفقات	405.1	431.4	493.7	520.5	
العجز	62-	75-	58.8-	47.6-	
الناتج	1263	1493	1698	2019.8	
نسبة للناتج في المئة	4.96	5-	3.46-	2.3-	9.8 في المئة

المصدر: التقرير الاقتصادي لرئاسة مجلس الوزراء عن الأداء الاقتصادي لعام 2008.

أما من زاوية النظرة التنموية الشاملة فالأمر يختلف. إذ إن رفع سعر المازوت، من دون تعويض الفئات المتضرّرة، ومن دون اتخاذ إجراءاتٍ تحمي القطاعات الاقتصادية من الآثار السلبية، سينعكس على تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويرفع الأسعار، وسيؤدّي هذا إلى تراجع مستويات المعيشة المتراجعة أصلًا، خصوصًا مع مواسم الجفاف بين عامي 2007 و2009، كما سيؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتوجات ما سيؤثّر في الصادرات. وسيخلق هذا مزيدًا من الغضب الشعبي، وبعض المخاوف عند النخبة الحاكمة.

يبدو أن إغراءات رفع أسعار المازوت تغلّبت على المخاوف، وبسبب الوقوع تحت ضغط مقولة «أن التحوّل له ثمنه وأن على الناس أن يتقبّلوا هذا بانتظار المنافع التي ستأتي لاحقًا»، أصدرت الدولة في 1 أيار/ مايو 2008 (يوم عيد العمال العالمي الذي كانت سورية تحتفل به كلّ عام) قرارًا بزيادة سعر ليتر المازوت من 7 إلى 25 ليرةٍ سوريةٍ، أي زيادة بنسبة 400 في المئة، إضافةً إلى رفع سعر ليتر البنزين من 20 إلى 40 ليرة، وأسطوانة الغاز المنزلي من 145 إلى 250 ليرة، كما ضاعفت أسعار شرائح الكهرباء. هذه الإجراءات كلها تمّت دفعةً واحدةً بدلًا من برنامج تدرّجي كي يستطيع الاقتصاد الوطني هضمه. والأمر الآخر إهمال معالجةً آثار الرّفع في مستوى المعيشة، وفي مستوى أداء القطاعات الاقتصادية، وخصوصًا الزراعة والصناعة، فلم يحدث تعويض هذه القطاعات بشيء.

إن ما أساء إلى سمعة الدولة أكثر هو عدم الصدق والوعود التي لا تُنفّذ. إذ قدّمت الدولة وعدًا بأن تعوِّض على المواطنين لقاء أي رفع في أسعار المازوت. وفي أول عام بعد الرفع قامت الدولة بمنح جميع الأسر كمية 1000 ليتر مازوت بسعر 9 ليرات سورية، أي بزيادةٍ مقدارها ليرتان عن السعر السابق، وجعلت السعر في السوق 25 ليرةٍ سوريةٍ. وأرضى هذا المواطنين نسبيًا، لكنّهم ظلّوا متوجّسين. وفي السنة الثانية منحت الدولة جزءًا من الأسر مبلغ 10000 ل. س (ما يُعادل 200 دولار أميركي)، ثم صمتت عن الأمر في السنة الثالثة، فلم تُعلن أنّها ألغت الدعم، ولم تدفع للأسر.

على الرغم من الحملة الإعلامية التي قامت بها الدولة لتبرير الرفع، خصوصًا التركيز على تهريب المازوت إلى الدول المجاورة، تركيا ولبنان والأردن التي تزيد فيها الأسعار مرات عدة، إلّا أن المواطنين لم يقتنعوا.

روَّجت الدولة كثيرًا من القصص وروايات تهريب المازوت في وسائل الإعلام، إلى حد الزعم بوجود أنابيبٍ تمّ تمديدها عبر الحدود السورية - اللبنانية، وأن سورية تخسر من وراء ذلك. بالطبع من دون أن تتجرأ وسائل الإعلام على التطرق إلى شبكات التهريب التي كانت محميةً من ضبّاط الأمن والجمارك. كذلك الحجة الأخرى التي سعى نائب رئيس الوزراء آنذاك إلى تسويقها، وهي أن الفرد في الشريحة العليا يستفيد أكثر بـ 56 مرة من الفرد في الشريحة الدنيا من الدخل، بحسب دراسة البنك الدولي، وأن مبرِّرات رفع الدعم هو أنه يذهب في معظمه إلى الأغنياء وليس إلى الفقراء، وأن رفع أسعار الطاقة هو «خطوةٌ باتّجاه تحقيق العدالة الاجتماعية تحرم الأغنياء من دعمٍ لا يستحقونه». غير أن هذا النمط من الترويج لم يقنع السوريين، إذ على الرغمً من التفاوت في نصيب الفرد الواحد بين الغني والفقير، فإنه مقابل كلِّ غني واحدٍ يوجد آلاف الفقراء، وبالتالي فإن الدعم يذهب إلى الفقراء في الدرجة الأولى، وإزالته تمسّ حياتهم مباشرة.

تزامنت مشكلة رفع أسعار المازوت مع موجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، خصوصًا في العامين 2007 و2008. وجاءت المشكلة لتزيد من واقع عدم الثقة بين النخبة الحاكمة والشعب السوري، حتى أصبحت قناعة السوريين ثابتة بأن هذه الدولة أصبحت دولة الفاسدين من رجال السلطة ورجال الأعمال. كلّ هذا راكم الغضب في أنفس السوريين، خصوصًا أنه ترافق مع تمييزٍ طائفي جاء مثل الزيت على الحطب اليابس.

ظلّت الحكومة مُصرّةً على قرارها الذي اتّخذته بإشرافٍ شخصي ومباشرٍ من بشار الأسد، وذلك على الرغم من النقد الواسع الموجّه إلى مسألة رفع

أسـعار المازوت، ومـن النتائج السـلبية المترتبة مـن الزوايا كلها باسـتثناء زيادة إيـرادات الخزينة العامة وزيادة نفقاتها، وكذلـك على الرغم من وضوح ضرورة مناقشـة مسـألة إزالة الدعم بطريقةٍ أوسع من المقاربـة المالية التـي يوصي بها صندوق النقد الدولـي وتبنّتها الحكومـة، وتؤدّي في مجملها إلـى توازنٍ مالي، وإلى اختلالٍ تنموي واجتماعي أيضًا.

فعـلًا، أطلقت زيادة أسـعار حوامـل الطاقة موجـةً من ارتفاعات الأسـعار، وعجزت الحكومة عـن تطوير أي آلياتٍ غير بيروقراطيـة للتدخّل وإعادة التوازن إلـى السـوق. وبالتالـي فـإن الآثـار على مسـتوى معيشـة الفئـات الفقيـرة كانت ملموسة. كانت مسألة رفع سعر المازوت والكهرباء من أكثر القضايا التي خلقت غضبًا واسعًا في أوساط محدودي الدخل، وهم يمثلون معظم السوريين.

8 – تشوّهات إضافية في توزيع الدخل

علـى الرغـم مـن أنَّ غاية الفئـات الحاكمـة الرئيسـة، وعلى رأسـها حافظ الأسـد، كانت القبض على السـلطة التـي تولِّد المغانـم، لكن أصولهـم الطبقية والاجتماعيـة دفعتهم لأن يوجِّهوا توزيـع الدخل باتجاهات مراكمـة الثروة لهم ولأبنائهـم وأقربائهم، ثم تحسـين الوضـع المادي الضعيـف تاريخيًـا لطائفتهم وأبنائها، سـواء عبر تكوين رجال أعمال كبار بينهم، أم عبر التحسـين المسـتمر للأوضاع المادية للفئات الواسعة منهم، وكانت سلطة الدولة هي الأداة.

سـعى حافـظ الأسـد مـن أجـل تعزيـز سـلطته إلـى قيـام تحالـفٍ واسـعٍ عابـرٍ للطبقـات والطوائـف، فحـرص على إرضـاء طيفٍ مـن الطبقـات الفقيرة والمتوسـطة ثم الكبيرة كلما كان ذلك ممكنًا، لكنه سـعى علـى نحو خاصٍّ إلى اسـتعمال، وربما توريط أبناء طائفته في تثبيت حكمـه. ويمكننا أن نفهم هذا إذا حاكمنا المسـار السـابق للصراعات وطبيعتها منذ عام 1963، إذ اختلط الطبقي بالاجتماعي بالطائفي. فاهتمّ بتحشـيد أبناء طائفته في الأمـن والجيش، وتقصَّد عدم إقامة مشاريع صناعيةٍ أو سياحيةٍ في المنطقة الساحلية حيث التجمّع الأكبر للعلويين، لأنه يريدهم أن يذهبوا إلى دمشـق، فهو يحتاجهم إلى فرض سـيطرته

على العاصمة، فمن يسيطر على دمشق يسيطر على سورية. أما الجيل الشاب من العلويين الفقراء فوجدوا في هذا ملاذًا لتأمين عيشهم، فحضروا إلى دمشق للعمل في أي من أجهزة الحكومة.

مع مرور عقود عدةٍ، أصبح لهذا النهج قدرةٌ ذاتيةٌ على التوليد، مذ أصبحت نسبة العلويين في وظائف الدولة تفوق نسبتهم في المجتمع، وتمركزوا في الدوائر والوظائف التي تدرُّ دخلًا أكبر مثل النفط، أو تدرُّ رشًى أكثر مثل الجمارك. وكانت نسبتهم كبيرةً، خصوصًا بين أساتذة الجامعة بحكم استفادتهم من معظم المنح الدراسية. كما كانت نسبة أبناء الطائفة بين فئات مديري الشركات ومعاونيهم وموظّفي الصف الأول في مؤسسات الدولة، وفي قادة الحزب والمنظّمات النقابية، تفوق نسبتهم بين سكان سورية بمرات عدة. مثلًا كان قطاع النفط أحد القطاعات التي يتركّز فيها أبناء الطائفة القادمون من غرب سورية، بينما تقع حقول النفط بعيدًا في الشرق في دير الزور والحسكة. وسمعتُ مرارًا بعض أبناء تلك المناطق الشرقية، إذ عملت في قطاع النفط لسنوات عدة، يتذمّرون من أنّهم عاطلون من العمل بينما يأتي أبناء الساحل من مسافاتٍ بعيدةٍ ليأخذوا فرص العمل المجاورة لبيوتهم.

من جهةٍ أخرى، كان ينظر إلى تأميم الصناعة والتجارة والبنوك والإصلاح الزراعي في الستينيات على أنّها إجراءاتٌ مسّت في الواقع ملكية الطائفة السُنية في الدرجة الأولى، لأن كبار رجال الأعمال وملّاك الأرض كانوا تاريخيًا من هذه الطائفة التي تشكّل أغلبية سكان سورية.

مع نهاية حكم حافظ الأسد كانت الأيديولوجيا قد تبخّرت. وتحوّل الأسد بوسائل سيطرته من التطلّع نحو تحشيد جماهير واسعة تلتفّ حول حكمه، وبالتالي توجيه السياسات لاسترضاء هذه الطبقات أولًا، إلى استرضاء الطبقة الغنية والشخصيات المجتمعية ذات النفوذ (أي إعادة النظر في توزيع الدخل لمصلحة هؤلاء) وتأمين المصالح الفردية، سواء لقادة الجيش والأمن والحزب والحكومة أم لرجال الأعمال القريبين من السلطة أم المصالح الشخصية لشيوخ العشائر ورجال الدين وغيرهم. وسمح بنشاط تهريب السلع، بما فيها

المخدِّرات لعائلاتٍ معينةٍ معروفةٍ، وهي تقف اليوم إلى جانبه في دمشق وحلب والرقّة، إضافةً إلى منطقة الساحل وبعض المدن والمناطق الأخرى. وبما أن استراتيجية الأسد هي تعزيز قبضته التي تمسك بالسلطة، فإنَّ سياسات توزيع الدخل كانت أداةً أو منتجًا ثانويًا لسياساته بمجملها وليست مبدأً موجِّهًا لها.

رابعًا: الحرية والكرامة

على الرغم من أن العوامل السياسية ليست موضوع هذه الدراسة، لكن لا بدّ من المرور السريع عليها، وذلك بحكم تكامل صورة العوامل المحرِّضة للانتفاضة السورية.

إن إصرار الشعب السوري طيلة 15 شهرًا منذ اندلاع الانتفاضة في بداية عام 2011 على مواجهة هذا الكمّ من القمع الوحشي يشير إلى تصميمٍ قلَّ نظيره في التاريخ. والمدهش في الأمر ليس حمل السلاح والخروج على الدولة، بل أن يخرج الناس للتظاهر السلمي في الساحات والشوارع وهم يعلمون أن أيًا منهم هو مشروع شهيدٍ في كلِّ تظاهرةٍ، وهذا مستمرٌّ من دون توقّف.

ثلاثة عوامل تضافرت لتخلق هذا التصميم القوي:

- الجانب الاقتصادي المعيشي،
- الجانب السياسي،
- الجانب الطائفي.

اختلطت العوامل الثلاثة وامتزجت بنسبٍ وأوزانٍ مختلفةٍ بين مجموعةٍ وأخرى، وفردٍ وآخر، وفقًا لخلفيته والأحوال المحيطة به.

طبَّق نظام البعث النظام الشمولي ذاته الذي كان مُطبّقًا في كثير من البلدان، مصادرًا كلَّ شيءٍ وواضعًا البلد برمّته في يد فردٍ واحدٍ. وعلى الرغم من تفاعل الناس مع هذا النظام عندما كان صوت القضايا الوطنية الجامعة

والقضايا الطبقية والاجتماعية هو الأعلى، فإن هذا التفاعل قد تآكل لأن النّظام «الثوري» أصبح نظامًا رجعيا محافظًا هدفه الرئيس الحفاظ على السلطة في يد حافظ الأسد، ومن بعده ابنه. وتم تأميم السياسة، وحتى حزب البعث الذي يمنح «الشرعية الشكلية» للنظام تحوّل إلى جهازٍ إداري هدفه تكريس سلطة الفرد قبل أي شيءٍ آخر، وتحشيد «الجماهير» خلف الرئيس وإدارة توزيع المنافع لضمان الولاء. أما باقي الأحزاب السياسية السورية فخُيرت بين أن تدخل في الجبهة الوطنية التقدمية التي شبّهها بعضُهم ببيت الطاعة، وبين أن يُلقى بمنتسبيها في السّجون لسنواتٍ طويلةٍ من دون أي محاكمةٍ. وأمضى منتسبو بعض الأحزاب المعارضة فتراتٍ تصل إلى نحو ربع قرنٍ. أما النقابات والمنظّمات المهنية والمجتمعية (عمال، فلاحون، نساء، شباب، طلائع، معلمون، محامون، أطباء، مهندسون، وغيرهم) فتمّ تأميمها أيضًا بالطريقة نفسها. وتمّ تأميم الإعلام والإعلان والأندية الرياضية وغيرها. أصبح المجال الوحيد لأي نشاطٍ للسوريين هو هذه المنظّمات ذات اللون الواحد والرّأي الواحد التي لا مجال فيها لرأي آخر. وتحوّلت الحياة العامة في سورية إلى حياةٍ رتيبةٍ، فسعى السوريون بفطنتهم إلى خلق مُناخاتٍ ثقافيةٍ وترفيهيةٍ مستقلّةٍ عن الدولة، وشهدنا نموّ الحركة الفنية والأدبية، وشهدنا حركة افتتاح مقاهٍ ومطاعم كثيرةٍ اعتاد الجيل الشاب ارتيادها، وشهدنا خصوصًا نمو الدراما التلفزيونيّة السورية وتفوّقها - واتّسمت بطرح قضايا جديدة بل وتحريضية أدّت دورًا كبيرًا في الحفاظ على الطابع النقدي بل الراديكالي في الشخصية السورية، وحمته من التآكل ونقلته إلى الأجيال الشابة.

الأمر الأكثر مأساويةً في طبيعة نظام الحكم هو القبضة الأمنية. فببساطة يمتلك الأمن السوري إمكانيةً واقعيةً وقانونيةً لأن يتّهم أي فردٍ بمجرّد الشكّ، وأن يعتقله ويعذّبه ويسجنه ويعدمه من دون أن يكون لأي أحدٍ الحقّ بالاعتراض، وسورية مليئة بالقصص المحزنة. وأبسط العقوبات هي الطرد من الوظيفة الحكومية، كما حدث لي في عام 1985 بسبب انتمائي السياسي.

التّأثير الآخر الأشدّ للدولة الأمنية كان تدخّلها المفرط في عمل مؤسّسات الدولة المدنية وفي المنظّمات النقابية وتكريس مناخ إداري أمني يُوجَّه بعقليات المؤسّسة الأمنية، وتقديم قادة تنصاع لأجهزة الأمن، وتبتعد من النقد، وتسكت عمّا تراه من ممارساتٍ فاسدةٍ.

خلق هذا الوضع استياءً متعاظمًا عند السوريين. وأطلق سقوط المعسكر الشرقي الذي كان في منزلة مرجعيةٍ لنظام البعث السوري آمال السوريين بانهيار نظام الأسد آنذاك. لكن النظام استطاع بقبضته الأمنية أن يتجاوز ذلك المأزق، وبقي السؤال يضجّ في عقول السوريين. وكانت المساهمة الأكبر للفضائيات و«الموبايل» (الهاتف الجوال) والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج الرغبة في الحرية لدى السوريين. وتحوّل الغضب إلى أكوامٍ من الحطب اليابس الذي كان ينتظر شرارة البوعزيزي.

خامسًا: الثورة المستمرة

أدّت قضايا توزيع الدخل لمصلحة نخبٍ ريعيةٍ مع قضايا الفساد ونهب المال العام والقضايا المعيشية بجوانبها المختلفة. دورًا مركزيًا في بعث الغضب الواسع بين صفوف الشعب السوري، خصوصًا بين القطاعات ذات الدخل المحدود، وهي تمثل أغلبية الشعب السوري. وتضافر هذا مع الغضب من تسلّط الدولة الأمنية الاستبدادية التعسفية، واختلط بمشاعر طائفية بسبب التمييز لمصلحة فئاتٍ على حساب أخرى، بينما لم تستطع إدارة الفئات الحاكمة الضعيفة تحقيق نموٍّ اقتصادي واجتماعي بما يوفر القدرة على إيصال عوائد التنمية للجميع. هذا العجز جعل الفساد والإثراء الريعي يأكلان من لقمة معيشة الناس. وهذا يفسّر المشاركة الواسعة للسوريين العاديين في الثورة السورية التي تستمر منذ أوائل عام 2011، وتمتد إلى بقاع الأرض السورية كلها، مع اختلافٍ في شدّتها بين منطقةٍ وأخرى.

على الرغم من أن قوى حراك الشباب الثوري وجموع المتظاهرين

الغفيرة عكستا المطالب المعيشية والعدالة الاجتماعية، إلّا أن صوتها ضاع في ضجيج السياسة. اختفى في السابق صوت الاقتصاد وقضايا المعيشة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل وفرص العمل والبطالة ومستويات الأجور والأسعار والسكن ومستويات التعليم والصحة والنقل، وغيرها من المسائل اليومية التي يعيشها المواطن العادي. وإذا كانت قضايا الحريات العامة والكرامة والفساد وسيطرة الدولة الأمنية قد أدّت دورًا في مراكمة الغضب عند المواطنين، فإن القضايا الأخرى المعيشية والاجتماعية وتوزيع الدخل لم يكن لها دورٌ أقلّ، إن لم يكن أكبر. فالقضايا السياسية تحرك النخب في الدرجة الأولى بينما يُحرك الإنسان العادي قضاياه اليومية والمعيشية في الدرجة الأولى.

لكن بما أن الصراع في سورية لا يزال مستمرًّا، فإن طغيان السياسة وسجالات الصّراع لا تترك فسحةً لظهور قضايا المعيشة وتوزيع الدخل وطبيعة النظام الاقتصادي القادم. لذلك نجد أنه في وثائق فصائل الحراك السوري كلها، وهي كثيرة، لم يقدِّم أي منها رؤيةً متكاملةً لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف يُلبّي مطالب الشعب المنتفض على الأوضاع الجائرة. لكن مثل هذا الغياب ينسحب أيضًا على بلدان ثورات الربيع العربي من تونس إلى ليبيا فمصر واليمن، فهي لا تعطي هذه القضية الأهمية التي تستحقّها، ولا يظهر في برامجها سياسات فعلية تنتج نظامًا اقتصاديًا ونمطًا آخر من توزيع الدخل يختلف عمّا كان قائمًا في عهود الأنظمة التي تمّت إطاحتها.

إن أيًا من القوى التي تتصدَّر المشهد في بلدان الربيع العربي لم تقدِّم، في حدود ما وصلنا، برنامجًا متكاملًا لإسقاط النظام الاقتصادي السابق أسوةً بالنظام السياسي السابق. فالنظام السابق هو منظومة متكاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. وإسقاطه يعني إسقاط مكوّناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السابقة كافة. وبالتالي يجب أن يكون النظام البديل نظامًا جديدًا في المستويات كلها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الاكتفاء بالجانب السياسي فلن يعني أكثر من استبدال أشخاص بأشخاصٍ آخرين، مع استبدال طريقة الوصول إلى السلطة، عبر العسكر أوٍ عبر صناديق

الاقتراع. أما الجوانب الأخرى، خصوصًا العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، فلن تتغير بالنسبة إلى المواطن العادي. إذ ليس المهم إبدال العائلات المتحكِّمة في الثروة لتأتي أخرى لأن النتيجة ستكون ذاتها بالنسبة إلى المواطن، حيث لا تغيير في الشريحة العُظمى من المواطنين إن تمّ استبدال عائلة الطرابلسي في تونس أو عائلة القذافي في ليبيا وعائلة صالح في اليمن أو عائلة مخلوف في سورية بعائلاتٍ أخرى وأسماءٍ جديدةٍ، إذا كانت إعادة إنتاج النظام الاقتصادي القديم وإحلال عائلاتٍ أخرى محلّها وبالأدوار الاقتصادية نفسها، وإن لم يكن بالأدوار السياسية نفسها. وحتى السياسية سيُعاد إنتاجها بطرائق أخرى، «فمن يملك المال يملك السلطة».

هذا يعني أنَّ معاناة مُعظم أفراد الشعب ستستمر كما في السابق، وأنَّ أهداف ثورات الربيع العربي لم تُنجَز، بل أجهضت في منتصف الطريق وجرى ويجري اختطافها من طبقاتٍ وفئاتٍ غنيةٍ مُسيطرةٍ جديدةٍ، وإن تغيّرت الأسماء. ففي ثورات الربيع العربي كلها، كما في غيرها من الثورات، قام الشبان والشجعان بالثورة ودفعوا ثمنها من دمائهم وعذاباتهم ومعاناتهم، بينما كان معظم أفراد الفئات الغنية وعليّة القوم يجلسون بانتظار نتيجة الصراع ليتقدموا من أجل حصاد المغانم، عدا قلّة ساهمت بالمال في دعم الثورات، لكن في النهاية تبدو إعادة إنتاج النظام الاقتصادي القديم نفسه وأنماط توزيع الدخل ذاتها، ما يجعل تضحيات شعوب الرّبيع العربي ودماءهم تذهب هدرًا، لتدور عجلات طواحين الفئات الجديدة المسيطرة. هذا يعني أن الثورة لم تنتصر بعد، ولم تُحقِّق أهدافها بعد، وأنها «الثورة المستمرة».

إنَّ نضالات شعوب الربيع العربي يجب أن تُكافأ. مكافأة الشعوب وليس مكافأة فئاتٍ صغيرةٍ مختارةٍ تحلّ محلّ النخب المختارة السابقة. الشعوب يجب أن تنال الحرية والكرامة والعيش الكريم، ولا حرية ولا كرامة من دون عيشٍ كريم، ولا وجود لعيشٍ كريم من دون توزيع عادلٍ للدخل، وهذا الأخير لا وجود له من دون نظامٍ سياسي اقتصادي اجتماعي بأسسٍ جديدةٍ.

الملحقان

الملحق (١)

حساب متوسّط دخول أسر العاملين بأجر: نأخذ فئة العاملين بأجر لأنها تشكِّل نحو 63 في المئة من قوّة العمل السورية، وهي فئات دخلٍ محدودٍ عمومًا. (وفق المجموعات والمسوح الإحصائية الرسمية).

قُدِّر عدد سكان سورية المقيمين نهاية عام 2010 بنحو 20.86 مليون نسمة.

متوسط عدد أفراد الأسرة 5.7 فرد.

عدد الأسر نحو 3.66 مليون أسرة.

يعمل في الأسرة الواحدة 1.36 فرد هي حاصل قسمة قوّة العمل السورية (مشتغل) على عدد الأسر (3.66 مليون أسرة).

عدد العاملين بأجر في القطاع الحكومي 1442648 مشتغل وفق مكتب الإحصاء.

متوسط دخل المشتغل لدى الحكومة 13299 ل. س شهريًا وفق مكتب الإحصاء.

ومنه، يبلغ متوسط دخل أسرة المشتغلين لدى الحكومة 13299× 1.36 = 18082 ل. س شهريًا.

عدد العاملين بأجرٍ لدى القطاع الخاص 1647870 عاملًا وفقًا لمكتب الإحصاء.

متوسط الدخل الفردي للمشتغل في القطاع الخاص 9715 ل. س وفقًا لمكتب الإحصاء.

ومنه يبلغ متوسط دخل أسرة المشتغلين لدى القطاع الخاص بأجر 9715× 1.36 = 13321 ل. س شهريًا.

بسبب عدم توافر معيارٍ لخطِّ الفقر السوري، اعتمدنا خطَّ الفقر العالمي الأعلى للمقارنة وهو 2 دولار أميركي للفرد في اليوم. ومنه استنتجنا أن نحو 32.7 في المئة من الأسر السورية على الأقلّ هي تحت خطّ الفقر، إذ يمكن إضافة جزء من صغار المزارعين في المناطق غير الخصبة وقليلة الأمطار ومن صغار الحرفيين والباعة الجوالين ومن شابههم. كما أن نحو 30 في المئة من الأسر السورية هي فوق خطّ الفقر بقليل، مع أن مستويات الأسعار في الأسواق تجعلنا نقدِّر أن هذا المبلغ بالكاد يكفي من أجل حياةٍ لائقةٍ لأسرةٍ مؤلّفةٍ من أكثر من خمسة أشخاص.

الملحق (٢)

تقدير التهرّب الضريبي لعام 2009

القطاع	الناتج المحلي الصافي بالأسعار الجارية مليون ل. س	
زراعة	554.693	23 في المئة
صناعة وتعدين	574.096	
بناء وتشييد	77.557	
تجارة وتخزين	569.170	
نقل واتّصالات	234.848	
مال وتأمين	124.443	
خدمات اجتماعية وشخصية	59.571	
خدمات حكومية	240.176	
هيئات لا تهدف للربح	1.152	
أعباء الجمارك	32.821	
(-) خدمات المال المحتسبة	4.875	
مجموع	2.419.652	
تقدر حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يزيد على 66 في المئة، أي إن قيمة ناتجه الصافي هي:	1600 مليار ل. س	
ننزل منها ما يلي:		
مساهمة الزراعة مُعفاة من الضرائب	555 مليارًا	
ننزل كتلة الأجور والرواتب والمقدّرة	422 مليارًا	
مجموع	977 مليارًا	

يتبع

تابع

الباقي الخاضع للضريبة	623 مليارًا	
بفرض الضريبة 20 في المئة تكون قيمة الضريبة المستحقّة	120 مليار ل. س	
تنزيل ما يدفعه القطاع الخاص	12 مليارًا	
مقدار التهرّب	108 مليارات	
تقدير التهرّب أنّه يزيد على 100 مليار ل.س		

الفصل الرابع

جدلية الانحطاط البيئي وتدهور أحوال العيش (غوطة دمشق نموذجًا)

حسني العظمة

مقدمة

غوطة دمشق هي النطاق الزراعي المروي الكثيف الشجر الذي يحتضن مدينة دمشق، ويُمثّل منظومةً بيئيةً - بشريةً - تاريخيةً نادرة المثيل في سورية وعموم المشرق العربي. وتعرَّض هذا النطاق للتقلّص المساحي والتدهور البيئي بفعل التوسع العمراني على حسابه، والزيادة المفرطة للحمل السكاني والاقتصادي عليه، بسبب تداعيات الصراع العربي - الصهيوني من جهة، ولأسبابٍ تتّصل بتشوّهاتٍ بُنيويةٍ في النمو الدولتي - المركزي والسيرورات السكانية والتنموية والاجتماعية - الاقتصادية من جهةٍ ثانيةٍ.

أخفقت بعض المحاولات الفوقية غير المتكاملة التي بُذلت لإنقاذ الغوطة، خصوصًا في عقد السبعينيات من القرن الفائت، وأن النتيجة باتت غوطة دمشق، الجنة الأرضية السابقة التي صمدت لقرونٍ وألفياتٍ بوجه عوامل الخراب العديدة التي تعرَّضت لها - عدا جزائر قليلة هنا وهناك - في

منزلة منطقـةٍ متدهورةٍ وملوّثةٍ من الناحية البيئية، وأمسـت مـن الناحية العمرانية والحضاريـة حديقةً خلفيةً منفّـرةً وخزانًا بشـريًا كتليًا لمدينة دمشـق المتضخّمة والمتقدّمة نسبيًا.

آلت أحوال سكان مدن وبلدات وقرى و«عشـوائيات» الغوطتين، القدامى منهم أو المقيمون الآتون من المحافظات المختلفة، بما فيها مدينة دمشـق، إلى الانحدار والتردّي بالمعيار المتوسط المقارن، وتزايدت معدلات البطالة الفعلية والعمالة الهامشـية بفعل سياسـات الانفتاح التجاري وتسـييد قوى السوق التي اتّبعت خلال السـنوات الماضية نمطًـا اقتصاديًا ملتبس المعنى ومُتباين التفسـير بعنوان «اقتصاد السوق الاجتماعي». ولم يحقّق المستوى التعليمي والثقافي في معظـم أرجاء الغوطتين تطـوّرًا مهمًّا على غرار ما تحقّق فـي مناطق أخرى، كما كانت الخدمات العامة المختلفة المتاحة متدنية المستوى، على الرغم من قربها من العاصمـة. وبفعل الحركة العمرانيـة والصناعية غير المضبوطـة بنواظم بيئية متينة، وصلت مسـتويات تلوّث الأوسـاط البيئية من ماءٍ وهواءٍ وتربةٍ إلى حدود تُمثّـل تهديـدًا صريحًا للصحـة العامة من جهـة، وللمقوّمـات البيئيـة والزراعية النباتية والحيوانية من جهةٍ ثانيةٍ.

إنَّ العلاقة بين السـيرورات الاجتماعية والبيئية في غوطة دمشق هي علاقة جدلية ملتفة بمسارٍ حلزوني نازلٍ، فإذا تواصلت وتعمّقت مركزية دمشق وقوّتها الاسـتقطابية الشـديدة على المسـتوى الوطنـي بفعل قانـون الجذب السـكاني، باتت الغوطة - بفعل قانون النبـذ الاجتماعي - ملاذًا لغير القادرين على تحمّل أكلاف العيش في الأحياء المنظّمة لدمشـق - المدينة. وتبعًا لذلك، توالى تردّي الأوضاع البيئية والخدمية وانحدارها في الغوطة بسـبب تزايد الضّغط السـكاني والفقـر، ليتواصل ويتكرّس ذاك الدَّور السـكاني - الاجتماعـي للغوطة في ظلّ ضعـف سياسـات التنميـة الوطنيـة المتوازنـة التي من شـأنها خلق فـرص عملٍ تسـتقطب على نحوٍ واسـعٍ وفاعـلٍ النمو السـكاني المرتفـع في سـورية باتجاه مناطق تنموية بديلة تتمتّع نُظُمها البيئية بقدرةٍ استيعابيةٍ متجدِّدةٍ بشكلٍ كبيرٍ.

تكتسب غوطة دمشق أهميتها لا من مساحتها الكبيرة، إذ لا تمثّل أكثر من واحدٍ ونصف بالألف من مجمل مساحة الجمهورية العربية السورية في أعلى التقديرات، بل من مكانتها المعنوية في الذاكرة الجمعية الدمشقية والسورية والشامية - وحتى العربية إلى حدٍّ ما - باعتبارها مصدرًا لأجود منتوجات الزرع والضرع، ومتنفّسًا للراحة والنزهة بين الماء والخضرة، بل - في العمق - باعتبارها أيضًا رمزًا للعروبة الخضراء المستقرّة المتجذّرة بما ينفي التنميط الرائج أو المروَّج عن العرب.

تعزّزت تلك المكانة المعنوية البارزة في الربع الثاني من القرن الماضي بوجهٍ آخر للغوطة في الذاكرة الجمعية هو صورة الأيكة الكثيفة المحتضنة مقاومين شجعانًا، عجز جيش الاحتلال الفرنسي عن هزمهم إلّا بهدم القرى على رؤوس أهليها، وارتكاب المجازر البشعة التي أثارت في حينه الرأي العام الشعبي العربي والعالمي بحدود ما وصله من أخبارها، واقتحمت أصداؤها أبواب مجلس النواب الفرنسي نفسه.

بهتت اليوم إلى حدٍّ بعيدٍ مكانة الغوطة المعنوية، وأخذ العامل السكاني يؤدّي دورًا رئيسًا في تحديد أهمية الغوطة على المستوى الوطني مذ بلغ عدد قاطنيها نحو مليونٍ ونصف المليون على الأقل، يشكّلون قرابة سبعة في المئة من مجموع سكان القطر. كما اكتسب العاملان الاجتماعي والبيئي أهميةً متزايدةً في تكوين صورة الغوطة، وذلك بسبب الخلل العميق الذي حلّ بها على هذين الصعيدين، فجعل منها نموذجًا لمآلات «التنمية» غير الرشيدة وغير المستدامة.

تُطرح غوطة دمشق - باعتبارها حالة دراسية - أمام الفكر التنموي والبيئي السوري، بل العربي والعالمثالثي أيضًا، جملةً من المسائل الوازنة الجديرة بالقراءة والتحليل واستخلاص العِبَر، وما هذه المساهمة المتواضعة سوى دعوة لمزيدٍ من البحث والتمحيص قطاعيًا وكليًا.

تعريف بالمجال المبحوث

الغُوطة، لغةً، موضعٌ كثير الماء والشجر[1]، ولم يشتهر هذا اللفظ في عموم ديار العرب وعبر أزمانهم بقدر اشتهاره اسمًا للواحة الكبرى الفريدة من نوعها التي تطوّرت في قلبها حاضرة الشام ومهوى أفئدة أهل الضاد. إذ كان - ولا يزال - يكفي ذكر «الغوطة»، بالمفرد أو بالتثنية «الغوطتين»، للإحالة تلقائيًا إلى النطاق الزراعي الكثيف الشجر الذي يحتضن مدينة دمشق والمروي تاريخيًا، بأغلبه، من نهر بردى وفروعه[2].

الحدود الخارجية (المحيطية) للغوطة

في غياب تعريفٍ تشريعي أو تقسيم إداري يحدِّد غوطة دمشق، نلجأ إلى المعيار الطبيعي - التاريخي، وبه يبدأ إقليم الغوطة غربًا من خانق الربوة بين جبلي قاسيون والمزّة حيث تخرج فروع نهر بردى من واديه الضيّق إلى الأرض المنبسطة، وينتهي شرقًا عند مبتدأ إقليم المرج على مشارف سبختي العتيبة (مستجمع ما يفضل من مياه بردى) والهيجانة (مستجمع ما يفضل من مياه الفرع الجنوبي لنهر الأعوج). والفارق المميز بين الغوطة والمرج أنَّ تربة الغوطة سوداء خصبة، والمرج بيضاء فقيرة كانت تصلح لزراعة المحاصيل

---

(1) **المنجد في اللغة والإعلام**، ط 35 (بيروت: دار المشرق، 1996)، ص 562.

(2) فروع بردى الرئيسة إلى يمين (جنوب) النهر الأم: المزاوي - الديراني - قنوات - بانياس، وإلى يساره (شماله): يزيد وتورا، وتلك هي الفروع التي تخرج مع بردى - الأم من فوّهة وادي بردى، وسمّاها أحمد غسان سبانو «الفروع الغربية» (انظر: محمد حسين العطار الدمشقي، **علم المياه الجارية في مدينة دمشق أو رسالة في علم المياه**، ضبط وتحقيق أحمد غسان سبانو، سلسلة دراسات ووثائق تاريخ دمشق الشام (دمشق: دار قتيبة، 1984)، ص 167)، ومن ثم تنبثق تفرعات أخرى متعدّدة خصوصًا شرقي المدينة القديمة (هي الفروع الشرقية، الأقدم عهدًا كما يرى سبانو) وذلك بالنسبة إلى ما يخترق المدينة من فروع (بردى وبانياس والقنوات)، حيث تتداخل الشبكة وتظهر أسماء أخرى للفروع مثل الداعياني والملك والبالاوي والمليحي والعقرباني وغيرها (مع احتفاظ بردى - الأم باسمه)، وبدوره يتفرع فرع «تورا» الشمالي إلى حرستاني ودوماني وغيرهما. هذا إضافةً إلى نهيرات محلية تنبع وتغيض ضمن الغوطتين، وغار معظمها الآن. لمزيدٍ التفصيل انظر: صفوح خير، **مدينة دمشق: دراسة في جغرافية المدن** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1982)، ص 88، الشّكل (21).

الموسمية فحسب نظرًا إلى ارتفاع منسوب مياهه الجوفية ما يتسبَّب باختناق جذور الشجر إن زرع فيه[3].

أما حدّ الغوطة الشمالي فسفوح الهضاب الجرداء (من الغرب إلى الشرق: جبال المزة - قاسيون - سنّير أو القلمون الجنوبي)، حيث تنعدم إمكانية الري السطحي إلّا في مجاري الأودية الضيقة الهابطة من الشمال، ويقابله الحدّ الجنوبي الذي يتألف من سلسلة تلالٍ وهضابٍ غير مرويةٍ أيضًا تبدأ غربًا من تل كوكب المتاخم لسفوح جبل الشيخ وتساير الفرع الجنوبي (الكسواني) لنهر الأعوج من شماله. وبهذا التحديد لحدّ الغوطة الجنوبي تنضمّ إلى إقليم الغوطة، إضافةً إلى الرقعة الغالبة المروية تقليديًا من فروع نهر بردى، تلك المساحة الواسعة نسبيًا في القاطع الجنوبي - الغربي التي لا تصلها فروع بردى لكنَّها مرويةٌ بقنواتٍ منبثقةٍ من الفرع الشمالي لنهر الأعوج مثل الصحناوي والديراني وسواهما.

أورد كرد علي تقديرًا لطول الغوطة بنحو 20 كيلومترًا، وعرضها بما راوح بين 10 و15 كيلومترًا، ومساحتها بنحو 30.000 هكتار (300 كم^2) بما فيها المساحة التي تحتلّها مدينة دمشق[4]. ويعكس اعتباره رقعة دمشق في حينه من ضمن مساحة الغوطة وعيًا تقليديًا لأصل نشوء المدينة واستمرار ترابطها المتناغم مع محيطها من جهة، ويدلِّل من جهة ثانية على الصغر النسبي لمساحة المدينة آنذاك تجاه رحابة غوطتها.

حدود الغوطة الداخلية (حدودها مع مدينة دمشق)

إلى ما قبل قرن ونيف من الآن كانت الغوطة تحوط مدينة دمشق إحاطة السوار بالمعصم، إذ كان الحد الشمالي للأراضي المروية من بردى وفروعه هو مجرى نهر يزيد، الفرع الأعلى لبردى الممتد على سفوح جبل قاسيون، وذلك حين كانت الصالحية قريةً منفصلةً عن المدينة تغفو على التخم الفاصل بين

(3) محمّد كرد علي، **غوطة دمشق**، ط 2 (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1952)، ص 15.
(4) المصدر نفسه، ص 15.

الواحة الخضراء والجبل الأجـرد، وكان مفهوم «الغوطة» حينذاك، مثل «موضع كثير الماء والشجر»، يعلو صعودًا حتى مستوى مجرى يزيد من دون انقطاعٍ عن باقي أرجاء الواحة.

شـهدت المدينة منذ ذلك الوقت صيرورة توسّـع عمراني أدّى إلى انفكاك السـوار عن المعصـم من جهة الشـمال، إذ اتّسـع السّـكن من الصالحيـة ممتدًا على سـفوح قاسيون باتجاهين: شـرقًا (حي الأكراد - ركن الدين لاحقًا) وغربًا (الجهاركسـية والمهاجرين[5])، كما تطوّر شـريطٌ مبنيٌ ضيـقٌ يصل المدينة الأم بمدينـة السـفوح الناميـة، شـريطٌ كان مـن شـأنه قطع تواصـل السـوار الأخضر المحيـط بالمدينـة الأم أول مـرة فـي تاريخهـا. وأخذت أحيـاء مدينة السـفوح بالهبوط لملاقاة جسـم المدينة الأم الصاعد بدوره نحو السـفوح، فنشأت أحياءٌ جديـدةٌ على جانبي «طريـق الصالحيـة» بدايةً[6]، ثمّ مـا لبث التنظيـم والبناء أن اتّسعا على الجانبين ليلتهما معظم النطاق الوسيط بين المدينتين.

أدّى هـذا الاختـراق المتّسـع على مراحـل إلـى زوال «الغوطة الشـمالية» (إن صـحّ التعبير) عدا خاصرتين متضائلتين ما لبثتا في مـا بعد أن انفصلتا تمامًا عن باقي رحـاب الغوطة لتغدوا فـي منزلة جيبين منعزلين باتا جـزءًا من خارطة المدينة لا الغوطة. الجيب **الأول** (الأكبر) هو منطقة بسـاتين أبو جرش، انفصل عن الغوطة الشـرقية باتصال الأحياء والمنشآت من شرقه على محور القصاع - قابـون - برزة، والجيـب **الثاني** (الأصغر) هو مـا بات «حديقة تشـرين» (ومعها بقايا بسـاتين كيوان ووادي العتمة)، وانفصـم عن الغوطة الغربيـة باتصال البناء من جنوبه على محور مركز المدينة - قرية المزة السـابقة التي نمت (على غرار

---

(5) «الجهاركسـية» محلّة على اسـم مدرسـة ترجع إلى العهـد الأيوبي، وكثيرًا مـا تلفظ أو تكتب «الشركسـية» خلطًا علـى الأرجح مع منطقـة تجمع الشراكسـة في جـادات حي «المهاجريـن» الملاصق والذي تعود تسـميته إلـى عمليـة توطين اللاجئيـن المسـلمين الآتين من بـلاد الرومللي وجزيـرة كريت اليونانية في أواخر القرن التاسع عشر على عهد الوالي ناظم باشا صاحب التوجه العمراني البارز.

(6) نقل صفوح خير عن «ايكوشـار» مخطّطا لـ «تركيب مدينة دمشق عام 1937» يسمي فيه تلك المنطقة «حي الأوروبيين»! (نبذة عن ترجمة أيكوشـار معطاة في حاشـية لاحقة)، انظر: خير، ص 338، الشكل (49).

أحياء قاسيون) على سفوح جبل المزة أولًا قبل أن تدهم البساتين السهلية.

بذلك كله عَزَلَت المدينة الغوطة عن جبلي قاسيون، والمزة، واقتصرت دلالة «الغوطة» بالتالي على نطاق يحفّ بدمشق من شرقها وجنوبها وغربها، يبدأ من خط الهضاب الجرداء الواقعة شمال - شرق المدينة المتّسعة (أطراف القلمون الجنوبي)، ويغلق على خط الهضاب الجرداء الواقعة إلى جنوبها الغربي (امتداد جبل المزة إلى ضهرة عرطوز عند مطلع إقليم وادي العجم وسفوح جبل الشيخ).

الحدود البينية للغوطتين الشرقية والغربية

الغوطة غوطتان، الفصل بينهما تاريخيًا هو فصلٌ اعتباري تمثَّل بالخط الواصل من السفوح الوسطى لجبل قاسيون (الصالحية) إلى المدينة القديمة، فنتوء حي الميدان جنوب المدينة خارج السور، المنتهي عند «بوابة الله» (ساحة الأشمر حاليًا) حيث مفتتح «طريق الحجّ الشامي» المتجهة جنوبًا بانحرافٍ طفيفٍ إلى الغرب نحو الكسوة فحوران. فكان ما يقع غرب هذا الخط من أراضي الغوطة يُنسب إلى الغوطة الغربية، وما يقع شرقه هو الغوطة الشرقية وهي الأكبر مساحةً.

بعد اتصال المدينة بالجبل، واتساعها على خطوط تماسها الأخرى مع الغوطة، بات جسم المدينة وحدوده إجرائيًا وعمليًا هي حدود محافظة دمشق الحالية، واستطالته الجنوبية في محافظة ريف دمشق نحو الكسوة (محور دمشق - درعا)، كلاهما الحدّ الاعتباري الفاصل بين ما تبقّى من الغوطتين الشرقية والغربية.

مساحة الغوطتين

إذا انطلقنا من مساحة «الغوطة الطبيعية» الكاملة، ومن ضمنها دمشق، في أواسط القرن العشرين، كما أوردها كرد علي (300 كم^2)، وحسمنا منها مساحة محافظة دمشق الحالية (نحو 120 كم^2)، سنجد أن ما بقي صالحًا

لتعريفه «غوطة» قد لا تتجاوز مساحته من حيث المبدأ 180 كم²، تتوزّع تقريبًا بين الغوطتين بمعدل 3 (شرقية) إلى 1 (غربية)، وبهذا يمكن تقدير المساحة «القائمة» للغوطة الشرقية بنحو 130 -140 كم²، والغربية بنحو 40 -50 كم².

المقصود بالمساحة القائمة مساحة الرقعة الجغرافية بغض النظر عن استخدامات الأرض، ذلك أن البناء والتشييد السكني (المنظّم وغير المنظّم) والصناعي والخدمي غزوا الغوطتين من داخلهما - ابتداءً من منتصف القرن العشرين - بوتيرةٍ متسارعةٍ كما سنعرض لاحقًا، فبات الفرق الآن بين مساحة الغوطة «القائمة» والمساحة «الصافية» للأرض الخضراء كبيرًا للغاية.

هنا تجدر ملاحظة أن الغوطة الشرقية عوَّضت جزئيًا تآكل رقعتها من جهة الغرب (بتوسّع مدينة دمشق على حسابها)، وتدنّي نسبة «الغوطة الحقّة» مما تبقّى من مساحتها القائمة، وذلك بالتوسّع شرقًا على حساب مساحة سهل المرج بعد انخفاض منسوب مياهه الجوفية في العقود الأخيرة، ما أتاح تحويل قطاع من المرج إلى أرضٍ شجراء قليلة الاختلاف عن الغوطة الأصل من حيث الهيئة العامة والدور البيئي والاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من بقاء الفارق الأصل في سماكة التربة الزراعية وخصوبتها. أما الغوطة الغربية فلم تحظَ بإمكانية توسّع مثل هذه نظرًا إلى جساءة (صلادة) حدودها الخارجية ذات الطبيعة الهضبية والجبلية.

من أهم مزايا إقليم الغوطة

مثل حال معظم البلدان العربية، تغلب في سورية البيئة الصحراوية (الحماد - جنوب الجبال التدمرية الجنوبية وشرقها) وشبه الصحراوية (باقي بادية الشام مع بادية الجزيرة). ولا تزيد (في عام 2009) نسبة الأراضي الصالحة للزراعة على 32.5 في المئة من مجمل مساحة القطر، مستثمر نحو

خُمسـها فقـط (20.5 فـي المئة تحديـدًا، وتعادل نحـو 6.7 في المئـة فقط من مجموع مسـاحة القطر) بزراعـةٍ مرويةٍ والباقي مـزروعٌ بعلًا (علـى الأمطار) أو متروكٌ للسـبات (راحـة)، أو صالحٌ للزراعة وغير مسـتثمر بعـد[7]. من هنا نجد أن أراضي الزراعة المروية، إذ تجتمع صلاحية الأرض للزراعة مع توافر مصدر ري ثابتٍ، تعتبر بحدّ ذاتها من الموارد النادرة في سورية.

من أصل هـذا المـورد النادر تمثِّل الأراضي المروية مباشـرةً مـن الأنهار والينابيع نسـبة 17 في المئة، أو ما يُعادل 1.2 في المئة فقط من مجمل مسـاحة القطـر[8]، أي إن الأراضي الزراعية المروية من مصادر المياه السـطحية الجارية طبيعيًا، وبأقـلّ كلفة اقتصاديـة وبيئية، إنّما هي موردٌ شـديد الندرة في الشـروط السورية الواقعية.

تنتمـي غوطة دمشـق - أساسًـا - إلى هذا الصنـف من المـوارد، من دون أن يعني ذلك أن مسـاحتها المزروعة محصـاةً بكاملها ضمن الـ 1.2 في المئة المذكـورة أعلاه، أو أن مـا تبقّى من أرضهـا الزراعية لا يزال يُـروى من الأنهار والقنـوات التقليديـة كما كان عليـه الحال على مـدى ألفيات عدّة وإلـى ما قبل أقلّ من نصف قـرن، ذلك أن مياه أنهار وقنوات الغوطتين شـحّت وتلوّثت ولم تعد تكفي و/ أو تصلـح للري، وبات الفلاح الغوطاني يلجـأ إلى الآبار الجوفية والمضخّات في كثير من الحالات.

---

(7) الجمهوريـة العربيـة السـورية، المكتـب المركزي للإحصـاء، **المجموعـة الإحصائية، 2010** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2010)، الجدول 4/ 7.

(8) مـن أحدث معطيات متاحة (في عام 2009) يتبين أن نحو 53 في المئة من الأراضي المروية كانت تروى بالآبـار، بما يتضمّنه ذلك من من أكلاف ثابتة (حفر، وتعميق بعد سـنوات عدة في الغالب)، ومتحركة (طاقة)، إضافةً إلى استنضاب الرأسـمال الطبيعي، إذ يتجاوز الاستخراج السنوي معدل التغذية أو المتجدّد المائي السـنوي في معظـم أحواض القطر الجوفيـة. في حين أن نحو 30 فـي المئة من تلك الأراضـي كانـت تروى بمشـاريع الـري العامة من سـدود وشـبكات، بما يحملـه ذلك أيضًـا من أكلاف رأسـمالية وتشـغيلية، عدا شـكلًا آخر من أشـكال اسـتنضاب الرأسـمال الطبيعـي يتمثَّل بفقـدان الموارد الأرضيـة الثمينة للمناطق التي تغمرها بحيرات السـدود لدى تشـييدها (المعطيـات الرقمية من: المصدر نفسه، الجدول 4/ 10.

أما لـو أدخلنا عنصر نوعية التربـة، فإن تعبير «الندرة الشـديدة» قد لا يعود كافيًا لوصف هـذا المورد، ذلك أن تربـة الغوطة الزراعية تتميز بسـماكة طبقتها وقلّة الصخور والحجـارة فيها، ويعود ذلك إلى منشـأها الجيولوجـي باعتبارها لحقيـاتٍ نهرية وسـفحية وبحيرية[9]، وتمتـاز إلى ذلـك بتركيبها الغنـي بالدبال العضوي تبعًا للاستقرار الزراعي المديد الكثيف فيها.

كان من بين العوامل التي ساعدت في تأمين الاستقرار الزراعي في الغوطة ملاصقتها دمشـق، حاضرة سـورية الوسـطى منذ اتسـاع نفوذ مملكة دمشق بين الممالـك الآرامية في مطالـع الألفية الأولى قبـل الميلاد، لتغدو حاضرة الشـام الأولـى منذ اتخاذها في أواسـط القرن السـابع للميـلاد عاصمةً للدولـة العربية الأموية، وإلى الآن. وأوجز عاشق الغوطة «الأستاذ الرئيس»[10] مزيتها الجغرافية التاريخية هـذه قائلًا (بوحي التنـازع المميز لعلاقة البـداوة بالحضارة في عموم المشرق العربي): «ولولا الغوطة ما كانت دمشـق من أجمل مدن العالم، ولولا دمشق ووجود السلطان فيها لعاثت البادية في الغوطة»[11].

إلى ذلك، مثّلت ملاصقة دمشـق مزيةً اقتصادية مهمةً للغوطة سـاهمت في اسـتقرار الزراعة فيها وازدهارها نظـرًا إلى حاجة المدينـة الدائمة إلى منتوجات الغوطـة الغذائية وغيـر الغذائية (مـواد أولية للحـرف الصناعية وأخشـاب للبناء

---

(9) كانـت حوضة دمشـق بحيرة واسـعة ينتهـي إليها نهرا بـردى والأعـوج، والتقديـر العلمي أن تصريف النهرين كان أكبر كثيرًا مما هو عليه الآن.

(10) اللقب الذي اشـتهر به محمّد كرد علي (1876-1953)، مؤرِّخ وأديب سـوري من مواليد دمشـق التي استقرّ جدّه فيها مهاجرًا من السليمانية جنوب - شـرق جبال كردستان. أنشأ مع شقيقه أحمد صبحـي (1884-1927) جريـدة **المقتبس** (1908)، أسّـس ورئـس المجمـع العلمي العربي بدمشـق (مجمـع اللغة العربية لاحقًا) بتكليف مـن الحكومة العربية الفيصلية (1919). من مؤلفاته **خطط الشـام**، **الإسـلام والحضارة العربية** و**أمراء البيان**. كتابه **غوطة دمشـق** مرجع عن واقع الغوطة حتى أواسـط القرن العشـرين، ويذكر أنه كتب هذا المؤلف ومعظـم مؤلفاته الأخرى في دارٍ له بطرف قرية جسـرين بالغوطة الشرقية حيث كان يستطيب المقام والعمل.

(11) كـرد علـي، **غوطـة دمشـق**، ص 28. ومن سـخريات القـدر أن «السـلطان»، بصيغـة الدولة الوطنية الحديثة، كان من عوامل عيث دمشـق خرابًا بالغوطة - بعد أن كانـت تحميها من عيث البداوة - في زمن أتى سريعًا بعد كرد علي.

والتدفئة، وغير ذلك)، ومقابل توفير حاجات أهل الغوطة من مصنوعات المدينة ومستوردات تجارها.

سمات التوطّن البشري التقليدي في الغوطة

دمشق وسوارها الأخضر المروي الخصيب واحةٌ كبرى محصورةٌ بين باديةٍ عفراء وجبالٍ جرداء، وإن أراضي غوطتي دمشق الشرقية والغربية، صعودًا إلى وادي بردى وسهل الزبداني، ووادي العجم ومنابع نهر الأعوج على سفوح جبل الشيخ، ليست مجرّد تربةٍ زراعيةٍ فريدةٍ في سماكتها وخصوبتها بل هي نظامٌ بيئيٌ - إنساني تراثي نادر النظير في المشرق العربي، يمثّل أحد أقوى تجلّيات الهُوية العربية المستقرّة الحية الخضراء التي صمدت دومًا في وجه الكلح والإصفرار وتقلّبات الأزمان الطبيعية والتاريخية[12].

الهُوية والرسوخ والالتحام بالأرض مصدر الرزق شبه الوحيد، تلك أهمّ سمات أهالي الغوطتين الأصلاء قبل أن تدهمهم التحوّلات. علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمركز (دمشق) وبالأقاليم المجاورة (المرج ومن خلفه البادية ووادي بردى ووادي العجم والقلمون الجنوبي وجبل الشيخ وفتوح حوران وجبل العرب) قائمة وحيّة، إنّما تأتي في سلّم أولوياتهم بمرتبةٍ متأخّرةٍ بعد الغوطة بأرضها وزرعها وضرعها، وأهلها.

الغوطانيون أشدّ شبهًا بعضهم ببعض، معاشًا ولباسًا وسلوكًا ولهجةً ومفرداتٍ أيضًا، وإن اختلفت أديانهم أو تباعدت قراهم، من شبههم بأهالي دمشق أو الأقاليم المجاورة التي قد تقع على مسافة أقرب لأيٍّ منهم[13]. ومردُّ

---

(12) حسني العظمة، «دمشق الكبرى 2025: حلم التنمية العمرانية أم كابوس الخراب البيئي؟،» ورقة قدمت إلى: «المدن السورية الكبرى في سيرورة العمران المعولمة،» مؤتمر عُقد في حلب، 15-17/3/2010.

(13) إلى حدٍ بعيد لا يزال هذا التشابه السلوكي والنفسي يمتد إلى أحياء دمشق الطرفية التي كانت حتى زمنٍ قريبٍ جزءًا من الريف مثل برزة والقابون وجوبر والقدم وكفرسوسة والمزة، وهذا دليل على قوّة التراث الغوطاني اللامادي ورسوخه.

ذلك تماثل علاقتهم بالأرض، وتشابه نمط الإنتاج الزراعي المروي (البستنة الكثيفة المختلطة: مشجرة وموسمية وتربية حيوان) الذي صمدت فيه تاريخيًا حيازات الأهالي الصغيرة بوجه مطامع أهل السلطة والمال[14].

يتجلّى ذلك بميراث احترامهم بيئتهم ضمانًا لاستدامة عطائها، ومن أمثلته أنّهم كانوا لا يبنون قراهم وأسيجة (دكوك) حقولهم إلّا بمواد أرضهم، اللبن[15] وخشب الحور. ليس هذا لقلّة الحجر بالغوطة فحسب، ولا دليل قلّة رسوخ بالأرض (إذ يندر وجود من هو أرسخ منهم)، بل إنه بالجوهر حرصٌ على التربة تفاديًا لتلويثها بمواد غريبة عنها إن لزم تعديل البناء أو لو تداعى وتهدّم المبنى بفعل الزمن أو الكوارث أو الفتن والحروب.

وتبعًا لتوافر أسباب العيش والاستقرار عمرتْ الغوطة بالسكان منذ القدَم، وتميّزت عبر تاريخها بكثرة القرى وتقاربها، وبتكتّل الدّور داخل القرية وشبه انعدامها خارجها، وفي هذا مظهرٌ آخر من مظاهر الحفاظ على الأرض الزراعية إضافةً إلى مقتضيات الأمن الجماعي الذاتي. وبلغ عدد التجمّعات السكانية، في حدود الغوطة المتعارف عليها في منتصف القرن العشرين، 44 تجمعًا، مجموع سكانها نحو 115 ألف نسمة، وراوح عدد سكان التجمّع الواحد بين 100 نسمة فقط (بالا) و20 ألف نسمة (دوما)[16].

---

(14) انظر: محمد كرد علي، «تمليك الأرض،» في: كرد علي، **غوطة دمشق**، الفصل 11، ص 120-131.

(15) معجون الطين والقش (التبن) مجففًا بالشمس.

(16) المصدر نفسه، ص 22-24. لا يميز المؤلف التجمّعات بحسب حجمها السكاني ويسميها كلها قرى، وهناك عدد من «القرى» التي أوردها بات الآن أحياء لمدينة دمشق وهي برزة وجوبر والقابون من الغوطة الشرقية، والقدم وكفرسوسة والمزة من الغوطة الغربية، وكان مجموع سكانها في حينه يتجاوز 40 ألف نسمة. في المقابل يمكننا اليوم أن نعتبر من الغوطة عددًا من قرى إقليم «المرج» (مثل الريحان - الشفونية - بيت نايم - بزينة - دير العصافير... الخ) يقابل بأقلّ تقدير عدد القرى التي ابتلعتها دمشق.

أهم التجمّعات السكانية الحالية في الغوطتين

الغوطة الشرقية: دوما[17] - حرستا (البصل[18]) - مسرابا - بيت سوا - عربين - زملكا - حمورية - حزة - سقبا - عين ترما - كفربطنا - جسرين - المليحة - جرمانا - بيت سحم - ببيلا - يلدا - الست زينب.

الغوطة الغربية: داريا[19] - معضمية الشام[20] - جديدة عرطوز[21] - صحنايا - أشرفية صحنايا.

أولًا: زمن التحوّلات

عبر تاريخ دمشق الطويل الحافل بالمحن الجسام من حروب وحصاراتٍ ومجاعاتٍ وزلازل وأوبئة، صمد التوطن البشري في الغوطة معتمدًا على نمط إنتاج زراعي مروي كثيفٍ على درجةٍ عاليةٍ من المرونة والقدرة على التكيّف والنهوض من جديد.

بدأت دمشق في القرن العشرين دورةً جديدةً من النمو والنهوض، لكنها نهضة شابها كثير من عناصر الفوضى والعشوائية، بيئيًا وعمرانيًا وسكانيًا، وتجلّت «فجوة التخلف» هنا بقصور البنى الفوقية الثقافية والحوكمية والمؤسَّسية وعطالتها عن مواكبة المتغيرات العاصفة التي انتابت البنى التحتية

(17) حاضرة الغوطة الشرقية لحينه على الرغم من طرفيتها منها، واعتبرها كرد علي «حاضرة الغوطة الشمالية»، ربما لوقوعها شمال بردى. انظر: المصدر نفسه، ص 21.

(18) هناك «حرستا» أخرى تقع على التخوم بين الغوطة الشرقية والمرج تُدعى حرستا القنطرة، وحرستا كلمة آرامية معناها «خشنة». والثابت أن معظم أسماء قرى ومواضع الغوطتين ذات أصل آرامي، وهذا واضح أيضًا من وقعها خصوصًا ما ينتهي منها بحرف الألف (داريا - صحنايا - زملكا - مسرابا... إلخ) أو يبتدئ بـ «كفر» وتعني بالآرامية قرية.

(19) حاضرة الغوطة الغربية لحينه وتتوسطتها مكانيًا، واعتبرها كرد علي «حاضرة الغوطة الجنوبية»، ربما لوقوعها جنوب بردى. انظر: المصدر نفسه، ص 21.

(20) لم يدرجها كرد علي في عداد قرى الغوطة مع أنّها شجراء مروية، ربما لأنه استثنى المروي من غير بردى بقوله: إن «الغوطه هي كلّ ما أحاط بدمشق من قرى شجراء وكان من الأرض المطمئنة التي تروى من نهر بردى وما اشتق منه». انظر: المصدر نفسه، ص 14.

(21) انظر الهامش السابق.

المادية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية، وكانت غوطة دمشق مسرحًا لمفاعيل هذا القصور، فهُزِمت الغوطة أول مرةٍ في تاريخها وتحوّلت من مفخرة دمشق وواجهتها الخضراء إلى حديقتها الخلفية الرمادية.

لا يكفي في هذا السياق لوم الانتداب الأجنبي ومخطّطات «ايكوشار»[22]، إذ لا يصح أن ننتظر من هؤلاء شدّة الحرص على روح وهُوية حاضرة الشام قلب العروبة، إنّما تقع المسؤولية التاريخية في الدرجة الأولى على «النخب الوطنية الحديثة»، بفروعها المختلفة التي سلّمت لهم قيادتها بدايةً بدعوى اقتباس الحداثة، ثم واصلت بعدهم النسج على منوالهم ولا تزال، بل أباحت (إن لم نقل عملت على) تصعيد وتيرة تدمير الإرث الطبيعي والتراث التاريخي، في زمن امتلاك القرار الوطني، إلى مستوىً لم يكن من الجائز السماح بمثله.

1 - الخرسنة[23]

عقب فقدان «الغوطة الشمالية» في الجولة الأولى كما أسلفنا، باتت الغوطتان الأخريان مسرحًا لجولةٍ ثانيةٍ من هجمة الجساءة على المرونة. ولا بدّ هنا من عرضٍ سريعٍ لصيرورة تآكل الأراضي الزراعية وغرس الخرسانة التي أسفرت عن انحسار وتشظّي وتهتّك النظام الزراعي المروي الكثيف المستقر،

(22) ميشيل إيكوشار 1905-1985: معماري فرنسي من المدرسة الحداثية، اشتغل مع دانجييه بوضع ما أعتبر رسميًا أول مخطّط تنظيمي لمدينة دمشق (1937)، اعتمد مبدأ التخطيط الشعاعي لتوسيع المدينة خصوصًا نحو الشمال (الجبل)، ثم وضع مع المعماري الياباني ج. بانشويا المخطّط الثاني للمدينة المعروف بمخطّط إيكوشار (1968) معتمدًا مبدأ محاور حركة السير والعقد الكبرى على «الطراز الدولي» الذي حوّل مدن العالم إلى أماكن تجمّع للعمالة والمستهلكين من دون هُوية أو حياة اجتماعية، وأدّى تنفيذ بعض تلك المحاور والعقد إلى إلحاق الضرر الفادح بالغوطة من جهة، وإزالة أو تقطيع أوصال أحياء تراثية في المدينة من جهةٍ ثانية. والجدير أن أستاذ إيكوشار، لوكوربوزييه (1887 - 1965) كثيرًا ما اقترح أمورًا مماثلة لباريس وغيرها من المدن الفرنسية وقوبلت بالرفض. (بتصرف عن ورقة خلفية محفوظة لدى الباحث أعدها المعماري ناتاي الشركس).

(23) الخرسنة (Concretization) تحوّل يصيب الأرض باجتثاث زرعها وخضرتها وغرسها بالخرسانة الإسمنتية.

واندحار هشاشة التراب ومرونة الطين وحِنية الخشب أمام صلادة الخرسانة وتوافر وسهولة استخدام الطوب الإسمنتي.

بدأت الجولة الجديدة بُعَيد الاستقلال والجلاء مع إنشاء عددٍ من المصانع الحديثة الكبيرة (غزل ونسيج - زجاج - زيوت نباتية - دباغة... إلخ[24]). احتلّت الصناعة أول مرة مساحاتٍ واسعة من أراضي الغوطة الشرقية (محاور القابون، الزبلطاني، المليحة، جرمانا)، والمحور الجنوبي بين الغوطتين (القدم). من الواضح أن من دوافع اختيار مواقع تلك الصناعات توافر الأمن لقربها من المدينة، وتوافر فرص التسويق للسبب نفسه، وامتلاك (أو سهولة تملّك) الأرض من طرف الرأسمال الدمشقي الجديد وبعضه كان منجذبًا نحو الصناعة، مؤمنًا بمستقبلها[25]، وتوافر القوى العاملة الرخيصة، وسهولة الوصول إلى مصادر المياه السطحية والجوفية، وإمكانية صرف المخلّفات السائلة إلى فروع بردى وقنواته. هذه العناصر مشابهة لمعايير اختيار مواقع الصناعات إبّان الثورة الصناعية الأوروبية باستثناء عنصر القرب من مصادر المواد الأولية لبعض الصناعات. بيد أن اختيار مواقع الصناعة لم يلتفت إلى الفارق البيئي الأساس بين دمشق ومدن أوروبا المتمثِّل بندرة ما يشبه الغوطة في سورية وعموم المشرق العربي، وبأن بردى مهمٌّ جدًا لمقاس دمشق وغوطتيها السكاني والزراعي آنذاك، لكنه بعيد الشبه من مقاييس الراين الألماني أو الرون الفرنسي أو البو الشمال - إيطالي من حيث الغزارة والقدرة على تمديد وتبديد للملوّثات المنصرفة من الصناعة الكبيرة.

أطلقت الصناعة إشارة البدء للجولة الثانية من خرسنة الغوطة وانتهاك

(24) سبق ذلك في بداية الثلاثينيات بمبادرة من الملاّك الشاب المستنير والسياسي الصاعد خالد العظم (1903 - 1965)، إقامة مصنع للإسمنت البورتلاندي وسط غياض وادي بردى أعلى بلدة دمر قبيل خانق الربوة. كان هذا أول مصنع إسمنت في البلاد، كما يمكن اعتباره أول منشأةٍ صناعيةٍ حديثةٍ من حيث المقاس وأسلوب الإنتاج.

(25) تكوّنت قبل الحرب العالمية الثانية وخلال رساميل دمشقية وحلبية من النوع الحديث، اشتغل بعضها بالصناعة خارج البلاد في بلدان قريبة مثل مصر أو حتى بعيدة جدًا مثل اليابان. وفي مانشستر ببريطانيا امتلك سوريون، أو شاركوا في مصانع للجوخ الإنكليزي الذائع الصيت.

حرمتها بغياب السياسات والتشريعات المفترض أن تحميها، بل لاحقًا لم تحجم الدولة نفسها عن انتهاك الغوطة بإقامة مصانع عليها في مرحلة توسيع القطاع العام الصناعي[26]. ومن ثم تواصل الانتهاك بديناميةٍ مختلفةٍ واستخدامات أخرى لهذا المورد الأرضي النادر، استخدامات لا تجلب معها حتى منافع الصناعة.

2 - الانفجار السكاني

تبع النمو الصناعي المبكر في الغوطة، ومن دون ارتباطٍ كبير به، انفجارٌ سكاني يعكس بدقّةٍ مجمل المسألة السكانية في سورية التي شخَّص معالمها التقرير الوطني الأول للسكان تحت عناوين رئيسة، أهمها لسياقنا[27]:

• نمو سكاني مرتفع، زاد معدله السنوي بين عامي 2005 و2010 على متوسطات مجموعات دول العالم كلها التي تنتمي سورية إليها، كما زاد على متوسط «العالم الرابع»، أي مجموعة البلدان الأقل نموًّا[28].

• سوء توزّع جغرافي للسكان وتخلخل سكاني - مجالي في مناطق ذات موارد مائية و/ أو أرضية وافرة نسبيًا، مقابل ضغط سكاني (واقتصادي وخدماتي) شديد ومتزايد على مناطق محدودة الموارد باتت عرضةً لتدهور مواردها خرسنةً واستنزافًا وتلوّثًا.

لا شكّ في أن غوطة دمشق تأتي في رأس المناطق السورية التي تعرَّضت لاختلال التوازن بين «الحمل السكاني» المتزايد بلا حدود ومحدودية «حمولة الموارد» بمعنى قدرتها الاستيعابية والتجدّدية المستدامة.

يبين الجدول (4 - 1) التغير الجذري الذي طرأ على الوضع السكاني

(26) مثال: شركة «تاميكو» للأدوية التي احتلّت مساحةً واسعةً من الغوطة الشرقية قرب المليحة.

(27) انظر: محمد جمال باروت، محرر، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008)، الفصول 2، 3 و6 خصوصًا.

(28) المصدر نفسه، ص 85.

من خلال مقارنة أعداد السكان بين عامين 1950 و2010 على مستوى بعض الوحدات الإدارية المختارة من الغوطتين الشرقية والغربية وفق التقسيمات الإدارية النافذة في نهاية الفترة:

الجدول (4 - 1)
مقارنة أعداد السكان بين عامي 1950 و2010 لبعض الوحدات الإدارية في الغوطتين

الوحدة الإدارية	المشتملات	سكان 1950(*)	سكان 2010	معدل النمو السنوي المئوي
مدينة دوما (غ. شرقية)	دوما	20.458	129.584(**)	3.12
مدينة داريا (غ. غربية)	داريا	8.643	92.038(***)	4.02
ناحية عربين (غ. شرقية)	عربين وزملكا	8.014	104.689(****)	4.38
ناحية كفربطنا (غ. شرقية)	كفربطنا، جسرين، حزة، عين ترما، بيت سوا، افتريس، سقبا، حمورية	11.475	133.243(*****)	4.17

المصادر:

(*) ورد في: محمد كرد علي، **غوطة دمشق**، ط 2 (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1952)، ص 22-24.

(**) إسقاطات الباحث بالاستناد إلى نتائج التعداد العام الأخير (2004).

(***) المصدر نفسه.

(****) المكتب المركزي للإحصاء، تقديرات السكان على مستوى الناحية لعام 2010 بالاستناد إلى نتائج التعداد العام الأخير (2004).

(*****) المصدر نفسه.

في العقود الأولى بعد الاستقلال، ومع تحسّن الحالة الصحية وتراجع وفيات الأطفال، وفي ظلّ غياب وسائل تنظيم النسل الحديثة، كان النمو السكاني الذاتي للغوطتين مرتفعًا بطبيعة الحال باعتباره مجتمعًا فلاحيًا يُمارس البستنة المتعدّدة المواسم والمنتوجات من زرع وضرع، ويهمّه ضمان قوّة عملٍ كافيةٍ من البنين والبنات لتسيير اقتصاد الأسرةً بشقّيه المتكاملين التسويقي والتّمويني (المنزلي)، ومجتمعًا محافظًا يواصل تقاليد الزواج المبكّر للإناث.

لكن عامل الدّفق السكاني الداخل إلى الغوطتين من خارجهما أخذ في العقود التالية يؤدّي دورًا متزايدًا في تشكيل اللوحة السكانية فيهما. إذ صادف أن استقبلت دمشق وغوطتاها ابتداءً من منتصف القرن العشرين موجاتٍ بارزة من الهجرة الجماعية المرتبطة بقيام الكيان الصهيوني وتوسّعه، أهمّها موجة لجوء النكبة عام 1948، حيث أُسكِنَ معظم اللاجئين في أطراف دمشق على أراضٍ تنتسب للغوطة (مخيم اليرموك[29] - جرمانا - سبينه - السّت زينب... وغيرها)، أو تقع على تخومها الخارجية (خان الشيح - خان دنون). وتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سورية 475 ألفًا مع نهاية عام 2009 [30]، ولا شكّ في أنه بات يلامس في عام 2012 مستوى النصف مليون، منهم 68.7 في المئة مسجّلون في دمشق وريفها، و8.7 في المئة في محافظة القنيطرة نزحوا ثانيةً في عام 1967، وأُسكِن معظمهم في مخيم جرمانا.

الأمر نفسه مع موجة نزوح النكسة في عام 1967 (ضهرة عرطوز - الفضل بخراج جديدة عرطوز - المعضّمية - الحجر الأسود - السّت زينب - البويضه - حجّيرة - بطيحة الوافدين بخراج دوما - مساكن برزة - المنصورة والأحداث بقدسيا... إلخ)، ويُقدّر عدد النازحين السوريين من الجولان المحتل في محيط دمشق بنحو 280 ألفًا (في عام 2010)، وذلك انطلاقًا من عدد المسجّلين في السجل المدني للمحافظة (475 ألفًا)[31]، وبحسم المقيمين في الثلث المحرّر منها (84 ألفًا)[32]، والصامدون في الجزء المحتل (28 ألفًا)[33]،

---

(29) تأسس المخيم عام 1957 على مساحةٍ تبلغ 2.1 كم^2 بهدف استيعاب اللاجئين الذين كانوا متفرّقين في المساجد والمدارس والأماكن العامة الأخرى. ويعد حاليا أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سورية، إذ يضم أكثر من 144 ألف لاجيء مسجّل. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، «ملف المخيمات السورية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=114>.)

(30) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية**، 2010، الجدول 16/ 2.

(31) المصدر نفسه، الجدول 1/ 2.

(32) المصدر نفسه، الجدول 2/ 2.

(33) تقدير متداول.

والباقـي (نحـو 80 ألفًـا) متواجـدون داخـل مدينة دمشـق وفـي محافظـة درعا ومحافظات أخرى أو خارج القطر.

كمـا ترافق تصاعد الصّـراع العربي - الصهيوني مع اسـتقرار أعـدادٍ يتعذّر تقديرها من العسكريين وعائلاتهم أتوا من محافظاتٍ سوريةٍ مختلفةٍ إلى دمشق ومحيطها نظرًا إلى قربها من مواقع تمركز القطعات.

تضع هـذه العوامـل مجتمعـةً مسـألة دحـر المشـروع الصهيونـي وتحرير الأرض وعـودة المهجّريـن والنازحين إلى ديارهـم في فلسـطين والجولان في قلب مسارات أزمةٍ قد تبدو أول وهلةٍ تنمويةً - بيئيةً صرفة.

إضافةً إلى ذلك، وطردًا مع تفاقـم الوضع العراقي، بدءًا من حرب الخليج الأولـى (إيران) إلـى الثانية (الكويـت)، فالثالثة (غـزو العـراق)، تزايدت أعداد ضيوف الغوطـة مـن اللاجئين العراقييـن إلى مسـتوياتٍ قياسـيةٍ، وتكثفـوا تبعًا لارتباطاتهم وبيئاتهم الاجتماعية - الثقافية المختلفة في مواضع أكثر من غيرها، أهمّها السّت زينب وجرمانا.

كان من أهمّ العوامل المسـاهمة في وقوع الانفجار السكاني في الغوطتين الهجـرة الداخلية المرتبطة بدور دمشـق باعتبارهـا عاصمةً سياسـيةً وإداريةً لبلدٍ حديث الاسـتقلال تنتصب أمامه مهمّة بنـاء الدولة الوطنيـة المركزية بعد قرونٍ مـن الفـوات الحضـاري والتبعيـة السياسـية وحتـى الإداريـة لعاصمـةٍ أخـرى. وأتاحت هذه العملية فرصًا واسـعةً أمام أبناء الريـف والمحافظات للتوظّف في هيئات الدولة والسلطة المختلفة، في ظلّ حالةٍ من فرط مركزية الدولة وتضخّم الإدارات والأجهـزة المتركّـزة في العاصمـة، معطوفةً على ميل سـلطوي - بدأ من أواسـط سـتينيات القرن الفائت - للحدّ مـن توظيف الدمشـقيين، والمقابل عزوف شـرائح واسعة من الشباب الدمشـقي عن ذلك وتوسّلهم الأعمال الحرّة ووظائف القطاع الخاص أو الهجرة إلى بلدان الخليج الصاعدة لكسب العيش.

تضافـر هـذا التوظيف الحكومي الواسـع فـي العاصمة مع اسـتمرار قطبية

دمشــق باعتبارهــا حاضــرةً اقتصاديــةً وثقافيــةً على المســتويين الوطنــي وتحت الوطنــي (المحافظات الجنوبية لســورية)، وتصاعد واتّســاع قــوّة جذبها للهجرة الداخليــة الباحثــة عن فــرصٍ أوفر وأفضــل للعمل والحيــاة والتعليــم، وإمكانية صعود السلّم الاجتماعي.

ثم أتت في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي مرحلة التقيــد السياســاتي والفعلــي بـ «توافق واشــنطن» ووصفات المؤسّســات الماليــة الدوليــة، وتجلّــى ذلك بانســحاب الدولة من الاســتثمار التنمــوي – عدا الاســتثمار في البنــى التحتية جزئيًــا – وذلك بدعوى إفســاح دورٍ أوســع للقطاع الخــاص، والتخلّي العملــي عن مبــدأ التخطيط إلّا في مــا يتعلّق بتطبيــق «برامج الإصلاح» الملتبســة بمنحى الخصخصة، وجرى عمليًا إخضاع مجمل الصيرورة الاقتصاديــة والاجتماعيــة لعشــوائية الســوق والأهــواء المناطقيــة الاستســهالية للمســتثمرين الذيــن لا يقشــع بعضهــم (الأقــدر غالبًــا) مــن الجغرافيــا الســورية ســوى دمشــق ومحيطها اللصيــق. أتى هذا كلــه ليفاقم حالــة اللاتــوازن التنموي والاجتماعــي بين المركــز والأطراف، المدينــة والريف، والأقاليــم والمحافظات والمناطق المختلفة.

عندما كانت دمشــق – المدينة قد أُتخمت بما فيها ومن فيها، وبلغت أسعار العقارات وإيجارها فيها مستوياتٍ قياسية، وبات خيار الإقامة والسكن فيها (على الأقــل في أحيائها المنظّمة) مغلقًا أمام شــرائح الدخل الفقيرة وحتى المتوســطة، وأضحــى الخروج منها مُغرِيًا لمن يمتلك فيها عقارًا أو كان مســتأجرًا قديمًا أتاح له القانون الحصول على نسبةٍ لا بأس بها من قيمة العقار السوقية، حيث أخذ إناء المدينة يطفح سكانًا (ونشــاطًا) إلى محيطها الذي شهد ظاهرةً سكانيةً – عمرانيةً جديدةً أزالت عمليًا الحدود الإدارية بين محافظتي دمشــق وريف دمشق، وباتت كلمــة «ريف» في تســمية المحافظة الأخيــرة ضعيفة الدلالة علــى الواقع، بعد أن ارتفعت نسبة سكان المدن فيها من 15.6 في المئة عام 1960 [34] إلى 65.0 في

---

(34) نتائج التعداد العام للسكان لعام 1960.

المئة عام 2010 [35]. وهذه النسبة الأخيرة لسكان المدن هي الأعلى المسجّلة بين المحافظات السورية (عدا دمشق - المدينة بالطبع)، بما فيها محافظة حلب التي تضمّ مدينة حلب أكبر مدينة سورية بالعدد السكاني. وسجّلت محافظة ريف دمشق أعلى معدل موجب لصافي الهجرة (جذب سكاني) في الفترة بين التعدادين العامين لعامي 1994 و2004 وقدره 44.9 بالألف سنويًا، والمقابل سجّلت محافظة دمشق (المدينة) ثاني أعلى معدلٍ سالبٍ (طردٍ سكاني) وقدره 25.9 - بالألف سنويًا[36].

مرّت الطفوحات السكانية الخارجة من مدينة دمشق إلى «ريف» دمشق، وكذلك التدفّقات الآتية من خارج المحافظتين، عبر جهاز نبذٍ طبقي فاعلٍ كان حجم «الطلب» على خدماته يزداد طردًا مع اتّساع الفجوة بين الغنى والفقر على مستوى دمشق ومحيطها، وعلى المستوى الوطني العام. ففي حين وجدت الفئات الغنية والميسورة موائلَ تناسبها في ضواحٍ منظّمةٍ أو مناطق دارات (فيلات) تقع غرب المدينة في الأغلب، باتت مدن وبلدات وقرى الغوطتين، خصوصًا الشرقية، ملاذًا للشرائح الأفقر، وذلك في علاقةٍ جدليةٍ، عناصرها الحاسمة الدينامية السكانية - الاجتماعية وتحوّلات الوضع البيئي - الخدمي: يتزايد الكادحون الفقراء داخل الغوطة كما يأتونها من كلّ حدبٍ وصوبٍ، فيتبع ذلك تفاقم الأوضاع البيئية والخدمية (والفقر أكبر مسبب للتلوّث كما قالت حكيمة الهند أنديرا غاندي)، لتتكرس المنطقة - في ظلّ إهمالٍ وقصورٍ رسمي وفسادٍ إداري فاقع - موئلًا للفقر والمخالفات وتردّي القيم الجمالية والمعنوية، وبؤرةً لتدهور الفضاء العام البيئي والاجتماعي بكلّ أبعاده وانعكاساته الصحية والسلوكية، فتستقطب بالتالي المزيد من «المنبوذين» من درجات السلّم الاجتماعي الأدنى، وهكذا دواليك. علاقة جدلية ترسم

(35) الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية**، 2010، الجدول 12/ 2.

(36) محمد جمال باروت، محرر، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الثاني 2010: انفتاح النافذة الديموغرافية.. تحديات وفرص** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010)، ص 207، جدول 30: «مؤشّرات الهجرة بحسب المحافظات بين عامي 1994 و2004».

بالحصيلة خطى صيرورةٍ بيئيةٍ - اجتماعيةٍ بمسارٍ حلزوني نازلٍ تحكمه - من خلال السويات المقارنة بين أسعار العقارات وإيجارها - «يد السوق الخفية» التي لاقت التبجيل في العقدين الأخيرين من الداعين على المستويين الرسمي والثقافي إلى اللحاق بقطار العولمة الليبرالية - الجديدة.

ثانيًا: لمحة عن أبرز التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية في الغوطتين

ربما لأنها «خفية» تنخر مثل السوس من داخل الجذع، تمكّنت «يد السوق» إيّاها من إنهاك الغوطة وتفريغها من مبناها ومعناها، لتنجح بذلك في ما عجزت عنه «عوامل الخراب» التي أحاقت بالغوطة عبر تاريخها الطويل[37]. والرسملة هنا (بمعنى اتّساع مفاعيل قوى السوق الرأسمالية وطغيانها) لا تؤدّي دورًا تقدّميًا على الإطلاق بل دورًا رجعيًا بامتياز، ذلك أنّها - فضلًا عن تدميرها (الهولاكوي!) لمنظومةٍ بيئيةٍ فريدةٍ - لا تسحق نظامًا إقطاعيًا باليًا متخلفًا فحسب، بل تأتي على نظام فلّاحي صغيرٍ، منتج ومرنٍ، عالي الكفاءة وقابلٍ - على الرغم من اتّسامه بالمحافظة وهيمنة الثقّافة التقليدية - لولوج أبوابَ التقدّم الاجتماعي المتدرِّج لو توافر أنموذجه الكفوء المُخاطِب العقلية الفلاحية الغوطانية الحذرة والمرتابة تاريخيًا.

تحوّل جلّ أرض الغوطتين من قيمةٍ إنتاجيةٍ على درجةٍ عاليةٍ من العطاء والاستقرار إلى قيمةٍ ريعيةٍ عقاريةٍ، متقلِّبة الحال وسريعة التداول وآيلةٍ

---

(37) انظر: كرد علي، ص200-217. في هذا الفصل الثامن عشر المعنون «عوامل الخراب»، يورد المؤلف نماذج عن أهمّ النوائب التي تعرَّضت لها الغوطة من محنٍ وكوارث طبيعية مثل الأوبئة والمجاعات والزلازل، ومن «جور الإنسان على الإنسان» ومنه فتن قيس ويمن وهجمات الأعراب، وعيث الفرنجة والتتار والانكشارية وغيرهم، وظلم الحكام وتسلّطهم واستباحة الجند القرى وإحراقها، وإرهاق الفلاحين ونهب قوتهم وحجز أملاكهم للولاة والسلاطين، وآخره زمنيا تنكيل الفرنسيين بقرى الغوطتين ونسفها انتقامًا من دور الفلاحين الباهر في الثّورة السورية 1925-1926. وفي هذا السياق يذكر المؤلف في الفصل 20 من الكتاب أن الفرنسيين دمروا قرى برمّتها لكنها عادت إلى الحياة، معددًا منها جسرين والمليحة وبرزة، ولا بأس هنا من التذكير أن القائد الثوري الشعبي حسن الخراط من حي الشاغور في دمشق استُشهد في معركة بالا قرب المليحة في الغوطة الشرقية، وضريحه قائم هناك.

إلى الإعمار[38]. فأخذ يتفكّك ذاك الارتباط العضوي التاريخي بين الفلاح الغوطاني والأرض، وشرع التركيب المهني لسكان الغوطتين بالتحوّل على نحو حادٍّ، ليس بفعل دخول سكانٍ جدد فحسب، قد تتجاوز نسبتهم 40 في المئة ولا تربطهم بأرض الغوطة سوى صلة الإقامة المختزلة إلى «مبيت» للمشتغلين منهم في دمشق وأطرافها البعيدة غالبًا من مكان سكنهم، ولا علاقة لهم بالفلاحة وما يتّصل بها من مهنٍ[39]، بل لتوجّه الأجيال الجديدة أيضًا من الأسر الفلاحية الغوطانية نفسها نحو مهنٍ أخرى مذ تقلّصت مساحة الأرض الزراعية بفعل الخرسنة الواسعة، وتشظّت الحيازة بفعل توزّع الملكية بعامل الإرث فلم تعد تكفي مساحتها - مع التكثيف الزراعي الأقصى - للقيام بأود الفلاح الشاب وأسرته الناشئة[40].

أخذ يتقلّص حيز الاكتفاء الذاتي الغوطاني النسبي المُتأسِّس تقليديًا على قوّة الاقتصاد المنزلي للأسرة الفلاحية، خصوصًا في ما يتصل بالمواد الغذائية (الأمن الغذائي المنزلي) والملابس ومواد البناء ومصادر الطاقة المنزلية والطاقة اللازمة للأعمال الزراعية، وتزايد الاعتماد على السلع المسوّقة والعلاقات

(38) لا يعنينا كثيرًا في سياق هذا البحث التمييز بين الانفلاش العمراني المنظّم وغير المنظّم (أو العشوائي كما درجت التسمية)، فالمآل بالنسبة إلى الأرض واحد.

(39) في مطلع عام 2010 بلغ عدد سكان محافظة ريف دمشق 2.656 مليون نسمة (انظر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية**، 2010، الجدول 2/2)، أما عدد المقيدين في سجلها المدني فلم يزد على 1.820 مليونًا (المصدر المذكور، الجدول 1/2)، وأخذًا بالاعتبار أن جزءًا من الأخيرين مقيمٌ خارج المحافظة (مهاجر داخلي/ خارجي)، يمكن تقدير نسبة سكان المحافظة غير المسجّلين فيها بما لا يقل عن 35 -40 في المئة من المتوقع أن معظمهم مقيمٌ في حياض الغوطتين.

(40) بدأ منحى توسّل فرص العمل غيرِ الزراعي منذ خمسينيات القرن الفائت مع اشتغال أعدادٍ من شباب الغوطة في المصانع الحديثة التي أُقيمت فيها وانخرط بعضهم بالكفاح العمالي والنقابي، وكذلك التحاق أعدادٍ من صِبية الغوطة بالتلمذة الحرفية التقليدية في دمشق، حيث برع بعضهم وأصبح في ما بعد حرفيًا معروفًا بالخياطة والنجارة والتنجيد وغيرها من المهن. يضاف إلى ذلك ظهور شريحة منهم اتجهوا على الرغم من أحوالهم الصعبة في تلك الفترة نحو متابعة التعليم الثانوي والعالي داخل/ خارج القطر، ودخلوا سلك الدولة المدني والعسكري، ونجد أمثلةً بارزةً على ذلك في جديدة عرطوز في الغوطة الغربية (حيث أدى التنافس العائلي والتنوّع الديني دورًا في إذكاء هذا التوجّه) وكذلك جسرين في الغوطة الشرقية وغيرهما.

النقديـة معززًا بتزايد الحاجات الاسـتهلاكية وتنوّعها، فوقـع بذلك اندماج على المســتوى الكلي للاقتصاد الغوطانـي بالاقتصاد المتروبولي الدمشـقي، اندماج رافقه تخصّص بعض المدن والبلدات بوظائف اقتصادية في إطار المتروبول لم تعد زراعيةً بالضرورة (ولعلّ أبرز مثال على ذلك صناعة المفروشات الحرفية - المتكاملـة في بلدة سـقبا وجوارها بالغوطـة الشـرقية[41])، أو لا تعتمد بالكامل على منتوجات المنطقـة (ومثالها نمو الصناعة الغذائية فوق - الحرفية خصوصًا في عربين وحرسـتا بالغوطة الشـرقية). أما مدينة دوما، حاضرة الغوطة الشرقية (وبدرجـةٍ أقـلّ جارتهـا حرسـتا ونظيرتها فـي الغوطة الغربيـة داريـا)، فتمكّنت بفضـل حجمهـا الكبيـر وديناميتهـا العالية مـن الاحتفـاظ بقطبيتهـا الاقتصادية النسـبية، وأفرزت بمعزلٍ عن دمشـق «برجوازيتها» الحديثة الخاصة، إنما ضمن إطار المتروبول والشروط الاندماجية التي باتت تحكمه[42].

بمفاعيل سياسـات «اللبرلة» الاقتصادية، معطوفةً على زخم سكاني مرتفع يدفع سـنويًا إلى «سوق العمل»[43] الآلاف من شـبان الغوطتين وشاباتهما، بات المكان خزانًا كبيرًا لقوة العمل الرخيصة في ما اصطلح على تسميته «القطاع غير المنظم»، لتصل بحلول عام 2010 نسب المشتغلين فيه من مجموع المشتغلين إلى مسـتوى 35 في المئة في مدينة الحجر الأسـود (المكوّنة أساسًا من نازحي الجـولان)، و36.4 في المئة فـي ناحية مركز دوما، و40.2 فـي المئة في ناحية المليحـة، صعـودًا إلى 50.1 فـي المئة في ناحية الكسـوة على التخـم الجنوبي

(41) باتت سقبا تؤدّي دور المثال الشـائع عن نتائج الانفتاح التجاري بمنظور «الاندماج بالأسواق العالمية» بحسب تعبير دعاته، فقد تعرّضت مفروشاتها لمزاحمةٍ حادّةٍ في السنوات القليلة الماضية بدخول مفروشات مسـتوردة رخيصة قصيرة العمر، ما تسبّب بإغلاق الكثير من المشـاغل وإلقاء حرفييها وعمالها إلى البطالة. وقدّرت مصادر مطلعة عدد العائلات التي فقدت مصدر رزقها جزئيًا أو كليا في سقبا ومحيطها بخمسة آلاف عائلة، وهو تقدير معقول لمن يعرف حجم وتشعبات هذه الصنعة هناك.

(42) راجع: محمّد جمال باروت، محرر، **التقرير الوطني الاستشـرافي الأساسـي الأول لمشـروع «سـورية 2025»: المحور السـكاني والمجالي** (دمشـق: برنامج الأمـم المتحدة الإنمائـي؛ هيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 248-249.

(43) نسـتخدم هنا - ولا نتبنّى - مصطلحات تلك المدرسة التي تنظر إلى البشر كسلعةٍ مطروحةٍ في السوق.

للغوطتيـن، وكلهـا تتجاوز المعـدل الوطني البالـغ 31.4 في المئـة[44]. وبلغت بطالة الشباب (15 - 34 سـنة) 15.5 في المئة في الحجر الأسود، و13.8 في المئة في ناحية حرستا[45].

لعلّ صورة الوضع الاجتماعي بتجلّياته الثقافية تتّضح بجلاءٍ أكبر لو أخذنا معيار مواصلة الدراسة في سنّ المرحلة الثانوية (15-17 سنة) الموافِقة دخول سنّ العمل، حيث لم يتجاوز معدله في ناحية مركز دوما 44.3 في المئة، وناحية ببيـلا 43.4 في المئة، وناحية كفربطنا 40.1 في المئـة، وناحية المليحة 40 في المئة، وناحية عربين 38 في المئة، وناحية مركز داريا 35.3 في المئة، والمعدل الوطني العام 60 في المئة. في المقابل سـجّلت مدينـة جرمانا مع مخيم جرمانا المجاور لها نسبةً باهرةً، حيث واصل الالتحاق بالمدرسة فيهما 91.7 في المئة من الشبان والشابات[46].

ثالثًا: محاولات لإنقاذ الغوطة لم يُقيض لها النجاح

مع ظهور مؤشِّـرات التوسّـع في انتهاك الغوطة، عُقد فـي مطلع عام 1976 أول مؤتمرٍ لحماية دمشـق وغوطتهـا، وحظي بتقديم معلومـاتٍ وخبراتٍ وأفكارٍ وفيرةٍ، وتشـكّل أول مرة مفهـومٌ متكاملٌ لحمايـة مكوِّنات حوض دمشـق البيئية والعمرانية كلها. وفي أثر المؤتمر صدر في 19/ 02/ 1977 الأمر رقم 1169/ 1 عن رئيس مجلس الوزراء اللواء عبد الرحمن خليفاوي يقضي بالتالي[47]:

- منـع إعطـاء أي ترخيـصٍ صناعـي أو سـكني فـي الأراضـي الزراعيـة

(44) المكتب المركزي للإحصاء، معطيات إحصائية سكانية لعام 2010.

(45) المصدر نفسـه. يقدِّر باحثون اختصاصيون البطالة الحقيقية بأعلى مما يظهره تعريف البطالة المطبّق منذ سـنوات، وهذه إشـكالية قائمة في غير مكان كالولايات المتحدة، إذ يعتمد كثيرٌ من الباحثين نسب البطالة المحسوبة بالتعريف القديم المعتبر أكثر أمانة.

(46) المصدر نفسه.

(47) أورده: خالـد محمّـد الفحـام، «الاسـتراتيجية الوطنيـة المتكاملـة لحمايـة البيئـة: وتنميتهـا باتجـاه المناطق الجـرداء،» ورقة قدّمـت إلى: «المناطـق الخضراء في المدن، مشـكلة أم حـل؟»، (ندوة نظمتهـا الجمعيـة السـورية-البريطانية بالتعـاون مـع برنامـج تحدّيـث الإدارة البلديـة (MAM)، دمشـق، 05/ 04/ 2010).

والمناطق المشجّرة سواء التي تقع ضمن المخطّطات التنظيمية أم خارجها، كما يُمنع قطع أي شجرة لأي سببٍ، وتُلغى التراخيص كلها الممنوحة قبل تاريخ هذا الأمر في تلك المناطق.

- على المحافظين موافاة رئاسة مجلس الوزراء خلال 30 يومًا بالمخطّطات التنظيمية لسائر بلديات المدن والقرى.

- على وزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان، وخلال مدة أقصاها 90 يومًا إعادة النظر في المخطّطات التنظيمية بما يضمن الحفاظ على الأراضي الزراعية والثروة الحراجية، وعلى الوزارتين معًا إعادة النظر في جميع أنظمة تسوية المخالفات.

- يُطبّق هذا الأمر على الوزارات والهيئات والمؤسّسات العامة كافةً، وعلى القطاعات العامة والمشتركة والخاصة والأفراد.

- يوقف عرفيًا كل من يخالف هذا الأمر.

- المحافظون مسؤولون مسؤولية مباشرة عن تنفيذ أحكام هذا الأمر.

وفي ما يبدو في منزلة استكمالٍ وتعميقٍ للمنحى نفسه، تألّفت بين عامي 1977 و1978 لجنةٌ برئاسة وزير سدّ الفرات المهندس صبحي كحالة مهمّتها دراسة نهر بردى من منبعه إلى مصّبه بهدف حمايته وتنظيم استثماره ومنع التعديات عليه، وكان من أهمّ توصياتها التالي[48]:

- ضرورة إعادة النظر في مشاريع التوسّع العمراني لمدينة دمشق وضواحيها في ضوء الإمكانات المائية المتوافرة لها.

- وقف الهجرة ووضع حدٍّ للانفجار السكاني في مدينة دمشق.

- وقف الصناعات الملوِّثة والحدّ من الانفجار الصناعي.

---

(48) المصدر نفسه.

- رفع الطابع التجاري عن الأراضي الزراعية.

- وقف التوسّع في استثمار المياه الجوفية وضبط الاستثمارات القائمة.

ما كان للنظرة الاستراتيجية والمقاربة الجذرية لشخصياتٍ رسميةٍ بوزن (ومعدن) المغفور لهما الخليفاوي والكحالة أن تغيرًا كثيرًا في مسار «حرب المواقع» الدائرة بين التراب والخرسانة على أرض الغوطتين، ليس بسبب افتقار القرارات والتوصيات المتّخذة إلى تطوير خطّةٍ إداريةٍ - تنمويةٍ - مكانيةٍ على المستوى الوطني من شأنها أن تُبعِد وتخفِّف عن دمشق وغوطتيها (وحوض بردى والأعوج عمومًا) عواقب النمو الحتمّي الدولتي والاقتصادي والسكاني، بل أيضًا لأن محافظة ريف دمشق عمومًا، وغوطتي دمشق خصوصًا، كانت «دجاجةً تبيض ذهبًا» بالنسبة إلى حالة الفساد التي أخذت بالانتشار والتعمّق والتمأسس على مختلف المستويات بعد أن هدأ دويّ المدافع على جبهة الجولان، فبات لقطع الشجرة ثمنٌ، ولحفر البئر تسعيرةٌ، ولغض الطرف عن بناء غير مرخّص «معلومًا»، وللضم إلى المخطط التنظيمي مقابلًا نقديًا أو عينيًا... إلى آخرٍ ما هنالك من حالاتٍ مولِّدةٍ لـ «فرص» في محافظةٍ شرعت تمور بالفرص.

في النتيجة انخفضت مساحة الأراضي الزراعية في محيط دمشق وغوطتيها على وجه التحديد من 26 ألف هكتار في عام 1985 إلى 11 ألف هكتار في عام 2005، بنسبة تراجعٍ كلي قدرها نحو 58 في المئة[49]، أو ما يعادل -4.2 في المئة كمتوسّطٍ سنويٍ. وليس من باب المصادفة البحتة - في ما نرى - أن يتناظر هذا الرقم الأخير مع المعدل الوسطي للنمو السكاني في محافظة ريف دمشق لفترةٍ مقاربةٍ للفترة السابقة ألا وهي الفترة الواقعة بين عامي 1981 (التعداد

---

(49) باروت، محرر، **التقرير الوطني الاستشرافي**، ص 261. لم نقع على تقديراتٍ مرجعيةٍ لسنوات ما بعد 2005، لكن يمكن التأكيد من خلال المعاينة المباشرة ومقارنة الصور الفضائية أن معدل انحسار الأراضي الزراعية زاد.

العـام للسـكان) و2005 البالـغ +4.15 في المئة سـنويًا[50]، ذلـك أن الزيادات الرئيسة لسكان محافظة ريف دمشق إنما كان مسـرحها الجغرافي «محيط دمشق وغوطتاهـا على وجه التّحديـد» (على حد تعبيـر التقرير الاستشـرافي)، ورافقها بطبيعـة الحـال نمـوٌّ عمرانـي متعـدّد الوظائـف والأنماط على حسـاب مسـاحة الأراضي الزراعية.

رابعًا: بئس المآل!

لولا جزائر خضراء بقيت صامدةً هنا وهناك في الغوطة الشرقية، وأقلّ منها فـي الغربيـة، لقلنا ضاعت مفخرة الشـام وانتهى شـأنها. علمًا أنـه توجد بالفعل أوسـاطٌ معينـةٌ - خصوصًا بيـن مريـدي المدرسـة «الاقتصادويـة» العولمية في الحكومـة والإدارة العامة وخارجهمـا - باتوا يتلهّفون على إعـلان وفاة الغوطة تمهيدًا في ما يبدو لمرحلة «تنمية» (أي اجتياح) ما تبقّى منها[51].

يتأسَّـس منطقهم المدرسـي في هذا علـى مقولة اختيـار «البدائـل التنموية التي تحقِّق أعلى عائدٍ اسـتثماري»، وبهذا المنطق يجب فتح أرض الغوطة أمام الاستثمارات، فهي في النهاية محيطٌ مساحي لدمشق التي تأتي قيمتها من حجم «البزنس» الجاري فيها. ولا ضير لو أدّت الغوطة دور المسـتودع البشري الفقير والحديقة الخلفية (المكركبة) لدمشق، بل هذا مفيدٌ لنمو البزنس بتوسيع السوق وتجميع المستهلكين، إضافةً إلى أعمال العقارات والإعمار بالسويات الملائمة

(50) حسابات الباحث المستندة إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء. للمقارنة كان المعدل الوطني العام للفترة نفسـها بحدود 3 في المئـة، والجدير ذكره في هذا السـياق أن معدل النمو السـكاني (المقيمون) لمحافظة ريف دمشـق - وضوحًا بسـبب الهجرة الكثيفة نحوها - ظلّ طوال الفترة المذكورة هو الأعلى بين المحافظات السورية باستثناء محافظة القنيطرة التي شهدت عودةً جزئيةً للنازحين إلى القسم المحرر منها.

(51) ظهـرت في الأعوام الأخيرة دراسـات تتعامل بخفة مع موضوع الغوطـة، وتوصلت إحداها (دراسـة حول التخطيـط العمرانـي للتنمية المسـتدامة فـي إقليم دمشـق الكبرى فـي الجمهوريـة العربية السورية، جايكا، آذار/ مارس 2008) إلى إمكانية استيعاب 6 مليون نسمة في «دمشق الكبرى» حتى عام 2025، مقترحـةً - بدعوى الحـرص على ما تبقى من زراعـة في الغوطتين - بعـض التدابير «التحفيزية» التي يصعب تصور صمودها طويلًا في وجه آليات السوق العقارية، إلى جانب اقتراح إنشاء «منتزه تراثي» على جزءٍ من الغوطة الشـرقية، منتزه سيترجم ممارسةً بالتأكيد على أنه هو الغوطة وما عداه مستباح (قبل استباحته هو نفسه بذريعة الاستثمار السياحي!).

المتدنّية نسبيًا، ومفيدٌ أيضًا للبزنس الأكبر على المدى الأبعد (إعادة إعمار!).

إن ما يُهمّنا أكثر في سياق هذا البحث هو إلقاء ما يتيسّر من ضوءٍ على مآل حياة الكتلة البشرية الهائلة المقيمة في الغوطتين في أحوال انحطاطٍ بيئي متلازمٍ مع تدهور الوضع المعيشي الاجتماعي.

1 - خدمات عامة مُنهكة

سرعان ما تنخفض سوية الخدمات العامة انخفاضًا بيّنًا حال الخروج من أحياء دمشق المنظّمة إلى أحيائها «العشوائية» و«ريفـ»ها الملاصق. ونشير هنا إلى تقارب الأحوال في كثير من المناحي بين هوامش دمشق الجغرافية (ومنها الغوطتان) وهوامشها الاجتماعية المتوضّعة داخل حدودها الإدارية وخصوصًا أحياء المخالفات ومناطق الاكتظاظ الشعبي الفقيرة، ومنها الأحياء الطرفية التي انتقلت إداريًا إلى المدينة من دون أن تغدو منها تمامًا مثل برزة والقابون وجوبر والطبّالة والدويلعة والتضامن ودف الشوك والقدَم ونهر عيشة وكفرسوسة والاخلاص وجبل الرّز ووادي المشاريع ودُمّر البلد... وغيرها.

والخدمات العامة المؤدّاة في غوطة دمشق على نوعين، خدماتٌ تؤدّيها المجالس المحلية (البلديات) من موازناتها محدودة الموارد في أغلب الحالات، وأخرى تؤدّيها المؤسسات العامة المتخصصة ذات القدرات الأكبر. والقاسم المشترك الأول بين النوعين هو الفجوة التراكمية بين المطلوب والممكن، ومحدّدها - الفجوة - فيض العدد السكاني المتزايد باطراد تجاه محدودية الموارد ونقص الأموال المزمن، أو بتعبيرٍ آخر عدم التناسب بين معدل تزايد السكان وحاجاتهم، ومعدلي تجدّد الموارد وزيادة المخصصات اللازمة لتأدية الخدمات وتطويرها. أما القاسم المشترك الثاني ففجوةٌ أخرى تقع تكرارًا بين المُمكن والمُنجز، ومحدّدها مناسيب التسيب والهدر والفساد على مستوى البلدية أو المؤسسة المعنية بتأدية الخدمة.

في النتيجة، ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة لا يتّسع لها المجال، سنجد بمسحٍ سريعٍ لأوضاع الخدمات العامة في مدن وبلدات وقرى الغوطتين

ومناطـق الانفلاش العمراني فيهمـا، أن الظواهر التالية موجـودةٌ بصورةٍ متفاوتة الشِّـدة من مكانٍ إلى آخر. لكن بحصيلة عامة، أفقية (للأماكن)، شاقولية (لشدة الظاهرة)، تركيبية (لمجمل الظواهر)، يمكن بالتقدير المقارن وبلا مغالاة القول إن سويّتها الخدمية إنما «تضاهي» المناطق الأقل نموًّا في القطر:

- التنظيم العمراني (بما فيه اللاتنظيم، أي «مناطق المخالفات الجماعية») متدنّي النوعية من حيث تخطيط الشوارع والسـاحات والحدائق والكتل، ونظام البناء والوجائب والسـطوح، وتموضع المرافق العامة، ونظام الاتصال العمراني والطرقي مـع المحيـط الزراعي حيثما وجـد. الاسـتملاكات مُجحِفَـة وجائرة، ظاهرها المصلحة العامة وباطنها أو مآلها في حالاتٍ متزايدةٍ المصالح الخاصة.

- النمط المعماري للمباني والمنشـآت متخلِّف وظيفيًـا وجماليًا ولا يمتّ بصلةٍ لحياة الريف المفترضة، بل ينتمي إلى حالةٍ شبه مدينية هجينة، وتطغى على نحوٍ فاقعٍ الروح النفعية والابتسار وعدم إكمال الأبنية خارجًا وحتى داخلًا، فضلًا عن رداءة العزل الصوتي والحراري وعدم الاستفادة من الطاقة الشمسية، ما يرفع فاتورة الوقود والكهرباء وتلوّث الهواء على المستويين الأسري والعام[52].

- ميـاه الشـبكة العامـة غيـر مضمونة النقـاء دومًـا وفـي كل مـكان، وقليلة الوصول أصلًا إلى صنابير المشـتركين[53]، فيلجأ الأهلون إلى شـراء مياه الشرب والاستخدامات المنزلية من مصادر جوالة أقل ضمانةً بكثيرٍ من حيث النوعية[54].

- التمديـدات الكهربائيـة الخارجيـة عشـوائية وركيكـة، معرّضـة للعوامـل الجوية، وتفتقر إلى معايير الأمن والسلامة، وكذلك بالنسبة إلى شبكة الاتصالات السلكية كثيرة الأعطال.

---

(52) والحالة الإنشـائية للأبنية ليسـت أمينةً أحيانًا خصوصًا في الأبنية المخالفة، وليسـت صامدة زلزاليًا للسواد الأعظم من المباني.

(53) خـلال ثلاثة أشـهر فقط بين آذار/ مـارس وأيار/ مايـو 2006 ارتفع في الغوطة عـدد الذين لا تصلهم مياه شرب آمنة من 250 ألفًا إلى 450 ألفًا (الهيئة العامة للموارد المائية، لجنة القرار 1470 المكلفة بتأمين مياه الشرب لدمشق وريفها، نقلًا عن: باروت، محرر، **التقرير الوطني الاستشرافي**، ص 269).

(54) انظـر: المصدر نفسـه، ص 271-272، الإطـار 19-2: «ما يدفعه فقراء دمشـق ثمنًا للمياه أعلى مما يدفعه سكان نيويورك وروما ولندن».

- تنقطع الكهرباء تكرارًا ولفترات طويلة أحيانًا، إن لأعطال طارئة، أو لفصل المحوِّلات بسبب عدم قدرتها للحمل الفعلي، أو بتقنين مبرمج. ونتائج هذا الوضع لا تقتصر على الجانب المعيشي بل تتسبَّب بخسائر اقتصادية للمصانع والمشاغل الحرفية وبعض المنتوجات الزراعية مثل الحليب، فيلجأ المعنيون إلى تشغيل مولداتٍ كهربائيةٍ تسبِّب الضجيج وتلوّث الهواء.

- شبكات الصرف الصحي متهالكة، سيئة التنفيذ، غير كتيمة، أقطارها في عديد الحالات أصغر من أن تكفي عدد سكان المحلّة ما يتسبَّب بفيضها، وتنتشر حفر التفتيش غير المُغطاة التي تشكّل مصائد مفتوحةً للأطفال والمشاة والمركبات.

- معظم أنحاء الغوطتين غير مخدّم بمعالجة مياه الصرف الصحي، ويجري صرف المياه العادمة الملوّثة إلى فروع الأنهار، حيث تنتشر الروائح وتتكاثر الحشرات والقوارض الناقلة الأمراض، والأكثر استخدام مياه هذه الفروع النهرية، بشكل غير المشروع، لري المزروعات بما فيها الخضراوات التي تُؤكل نيئةً.

- أرصفة الشوارع والأزقة داخل المناطق السكنية إما معدومة أو ضيقة جدًا، أو تبقى محفورةً لفتراتٍ طويلةٍ، أو غير صالحة للاستخدام من كثرة الحفر والأشغال، أما الشوارع نفسها وطرقات الربط خارج المناطق السكنية فلا تقلّ حالتها بؤسًا في معظم المدن والبلدات والقرى.

- أكوام من القمامة تتوزّع داخل التجمّعات السكنية وعلى محيطها، تحيق بها الحشرات والقوارض، ومخلّفات بناءٍ وهدم ونفايات صلبة أخرى مختلفة مرمية على جوانب الطرق العامة، أو مبعثرة علّى الأراضي والطرق الزراعية. عدد عمال التنظيف وعدد حاويات القمامة وسعتها وشاحنات جمع النفايات وترحيلها لا يتناسب مع عدد السكان ومعدل ناتج الفرد اليومي من القمامة.

- خدمات نقل الركّاب والبضائع من دمشق وإليها، أو ضمن الغوطة تمثِّل حالةً فوضويةً بدائيةً لا بيئيةً بامتياز، ومعظم وسائل النقل متهالك مُلوِّث مفتقر إلى معايير الأمن والسلامة، وفي كثيرٍ من الحالات لا يلتزم السائقون بخطوط الحركة المقرّرة.

- تنوء المدارس تحت أحمالٍ عدديةٍ تفوق طاقتها الاستيعابية والتعليمية، إضافةً إلى النقص الكمي و/ أو النوعي في الكادر التعليمي، والوسائل المخبرية والإيضاحية، والتعليم المهني واللاصفي، خصوصًا في ما يتصل بخصائص الريف المفترض، الزراعية والبيئية.

- المشافي العامة معدومة في أرجاء واسعة من الغوطتين، ويصعب على المرضى والمصابين الحصول على الخدمات الطبية العلاجية والإسعافية بيسرٍ أو بكلفةٍ تتناسب مع مداخيلهم الشحيحة غالبًا[55].

2 - تلوّث الأوساط البيئية

أدّى الضغط السكاني الكثيف والحركية العالية المرافقة لها في الغوطتين، المتجاوزة للقدرتين الاستيعابية والتجديدية للموارد الطبيعية، معطوفةً على أنواع وأشكال نقاط وخطوط التماس بين المصانع العامة والخاصة والخدمات العامة غير المستوفية للمعايير البيئية، والأوساط البيئية نفسها من ماءٍ وهواءٍ وتربةٍ، إلى حالةٍ من التلوّث الموضعي والمنتشر المغذّى ذاتيًا، إضافةً إلى التغذية «الداخلية» الآتية من دمشق - المدينة، والتغذية «الخارجية» الآتية من محيط الغوطتين المُعرّض للتصحّر وانتشار الصناعات الملوّثة بمقاساتٍ متفاوتةٍ.

لضيق المجال سنكتفي بالإضاءة على أهمّ ملامح تلوّث المياه، إذ تُعتبر المياه السطحية أو الجوفية أكثر الأوساط البيئية حساسيةً للتلوّث من جهة، ومن أكثرها تأثيرًا في صحّة البشر وسعادتهم كما على مجمل النظام الأيكي[56] من جهةٍ ثانيةٍ.

---

(55) عمومًا الخدمات الطبية الوقائية في الغوطتين (وفي عموم القطر) أفضل حالًا من الخدمات العلاجية والإسعافية نظرًا إلى انتشار المراكز الصحية المجانية على نحو مقبول.

(56) الأيكة لغةً هي الشجر الكثيف الملتف، ووسّع الدكتور أنور الخطيب من كلية العلوم في جامعة دمشق هذا المعنى ليشمل كلّ ما هو حي «يلتف» حول الإنسان في بيئته الطبيعية، بل إنه يفترض أن كلمة Ecos اليونانية، التي اقتبسها علم الأحياء الحديث وشاع منها استخدام كلمة Ecology، إنّما هي ذات مصدرٍ عربي قديم هو الأيك، وأننا باستخدام كلمة «الأيكة» ومشتقاتها في هذا المقام إنّما نعود إلى الأصل العربي للكلمة.

إن المياه الجارية في فـروع بردى والأعوج في الغوطتيـن صريحة التلوّث لونًا ورائحـةً وتحليلًا كيماويًـا وجرثوميًا، ليس من الحكمة ملامسـتها، أو حتى مجـرّد الاقتراب منها، ولا تصلح حتى للري الزراعي كما يوضح الجدول (4 – 2) المنقول عن تقرير «حالة البيئة»[57]:

الجدول (4 – 2)

تراكيز BOD والأمونيوم في بعض عيّنات مياه نهر بردى المقطوفة بين عامي 2005 و2009

موقع قطف العينة	التاريخ	BOD_5 ملغ/لتر(*)			الأمونيوم (NH_4^+) ملغ/لتر(**)		
		التراكيز الفعلية	مواصفة مياه الري 2752 الفئة أ	المواصفة البريطانية لجودة مياه الأنهار	التراكيز الفعلية	مواصفة مياه الري 2752 الفئة أ	المواصفة البريطانية لجودة مياه الأنهار
بردى – غوطة(***)	05/12/21	60	30	25	32.2	20	3
بردى – جسرين(****)	06/09/05	179	30	25	13.5	20	3
	07/03/15	95	30	25	90	20	3
نهر بانياس – الرّبوة	09/01/14	60	30	25	12.1	20	3

(*) الطلب الكيماحيوي للأوكسـجين خلال خمسـة أيام، وهو من أهمّ معاييـر جودة المياه ويعبر ارتفاعـه عـن تلوّثها بالمـواد العضوية المسـتنزِفة – بتفاعلات كيماحيويـة – للأوكسـجين المنحل بالماء والضروري للحياة المائية خصوصًا الأسماك.

(**) يشـير ارتفاع محتوى المياه من الأمونيوم إلى التلوّث بالصـرف الصحي والمصادر الزراعية والحيوانية.

(***) هكذا وردت دون تحديد الموقع.

(****) هكذا وردت مع أن بردى لا يمرّ بجسـرين، والأرجح أن المقصود موقع جسـر الغيضة نحو 1 كم جنوبي جسرين.

---

(57) الجمهورية العربية السـورية، وزارة الدولة لشـؤون البيئـة، «تحليل الواقـع الراهن للبيئة في سورية،» ص 32.

ينتقل تقرير «حالة البيئة» إلى تلوّث المياه الجوفية قائلًا: «لوحظ ارتفاعٌ واضحٌ في قيم شاردتي النترات والأمونيوم في بعض آبار ريف دمشق، وأصبحت تراكيزها أعلى من المسموح به لمياه الشرب، ما أدّى في عام 2005 إلى وقف استثمار أكثر من 200 بئرٍ للشرب في مناطق متعدّدة من الغوطة، إذ وصلت تراكيز النترات فيها إلى 100 - 200 ملغ/ل (الحدّ المسموح في مواصفة مياه الشرب 50 ملغ/ل). ويعود ذلك إلى استخدام الأسمدة الآزوتية بشكلٍ عشوائي والري بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وصرفها إلى الأراضي الزراعية في الغوطة من دون معالجةٍ. كذلك وصلت قيمة الأمونيوم بحسب نتائج تحليل المياه الجوفية في غوطة دمشق لعام 2005 إلى 3.2 ملغ/ل (الحدّ المسموح في مواصفة مياه الشرب 0.5 ملغ/ل بشرط صلاحيتها جرثوميًا). كما أشارت تحاليل مراصد المياه الجوفية في غوطة دمشق لعام 2005 إلى ارتفاع في الناقلية والكلورايد في منطقة قرحتا، وارتفاع شاردة النترات في الشيفونية وأوتايا، وارتفاع الناقلية والكلور في بئر ميدعا، إذ يُضخُّ جزءٌ منها إلى الشبكة العامة للشرب»[58]. كما يُعرّج التقرير إلى المصادر الصناعية، ومنها صرف مياه دباغة الجلود الحاوية عنصر الكروم في محلة «الدباغات» قرب عين ترما في الغوطة الشرقية الذي يؤدّي إلى «تلوّث وتدهور مياه الحبس السفلي من نهر بردى، إذ دلّت نتائج تحاليل عيّناتٍ مقطوفةٍ من مياه بردى والداعياني إلى ارتفاع تراكيز الكروم السداسي في آذار/ مارس 2006 ليصل إلى 1.18 ملغ/ل، ووصلت في بعض الأحيان إلى 5 ملغ/ل (الحدّ الأقصى المسموح في المواصفة البريطانية لجودة مياه الأنهار، وكذلك في مواصفة مياه الري 0.1 ملغ/ل)»[59].

---

(58) المصدر نفسه، ص 33. لا يورد التقرير معطياتٍ أحدث مع أن المفترض أنه يغطي الفترة حتى عام 2010، ونعتقد أن الحالة ازدادت ترديًا بعد العام 2005.

(59) المصدر نفسه، ص 34. يُصنَّف النّوع سداسي الأكسدة من الكروم (Cr VI) كمادة مسرطنة Carcinogen وذات سمية وراثية Genotoxic، وذلك بتعرض الإنسان لها إن تنفسًا أو ملامسةً أو ابتلاعًا (ومنه الشرب أو الطهي). يبقى من المفيد الإشارة إلى أن معظم الدباغات في المنطقة المذكورة تم إغلاقها بعد العام الذي تعود إليه المُعطيات الواردة في التقرير المقتبس منه.

3 - التلوّث البصري وتداعي القيم الجمالية

قال شاعرٌ قبل ألف عام:

سقى الله أرض الغوطتين وأهلها   فلي بجنوب الغوطتين شجون

وما ذقت طعم الماء إلّا استخفّني   إلى بردى والنيربين حنين[60]

لعلّ شاعرنا تعمَّد الملازمة بين أرض الغوطة وأهلها إدراكًا منه لتفاعلهما المتبادل المغذِّي لجمال المكان وأنفس السكان، كما تعمَّد الملازمة بين الأرض والجمال ونقاوة الماء باعتبارها كلها عناصر متكاملة لا تنفصم في تكوين لوحة الغوطة. وبوسعنا الزعم أنه لا يُعدِّل الضغط الصحي الفيزيولوجي الذي يتعرّض له سكّان غوطتي اليوم من جرّاء التلوّث المادي سوى الضغط النفسي والمعنوي الناجم عن التلوّث البصري والتدهور الجمالي داخل التجمعات السكانية وخارجها. وقد ينطبق على مشهد الغوطة العام وصف امرأة مُسنّة بالعبارة الرائجة «عليها مسحةٌ من جمالٍ غابرٍ!».

بيد أن الاستمتاع بجمال الغوطتين الباهر ما كان يومًا حكرًا على سكانهما وحدهم بل كانت للدماشقة حصةٌ فيه، حيث كانتا متنفَّسهم ومقصد نزهاتهم («السيران» التقليدي) خصوصًا أيام الربيع. وكتب المؤرخ الدمشقي الشعبي البديري الحلّاق في ربيع عام 1750: «خرجنا إلى سيرانٍ بناحية الشَرَف المطلّ على المرجة مع بعض أحبابنا، وكان الوقت في مبادئ خروج الزّهر، وجلسنا مطلّين على المرجة والتكية السليمية، وإذا بالنساء أكثر من الرجال جالسين على شفير النهر، وهم على أكلٍ وشربٍ وشرب قهوةٍ وتتنٍ كما تفعل الرجال، وهذا شيءٌ ما سمعنا بأنّه وقع نظيره حتى شاهدناه، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله. ثمّ لمّا نزل في سرورٍ وانبساطٍ حتى أنشدت هذه المواليا فقلت:

(60) أبو المطاع بن حمدان (بن ناصر الدولة، والي دمشق من قبل الفاطميين عام 1011م)، أورده: كرد علي، ص 9. النيربين، الأعلى بين فرعي يزيد وتورا، والأدنى بين تورا وبردى - الأم، بعد خروج النهر من خانق الربوة إلى الأرض السهلية.

مضى لنا يومٌ مثله ما سبق يا خال

في مرجة الشام ما تشوفون موضع خال

ملاّ خميس مضى ما صادفه أرزال

في ثامن عشر ربيع الآخر راح البرد

ياهل الأدب أرّخوه الضيق عنكم زال»[61]

الحاصل أن ما تبقّى من الغوطتين، على قلّته المساحية وعلّاته الجمالية، لا يزال متنزهًا للدماشقة المعاصرين، وإن كان من المشكوك فيه أنّهم لا يزالون يجدون في سيرانهم من دواعي «السرور والانبساط» القدر نفسه الذي لاقاه البديري فجعله ينشد المواليا.

4 - تصحّر المناخ

عبر زمانها التقليدي الغابر، قدّمت دمشق - غوطةً ومدينةً - مثالًا مهمًّا على التباين المناخي الجزئي[62]، فمن حيث المحدِّدات المناخية الأساسية - ومن ضمنها معدلات الهطل المطري ودرجات الحرارة الوسطى السائدة - تنتمي المنطقة إلى إقليم البادية الحارّ والجافّ المتاخم لها شرقًا أكثر كثيرًا ممّا تنتمي إلى إقليم الجبال الباردة وشبه الرطبة المتاخم لها غربًا. بيد أن كثافة الشجر والماء في ربوع الغوطتين منحت دمشق ومحيطها من المزايا المناخية المحلية ما

---

(61) أحمد البديري الحلاق، **حوادث دمشق اليومية، 1741-1762م**، تنقيح محمّد سعيد القاسمي؛ تحقيق أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1959)، ص 140. و«الشَرَف» (من الإشراف) هو المرتفع الطفيف الذي يقع عليه حي الحلبوني وجامعة دمشق حاليا والمطل على «المرجة» أو «مرجة الحشيش» حيث تمتد الآن أرض معرض دمشق الدولي القديم على الكتف الأيمن لنهر بردى، وتلك الأمكنة كانت زمن البديري الحلاق مطالع الغوطة الغربية من جهة المدينة. و«التتن» هو الدخان، أما «الأرزال» فهم الأرذال الذين قد يفسد وجودهم متعة السيران.

(62) يميز علم المناخ ما بين مناخ كلي أو شاملٍ (Macroclimate)، هو الأحوال المناخية العامة السائدة في منطقة جغرافية كبيرة، ومناخ جزئي أو محليٍ (Microclimate)، هو الأحوال المناخية المغايرة نسبيا التي تسود في جزء معين من الإقليم المناخي الكبير بفعل عوامل محلية مؤثِّرة.

يخفِّف إلى حدٍّ بعيدٍ وطأة المناخ الكلي للإقليم، ويأتي على رأس تلك المزايا:

- الضِّيق النسبي للمجال الحراري، بين النهار والليل، والصيف والشتاء، مقارنةً بالجوار الجغرافي المباشر[63]، ويعود ذلك - فيزيائيًا - إلى وجود رطوبةٍ جويةٍ محليةٍ بسبب الري.

- قلّة عوالق الغبار نسبيًا في الهواء، ويعود ذلك أيضًا إلى رطوبة التربة بسبب الري، وإلى الغطاء الزراعي الحافظ للتربة من الحتّ الريحي وانبعاث الغبار، وكذلك إلى مفعول التصفية الهوائية الذي تقوم به الأشجار (خصوصًا الباسقة منها مثل الجوز والحور) بالتقاط وترسيب الأتربة الدقيقة المحمولة بالرياح من خارج الغوطتين.

الراجح علميًا ممّا لا مجال للخوض بتفاصيله، والمتحقّق شعوريًا أيضًا بالتجربة الحية للسكّان، أن دمشق - الكبرى وما تبقى من غوطتيها يفقدان تلك المزايا المناخية المهمة، وأن الاحترار والاغبرار باتا صيرورةً واقعيةً. وقد لا يُعزى التوسع المستمر باستخدام مكيفات الهواء إلى توخّي الرفاهية أو اقتباس أنماط العيش من بلدان الجزيرة العربية والخليج فحسب، بل أيضًا إلى تنامي الحاجة الحقيقية إلى التكييف مع تراجع عوامل التباين المناخي المحلي بسبب تقلّص الأراضي الزراعية المروية المُشجّرة واتساع وتكاثف المجال المبني على حساب المجال المفتوح.

بفقدان تلك العوامل تدخل دمشق ومحيطها صيرورة الاندماج المناخي في البادية. وهذا من نذر التصحّر الشامل الذي قد يحل بالمنطقة حال استمرار المنحى كما هو عليه، خصوصًا إذا تضافر معه تناقص الهطل المطري والواردات المائية، وهو مشهدٌ مستقبلي مرجّحٌ في مجمل إقليم شرق المتوسط بسبب التغيرات المناخية الكوكبية الجارية.

---

(63) المجال الحراري (Temperature Range) هو متوسّط الفارق في درجات الحرارة بين الليل والنهار لفترة محدّدة من السنة (مجال حراري يومي)، أو التفاوت الفصلي بين متوسطات درجات الحرارة خلال الفصلين الأقصيين مُناخيا من السنة أي الصيف والشتاء (مجال حراري سنوي).

خاتمة: غوطة دمشق بؤرة التناقضات

هناك من يرى في الحديث عن التراث الثقافي والإرث الطبيعي نوعًا من الحنين المَرَضي «النوستالجي»[64]، ودعواه أن التَمَدُين، بمعنى التحوّل إلى الحياة المدينية[65]، إنما هو سمةٌ ملازمةٌ لنشوء الدول الحديثة وتطوّرها، ونتيجةٌ طبيعيةٌ لنموّ الصناعة والتجارة والعلم والثقافة في المجتمعات المتقدّمة، وأن هذين النمو والتطوّر بأبعادهما المختلفة يستلزمان تدمير البنى الريفية الراكدة المنتسبة إلى ما قبل الزمن الرأسمالي المعاصر، لتنهض على أنقاضها العواصم البرّاقة المهيبة ذات الوقع السياسي الوازن داخليًا وخارجيًا، والمدن الكبرى التي من شأنها أن تمتلك «المزايا التنافسية» على المستوى الاقتصادي.

إذ يتعامى هذا التفكير عن رؤية حقائق التمدين المشوّه غير الرشيد في العالم المعاصر الحقيقي الأقرب إلى أحوال سورية (مومباي - القاهرة - لاغوس - مكسيكو... إلخ)، فإنه يدعو في الحقيقة إلى السقوط في الحفرة نفسها. فإذا كان التمدين ظاهرةً موضوعيةً، وهو كذلك بالفعل، فهذا لا يعني البتّة أن ليس له إلّا ذاك السياق الدولتي الفرط - مركزي و/أو «السوقي» (من السوق) المتلازم مع اختلال التوازن التنموي - المناطقي وزيادة الاستقطاب السكاني نحو الحواضر، وتعميق الفرز الاجتماعي والفجوة بين الطبقات، وتدمير النظم البيئية - الطبيعية، والبيئية - البشرية.

أحال هذا السياق البائس، بطبعته السورية، غوطة دمشق إلى مُنعَقَد (مكان انعقاد) الانزياحات والاستقطابات الأفقية (المجالية - المناطقية - السكانية) والشاقولية (الاجتماعية - الطبقية)، فباتت الغوطة في منزلة بوتقةٍ

(64) يورد منير البعلبكي في المورد معنيين لـ Nostalgia، ثانيهما الذي نقصده هنا هو «التوق إلى الماضي: توق غير سوي للعودة إلى الماضي أو استعادة وضع يتعذّر استرداده». انظر: منير البعلبكي، **المورد: قاموس إنجليزي-عربي**، ط 17 (بيروت: دار العلم للملايين، 1983)، ص 619.

(65) تقابل: Urbanization

ساخنةٍ تتفاعل فيها مجمل الإحباطات والإخفاقات والتشوّهات والتناقضات، الوطنية والمحلية النّطاق، على الصعد السياسية والتنموية والبيئية والاجتماعية. وليس من الغرابة في شيءٍ أن تتحرض بمفاعيل ذلك عوامل سخطٍ وحراكاتٍ مجتمعيةٍ تكتونية الطابع[66]، متفاوتة العمق والشدّة، متشعّبة المسارات، وقد لا يُفضي تحرّكها بالضرورة - أقلّه على المدى القصير - إلى التأسيس لتوازنٍ مستقرٍّ نظرًا إلى التعقيدات الكثيرة التي تكتنف الحالة، وقد تستمرّ الغوطة بدفع الثّمن لفترةٍ طويلةٍ قادمةٍ ما لم تُعالج الأسباب العميقة لاختلال التوازن على نحوٍ منهجي شاملٍ.

---

(66) استعارة من علم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، ومعنى التكتونية Tectonic التشكّل الناجم عن تحركات القشرة الأرضية، ومنها الزلازل والفوالق.



القسم الثاني

في أسئلة التسلطية والمعارضة والحراكات السياسية



الفصل الخامس

البنية التسلّطية للنظام السوري
النشأة والتطوّر والمآل

جاد الكريم الجباعي

مقدّمة

تجربة نصف قرن تكفي وتزيد لمراجعة الأفكار المعصومة والأهداف الكبرى التي شكّلت الوعي السياسي السوري عن الواقع القائم اليوم. فلا يسوغ النظر إلى الأعمال التي زعم فاعلوها أنَّها ترمي إلى «بناء مجتمع عربي اشتراكي موحّد»، ولم تؤدِّ إلى ذلك، على أنَّها أعمالٌ طائشة، أو مجرّد «أخطاء» في الممارسة، لا تمسّ الأفكار والأهداف وصدقية الفاعلين والمنافحين عن عصمتها. إذ لا تكون أعمال الفاعلين اجتماعيًا وسياسيًا أعمالًا ذات معنى، ولا تترتّب عليها مسؤولياتٌ قانونية وسياسية وأخلاقية إلّا إذا كانت واعيةً وهادفةً وصادرةً عن سابق تصوّر وقصد وتصميم، ومبطنةً ببطانة أخلاقية لا تنفصل عنها. فلا أحد يريد أن يكون على خطأ، أو يحب أن يكون كذلك، ولا يصدر فعلٌ إلّا عن تصوّرٍ ذاتي لما هو الحق والخير والجمال.

أُسِّست عقلانية الأزمنة الحديثة، بفضل ديكارت (1596 – 1650)، على

مراجعة الأفكار والتصوّرات والأهداف فوق الواقع المتحقّق بالفعل، ونقدها بدلالته. فهي نوعٌ من مراجعة حساب الحقل على حساب البيدر، ومغزاها الأعمق «مغالبة النفس»[1]، أو جهاد المعرفة الذي يضع الشك المنهجي مبدأً عقليًا وأخلاقيًا. فإذا بذل الإنسان كل ما بوسعه لتحقيق هدفٍ معينٍ ولم ينجح، فإنَّ الخطأ في معارفه وأفكاره وتصوّراته الذاتية ومعاييره الأخلاقية وأدوات عمله، لا في الواقع الموضوعي، لأنَّ أفكارنا ومعاييرنا ملكنا، وبوسعنا أن نتحكَّم بها، أما الواقع فليس كذلك.

لكنَّ نتائج الأعمال المتحقّقة بالفعل تكشف عن البنى الظاهرة والخفية للأفكار والتصوّرات والممارسات، والعلاقات التي تنبثق منها، وتبيّن، من ثم، إلى أي حدٍّ كانت الأهداف المعلنة مقصودةً بذاتها أم مجرّد غطاءٍ لأهدافٍ ضمنيةٍ أخرى، هي التي تحقّقت بالفعل، أهمّها الاستيلاء على السلطة. فالسلطة أكثر الأشياء مراوغةً في حياة البشر.

تنطوي لحظة الحاضر التي تعيشها سورية على اللحظات كلها التي سبقتها، حتى اللحظة التأسيسية، أوائل ستينيات القرن الماضي وما قبلها أيضًا. ويمكن أن تفصح عن العوامل والشروط كلها التي شكَّلتها وجعلتها ما هي عليه، إذا ما استُنْطِقَت وحُلِّلت تحليلًا ملائمًا. ويمكن تحديد هذه اللحظة زمنيًا بانطلاق الثورة السورية الحديثة، أواسط آذار/ مارس 2011. فهي من أكثر اللحظات كثافةً وتضمُّنًا في تاريخ سورية الحديث/ المعاصر. إذ أفصحت بجلاء عن البنية التسلطية بتمامها وكمالها، على أن مقوِّماتها الأساسية هي **الإرهاب والأيديولوجيا والإعلام**، كما شخَّصتها حنة أرندت التي سنُلقي عليها بعض الضوء. كما أظهرت مضمراتها كلها، أو ما حرصت السلطة على إخفائه في العقود الماضية. وأكّدت أنَّ الاستبداد الكلي شرٌّ مطلقٌ، وسياساته حربٌ على المجتمع، وتجفيفٌ لمنابع الحياة الإنسانية: الحرية والمعرفة والعمل والحب.

---

(1) رينيه ديكارت، **مقال عن المنهج**، ترجمة محمود محمد الخضيري؛ مراجعة وتقديم محمد مصطفى حلمي، ط 3 (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1985)، ص 150.

نتبنّى هنا موقف ميشيل فوكو (1926 - 1984) من السياسة باعتبارها حربًا أو امتدادًا للحرب بوسائل أخرى، بعكس مأثور كلوزفيتز[2]، لا للأسباب التي أشار إليها فوكو فحسب، بل لأنَّ السوريين لم يفلحوا بعد في نفي الحرب أو طردها خارج المجتمع، ولأنَّ «مؤسّسة الحرب» والإرهاب (الجيش والاستخبارات) هي التي تمسك بتلابيب السياسة، منذ نصف قرن. فلا تنفصل طبيعة السياسة عمّن يمارسونها، وكذلك طبيعة السلطة.

الحرب الراهنة ليست سوى ذروة الحرب التي بدأت عام 1963، وشكلها الأخير، وحدودها القصوى، ولا تزال الأيديولوجيا التي قنَّعتها تحاول إثبات عصمتها، على الرغم من كل ما أصابها من اهتراء. وأشار محمد عابد الجابري إلى أنَّ أهداف السياسة الفعلية، في تاريخنا القديم والحديث، هي «الغنيمة والعشيرة والعقيدة»[3]. فإنَّ ما نشهده اليوم لا يعدو أن يكون دفاعًا مستميتًا عن هذه الأهداف. لكنَّ اللافت هو تشظّي السلطة ومصادر القوة، ما يحمل على الاعتقاد بانقلاب نسبة القوى، وتغير قواعد اللعبة، وانكشاف مؤسسة الحرب والإرهاب (الجيش والاستخبارات) على حقيقتها، وانفجار العصبية الموسَّعة المحمولة عليها، وانهيار منظومة التبعية والولاء.

حدود المصطلح ونسق المفاهيم

نعتمد في هذا البحث مفهوم «البنية التسلطية» مفهومًا مركزيًا، انطلاقًا من مفهوم «الدولة التسلطية» الذي بلوره خلدون حسن النقيب[4]، وننظر إلى هذه البنية على أنَّها تركيبٌ معقدٌ من خصائص الاستبداد التقليدي الذي خبرته سائر الأمم والشعوب، والخصائص العامة للتوتاليتارية الحديثة، مثل النازية

---

(2) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس لسنة 1976**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 49 وما بعدها.

(3) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، نقد العقل العربي؛ 3، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 17 وما بعدها.

(4) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

والفاشية والستالينية، التي كشفت عنها أرندت[5]، وما تبقى من خصائص الدولة الدستورية ومؤسساتها، وأيديولوجية إحيائية ذات أبعاد شعبوية (Populists) وعنصرية في الوقت نفسه، تتّفق مع ميل الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية إلى إحياء موروثاتها وثقافاتها، وتحيين شروط انبثاقها، وتحديد هُوياتها بها، وتحفِّز هذا الميل.

لا يجوز التغاضي عن أثر الأيديولوجية الإحيائية وخطابها «السياسي/ التاريخي المناهض للتاريخ»[6] الذي يفعل فعله الرمزي في إثارة العصبيات الإثنية والدينية والمذهبية والحكايات أو السرديات المضادة و«المعارف الخاضعة»[7] التي تتعلق بالصراعات التاريخية، من وجهة نظر المتكلم واستعمالاتها التكتيكية في معارك الحاضر.

يتقاطع هذا المفهوم مع «الاستبداد المحدث» عند ياسين الحافظ، و«الدولة السلطانية الحديثة» عند غسان سلامة وحليم بركات وعزمي بشارة وآخرين، و«النظام البطركي الحديث» عند هشام شرابي. لكنّه يختلف عن مفهوم الدكتاتورية ومفهوم الاستبداد التقليدي والحكم المطلق، بـ «الاحتكار الفعَّال للسلطة ومصادر القوة»[8]، والحزب العقائدي الواحد أو القائد، وما ينطوي عليه من ميولٍ شعبويةٍ وعنصريةٍ، والقدرة على اختراق المجتمع وتدمير الفئات الاجتماعية وتحويلها إلى جماهير، والتحكّم البيروقراطي بالمجتمع المدني وبالنظام الاقتصادي[9]، وعملية الإنتاج الاجتماعي، المادي والثقافي، فضلًا عن هدر إنسانية الأفراد[10] والاستهانة لا بحقوقهم المدنية والسياسية

---

(5) حنة أرندت، **أسس التوتاليتارية**، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقي، 1993).

(6) فوكو، ص 15. يرى فوكو أن الخطاب السياسي التاريخي يظهر استمرار الحرب في المجتمع، بخلاف الخطاب الفلسفي القانوني المنتظم حول السِّيادة والقانون. هذا الخطاب الذي يمكن أن يتفق مع الخطاب القانوني الفلسفي المتمحور على السيادة، يتحوّل إلى خطابٍ عنصري، مناهضٍ للتاريخ، هو خطاب سلطة «تكافح» «العدوّ القومي» و/ أو «العدوّ الطبقي».

(7) المصدر نفسه، ص 36.

(8) النقيب، ص 21 - 22.

(9) المصدر نفسه، ص 36.

(10) للتوسع في مفهوم الهدر، انظر: مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية** (الدار البيضاء، المغرب؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 15.

وحرياتهم الخاصة والعامة وكرامتهم الإنسانية فحسب، بل بحياتهم أيضًا.

لعل من أهم أسباب ميلنا إلى مفهوم البنية التسلطية أو النظام التسلطي أنه يسمح باستثمار مفهوم العصبية الخلدوني، على نحو ما بلوره الجابري[11]، للكشف عن العصبيات العائلية والعشائرية والإثنية والدينية والمذهبية أو الطائفية التي تألفت منها عصبية حديثة موسَّعة ومركَّبة، مقترنة بعقيدة تحدِّدها وتتحدَّد بها، هي العصبية القومية العربية. وهذه تركيب مخاتل أو مراوغ ومتناقض في ذاته من عصبية إثنية وعقيدة دينية، مختلفتين نوعيًا. كما تسمح بتلمس عناصر الرعوية (من الرعية) في الظاهرة الجماهيرية، القطيعية، وآثار البنية البطركية ونظام الأمر والطاعة والتبعية والولاء في تسويغ «عبادة الفرد». كما تسمح أيضًا بتبيّن العلاقة بين العصبية و«هدر الإنسان»، كما حلّله مصطفى حجازي، حيث تتنكّر العصبية لإنسانية أفرادها، ولا سيما إنسانية المرأة، بقدر ما تتنكر لإنسانية الآخر المختلف وتستهين بها.

لعل من قبيل السطحية أو التعسّف أن ننظر إلى هذه المرحلة التي دشّنتها «ثورة الثامن من آذار» (1963) من منظور واحد، مثل «الصراع الطبقي»، أو «الصراع بين الريف والمدينة»، أو «بين اليمين واليسار»، (أو بين قوميين وقطريين)، داخل الحزب حسمه الضبّاط البعثيون لمصلحة اليسار»[12]، في عام 1966، أو على أنه «صراع طائفية» بين الأكثرية و«تحالف الأقليات»، كما يراه بعضنا، أو غيرها من المداخل، بغض النظر عن مصادر السلطة، وآليات تشكّلها، وطريقة الاستيلاء عليها، وأسلوب ممارستها، وصيرورة تحوّلها إلى سلطة شمولية، وأثر العصبيات العائلية والعشائرية والمذهبية وتنظيم الجيش الحديث وأجهزة الاستخبارات وتبعيث مؤسسات الدولة واحتكارها في هذه الصيرورة، علاوة على مسألة الشرعية وموقف الفئات الاجتماعية المختلفة منها.

---

(11) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 255 - 256.

(12) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 164.

مـن العسـير أن يـؤدِّي بنا أحـد المداخـل التقليدية إلـى فهم سـلطةٍ مركَّبةٍ ومتعـدّدة الوجوه وفائقة القـدرة، لا على «التحكّم في الموارد المادية والبشـرية وتشـكيل مؤسّسـات العقاب فحسـب، بل على إدارة النظام الرمـزي»[13] ونظام إنتاج المعانـي والقيم وإنتاج «الحقيقة» سـلاحًا للهيمنة. ومن العسـير أن يؤدِّي إلى فهم الحوادث الجارية واتجاهات تطوّرها، وهو الأهم والأكثر راهنية.

أولًا: دولة بلا أمة

«عندمـا نالت سـورية اسـتقلالها في عـام 1946 كانت دولة فـي كثير من النواحي من دون أن تكون أمة، فكانت كيانًا سياسـيًا من دون أن تكون مجتمعًا سياسـيا»[14]. وتوالـت عليهـا انقلابات عسـكرية أنهكتهـا، وأدّت إلى تسـييس الجيش وانقسـامه، وفق اتجاهات السياسـيين وأهوائهم، فضلًا عن الطموحات الشـخصية والمصالـح الخاصـة للضبـاط. يشـير باتريك سـيل إلى أثـر ضباط الجيـش في الحياة السياسـية السـورية بقوله: «كان إسـهام أولئـك الضبّاط بين عامـي 1949 و1954 يتلخـص فـي إدخال شـيء من الهـواء النقي إلـى نظام ظلّ يغط فـي نوم الركود العثماني الطويل، وفي الإشـراف علـى خطوات البلد الصغيرة الأولى في اتجـاه بناء الدولة الحديثة. فقد أنشـئ مصرف مركزي وتم إصلاح القوانين وبُدِئ بتوطين البدو الرُحّل، وأزيلت بنود «الديانة» من بطاقات الهُوية، وحصلت النسـاء المتعلمات على حق التصويت. وفوق ذلك كله فإنهم

(13) انظر: ليزا وادين، **السَّـيطرة الغامضة: السّياسـة، الخطاب والرموز في سـورية المعاصرة،** مع مقدمة خاصة للمؤلفة للطبعة العربية؛ ترجمة نجيب الغضبان (بيروت: رياض الريس، 2010)، ص 111 وما بعدها.

(14) مايـكل. هـ. فان دوزن. عن: نيقولاوس فان دام، **الصّراع على السـلطة في سـوريا: الطائفية والإقليمية والعشـائرية في السّياسة،** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 23 الطبعة الإلكترونية الأولى المعتمـدة باللغة العربية)، وأشـرنا غير مرة إلى عملية إجهـاض جنين المجتمع المدنـي والدولة الوطنية، وأكدنا إن جمعًا حسـابيًا لعشـائر وإثنيات وجماعات دينية ومذهبية لا يسـاوي شـعبًا، ولا يشكِّل أمّة ولا تنتـج منه دولة وطنية. انظـر: جاد الكريم الجباعـي، **وردة في صليب الحاضر: نحو عقـد اجتماعي جديد وعروبة ديمقراطية** (بيروت: دار الفرات، 2008)، ص 205 - 208.

أفسحوا المجال والفرصة لقوىً جديدةٍ كي تتجمّع وتُهيّئ نفسها للتحوّلات الكبيرة القادمة بعدهم»[15].

يبدو لنا أن سيل متأثّر برؤية «ضبّاط الجيش» لأنفسهم ودورهم «الإيجابي» في الحياة العامة، إذ يُنسب إليهم الإشراف على الخطوات الأولى لبناء الدولة، وهو حكمٌ يفتقر إلى الدقة والموضوعية، ويتفق مع زعم حافظ الأسد بأنّه «باني سورية الحديثة»[16]. فمن أين تعلّم هؤلاء الضباط فن بناء الدول، ومعظمهم من بيئاتٍ ريفيةٍ معزولةٍ وفقيرة أشدّ ما يكون الفقر وأوساط أقلوية مغلقة ومهمّشة، ولا يزيد تعليم معظمهم على شهادةٍ ثانويةٍ وشهادة الكليّة الحربية، ولا يرون أبعد من أنوفهم وطموحاتهم الشخصية؟

راجت اتجاهاتٌ فكريةٌ مختلفةٌ تناولت دور العسكر في العالم الثالث وعلاقتهم بالمجتمع؛ يرى أحدها، بتأثير ماكس فيبر، أن أحد بدائل التنمية السياسية والتحديث هو الأوليغارشية العسكرية العصرية، على اعتبار المؤسسة العسكرية هي الأكثر حداثةً وتنظيمًا في المجتمع، وأن العسكر هم الفئة الطليعية من طبقة وسطى جديدة. ويرى تيارٌ آخر متأثّر بالفكر السوفياتي أن ضعف البرجوازيات الوطنية في مرحلة الإمبريالية حوّل مسؤولية التطوّر والتنمية في العالم الثالث إلى الدولة، من طريق «التطوّر اللارأسمالي» أو «رأسمالية الدولة»، فمن الطبيعي أن تُسمّى الطبقة التي تُسيطر على الدولة «برجوازية الدولة» التي يمثّل العسكر أحد أجنحتها أو فئاتها. وثمة تيار ثالث يرى أن «العسكر لا يمثّلون طبقة، وأن الدَّور الذي يُعطى لهم كقوّة ممثّلة وموحدة

---

(15) باتريك سيل، **الأسد، الصّراع على الشرق الأوسط**، ط 10 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 84.

(16) نشير هنا إلى أن الدراسات الإمبريقية، القطاعية التي تعتمد معايير كمية، مثل زيادة عدد المدارس والمعاهد والجامعات وعدد التلاميذ والطلاب والخرّيجين أو زيادة عدد المشافي والمستوصفات والأطباء أو نموّ الناتج المحلي.. إلخ قد تكون خادعةً ومضلّلةً وذات طابع دعائي، إذا نُظر إليها بمعزل عن الاحتكار الفاعل للسلطة والثروة ومصادر القوة، وعن عمليات الضبط والتوزيع والتصنيف والسّيطرة على الفضاءات العامة والحياة الشخصية للأفراد، بحيث تغدو الوظيفة الوحيدة للتنظيمات الاجتماعية والسياسية والمؤسّسات الرسمية إظهار قوة السلطة وعظمة السلطان. لا نريد أن نقلّل من أهمية هذا النوع من الدراسات ولا من أهمية التطوّرات القطاعية، بما لها وما عليها.

للطبقة الوسطى الجديدة وكقوّة محدِّثة ومطوِّرة للمجتمع هو دور غير واقعي. فما العسكر إلّا نخبة اجتماعية تعمل لمصلحتها الخاصة، وتوظّف من مختلف طبقات المجتمع، وتختار الأيديولوجية التي تناسب مصالحها وتديم هيمنتها وسيطرتها»[17]. ونحن نميل إلى هذا الاتجاه الأخير، ولا نرى وجهًا للتيارين الآخرين، في سورية.

يُبيّن الكشف الختامي الذي تقدمه إلينا الحوادث الراهنة أن المؤسسة العسكرية - الأمنية، أو «مؤسسة الحرب والإرهاب»، على النحو الذي انتهت إليه في حربها السافرة على الشعب، هي النواة الصلبة للبنية التسلطية ومصدر مشروعيتها الفعلية، وأن وظيفتها الأساسية، إن لم نقل الوحيدة، هي حماية النظام، بما هو نظامها، و«الدولة» بما هي دولتها، والاقتصاد بما هو «اقتصاد حرب»ها على المجتمع. وليست مؤسسةً بيروقراطيةً بالمعنى الفيبري لأنها تقوم على تسلسل الولاءات والامتيازات وشبكة المصالح التي تعين هذه وتلك، وتعين علاقاتها بالفئات الاجتماعية ومجالَها الحيوي، المحلي والإقليمي والدولي. وليست ممثِّلةً لطبقة، على افتراض أن المجتمع متبنين طبقيًا، لأنها منفصلةٌ عن الإنتاج الاجتماعي المادي والثقافي وعالة عليه. يؤكّد ذلك ما انتهت إليه من عبثٍ بالاقتصاد وإفقارٍ منهجي للمنتجين، وليس الهدر والفساد والإثراء غير المشروع سوى صور من صورهما، علاوة على تدمير الطبقات الاجتماعية ولا سيما «الطبقة الوسطى» التي يفترض أنّها تمثّلها، وتحويلها جميعًا إلى جماهير.

يؤكد سجل تكاليف هذه المؤسّسة، البشرية والمادية، المنظورة وغير المنظورة، وسجل حروبها الخارجية على «العدو» أنّها كانت وبالًا على المجتمع والدولة، على الاقتصاد والسياسة، وعلى الثقافة والأخلاق. وما الإشارات المهرَّبة في كتابات السوريين عن «نزع السياسة من المجتمع» و«عسكرة الحياة السياسية» و«السلطة الخفية» و«الدولة الأمنية» و«الاستبداد المحدث» و«الدولة السلطانية» و«السلطة الفعلية» (في مقابل المؤسسات

(17) النقيب، ص 136 - 138.

الشكلية، مثل مجلس الشعب والحكومة والإدارات العامة والقضاء)... ما هذه الإشارات سوى تعبير مخنوق عن ذلك. لم يكن أحد من السوريين، وأنا منهم، يجرؤ على دراسة هذا السجل أو الإشارة إليه مجرّد إشارة. ولا يزال كثيرون منا يتغنّون بحرب تشرين «التحريرية» تغنيهم بالمقاومة والممانعة.

لا نجادل في أن الدولة الدستورية تحمل جرثومة التسلط، من خلال التنظيم البيروقراطي للمجتمع، وتنامي وظائفها الاجتماعية، لكننا نعتقد أن البنية التسلطية للنظام السوري مؤسسة، في العمق، على النظام البطركي وشكله السياسي السابق للدولة الدستورية، الذي لم تفلح هذه الدولة في تغييره، بحكم الطابع المحافظ للفئة الاجتماعية الحاكمة وتسييس المؤسسة العسكرية - الأمنية. إذ وُلِدَت التسلطية عندنا من نقص الدولة الدستورية وعجزها، لا من تطوّرها وتنامي وظائفها الاجتماعية، ومن نقص التطوّر الرأسمالي بوجهٍ عام. لذلك انطلقت بوادر التسلطية من تفكيك البنية البيروقراطية وعلاقاتها القانونية وشرعيتها الدستورية وتدميرها، واستبدلت بها علاقات التبعية والولاء «والزبانة السياسية والتبادلية الاجتماعية». ثم استعادت، لدواعي الدعاية، بعد «الحركة التصحيحية» (1970) بعض مظاهر الدولة الدستورية، مثل الانتخابات والمجالس المحلية ومجلس الشعب... بعد أن أفرغتها من مضمونها، وجرَّدتها من وظائفها.

ثانيًا: بوادر الوعي السياسي

أظهر الوعي السياسي، بعد الاستقلال تيارين أساسيين: تيار ثوري أو انقلابي، عقائدي، تتقاسمه أيديولوجيات قومية واشتراكية وإسلامية، ما فوق وطنية، وأحزاب عابرة للحدود ذات سيماء ريفية وأقلّوية. وتيار تقليدي: شبه ليبرالي تخترقه عصبيات جهُوية وعشائرية ومذهبية وأقوامية، يشمل القوى المحافظة التي كانت صاحبة النفوذ في المجالين: الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي. فلم تتجذر الوطنية السورية التي تألَّفت نواتها في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، والمرحلة الليبرالية القصيرة التالية، ولم تعترف النخبة السورية

البازغة بشرعية الدولة الناشئة حديثًا، وظلّت تعاني نوعًا من شعور بـ «نقص الاكتفاء الكياني»، بتعبير ياسين الحافظ. يُعبر عن ذلك وصف سورية بأنّها «دولة قطرية» و«دولة ما تبقى»، وكلتاهما صفة تحقيرية.

كان من ثمار التوسّع النسبي في التعليم أن بدأ اهتمام الشباب السوري، ولا سيما الطموحين منهم، بالسياسة، وهم في مرحلة الدراسة الثانوية والجامعية، أي، قبل أن يتفرّغوا للعمل في المهن المختلفة ويندمجوا في الحياة الاجتماعية العامة. لذلك لم تقترن السياسة «التقدمية» الوليدة بمصالح اجتماعية مخصوصة، إلّا بما سيكونه هؤلاء وما سيدَّعونه، لأن الجسم السياسي الغض ولد منفصلًا عن المجتمع التقليدي، وخارجًا عليه ذاتيًا، فما من شاب انتمى إلى حزب سياسي ولم يلقَ عنتًا من ذويه ومن وسطه الاجتماعي. كما كان الجسم السياسي نفسه منفصلًا عن عملية الإنتاج المادي وطامحًا إلى السَّيطرة عليها. ومن هنا ستولد المعادلة المقلوبة: السياسة تُسيّر والإنتاج الاجتماعي وتوجّهه وتضبطه وتراقبه، وتسيطر على قوة عمل المجتمع، لا الإنتاج هو ما ينتج السلطة ويُسيّرها، ويحّدد خياراتها وتوجّهاتها، ويمسك بمقاليدها.

تُعبّر هذه العلاقة المقلوبة بين السياسة والإنتاج الاجتماعي عن اختلال العلاقة بين المجتمع والدولة، لا ترقى بموجبه الدولة إلى مجتمع سياسي، يُعبِّر عن كلية المجتمع المدني، ويتساوى أعضاؤه في الحقوق والواجبات، لتغدو مجرّد أداةَ قمع وقهر بيد القوة الغالبة، ووسيلةً لإعادة توزيع الثروة وعوامل الإنتاج بين الفئات الاجتماعية، وفق مبدأ الغَلَبَة والقهر وإرادة الغالب، ونوعًا من ملكية خاصّة لهذا الأخير. وهذا ما أدّى بالفعل إلى تطابق الدولة والسلطة العسكرية - الأمنية المُمسكة بزمامها وصيرورتهما معًا «دولة البعث»، وأدّى من ثمّ إلى شخصنة السلطة وخصخصة الوطن، لتصير سورية كلها «سورية الأسد».

كان أكرم الحوراني، زعيم حركة الشباب العربي في حماة وزعيم الحزب

العربي الاشتراكي في ما بعد، قد فتح ورفاقه المعركة الاجتماعية الأساسية مع الإقطاعية وشبه البرجوازية المدينية في محافظة حماة، وفي الأوساط الثقافية والسياسية والشعبية وتحت قبة البرلمان[18]، إضافةً إلى انتشار الأفكار الاشتراكية عن طريق الحزب الشيوعي في بعض الأوساط، فمنح ذلك السياسة البازغة مضمونًا اجتماعيًا (طبقيًا) كان أساس توسّعها في الأرياف وبين فقراء المدن. كما أن ثورة تموز/ يوليو المصرية وحرب السويس خصوصًا أججت الشعور العروبي بفضل الإذاعة والصحافة والمعلمين الذين كانوا قادة الحركات السياسية وقوامها، فمنحت السياسة طابعًا قوميًا. ومما عمق هذا الشعور العروبي الكرهُ العميق للمستعمرين الأوروبيين ودولة إسرائيل، و«الرضَّة» التي تركتها هزيمة الجيوش العربية في عام 1948 في وجدان العرب. هذا التأجّج وهذه الكراهية، إضافةً إلى شعور السوريين بنقص الاكتفاء الكياني، قد يُفسِّران حماستهم للوحدة الاندماجية مع مصر في عام 1958، وتمسّكهم بها بعد الانفصال (28/ 9/ 1961)، على الرغم مما عانوه من مباحث عبد الحميد السراج، وتجاوزات الضباط والموظفين المصريين.

ساهمت المعركة الاجتماعية والشعور العروبي المتأجِّج ومُناخ مؤاتٍ من حرية الرّأي والتعبير في نمو الأحزاب العقائدية وتوسعها ومنحتها قاعدةً شعبيةً في مجتمع حديث النشأة، لم يكن قد تشكَّل بعد مجتمعًا مدنيًا سوريًا، أو أمّة حديثة، ودولة حديثة النشأة لا تزال كيانًا سياسيًا لا مجتمعًا سياسيًا، كما تقدّم، ولم تحظَ باعتراف النخبة البازغة بشرعيتها. بل على العكس من ذلك اعتبرتها النخبة «التقدمية» «دولة قطرية» هزيلة ومصطنعة، ونتاج مؤامرة استعمارية، وحجر عثرة في طريق الدولة القومية أو الإسلامية أو الأممية البروليتارية. مردّ ذلك، على الأرجح، رومانسية ثورية كانت سمةً غالبةً على تلك الحقبة.

---

(18) انظر: سيل، ص 85. إذ يصف مرحلة الخمسينيات وأكرم الحوراني بقوله: «لقد كانت سنوات الخمسينيات عصر الإحساس بأن التغيير الاجتماعي الجذري أمرٌ ممكنٌ. وكان الحوراني عامل التغيير والقابلة التي ولدت على يديها سورية الجديدة. إذ لم يفعل أحدٌ أكثر مما فعله هذا الرجل. في هزّ أسس الطبقة الحاكمة القديمة، فقد أثار الفلاحين وسيس الجيش، وقدَّم لمنظري البعث الوزن السياسي الراجح».

من خصائص الرومانسية أنَّها هشّة، بسبب التقدير المفرط للذات والإرادة الذاتية، والروح الرسالية، الحالمة، تنقلب، في الممارسة، إلى واقعية مبتذلة، حين تصطدم بحقائق الواقع العنيد ومُعطياته، فيظهر التفارق والتضاد بين الفكر والواقع، والممكن والمرغوب فيه (فكرة الممكن لا تنصرف في بنك الرومانسية وعالمها المثالي). ويبرز التناقض بين الثورية السياسية والمحافظة الاجتماعية. في ضوء هذين التفارق والتضاد يمكن تلمُّس آليات نشوء الشعبوية، وتشكُّل البنية التسلطية والظاهرة الجماهيرية وعبادة الفرد في أحشائها. وعليه يمكن تحديد معنى الشعبوية بالثورية السياسية، الرومانسية، المثالية والعقائدية، المنقطعة عن الواقع والمتعالية عليه، والمحافظة الاجتماعية والخواء الفكري[19] الذي يتغنّى به بعضُنا، بعنوان «الثقافة الشعبية» الأصيلة، ويعارضون الحداثة بها، فضلًا عن كونها، أي الشعبوية، نسخةً جديدةً عن الرعوية (نسبة إلى الرعية).

الحكومة التي أزاحتها حركة الثامن من آذار/ مارس 1963، وصفها حافظ الأسد بأنّها «حكومة بلا شعب ولا جيش، حكومة طبقة انتهت أيامها»[20]. ولهذا الوصف دلالة مهمة، لأنه يكشف عن استراتيجية الأسد ورفاقه في اللجنة العسكرية[21] التي كانت نواة حزبٍ عسكري جديدٍ، قومي اشتراكي،

---

(19) تخلصت الأحزاب التقدمية من مثقفيها الأحرار تباعًا حتى لم يبق فيها سوى «المثقفين العضويين»، وهؤلاء أشبه ما يكونون بالفقهاء، يشقّقون المعاني تفريعًا على «أصول» ثابتة. فإن ما قاله وما كتبه مثقفو حزب البعث وحلفاؤه في حافظ الأسد خير دليلٍ على ذلك.

(20) سيل، ص 124.

(21) تألّفت اللجنة العسكرية في عام 1959 أو 1960 من ضباطٍ نقلوا إلى القاهرة في عهد الوحدة، وكان أعضاؤها: محمّد عمران (مقدم) وأحمد المير (رائد) وصلاح جديد (رائد) وحافظ الأسد وعبد الكريم الجندي (نقيبان). ووصفهم باتريك سيل بقوله: كان هؤلاء الرجال مجبولين من طينة حزب البعث، متشبّعين بجدلياته وإجراءاته ومناقشاته حول الشرعية وحرفية القوانين. كان (حزب البعث) هو البناء السياسي الوحيد الذي عرفوه ولم يروا أي إمكانية للعمل من خارجه. وانعكس ذلك في المبادئ التي أقروها قاعدةً للعمل: كانت **أولاها** أن حزب البعث وقيادته لم يعودوا موجودين في سورية. **وثانيها**.. الاستمرار في عدّ أنفسهم أعضاءً في الحزب وأن يتصرفوا على هذا الأساس، **وثالثها** الحفاظ على عقيدة الحزب حيةً ونشرها بين زملائهم والسعي إلى إقامة علاقةٍ سريةٍ مع الرفاق المدنيين السابقين. انظر: المصدر نفسه، ص 110.

مختلف جذريًا عن حزب عفلق والبيطار المدني[22]. ويكشف بوجهٍ خاصٍّ عن استراتيجية الأسد ذاته في تلك اللجنة: إعادة إنتاج التجربة المصرية بعثيًا، أي إعادة تشكيل الجيش والاستخبارات والحزب الواحد ومؤسسات الإدارة المدنية، والقضاء على تلك الطبقة «التي انتهت أيامها»، على نحو ما فعل عبد الناصر. لكن مع الفارق أن عبد الناصر، ذا المنبت الريفي، كان ينتمي إلى الأكثرية المصرية، الإسلامية السُنية، ومن المستبعد أن يشعر بالغربة عن الشعب أو يعتبره «عدوًا موضوعيًا»، حيث مصريته تُعادل عروبته وتؤسِّسها؛ في حين كان حافظ الأسد وبقية أعضاء اللجنة العسكرية من أصول ريفية وأقلوية، بالولادة والتنشئة والمعاناة والفقر والهامشية والثقافة والتوجس من الآخر وتجنُّبه. والثورة المصرية التي قادها الضباط الأحرار قامت في دولةٍ راسخة الجذور، ومجتمع متشكِّلٍ تاريخيًا وأقرب إلى الاندماج، والوطنية المصرية هُوية سياسية لجميع المصريين، تولّد شعورًا قويًا بالاكتفاء الكياني والمركزية[23]، بخلاف هشاشة المجتمع والدولة في سورية وجنينية الوطنية السورية.

قد تكون هذه الهشاشة مما عزّز الثقة الذاتية بإمكانية تشكيل المجتمع والدولة على صورة الحزب ومثاله. بل قد يكون هذا مُرجّحًا في ظلّ ضآلة عدد السكان الذين كان معظمهم يعيشون في أريافٍ معزولةٍ ومنعزلةٍ، إذ يغلب الفقر والعوز والجوع والأمية الهجائية وبساطة العيش وقابلية التصديق التام والوعي الخرافي والأسطوري الممزوج بتدينٍ بسيطٍ وعصبويةٍ عائليةٍ وعشائريةٍ. وكان للفجوة الواسعة بين المدينة والريف أثرٌ حاسم في تعلّق الريفيين «المتنورين» والشباب المتعلمين منهم بوعود الأحزاب الثورية، والنظر إلى أي منها كما يُنظَر إلى مخلِّص. يُضاف إلى ذلك ضآلة الجسم السياسي المدني، وضعف الطبقة الحاكمة، وبروز الجيش قوّة سياسية حاسمة في الصراع على السلطة والنفوذ.

---

(22) وصف غسان سلامة هزيمة عفلق والبيطار في عام 1966، بأنّها «انتصار للريف على المدينة، والأقلية على تجمّع هشٍّ من الأكثرية والأقليات، وللعسكر على المدنيين، وللواقعية على اليوتوبيا، وللجيش على الحزب». انظر: سلامة، ص 164.

(23) تُعدُّ مصر في نظر ياسين الحافظ ونديم البيطار الدولة المركز أو المركز الجاذب في عملية التوحيد القومي.

مع ذلك كان عبد الناصر، في نظر حافظ الأسد خصوصًا[24]، خصمًا ومثالًا[25]، أو أبًا سياسيًا قوميًا، بالمعنى الفرويدي، لا بدّ من قتله رمزيًا، في سورية ومصر والعالم العربي، والحلول محلّه في قيادة الأمّة العربية. تقتضي هذه الاستراتيجية بالضرورة أن تسيطر «اللجنة العسكرية» أو «الحزب الجديد» على مصادر القوة كلها في المجتمع السوري، وأن تُعيد بناءه ناصريًا ضدّ عبد الناصر، كما أشار منيف الرزاز[26].

إلى جانب النموذج الناصري، لا يجوز أن نهمل تأثير التجربة اللينينية - الستالينية والنموذج السوفياتي وفروعه في أوروبا الشرقية، وحكاية «النبي المسلّح» و«النبي الأعزل»[27]. تصدق هذه الحكاية على ميشيل عفلق وحافظ الأسد، أو صدام حسين. كما تصدق على حافظ الأسد وصلاح جديد. يمكن القول: إن خصوم حافظ الأسد هم من صنعوا مجده، أو ساهموا في ذلك، من حيث لا يريدون، وإلّا فإن صعوده المطّرد يظل لغزًا (تأوّله كثيرون، بمن فيهم كاتب سيرته باتريك سيل). يمكن أن نفترض أنه لم يكن للأسد سوى أتباع وحلفاء وخصوم، ومن ثمّ فإن سياسته كانت تقوم على تسخير الأتباع

---

(24) تمنّى حافظ الأسد، في إحدى المقابلات الصحافية، أن تُقام له جنازة مثل جنازة عبد الناصر. ولا يستبعد أن يكون قد أمر/ أو رغب في/ أن تحمل الجماهير سيارته، كما حملت سيارة عبد الناصر. فلا يجوز اختزاله إلى مجرّد ضابطٍ علوي. ولا نستطيع أن نجزم في مدى تأثير زكي الأرسوزي ووهيب الغانم في فكره وسلوكه. والمرجّح أنه أقرب إلى مدرسة زكي الأرسوزي الذي وصفه أنطون مقدسي أنّه فيلسوف البعث، وأن ميشيل عفلق أقرب إلى أن يكون شاعرًا منه إلى منظرٍ أو مفكرٍ أو فيلسوفٍ أو قائدٍ سياسي، وغمز من رسالته إلى أديب الشيشكلي، وهروبه إلى البرازيل حين اشتدّت الأزمة في الحزب. جاء هذا الوصف في مقابلةٍ أجريناها مع أنطون مقدسي بتكليفٍ من مركز دراسات الوحدة العربية لمجلة **المستقبل العربي**، لكن المجلة لم تنشرها ولا يزال نصّها موجودًا.

(25) انظر: منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية**، 2 ج (بيروت: دار المتوسط، 1986)، ج 2: **التجربة المرّة**، ص 56. إذ يصف اتجاه التنظيم العسكري بأنّه «يستمدُّ مفهومه من المفهوم الناصري أكثر مما يستمدّه من مفهوم البعث». وبأنّه يضم ناصريين سوريين ضدّ عبد الناصر (كانت الناصرية تهمةً تُطلق على خصوم البعث ونقّاده- الباحث).

(26) انظر: المصدر نفسه.

(27) أُطلق هذا التشبيه على كلٍّ من لينين أو ستالين (المسلّح)، وتروتسكي، (الأعزل)، في الصّراع داخل الحزب الشيوعي السوفياتي.

وابتزازهم[28]، والمرونة والمناورة في التعامل مع الحلفاء، والاستثمار في أخطاء الخصوم، لأنه كان يعرف ماذا يريد. وما كان يريده، في ضوء ما تحقّق بالفعل، هو السلطة المطلقة، ودوامها له ولذريته من بعده، ولا شيء غير ذلك، أو كل شيء غير ذلك تابع، ويمكن الحوار حوله والتساهل فيه.

من هنا لا يمكن الحديث عن بنية تسلّطية بمعزل عن تسيد الفرد ونرجسيته ورفعه وارتفاعه إلى مصف الآلهة، وفرض عبادته على الرعايا. هكذا النازية والستالينية ونسخها الكاريكاتورية، مثل الأسدية والصدّامية والقذافية... إلخ.

كان نظام الانفصال هشًّا وحكومتُه ضعيفةً لا تقوى على مواجهة الضغط الداخلي والخارجي وعاجزةً عن حلّ المسألة الاجتماعية وإطلاق عملية تنميةٍ رأسماليةٍ جسورةٍ تُنهي البنى والعلاقات الوسطوية شبة الإقطاعية. الجيش، قوة الحكم الأساسية، منقسم إلى خمس كتل: كتلة الضباط الدمشقيين وكتلة الحورانيين (نسبة إلى أكرم الحوراني) وكتلة الناصريين، وهي الأكثر عددًا وتحتل مواقع حساسة، وكتلة المستقلين، وكتلة البعثيين الذين جنّدت اللجنة العسكرية بعضهم بصورةٍ سرية[29]. فلم يكن أمام اللجنة العسكرية سوى التحالف مع المستقلّين والناصريين للانقلاب على السلطة، والتعاون مع الحزب المدني الذي طهَّر صفوفه من الحورانيين والناصريين في مؤتمر حمص 1962، وأعاد ميشيل عفلق إلى سدّة القيادة القومية[30].

بالفعل سقطت الحكومة صبيحة الثامن من آذار/ مارس 1963 بلا مقاومةٍ، وتشكَّل على الفور «مجلس قيادة الثورة»، من عشرة ضباطٍ هم الفريق الركن لؤي الأتاسي قائدًا عامًّا للجيش ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة (وكان قبل ذلك برتبة عميد) واللواء زياد الحريري رئيسًا للأركان (وكان برتبة عقيد) واللواء راشد قطيني نائبًا للقائد العام (وكان برتبة عميد)، ورُفِّع هؤلاء استثنائيًا يوم 8 آذار/ مارس 1963. واللواء الركن غسان حداد (وكان برتبة عميد) واللواء

---

(28) أطلق حافظ الأسد أيدي أتباعه ومريديه في الفساد، واتّخذ من ذلك حجّةً عليهم.

(29) سيل، ص 125.

(30) للاطلاع على التفاصيل الدقيقة للانقلاب، انظر: المصدر نفسه، ص 123 وما بعدها.

محمّد عمران (وكان برتبة عقيد) واللواء صلاح جديد (وكان برتبة مقدم)، رُفّع هؤلاء في 1/ 12/ 1963. وفهد الشاعر الذي رُفّع من عقيد إلى عميد إلى لواء، وكذا العقيد فواز مُحارب والمقدم موسى الزعبي[31]. وتألّفت حكومة برئاسة (الأستاذ[32]) صلاح البيطار مناصفةً بين البعثيين والناصريين[33]، وزيد أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى عشرين، عشرة منهم مدنيون. وأعلنت حالة الطوارئ بالبلاغ العسكري الرقم (2)، و«دقت ساعة العمل الثوري»، ساعة الممارسة التي هي المرجع الأهمّ، إن لم نقل الوحيد، لتلمّس صيرورة تطوّر النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي والأخلاقي إلى نظامٍ شمولي مركّبٍ من عناصر متناقضة أشدّ ما يكون التناقض، هي العناصر التي أشرنا إليها عند تحديد البنية التسلطية واختلافها عن البنى التقليدية والحديثة[34]. نعتقد أن العنف العاري، بل الإرهاب المنظّم والمعمّم، هو ما كان يخفي هذه التناقضات، إضافةً إلى الأيديولوجية القومية و«الإعلام الكاذب والناقص»، بتعبير إدغار موران[35]. لذلك يظل وصف حنة أرندت للبنى التسلطية ملائمًا باعتبارها تقوم على الإرهاب والأيديولوجيا والإعلام، وتُسيطر على قوة عمل المجتمع أو تؤمّمها، وتخترق تنظيماته كلها فتحوّله إلى «مجتمع بلا طبقات»[36]، وتحوّل الشعب إلى «جماهير»، أي إلى كتلٍ سديميةٍ قُتِلَت في كل

---

(31) عدنان سعد الدين، **الإخوان المسلمون في سورية، مذكرات وذكريات**، 5 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ج 3: **الحكم البعثي (العلوي) من عام 1963 - حتى عام 1977**، ص 28.

(32) صفة (الأساتذة) كانت تطلق على ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني وجلال السيد، وكانت تدلُّ على تقدير المدنيين لهم واستهانة العسكريين بهم، إذ كانت صفة الأستاذ في الجيش، ولا تزال، تستعمل للتحقير.

(33) بلغ عدد الوزارات التي تألّفت بين 8 آذار/ مارس 1963 و23 شباط/ فبراير 1966 ثماني وزارات، خمس منها برئاسة البيطار، واثنتان برئاسة أمين الحافظ، وواحدة برئاسة يوسف زعين.

(34) نريد الإشارة إلى أن «ديمقراطيين» سوريين، ممن يناهضون الحداثة بوجهٍ عام، والعلمانية بوجهٍ خاص، ينسبون نظام الحكم الأسدي إلى الحداثة والعلمانية، شأنهم في ذلك شأن جماعات الإسلام السياسي، ويظنّون أنّهم يدافعون بذلك عن «الإسلام».

(35) إدغار موران، **مقدّمات للخروج من القرن العشرين**، ترجمة أنطون حمصي (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 45.

(36) أرندت، ص 31 وما بعدها.

فرد من أفرادها شـخصيته القانونية والأخلاقية وجُرِّد من إنسـانيته. فإن «تحويل الطبقات إلـى جماهير وإلغاء كل تضامـن بين الجماعات إلغاء متوازيًا شـرطان لازمـان للاسـتبداد الكلـي»[37]. ولا أدلّ علـى ذلـك مـن المسـيرات المليونية والبيعة «إلـى الأبـد» والمبايعـة بالـدّم والاحتفـالات الصاخبـة والمهرجانـات الخطابية... التي كانـت إحدى العلامات البارزة لعهد حافظ الأسـد، فضلًا عن المبالغة في تبجيله والدعـاء له من على منابر المسـاجد والكنائس وفي المعابد حيث لا منابر ولا محاريب (من المفيد تقصّي علاقة «القادة الروحيين» بالسلطة من طريقي: «الاستئناس» والاستزلام).

ثالثًا: من الشعبوية إلى التسلّطية

1 - المرحلة الشعبوية 1963 - 1970: سلطة الحزب الواحد

في ضوء ما تقدم، نفترض أن بوادر البنية التسـلطية التـي وُلِدَت من نقص الدولة وعجزها، أخذت تتبلور صبيحة الثامن من آذار/ مارس، حين تولّى حافظ الأسد قيادة قاعدة الضمير الجوية، وتولّى محمد عمران قيادة اللواء 70 المدرّع للسيطرة على العاصمة دمشق، وتولّى صلاح جديد إدارة شؤون الضباط لوضع الضبـاط الموالين في الأماكن الحساسـة؛ فمن السـذاجة أن نتصوّر أن «سـلطة الحزب» التي بدت للمراقب من الخارج سلطة فعلية بين عامي 1963 و1970 كانت مستقلّة عن سلطة الجيش والاسـتخبارات، أو مختلفة عنها. إذ أشار عدد من قـادة الحزب المدنيين فـي مذكّراتهم إلـى أن القرارات التـي كانت تتخذها القيادتان القومية والقطرية لم يكن يُنفّذ منها إلّا ما يوافق قيادة التنظيم العسكري. وأن العهد الذهبي لسـلطة الحزب لم يكن سوى شكل من أشكال تقاسم النفوذ بين الأقوياء في اللجنة العسـكرية وحلفائهم العسـكريين والمدنيين، وفق ما بدا أنه اختلافٌ في الرؤية حول الأولويات. كتب سـامي الجنـدي، وهو من قدامى البعثييـن: «إن المدنيين يجهلـون، منذ الثامن من آذار، كل مـا له علاقة بالجيش

---

(37) المصدر نفسه، ص 17.

وشـؤونه، حتى مـا اتصـل بالتنظيـم الحزبي فيـه، فلا يجـوز لهم حتـى حضور الاجتماعات الحزبيـة الخاصة به، غير مخوّلين تقرير الحرب والسـلم، لا أعني بذلك أبدًا أنَّهـم مخوّلون تقرير الشـؤون الأخرى»[38]. وتذهـب المصادر كلها التي بين أيدينا في هذا الاتجاه، وكذلك الروايات الشـفوية لكثيرين ممن خبروا تلك المرحلة. هذا لا ينفي أن سلطة الحزب بدت قوية حين تسلم صلاح جديد منصـب الأمين القطري المسـاعد، وتفرّغ لبناء الحزب الثـوري، إذ وضع رهانه في الحزب والمنظمات الشـعبية من أجل التحويل الاشـتراكي وحرب التحرير الشعبيـة.

من البديهي أن الفوز بالسـلطة والقضاء على المعارضـة العفوية والمنظّمة يولدان تنافسًـا بين الفائزين، وينقلب الصراع الـذي كان متّجهًا إلى الخارج إلى صـراعٍ داخلي. فما كان يُسـمى «تكتـلات» في التنظيـم المدني والعسـكري لم يكن سـوى صراع خفـي بين عصبيـاتٍ فرعيةٍ عائليةٍ وعشـائريةٍ أساسًـا وطائفيةٍ أيضًا داخـل العصبية «القومية العربية» الموسَّـعة، بما هي عصبيـة انتماء وولاء، وفق مبـدأ القرابـة والملازَمة و«المطالبـة والمدافعـة» الخلدونـي، إذ تعمل كل عصبية فرعيـة على إخضـاع العصبيات الأخـرى واسـتتباعها أو اسـتبعادها، أو اسـتتباع جزء واسـتبعاد جزء آخر من كل منها، وفق قاعدة «فرِّق تسـد» المقنَّعة بادّعاء الشـرعية الثورية، أي إن العلاقات الريفية التي لا تزال تحتفظ بمضامينها العائلية والعشائرية النسـلية، تنتقل، بلا أي تهذيب، إلى الحزب والجيش وسائر المؤسّسـات التي يفترض أنَّها مؤسّسـاتٌ عامةٌ وحديثةٌ، ما يضفي على السـلطة بمسـتوياتها كلهـا طابعًـا حيويًـا أو بيولوجيًـا، قد يكون أسـاس القمـع والعنف المُفرطين.

غير أن ما يحفظ تماسك العصبيات الفرعية في مواجهة عمليات الاختراق والتفريق هو الوعي الذي يرى أن كل مكسب لأي فرد من أفراد العصبية الفرعية أو العَصَبَـة، بالتعبيـر الخلدونـي، مكسـب للعصبيـة كلهـا، وهو وعـي ذو طابع تبريري، بوسعه أن يقلب الخسائر إلى مكاسب والهزائم إلى انتصارات، للتكيف

(38) سامي الجندي، **أتحدّى وأتّهم** (بيروت: فؤاد كرم، [د. ت.])، ص 27.

مع الأوضاع القائمة. لذلك تسهِّل الزبانة السياسية وعمليات الاحتواء وتهدئة الخواطر، إضافةً إلى القمع والإرهاب، تسهِّل على العصبية الغالبة استتباع العصبيات المغلوبة وكسب ولائها، بعد كسر شوكتها. وإلا كيف يمكن تفسير الصراع بين كتلة حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران، مثلًا، وكسب ولاء الطائفة العلوية، أو تفسير تصفية الضباط الدروز والإسماعيليين وكسب ولاء الطائفتين، الدرزية والإسماعيلية، أو تصفية الضباط السُنّة ونزع صلاحيات من تبقى منهم وكسب ولاء عصبياتٍ عائليةٍ وعشائريةٍ سُنيةٍ في المدن الكبرى والحواضر الزراعية والأرياف؟ بموازاة سياسة الاختراق والتفرقة والتمييز ثمّة سياسة الاحتواء التي تُمارِسُها السلطة المركزية والسلطات المحلية بالتقرّب من الوجهاء المحليين ورجال الدين وتكريمهم في المناسبات العامة، وهذه مكملة لعلاقات الزبانة والتبادلية الاجتماعية. وكثيرًا ما يتنافس هؤلاء الوجهاء في التقرب من دوائر السلطة، لتعزيز نفوذهم المعنوي في أوساطهم، فيعيدون بذلك للسلطة مقدارًا من القوة أكثر مما منحتهم.

يقبع طابع السلطة الحيوي، الآتي من علاقات القرابة والنسب، والوعي العصبوي في أساس ما سنُغامر بتسميته «طائفية النخبة»، فندّعي أن أي فرد من النخبة قد يعتقد أنه يُمثِّل عائلته أو عشيرته في الحزب و«الدولة»، ويُمثِّل الحزب و«الدولة» لدى العائلة والعشيرة. فما أكثر ما تحتفي العائلات والعشائر والطوائف بذوي الرتب العسكرية والمناصب الحكومية من أبنائها. ولما كانت العائلة والعشيرة لا تنفصلان عن المذهب أو الطائفة يغدو من الممكن أن يعتقد الشخص أنه ممثِّل الطائفة في الحزب والدولة، وممثِّل الحزب والدولة لدى الطائفة، ولا سيما حين يتسنّم هذا الشخص منصبًا حسّاسًا، أو يطمح إلى ذلك، فيحتاج إلى قوةٍ تسند هذا المنصب أو تدعم هذا الطموح، فيعود إلى مراعاة البيئة التقليدية التي كان قد انفصل عنها ذاتيًا.

السجالات الأيديولوجية والسياسية داخل السلطة الوليدة في شأن شروط استعادة الوحدة وتحسين العلاقات مع الدول العربية وبناء النظام الاشتراكي... وما بدا أنه صراعٌ بين يسارٍ ويمينٍ... كانت كلها غبار معركة استئثار البعثيين

الجدد القادمين من الريف الفقير والأقليات المُهمّشة بالسلطة والاستحواذ على مصادر القوة: الجيش وقوى الأمن والحزب و«المنظّمات الشعبية»، والسَّيطرة على النظام الاقتصادي، وانتزاع «الشرعية» من الخصوم وحلفاء الأمس ورفاق الطريق، إذ لا معنى للشرعية، وفق هذا النوع من الصراع، سوى تخوين الآخرين ونعتهم بكل ما يُجرّدهم من الأهلية السياسية والأخلاقية، وتأليب الجمهور عليهم تمهيدًا لتصفيتهم أو اقتلاعهم من الحقل السياسي، ولا معنى للسيادة سوى استتباع الآخرين وإخضاعهم واستعبادهم أو كسب ولائهم بالترهيب والترغيب. تحت ذلك الغبار لجأت اللجنة العسكرية وحلفاؤها من القوميين القدامى والتكنوقراط إلى الآليات الآتية التي هي آليات تشكُّل البنية التسلطية:

أ - تنسيق بنية المؤسسة العسكرية - الأمنية

(1) **تسريح الضباط وصف الضباط والجنود غير المرغوب فيهم**. إذ بدأت على الفور عملية تطهير الجيش من العناصر «اليمينية» والناصرية والحورانية (نسبة إلى أكرم الحوراني). وصدرت في 13 آذار/ مارس نشرة عسكرية أخرجت 104 ضبّاط من القادة على رأسهم قائد الجيش، عبد الكريم زهر الدين. وفي 16 آذار/ مارس صدرت نشرة أخرى بتسريح 150 ضابطًا (قادة كتائب ورؤساء عمليات ألوية وقادة سرايا). ثم تتالت النشرات حتى «بلغ عدد المُسرّحين والمُحالين على التقاعد أو منقولين إلى وظائف مدنية في 17 أيار/ مايو 1964 نحو ألفي ضابط، وضعفهم من صف الضبّاط والجنود المتطوعين. واستبدل بهؤلاء أعداد كبيرة من ضباط الاحتياط الذين كانوا قد أدّوا خدمة العلم، وجميعهم تقريبًا من البعثيين، أكثرهم من العلويين»[39]. وكان الضباط الناصريون، حلفاء الأمس من بين هؤلاء، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قاموا بها ضحى الثامن عشر من تموز/ يوليو 1963، أُعدم عددٌ منهم واعتقل آخرون ونجا من نجا هاربًا خارج البلاد. وتتالت عمليات تسريح الضباط، أو نقلهم على إيقاع التنافس والصراع بين الكتل، ما استدعى تدخّل،

---

(39) خليل مصطفى، **سقوط الجولان** (بيروت: دار الاعتصام، [د. ت.])، ص 29 - 30. وأشار إلى ذلك عدنان سعد الدين ونيقولاوس فان دام وباتريك سيل ومنيف الرزاز وغيرهم.

القيـادة القومية بـل توسّـطها للتوفيق في مـا بينها، فتقـرّر حل القيـادة القطرية، وتولّـي القيادة القومية زمام السـلطة. جاء فـي بيان داخلي للقيـادة القومية، إلى العسـكريين مـا يلـي: إن القيـادة القومية تشـجب التصفيـة، وسـتحمي الرفاق جميعًا من أي محاولةٍ تسـتهدف هذا الغرض. لكنها في الوقت نفسـه لا تسمح «باسـتملاك» قطعاتٍ من الجيش وتحويلها إلى كتلٍ شـخصيةٍ. سـتكون القيادة القومية ضـدّ كل ولاءٍ غير الولاء للحزب. فهي ضـدّ الطائفية والطرح الطائفي، وضـد الولاء الشـخصي، وضـد التكتلات العشـائرية وهـي لا تعـرف ولاءً إلّا للحـزب. القيـادة القوميـة مـع رئيس الـوزراء ووزيـر الدفـاع هـي المرجع في المرحلـة الحاضرة في حل مشـكلة الجيش، وإبعـاده عن التدخّل في السياسـة وشـؤون الحكم، وفي إعادته لعسـكريته. على القيادة القومية مع رئيس الوزراء ووزير الدفـاع أن تجرى التنقلات العسـكرية الكفيلة بإزالة حالـة التوتّر والقلق والتدخّل»[40]. وفي المراجع التي بين أيدينا تفصيلاتٌ كثيرةٌ تبيّن كيف اسـتتب الأمر في الجيش والاسـتخبارات لحافظ الأسد، بعد تسلّمه وزارة الدفاع. لكن كثيرًا جـدًا من التفصيـلات الدقيقة التي تُبيّـن آليات الاتفـاق والاختلاف وبناء شبكة التبعية والولاء ودوافعها وأسبابها سـتظل مجهولة، وسيظل أي بحث في هذا الموضوع ناقصًا.

(2) **الترفيع الاسـتثنائي** الذي اقتضتـه عمليات التسـريح والنقل، وتمكين أعضـاء اللجنة العسـكرية (ومعظمهـم من صغـار الضباط)، من السَّـيطرة على قيـادة الجيـش ومفاصله الأسـاس. من الذيـن رفعوا اسـتثنائيًا: عفيـف البزري وراشـد القطيني وجمال فيصـل وأمين الحافـظ وصلاح جديد وحافظ الأسـد وعبد الكريـم الجنـدي وأحمد سـويداني ومصطفـى طلاس وكثيـرون غيرهم (توالـى على قيادة الجيش ثلاثة عشـر ضابطًا واحدٌ منهم فحسـب تولّى منصبه بطريقةٍ نظاميةٍ).

(3) **إنشاء وحدات خاصة لحماية السلطة و«الدفاع عن الثورة»**، مثل وحدة

---

(40) حـزب البعـث العربي الاشـتراكي، القيـادة القومية، نشـرة إلى الرفـاق العسـكريين؛ رقم 1 (كانون الثاني/ يناير 1966). نقلاً عن: دام، ص 77.

المغاوير بقيادة سليم حاطوم، وسرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد، والوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر، وقوات الحرس الجمهوري... على مبدأ ثقة من يقرّر وولاء من يمتثل وينفذ، فضلًا عن «الحرس القومي» الذي تحوّل إلى ما يُسمّى «الجيش الشعبي». ولما كانت الثّقة أمرًا لا يمكن تحققه كان لمراكز القوى عيون في هذه الوحدات و«علاقات شخصية» مع ضباطها مهما حاول قادتها أن يحجبوها عن الخصوم وقيادة الجيش أو قيادة الأركان أو إدارة شؤون الضباط.

(4) **بناء «الجيش العقائدي»**، أي إنشاء جيش من الحزبيين الموالين داخل الجيش، بحيث تعلو المراتب الحزبية على المراتب الوظيفية والولاءات الشخصية على الكفاءة المهنية والمناقب المسلكية والأخلاقية. ولم يتحقّق ذلك إلّا بعد صراعٍ بين الكتل المتنافسة، اتضحت في ضوئه ولاءات الضباط وعلاقاتهم الشخصّية، وحُسم في نهاية الأمر لمصلحة حافظ الأسد في عام 1970. تُجمع الروايات على أن الأسد كان يقوم بنفسه بتعيين قادة الفرق والألوية والكتائب والفصائل وضباط الأمن وترفيعهم ووضع كل منهم في المكان الذي يريد، أو نقلهم أو تسريحهم، كما كان يقوم بتعيين أعضاء القيادة الحزبية والوزراء والمحافظين والمديرين العامين والسفراء والقضاة، ويرفض أو يوافق على ترشيح أعضاء مجلس الشعب وقادة المنظمات الشعبية والنقابية.

(5) **توسيع جهاز الاستخبارات ووظائفه**، حتى شملت مجالات الحياة العامة والخاصة والشخصية كلها. فمن لا يعرف آليات عمل الأجهزة الأمنية ومجالات نشاطها وأسرار تكاثرها وطريقة اختيار قادتها وشبكة المُخبرين التي أنشأتها في الجسم الاجتماعي وقواه الاقتصادية والسياسية... لا يعرف شيئًا عن بنية النظام السوري. فلم يكن الطيب تيزيني، المفكر القومي اليساري، مُبالِغًا في أحاديثه عن «الدولة الأمنية»، وفي قوله: «كل مواطن مُدان وتحت الطلب». فـ «الموافقة الأمنية» هي هاجس السوريين قبل الإقدام على أي عملٍ أو نشاطٍ في المجال الاجتماعي أو مجال الأعمال. حتى الأعراس والمآتم تحتاج إلى

موافقة أمنية، لا يمكن الحصول عليها في بعض الحالات إلّا من المراجع العُليا.

كان من أول «البيانات العملية» لاختبار قوة المؤسسة العسكرية الأمنية إزاء المجتمع وقدرتها على ترضيضه أو كسر شوكته مواجهتها للاحتجاجات الشعبية في حماة وحمص ودمشق بالقوة العارية والعنف المسلّح، وهدم جامع السلطان في حماة (نيسان/ أبريل 1964)، واقتحام جامع خالد بن الوليد في حمص (صيف 1964)، والجامع الأموي وسوق الحميدية التجاري في دمشق (كانون الثاني/ يناير 1965). وإذ قاد العمليات في حماة ودمشق كل من حمد عبيد وسليم حاطوم المُتحدرَين من الطائفة الدرزية، لم تسلم مدينة السويداء من الحصار بالدبّابات والتهديد بالقصف الجوي في أثر محاولة سليم حاطوم الانقلابية (نيسان/ أبريل 1966)، أو ما سُمّي «مؤامرة سليم حاطوم». وفي أعقاب كل واحدةٍ من هذه المواجهات كانت الاستخبارات تشنُّ حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ ذاق منها المعتقلون وذووهم الأمرّين. وستتكرّر المواجهات وحملات الاعتقال في عهد حافظ الأسد في حماة وحلب وجسر الشغور (1982)، راح ضحيتها عشرات آلاف القتلى والجرحى والمعوّقين، ومجزرة تدمر التي راح ضحيتها مئات المعتقلين السياسيين. وتبعتها حملة اعتقالاتٍ لم تشهد لها سورية مثيلًا طالت آلافًا مؤلّفةً من الرجال والنساء والشباب والشابات من مختلف الاتجاهات، ولا سيما المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين. ويزخر أدب السجون السوري[41] ومذكّرات المعتقلين ورواياتهم بصورٍ من التعذيب الجسدي والنفسي تفوق التصوّر، وتزيد على كل ما شخّصه مصطفى حجازي من مظاهر «هدر الإنسان».

ب - بناء الحزب «الثوري» من موقع السلطة

الحزب الثوري العقائدي هو الأداة الرئيسة لتنظيم «الجماهير الشعبية»

---

(41) راجع كتابات روزا ياسين حسن ومصطفى خليفة وحسيبة عبد الرحمن وياسين الحاج صالح وغيرهم كثير.

وتعبئتها وحشدها وتشكيل وعيها وضبط إيقاع حركتها والسَّيطرة على الميول والاتجاهات الفردية، وتجاوز الفروق والاختلافات أو طمسها ومحاولة السَّيطرة عليها؛ فهو بهذه الصفات «مصنع» لإنتاج «الكائنات التوتاليتارية»[42] المتشابهة. وما يجعله كذلك التشبّع بالأيديولوجيا، والمُسارَّة (من السرية) في تشكيل علاقات التبعية والولاء، «والانضباط الحديدي» أو نظام الأمر والطاعة، والبنية الهرمية الشبيهة بالبنية البطركية وتبعية الأدنى للأعلى، و«تأنيث الأعلى للأدنى»، بالمعنى الشائع للأنوثة وفق علاقة الشيخ والمريد[43]، أو وفق «تراتبية الاحتقار»، احتقار الأعلى للأدنى المُؤسّسة على الاحترام من جانب واحد (احترام الأدنى للأعلى والأصغر للأكبر)، علاوةً على وحدة الرّأي والموقف، ونبذ الاختلاف وازدراء المختلفين وتجريدهم من كل جدارةٍ واستحقاقٍ، بما في ذلك استحقاق الحياة. وليس عبثًا تعريف الحزب بأنّه صورة مصغّرة عن المجتمع الذي يُراد بناؤه. فما من حزبٍ ثوري، حاكم أو «معارض»، ليس لديه ادّعاء صريح بأنّه سيبني المجتمع على صورته ومثاله، وهذا ما يسوِّغ سلطة الحزب ويسمح بتحوّله إلى حزب السلطة وإحدى أدوات الحكم ونواة الحركة الشعبوية والظاهرة الجماهيرية.

تكتمل بنية الحزب التوتاليتارية حين تمرّ علاقات الولاء من القنوات الأمنية السرية، وتختبر فيها، وتتحدَّد في ضوئها منازل الأعضاء (جمع منزلة)، ومواقعهم التنظيمية وامتيازاتهم، ما يعني بناء حزب داخل الحزب يعمل على دمجه في البنية الأمنية للسلطة، بحيث على كل عضو أن يُبرهِن على صحة ولائه في كل وقتٍ وكل مناسبةٍ، وبلا مناسبة، وليس من برهانٍ أكثر قوة من تقديم الخدمات من دون أن تُطلَب، وتنفيذ المهمات من دون أن تُناقَش، والوشاية بالرفاق والأصدقاء والزملاء والأقارب والجيران والأهل. فالحزب، وهذه الحال، ليس الذراع المدنية للسلطة العسكرية، أو وجهها المدني، بل الأجهزة

(42) التعبير لحنة أرندت، انظر: أرندت، **أسس التوتاليتارية**.

(43) انظر: عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط 4 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010)، ص 12 وما بعدها. يعتبر عبد الله حمودي علاقة الشيخ بالمريد علاقةً نموذجيةً لفهم علاقات السلطة.

الأمنية التي تُعيد تشكيل الحزب تنظيميًا وفكريًا وسياسيًا وأخلاقيًا[44]، ليغدو حزبَ السلطة ونسقًا لإنتاج الوشاة والمخبرين ومكملًا لنسق الأجهزة الأمنية التي أنشأت شبكةً من المُخبرين أشبه ما تكون بالجملة العصبية تعصّب الجسم الاجتماعي كله، ولا تستثني الحزب والجيش والإدارة المدنية والإنتاجية والخدمية. فالانتقال من «سلطة الحزب» إلى حزب السلطة هو علامة التحوّل من الشعبوية إلى التسلّطية. ومن الصعب تحديد لحظة التحوّل التي اكتملت في عام 1985.

نحن هنا إزاء سلطة لا تصنع الأفراد فحسب، مثل السلطة البطركية التقليدية، بل تصنع المجتمع وتحوّله إلى معسكر، هو بالأحرى معسكر اعتقال أو «سجن كبير»، كل فردٍ فيه «مُدان وتحت الطّلب» بتعبير الطيب تيزيني. السجن أو المعتَقَل والمدرسة (والمعهد والجامعة) والمصنع رموز تُلخّص أو تُكثّف الخصائص التوتاليتارية، النازية أو الستالينية، في البنية التسلطية السورية. قد تكفي هنا دراسة بنية المدرسة السورية، الابتدائية والمتوسّطة والعليا، من وجوهها كلها لإلقاء الضوء على هذه البنية[45].

منذ عام 1971 لم تعد قادة الفروع والشُعَب تُنتَخَب من مؤتمراتها، بل صارت مؤتمرات الشعب تنتخب مندوبَها للمؤتمر القطري الذي ينتخب القيادة القطرية، وهذه الأخيرة تُعيّن قادة الفروع، مع صلاحية معينة لمؤتمر الفرع في سحب الثقة الكليّة أو الجزئية. وفي عام 1980 وافق المؤتمر القطري على تعيين اللجنة المركزية، ثم عُينت القيادة القطرية من بين أعضائها، فأنهى مسألة انتخاب اللجنة المركزية والقيادة القطرية من الحياة المؤتمرية للحزب. وفي عام 1985 وافق المؤتمر القطري الثامن على تعيين قيادة الحزب المركزية

(44) لا ينفرد حزب البعث بهذه العاهة الأخلاقية، بل ثمة في كل واحد من الأحزاب العقائدية عيون للأمين العام أو أحد منافسيه.

(45) كنت مدرّسًا للغة العربية في ثانوية إبراهيم زين الدين في مدينة شهبا، محافظة السويداء. طلبني في أحد الأيام مدير الثانوية في أثناء الدرس، على غير عادته، فتوجّستُ شرًا، وحين «مثلت بين يديه» إذ دورية من الاستخبارات العسكرية يأمرني رئيسها (مساعد أول) أن أُعيد شرح درس «الأدب الملتزم» لطلابي في صف البكالوريا، فدُهشت لهذا الطلب، ورجوته أن يقوم هو بهذه المهمّة بدلًا مني.

والقطرية بلا انتخاب. ثم توقفت مؤتمرات الحزب منذ عام 1986 ودخلت سورية مرحلتها «البريجينيفية» حتى عام 2000، عام وفاة الرئيس حافظ الأسد، حيث عُقد المؤتمر القطري وانتُخب بشار الأسد خلفًا لأبيه، وكان قد رُفِّع إلى رتبة فريقٍ بمرسومٍ تشريعي، ومنحه المؤتمر لقب «قائد مسيرة الحزب والشعب».

إلى ذلك ما عادت القيادة القطرية منذ عام 1990 ذات شأنٍ في السياسة الخارجية، إذ تولّاها الرئيس، وغدت القطرية للداخل، وحل محلّها جهاز أوسع يدعى «القيادة» يشترك فيه رؤساء الأجهزة، إلى جانب القيادة القطرية. وما عاد الرئيس يحضر اجتماعات القيادة، ولا يستطيع مقابلته إلا المحظيون من أعضائها، مثلها في ذلك مثل قيادة الجبهة الوطنية التقدمية، ورئيس الحكومة والوزراء ومن في حكمهم. وكانت المؤتمرات قد تحوّلت إلى مهرجانات خطابية للاحتفاء بـ «الرفيق القائد» و«القائد الرمز» و«سيد الوطن» و«الأب القائد» و«بطل التشرينين» (الحركة التصحيحية وحرب تشرين) و«بطل الحرب والسلام» و«قائدنا إلى الأبد». وراح المنظِّرون من الإعلاميين وأساطين الثقافة والفقهاء، من أمثال البوطي والفرفور... يتنافسون في إضفاء صفاتٍ شرفيةٍ على الأسد تضعه في مصف الأنبياء والأولياء، وينسبون إليه الأولية في كل شيء. وراح «المثقفون» يستشهدون بأقواله يُزيّنون بها محاضراتهم ومقالاتهم وبحوثهم. وتحوّلت القيادة القومية إلى هيئةٍ فخريةٍ. ومن البديهي أن ينصرف أعضاء القيادتين القطرية والقومية وأعضاء قيادة الجبهة وأعضاء مجلس الشعب، مثل غيرهم من «كبار القوم» إلى «العلاقات العامة» وسطاء ومعقبي معاملات، تدرأ عنهم سأم العطالة.

ما يهمنا هنا، بصورة أساسية، النظر إلى المجتمع على أنه موضوعٌ هامدٌ ومطاوعٌ للإرادة الثورية، وكذلك الفرد. إذ ليس المجتمع من ينتج أشكال حياته، ويُحدِّد مبادئ الحق والأخلاق، والفرد ليس حرًا في تحديد خياراته واتجاه حياته الشخصية. بل الحزب هو الصيغة الناجزة لما يجب أن يكون عليه المجتمع و«المناضل»، وغالبًا ما يكون مُخبِرًا، هو الصيغة التي يجب أن يكون

عليها المواطن. وهو، أي الحزب، مَن يُقرّر مبادئ الحق والأخلاق وفق اقتناعه الذاتي، وعلى هدي رسالته وأهدافه السامية. وهو من يُدرك المصلحة الوطنية العليا ومصلحة الشعب أكثر من الشعب ذاته، فيقرّر ما هي هذه المصلحة وما السبيل إلى تحقيقها.

المجتمع متخلِّف أو متأخّر وتابع، والسبيل الوحيد لتجاوز هذه الأوضاع هو الانتماء إلى الحركة الثورية والانضواء في صفوفها والانخراط في نشاطها. فحين يصف أعضاء الحزب الثوري مجتمعهم بأنّه متخلفٌ أو متأخّرٌ وتابعٌ يستثنون أنفسهم وحزبهم. الحزب «مَطْهَر» يتطهَّر فيه الأفراد من التخلّف وتداعياته. وحين يستمر الحزب في وصف المجتمع بالتخلف، ولو بعد عقود من حكمه التقدمي، فإن ذلك لا يعني سوى تأكيد شرعية قيادته لمجتمعٍ قاصرٍ وعاجزٍ عن إدارة شؤونه بنفسه. ما يعني أن الحزب والمؤسسات التي يسيطر عليها هي السبيل الوحيد لحيازة التقدّم وارتقاء الأفراد وتحسين شروط حياتهم. هكذا هي القسمة بين مجتمعٍ متخلّفٍ وتابعٍ وطليعةٍ تقدميةٍ متحرّرةٍ تسبغ على نفسها ما تشتهي من صفات.

المجتمع وفق هذه الرؤية ليس بنيةً علائقيةً أو كليةً عينيةً، ومؤسسات الدولة ليست مؤسساتٍ عامةً، بل مؤسسات الحزب الذي يملك الدولة التي تملك الشعب. المجتمع جمعٌ غير منسوج من الأفراد والجماعات وفرص متاحة عن طريق الحزب و«مؤسساته» جديد بهم أن يتنافسوا عليها. والتنافس لا يحتاج إلى مؤهّلاتٍ أو جدارةٍ، بل إلى ولاءٍ خالصٍ وتبعيةٍ تامّةٍ. والامتيازات لا تكون عادةً إلّا بحسب درجة التبعية والولاء، وهذه تقديرية في الأحوال كلها، لا يمكن قياسها ولا التحقّق كيف هي، إلا بصورةٍ ظرفيةٍ. لذلك يمكن أن ينتقل الولاء من جهةٍ إلى أخرى، وأن ينقلب إلى نقيضه، وأن تنهار ثقة المتبوع بالتابع والولي بالموالي، ويصبح الأخير موضع ريبة وشكّ، كلما اقترب من أي دائرة من دوائر القرار، تنزع منه صلاحيات منصبه وتزداد مهماته ومسؤولياته. لذلك تجدنا إزاء هرم من المسؤولين عن أفعالهم وأقوالهم ورغباتهم وأحلامهم وتفاصيل حياتهم اليومية أمام (المعلم) وفق تسلسلٍ صاعدٍ، على رأسه حاكم

غير مسؤولٍ أمام أي جهةٍ أو هيئةٍ أو قانونٍ، وضعيًا كان القانون أم أخلاقيًا. بموجب هذه الوضعية تغدو الحقوق الدستورية والقانونية للمواطنين منحًا وهباتٍ وعطاءاتٍ ومكرماتٍ تلهج بها الصحف والإذاعة والتلفزيون ومسيرات الشكر (عناصر الأمن والاستخبارات فحسب غير مسؤولين عن «الجرائم التي يرتكبونها في أثناء تأدية واجبهم»، بموجب قانونٍ صريحٍ).

2 - البنية الريفية والأقلوية للحزب والجيش (جرثومة الطائفية)

كتب سامي الجندي، أحد أعضاء الحزب الأوائل: «كان كل المنتسبين للحزب في دمشق من العناصر الشابة الطلابية القروية التي كانت تؤم الجامعات والثانويات بين عامي 1940 و1955، حتى إذا انتهت عادت إلى مسقط رأسها فتوالى نشاطها. ولقد كانت الشروط الاجتماعية في الريف مؤاتية لنشوء الحزب وامتداده فتضخّم فيه وظلّ هزيلًا في المدن، وخاصة دمشق. ومع الزمن أصبح جسمًا كبيرًا برأسٍ صغير»[46]. ولذا كان طبيعيًا أن تستميل أيديولوجية حزب البعث بشدّة أبناء الأقليات الدينية المتكلمين العربية. فهؤلاء أصبحوا يأملون في أن يساعدهم حزب البعث في تحرير أنفسهم من وضعهم بصفتهم أقلياتٍ ومن الإطار الاجتماعي الضيق الذي تفرضه عليهم الروابط الطائفية والإقليمية والعشائرية[47]. وفي هذا المنحى ذهب مُطاع صفدي في قوله: «إن البنيات الأكثر انعزالًا، وفي الوقت نفسه، الأكثر طموحًا لغزو هرم المجتمع القديم التقليدي الذي تُسيطر عليه طبقات المدن الإسلامية السُنية في الدين، والبرجوازية في الوجاهة الاجتماعية والسَّيطرة السياسية والاقتصادية، هذه البنيات القلقة الطامحة هي التي أسست الأطر الأولى للحزب ونقلت إليه نوازعها اللاشعورية من خلال الأهداف الثورية»[48].

كان حلّ الأحزاب السياسية كلها أحد شروط عبد الناصر على المفاوضين

---

(46) نقلاً عن: دام، ص 39.

(47) محمد عمران، **تجربتي في الثورة**. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 41.

(48) مطاع صفدي، حزب البعث: **مأساة المولد، مأساة النهاية** (بيروت: دار الآداب، 1964)، ص 69.

السوريين لإقامة الوحدة. وبالفعل تقرّر حل الأحزاب ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي[49]، وظلَّ كذلك حتى أيار/ مايو 1962، حيث أُعيد تنظيمه وفق التصوّر الذي أشرنا إليه. وكان أعضاؤه قد تفرّقوا في تنظيمات مختلفة، بعد الانفصال، ولم يبقَ سوى مجموعات قليلة في كل من اللاذقية ودير الزور ودرعا، ممن رفضوا حل الحزب، فأطلق عليهم اسم «القطريين»، وكان هؤلاء من أوائل من اتصلت بهم اللجنة العسكرية من التنظيم المدني لإعادة بناء الحزب. وتتّفق معظم المصادر على أن عدد أعضاء الحزب لم يكن يزيد على 400 عضو صبيحة الثامن من آذار/ مارس 1963، ولم يكونوا سوى بضع عشرات قبل ذلك[50].

وفي أثر الاستيلاء على السلطة راحت أعداد الحزبيين تتضخّم حتى بلغت 65000 في عام 1971، ثم قفزت إلى 1715737 في عام 2000 [51]، أكثر من نصفهم من الشباب. ويُرجّح أن هذه الأعداد لا تشمل العسكريين. وإذ يتفق منظِّرو الأحزاب على أن الانتهازيين والوصوليين يتسلّلون إلى حزب السلطة ويبذلون الغالي والنفيس للترقّي في مراتبه، فإن هذا العيب هو ميزة الحزب الشمولي، وأحد خصائص البنية التسلطية التي تقوم على الولاءات الشخصية والامتيازات المقابلة لها، وتحتاج من أعضاء الحزب أن يتماهوا بها، وأن يخوضوا حربها على المجتمع بأدواتهم، ومن أهمّها الدعاية والتبرير والوشاية. وهذه الأخيرة، أي الوشاية، هي التي تجعل المرتبطين بالأجهزة الأمنية من رُعاع الريف وحثالة المدن ذوي نفوذ في الحزب والدولة والمنظمات الشعبية.

---

(49) سُمّي الحزب كذلك بعد توحيد الحزب الاشتراكي العربي بقيادة أكرم الحوراني، وحزب البعث العربي، بقيادة ميشيل عفلق، في السابع من نيسان/ أبريل 1947، وصار هذا التاريخ عيد ميلاد الحزب. وحين أُعيد تنظيمه في مؤتمر حمص في عام 1962 الذي حضره محمد عمران عن اللجنة العسكرية، كان أكرم الحوراني والحزب الاشتراكي العربي قد انفصلا عن البعثيين، وصنّفا في عداد «أعداء الحزب».

(50) بحسب أنطون مقدسي، في مقابلةٍ خاصة معه ولم تُنشر، وفي رسالته المفتوحة إلى الرئيس بشار الأسد، **الحياة** (لندن)، 14/ 8/ 2000.

(51) عقدة حزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، (30 أيار/ مايو - 13 حزيران/ يونيو 1974)، تقارير وقرارات ص 33.

فمـن الصعـب أن تبنّـى حركـة توتاليتاريـة على غيـر هـذا الأساس.

إن أحـوال إعـادة بنـاء الحـزب والتسـاهل المُفـرط فـي شـروط العضوية وترقية الأنصـار والمتدربين أو ترفيعـه، أطلقت أيدي القادة فـي تنظيم الأقارب والمحاسـيب وأبناء العشـائر والطوائف وترقيتهم، فتألّفت كتل لا يربطها سوى رابـط أيديولوجـي ملتبس وموضـع جدال بيـن أنصار أولويـة البناء الاشـتراكي وأنصـار التوجّه القومـي والتعاون مع الـدول العربية، بغض النظـر عن اختلاف أنظمـة الحكم. إضافةً إلى تأثر دوائر واسـعة مـن الحزبيين بالاشـتراكية العلمية والماركسـية اللينينيـة. إذ جـاء فـي التقريـر التنظيمـي لعـام 1965 أن «ضعـف العلاقات الموضوعية في الحزب سـواء بين الأعضاء أو بين المنظمات هو أكثر الظاهرات السلبية خطورةً على تماسـك الحزب التنظيمي وقدرته على التلاحم والحركة ونموّه نموًّا عضويًا متجانسًا. ويُمثّل فساد هذه العلاقات ضمور الروح الرفاقيـة بيـن الأعضاء وقيـام العلاقات الشـخصية بدلًا مـن العلاقـات الحزبية وتقسـيم الولاء بين المنظمة والتكتلات الموجودة فـي الحزب، وتُهدِّد الحزب، نتيجة ذلـك الخطر، تسـرب أمـراض الواقـع البرجـوازي الإقطاعي العشـائري الطائفي إلى قلب الحزب. إن ضعـف العلاقات الموضوعية داخل الحزب أدّى إلى ضعف الانضباط الحزبي»[52].

ينقل فان دام عـن إحدى الوثائـق الداخلية لحزب البعث مـا يلي: «ألحّت أحـوال الثورة الأولـى، ومرحلتها الصعبة علـى دعوة عددٍ كبيرٍ من العسـكريين الاحتياطييـن (ضبـاط وضبـاط صـف) حزبييـن ومؤيدين لمـلء الشـواغر التي نجمت عـن تصفيات الخصوم، ولتدعيـم مواقف الثورة وحمايتها، ولم يسـمح ذلك الإلحاح آنذاك باعتماد أسـس موضوعية في عملية الاسـتدعاء وإنما كانت عوامـل الصداقـة والقرابـة، وأحيانـًا مجـرّد المعرفـة الشـخصية هي الأسـاس، ما أدّى إلى تسـرب عـددٍ معيّنٍ مـن العناصر الغريبـة البعيدة مـن منطق الحزب ومنطلقاته»[53].

---

(52) نقلاً عن: دام، ص 47.

(53) المصدر نفسه، ص 59 – 60.

يبدو أن إعادة تنظيم الحزب وما رافقها من ملابسات وخلافات وتصفيات كانت عملية بناء حزب جديد «قائم بذاته[54]» حول نواة عسكرية، صاحبة القول الأخير في كل ما يتعلّق بسياسة ما ظلّ يُسمّى «حزب البعث العربي الاشتراكي»[55] الذي سيتبع جناحه المدني جناحه العسكري، وتتوزّع ولاءات أعضائه وكوادره بين مراكز القوى، ريثما تتحقّق الغلبة للأقوى، وتخترقه الأجهزة الأمنية، كما اخترقت المجتمع و«المنظمات الشعبية». يؤكّد ذلك قول منيف الرزاز إن الحزب (الحزب المدني) لم يكن له علم بحركة 28 آذار/ مارس (1962) ولم يكن له علم رسمي بحركة 8 آذار/ مارس (1963). إذ دُعيت قيادة الحزب (بعد نجاح الانقلاب) إلى تأليف وزارةٍ برئاسة صلاح البيطار، والمشاركة في المجلس الوطني[56]، أي إن من عَلِم من أعضاء القيادة إنّما علم بصفة شخصية. وحين تألّفت قيادة قطرية وقومية مشتركة بين المدنيين والعسكرين منح العسكريون حق الإشراف على التنظيم المدني، في حين مُنع المدنيون من حق الإشراف على التنظيم العسكري، فظلّ مغلقًا على قيادة الحزب إغلاقًا تامًا، وظل تابعًا للقيادة العسكرية، لا يحق حتى للأمين العام للحزب أن يتدخّل فيه[57]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن «الريفيين الخشنين الذين انضموا إلى الحزب من خلال تيار الأرسوزي لم يكنّوا قط أي إعجابٍ بالمنظِّرين الدمشقيين البرجوازيين»[58]. وكان وهيب الغانم يُمثّل هذا التيارَ في مدينة اللاذقية، وكان حافظ الأسد من أكثر المُقرّبين إليه من الطلاب الذين كان يشرف على إعدادهم، ويُشجّعهم على دخول الكليّة العسكرية، «الطريق الملكية» إلى السلطة.

كتب سامي الجندي، وهو من تلاميذ الأرسوزي: «... قد يجهل الناس

---

(54) الرزاز، ص 88

(55) انظر: المصدر نفسه، ص 86 وما بعدها. وراجع في الموضوع نفسه، مذكّرات منصور الأطرش، وكان أحد أعضاء مجلس قيادة الثّورة الموسّع.

(56) المصدر نفسه، ص 90 - 91.

(57) المصدر نفسه، ص 93.

(58) سيل، ص 105.

أن حركة 23 شباط أحلت الأستاذ الأرسوزي أبًا روحيًا للحزب بدل الأستاذ ميشيل عفلق، تنفيذًا لخطّة قديمة بعد تمهيد طويل بدأ قليلًا بعد 8 آذار 1963. فلقد كان المدني الوحيد الذي يزور القطعات العسكرية ويُحاضر فيها، بينما حُجبت حجبًا كاملًا عن المدنيين القياديين في الحزب، لأنه لم يكن منه خطر على دعامة الحكم الوحيدة: الجيش. فقد كان خارج الحزب، بلا طموح سياسي، شيخًا فانيًا استغل الشباطيون عجز سنواته الأخيرة استغلالًا لا يمكن أن يغفره لهم أصدقاؤه الأولون، أيقظوا فيه طموح الشباب على أثرة الشيخ وانتمائه الطائفي، بعد أن قضى عمره ثائرًا على الانتماءات المتخلفة. والراحلون عن الأرض يعودون بعد أن تنطفئ جذوة الثورة إلى النقطة التي بدؤوا منها، يمشون إلى وراء»[59].

إلى ذلك تتقاطع المصادر في الإشارة إلى المسألة الطائفية في التنظيمين المدني والعسكري، وفي الثاني خصوصًا، وهو الموضوع الذي عالجه بالتفصيل نيكولاس فان دام إلى جانب العشائرية والجهُوية، كما أشار إليه باتريك سيل إشارات واضحة. لكن منيف الرزاز ناقشه بصورةٍ مباشرةٍ أيضًا، حيث أفرد له فقرةً خاصةً بعنوان «التكتل الطائفية»[60]، وأشار إليه في مواضع عدة من كتابه **التجربة المرة**، ووصف قيادة حركة 23 شباط/ فبراير 1966 بأنّها «كوّنت جيشًا عشائريًا» باسم تكوين جيش عقائدي[61]. ولا تزال هذه المسألة موضوع جدالٍ، ولا سيما حين تتعلّق بوصف النظام بأنه «نظام طائفة» والسلطة بأنها «سلطة طائفية»، أو سلطة «تحالف الأقليات».

يقول باتريك سيل: «كان العلويون يشعرون شعورًا حادًّا بالظلم منذ عدّة قرونٍ، ولعل هذا يشرح السبب الذي جعل هذه الطائفة المقهورة تنتفض انتفاضًا عنيفًا بقوّةٍ جامحةٍ ومحمومةٍ على اقتناص فرص الحصول على التعلم والثروة والسلطة، بمجرّد أن دار دولاب الحظ. ومع وجود هذا التاريخ من

---

(59) سامي الجندي، **البعث** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 19 - 20.

(60) الرزاز، ص 158 - 160.

(61) المصدر نفسه، ص 259.

الكبت والقمع والاستغلال كان من المتوقع أن يبحث العلويون عن تعديلٍ لمظالم الماضي وأن يكونوا مصمِّمين على ألا يذعنوا للخضوع ثانية»[62].

إلا أن مناقشة موضوعية لهذه المسألة، وهي على جانب كبير من الأهمية، تقتضي الانطلاق من واقع الجماعات الوسيطة بين الفرد والدولة، أي التضامنيات والعصبيات العائلية والعشائرية والمذهبية والجهوية، التي لم تغب يومًا عن الدولة السلطانية التقليدية، ولم تكن قد فقدت إلا القليل من قوّتها ونفوذها صبيحة الاستقلال، لأسباب ألمحنا إلى بعضها. ففي ظل حل الأحزاب وتسييس النقابات (النقابية السياسية) والحجر على سائر التنظيمات الاجتماعية الحديثة، منذ عام 1958، كان لا بدّ من أن تستعيد التضامنيات التقليدية شيئًا من قوّتها ونفوذها، وتتحوّل إلى أطر للعمل الاجتماعي والسياسي. ويمكن اكتشاف أثر هذه التضامنيات القائمة على ثنوية القريب والغريب، في العلاقات الجهوية والعائلية والعشائرية والطائفية في البنى والمؤسسات كلها التي يفترض أنَّها بنى ومؤسسات حديثة، قبل سيطرة «البعثيين» على الحكم وبعدها. و«تظهر فاعلية هذه القوى الموازية في الترتيبات التضامنية للدولة التسلّطية من خلال علاقات الزبانة السياسية (Political Cleintalism) والتبادلية الاجتماعية (Social Exchange)، أي إن أسس التعامل الاجتماعي مبنية على تبنّي رموز النخبة السياسية لـ «زُبُن» تضعهم في مراكز السلطة الاجتماعية والسياسية الحساسة، على أساس تبادل المنافع والخدمات، ما يؤدِّي إلى ظهور «طبقة مستفيدة» من سياسات الدولة التسلطية، بانغلاقها وانفتاحها، وما هذه الطبقة سوى إفرازات رأسمالية الدولة. وهذا لا يمنع أن تكون هذه الطبقة موضوعًا للإرهاب المنظم الذي تمارسه الاستخبارات ومنظومة «الأمن القومي» الرهيبة[63].

تضم هذه الطبقة المستفيدة أفرادًا من مختلف الفئات الاجتماعية والجماعات الإثنية والعشائرية والدينية والمذهبية بنسب مختلفةٍ، بصفتهم أفرادًا ذوي امتيازات، تجعلهم نوعًا من وسطاء جدد أو وجهاء جدد يتقرّب

---

(62) سيل، ص 45.

(63) النقيب، ص 186 بتصرف.

منهم الناس، في أوساطهم، لاجتلاب المغانم أو دفع المغارم، وليس لأي منهم سلطة مادية أو نفوذ معنوي غير ما يستمدّه من علاقته بالسلطة وأجهزتها الأمنية، سوى الاستثناء الذي يؤكِّد القاعدة. يمكن تشبيه هؤلاء اجتماعيًا بالمتعاونين مع الفرنسيين قبل الاستقلال، يخافهم الناس ويتملّقونهم، ولا يحترمونهم (اليد التي لا تستطيع أن تعضّها قبِّلها وادعُ عليها بالكسر). وهذه نتيجة منطقية لشبكة المصالح المادية والمعنوية المتقاطِعة والمتوازية التي تُديرها السلطة وتتحكّم بها، على النحو الذي يعود بالنفع على مؤسساتها وأفرادها.

إن مُجريات الحرب الدائرة اليوم تؤكِّد ما ذهبنا إليه من أن العائلة أو العشيرة أو الطائفة، إذ تعتبر المكاسب التي يحصل عليها أفرادها مكاسب لها، تلتف حول العصبية الغالبة التي تمسك بزمام السلطة. وكلما ازداد عدد الأفراد المستفيدين أيًا كان نوع الفائدة ومقدارها يزداد ولاء العائلة أو العشيرة أو الطائفة للسلطة، ويغدو الدفاع عنها دفاعًا عما تعتبره مكاسبها المادية والمعنوية ودفاعًا عن أفرادها، إذ «الظفر لا يطفر من اللحم».

لعل من الضروري مناقشة هذه المسألة في ضوء الامتيازات التي منحتها الدساتير المتعاقبة، وآخرها دستور 2011، للعرب، وللجماعات الدينية والمذهبية، حين منحت هذه الجماعات سلطة على أتباعها موازية لسلطة الدولة، من طريق «قوانين الأحوال الشخصية» والمحاكم الشرعية، ما يعني أن الدولة لا تزال «دولة ناقصة»، بتعبير كارل ماركس، مقارنةً بالدولة المحايدة حيادًا تامًّا إزاء عقائد مواطنيها وانتماءاتهم الإثنية واتجاهاتهم الفكرية والسياسية، وأن العصبيات الإثنية والدينية والمذهبية تنمو وتترعرع في مُناخ هذا النقص. وحين تكون الدولة ناقصةً على هذا النحو لا فرق في أن تميل إلى هذا الجانب أو ذاك، وتحابي هذه الفئة أو تلك. على هذا الأساس يمكن نقد وظائف الدولة وممارسات سلطتها السياسية. في ظل نقص الدولة يمكن أن تبرز نخبة (أوليغارشية) عسكرية - أمنية لا تعترف بوجود شعبٍ أو مجتمعٍ أو مصلحةٍ عامةٍ خارج نطاق تصوّرها لذاتها على أنّها وصية على المجتمع والشعب وقيمة عليهما، ولها وحدها أن تقرّر ما هي المصلحة الوطنية أو القومية. فسلطة الدولة

الناقصة ناقصةٌ مثلهـا، لا فرق في أن تميل إلى هذا الجانـب أو ذاك. وإلى ذلك ينبغي عـدم النظر إليها بمعزل عن تسـييس العروبة وتنسـيبها اللذين لا يختلفان في شيءٍ عن تسييس الدين وتنسيبه وتأويله يساريًا، بحسب المتكلم.

لكـن الأهـم من هـذا كله أنه لـم يكن هنـاك أي شـكل من أشـكال توزيع السلطة أو تقسيمها أو اقتسامها، بين عامي 1970 و2000. لذلك يُمكن وصف صيرورة تطوّر النظام بأنها سـيروة توحيد السـلطة ومصادر القوة، ثم احتكارها، وانقسامها واقتسـامها ثانيةً، بعد وفاة الرئيس السـابق حافظ الأسد. وبهذا تكون قد اكتملت دورة حياة النظام: من التشظّي، أو الانقسام والاقتسام، إلى الوحدة، ثـم إلى التشـظي والاقتسـام مـن جديـد. فما يجـري في سـورية اليـوم لا يعدو كونه شكلًا من أشكال تشـظّي مصادر القوة وتشظّي السـلطة وانكشاف جذرها الأصلـي بوصفها علاقـات قوة عارية، فضلًا عـن تزعزع منظومة الـولاء، إن لـم نقل انهيارها. وهذا التزعزع نتيجة انقسام السلطة واقتسامها وتشظّي مصادرها.

كانـت السـلطة قبـل «الحركـة التصحيحيـة» فـي عـام 1970 موزّعـةً بين مراكـز القوى التي تعمـل مجتمعةً تحت رايـة الحزب، وبعد هـذا التاريخ انتقل مركز ثقل السـلطة من الحـزب القائد إلى الرئيس القائد، قائد الدولة والشـعب، رئيـس السـلطة التنفيذيـة والقائد الأعلـى للجيش والقـوات المسـلّحة والأمين العام للحزب ورئيس الجبهـة الوطنية التقدمية ورئيس مجلـس القضاء الأعلى، وصاحب الحق «الدستوري» في التشـريع وحل مجلس الشعب ورد قوانينه إليه أو عـدم تصديقها، فـي حين لا يملك مجلس الشـعب عمليًـا ردّ قوانينه أو عدم تصديقهـا، لأن بيد الرئيس حل المجلس[64]. واسـتمر الحزب، بصفته مؤسسـة أيديولوجيـة، فـي ممارسـة وظيفته التسـويغية والتبريريـة محمولة على السـلطة الأمنية لتعزيز عبادة الفرد.

أخذ الرئيس السـابق حافظ الأسد السـلطة بالوسـائل كلها التي تؤخذ بها، علـى نحو مـا حدَّدهـا مكيافللـي (1469 – 1527)، باسـتثناء الوراثـة، فتركها

(64) راجع، الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي أُقرّ باستفتاءٍ شعبي عام 1973.

لذريته[65]. لذلك ثابر على أن يكون مهيبًا مرهوب الجانب أكثر من أن يكون محبوبًا، وأن يشرف على كل شيءٍ بنفسه، فهو سيد التفاصيل والحذر، وسيد المهارة في تحريك صراعات النفوذ الداخلي، لا يثق حتى بالمقرّبين إليه، حتى أخيه رفعت الأسد، قائد سرايا الدفاع. يروي العماد أول مصطفى طلاس أن «الرئيس الأسد كان الشخص الوحيد الذي يتابع المواضيع الأمنية داخل الوحدة 569 (سرايا الدفاع)، ذلك أن العميد رفعت عندما كان يستشعر أن أحد ضباط الأمن في وحدته يتعامل مع شعبة الاستخبارات يزجّ به في السجن الخاص بالوحدة ولا يعود أحدٌ يعرف عنه شيئًا، لذلك أصبحت الوحدة (غيتو) خاصًّا يصعب انتهاكه. مع هذا فقد كان للقائد الرئيس حافظ الأسد بعض الضباط داخل الوحدة يزوِّدونه أخبارها الخاصة عبر قنواتٍ سريةٍ للغاية لم يستطع حتى رفعت الأسد نفسه أن يحيط بها»[66]. ويضيف طلاس أن الرئيس الأسد كان صاحب القرار في تعيين الضباط ونقلهم. «وكان الهاجس الأمني المسيطر على ذهن الرئيس» في التعيين والنقل والترفيع يأتي في المرتبة الأولى، والكفاءة في المرتبة الثانية. (مع أن العماد أول طلاس كان وزيرًا للدفاع، ومن أكثر المُقرّبين من الرئيس وأكثرهم إخلاصًا له).

3 - المنظّمات الشعبية (تنسيق بنى المجتمع)

كان عهد الوحدة قد أسَّس لعملية تجريد المجتمع من عناصر القوة، وتعطيل آليات الدّفاع الذاتي التي يتوافر عليها عادةً أي مجتمع، ونشر السلطة أفقيًا وعموديًا، بحيث تُغطي الجسم الاجتماعي كله وتخترقه، لا بصفتها سلطة القانون، بل بصفتها سلطة الاستخبارات. وذلك بحلّ الأحزاب، واستبدال النقابية السياسية لتكون النقابية المطلبية. وليس لهذا سوى معنى واحد هو

(65) انظر: نيقولا مكيافيللي، **كتاب الأمير**، ترجمة أكرم مؤمن (القاهرة: مكتبة ابن سينا، [2004])، النسخة إلكترونية متوفرة على الموقع: <www.ibnsina-eg.com>.
يعالج طرق الحصول على السلطة أو الملك وطرق الحفاظ عليها وأسباب ضياعها.

(66) مصطفى طلاس، «مرآة حياتي»، مذكّرات نشرت في جريدة **الرّأي العام** الكويتية، يومياً بين يومي 16 نيسان/ أبريل 2005 و5 أيار/ مايو 2005 (الحلقة الأولى).

استيلاء السلطة على تنظيمات المجتمع المدني البازغ، وإلغاء استقلاله عن الدولة وسلطتها التنفيذية خصوصًا. وحرص البعثيون على الحفاظ على هذا الإرث وتنميته ودفعه إلى الحدود القصوى بإحلال الامتيازات محل الحقوق والولاءات محل القانون، وتحويل ملكية الدولة ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية والإدارية إلى «إقطاعات» خاصة لذوي الامتيازات، وملكية خاصة للسلطة. فأصدروا قوانين ومراسيم تُحدِّد عمل التنظيمات القائمة ووظائفها وأهدافها، وإنشاء تنظيماتٍ جديدةٍ (تنظيمات الواجهة) تشمل مختلف الفئات الاجتماعية العمرية والمهنية ومختلف أوجه النشاط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تتمحور كلها على أيديولوجية الحزب ومضامينها الفكرية والعقائدية، إذ الاهتمام بتنظيم الجماهير وتأطيرها نوع من مراكمة السلطة، والحفاظ على مصدر مهم من مصادرها (قوة العدد والتنظيم). كما أن ضم الناشطين في هذه المنظمات وقادتها إلى الحزب أو تعيينهم من أعضاء الحزب، وربطهم بأجهزة الأمن، ذلك يوحي بأن الحزب يُمثِّل جميع فئات الشعب. وسوف نعرض هذه التنظيمات وفق التسلسل الزمني لتاريخ إحداثها، الذي يوحي بتطوّر البنية التسلطية وتنسيق بنى المجتمع:

أ - **الاتحاد العام للفلاحين** (Union Générale des Paysans) منظمة شعبية نقابية واقتصادية تُمارس نشاطها في المجالين النقابي الفلاحي والإنتاج الزراعي. أُسس في 14/ 12/ 1964 بموجب المرسوم 127 الذي قضى بتأسيس الاتحاد العام للفلاحين، ثم أصدرت الدولة المرسوم 253 في 20/ 10/ 1969 تلافى الثُّغَر في المرسوم 127 وحدد تعريفًا في للفلاح. وحدَّد أهداف الاتحاد بتوحيد العاملين في الزراعة، من فلاحين وعمال زراعيين ومزارعين صغار ومزارعين شركاء أو بالبدل والمُلّاك الصّغار الذين لا تتجاوز ملكية واحدهم الحد الأعلى المقرّر للتوزيع بموجب قوانين الإصلاح الزراعي، وتعميق الوعي لدى الفلاحين، وتشبّثهم بحقوقهم وحمايتها، واتباع الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة، وإيجاد الطريق المُثلى للاتصال المباشر بالفلاحين لضم صفوفهم وتوحيد إمكاناتهم وتوظيفها في مصلحة

الوطن العليا، وصولًا إلى المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع العربي[67].

ب - **الاتّحاد العـام النسـائي** (General Federation of Syrian Women) أُسس بالمرسـوم التشـريعي رقم 121 تاريـخ 26/ 8/ 1967، ثم أُلغي هذا المرسـوم وحلّ محلـه القانـون رقـم 33 لعـام 1975 المعدل بالمرسـوم التشـريعي رقم 3 تاريـخ 5/ 2/ 1984. ويُعـدُّ الاتحـاد النسـائي أول تنظيـم جماهيـري فـي الجمهورية العربية السـورية يوحّد جهد المرأة في مؤسسـة تخصّهـا، ويُعبِّر عن إرادتها الواعية وتستطيع المرأة فيه أن تمارس دورها الفاعل في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسـية. يعمل الاتحاد على تحقيق مجموعـة متكاملة من الأهـداف التي تتصـل بالمـرأة ونشـاطها ومكانتها. وفي مقدّمة هذه الأهداف تنظيم طاقات المرأة وجهدها في العمل الجماعي الموحّد، وتعميق الوعي القومي لديها ورفع مستواها الثقافي وتنمية خبراتها...[68].

ج - **الاتحـاد العام لنقابـات العمـال** (General Federation of Trade Unions) منظمـة شـعبية ديمقراطيـة تضـم جميـع العمـال المنتسـبين إلـى الاتحـادات والنقابات المهنية، أُسـس بموجب القانون رقم 84 لعام 1968 الذي أدخلت عليه تعديلات عدّة في ما بعد. وضع القانون 84 أهدافًا متكاملة للاتحاد العام لنقابـات العمال، أهمّهـا: تحقيق أهداف الشـعب العربي في الوحـدة والحرية الاشـتراكية، وحمايـة العمـل والإنتـاج علـى أنهمـا الثـروة القوميـة، والعمل علـى تطويرهمـا وتوسـيعهما باسـتمرار، والمشـاركة فـي إعـداد اليـد العاملة الاختصاصية إعـدادًا مهنيًا وفنيًا يُمكّنها من تحمّل مسـؤوليتها، وتوحيد نضال العمال...[69].

د - **الاتحـاد العـام للجمعيـات الحرفيـة** (General Federation of Artisans Associations) منظّمة شعبية تضم الحرفيين المنتجين وأصحاب حِرف الخدمات

---

(67) مصطفـى العايـد، فـي: الجمهوريـة العربية السـورية، رئاسـة الجمهوريـة، هيئة الموسـوعة العربية، الموسوعة العربية، 24 مج (دمشق: الهيئة، [1998-2008])، مج 1، ص 212.

(68) فريال مهايني، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 216.

(69) هادي آقبيق، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 214.

من العرب السوريين وغيرهم. أُسِّس بالمرسوم التشريعي رقم 250 في 13/ 10/ 1969. ويهدف إلى إشراك الحرفيين في بناء المجتمع العربي الاشتراكي بتنظيم الإنتاج والخدمات، والعمل على زيادتهما وتطويرهما، وتحسين نوعيتهما، ورعاية مصالح الحرفيين المادية والمعنوية والصحية والثقافية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشتهم ووعيهم القومي، وتحريرهم من الاستغلال...[70].

هـ - **اتحاد الكتّاب العرب** (Union of Arab Writers) أُسس بالمرسوم التشريعي رقم 72 لعام 1969 وتعديلاته، ويضم الكتّاب العرب من السوريين وغيرهم، «وكان قيامه تلبية لحاجة ثقافية وقومية، ومن أهدافه الأساسية تعبئة الطاقات الأدبية والفكرية في القطر العربي السوري، والكشف عن المواهب الأدبية ورعايتها، ورصد الواقع العربي في الإنتاج الأدبي والثقافي والانفتاح على الأدب والأدباء في الوطن العربي، واستلهام الجوانب الكفاحية والإنسانية في التراث القومي، وتطوير الأدب العربي وإغناؤه، وتأكيد مكانته في مسار الأدب العالمي، وإذكاء روح المقاومة والصمود لدى المواطن العربي في وجه الأخطار التي تهدِّد الوجود العربي، وتحاول فصل الإنسان العربي عن تراثه الأصيل، وإلغاء دوره في مناضلة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية، ومحاربة التيارات الثقافية المنحرفة الداعية إلى الانحلال والانهزامية والاستسلام للواقع»[71].

و - **الاتحاد الوطني لطلبة سورية** (National Union of Syrian Students) هو منظمة شعبية تضم طلبة الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية، والطلبة السوريين الدارسين خارج القطر. أُسِّس في الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل 1963. وتزايد نشاطه والاهتمام به بعد الحركة التصحيحية في عام 1970.

(70) على تركماني، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 210.

(71) عيسى فتوح، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 220.

ز - **اتحاد شبيبة الثورة** (Revolutionary Youth Union) منظمة تربوية سياسية أعضاؤها من الشباب الذين أعمارهم بين 13 و35 سنة. أنشئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 23 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 12/1/1970. ينطلق عمله، في المجال الداخلي، من بُعدَين متداخلين ومتعاونين: البعد التربوي والبعد السياسي. فالاتحاد يعمل من أجل تربية جيل الشباب في القُطر، وإنماء طاقاتهم، وانتظامهم في العمل الجماعي، وتدريبهم وتأهيلهم. ويعمل، في الوقت ذاته، في مجال بناء الدولة وإعداد الشباب للمساهمة في حماية الثورة التي يقودها الحزب. ويكون عمل الاتحاد في البُعدين نابعًا من منطلقات الحزب التربوية والسياسية[72].

ح - **منظمة طلائع البعث** أسِّست في عام 1974 بقرار من القيادة القطرية من أجل تحقيق أهداف الثورة في التغيير الاجتماعي، واستجابة للتوجّهات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. و«تربية الأطفال تربية قومية اشتراكية تستمدّ مضامينها الفكرية والعقائدية من فكر حزب البعث ومقرّرات مؤتمراته القومية والقطرية»[73].

ط - **النقابات المهنية** التي ظلّت تُمارس نشاطها النقابي باستقلالٍ نسبي عن السلطة التنفيذية، بحكم استقلال أعضائها ماديًا عن الدولة، باستثناء الموظّفين منهم، إلى أن صدرت قوانين تنظيم المهن الحرّة في عام 1981، ثم حُلَّت الهيئات القيادية لهذه النقابات واعتقل بعضها في أثر حوادث عام 1982، وفقدت ما كان لها من استقلالٍ نسبي، وباتت أقرب إلى المنظمات الشعبية المخترقة أمنيًا منها إلى نقاباتٍ مهنيةٍ حرّةٍ، ولم تعد تستطيع عقد مؤتمراتها وانتخاب قادتها إلا بحضور مندوبين من الحزب والأجهزة الأمنية، وخضعت عملية انتخاب قادتها للشروط ذاتها التي تحكم انتخاب الهيئات القيادية للمنظمات الشعبية، وفق نظام الكوتا.

(72) نعيم الرفاعي، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 206.
(73) سامي هابيل، في: المصدر نفسه، مج 12، ص 596.

4 – تبعيث مؤسسات الدولة

بموازاة تطهير الجيش وإعادة بنائه جرت عملية تطهير مؤسسات الدولة كلها تدريجًا. إذ أصدر مجلس قيادة الثورة وحكومة صلاح البيطار مرسومًا يقضي بعزل 74 شخصًا عزلًا مدنيًا، من بينهم خالد العظم رئيس الوزراء السابق[74]. وبدأت عملية تبعيث مؤسسات الدولة المركزية والفرعية، من الوزراء والمديرين العامين، وفُتِحَت أبوابُ التوظيف والتشغيل في الإدارة المدنية والإنتاجية والخدمية، وفق علاقات القرابة والنسب والصداقة والمحسوبية والولاء، وبإشرافٍ مباشرٍ من الأجهزة الأمنية، حتى غدت الوزارات والإدارات نوعًا من إقطاعات خاصة. وباتت عملية التوسّع في التوظيف إحدى الأدوات الأساسية لبناء قاعدةٍ شعبيةٍ للسلطة، فغدت الدولة نوعًا من معيلٍ لفئات واسعة من الشعب، وتزايدت من جرّاء ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة التي اجتاحتها العشوائيات وأحزمة البؤس. فتضخّمت الأجهزة الإدارية، فضلًا عن تضخّم المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ونمت البطالة المقنَّعة، وترهّلت الإدارة، وتفشّى الفساد الإداري والمالي والاقتصادي والأخلاقي، وتكشّف الفساد عن كونه أحد عناصر البنية التسلطية، وإذ جرت حملات موضعية لمكافحة الفساد كانت نتائجها مدعاة للتندّر والسخرية، وطالت بعض المتنفِّذين لأسبابٍ كيديةٍ.

5 – الجبهة الوطنية التقدمية أو «مقبرة الأحزاب»

ظلَّ حزب البعث لا يعترف بوجود أحزابٍ معارضةٍ، بل بأشخاصٍ معارضين ينتمون إلى أحزاب منحلّة ومحظورة، حتى عام 1969، حين جرت محاولة إنشاء جبهة تقدمية، لكن الحوارات مع الأحزاب لم تسفر عن نتيجةٍ إيجابيةٍ حتى عام 1972، حيث تألَّفت جبهة وطنية تقدمية ضمّت الشيوعيين والناصريين وبعض الاشتراكيين العرب وفق ميثاق ينصّ على أن حزب البعث

(74) خالد العظم، **مذكّرات خالد العظم**، 3 ج، ط 3 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ج 3، ص 205.

قائد الجبهة، وله 51 في المئة من مقاعد هيئاتها المركزية والفرعية، ويحظر نشاط غير البعثيين في الجيش والتربية والتعليم، وهو صاحب القرار في قبول من تُرشّحهم الأحزاب الحليفة للمناصب الإدارية والانتخابات المحلية والتشريعية وليس لهذه الأحزاب أن تُصدر صُحُفًا أو مجلاتٍ علنيةً، أو تكون لها مقارّ ومكاتب مشهّرة. فكانت الجبهة بهذه الشروط وغيرها إطارًا لاحتواء المعارضة واحتكار الحقل السياسي وحظر الأحزاب والتنظيمات التي لا تنضوي فيه، فوصفها بعضهم بـ «مقبرة الأحزاب». وحين شاخت هذه الأحزاب وترهّلت وتحوّلت إلى استطالاتٍ للسلطة منحها الرئيس بشار الأسد حقّ إصدار صحفٍ علنيةٍ وافتتاح مكاتب لها في مراكز المحافظات.

رابعًا: النخبة المثقفة والجماهير

من يقرأ كتاب سامي الجندي **البعث** وغيره من مذكّرات المثقفين الذين عاشوا تجارب حزبية في أحزاب عقائدية يُدرك صحّة قول حنة أرندت: «وحدهما الرعاع والنخبة من يمكن أن تجتذبهما انطلاقة التوتاليتارية نفسها. أما الجماهير، لوحة الأساس الصماء في الحياة السياسية، فيجب أن تُحْمَل على تأييد التوتاليتارية من خلال الدعاية. ولما كانت الحركات التوتاليتارية، إذ تناضل في سبيل السلطة، عاجزة عن استخدام الإرهاب في ظل نظام دستوري ضامن لحرية الرّأي إلا في حدودٍ ضيقةٍ نسبيًا، جعلت تشارك بقية الأحزاب ضرورة كسب المنتسبين والظهور بمظهر (الأحزاب) ذات الصدقية إزاء الرأي العام الذي لم يكن منقطعًا بعد عن مصادر الإعلام الأخرى»[75]. أجل، ثمّة فارق بين صورة الحزب العقائدي في مناخ ليبرالي، وصورته المطابقة لمضمونه في مناخ تسلطي. يقول سامي الجندي: «لم يُثر حزب البعث في بدايته حقد الناس عليه، أثار حبهم واحترامهم. الذين رأوا فينا بادرةً خطرةً عاملونا بكثير من التقدير. ذلك أنَّهم وجدونا ظاهرةً جديدةً: جدية، مثالية، بعيدة عن الواقع،

(75) أرندت، ص 79.

أعجز من أن تصبح سياسـية، نلهو لهو الأطفال بالمعتقـدات، لم يقدِّروا أننا كنا نلعب بالنّار».

إن نقمة المثقف علـى وضعه الاجتماعي والوظائـف التبادلية التي تفرض عليه فـي البيئة التقليديـة التي لا تمنحـه أي قيمة ولا تعترف باسـتقلاله وحريته واختلافـه، ونزوعه إلـى أن يكون فاعـلًا ومؤثِّرا، بل رائـدًا لقومه، وربمـا عرَّافًا وكاهنًـا ونبيًـا... هذا وغيـره ممـا دفعه إلـى أحضان الحـركات الشـمولية التي تمنحه فرصة تحديد ذاته على نحو مختلف وتبديـل قميصه الضيق العتيق بآخر يُلائم طبيعـة العصر و«سـمة العصر». فقـام بعمليـة تقمُّص تشـبه تمامًا تقمُّص الممثِّل للشـخصية التي يقوم بها؛ تماهى بالحزب بالطريقة نفسـها التي يتماهى بهـا الرُعاع ورجـل الجمهور، فباتـا رفيقين على درجـةٍ واحدةٍ ومكانـةٍ واحدةٍ، وبـات المثقف مضطـرًا إلـى تحمّـل الغمز واللمـز على نقـص كفاءتـه الثورية وقدرته على تحمّل مشـاق النضال المتخيّلة بالطبع، فـكان لا بد من أن يتماهى برجـل الجمهور ومثال المناضـل، إذ لا يجوز أن تكون هناك أي مسـافة فاصلة بين حياته الشـخصية وحياة الحزب، أو بينه وبين الحـزب، أو بينه وبين القائد. وجـوده محـدّد بانتمائه، ليس له من وجـود أكثر أو أقل من وجـود الحزب فيه، ثـمّ وجود القائد. ميزاته كلها تأتي من انتمائه وإيمانه، أي من المهمّة المنوطة به شخصيًا لتغيير المجتمع والعالم بقوة الحزب السـحرية، ومن ولائه للقائد الفذّ الـذي يُخطط لذلك وينفّـذه، لا من خلال إعادة تشـكيل العالـم إبداعيًا وفكريًا وجماليًا وأخلاقيًا. من البديهي وهذه الحال أن تسـتأثر القضايا الكبرى، القومية أو الطبقيـة، بلبّـه، وأن يجنح إلى المثالية، فتبدو مسـائل المعرفـة وقضايا الفكر والواقع والشـؤون المحلية والشخصية والحياة الإنسانية الهادئة تافهة أو مؤجّلة إلى إشعار آخر.

لكن مصيـر النخبة في الحركة التوتاليتارية غير مصير الرعاع، «فالاسـتبداد الكلي لا يتسامح إزاء المبادرة الحرة في أي من مجالات الوجود، ومن البديهي ألا يتسـامح إزاء نشـاطٍ لا يسـعه التنبّؤ به. حتى إذا بلغـت التوتاليتارية السـلطة أبدلـت بكل المواهب الحقّة أيًا كانت درجة تعاطفها معها هؤلاء الحمقى الذين

يُشكِّل افتقادهم الذكاء والروح الخلّاقة خير ضمانٍ لولائهم»[76]. إن مصائر المثقفين الذين لم يتخلَّوا عن حريتهم واستقلالهم في الأحزاب الشمولية تنم عن بنية هذه الأحزاب وحقيقة أن الهدف المؤكّد لأي منها هو السلطة، ولا شيء غير السلطة. وتنمّ من ثم عن طبيعة «مثقف السلطة» الذي يتماهى بها ويمحضها ولاءه، ويبيع لها روحه (حتى أساتذة الجامعات وأعضاء اتحاد الكتّاب يتوجّسون من زملائهم المخبرين، وكذلك أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الفنانين...).

خامسًا: الأيديولوجية الشمولية

تقول حنة أرندت: «لطالما أوحت الحركات التوتاليتارية قبل أن تستلم زمام السلطة، لإقامة عالم منسجم مع عقائدها، بوجود عالم متوهّم ومتّسق العناصر، عالم يُرضي حاجات النفس البشرية أفضل من الواقع نفسه. ذلك أن الجماهير المقتلعة، إذ تدخل إلى هذا العالم بمحض المخيلة تستشعر فيه الأمان المنزلي وتجد نفسها في منجى من الضربات المتواصلة التي تكيلها الحياة الواقعية والاختبارات الحقيقية للكائنات البشرية وآمالها»[77]. «فإذا كان صحيحًا أن الجماهير هاجسة دومًا بالرغبة في تجنّب الوقائع، لأنها بسبب شعورها بالاستئصال الجوهري لا يسعها أن تتحمّل الظواهر العارضة وغير المدركة، فإنه ليصحّ أيضًا أن لعطشها إلى الوهم صلة معينة بخصائص النفس البشرية التي تسارع بنيتها المتّسقة إلى الإحاطة بكل مصادفةٍ محضةٍ. إن فرار الجماهير من الواقع يشكِّل إدانةً للعالم إذ تجبر على العيش دون أن تقدر على الاستمرار ما دامت المصادفة هي قانونه الأسمى، وما دامت البشرية تحتاج إلى تحويل الأحوال الفوضوية والعارضة، بصورة ثابتة، إلى ترسيمة من تناسق نسبي. وعلى هذا فإن انتفاضة الجماهير ضد واقعية «الحس المشترك»، ضد كل «معقوليات العالم» نتيجة لتنثُّرها وفقدانها موقعها الاجتماعي». الأيديولوجيا

(76) المصدر نفسه، ص 78.

(77) المصدر نفسه، ص 94 - 95.

أو العقيدة أفيون الجماهير، بالمعنى الـذي أراده كارل ماركس من قوله: «الدين أفيون الشـعب»، أي مسـكن لآلامه، تُمكِّنه من جعـل عالمه الوهمـي بديلًا من العالـم الواقعـي، فهـي روح في عالم بـلا روح. البـؤس والقهـر والتهميش بيئة ملائمة لنمـو الأيديولوجيـات، ونمـو التطرّف الـذي يُلازمها، فـلا يمكن فصل الوعـي الأيديولوجي عن الظاهـرة الجماهيريـة والاندفاعات الغريزيـة العمياء. وأثبتـت الوقائع سـهولة اسـتبدال أيديولوجيـة بأخـرى، فليس مسـتهجنًا تحوّل الماركسـي إلى قومي والقومـي إلى إسـلامي، وأن يتحوّل الثـوري إلى طائفي، لأن الوعي الأيديولوجي وعي عصبوي في الأحوال كلها، يُغلِّف عَصَبَة أولية لا تزال هُوية أو تحديدًا ذاتيًا لأفرادها.

حين ننتقد المنظومات الفكرية قد ننسـى أننا لا نستطيع أن نفكر إلا بطريقة منظومية، فـأدوات التفكير التي نحرص على ضبطهـا وإرهافها ونقدها لا تعمل بمعزل عن أحوال حياتنا وأفكارنا وتصوّراتنا ومسـبقاتنا ومشاعرنا الواعية وغير الواعية التي لا يُمكن إلا أن تتّخذ شـكل منظومة مستقلّة عن الأدوات والطرائق التـي أنتجتهـا، بحكـم التربيـة والثقافـة وأحـوال الحيـاة. وكذلـك حيـن ننتقـد الأيديولوجيـات فندّعي أننا أبرياء من آثارها وضغطها، وهذا محض ادعاء. لكن ذلك لا ينفي ضرورة التفريق بين المنظومة الفكرية القابلة للمراجعة على الواقع والحاملة تاريخ تشكّلها على أنه تاريخ أخطائها والقادرة على مواجهة منظومات أخرى والتأثير فيهـا أو التأثّر بها، وبين الأيديولوجيا، بمعناها الشـائع اليوم، بما هي «منظومة باردة» منغلقة على ذاتها فـي صيغة مذهب أو عقيدة، وتتوافر على نوعٍ من مناعةٍ ذاتيةٍ إزاء الوقائع والحوادث والأفكار ومناهج المعرفة ومنجزاتها التـي تُهاجمها مـن كل صوب، فـلا ترى فيها سـوى تجلّيـات مؤامـرة خارجية على «هُويـة الأمّـة» وثقافتها وتراثهـا، ما يجعـل معتنقها أعمـى إلا عن صورته فـي مرآة نفسـه، وأصم إلا عـن صوته، «صـوت الحق». لذلـك كنا نُفـرِّق دائمًا بين الفكـر العربي والفكـر القومي، من جانـب، والفكر القومـي والأيديولوجية القوميـة أو العقيدة القوميـة أو المذهب القومي، من جانب آخـر. كما نُفرِّق بين الفكر الإسـلامي والأيديولوجية الإسـلامية، والفكر الماركسـي والأيديولوجية الاشـتراكية. العقيدة هي العقيدة، أدينيـة كانت أم علمانيـة، أم تركيبًا ما من هذه

وذاك. لكنها لا تقوم بلا عصبية تمنحها القوة والنفوذ، والعصبية لا تحظى بالشرعية اللازمة من دون عقيدة.

التضامن والتحديد المتبادل بين العصبية والعقيدة هما مما يؤسِّس شرعية السلطة المستبدّة التي لا تعمل إلا بنفي أي نوع من أنواع الشرعية عن الآخر، «العدو» الذي أجهزت عليه، والذي يتربّص بها. فالعلاقة بين التسلّطية والعقيدة علاقة احتياج متبادل، أو علاقة بنيوية ووظيفية لا تنفك إحداهما عن الأخرى. غير أن الوقائع المتواترة تؤكِّد أن وحدة العقيدة لا تنفي الصراع بين عصبياتها الفرعية التي تدّعي كل منها أنَّها تُمثِّل العقيدة القويمة، وترمي ما عداها بالشذوذ والانحراف.

سادسًا: إعلام الدولة التسلّطية

وظيفة الإعلام الرئيسة هي الدعاية المكثّفة لمزاعم الحزب وعظمة القائد، حتى لتبدو العلاقة بين الحزب والقائد علاقة تماثل وتطابق وتحديد متبادل: القائد هو الحزب والحزب هو القائد. الحزب يصنع القائد، الأب والرفيق والمناضل، والقائد يصنع الحزب عالمًا مثاليًا نقيًا. الإعلام يجعل من القائد مثلًا أعلى ميتافيزيقيًا، أفعاله فوق أفعال البشر، وأقواله تتنزَّل على القلوب حكمةً علوية. في كل تفصيلٍ صغيرٍ من تفاصيل حياته حكمة وعبرة، منذ أن كان طفلًا وتلميذًا وطالبًا ومناضلًا... هو الأول في كل شيء والقادر على كل شيء. فلا مبالغة في القول إن الأيديولوجية الثورية التي يبثّها الإعلام دين جديد للمجتمع، يستمد منه القائد حكمته وعصمته. ذلك لأن «لدى الجماهير ميلًا إلى الأنظمة الإطلاقية التي تتمثَّل فيها كل حوادث التاريخ باعتبارها مرتهنةً بالقضايا الكبرى الأولى المعقودة بسلسلة القدر، والتي من شأنها أن تُلغي الإنسان من تاريخ الجنس البشريّ»، بحسب توكفيل[78]. والقائد هو من يُجسِّد هذه الأهداف، فهو إرادة ذاتية مطلقة، محدّدة بذاتها ومطابقة لذاتها، حقائقها هي الحقائق ومعاييرها هي المعايير وقولها هو القول وفعلها هو الفعل. القائد

(78) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 85.

رمـز الوطن، و«من لا يحـب الوطن (= القائد) لا يسـتحق العيش فيـه»، هذا ما تقوله لافتات عدة في العاصمة دمشق. صنع الإعلام قائدًا بحجم الوطن، ووطنًا بحجم القائد.

يتّجـه الإعـلام والحمـلات الدعائيـة إلـى الخـارج أكثر مـن اتجاهـه إلى الداخـل الذي يتكفـل به التلقيـن الأيديولوجـي والإرهاب، وتشـابك المصالح وتنمية الروح العصبوية والوعـي العصبوي. والخارج هنا هـو المجتمع المعني والمسـتهدف بالتحـوّل السياسـي، والـدول المجـاورة والبعيدة. وهذا يسـتلزم شـرطين: ترهيب المجتمع وإشـاعة الخـوف لدى أفـراده وتحقيق درجـة عالية مـن انضباط الأفعال والأقوال، وتسـوير البـلاد والتعتيم المُطلـق على ما يجري داخلهـا، وتكثيف الدعايـة نحو الـدول المجـاورة والبعيدة لاسـتقطاب بعضها وتلافي ضغط بعضها الآخر. سياسة التعتيم عامة وتختلف مستوياتها ومجالاتها فحسـب: الحزب بنية معتمة، والحياة الحزبية مغلقة إزاء الخارج، والسـلطة بنية معتمة وشـديدة الكثافة، إزاء المجتمع، وليس بوسـع أحـدٍ أن يعرف ما الخطوة القادمة التي سـتقوم بها في هذا المجال أو ذاك، إلا على سـبيل التكهن والتنبّؤ، والوطن بنية معتمة إزاء الخارج ومعزولة عنه، تعمل السـلطة ما بوسعها لإخفاء كل ما يجري فيه، فلا تُظهِر منه إلا صورًا تناسب مزاعمها.

اتجاه الدعاية إلى الخارج يهدف دومًا إلى كسب المترددين من المتعاطفين و«شـلّ تذبذبهم» وكسـر مقاومة المعارضين أو تصنيفهم في خانـة أعداء الثورة وأعداء الشـعب الذين حـقّ عليهم القـول. لذلك «يجهـد الاسـتبداد الكلي في قصر حملاتـه الدعائية على سياسـته الخارجية»، أو «على هوائيـات الحركة في الخـارج»[79]. وقـد ينجم عـن ذلك تناقـضٌ بيـن التلقين في الداخـل ومضمون الحملات الدعائية المتّجه نحو الخارج، ولا سيما التي تنتقد الدول الديمقراطية على انتهاك حقوق الإنسان أو سوء توزيع الثروة وزيادة مستوى الفقر ومعدلات البطالة وانتشار الجريمة والدعارة والمخدرات... أو الكيل بمكيالين، أو تناقض

(79) المصدر نفسه، ص 81.

المصالح والمبادئ. المدهش هنا أن أعضاء الحزب وأهل السلطة ومؤيدوها لا يلتفتون إلى هذا الفارق.

من الصعب تفسير ذلك إلا بالوعي العصبوي وعدم مبالاة هؤلاء بما يجري في الداخل، واعتبار الانتهاكات المختلفة إما أمورًا ضرورية، تقتضيها المصلحة الوطنية المطابقة لمصلحة «الثورة»، وإما أنَّها من طبيعة الأمور، وإما أنَّها أعراض موقتة تفرضها الأحوال، وإما أنَّها تجاوزات لا يعلم بها القائد، فتتحوّل إلى مادة للسجال مع الخصوم. حالة عدم المبالاة تتقاطع هنا مع الطابع التبريري والوظيفة التبريرية للأيديولوجيا والإعلام، ومع انحلال منظومة القيم الاجتماعية، ولا سيما أنَّ القوى الثورية تزدري القيم «التقليدية» و«البرجوازية»، وتستبدل بهذه وتلك قيمًا ثورية وأخلاقًا ثورية، أهمّها الغدر والوغدنة والوشاية بالرفاق والأصدقاء والأهل والجيران وزملاء العمل، و«البطولة» في القضاء على «أعداء الشعب» و«استئصال الأعشاب الضارّة من تربة المجتمع»، وإضفاء صفات الوطنية والثورية والتقدمية على الجريمة. فالخير هو كل ما يخدم الثورة، والحق هو كل ما يقوله الثوريون ويفعلونه، والجمال هو جمال الثورة الذي يفيض على الأشياء والأحياء، وعلى الأدب والفن «العضويين» أو «الملتزمين» بالمعنى الذي لم يكن ليخطر في بال غرامشي أو سارتر. وتجدر ملاحظة تناسب الحملات الدعائية وزيادة كثافتها وتوتّرها طردًا مع قوة الضغط الداخلي والخارجي.

لا يكون الإعلام مفيدًا وناجعًا إلا باقترانه بالأيديولوجيا من جهة، والإرهاب من جهةٍ ثانية. وهذا الأخير هو الوظيفة الأساسية للإعلام، إذ الإعلام «دعاية مكثّفة للقوّة»[80] أو «إبدال للقوّة»، يبين للشعب في كل مناسبةٍ فداحة الثمن الذي على أي معارض للنظام أن يدفعه. لذلك تندرج وظيفة الإعلام في الحرب النفسية من جهة، وفي الحرب المكشوفة أو العارية، على «أعداء النظام»، وحملات الاعتقال التي كانت تتواصل في أعقابها. وهي حملاتٌ لم يكن يقصد بها دومًا القضاء على احتجاج أو معارضة منظّمة أو تمرّد هنا

(80) المصدر نفسه، ص 83.

أو هناك، بل كانت رسائل واضحةً للمجتمع لنشر الهلع والخوف، حتى يبلغ الأمر درجة عدم المبالاة، لا بالجرائم التي تُرتكب في حق المعارضين وخصوم النظام فحسب، بل «حين يشرع الغول في افتراس أبنائه، ويصيرون هم موضوع الاضطهاد»[81]؛ فما أكثر البعثيين الموالين وحلفاءهم في الجبهة الوطنية التقدمية الذين كانوا موضوعًا للقمع والاضطهاد.

ما من شكٍّ في أن التسلّطية نشأت في رحم الدولة الدستورية الهشّة والناقصة[82]، إذ كانت عناصر التسلّطية تنمو وتتراكم، وتتغذّى من هشاشتها ونقصها. فالمناخ التنافسي الذي هو سمة المجتمع المدني، والذي يجب أن تُحقّقه الدولة الدستورية، في المجالات كلها، وترعاه وتُحافظ عليه السلطة السياسية، باحترام الدستور وإنفاذ القانون وسيادته على الحاكم والمحكوم، تحوّل إلى مناخ صراعي تحكمه مصالح متناقضة، ذات طبيعة مركّبة، لا سبيل إلى التوفيق بينها. ذلك المناخ كان البيئة الملائمة لنمو الأحزاب العقائدية التي تحمل جرثومة الشمولية والتسلّط. إذ تبنَّت هذه الأحزاب مصالح الفلاحين والعمال وفقراء المدن والشرائح المتوسطة والدنيا من البرجوازية الصغيرة، فالتفَّت هذه الفئات حولها ورأت فيها مُنقِذًا ومُخلِصًا مما تعانيه من فقرٍ وتهميش. لكن ذلك التبنّي لم يكن سوى موقف موقت وعابر، لأن من طبيعةً الحركات التوتاليتارية ألا تعبأ بالمصالح المشروعة للفئات الاجتماعية، بل تعمل على تحويل هذه الفئات إلى جماهير، تُضحّي بمصالحها الخاصة على مذبح الأهداف الكبرى، وتتحمّل شظف العيش وقسوته في سبيل تحقيقها. ولما كانت الأهداف التي يتماهى بها أعضاء الحزب وأفراد الجمهور لا تتحقّق إلا بالحزب ومن خلاله، باتت المصالح الفردية التي لا يُمكن حذفها أو إهمالها، لا تتحقّق إلا بالحزب ومن خلاله. فمبدأ المنفعة القائم على الاعتماد المتبادل يفقد طابعه الجمعي والاجتماعي، ويتقلّص إلى منفعة شخصية محضة، وهو ما يفتح باب الانتهازية والاستثمار في النفاق والتملّق والوشاية.

---

(81) المصدر نفسه، ص 32.

(82) يُقصد بالدولة الناقصة الدولة التي تحابي فئةً اجتماعيةً أو جماعةً إثنيةً أو دينيةً أو مذهبيةً، ما يثير سخط الفئات الأخرى ونقمتها.

تلكم كانت الطريقة الناجعة لاختراق المجتمع وتنسيق بناه وغربلة أفراده بغربال التبعية والولاء وعبادة الحزب، ثم عبادة القائد، و«حيونة الإنسان»[83]، وهي الوجه الآخر لعبادة السلطة والمال والتجرّد من أي قيمةٍ اجتماعيةٍ وإنسانيةٍ. لكن كثيرين من السوريين كانوا يؤثرون الموت على «التعريص مع دولة هذه الأيام»[84].

لما كان التنافس من طبيعة الأفراد فإن السلطة الشمولية تدرك أنّها لا تستطيع حذفه، مثلما لا تستطيع حذف المنفعة، لذلك تعمل على تجريد هذه وذاك من مضمونهما الجمعي والاجتماعي والإنساني، فتكتسي المنفعة طابعًا شخصيًا خالصًا، كما تقدّم، ويكتسي التنافس المقترن بها طابعًا وحشيًا (افتراسيًا) خالصًا، مجرّدًا من أي معنى اجتماعي وإنساني، ومن أي قيمة أخلاقية، وذلك باستثارة الغرائز الطبيعية في الأفراد (خذ ما هو مُتاح قبل أن يأخذه غيرك، «ومن لا يظلم الناس يظلم»، تغدَّى برفيقك أو صديقك قبل أن يتعشَّى بك...). هذه الوحشية غير ممكنة، بين البشر، إلا بتجريد الآخر من إنسانيته وجدارته واستحقاقه. وهذا يعني انفلاق الفرد أو انشطاره وغربته عن ذاته وابتعاده منها بقدر غربته عن الآخر وابتعاده منه، وإلا ماذا يعني عدم المبالاة بحقوق الآخرين وحريتهم وكرامتهم والاستهانة بحياتهم؟ ما كان لهذا كله أن يجري لولا تحويل السلطة إلى مصدرٍ للثروة وجعلها القوة التي تُسيّر الإنتاج المادي والثقافي وتوجّهه وتضبطه وتراقبه وتتولّى توزيعه، تحت شعارات التحويل الاشتراكي والعدالة الاجتماعية.

سابعًا: تصدّع البنية التسلّطية

يُمكن أن نفترض أن النظام التسلّطي لا يستطيع أن يتصرّف إلا بفائض قوّة المجتمع، أي القوة التي تزيد على الحدّ الضروري للحفاظ على البقاء وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية بأبسط أشكالها. لكنه يضغط على هذا الحدّ،

(83) التعبير للمبدع الراحل ممدوح عدوان، من كتابه الذي يحمل هذا العنوان.

(84) التعبير للمبدع الراحل سعد الله ونوس في مسرحيته «يوم من زماننا».

ويُقلِّصه، بتجريد الحياة الاجتماعية من مضمونها الإنساني، أي بهدر إنسانية الأفراد وامتهان كرامتهم، بعد حرمانهم من حقوقهم وقتل الشخص القانوني والأخلاقي في كل منهم. وهذه القوة الفائضة هي، بالضبط، القوة السياسية للمجتمع، أو قوة المجتمع السياسية. ومن شأن فائض القوة أو القوة الزائدة (مثل فائض القيمة في الاقتصاد السياسي) أن يشكِّل أو تشكّل رأس المال الاجتماعي، متضَمَّنًا رأس المال الرمزي الذي يُمكن التلاعب به، وتوظيفه أو الاستثمار فيه، لإنتاج رأس مالٍ موازٍ ومكمِّلٍ لـ «رأسمالية الدولة». فائض القوة الاجتماعية الذي يُوظَّف عادةً في عمليـة النمو والتقدم يجعل هـذه العملية بيد النظام التسلّطي، إلى أن يستعيده المجتمع، أي إلى أن يستعيد المجتمع قوته السياسية كلها أو بعضها، كما هي الحال اليوم. «فلم يكن النظام أحادي البنية»، بل كان قائمًا، عن سابق وعي وتصميم على استثمار رأس المال الاجتماعي لإنتاج شبكة من المصالح والوظائف المتقاطعة والمتوازية، تنمو وتتضاعف باستمرار. «هذه البنية العديمة الشكل ظلت صامدة بفضل عبادة الشخصية»[85].

لذلك سنفترض أن المجتمع أخذ يستعيد بعضًا من قوته السياسية أو رأسماله الاجتماعي والرمزي، تدريجًا منذ وفاة حافظ الأسد في عام 2000. وكانت الإرهاصات الأولية بيان وقّعه اثنان وخمسون مثقفًا في عام 1991، يشجب موقف السلطة من الحرب على العراق، احتواه حافظ الأسد حين منع مكتب الأمن القومي من اعتقالهم، لكنَّهم عوقبوا بأشكالٍ مختلفةٍ. وفي عام 2000 صدر بيان الـ 99 [86]، وقّعه مثقفون رسموا فيه ما يشبه خارطة طريق

(85) أرندت، ص 18 – 19.

(86) جاء البيان على النحو الآتي: «الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة إنسانية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحِّد آمالها في غدٍ أفضل. وإذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المقولات في شكلٍ انتقائي لإمرار سياساتها وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب، بعيدًا من منطق الهيمنة وسياسة الإملاء قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل، أن يتأثر بتجارب الآخرين، ويؤثِّر فيها، مطوِّرًا في خصوصيته، غير منغلقٍ عليها. وتدخل سورية اليوم، القرن الحادي والعشرين، وهي في أمسّ الحاجة لأن يتضافر جهد أبنائها جميعًا في مواجهة تحدّيات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي. ولهذا، فإن شعبنا مدعو، أكثر من أي وقتٍ مضى، إلى المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله. انطلاقًا من هذه الحاجة الموضوعية، وحرصًا على =

للإصلاح السياسي. وفي عام 2001 صدرت وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني التي سُمّيت «بيان الألف»[87]، وانطلقت بعدها حركة المنتديات وجمعيات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وبعض التظاهرات والاعتصامات وحركة ثقافية وسياسية نشطة شملت المحافظات كلها، شاركت فيها الأحزاب السياسية المعارضة، العربية والكردية والآثورية، لكن هذه الموجة انكسرت في عام 2004، بإجراءاتٍ أمنيةٍ صارمةٍ وحملة تخوينٍ للمثقفين والناشطين، بدأها عبد الحليم خدام. ما يؤكّد أن البنية التسلطية هي ذاتها في انفتاحها وانغلاقها. ثم ائتلفت جميع الفاعليات المعارضة في «إعلان دمشق» 2005، وعقد أول مؤتمر ضم 163 شخصيةً وطنيةً في عام 2007، اعتقل عددٌ منهم بُعَيد انتهائه، فتفرّق شملهم وذهبت ريحهم، كما هي حالهم اليوم.

لكن يجب الاعتراف بأن حدود تلك الحركة، بوجهٍ عامٍّ، لم تكن تتجاوز مطلب «تحسين الأوضاع»، ومُلاقاة ما سُمّي مشروع الإصلاح الرئاسي في منتصف الطريق والسير قُدمًا في هذا المشروع للانتقال إلى نظام ديمقراطي[88]. ويبدو لنا اليوم أن تلك الحركة لم تكن تتجاوز موقف الرعيةً من الراعي في

= وحدتنا الوطنية، وإيمانًا منا بأن مستقبل بلدنا لا يصنعه غير أبنائه، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحقّ في إبداء الرّأي وحرية التعبير، فإننا، نحن الموقعين، ندعو السلطة إلى تحقيق المطالب التالية:

1 - إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ 1963.

2 - إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرّأي والضمير والملاحقين لأسبابٍ سياسيةٍ، والسّماح بعودة المشرّدين والمنفيين.

3 - إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعدّدية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها، بما يسمح للمواطنين التعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافقٍ جماعي وتنافسٍ سلمي وبناءٍ مؤسّساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها. إن أي إصلاح، سواء كان اقتصاديا أم إداريا أم قانونيا، لن يحقّق الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه، في شكل كامل، وجنبًا إلى جنب، الإصلاح السياسي المنشود، فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئًا فشيئًا إلى برّ الأمان.

27/ 9/ 2000.

(87) كنتُ أحد الموقّعين على هذه البيانات، ولي شرف الصوغ النهائي لوثيقة الألف.

(88) انظر: الهامش رقم 87 أعلاه.

تاريخنا السياسـي. إذ وُصِف من تجاوزوا هذا الحدّ بالمتطرّفين وذوي الرؤوس الحامية، وعوقبوا بأشكالٍ مختلفةٍ أيضًا.

لم يكـن «الانفتـاح» الـذي بـادر إليه الأسـد الأب فـي عام 1991، سـوى محاولـة تعويض اقتصاديـة لاهتـراء أيديولوجية النظام الاشـتراكية التـي لم يكن الأسـد مقتنعًا بها أصلًا، إلا بصفتها وسـيلة لاحتـكار الثروة والسَّـيطرة على قوّة عمل المجتمع. واستجابة لإثراء عددٍ غير قليل من كبار المسؤولين وأولادهم من طريق نهب القطاع العام والفسـاد المالي والاقتصادي وابتزاز التجار والصناعيين ورجـال الأعمـال والدخـول معهـم فـي علاقـات شـراكة ومصاهـرة، واحتـكار وكالات الشركات الأجنبية والسَّيطرة على السوق الموازية والإفادة من القروض والتسـهيلات الائتمانيـة والإعفـاءات الضريبية وغيرهـا من التسـهيلات، وتعزيز التحالـف مع التجار والصناعيين وإشـراكهم في الحياة السياسـية من طريق زيادة عدد أعضاء مجلس الشـعب وزيادة نسـبة «المسـتقلّين» من هذه الفئة التي منعت من أي شكل من أشكال التعبير السياسي عن رؤيتها ومصالحها. وعلى هذا النحو سارت عملية الإصلاح الاقتصادي والقانوني والإداري التي تبناها الوارث.

في هـذا الصدد يقـول جمال باروت: «وصـل برنامج التحريـر الاقتصادي في السـنوات الثلاث من العشـرية المنصرمة إلى مفرق الأزمـة، وأنتج ما أنتجه من شروط وقوع الأزمة المالية الدولية وآثار موسم الجفاف في سورية، كاتّساع الفجوة على صعيد الاختلاف في التنمية المناطقية وتزايد حجم الفقراء، وتزايد تشوّهات توزيع الدخل، وإفلاس مئات المصانع الصغيرة والمتناهية في الصغر، بفعـل تحرير التجـارة الخارجيـة، وتركّز رأس المال السـوري في قبضـة «المئة الكبار» من مؤسِّسي الشركات القابضة الكبرى، وارتفاع معدل البطالة، ونشوب هجـرة بيئية داخليـة قاسـية ناتجة من الجفـاف، وارتفـاع معدل الفسـاد الصغير والكبير في الدولة، وانكشـاف شـبكات فسـاد بيروقراطيـة (مافيوزية) في بعض المحافظات كانت تعمل كمنظّمة نهبٍ سريةٍ للدولة، وتوزع الغنائم على الشبكة الضاربين جذورهـم في مواقع السـلطة، وبروز هشاشة أجهزة العدالة في القبض علـى المطلوبين بموجب مذكّرات غير منفَّذة، عـلاوةً على ركود وظائفها. على

هـذه الخلفية، استعادت الأجهزة الأمنيـة فاعليتها، وارتفعت وتائـر تدخّلها في أجهزة الحكم وشؤون الحياة اليومية...»[89].

يُضـاف إلـى ذلـك تـآكل الأيديولوجيـة القوميـة العربيـة التي كانـت تقنّع العصبيـات الفرعيـة التي أشـرنا إليهـا، وطي ملـف الوحـدة العربيـة والتضامن العربـي، والتحـوّل إلـى أيديولوجيـة جديـدة تقنّـع التحالـف الاسـتراتيجي مع إيـران وحزب اللـه، تحت مقـولات المقاومـة والممانعة و«إزالة دولة إسـرائيل مـن الخريطة». فلم تعد الوحدة العربية شـرطًا للتقدّم العربي وتحرير فلسـطين، أو إزالـة آثار عدوان عام 1967، بـل القوة الإيرانية واسـتطالاتها. وإذ لا يمكن استبعاد التأويل المذهبي لهذا التحالف الاستراتيجي وتلك الأيديولوجيا، طفت المسألة الطائفية على سطح الحياة السياسية، وغدت التحديدات الذاتية: العائلية والعشـائرية المذهبية هي ذاتها التحديدات السياسـية، وتأكّـد أنّ البدايات تحدّد النهايات. في ضوء هذه الحيثية يمكن تفسير غياب دور الحزب والجبهة الوطنية والمنظمات الشـعبية والاتحادات والنقابـات المهنية، في الحـوادث الراهنة إلا في صيغة ميليشيات مُسـلّحة أطلق عليها اسم «اللجان الشـعبية» أو «الشبّيحة». وظهـرت للعيـان النـواة الصلبـة للبنيـة التسـلّطية، أي الجيـش والاسـتخبارات والشبّيحة، وغدت الحدود واهية بين هذه العناصر.

تقلصـت قاعـدة النظـام الاجتماعيـة، فاقتصـرت علـى شـبكة المصالـح المتقاطعـة والمتوازيـة التـي برع فـي إدارتهـا وتوسـيعها. فتغـوُّل هذه الشـبكة وانتشـارها في الاقتصاد السـوري، وفق ما سُـمّي «اقتصاد السـوق الاجتماعي» الذي لا يمتّ بأي صلةٍ لليبرالية، كان الصيغة الاقتصادية أو الشـكل الاقتصادي لتغوُّل الجيش والاسـتخبارات والشـبّيحة وولوغها في دماء السوريين والعمران السـوري. وكشفت الثورة السورية هشاشـة الدولة لا قوتها، وأنّها دولة مافيات، لا دولة مؤسسات، وأنّ ما سمّيناه فائض القوة الاجتماعية تحوّل بالفعل إلى قوةٍ طاغيةٍ ضد المجتمع، وضعت سورية ومستقبلها على المحك.

(89) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سـورية: جدلية الجمـود والإصلاح** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 164.

الفصل السادس

المعارضة الحزبية التقليدية في سورية: المواقف والاتّجاهات

خضر زكريا

مُقدّمة

سؤال المعارضة السورية اليوم، بعد مرور أكثر من عامين على انطلاقة الثورة السورية، مُعقّد. فالمعارضة السورية التقليدية مُشتّتة داخل سورية وخارجها في عددٍ كبيرٍ من البلدان، متعدّدة التوجّهات الفكرية والسياسية، متنوّعة البرامج، محدودة الإمكانات. وهذا بالضبط ما أراده، وما نفّذه بكلِّ الوسائل المُتاحة لديه، النظام الشمولي الذي حكم سورية أكثر من أربعة عقود. لكن هذه المعارضة، مع ذلك، ممثلةً في قوى وتنظيمات معروفة، خرج قسمٌ كبيرٌ منها من عباءة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تُحكم سورية باسمه منذ عام 1963 (حزب البعث الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، الاشتراكيون العرب، حزب العمل الشيوعي... وعدد كبير من الوطنيين اليساريين الديمقراطيين غير المؤطّرين داخل حزبٍ معين). وخرج آخرون من عباءة الحزب الشيوعي السوري (حزب الشعب الديمقراطي...). وينتسب قسمٌ آخر إلى الحركة الناصرية (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي).

وبالطبع هناك الحركات الإسلامية، أو ذات الطابع الإسلامي، وأهمّها جماعة الإخوان المسلمين التي يبدو من بياناتها وتصريحات قادتها أنّها صارت تدعو، مثل الأحزاب والحركات الأخرى، إلى مجتمعٍ ديمقراطي تعدّدي يعتمد التداول السلمي للسلطة. وبعض هذه القوى السياسية انضوى ضمن تحالفاتٍ أدّت دورًا مهمًا في بلورة رؤى وبرامج محدّدة لمستقبل سورية السياسي والاقتصادي والاجتماعي (التجمّع الوطني الديمقراطي، بيان 99، لجان إحياء المجتمع المدني وبيان الألف، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي...).

هذه ليست المعارضة السورية كلها. إذ تكوّنت خلال السنواتِ الأخيرة اتّجاهاتٌ لا تدخل ضمن أي من القوى التقليدية المذكورة. ويشكّل الشباب الجسم الأكبر من هذه القوة الجديدة المتنامية التي لا يبدو أنّ لها مرجعية فكرية سياسية محدّدة، لكن من الواضح أنّها حركة غير مؤدلجة على الطريقة التقليدية. ويبدو لي أن هناك تيارًا جديدًا يمثل ما يشبه القاسم المشترك للأحزاب والقوى السياسية التقليدية، أو يجمع بين أكثر من اتّجاهٍ فكري سياسي منها. هناك روحٌ جديدةٌ تجمع بين القومي العربي المتمسِّك بثقافته العربية الإسلامية، والاشتراكي (أو قل المتطلِّع إلى العدالة الاجتماعية)، والداعي إلى تحرير أرضه المحتلّة وإلى التحرّر من أشكال التبعية والاستغلال كلها... لكنها وقبل كلّ شيءٍ آخر روحٌ ديمقراطيةٌ تنزع إلى الحرية وقبول الآخر وتتمسَّك بالقيم الإنسانية العُليا. وعزّزت ثورات الربيع العربي المنتصرة خلال الأشهر الماضية هذه الروح، وأشعلت الانتفاضة الثورية الراهنة. ولا شك في أنّ الممارسة الثورية هي التي ستؤدّي إلى تحديدٍ أدق لمعالم هذا المولود الجديد.

ما يجمع هذه الاتجاهات والقوى والتيارات المعارضة كلّها (التقليدية منها والجديدة) الدعوة إلى الانتقال بسورية من دولة يتحكّم بها فردٌ (أو عائلةٌ) من خلال أجهزة الأمن، أو حزبٌ باسم الحزب القائد، إلى دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ حديثةٍ يشارك جميع أبنائها في صنع مصيرها، ويسود فيها القانون، وتُفصَل السلطات، وتُتداول فيها السلطة سلميًا عن طريق انتخاباتٍ حرّةٍ نزيهةٍ.

نحاول في الصفحات التالية البحث في الأصول السياسية والحزبية

لأهمّ القوى والحركات السياسية التقليدية التي تنضوي اليوم ضمن أبرز كتلتين معارضتين للنظام القائم في سورية: المجلس الوطني السوري، وهيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، مع عرض مختصرٍ لأهمّ الأحزاب التي تشكّل ما صار يسمّى «المجلس الوطني الكردي». وصولًا إلى تحديد الاتجاهات الراهنة للكتل المذكورة تجاه مسار الثورة السورية ومآلاتها.

أولًا: حزب البعث العربي الاشتراكي

أُسس هذا الحزب باسم «البعث العربي» في عام 1947، وتألّفت قيادته من ميشيل عفلق (1910 - 1989) وصلاح الدين البيطار (1912 - 1980) اللذين كانا يمثلان المثقفين السوريين المتمسّكين بعقيدة القومية العربية الداعية إلى وحدة الأمّة العربية تحت شعار «أمّةٌ عربيةٌ واحدةٌ ذاتُ رسالةٍ خالدةٍ». وفي عام 1952 توحد البعث مع «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه أكرم الحوراني (1911 - 1996) الذي قاد نضال الفلاحين في محافظة حماة ضدّ الإقطاعيين وكبار الملّاكين الزراعيين.

كانت شعارات الحزب (الوحدة، الحرية، الاشتراكية) خلال فترة التأسيس وما تلاها عاطفية رومانسية بعيدة من البحث في مضامين محدّدة لكل شعار، أو في آليات عملية لتحقيقه. وكذلك كان خطاب قادة الحزب ومثقفيه. ولعلّ أبرز ما يمثل ذلك الخطاب مقالات عفلق التي جُمعت في كتاب **في سبيل البعث** من خمسة أجزاء[1].

رسالة العرب الخالدة هي «هذا الإقبال من العرب على معالجة مصيرهم وحاضرهم معالجة جدية جريئة وهذا القبول بأن تكون نهضتهم نتيجة التعب والألم (...) هذه التجربة المرة المملوءة بالكوارث...»[2]. والقومية العربية

---

(1) سنعتمد النسخة الإلكترونية من الكتاب المذكور: ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، على الموقع الإلكتروني: <http://albaath.online.fr>.
ويلاحظ أن الصفحات غير مرقّمة، بينما تمت الإشارة إلى السنة التي كُتبت فيها المقالات.

(2) المصدر نفسه، «معنى الرسالة الخالدة،» (1950).

حب وعاطفة وفرح وأمل وغبطة، والوطن بيت كبير، والأمّة أسرة واسعة. يقول عفلق: «القومية التي ننادي بها هي حبٌّ قبل كلّ شيء. هي العاطفة نفسها التي تربط الفرد بأهل بيته، لأن الوطن بيت كبير والأمّة أسرة واسعة. والقومية ككل حبٍّ، تفعم القلب فرحًا وتشيع الأمل في جوانب النفس، ويودّ من يشعر بها لو أن الناس يشاركونه في الغبطة التي تسمو فوق أنانيته الضيّقة وتُقرّبه من أفق الخير والكمال، وهي لذلك غريبة عن إرادة الشر وأبعد ما تكون عن البغضاء»[3]. وحتى في غمرة حماسة حزب البعث للوحدة بين سورية ومصر، وفي الوقت الذي كان يجب فيه البحث عن الآليات التي تضمن نجاح الوحدة واستمرارها، يظلّ مؤسّس البعث يؤكِّد: «أن القومية العربية لدى البعث هي واقع بديهي يفرض نفسه دون حاجةٍ إلى نقاشٍ أو نضالٍ»[4]. وبعد إقرار الوحدة كان الحديث يدور حول النصر العظيم الذي تحقّق ببناء نواة الوحدة العربية الشاملة، وخطر التجزئة القتّال،... وما شابه[5]. كان شعار البعث في شأن الوحدة شعارًا عامًّا وفوقيًا، تمامًا مثل الذي وصفه عزمي بشارة بقوله: «إن الذي صنع شعارًا من قضية عربية عامة ثمّ حاول فرض هذا الشعار على خصوصية الأقطار من دون أن يربطها بقضايا هذه الأقطار لم يصنع ثورة. لقد تجاهل قضايا الناس المحلية وخصوصية البلد، وحوَّل العروبة بذلك إلى شعارٍ فوقي»[6].

أما شعار «الحرية» فكان يعني بالدرجة الأولى تحرّر الأمّة العربية من الاستعمار. ولم نجد في كتاب **في سبيل البعث** كله سوى مقالة واحدة في شأن الحرية، يقول فيها عفلق: «كانت عقيدتنا دومًا أنَّ الحرية ليست شيئًا كماليًا في

---

(3) المصدر نفسه، «القومية حب قبل كلّ شيء،» (1940).

(4) المصدر نفسه، «القومية العربية والنظرية القومية،» (1957).

(5) انظر مقالات عفلق الأخرى حول الوحدة بين مصر وسورية (1958-1961) في: المصدر نفسه.

(6) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 50.

حياة الأمّة يمكن الاستغناء عنه، بل إنَّها أساس هذه الحياة وجوهرها ومعناها. والحرية لا تتجزأ فلا يمكن أن نثور على الاستعمار الأجنبي ثمّ نسكت عن الاستبداد الوطني، لأن الدافع الذي كان يحركنا ضدّ الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضا بالاستبداد». ثمّ يضيف: «فالحرية لا تعني غير تربية الشعب تربية أخلاقية قومية صحيحة»[7].

أما عن «الاشتراكية» فحرص الحزب منذ نشأته وحتى انعقاد مؤتمره السادس في عام 1963 على تمييز «الاشتراكية العربية» عن الماركسية والاشتراكية في الغرب بوجهٍ عامٍّ، بالتأكيد المتواصل على أن الاشتراكية العربية تحافظ على «الملكية الخاصة غير المستغِلة» من دون أن يشرح كيفية تطبيق مثل تلك الاشتراكية في عصر الثورة الصناعية. كما أن الاشتراكية بالنسبة إلى البعث «فرع ونتيجة لحالتنا القومية ولضرورات قوميتنا، فلا يمكن أن تكون الفلسفة الأولى والنظرة الموجِّهة لكل الحياة، إنَّها فرعٌ خاضعٌ للأصل الذي هو الفكرة القومية»[8]. وليس في الحزب طبقية بالمعنى الذي تفهمه الماركسية، فهذه الأخيرة جعلت الصراع الطبقي على النطاق العالمي الأممي، وتجاهلت «التكوين التاريخي الحي للقوميات»[9].

---

(7) عفلق، «لماذا نحرصُ على الحرية- معركة الحرية معركة حياة أو مَوت،» (1946). وعلى الرغم من أن عفلق يقول في هذه المقالة: «أما الذين لا يستطيعون أن يحكموا الشعب إلا إذا استعبدوه، فهذا الشعب الذي غلب الاستعمار سوف يريهم كيف يستطيع التخلص من حكمهم والتحرّر من عبوديتهم»، فإنه خاطب صدام حسين في الذكرى الأولى لتسلمه السلطة قائلًا: «إن كلّ الصفحات المشرقة للثورة وكل الإنجازات العظيمة وكل البناء المتين الرصين الذي خطّط له عقلك المبدع وإيمانك النابع من روح الأمّة وتراثها، وإرادتك التي هي إرادة الرجال التاريخيين تجمعت كلّها وتلخّصت في هذا الإنجاز الثمين الذي يفوق كلّ الإنجازات ألا هو علاقة الحب المتبادل بينك وبين الشعب على أروع ما يكون الحب والثقة والتفاعل والانسجام في اندفاعٍ عفوي عميقٍ متطلعٍ إلى العمل التاريخي، وهذا أعزُّ ما كان يطمح إليه الحزب لأنه التعبير الصادق عن حقيقة حركة البعث وعن أصالة منشئها وطموحها الحضاري». وسمّى ذلك بـ «الصورة الحية للديمقراطية بمضمونها السياسي والاجتماعي والشعبي»!! (انظر نصّ الرسالة المؤرخة في 16 تموز 1980 في: عفلق، ج 5).

(8) المصدر نفسه، «معالم الاشتراكية العربية،» (1946).

(9) انظر: المصدر نفسه، «نظرتنا للرأسمالية والصّراع الطبقي،» (1956).

هذه النظرة الرومانسية[10] إلى المسألة القومية العربية، والنظرة إلى الوحدة العربية بوصفها الطريق إلى حلّ المشكلات كلها التي تواجهها الأقطار العربية، وعدم وجود تصوّرٍ واضح لمسألة الحرية، بل ورفض «الديمقراطية الغربية» بوصفها خداعًا وتغطيةً لاستعمار الشعوب واستغلالها، ذلك ما دفع الحزب إلى حشد الجماهير السورية للاندفاع نحو تحقيق الوحدة مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر، بسرعةٍ فائقةٍ ومن دون شروطٍ، وإلى الموافقة على حلّ الأحزاب في «الإقليم الشمالي»، ما أدّى إلى إجهاض الحراك الديمقراطي الوليد الذي بدأ في سورية المستقلّة بين عامي 1954 و1958 [11]. وطالت الملاحقات الأمنية من سلطات الجمهورية العربية المتحدة البعثيين أنفسهم، وتفاقمت الخلافات بين قيادة الحزب وسلطات عبد الناصر إلى أن استقال أكرم الحوراني من منصبه بصفته نائب ئيس الجمهورية، واستقال الوزراء البعثيون، وتعاظمت النقمة الشعبية على الأوضاع في الإقليم الشمالي إلى أن حدث الانفصال في أيلول/ سبتمبر 1961.

---

(10) نعتقد أن الرومانسية التي نتحدَّث عنها هنا غير الرومانسية التي يشير إليها عزمي بشارة في كتابه أن تكون عربيًا في أيامنا، بوصفها نقيضًا «لواقعية الطوائف والعشائر وتشظّي الدولة وعدم قدرتها على بناء أمّة قطرية...». القصد هنا يتعلّق بالتضحية بالديمقراطية في سبيل الوحدة، وذلك عكس ما يدعو إليه بشارة من «حل ديمقراطي للمسألة القومية ومقاربة قومية لمسألة الديمقراطية» في كتابه المهمّ الآخر في المسألة العربية. انظر: عزمي بشارة: **أن تكون عربياً في أيامنا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 18- 23، وفي **المسألة العربية: مقدّمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 16.

(11) كان للضبّاط البعثيين في الجيش السوري دورٌ حاسمٌ في إسقاط حكم أديب الشيشكلي الذي تخلّى عن الحكم من دون إراقة دماء. وحصل حزب البعث على 17 نائبًا في أول انتخابات ديمقراطية تجري في سورية بعد الاستقلال. كما نجح نائب شيوعي وبعض الإسلاميين. وشهدت الحياة السياسية السورية حراكًا ديمقراطيا لافتًا في تلك الفترة. كما تعزّزت الحركة الشعبية الوطنية المقاومة للأحلاف الاستعمارية. حُفرت الخنادق في المدن والقرى، وحمل رجال المقاومة الشعبية السلاح للدفاع عن سورية في مواجهة الحشود التركية والأسطول السادس الأميركي الذي اقترب من الشواطئ السورية. أذكر أنني كنت في تلك الفترة طالبًا في دار المعلمين عندما كان وزير خارجية أميركا يودُّ التوجّه إلى العراق للتوقيع على إنشاء «حلف بغداد». خرجنا مع طلاب المدارس الأخرى في تظاهراتٍ طافت شوارع دمشق، وانضمّ إلينا جمهورٌ غفيرٌ ظلّ معتصمًا أمام البرلمان حتى أصدرت الحكومة السورية بيانًا تمنع بموجبه طائرة وزير الخارجية الأميركي من المرور في السماء السورية.

شـكّلت محاولـة إعـادة تنظيـم صفـوف الحـزب بعـد الانفصـال بدايـة الانشـقاقات وتكوين الكيانات البعثية المسـتقلّة. وحدث أول تلك الانشقاقات فـي المؤتمر القومـي الخامس للحزب في عـام 1962 من عضويـن بارزين في القيـادة القوميـة (عبد الرحمـن منيف وفيصـل الخيـزران) كانا يطالبـان باعتماد الحزب «الاشتراكية العلمية» بدلًا من الاشـتراكية العربية غير المحدّدة المعالم. وفي أثر ذلك انفصـل الحزب إلى قسـمين: حزب البعث العربي الاشـتراكي - القيادة القومية بزعامة عفلق والبيطار، الذي دان عملية الانفصال ودعا إلى إعادة الوحدة مع مصر على الفور؛ وحزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القطرية المنفصلة عن القيادة القومية[12]، وكان لأنصار الحوراني فيه دور مؤثر (شـكّلوا فـي ما بعـد حركـة الاشـتراكيين العـرب)، لكنـه كان يضـمّ أيضًـا «عفلقيين بلا عفلق»، ودعاة للاشتراكية العلمية (سُـموا في ما بعد «الماركسيين العرب»)[13]، وكان شعار القيادة القطرية هذه «لا وحدة بلا ديمقراطية».

أمـا الانقسـام الأبـرز فحصـل بعـد المؤتمـر القومي السـادس الـذي عُقد في مطلـع تشـرين الأول/ أكتوبـر 1963 [14]، وصـدرت عنه الوثيقة الموسـومة بـ «بعـض المنطلقـات النظريـة» التـي اعتمـدت أول مـرة «الطريـق العربي إلى الاشـتراكية» بـدلًا مـن «الاشـتراكية العربيـة»، وعبّرت عـن تحوّل الحـزب إلى

(12) شُكِّل التنظيمان وسـط حملةٍ من العداء والاتّهامـات المتبادلة. وعلى سـبيل المثال وزّعت القيـادة القومية (عفلـق والبيطار) فـي حزيران/ يونيو 1962 رسـالةً سـريةً خاصّةً بالأعضـاء اتّهمت فيها منظمـي المؤتمر «القطري» بأنّهـم «مخربون»، وأنهم «سـائرون في طريقٍ خطرٍ لا يسـتفيد منـه إلا أعداء الحـزب من رجعيين وشـيوعيين وعمـلاء الاسـتعمار...». انظر نصّ الرسـالة في: مروان حبـش، **البعث وثورة آذار** (قيد النشر)، ص 97-103.

(13) كان الروائـي الراحـل عبـد الرحمـن منيف الـذي عمل وقتهـا مستشـارًا في رئاسـة الوزراء السورية لشـؤون النفط، «الأب الروحي» لهذه المجموعة التي مارسـت تأثيرًا ملموسًا على عددٍ كبيرٍ من البعثيين وغيرهم من دعاة الاشـتراكية. وتوزّع هؤلاء في ما بعد بين الحزب الشـيوعي (المكتب السياسي بقيادة رياض الترك - حزب الشـعب الديمقراطي اليوم)، وحزب البعث اليسـاري (حزب العمال الثوري العربـي اليوم)، وحافـظ بعضهم على اسـتقلاله بصفتـه مثقفًا ماركسـيًا لا ينتمـي إلى أي مـن التنظيمات السياسية (مثل عبد الرحمن منيف وحميد مرعي وكاتب هذه الأسطر).

(14) أي بعد ثمانية أشهر من اسـتلام حزب البعث السلطة في العراق، وسبعة أشهر من استلامها في سورية.

مفاهيم أقرب إلى الماركسية[15]. فبعد هذا المؤتمر بدأ الصراع يحتدم بين القيادة التقليدية للحزب (عفلق والبيطار)، وبين من سُموا يومها باليساريين، ومنهم عسكريون كان أبرزهم صلاح جديد الذي قاد «حركة 23 شباط/ فبراير» 1966 فأقصت عفلق والبيطار وأمين الحافظ (رئيس الدولة وقتها) من قيادة الحزب، وهم فرّوا إلى العراق، ليشكِّلوا قيادة قومية أخرى تابعة «للبعث العراقي»، مقابل القيادة القومية التابعة «للبعث السوري».

على أساس هذا الانقسام ظهرت التكتّلات «البعثية» التي تشكّل اليوم قوام عددٍ من القوى السياسية التي شكّلت مع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي وجناح من حركة الاشتراكيين العرب في عام 1979 «التجمّع الوطني الديمقراطي»، وتنتظم اليوم ضمن واحدة من أهمّ تشكيلات المعارضة السورية[16] (هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية). وأهمّ تلك التكتّلات:

- **حزب البعث الديمقراطي**: الذي يعود في تشكيله الأصلي إلى كتلة عفلق - البيطار، أو ما سُمّي «البعث العراقي» في سورية، الذي عمدت حركةُ 23 شباط، ومن بعدها «الحركة التصحيحية» التي قادها حافظ الأسد في عام 1970، إلى زج معظمهم كوادره في السجن، وهاجر عدد آخر منهم إلى العراق أو غيره من البلدان العربية والأجنبية.

- **حزب العمال الثوري العربي**: الذي سمّى نفسه في البداية «حزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري)» بقيادة حمود الشوفي في سورية وعلي صالح السعدي في العراق. وتحوّل هذا الحزب تدريجًا إلى الماركسية بتأثير الياس مرقص وياسين الحافظ.

---

(15) كتب الوثيقة المفكر السوري ياسين الحافظ الذي لم يكن يومها عضوًا في الحزب، بتكليفٍ من بعض القادة العسكريين المتنفِّذين (انظر: محمّد أحمد الزعبي، «خواطر شاهد عيان من 1963- 1970»، (كلنا شركاء في الوطن (موقع إلكتروني)، 21/ 3/ 2012): <http://all4syria.org/web/archives/57564>.

(16) التزامًا بموضوع بحثنا، لا نتعرّض هنا للكتل الأخرى التي شكّلت حزب البعث الحاكم، أو أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» المتحالفة معه.

- **حزب العمل الشيوعي**: الذي عرف في البداية باسم «رابطة العمل الشيوعي»، وكان يضمّ عددًا من الضبّاط البعثيين الذين اضطهدهم نظام حافظ الأسد لعدم انصياعهم لقيادته، ولتوجّهاتهم المعارضة لحكمه.

ثانيًا: الحزب الشيوعي السوري

الحزب الشيوعي السوري من أقدم الأحزاب السورية، أُسس في أواخر عشرينيات القرن الماضي باسم «الحزب الشيوعي السوري اللبناني» قبل أن ينفصل إلى سوري ولبناني بعد استقلال البلدين.

كان خالد بكداش (1912 - 1995) أبرز قادة هذا الحزب، انتُخب أمينًا عامًا له منذ عام 1933 وبقي في هذا المنصب حتى وفاته[17]. ويُعدّ حزب بكداش من أكثر الأحزاب الشيوعية العربية تشدّدًا في العقيدة وتبنّي النصوص الماركسية اللينينية، وأكثرها التزامًا بمقرّرات الحركة الشيوعية العالمية التي قادها الحزب الشيوعي السوفياتي طوال سبعين عامًا[18].

انسحب هذا التشدّد على العلاقات داخل الحزب الذي ظلّ يتبع تعليمات أمينه العام إلى أن حدث فيه أول انقسام كبير[19] في عام 1972، حين شكل

---

(17) وجريًا على العادة المتّبعة في سورية ورثت زوجته وصال فرحة ثمّ ابنه عمار الأمانة العامة للحزب حتى اليوم. للاطلاع على المواقف الراهنة لحزب بكداش يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للحزب: <http://www.syriancp.org>.

(18) باستثناء «البيريسترويكا» التي أعلنها ميخائيل غورباتشوف وعدّها بكداش خروجًا على الماركسية اللينينية.

(19) حدثت بعد ذلك انقسامات عدة في صفوف الحزب، لكنها ظلّت كلّها في إطار «الجبهة الوطنية التقدمية» التي يقودها حزب البعث. ففي عام 1982 شكل مراد يوسف كتلةً تدعو إلى وحدة الشيوعيين، ثم تحوّلت إلى حزب مستقل. وفي عام 1986 انشق يوسف الفيصل، الأمين العام المساعد للحزب، وشكّل جناحًا مستقلًا عن جناح بكداش. وأخيرًا في عام 2003 شكّل قدري جميل كتلةً (لم تدخل الجبهة الحاكمة) تدعو إلى وحدة الشيوعيين مرة أخرى سُمّيت في ما بعد الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ثمّ تغير اسمها بعد اندلاع الثورة السورية إلى «حزب الإرادة الشعبية» الذي يدعو إلى حوارٍ بين المعارضة والسلطة من أجل «إصلاح النظام السياسي». انظر الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A>.

رياض الترك (ولد في عام 1930) مع أكثرية أعضاء المكتب السياسي للحزب (خمسة من أصل سبعة) «الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي» الذي صار معارضًا عنيدًا لحكم حافظ الأسد منذ عام 1976، وسمّى نفسه في ما بعد «حزب الشعب الديمقراطي»، وكان أهمّ كتلةٍ سياسيةٍ في «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» - أحد أبرز مكوّنات «المجلس الوطني السوري» الحالي.

ظهرت خلافاتٌ عديدةٌ بين أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي تتمحور أساسًا حول تفرّد خالد بكداش باتخاذ القرارات ومحاولاته التحكّم ببنية الحزب التنظيمية. أما الخلاف الذي ظهر على السطح بين أعضاء المكتب السياسي وأمينه العام فكان متعلقًا بموافقة بكداش على الانضمام إلى «الجبهة الوطنية التقدمية» التي شكلّها حافظ الأسد لدعم حكمه الذي بدأ بالانقلاب المُسمى «الحركة التصحيحية» في عام 1970. كان بكداش يرى، كما كان الاتحاد السوفياتي يرى بالطبع، أن نظام البعث «نظام وطني تقدمي معادٍ للإمبريالية...»، وبالتالي يجب دعمه والتعاون معه. بينما استشعر رياض الترك ورفاقه النزعة الفردية الدكتاتورية للأسد، وفضّلوا الانخراط في صفوف المعارضة. واشتدت معارضة «المكتب السياسي» لنظام الأسد مع تصاعد أزمة النظام مع الإخوان المسلمين والحوادث المتتالية منذ مطلع الثمانينيات في حماة وحلب وجسر الشغور التي انتهت بما يعرف بـ «مجزرة حماة» التي راح ضحيتها بين 20 و40 ألفًا من أهالي المدينة بحسب مختلف التقديرات. واتُّهم حزب الترك بالتعاون مع الإخوان المسلمين، بعد إصداره بيانًا يحمّل فيه «النظام الذي يقمع الحريات» مسؤولية الحوادث الدموية المذكورة.

نتيجة ذلك الصّراع زُج بعدد كبير من أعضاء الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي في السّجون، وفر عدد آخر إلى خارج البلاد، وأمضى رياض الترك قرابة ثمانية عشر عامًا من حياته (من تشرين الأول/ أكتوبر 1980 حتى أيار/ مايو 1998) سجينًا في زنزانة منفردة، ما جعل البعض يُطلق عليه لقب «منديلا سورية».

منذ أواخر السبعينيات ساهم هذا الحزب في تأسيس «التجمّع الوطني الديمقراطي» من شيوعيين وناصريين وبعثيين وقوميين ماركسيين. وعلى الرغم من التباعد في الأصول العقائدية لأحزاب التجمّع جمعَها تقاربٌ في الموقف السياسي استمر حتى دخول التجمّع في «إعلان دمشق»، ثم في «هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الوطني الديمقراطي» (باستثناء حزب الشعب الديمقراطي الذي انخرط في صفوف المجلس الوطني السوري).

في عام 2000، عندما أُعلنت وفاة حافظ الأسد، أطلق رياض الترك صرخته الشهيرة «لقد مات الدكتاتور»، وانخرط المكتب السياسي في نشاط سياسي مميز، أهمّ تجلّياته العمل مع تكتّلات سياسية أخرى ضمن «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي». وفي المؤتمر السادس للحزب في عام 2005 (بعد 26 عامًا من الانقطاع) قرّر المؤتمر تغيير اسم الحزب إلى «حزب الشعب الديمقراطي السوري». وانخرطت هذه «الزمرة التحريفية المغامرة» أو «الزمرة القومية»، بحسب بعض الأوصاف التي أطلقها خالد بكداش على جماعة المكتب السياسي، «في عملية سياسية وفكرية آلت إلى تحوّلها بعيدًا من الحساسية الشيوعية برموزها وأذواقها ولغتها ومواقفها (...) واكتسبت شيئًا فشيئًا مضامين فكرية وسياسية إيجابية. إذ تحوّل مركز هُوية الحزب من العقيدة الشيوعية إلى السياسة السورية والعربية»[20]. وصارت الديمقراطية الشعار الأبرز لهذا الحزب الذي أطلق مبادرةً تدعو إلى «مصالحةٍ تاريخيةٍ بين التيارات الأساسية لشعبنا تقطع مع الاستبداد»[21]، الأمر الذي أهّله لأداء دورٍ بارزٍ في أهمّ تكتّلات المعارضة السورية الحالية - المجلس الوطني السوري.

---

(20) ياسين الحاج صالح، «حزب الشعب الديمقراطي السوري وتحدي بناء الذات،» (الحوار المتمدن، 23/ 6/ 2005)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39828>.

(21) لمزيدٍ من التفاصيل في شأن مواقف الحزب انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.arraee.com>.

ثالثًا: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية

أُسِّس الحزب[22] في الأصل من اندماج قوى وحركات ناصرية وقومية عدة تدعو إلى إعادة الوحدة الفورية بين مصر وسورية (حركة القوميين العرب، الجبهة العربية المتحدة، حركة الوحدويين الاشتراكيين، الاتحاد الاشتراكي). وكان معظم قادة تلك الحركات الناصرية من البعثيين السابقين الذين صاروا، بعد انفراط عقد الوحدة، أكثر تشدّدًا في ناصريتهم من الناصرية المصرية، وأكثر تمسّكًا بالعقيدة القومية الرومانسية من البعثيين.

عقد الحزب مؤتمره الأول في عام 1965، حيث انتُخب العقيد جاسم علوان أمينًا عامًا في الخارج (القاهرة) وجمال الأتاسي (1922 - 2000) أمينًا عامًا مساعدًا، اعتبر قائد الحزب الحقيقي حتى وفاته. غير أن عددًا من قادة الحركات المؤسّسة للحزب انسحب بعد أشهر من التأسيس إما تجنبًا للقمع الذي كانت تُمارسه سلطة البعث، أو رغبةً في التحالف مع تلك السلطة استجابةً لسياسة عبد الناصر التي ركّزت في تلك الفترة على وحدة الصفّ والعمل العربي المشترك. فانضمّ إلى الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة جناحٌ منشقٌ من الاتحاد الاشتراكي العربي (صفوان قدسي) وحركة الوحدويين الاشتراكيين (فايز إسماعيل) وآخرون.

قاد الأتاسي الذي كان من أبرز قادة حزب البعث قبل أن يتحوّل إلى الناصرية، حزبَه تحت شعارات «حرية، اشتراكية، وحدة» باتّجاه أكثر تشديدًا على الديمقراطية باعتبارها شرطًا ضروريًا لتحقيق الاشتراكية والوحدة. ومن هنا أضيف وصف «الديمقراطي» إلى اسم الحزب الذي كان أكثر أحزاب «التجمّع الوطني الديمقراطي» شعبية، وساهم في ما بعد في تأسيس «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»[23]. ويُعد

(22) إضافةً إلى معلوماتنا الشخصية، اعتمدنا في هذه الفقرة على موقع «ويكيبيديا»، وعلى موقع حزب الاتّحاد الاشتراكي الديمقراطي في سورية الإلكترونيين: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A>, and <http://www.ettihad-sy.net>.

(23) جمّد الاتّحاد الاشتراكي عضويته في إعلان دمشق بعد انعقاد المجلس الوطني الأول للإعلان أواخر عام 2007.

هذا الحزب اليوم أهمّ أحزاب هيئة التنسيق الوطنية المعارضة[24].

رابعًا: الإخوان المسلمون في سورية

أُسِّست «جماعة الإخوان المسلمين في سورية» في أربعينيات القرن العشرين بقيادة مصطفى السباعي الذي ظلّ مراقبها العام بين عامي 1945 و1964. وترتبط الجماعة، أيديولوجيًا على الأقل، بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي أسَّسه حسن البنا في مصر منذ عام 1928. يشرح البنا دعوة الإخوان وفهمهم للإسلام في ثلاث نقاط: «الشّمول: بمعنى أن أحكام الإسلام تنظم شؤون الناس في الدنيا والآخرة. فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف. والرّبانية: أساس أحكام الإسلام ومعينها كتاب الله تعالى، وسُنّة رسوله (ﷺ). والواقعية: فالإسلام دين البشرية كلّها، في عصورها جميعًا، وفي جوانب الحياة كلّها، فمن واقعيته أن يرسم القواعد الكليّة، ويدع كثيرًا من التفصيلات والجزئيات، ولا سيما في شؤون الدنيا»[25].

لكن سياسة الجماعة في سورية كانت متميزةً إلى حدٍّ كبيرٍ. ويُمكن أن نُميّز فيها ثلاث مراحل:

الأولى مرحلة التأسيس والعمل العلني: بين عام 1946 وآذار/ مارس

---

(24) يذكر حازم نهار أن «معظم الأحزاب التقليدية في هيئة التنسيق (حزب العمل، حركة الاشتراكيين العرب، حزب الشعب/ المكتب السياسي سابقًا، حزب العمال الثوري العربي) لا يزيد عدد أعضاء كلّ منها على 100 عضو اليوم، والحزب الوحيد الذي يمتلك قاعدة «جماهيرية» مقبولة نسبيا هو حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي يقترب عدد أعضائه من الألفي عضو». انظر: حازم نهار، «مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية منذ بداية الثورة،» (كلنا شركاء في الوطن، 15/ 1/ 2012)، ونشر أيضًا بتاريخ 29/ 1/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http:// globalarabnetwork.com/studies/6881-2012-01-29-21-34-42>.

(25) اعتمدنا في هذه الفقرة على مقالة طويلة بعنوان «تعريف بجماعة الإخوان المسلمين» كتب بتاريخ 23/ 5/ 2009 ونشره المركز الإعلامي للجماعة على الموقع الإلكتروني: <http://www. ikhwansyria.com/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd%2fF7pkgJUE53N3pZngd29EpA0IjsC2KQSvH3gI%2fO3P4nBIl5vADERgj8CRp0OBaHy3X9uPI%2bdxBhJvcnK3URHS5>.

ومنه أخذنا الاقتباس والاقتباسات التالية.

1963، وكانت معظم هذه المرحلة علنية (باستثناء فترة الوحدة مع مصر). ومارس الإخوان بين عامي 1954 و1958 العمل السياسي، شأنهم شأن الأحزاب السياسية الأخرى، في جوٍّ من الديمقراطية، وخاضوا الانتخابات النيابية متحالفين في بعض الحالات مع قوىً وشخصياتٍ علمانيةٍ (وأحيانًا مسيحيةٍ)، وحصلوا على قليلٍ من المقاعد[26].

المرحلة **الثانية** مرحلة العمل السرّي: امتدّت من استلام حزب البعث السلطة في عام 1963 حتى عام 1979، إذ بدأ الصِّدام المسلّح مع السلطة. ووصف الإخوان حكم البعث خلال هذه المرحلة بالطائفية و«العلمانية الغليظة» ونشر الفساد وفرض قانون الطوارئ والقمع والسجن وتكميم الأفواه وتصفية المعارضين... إلخ. واحتجوا على شعار الجيش العقائدي وعلى إقامة «منظّمات (حكومية - حزبية - شعبية) تصطفيها الدولة لتُهيمن بها على المجتمع وتنشر من خلالها المفاسد والقيم المنحرفة مثل اتحاد الفلاحين ومنظمة طلائع البعث وشبيبة الثورة... ورافق ذلك تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى بنى خادمة لفكر الدولة الإلحادي الاستبدادي بعد إفراغها من مضمونها...».

بدأت المرحلة **الثالثة** (مرحلة الصِّدام المسلّح مع السلطة) بعمليات اغتيالٍ اتّهم النظام الإخوان بتنفيذها، حيث عمد في ربيع عام 1979 إلى شنّ حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ شملت عددًا من رموز الإخوان. ثمّ جاءت حادثة المدفعية التي وقعت في حزيران/ يونيو 1979، عندما قُتل ما لا يقلّ عن 35 طالبًا عسكريًا وأصيب 54 آخرون بجراحٍ (بحسب البيانات الرسمية للدولة). «وفي أيلول 1979 اتّخذ مجلس شورى الجماعة الذي اجتمع خارج سورية قرار المواجهة وتعبئة القوى وحشد الطاقات لهذه المعركة». وبعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حافظ الأسد نفَّذت قوات النظام مجزرة سجن تدمر

(26) من الحالات التي كان لها دلالة خاصّة خوض مصطفى السباعي نفسه انتخابات الإعادة في إحدى دوائر مدينة دمشق في مواجهة مرشّح حزب البعث رياض المالكي. وكانت منافسةً شريفةً حقًا، أذكر كثيرًا من تفاصيلها. وفاز المالكي بفارقٍ بسيطٍ.

التي راح ضحيتها نحو 700 معتقل. وبعد ذلك بنحو شهر (في تموز/ يونيو 1980) صدر القانون 49 الذي نصت مادّته الأولى: «يُعتبر مجرمًا ويُعاقب بالإعدام كلّ منتسبٍ لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين». واستمرّ الصراع الدامي بين الإخوان والسلطة حتى شباط/ فبراير 1982، حين قامت قوات من الجيش السوري بقصف مدينة حماة، معقل الإخوان، واقتحامها، فهُدمت بيوت ومساجد وكنائس، وقُتل ما لا يقل عن عشرين ألف شخص، وهُجّر عشرات الآلاف... وفرّ عددٌ كبيرٌ من كوادر الإخوان المسلمين ونشطائهم إلى خارج البلاد.

لم يعد للإخوان تنظيم سياسي داخل سورية، لكنَّهم ظلّوا يمارسون العمل السياسي في الخارج. ومنذ ميثاق الشرف الوطني الذي أعلنوه في عام 2001، والمشروع السياسي في عام 2004 بدأ خطاب الإخوان المسلمين يتحوّل باتجاه قبول الديمقراطية والاحتكام لصناديق الاقتراع، فدخلوا في تحالفاتٍ مع قوىً معارضةٍ أخرى، إذ انضمّوا في عام 2005 إلى «إعلان دمشق»، ثمّ شكلوا «جبهة الخلاص الوطني» مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام. وفي عام 2008 أوقفوا معارضتهم للنظام السوري خلال فترة العدوان الإسرائيلي على غزة من دون التشاور مع حلفائهم في إعلان دمشق. وبعد أشهرٍ من انطلاق الثورة السورية عادوا إلى التحالف مع الإعلان ضمن إطار «المجلس الوطني السوري».

لعلّ أبرز ما يُعبّر عن الموقف الحالي لإخوان سورية الوثيقة الصادرة في 25/ 3/ 2012 بعنوان «عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية»، التي أكَّدوا فيها التزامهم بـ «دولة مدنية حديثة تقوم على دستور مدني، منبثقٍ عن إرادة أبناء الشعب السوري» و«دولة ديمقراطية تعدّدية تداولية» و«دولة مواطنة ومساواة (...) يتساوى فيها الرجالُ والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة». «دولة العدالة وسيادة القانون (...) تلتزم بحقوق الإنسان (...) وتقوم على الحوار والمشاركة (...) وتحترمُ المؤسسات، وتقومُ على فصل السلطات التشريعية

والقضائية والتنفيذيـة (...) وتنبذُ الإرهاب وتحاربُه (...) ويكون فيها الشـعبُ سيدَ نفسه، وصاحبَ قراره...»[27].

بهـذه الوثيقة يؤسِّـس الإخوان المسـلمون في سـورية لشـراكةٍ حقيقيةٍ مع القوى السياسية السورية المعارضة كلها، وفيها القوى ذات التوجّهات العلمانية أو الليبرالية أو الاشتراكية.

خامسًا: الأحزاب الكردية

نشـأ أول تنظيم سياسـي كردي إبان فتـرة الديمقراطية الوليدة في سـورية، إذ أعلـن عن تأسـيس «الحـزب الديمقراطي الكردسـتاني» في حزيـران/ يونيو 1957. أمـا اليـوم فتتألَّـف الحركة السياسـية الكردية في سـورية مـن 12 حزبًا كرديًـا، كانـت، قبل تشـكيل المجلـس الوطني الكـردي، تنتظـم في ثلاثـة أطرٍ سياسـيةٍ جامعةٍ، إضافةً إلى عـددٍ من الأحزاب الأخرى خـارج الأطر المذكورة وهي: **أولًا**: المجلس السياسـي الكردي في سـورية، وهو ائتلاف عريض أُسِّس في عام 2009، ويضمّ 8 أحزاب هي:

- الحـزب الديمقراطي الكردي في سـورية (البارتي)، جنـاح الدكتور عبد الحكيم بشار.

- الحزب اليسـاري الكردي في سـورية: يقوده محمد موسى محمد، وهو حزب علماني يضمّ معظم المتحدرين من مدرسة اليسار الكردي في سورية.

- حـزب يكيتـي الكردي في سـورية: يقـوده الآن إسـماعيل حمـي، وهو حزب يساري التوجه ويتحدر من المدرسة اليسارية نفسها.

- حزب آزادي الكردي في سـورية: يقـوده خير الدين مـراد، ويعتبر حزبًا علمانيًا وذا ميول يسـارية، ويتحدر من المدرسـة ذاتها التي يتحـدر منها كلّ من اليكيتي واليساري الكردي في سورية.

---

(27) انظـر نـصّ الوثيقـة الكامـل علـى الموقـع الإلكترونـي لــ «كلنـا شـركاء فـي الوطـن»، <http://all4syria.info/web/archives/58176>. :25/3/2012

- الحـزب الديمقراطي الكـردي في سـورية (البارتي)، جنـاح نصر الدين إبراهيم، الذي يعتبر أكثر اعتدالًا.

- الحـزب الديمقراطي الكردي السـوري الـذي يقوده جمال شـيخ باقي، ويعتبر من الأحزاب المعتدلة في الحركة الكردية.

- حزب المسـاواة الديمقراطـي الكردي في سـورية: يتزعّمـه عزيز داود، ويتحالف مع البارتي، جناح عبد الحكيم بشار.

- الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سـورية: يتزعّمه طاهر صفوك، ويتحالف أيضًا مع البارتي، جناح عبد الحكيم بشار.

ثانيًـا: أحـزاب المجلس العـام للتحالـف الديمقراطي الكردي في سـورية ويتألف من حزبين هما:

- حزب الوحـدة الديمقراطي الكردي في سـورية: ويتزعّمـه محيي الدين شـيخ آلي، الذي انفصل عن «البارتي» حينمـا كان موحدًا منـذ ثمانينيات القرن الماضي.

- الحـزب الديمقراطي التقدمـي الكردي في سـورية: يقوده عبـد الحميد درويش، وتربطه علاقة تحالفية بحزب الوحدة الديمقراطي.

سادسًا: الأحزاب الخارجة عن الإطارين

- حـزب الاتحـاد الديمقراطـي الكـردي[28] القريـب مـن حـزب العمـال الكردسـتاني، الـذي يقوده حاليًـا صالح مسـلم. - تيـار المسـتقبل الكردي في سورية، الذي جمّد عضويته في المجلس السياسي الكردي في سورية، وكذلك

(28) يدعـو هـذا الحزب إلـى «الإدارة الذاتية» للأكـراد بدلًا مـن الحكم الذاتي. ويشـير عددٌ من المصادر الإعلامية إلى أن هذا الحزب يتعاون اليوم مع النظام السـوري في العمل على الحدّ من التظاهر في المناطـق الكردية. ومن الجدير ذكـره أن النظام السـوري كان قد أجبر عبد اللـه أوجلان زعيم حزب العمال الكردسـتاني (الذي حلّ محلّه في سورية حزبُ الاتحاد الديمقراطي الكردي) على مغادرة سورية في عام 1998، بعد أن هدّدت تركيا سورية، على الملأ، في خصوص دعمها للحزب المذكور.

في مجمـوع الأحـزاب الكرديـة، وكان يقـوده الراحـل مشعـل التمـو[29].

كان عددٌ من الأحزاب الكردية قد انضمّ إلى «إعلان دمشق»، ثمّ إلى «هيئة التنسيق الوطنية»، وانضمّ عدد آخر إلى «المجلس الوطني السوري». لكن هذه الأحزاب كلّها علّقت عضويتها في تكتلات المعارضة كلها المذكورة، بعد تشكيل «المجلس الوطني الكردي في سورية» في 26/ 10/ 2011. وذلك إلى حين الحصول على «اعتراف دستوري بوجود الشعب الكردي باعتباره قوميةً أصيلةً في البلاد وإيجاد حلٍّ ديمقراطي للقضية الكردية في سورية على قاعدة حقّ تقرير المصير بإطار سورية الموحدة»، كما جاء في البيان الصادر عن المجلس[30]. والمفاوضات لا تزال جاريةً بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي من أجل توحيد كليهما[31]. لكن، وبغض النظر عن مستقبل العلاقة بين الأحزاب الكردية وأطياف المعارضة السورية الأخرى، كان لاندماج هذه الأحزاب في المعارضة أثرٌ كبيرٌ ليس في تعزيز الزخم

---

(29) اعتمدنا في هذه الفقرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.assakina.com/center/ parties/8672.html#ixzz1kFxERuQR>.

ونشرت جريدة **الشرق الأوسط** تفاصيل أكثر عن الأحزاب المذكورة في عددها الصادر في 9/ 7/ 2011.

(30) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2012%5C01%5C01-19%5C959.htm&dismode=x&ts=19-1-2012%206:46:23>.

ولا يوافق جميع الأكراد على أطروحة حقّ تقرير المصير، أو على المبالغة في الدعوة إلى الاستقلال الذاتي للأكراد. ولعلّ الناشط الكردي المعروف بدرخان علي يعبِّر عن رأي عددٍ من الأحزاب والحركات الكردية عندما يقول: «على الرغم من انحيازي للتوجه العام للحركة الكردية إجمالًا، أرى أن الجانب الكردي يتحمّل مسؤوليةً بدوره عن ازدياد هذه المخاوف بتصعيد النبرة القومية في خطابها في الآونة الأخيرة ونشرها مخاوف من نياتٍ انفصاليةٍ - أو شبه انفصالية - كرديةٍ، وهي لا أساس لها، أي لا إمكانية واقعية لتحقيقها على الأرض نتيجة تعقيدات الواقع.» انظر: بدرخان علي، «حوار حول سورية والانتفاضة والقضية الكردية،» (كلنا شركاء في الوطن، 4/ 4/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http:// all4syria.info/web/archives/59683>.

(31) بعد مداولاتٍ طويلة نشر المجلس الوطني السوري في 3/ 4/ 2012 «الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية» أكّد فيها «التزامه بالاعتراف الدستوري بهُوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءًا أساسيا من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا». انظر النصّ الكامل للوثيقة في موقع المجلس الوطني السوري الإلكتروني: <http://ar.syriancouncil.org/>.

الثوري الوطني فحسب، بل في طرح المسألة الوطنية في سورية على نحو مختلف تمامًا عمّا كان يُعدّ من ثوابت الأحزاب الأخرى ولا سيما القومية منها، إذ صار معظم هذه الأحزاب يقر بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية.

سابعًا: إرهاصات الثورة السورية
بيان 99 وبيان الألف وإعلان دمشق

في 27/ 9/ 2000، بعد سبعين يومًا من خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس السوري الجديد (بشار الأسد) أمام مجلس الشعب ووعد فيه بإجراء إصلاحاتٍ سياسيةٍ، تداعى عدد من المثقفين السوريين، من خلفياتٍ أيديولوجيةٍ مختلفةٍ، لإصدار بيان يحدِّد الإصلاحات المطلوبة، ويكاد يُلخّص أهداف الثورة السورية اليوم (سُمّي «بيان 99» نسبةً إلى عدد موقِّعيه). ومن بين موقِّعيه من رحل قبل أن يرى الثورة التي تجسِّد أفكاره (أنطون مقدسي، عبد الرحمن منيف، ممدوح عدوان، عمر أميرلاي، علي الجندي...)، ومنهم من يُعدّ اليوم من الناشطين البارزين في التكتّلات السياسية التي تمثل الثورة (صادق جلال العظم، ميشيل كيلو، طيب تيزيني، أسامة محمد، عبد الرزاق عيد، جاد الكريم جباعي، حميد مرعي، محمد نجاتي طيارة، فايز سارة، أنور البني، علي كنعان...).

يبدأ البيان بالعبارة التالية: «الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة إنسانية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحّد آمالها في غدٍ أفضل». ثمّ يُحدِّد المطالب التي تُلبّي الحاجات الموضوعية لصنع مستقبل البلاد وصيانة وحدتها الوطنية كما يلي:

- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبّقة في سورية منذ عام 1963.

- إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرّأي

والضمير والملاحقين لأسبابٍ سياسيةٍ، والسّماح بعودة المشردين والمنفيين.

- إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها، بما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافقٍ جماعي وتنافسٍ سلمي وبناءٍ مؤسّساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

ويختم البيان بالقول: «إن أي إصلاح، سواء كان اقتصاديًا أم إداريًا أم قانونيًا، لن يُحقِّق الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يُواكبه، في شكلٍ كاملٍ، وجنبًا إلى جنب، الإصلاح السياسي المنشود، فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئًا فشيئًا إلى برّ الأمان»[32].

في جوٍّ فريدٍ من المناقشات الحرّة في المنتديات الثقافية التي أنشئت خلال تلك الفترة القصيرة التي أطلق عليها اسم «ربيع دمشق»، شكل هؤلاء المثقفون «لجان إحياء المجتمع المدني» التي أصدرت «الوثيقة الأساسية» في 9 كانون الثاني/ يناير 2001، المعروفة اختصارًا بـ «بيان الألف». إلّا أنّ السلطة لم تتحمّل هذا النشاط الثقافي السياسي المتميز، فمنعت المنتديات واعتقلت عددًا من المثقفين، وألغت بذلك الإمكانية التي كانت متاحة للتحوّل باتجاه الديمقراطية.

كانت الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني التي وقّعها ألف مثقف سوري في منزلة مشروع سياسي للدولة المدنية الحديثة التي تُطالب بها اليوم الثورة السورية. إذ دعت الوثيقة «إلى بناء المجتمع المدني المؤسَّس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، وإلى بناء دولة حق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بلا استثناء ولا تمييز». وشرحت آثار

(32) أعاد المخرج السينمائي السوري أسامة محمّد نشر البيان على صفحته على الفيس بوك، ونقلته جريدة الأخبار في 26/ 1/ 2012. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/7848>.

«تماهي السلطة والدولة، وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله وصبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرّأي الواحد، وجعل الدولة جزءًا من المجتمع لا يعترف بجزئيته بل يقدم نفسه ممثلًا للشعب و«قائدًا للدولة والمجتمع»، ويخفض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيّقة والولاء الشخصي...». وأكّدت الوثيقة الحاجة إلى «مؤسساتٍ مجتمعيةٍ واجتماعيةٍ متحرّرةٍ من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات ومتحرّرة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلّة عنها، وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرّة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفها في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثمّ توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعًا عامًّا وحكمًا للجميع...». كما تبين ارتباط عملية مكافحة الفساد والإفساد بالإصلاح السياسي والدستوري الشامل. لتخلص إلى تحديد المقدّمات الضرورية للإصلاح السياسي والتي لا تحتمل التأجيل وأهمّها تلك التي أكّدها «بيان 99» مع شروحٍ وتفاصيل إضافية[33].

عملت لجان إحياء المجتمع المدني والتجمّع الوطني الديمقراطي[34] على تأسيس «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الذي أعلن عن تأسيسه في 16/ 10/ 2005. وعبّر البيان الختامي للمجلس الوطني للإعلان الذي عقد في أواخر عام 2007 عن توجّهات تكاد تتفق مع معظم توجّهات المعارضة السورية اليوم بشأن التغيير السياسي المطلوب في سورية. يقول البيان: «يرى المجلس أن الإعلان دعوةٌ مفتوحةٌ لجميع القوى والأفراد، مهما اختلفت مشاربهم وآراؤهم السياسية وانتماءاتهم القومية أو عقائدهم أو وضعهم

(33) انظر النص الكامل لبيان الألف في موقع مقاربات الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/mo2-12.htm>.

(34) ضمّ التجمّع أحزاب: الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، حزب الشعب الديمقراطي، حركة الاشتراكيين العرب، حزب العمل الشيوعي، حزب البعث الديمقراطي.

الاجتماعي، للالتقاء والحوار والعمل معًا من أجل الهدف الجامع الموحّد الذي يتمثل بالانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد إلى نظام وطني ديمقراطي (...) إن التغيير الوطني الديمقراطي كما نفهمه ونلتزم به هو عملية سلمية ومتدرّجة تُساعد في سياقها ونتائجها على تعزيز اللحمة الوطنية، وتنبذ العنف وسياسات الإقصاء والاستئصال (...) يقوم هذا التحوّل الهام على إعادة بناء الدولة المدنية الحديثة التي تتأسّس على عقد اجتماعي يتجسَّد في دستور جديد، يكون أساسًا لنظام برلماني، ويضمن الحقوق المتساوية للمواطنين ويُحدِّد واجباتهم، ويكفل التعددية وتداول السلطة، واستقلال القضاء وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والمواطن والالتزام بجميع الشرائع الدولية المتعلِّقة بها». ويؤكِّد البيان أن «الديمقراطية هي جوهر هذا النظام، بمفهومها المعاصر الذي توصّلت إليه تجارب شعوب العالم، والتي تستند خصوصًا إلى مبادئ سيادة الشعب عن طريق الانتخاب الحر وتداول السلطة، وإلى حرية الرأي والتعبير والتنظيم، ومبادئ التعددية والمواطنة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، واستقلال السلطات وسيادة القانون»[35].

لكن نكساتٍ عديدةً ألمت بإعلان دمشق عقب انتهاء جلسة مجلسه الوطني الأول. إذ جمد ممثلو الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي عضويتهم في الإعلان بعد إجراء انتخابات الأمانة العامة التي لم ينجح فيها ممثلا الاتحاد. وشنَّت السلطة حملة اعتقالاتٍ طالت رئيسة المجلس، فداء أكرم الحوراني، ورئيس الأمانة العامة عضو مجلس الشعب السابق، رياض سيف، وعددًا آخر من ناشطي الإعلان، قضى معظمهم سنوات عدة في السجون. لكن إعلان دمشق عاد اليوم لأداء دورٍ رئيس في المجلس الوطني السوري.

استخدم النظام السوري الوسائل الممكنة كلها لإضعاف المعارضة السورية وتشتيت مكوِّناتها وتجفيف منابعها بدءًا من حرمانها العمل مع الطلبة والنساء، وإقصائها عن النقابات وغيرها من المنظمات التي كان يمكن أن تتحوّل إلى منظماتٍ لمجتمعٍ مدني فاعلٍ لولا هيمنة السلطة عليها، وانتهاء

(35) للاطلاع على وثائق إعلان دمشق انظر الموقع الإلكتروني: <http://nidaasyria.org/>.

بالاعتقال والتشريد والتسريح من العمل... ما أدّى إلى دفع جميع قوى المعارضة التقليدية إلى هامش الحياة السياسية السورية قبل الثورة. وهذا ما يفسِّر التردَّد والارتباك والتفاوت في مواقف معظم أطياف هذه المعارضة.

ثامنًا: تشكيلات المعارضة الحزبية السورية بعد الثورة

يمكننا اليوم، بعد مرور أكثر من عامين على انطلاقة الثورة السورية، أن نصنف الأحزاب والكتل السياسية المعارضة المشار إليها أعلاه ضمن التشكيلات التالية[36]:

- المجلس الوطني السوري، ويضمّ من المعارضة الحزبية التقليدية جماعة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

- هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، وتضمّ أحزاب التجمّع الوطني الديمقراطي المذكورة أعلاه (باستثناء حزب الشعب الديمقراطي).

- تشكيلات معارضة أخرى، لعلَّ أهمّها «المنبر الديمقراطي السوري» الذي يضمّ عددًا من أبرز المثقفين من ناشطي لجان إحياء المجتمع المدني[37].

يبدو من مراجعة الوثائق الأساسية للتشكيلات المذكورة أن الفروق طفيفة جدًا في ما يتعلّق برؤيتها لسورية المستقبل. فالجميع يدعون إلى إسقاط النظام الحالي وإقامة دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ تعدّديةٍ، يتساوى فيها المواطنون جميعًا

---

(36) خلال السنوات القليلة التي سبقت الثورة، وفي أثنائها، شُكِّلت تجمّعات عديدة (منها مثلًا تجمع اليسار الماركسي «تيم») وانتقلت أحزاب من تكتلٍ سياسي إلى آخر. سنكتفي هنا بالوضع الذي آلت إليه اليوم التشكيلات التي انخرطت فيها الأحزاب المعارضة موضوع بحثنا. لمزيدٍ من التفاصيل في شأن التجمّعات المذكورة وتحركات القوى السياسية المعارضة على اختلافها انظر: النهار، «مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية».

(37) أُسِّس المنبر في شباط/ فبراير 2012 وعقد جمعيته العمومية خلال الفترة بين 13 و16 نيسان/ أبريل 2012. ومن أبرز المؤسِّسين ميشيل كيلو، حازم نهار، سمير عيطة، فايز سارة... وآخرون.

بحقوق المواطنة، ويسود فيها القانون، وفصل السلطات... إلى غير ذلك مما أكّدته وثائق لجان إحياء المجتمع المدني وإعلان دمشق (وكذلك وثائق الإخوان المسلمين الأخيرة).

لكن الاختلاف بين التشكيلات تلك يتجلّى، على ما يبدو، في سبيل (أو سبل) الوصول إلى الهدف المنشود، أو في شأن ما يسمّى «المرحلة الانتقالية». وحتى في هذا المجال لا تظهر الاختلافات جليّةً في الوثائق الرسمية التي تصدر عن الجهات المشار إليها[38]. لكنَّ قراءة ما بين الأسطر، والاستماع للتصريحات المتعدّدة لممثلي تلك التشكيلات، تبيّن بعضًا من أوجه الاختلاف. ولعلّ النص التالي لميشيل كيلو يختصر الاختلافات المذكورة: «ثمة طرقٌ ثلاث في النظر إلى «مرحلة الانتقال»: هناك طريقة ترى فيها الفترة الفاصلة بين بدء المفاوضات مع أطراف من النظام حول البديل، وبين تأليف حكومة وحدة وطنية تعمل لإقامته. هذه هي النظرة الضيقة لمرحلة الانتقال. وهناك نظرة أوسع تجعل هذه المرحلة بين إسقاط الرئيس وقيام سلطة بديلة تتجسَّد في حكومة وحدة وطنية تضم المجلس الوطني والمؤسسة العسكرية، بحسب ما جاء في مشروع البرنامج السياسي للمجلس، على أن تأخذ سورية إلى نظام ديمقراطي. أخيرًا، هناك النظرة التي تعتمدها هذه الورقة (المقدّمة إلى المنبر الديمقراطي)، وتقوم على نظرة ترى أن مرحلة الانتقال بدأت يوم 15 آذار من عام 2011، وستستمر إلى إجراء أول انتخابات برلمانية حرّة تشارك فيها أحزاب وتنظيمات متنوّعة، على أن تقوم في الفترة الفاصلة بين التسوية مع أطراف النظام وبين الانتخابات البرلمانية حكومة وحدة وطنية تضمّ معظم أو جميع قوى الطيف السياسي التي ستقوم باجتثاث الاستبداد ومولِّداته ومؤسّساته من الدولة والمجتمع والسلطة، وستلتزم بتوافقات وجوامع وطنية عامة تترجمها إلى سياساتٍ ومواقف ديمقراطية يُقرّها الشعب». ويضيف كيلو: «هذه الطرق في النظر إلى مرحلة الانتقال تنتمي إلى

(38) نقصد هنا بالدرجة الأولى الوثيقة السياسية التي أصدرتها هيئة التنسيق في 30/ 6/ 2011 و«عهد الكرامة والحقوق» الصادر عن الهيئة في 17/ 9/ 2011، ووثيقة العهد الوطني لسورية المستقبل الصادرة عن المجلس الوطني السوري في 27/ 3/ 2012. ويمكننا أن نضيف أيضًا البيان الختامي للجمعية العمومية للمنبر الديمقراطي السوري الصادر في 17/ 4/ 2012.

مدارس سياسية مختلفة، فالأولى هي مدرسة المعارضة الحزبية التاريخية، المنضوية في «هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي»، والثانية مدرسة المجلس الوطني التي تفتقر إلى رؤية نهائية وملزمة حول مرحلة ونمط الانتقال، ويتأرجح موقفه بين طلب يلفّه الغموض للتدخّل العسكري الخارجي ودعم محدودٍ ومتردّدٍ للجيش السوري الحر. أما الثالثة فهي مدرسة المنتمين إلى المجتمع المدني، من منظمي الحراك وقادته...»[39].

غير أن عددًا من المحلّلين والناشطين يرى أن الأمر متعلق بخلافات حزبية تاريخية وشخصية، وبتسابق على «اقتسام جلد الدب قبل صيده»، أو ما شابه من الأسباب[40]. لكنني أرى أسبابًا أخرى متعلِّقة بالأوهام في شأن التدخّل الخارجي، أو بالمخاوف المبالغ فيها في شأن الانجرار إلى حرب أهلية طائفية، أو جرّ المنطقة إلى حربٍ إقليميةٍ واسعةٍ لا تُبقي ولا تذر. أنَّها الأوهام والمخاوف التي ظلّ نظام الاستبداد يزرعها في الأنفس والعقول طوال عقود.

يبدو لي أن المسألة كلّها متعلِّقة بالإجابة عن السؤالين التاليين:

- **السؤال الأول** يطرحه معارضو عسكرة الثورة والتدخّل العسكري الأجنبي، وهو: كيف ستتمكن الثورة من تجنّب الخضوع لفوضى السلاح وأجندات أولئك الذين ساعدوا بتدخّلهم في انتصار الثورة؟

- **السؤال الثاني** يطرحه دعاة العسكرة والتدخّل الأجنبي: إلى متى سيتمكن الشعب الثائر من الصمود في مواجهة القتل والتنكيل اللذين يمارسهما النظام، بل حتى مواجهة صعوبات الحياة اليومية التي تتزايد يومًا بعد يوم مع استمرار الصراع؟

الجواب كامنٌ عند الحراك الثائر الذي يلحّ على توحيد الصفوف، ويعمل على انخراط مزيدٍ من مكوِّنات الشعب السوري في هذه الثورة.

---

(39) ميشيل كيلو، «مرحلة الانتقال: الاحتمالات والممكنات،» ورقة قدّمت إلى: الجمعية العامة للمنبر الوطني الديمقراطي، 13-16 نيسان/ أبريل 2012.
(40) انظر مثلًا: النهار، «مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية».

الفصل السابع

نقد خطاب المعارضة السياسي خلال الثورة

حازم نهار

تحاول الدراسة التالية ملامسة المسائل المتعلقة بالخطاب السياسي والإعلامي، إلى جانب إلقاء بعض الضوء على أداء المعارضة السورية وإنجاز السياسيين خلال الفترة الماضية منذ انطلاقة الثورة السورية (في عام 2011)، وذلك بهدف تجاوز الثُّغَر والعيوب التي اكتنفت الخطاب والأداء معًا، ومحاولة رسم مخارج وحلول تمكن القوى السياسية من الارتقاء بالخطاب والأداء إلى المستوى الذي تستحقه هذه الثورة العظيمة.

أولًا: ملاحظات عامة على الخطاب السياسي

تكشَّفت الأشهر الماضية عن نواقص وثُغَر وعيوب عديدة في المعارضة السياسية جملة، منها: ظاهرة الجميع ضد الجميع، وحملات تشهير دائمة على مستوى الكتل السياسية والأفراد، وظاهرة الذات الفردية التي تضع نفسها فوق الجماعة والبلد والثورة، وظاهرة التنازع على المناصب، وتصرّف كل شخصية معارضة وكأنها قائدة أو محركة لثورة السوريين. والأمر ذاته ينطبق على أغلب الأحزاب السياسية، وتكون نتيجة ذلك أن لا أحد يقول

كلمة طيبة في حق الآخر، وبالتالي يكون هناك عجزٌ واضحٌ عن استمرار أي عمل جماعي منظّم.

لا تنتبه الأغلبية العُظمى أن التشكيلات السياسية كلها التي قامت خلال خمسين عامًا في سورية، وخلال الفترة الحالية، ما هي إلا تشكيلات موقتة ستتعرض لعمليات هدم وبناء متوالية، وأن ثمة فاعلين كثُرًا لم يظهروا بعد على الساحة، وأن ملامح البشر والقوى الفاعلة لن تتشكل إلا مع زوال النظام. لذلك لا تدل هذه المنازعات إلا على قصر النفس وعدم الثقة بالذات والجهل بمسارات تطور التاريخ. إن التواضع، بمعانيه الأخلاقية والسياسية، بداية جيدة للعمل المشترك والجماعي، وهذا يعني ضمنًا ضرورة أن نترك للمستقبل مهمة تحديد قيمة أدوارنا جميعًا وفاعليتها، والانطلاق للتركيز على خدمة الهدف والعمل المشترك.

لعل متابعة الكتابات واللقاءات الفضائية تُظهر بوضوح وجود أنماط عدة من الخطاب السياسي الإعلامي:

- **خطاب غوغائي**: وهو نوعان، إما خطاب غوغائي ناجم عن الجهل والفقر المعرفي وعدم الدراية السياسية، وإما خطاب انتهازي يقوم على مقولات تستند في ظاهرها إلى مطالب الرأي العام والثورة، ويؤدي هذا الخطاب أغراضه من خلال الصوت المرتفع واللعب بالعواطف والغرائز، ويستخدم ذلك أحيانًا بخبث لاستبعاد الآخرين والاستئثار بصفة التمثيل للشارع والثورة.

- **خطاب خائف**: وهو الخطاب الذي لا يثق بالناس وقدراتهم، ويفترض الهزيمة سلفًا أمام النظام القائم، ولذلك لا تتعدى مطالبه وطموحاته ما هو مطروح من فتات من النظام القائم، ويحاول قدر الإمكان عدم الظهور وتحديد الموقف السياسي حتى تتضح الأمور والنتائج.

- **خطاب وسطي**: وهو خطاب يحاول جاهدًا الوصول إلى حلول وسط في لحظة لا تقبل الحلول الوسط، على الأقل من حيث الرؤية السياسية للمستقبل، لذلك لا يحصل هذا الخطاب على الرضى من أي طرف، فلا النظام

قابل به ويحاربه كي يقنع جمهوره بتطرف المعارضة، ولا من الشارع الشعبي الذي يرى فيه التخاذل وقلة الحيلة.

- **خطاب ثوري - سياسي عقلاني**: وهو خطاب يجمع بين الجذرية والوضوح في الموقف السياسي، والحكمة في الأداء والخطاب السياسيين. والجذرية هنا هي الموقف الواضح القطعي من النظام القائم. أما السياسة العقلانية فهي التعامل مع هذا الوضوح في الموقف السياسي بطريقة عقلانية تأخذ بالاعتبار موازين القوى الواقعية، والاستمرارية في العمل من أجل تحقيق الهدف الواضح، وللأسف أصحاب هذا الخطاب ومريدوه قلائل.

ما يلفت عمومًا هو ضمور الممارسة السياسية لدى السلطة والمعارضة معًا، فالنظام تحوّل إلى مجرد عصا أمنية، أو إلى عضلات من دون حد أدنى من العقل، وكذا المعارضة تحوّلت إلى مجرد جهاز لترداد مقولات الشارع - الذي لا يُلام على خطابه - من دون تعديل أو تطوير أو إيضاح أو ترتيب، وكان هاجسها محاولة كسب الشارع بأي طريقة كانت، حتى لو كانت التصريحات والمواقف تتعارض مع المنطق السياسي. ففي بيان للمجلس الوطني تحت عنوان «مواقف موسكو تشجع النظام السوري على ارتكاب جرائم إبادة»، في 30 أيار/ مايو 2012 جاء ما يلي: «إن الجانب الروسي ما زال يُصرّ على إمداد النظام بكافة وسائل القتل والتدمير، ما يجعل موسكو في خانة مشتركة مع نظام يسعى لإثارة حرب أهلية، ويبعدها عن لعب دور سياسي بنّاء في الأزمة السورية»[1]. إن مثل هذا الخطاب يصلح لدغدغة مشاعر الناس، في حين لا يتناسب مع منطق العلاقات السياسية بين الدول.

كان خطاب المعارضة السائد شعبويًا في العموم، لم يُدرك أصحابُه أن الشعب يقول كلمته دائمًا بالاستناد إلى مُعطيات معينة، وعندما تتغير المُعطيات يتغير رأي الشعب. فأي قول للشعب هو قول غير نهائي، وأي تأييد من الشعب لفرد أو مجموعة هو غير نهائي.

---

(1) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/696-moscow-complicit.html>.

إذا كان السياسي أو المثقف يبني خياراته ومواقفه بالاستناد إلى رأي الناس في لحظة معينة وحسب، فلا ضرورة لوجوده، إذ لا معنى لوجود المثقف أو السياسي إذا لم يكن قادرًا على التأثير في رأي الناس ومالكًا رؤية استشرافية للمستقبل بعد فهمه واختزانه مُعطيات الحاضر. والمقابل إذا كان هذا السياسي أو المثقف يبني خياراته استنادًا إلى الأفكار والأيديولوجيات التي يحملها فحسب، فهو حكمًا في عِداد الموتى ولا ينتج إلا سياسات مفتقدة للحياة.

تعاملت المعارضة السورية مع القضايا والمهام المطروحة عليها خلال فترة الثورة بإحدى طريقتين، إما عبر أخلاقيات تطهرية تتعفف عن التعامل مع المسائل المطروحة بجدية في الواقع السوري، أو من خلال براغماتية مغالية تصل إلى درجة راعبة ومخيفة للكتلة الأكبر من السوريين. مصدر الأخلاقيات التطهرية وقاعها أيديولوجي، والبراغماتية المفرطة مرتكزاتها في الأغلب الأعم ذاتية ومصالح شخصية أو حزبية ضيقة. وتترتب على هاتين الطريقتين في التعاطي مع الأمور والقضايا السياسية أمراض وأخطاء خطيرة، إما من فرط التطهّر، وإما من ارتفاع منسوب القذارة.

قدّمت المعارضة السورية إعلاميًا خلال الأشهر المنصرمة شخصيات سياسية وثقافية وطنية معارضة متفاوتة في مستوياتها وأدائها، لكنها لم تقدِّم عمومًا ما يمكن تسميته بـ «رجالات دولة»، وهذا لا يعني عدم وجود أفراد مؤهلين لذلك، بل يعني أساسًا عدم وجود مؤسسات وقوى معارضة قادرة على تقديم أفرادها بهذه الصورة، فضلًا عن انتقاء الشخصيات المناسبة لهذا الغرض، إذ لو نجحت المعارضة في ذلك لكان بإمكانها عندئذ كسب نقطة مهمة في الصراع السياسي مع النظام السوري الفقير سياسيًا.

ثانيًا: موضوعات الخطاب خلال الثورة

1 - تقويم النظام السوري والموقف منه

إن تشخيص النظام السوري باعتباره بنيةً وآلياتٍ وتوجهاتٍ معروف بالنسبة إلى جميع أطراف المعارضة، مهما تنوّعت انتماءاتُها وتصوّراتُها، حيث

تقوم تشخيصات المعارضة كلها على أن النظام بنية مغلقة عصية على التغيير وغير قادرة عليه، ولا راغبة فيه. ومنذ انتهاء ربيع دمشق في أيلول/ سبتمبر 2001 كانت المقولة الدارجة في أوساط المعارضة هي أن «النظام لا يَصلُح ولا يُصلِح ولا يُصلَح». وهذا أصبح واضحًا لمعظم السوريين ما بعد الثورة، فالنظام ليس أكثر من سلطة ضيقة مستعدة لسفك دماء السوريين واضطهادهم من دون هوادة للإبقاء على هيمنتها على البلاد، ولم تتوانَ لأجل ذلك في استثارة العنف والطائفية والتدخّلات الأجنبية كي لا ترحل.

لكن تختلف طريقة التعبير عن هذا التشخيص، وبالتالي إعلان الموقف الواضح من النظام بين فترة وأخرى، واستنادًا إلى موازين القوى القائمة، أو بحكم القراءات المختلفة للظروف وتعقيداتها.

نظرت بعض قوى المعارضة بعدم ثقة إلى قدرة الحراك الشعبي على إسقاط النظام، ورأت ضرورة تحقيق مكتسبات سياسية للمعارضة والمجتمع السوريين عن طريق استغلال الضغط الشعبي الذي سيستطيع النظام في المحصلة السيطرة عليه، خصوصًا لاقتناعه أن بعض الدول الإقليمية تحرس النظام ولن تسمح بزواله، فضلًا عن رعاية روسيا والصين. وتنظر بعض القوى الأخرى أن المطلوب في هذه اللحظة هو إجبار النظام على إجراء تغييرات جوهرية تسمح بإسقاطه على مراحل. ويعزون هذا التوجه إلى أن النظام السوري قادر على إحراق البلد والدولة لو شعر أن حتفه قد آن. هناك قوى أخرى تُمارس السياسة على أرضية الحقد القديم على النظام، وتنظر بثقة إلى نفسها بالدخول في معركة كسر عظم مع النظام. وقوى أخرى طرحت شعار إسقاط النظام استنادًا إلى المزاج الشعبي فحسب وطمعًا في الحصول على تأييد الشارع، من دون أي خطة للمستقبل، وقوى أخرى مقتنعة بأن «الخارج» معني ومهتم بإنهاء النظام، ولا تمتلك أي طريقة أخرى لإنجاز هذا التحوّل. لكن من الضروري أن نلاحظ أن جميع القوى السياسية المعارضة كانت مربكة ولا تملك أي خطط حقيقية لأهدافها الآنية والاستراتيجية.

في مستوى الخطاب السياسي والإعلامي كان الأمر غير متّسق مع القناعات

المعروفة للقوى السياسية. فبعض الشخصيات في هيئة التنسيق الوطنية[2] مثلًا كانت تتحدث في الإعلام عمّا يحدث في سورية من قتل واعتقال وتعذيب بلهجة مخففة جدًا، وكأن ذلك يحدث في سنغافورة أو جزُر القمر، ولا يعنيها من قريب أو بعيد، حتى أصبحت هيئة التنسيق تُسمى «المعارضة الناعمة» على الرغم من الثمن الكبير الذي دفعه أعضاؤها في المعتقلات سابقًا. وفيما يرفع المتظاهرون شعار إسقاط النظام، كانت بعض شخصيات هيئة التنسيق تكرِّر في لحظات سياسية حرجة بأساليب وتعابير مختلفة أن إسقاط النظام ليس من أهدافها، على حد تعبير رجاء الناصر، أمين سر هيئة التنسيق، في 7 أيلول/ سبتمبر 2011 «المعارضة لا تقول الإسقاط ولا الإصلاح وإنما ما بينهما»[3].

أصبح هذا الشعار مركزيًا في الحراك الشعبي للسوريين، ويجب أن يكون الشعار الأساس للقوى السياسية خلال الفترة الانتقالية. بالطبع ليس المطلوب الذهاب إلى الغوغائية التي ينحوها البعض، خصوصًا أولئك الذين استفاقوا مؤخرًا وتحوّلوا بقدرة قادر إلى معارضين، لكن باعتقادي يمكن إنتاج خطاب سياسي يجمع بين ما يطرحه الناس في الشارع وما تعتقد القوى أنه صحيح سياسيًا في اللحظة الراهنة، وهذا يحتاج إلى كثير من الدقة والتأنّي والبراعة السياسية.

الخطاب السياسي والإعلامي لأي تشكيل سياسي ينبغي ألا يكون انعكاسًا سطحيًا ومباشرًا للمزاج الشعبي (مثل خطاب بعض أعضاء المجلس الوطني السوري[4] وغيره، الذي ارتكز إلى تشدد مُبالَغ فيه، وافتقر لأي تعابير

---

(2) تم الإعلان عن هيئة التنسيق الوطنية في 30 حزيران/ يونيو 2011، وتألفت بشكل رئيس من أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي عدا حزب الشعب، ومن أربعة أحزاب كردية، وعدد من القوى السياسية الصغيرة الناشئة، إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة.

(3) <http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=308837>.

(4) تم التوصل إلى صيغة توافقية لإنشاء المجلس، وأعلن عنه في اسطنبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أما القوى المشاركة فهي: الإخوان المسلمون، تكتل إعلان دمشق، لجان التنسيق المحلية، مجموعة المجلس الوطني في اسطنبول، المجلس الثوري، بعض الأحزاب الكردية، المنظمة الآثورية، ومجموعة المستقلين. ورئس المجلس آنذاك برهان غليون. اتفقت نحو 80 دولة في مؤتمر «أصدقاء الشعب السوري» الذي عقد في اسطنبول في 1 نيسان/ أبريل 2012 على الاعتراف بالمجلس الوطني السوري «ممثلًا شرعيًا للشعب السوري».

سياسـية حقيقية)، لكن المقابل ينبغي ألا يكون الخطاب صادمًا للمزاج الشعبي ومنفِّرًا له (مثل خطاب عدد من شـخصيات هيئة التنسيق) الذي أصبح بشكل أو بآخر يشـكل نقطة ارتكاز للنظام فـي محاربة المعارضين السـوريين في الخارج والمزاج الشعبي عمومًا. في أحايين كثيرة يكون الصمت هو الموقف المطلوب سياسـيًا إذا لم يكن المرء قادرًا على طرح ما هو مناسب للحظة السياسية، وهذا ما لم نلمسه لدى عدد من شخصيات الهيئة.

علـى الرغم من كل ما قيل عن أن هيئة التنسـيق شُـكّلت مـن أجل الحوار مـع النظـام وإنقاذه مـن ورطته على حـد تعبير البعـض، فإنها لم تدخـل في أي إطار حـواري مع النظام حتـى اللحظة، وجـرت اتصالات من النظـام مع بعض شخصيات الهيئة في سـورية خلال الأشـهر الثلاثة الأولى من الثورة، والجميع كان يُـدرك أن النظام يريد اللعب علـى الوقت والخروج مـن أزمته، وكان هناك انسـجام واضح فـي التعامل مع هـذا الموضوع. وتـم الإعلان في 13 نيسـان/ أبريـل عن بيان باسـم التجمع الوطنـي الديمقراطـي فيه تحديـد «برنامج النقاط الثمانـي لأجل إطلاق الحل السياسـي في سـورية»[5]، وهذه النقـاط هي: وقف القتل وسـحب الجيش والأجهزة الأمنيـة، الإفراج عن جميـع المعتقلين، وقف الحملـة الإعلامية للنظـام ضد المتظاهريـن، ضمانـات قانونية للتطبيـق الفعلي لرفع قانـون الطوارئ والأحـكام العرفيـة، لجنة تحقيق مسـتقلة ونزيهـة لتقديم جميـع المسـؤولين عن إطـلاق النار علـى المتظاهريـن إلى محاكمـات عادلة، السـماح بدخول مختلف وسـائل الإعلام ولجـان حقوق الإنسـان، ضمان حق التظاهر السلمي بموجب علم وخبر وحسب، الإعلان الرسمي عن البدء بالحل السياسـي عبر الإقرار أولًا بإلغاء المادة الثامنة من الدستور والاعتراف القانوني بحق تبادل السلطة.

عندما قامـت هيئة التنسـيق تـم تبني هـذه النقاط ذاتهـا باعتبارهـا محاولة لإطـلاق حـل سياسـي فـي سـورية، وذلـك عندمـا أعلنت عـن نفسـها في 30

(5) <http://www.aljazeera.net/news/pages/d36e9843-c115-45bd-bf31-8d5e6559d895>.

حزيران/ يونيو 2011 في وثيقتها التأسيسية[6]. وكانت هذه النقاط هي المسائل الناظمة لعمل معظم الشخصيات والقوى السياسية في سورية، ومن الجدير ذكره أن الجميع كان يدرك أن النظام غير قادر على تطبيق أي بند من هذه النقاط، وإن حاول فإنه يفتتح باب سقوطه. وعلى الرغم من ذلك استمر إعلان دمشق (حزب الشعب بشكل رئيس) بالتشكيك في الهيئة حتى مرحلة متقدمة بحسب ما جاء في افتتاحية **الرأي** (العدد 110، حزيران/ يونيو 2012): «الثورة السورية ثورة شبابية وشعبية، ولأسباب كثيرة حصل الفرز في صفوف المعارضة الديمقراطية بين مؤيدٍ ومنحازٍ لها وبين معارض ومشكك بها وقابل لطعنها بقبوله الحوار مع القتلة»[7].

2 - مسألة وحدة المعارضة

من البديهي القول إن مصطلح «المعارضة» لا معنى له في ظل وجود نظام استبدادي شمولي، لأن الاستخدام الصحيح لهذا المصطلح لا يكون إلا في ظل نظام ديمقراطي شرعي، لكننا استخدمناه في الماضي جوازًا للدلالة على القوى الرافضة للنظام، ولم يبقَ لاستخدام هذا المصطلح أي مبرِّر مع انطلاقة الثورة السورية، لكننا نستخدمه أيضًا باعتباره جسرًا موقتًا للعبور إلى مرحلة جديدة.

ليس المقصود بالطبع من وحدة المعارضة السعي نحو إيجاد شكل تنظيمي واحد ونهج واحد وبرنامج سياسي واحد، إنما تعني هذه الوحدة التوافق على مبادئ وأساسيات عامة، وتوفير إطار تنظيمي يسمح بالحركة الحرة لأطرافها والمحافظة على برامجها الخاصة وهياكلها التنظيمية. الوحدة بهذا المعنى تسمح بتوزيع الأدوار والتكامل بينها، خصوصًا في هذه المرحلة، لمصلحة تحقيق الأهداف الأساسية والتحدث بصوت واحد إلى الشعب السوري والعالم.

---

(6) <http://syrianncb.org/2011/12/15/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%87%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A6%D8%A9/>.

(7) <http://nidaasyria.org/ar/?p=5570>.

الوحدة بهذا المعنى مطلوبة لأسباب عديدة: ضرورة وجود بوصلة سياسية للحراك الشعبي، وعدم إفساح المجال للنظام للعب على خلافات أطراف المعارضة، والتخفيف من التصريحات الإعلامية الذاتية والتصرّفات الفردية غير المسؤولة باسم المعارضة السورية، خصوصًا تلك التي تتجه نحو بناء علاقات غير مدروسة مع دول العالم باسم المعارضة السورية، وتطمين الشارع السوري إلى إمكانية وجود كتلة سياسية قادرة على إدارة فترة انتقالية، وإيصال رسالة كذلك إلى الخارج ودوله بوجود بديل مناسب مرحليًا وموقتًا، كما يكتسب هذا العمل المزيد من الأهمية في ظل حالة إسهال المبادرات والمؤتمرات من السوريين في الخارج، وبما تسببت به من تشويش.

إدراك هذه الضرورات كان ممكنًا لو توافرت في المعارضة عقليات ذات حسابات سياسية استراتيجية ترضى بالقيام بدور «الجسر الموقت» بين الثورة والمستقبل، خصوصًا لجهة التكهّن بما يُمكن أن يكون عليه مسار الأحداث في سورية، مثل وجود كتل سياسية عدة تتنازع على الشرعية، وتتسبب بتشويش الحراك الشعبي رؤاها المتعددة وتصريحات الشخصيات المنضوية في كل منها، انسجامًا مع البديهية التي ترى أن خطورة ثورة بلا رأس تكمن في أنها يمكن أن تتحول بعد نجاحها إلى ثورة بألف رأس.

ما يزيد أيضًا في أهمية وحدة المعارضة بالمعنى السابق هو إدراكنا أن النظام سيمنع بكل طاقته تشكّل تمثيل سياسي من صلب الحركة الشعبية الاحتجاجية، وسيسعى إلى تقطيع أوصال المدن ومنع السوريين من الاختلاط بعضهم مع بعض، فضلًا عن أن هذا التشكيل سيلزمه بعض الوقت كي يصبح متينًا من الناحية السياسية والتنظيمية. لكن للأسف كانت القاعدة التي تنظم سلوك المعارضة السورية بقواها وتياراتها كافة في كل المحطات هي: «لا أحد مستعد للانضمام إلى أي أحد، ولا أحد مستعد للتجاوب مع مبادرة أحد، والكل يدعو الكل لمبادرته الخاصة».

هذا يعني أن العقليات كلها التي تنطلق من اعتبار نفسها ممثلة لمعارضة الداخل أو تلك التي تتعامل على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب

السوري هي عقليات مدمِّرة ولا تنتج إلا الخراب، لأنها شكل من أشكال الاستبعاد والإقصاء التي هي جوهر النظام السياسي القائم في سورية. إذ جاء في بيان للمجلس الوطني عند تناوله مبادرة جامعة الدول العربية ما يلي: «استقرأت المعارضة السورية، ممثلة بالمجلس الوطني السوري والذي يضم في عضويته أغلبية من الحراك الثوري، كل الخيارات المتاحة لتحقيق مطلب الشارع السوري»[8]. ونلاحظ هنا كيف يتم اختزال المعارضة السورية بالمجلس الوطني. وفي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر أصدقاء سورية قال رئيس المجلس برهان غليون آنذاك يوم الأحد 1 نيسان/ أبريل 2012 في اسطنبول: «نريد الاعتراف بالمجلس الوطني ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب السوري»[9].

كان هناك فهم وتعامل غير صحيحين لدى هيئة التنسيق الوطنية في التعاطي مع وجود جزء من المعارضة خارج سورية. وجرى التقليل من أهمية هذا الجزء بتكرار لازمة «نحن معارضة الداخل» في بياناتها، وكأن هذا الأمر بحد ذاته يمنح الهيئة الحصانة والأولوية، وهو ما تجسّد في الأشهر الأولى بالاستخفاف بالنشاط والفاعليات كلها التي يقوم بها السوريون في الخارج، في الوقت الذي لم تتقدَّم فيه الهيئة فعلًا نحو ضرورة الإمساك بزمام المبادرة وعدم ترك مستقبل البلد ليحدِّده السوريون المعارضون في الخارج فحسب. فالحركة البليدة للهيئة واستخفافها بما يحدث في الخارج سحبا البساط من تحت أرجلها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل جرى التعامل مع السوريين الموجودين في الخارج المنتمين إلى هيئة التنسيق الوطنية ذاتها على أنهم مجرد زينة مكمِّلة للكتلة الأساسية للهيئة الموجودة في الداخل، وتُرِكوا من دون مهمات واضحة وأدوار معترف بها أو يُعتمَد عليها.

للأسف دخل كل من المجلس الوطني وهيئة التنسيق في عراك سياسي ضار، ولا مبرر له، خصوصًا أن مسار الثورة والوضع في سورية كانا يتطلّبان الإجماع على رؤية سياسية جامعة، وليس التنازع على الشرعية والتمثيل.

---

(8) <http://ar.syriancouncil.org/issues/item/108-arab-initiative.html>.

(9) <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/01/204527.html>.

كان معيبًا أن يتعامل المجلس الوطني مع هيئة التنسيق الوطنية وكأنها رجس من عمل الشيطان، في حالة أشبه ما تكون باحتكار صفتي الوطنية والثورية، ومن المعيب على الهيئة التعامل وكأن لها الأولوية من كونها داخل سورية، وبالتالي نفي صفة الأحقية عن السوريين خارج سورية في تناول شؤون بلدهم والمساهمة بفاعلية فيها.

دخلت بعض القوى والشخصيات في الخارج في محاولة ابتزاز واتهامات لشخصيات معروفة بتاريخها النضالي المعارض للنظام في ما يخص شعار «إسقاط النظام». وجرى تخوين هذه الشخصيات[10]، ولم يُتعب أحدهم نفسه في التفكير أن كلفة إطلاق هذا الشعار ستكون رصاصة تطال صاحبه داخل سورية، خصوصًا أن أغلب هذه الشخصيات معروفة وعلنية في سورية. والمقابل يأتي خطأ شخصيات هيئة التنسيق بأنها لم تعتذر عن الخروج على وسائل الإعلام في اللحظة التي وصل فيها خطاب الشارع إلى مرحلة إطلاق شعار «إسقاط النظام»، وظلت تردد ما جاء في الوثيقة التأسيسية للهيئة التي صدرت في 30 حزيران/ يونيو 2011. وعلى الرغم من أن المعاني السياسية الواردة في برنامج الهيئة هي المعاني السياسية ذاتها لشعار إسقاط النظام إلا أن البراعة السياسية في تلك اللحظة كانت تقتضي التوافق مع ما يطرحه الشارع السياسي في سورية، أو على الأقل الصمت وعدم التهافت على وسائل الإعلام.

عندما نسمع من قوى المجلس الوطني تشكيكًا في خطاب هيئة التنسيق وسقف المطالب التي تطرحها الهيئة، فإننا في الوقت ذاته نسمع من جوانب

(10) على سبيل المثال، تعرّض وفد هيئة التنسيق الوطنية في المرة الأولى حين جاء إلى القاهرة للقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الاعتداء من متظاهرين سوريين يعدُّون بالعشرات استنادًا إلى حجج واعتقادات غير صحيحة في شأن الهيئة وتوجهاتها. ومن هذه الحجج اعتقاد المتظاهرين وغيرهم أن الهيئة تريد عدم تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية، وأنها تسعى إلى إعطاء النظام السوري مهلة زمنية أخرى، واعتقادهم أيضًا أن الهيئة تمثل معارضة قريبة من النظام، وللأسف تكشف التدقيق عن وجود شخصيات محرِّضة من المجلس الوطني.

أخرى تشكيكًا في قوى المجلس، مثل الانتقاد الموجّه إلى الإخوان المسلمين بتجميد معارضتهم للنظام السوري في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، كما جاء في بيان الجماعة في 9 كانون الثاني/ يناير 2009 «إن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا تقديرًا منها للمرحلة التاريخية التي تمرّ بها أمتنا العربية والإسلامية... تُعلن ما يلي: ... تعليق أنشطتها المعارضة للنظام السوري، توفيرًا لكل الجهود للمعركة الأساسية»(11)، وكذلك تشكيل الجماعة لجبهة الخلاص مع عبد الحليم خدام المتهم بممارسة القمع والفساد(12).

المجلس الوطني لا يقنعُه إلا انضمام الهيئة إليه، مثل غيرها من القوى الأخرى، والهيئة لا تقبل بأقل من الاعتراف بها أنها تمثل الداخل السوري، ولهذا يحق لها المطالبة - بحسب ما ترى - بتشكيل جديد يكون لها فيه نصف المقاعد. أما باقي المسائل السياسية فأعتقد بسيطة ويُمكن حلّها من خلال الحوار الجاد والتوصل إلى توافقات مشتركة.

شارك في حوارات القاهرة بين الطرفين خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011 حوالى 15 عضوًا من قيادة المجلس الوطني على مراحل، وإن وثيقة الاتفاق التي تم التوصل إليها هي حد أدنى في العرف السياسي، وتشكل القواسم المشتركة بين الطرفين، لكن عندما بدأت مواقف القوى السياسية المشكِّلة للمجلس بالظهور تنصّل أعضاء المجلس من الاتفاق، بل إن بعض

(11) <http://www.ikhwan.net/wiki/index.php?title=%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

(12) أُسست جبهة الخلاص الوطني في سورية بلندن في 5 حزيران/ يونيو 2006 بين الإخوان المسلمين وعبد الحليم خدام. ويشار إلى أن الإخوان المسلمين أعلنوا في نيسان/ أبريل 2009 انسحابهم من الجبهة المعارضة، ردًا على ما وصفوه بـ «حملة الافتراءات والاتهامات» التي تشنها أطراف في الجبهة عليهم بعد إعلانهم تعليق أنشطتهم المعارضة، في حين رد خدام قائلًا إن الإخوان كانوا يشكلون «ثقلًا» على الجبهة، وإنهم يجرون حاليًا حوارًا مع النظام السوري عبر لجنة أمنية شكلت خصيصًا لهذا الأمر.

الذين شاركوا في الحوارات كان صوتهم الإعلامي هو الأعلى في رفض وثيقة الاتفاق، وجاء في بيان المجلس في 5 كانون الثاني/ يناير 2012: «عقد المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري اجتماعًا له يوم الثلاثاء (3 كانون الثاني/ يناير 2012) ناقش فيه ما أثير حول الورقة التي تضمنت أفكارًا أولية في شأن المرحلة الانتقالية، والتي تم بحثها مع هيئة التنسيق وأطراف أخرى، مؤكدًا رفضه مضمونها... وأوضح المكتب التنفيذي أن الأفكار التي جرى الحديث عنها لا تعدو كونها نقاطًا للبحث كان مقررًا لها أن تُقدّم باعتبارها مسوّدة إلى مؤتمر للمعارضة حال نجاح المبادرة العربية، وبالتالي فإن ترويجها على أنها (وثيقة سياسية) أخرجها عن سياقها وأدى إلى توظيف (لا أخلاقي) لها أمام الرأي العام»[13].

وفي تصريح لـ **الشرق الأوسط** في 15 كانون الثاني/ يناير أكد أنس العبدة، عضو الأمانة العامة للمجلس، أن «خط الثورة الذي يرتكز عليه المجلس الوطني يختلف عن ذلك الذي تعمل وفقه هيئة التنسيق الوطنية، إذ في حين هدف الأول هو إسقاط النظام ورفض أي حوار مع النظام وحماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة، إضافة إلى اعتبار الجيش السوري الحر مكوّنًا أساسيًا من المعارضة، لا تزال هيئة التنسيق ترفض التدخل الخارجي بالمطلق، ولا يقدمون أي بديل على ذلك»[14].

أما الهيئة فإنها ظلت تكرر مقولتها إنها مع وحدة المعارضة كما في السابق، وأكد منذر خدام، رئيس المكتب الإعلامي في هيئة التنسيق، هذا المسعى في تصريح له في 7 كانون الثاني/ يناير 2011: «يهمني بهذا الصدد التصريح بصفتي عضوًا في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية بأننا سوف نظل نعمل على وحدة المعارضة ولن تحيدنا هذه الأصوات النشاز عن هدفنا المركزي

---

(13) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/489-the-snc-is-committed-to-meeting-the-goals-of-the-revolution.html>.

(14) <http://www.ncsyria.com/news.php?action=show&id=428>.

وهو إسقاط النظام من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي، إلى صراعات جانبية مع أي طرف معارض... معركتنا هي مع النظام وليس مع غيره»[15].

جاء هذا المشروع/ الوثيقة تلبية لمسعى جامعة الدول العربية في توحيد رؤية المعارضة. لذلك سيبقى هذا الأمر مطروحًا على جدول أعمال المجلس والهيئة حتى لو لم يكن مرغوبًا فيه منهما، لأنه ببساطة طريق إجبارية مطلوبة من العرب والعالم. وأثبتت الأيام التالية ضرورة السير في هذه الطريق، إذ شارك المجلس الوطني مع بقية القوى في لقاء المعارضة السورية في القاهرة الذي انعقد في 1 و2 تموز/ يوليو 2012، وصدر عنه وثيقتان توافقيتان (المرحلة الانتقالية والعهد الوطني)[16].

3 - ثقافة المعارضة وأهداف الثورة

تكوّنت الثقافة السياسة للمعارضة في ظل الاستبداد، وكان لها دور بارز في التأثير في صياغة أهداف الثورة والخلافات التي ظهرت في مجالات عديدة، ولعل أبرز ملامحها:

أ - انفصال الأهداف السياسية عن الثقافة السياسية

تطرح قوى عديدة في المعارضة السورية أهدافها السياسية المتمثلة في إقامة نظام مدني ديمقراطي، مع أن ثقافتها وممارساتها لا زالت في إطار النسق التقليدي الاستبدادي الذي لا يتوافق مع الأهداف المطروحة.

معظم قوى المعارضة السورية هي قوى أصولية في خطابها وممارساتها أيًا تكن قشرتها الأيديولوجية، وهذا الوصف لا يقتصر على حركات الإسلام السياسي المُتشدِّدة، بل هو تعبير واسع يضم جميع القوى والتيارات التي لا تقبل الآخر، ولا تؤمن بالآليات الديمقراطية، وتعتقد واهمة أنها تمتلك الحقيقة

(15) <http://www.ncsyria.com/news.php?action=show&id=402>.

(16) <http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-295.htm>.

كلها، لذلك ليس من الغريب أن نجد واقعيًا قوى قومية أصولية أو شيوعية أصولية أو ليبرالية أو علمانية أصولية.

مع الثورة عادت المعارضة إلى الفعل، بعد غياب مدة ثلاثة عقود عن الممارسة السياسية. ومن الطبيعي بعد هذه الفترة أن يكون أداؤها أقرب إلى الأيديولوجيا منه إلى السياسة، وظهر ذلك في سرعة تشكل اصطفافات أيديولوجية على الرغم من تشارك قوى متنوّعة في التحالفات التي نشأت بعد الثورة. فلغة السياسة تتجاوز لغة الدعوة الأيديولوجية إلى دراسة منطق الواقع واتجاهاته وميوله وإمكاناته، وتأخذ بالاعتبار البشر وطاقاتهم وأفكارهم والعقبات القائمة والآليات المناسبة. السياسة تبحث عن بشر واقعيين، وعن ممكنات ومداخل واقعية، وعن استراتيجيات ومراحل وتكتيك، أي عن التفاصيل والآليات والمراحل والبرامج، أما الأيديولوجيا وأنصارُها فلا يعرفون إلا الدعوة إلى الهدف بمنطق سحري وديماغوجي لا يقدِّم ما هو مثمر بل يساهم في زيادة التشويش والتعمية.

ب - الثقافة الديمقراطية

الديمقراطية ليست مجرد صيغة للحكم، بل هي **أولًا** ثقافة، وإن تبسيطها وتسطيحها إلى مجرد آليات شكلانية فوقية من شأنهما أن يمنعا أي تغيير حقيقي في الأوضاع السائدة. فالانتقال من نظام شمولي أو استبدادي إلى نظام ديمقراطي لا يحتاج إلى تغييرات سياسية ودستورية فحسب، وإنما في الأساس والأهم إلى نهضة ثقافية، لذلك لا تكمن وظيفة النخبة الثقافية والسياسية في ممارسة أدوار ومواقف سياسية معارضة فحسب، بل تكمن أولًا وأساسًا في إعادة تأهيل فكرها وممارساتها لتتوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطية، **وثانيًا** القيام بدورها في تعميم الثقافة الديمقراطية في المجتمع، لأن الديمقراطية في الأساس ظاهرة مجتمعية، وهي نظام للمجتمع إلى جانب كونها نظامًا للدولة. وبإمكاننا أن نلاحظ ببساطة كيف انجرّت معظم القوى السياسية خلال الثورة إلى خطاب شعبوي تحريضي، وتخلّت عن دورها في إعادة صياغة ثقافتها وثقافة المجتمع، واقتصرت في خطابها في أحسن الأحوال على الحرية

والكرامة، من دون الذهاب نحو شرح وتعميم المعاني العميقة لهذه الشعارات ومدلولاتها السياسية، وعلى سبيل المثال نكاد نقول إنه لم ترفع لوحة واحدة تحمل شعار الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو المجتمع المدني... إلخ التي تعج بها البرامج السياسية للقوى كافة، الإسلامية واليسارية والليبرالية.

ج - الموقف بخصوص علمانية الثورة والدولة

يمكن تفهّمُ وجود حالة من التنافس المحموم لكسب الشارع السوري المنتفض من الأحزاب السياسية والنُشطاء السياسيين. وهذا أمرٌ طبيعي بعد حالة الكمون والبلادة السياسية واقتصار العمل السياسي على الغرف المغلقة. وبالتالي يعتقد بعضُ الأحزاب السياسية بضرورة تفادي استخدام كلمات مرفوضة من الشارع السوري مثل مفردة «العلمانية».

أعتقد أنّ هذا الموقف خاطئ من جهتين. فمن جهة أولى، أرى أن الأحزاب، تحت هاجس كسب الشارع موقتًا، تتخلّى عن أهمّ وظائفها المتمثّلة في الارتقاء بالوعي العام. والحقّ أن الأحزاب التي تتخلّى عن هذا الدور، وترتكز على المزاج العام الموقّت فحسب، وعلى الحدس والمباشر والآني، تُصبح غير ضرورية مع الزمن؛ ذلك لأنّ الشارع في المآل الأخير لا يحتاج إلى مَن يُعبِّر عنه فحسب، بل يحتاج بالقدر ذاته إلى من يرتقي به ويقوده.

خاطئ، من جهة ثانية، لأنّ هذا التشخيص لِما «يريده» الشارعُ المنتفض غير دقيق. هنا أستطيع القول إن الشارع السوري المنتفض، خلال الأشهر العشرة الأولى من الثورة على الأقل، كان علمانيا على مستوى السلوك، فالشارع لم يخرجْ من أجل إقامة حكم إسلامي، ولا تحرّك بإرادة رجال الدين أو الأحزاب الدينية، وإنما خرج ثائرًا من أجل الحرية والكرامة في وجه نظام استبدادي وفاسد. وحدَّد الشارعُ موقفه من الجميع استنادًا إلى اعتبارات المواطنة والوطنية ومصالح الشعب: فهو، على سبيل المثال، لم ينظرْ بعين الاحترام إلى عدد من رجال الدين الإسلامي مثل البوطي وحسّون، ورفع في المناطق السورية كلها شعاراتٍ وطنيةً ترى الشعبَ السوري كلًا واحدًا موحّدًا.

وإذا كانـت هنـاك ملامةٌ مـن مدّعـي العلمانيـة للمتظاهرين علـى خروجهم من الجوامـع، أو على ترديدهم صيحـات «الله أكبر»، فإنّ هذا يحدث بسـبب نظام القمع والقتل والاسـتبداد الذي يقوم بكلّ ما هو إجرامي لمنعهم من الوجود في السـاحات العامة. وليس المطلوب بالتأكيد أن يردِّد المتظاهرون في أثناء تشييع شهدائهم سمفونيات بيتهوفن وموزار!

إذا كان الشارع يمتلك حساسـيةً خاصّةً تجاه مفردة «العلمانية»، فإنما يعود ذلـك إلى ارتباط هذه الكلمة بسياسـات النظام الاسـتبدادي الـذي حاول تقديمَ نفسـه على أنه نظامٌ علماني، وهو في الحقيقة أبعدُ ما يكـون عن العلمانية. كما يعـود إلى ارتبـاط المفردة (كمـا حاولت العلمانيـة المبتذلة إيصالهـا) بالموقف السـلبي والعدائي من الدين - وهذا الفهم لا علاقة له بالفهم الفلسفي والفكري للعلمانية وبتجسيداتها السياسية.

قـد نتفهّم هذا السـحبَ لكلمـة «العلمانيـة» من التـداول في حالـةٍ واحدةٍ فحسـب، هي الحفاظ على مدلولاتها وتعبيراتها ومعانيها في الأهداف والبرامج السياسـية والتطبيقـات العملية، وألا تكـون المفـرداتُ البديلة (مثـل المدنية أو غيرها) غائمـةً وتنتقص المدلولات الفكرية والسياسـية للعلمانية. ذلك أن سـر نجـاح أي ثورة هو منطقُهـا العلماني، أيْ عندما يكون الانتمـاءُ إلى الوطن فوق كل انتماء. فهذا الانتماء هو الأسـاس لبناء الدسـتور الديمقراطي الذي يسـاوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

لكن خلال الفترة ما بعد الأشـهر العشـرة الأولى، وبسـبب العنف العاري للنظام من جهة، وتخلّي المعارضة السياسية عن القيام بدورها التنويري من جهة ثانية، أصبح الشـارع يتّجه عفويًا نحو «الأسلمة» بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم مـن أن جماعة الإخوان المسـلمين تبنّـت في وثائـق عديدة لها مفهـوم «الدولة المدنية»، إلا أنها وقفت ضد إدراج عبارة «الدين لله والوطن للجميع» في وثيقة العهد الوطني التي تم إقرارها في اجتماع المعارضة السورية في القاهرة في 1 - 2 تموز/ يوليو 2012.

العلمانية مفهوم أوسع من شعار «فصل الدين عن الدولة». إنها رفضٌ لهيمنة أي فكر أو دين أو أيديولوجيا أو حزب أو فردٍ على الدولة وأجهزتها ومدارسها ونقاباتها وشوارعها. بهذا المعنى كان حزبُ البعث منذ استلامه السلطة الأكثرَ سلفيةً، وكان شأنه في ذلك شأن الحكومات الإسلامية السلفية. الدولة في النظام العلماني قطاعٌ حيادي مستقل فكريًا وسياسيًا عن الحزب الموجود في السلطة، لتكون الدولةُ دولةَ المجتمع كله، لا دولةَ البعثيين أو الإسلاميين أو دولة الحاكمين. العلمانية لا تتجسَّد إلا في بيئة الحرية واحترام حقوق الإنسان. والدولة التي تفتقر إلى نظام ديمقراطي تفتقر بالضرورة إلى نظام علماني، والعكس صحيح. فاحترامُ الآخر والقبولُ بوجوده وبحريته هما أساس كلّ رؤية علمانية حقيقية، وبالتالي ليس ما يحدِّد علمانيةَ فردٍ أو طرفٍ ما هو الفكر الذي يحمله أو الأيديولوجيا التي يتبنّاها أو الدين الذي يعتنقه أو الطائفة التي ينتمي إليها؛ وإنما هو ذلك الإيمان الراسخ بحرية الآخر المختلف.

من هنا، يمكن توصيف موقف وسلوك المتدين الذي يؤْمن بحرية الآخر المختلف عنه ويقبل بوجوده وينظر إليه نظرةَ الشريك في الوطن بالعلماني. العلمانية في المحصلة ليست موقفًا ضدّ الدين أو ضدّ أي فكر أو أيديولوجيا. إنها موقفٌ راسخٌ مع الحرية وضدّ الهيمنة والاستبداد من أي نوع كان.

4 - القضية الكردية

من البديهي القول إن قضية بهذا الحجم لا تُحلّ بالتغاضي أو المجاملات، وهي التي سيطرت على معظم عمل المعارضة خلال الفترة بين عامي 2000 و2010 في التعاطي مع القضية الكردية، واستمرت هذه الآليات خلال الثورة على الرغم من وجود تقدم أكيد في الرؤية تجاه القضية الكردية في سورية.

جاء في بيان للمجلس الوطني في 13 آذار/ مارس 2012: «إن انتفاضة 12 آذار 2004 السلمية كانت انتفاضة الكرامة، والشرارة الأولى لثورة الشعب السوري ضد الطغيان، حيث هدم الكرد جدار الخوف وانتفضوا ضد

الظلم»[17]. وباعتباره شكلًا من أشكال المجاملة السياسية للحراك الكردي الذي عبّر عن نفسه في 12 آذار/ مارس 2004، كما جاء في الوثيقة الوطنية في شأن القضية الكردية للمجلس الوطني التي تُعدّ «تطبيقًا لوثيقة العهد الوطني[18] بين أطياف المعارضة وجزءًا لا يتجزأ منها»[19]، وما يشير إلى تقدم في التعاطي مع القضية الكردية لدى الطرف العربي في المعارضة، «يؤكد المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءًا أساسيًا من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا»[20]. لكن الطرف الكردي رفع من سقف مطالبه تدريجًا مع انطلاقة الثورة السورية، كما جاء في وثيقة المؤتمر الوطني الكردي الذي انعقد في القامشلي يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وثبت حق تقرير المصير في إطار وحدة البلاد، وطالب باللامركزية السياسية في سورية[21].

القضية الكردية واحدة من المسائل المعقدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقليات قومية موزّعة في خمس دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلّعات شعب يطمح إلى أن يكون أمة بين الأمم، وأن يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم.

---

(17) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/596-kurdish-uprising.html>.

(18) المؤتمر الذي عقدته 200 شخصية من قوى المعارضة السورية في مدينة اسطنبول التركية، نهاية شهر آذار/ مارس 2012 الذي انتهى إلى تبني هذه القوى ما سمي بـ «وثيقة العهد الوطني» المُقدّمة من المجلس الوطني بعد اشتراط مجموعة أخرى من المعارضين من خارج المجلس الوطني «إعادة هيكلة المجلس الوطني بكل هيئاته ومكاتبه، وضم ممثلين لجميع القوى المعارضة، وتشكيل لجنة مشتركة لوضع نظام داخلي جديد للمجلس».

(19) <http://ar.syriancouncil.org/issues/item/608-national-charter-the-kurdish-issue-in-syria.html>.

(20) <http://ar.syriancouncil.org/issues/item/608-national-charter-the-kurdish-issue-in-syria.html>.

(21) «حوار مع الأستاذ أحمد سليمان «رئيس المجلس الوطني الكردي في سوريا»،» أجرى الحوار عمر كالو، نشرت في 25 نيسان/ أبريل 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://shababkurd.wordpress.com/2012/04/25/ahmed-suliman>.

في العموم، ما زالت المنطقة أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح وتوازنات ونزاعات وتناقضات محلية وإقليمية ودولية. وشاءت الظروف التاريخية والتحالفات الدولية أن تضع الشعب الكردي موزّعًا بين عدد من أقطار الدنيا، فأراضيه واقعة داخل أطر دول مستقل بعضها عن بعض. وبالتالي فإن حل القضية الكردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطًا بسورية وحدها، ولا بالعرب جميعهم، إلا في حدود معينة، وإلا بصفتهم طرفًا من أطراف عديدين.

من هنا، فإننا بحاجة إلى وضع تصور مستقبلي للمسألة، وإيجاد سبيل للتعامل معها، كونها قضية صعبة ومعقدة وتتداخل فيها أطراف عديدة، فهي مسألة لم تبدأ من سورية، ولا تنتهي عند سورية، ولا هي بين الأكراد والعرب وحدهم، بل هي تمتد إلى العلاقات مع دول وشعوب أخرى، وخصوصًا تركيا وإيران وروسيا، وهي ترتطم بالنظام الدولي القائم ذاته وتوازناته الاستراتيجية واستقطاباته الكبرى وتحالفاته.

العرب الأكراد مطالبون بإعادة تعريف وبناء هوياتهم في ضوء ما هم عليه، وما يمكن أن يكونوا عليه، أي في ضوء ما ينتجونه ماديًا وروحيًا اليوم وغدًا، لا في ضوء ما كانوا عليه في الماضي. كما أن منحى التطور العام لمعظم دول المنطقة العربية يتجه اليوم نحو التطور الديمقراطي، على المدى المتوسط والبعيد، وهذا التطور الديمقراطي سيعمل على تجديد الهويات الوطنية، ومن ثم فإن صيغة الوحدة العربية، أو الدولة القومية سوف تتحدد بإيقاع هذا التطور واتجاهاته. إن الصيغة التي ستكون عليها المسألة الوطنية في دول المنطقة العربية هي التي ستقرر مصير المسألة القومية، للعرب والكرد معًا. وذلك انطلاقًا من ارتباط المسألة القومية بالديمقراطية ارتباط الشكل بالمضمون، أي انطلاقًا من تصور ديمقراطي للمشروع النهضوي العربي.

لا يمكن للمشروع العربي الوحدوي أن يتقدم إلى منطقة تتداخل فيها الأرض والبشر، وتتصارع فيها مصالح إقليمية وأخرى دولية، وتتشابك أيديولوجيات وقوى عديدة، من دون الأخذ بالأهداف الوطنية الكردية

المشـروعة. كمـا لا يمكن للمشـروع القومـي الكـردي، إذا مـا أعطينـاه أبعاده باعتباره مشـروعَ تحررٍ وطني ووحدة شـعب وأرض، أن يسـير نحـو الأمام من دون أن يتلاقى ويتعاون مـع الأهداف والمطامح العربيـة الوحدوية. وهذا يعني أن لا يقـوم بيـن الشـعبين العربـي والكـردي تحـارب أو عـداء، وأن لا يتصادم المشـروع العربي النهضوي، في أي موقع أو مرحلة، مع المشـروع الكردي في أن يكون للشعب الكردي وطن وكيان.

لا شـك في أن أيديولوجيات الأحـزاب القومية العربية اسـتبعدت الأكراد وأقصتهـم من دائـرة رؤيتها، ولم ترَ فيهم سـوى أغيـار، وبالتالـي رأت في عدم الاعتراف بوجودهم الواقعي، ومن ثم بحقوقهم، الحل النهائي للمشكلة، لذلك لم تعترف بوجود مشـكلة كردية في الواقع. كذلك فـإن أيديولوجيات الأحزاب القومية الكردية لم ترَ في العرب سـوى أغيار يحتلون جزءًا من «وطن الأكراد»، ويغتصبـون حقوقهـم ويضطهدونهم. فـي الحقيقـة لا يمكن الحـوار بين هاتين الرؤيتيـن. كمـا لا يمكن الوصول إلى حل مشـكلة بهذا المسـتوى مـن الأهمية والتعقيـد حـلًا أيديولوجيًـا أو بدلالـة الأيديولوجيـا، ولا بـد من تلمـس حلول واقعية.

مع الثورة السـورية شـرع السـوريون بالتعرف بعضهم إلى بعض أول مرة، ومـن دون حواجز، وصاروا يعرفون أنفسـهم ويتواصلون، وينهـون حقبة طويلة مـن الاغتـراب والانعـزال والجهـل بعضهـم ببعـض، وأخـذوا يتفاعلـون معًـا ويتبادلون هوياتهم الجزئيـة ومعاناتهم وآلامهم، ويسـتردون ذواتهم التي بددها القمع والاستبداد.

المبـدأ الجوهري في الديمقراطية هو المسـاواة السياسـية بين الأفراد على أساس المواطنة. فلا تقبل الديمقراطية بأيٍ تمايز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو الطبقي، وتعارض كلَّ تباين في الأدوار والمكانة والحقوق والواجبـات، وترفـض أي تراتبيـة فـي المواطنة بين الأفـراد أو بيـن الجماعات القومية. المواطنة المتساوية هي شرطٌ سياسـي وتاريخي لكمال الدولة السورية ونضجهـا، ومقدمة لشـرعيتِها واسـتمرارها وتجسـيدها وحـدة إرادة السـوريين

جميعًا. بالتالي فإن النظام السياسي الديمقراطي المنشود يستمد شرعيتَه من المجتمع السوري بتنوُّعِه القومي والثقافي والاجتماعي والتاريخي القائم، ويجد أسسَه الواقعية في هذا التنوّع ويعكسُه في مبادئه العامة.

لا معنى للديمقراطية خارج الإقرار بتعدّد المعتقدات والهويات والتطلُّعات الثقافية. وأي نظام سياسي يستمد شرعيتَه من هيمنة أغلبية دينية، أو طائفية، أو أيديولوجية عرقيّة، إنما يقوّض الديمقراطية وينتهكُ كلَّ نزوعٍ نحو المساواة. وكلَّ إقصاء صريح أو ضمني للأقلية يتنافى مع قاعدة العمومية والمساواة، ومطلب خضوع الأقلية ديمقراطيًا للأكثرية لا يعني انتهاك حريتها والإخلال بمبدأ المساواة واستبعاد الأقلية، لأن الغاية من ترجيح إرادة الأكثرية هي ليست فرض هيمنتها أو طغيانها، بقدر ما هي ضمان حقوق الأقلية وممارستها.

بالتالي يمكن وضع هذه الإجراءات باعتبارها أساسًا مرحليًا يفترض التوافق عليه بين أطراف المعارضة الكردية والعربية:

- يتضمن حق تقرير المصير: الإدارة الذاتية والحكم الذاتي والفدرالية والكونفدرالية والاستقلال. وحق الاستقلال لا يعني بالضرورة وجوب الاستقلال، كما أن الحكم الذاتي أو الإدارة المحلية، في السياق الديمقراطي، هما صيغتان من صيغ الاندماج الصحي القائم على الوحدة والتنوّع.

- أي حل مرحلي عملي في ما يخص القضية الكردية في سورية يجب أن يخضع لمصلحة سورية العامة والإرادة السورية العامة، فضلًا عن ارتباطه بالأوضاع الإقليمية والعربية والكردية والعالمية، وتوازنات القوى والمصالح والتناقضات المتشابكة.

- الحلول القائمة على التوازن بين النظريات الحقوقية والاعتبارات السياسية هي المجدية، فالحلول التي تنطلق من النظريات الحقوقية فحسب لا معنى لها، ولا تمتلك دائمًا فرصة التطبيق العملي.

- يحتاج حق تقرير المصير إلى مرحلة انتقالية في سورية يجري خلالها

تجاوز آثار الدولة الشمولية وإعادة بناء الثقافة الوطنية والهوية السورية، ومن غير المنطقي وضعه على مائدة بناء الدولة السورية في اللحظة السياسية الراهنة لأنه سيكون خاضعًا للظروف والمعطيات التي خلقها النظام الشمولي.

- الحل الإجرائي المناسب في اللحظة السياسية الراهنة هو الاعتراف الدستوري بالقومية الكردية وتوسيع نطاق الحكم المحلي في إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا، والعمل على إلغاء السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية كلها المطبقة بحق المواطنين ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعلان القطيعة مع الإجراءات العنصرية والسياسات الإنكارية تجاه الكرد وقضيتهم، واستعادة عمومية الدولة وإعادة بناء الثقافة والهوية الوطنيتين على أسس ديمقراطية، وإعادة إنتاج مبدأ المواطنة في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

5 - مسألة التدخل الخارجي

كان موقف هيئة التنسيق الوطنية واضحًا في هذا الشأن، وعبّرت عنه في وثيقتها التأسيسية في 30 حزيران/ يونيو 2011، إضافة إلى إطلاقها اللاءات الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي) في مجلسها الوطني الذي انعقد في أواسط أيلول/ سبتمبر 2011 في دمشق/ حلبون[22].

في حوار مع المنسق العام للهيئة حسن عبد العظيم إلى مجلة **دويتشه فيله** في 19 أيلول/ سبتمبر 2011 قال: «نحن لا نقبل التدخل العسكري الخارجي لأنه مدمر. وبقدر ما نرفض الاستبداد والفساد وحكم الحزب الواحد، فإننا نرفض في ذات الوقت الاحتلال أو العدوان العسكري؛ وبالتالي من يريد التدخل الخارجي لا نقبله، ولا نتوحد معه أبدًا. الرؤية المشتركة لأطياف المعارضة يجب أن تحتوي على الحد الأدنى من الرؤية المشتركة على الأقل. في نفس الوقت هناك من قد يميل إلى تسلح الانتفاضة كرد فعل، لكننا نصر على سلمية الانتفاضة الشعبية وعلى عدم الانجرار إلى العنف». وكذلك في

(22) <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110918_syria_protests.shtml>.

الحوار ذاته قال: «نحن نرفض الحماية الدولية إذا كان المقصود بها تدخل قوى دولية عسكرية، وأي حظر جوي هو بداية للتدخل العسكري»[23].

إذا أردنا مناقشة كيفية تعاطي هيئة التنسيق الوطنية مع قضية التدخل الخارجي يمكننا وضع الملاحظات التالية:

أولًا، في الوقت الذي يرفع فيه المتظاهرون شعارات الحظر الجوي والحماية الدولية للمدنيين والمنطقة العازلة... وغيرها، لا تفتأ الهيئة تكرِّر على لسان شخوصها تصريحات ضد التدخل الخارجي، حتى أصبح هذا الأمر الشغل الشاغل للهيئة والنقطة المركزية في خطابها، من دون الانتباه إلى أنه يمكن التعبير عن هذا التوجه بتعابير أخرى لا تُظهِر الهيئة وكأنها تشحد الاعتراف بوطنيتها من النظام الذي افتقد بأفعاله وسلوكياته الصفات الوطنية كلها.

ثانيًا، هذا الأمر له علاقة بانتقاء اللحظة المناسبة لأي تصريح إعلامي وعدم وضع الهيئة في سياق من يطمئن النظام باستمرار في شأن مسألة التدخل الخارجي والسماح له في هذه اللحظة بالذات بتقسيم المعارضة إلى «شريفة» و«غير شريفة».

ثالثًا، إن الدلائل في الخارج تؤكد أنه ليس هناك نية باتجاه حدوث تدخل عسكري، وبالتالي يجب عدم الانجرار لتصبح لازمة «لا للتدخل الخارجي» هي الأساس في الخطاب السياسي، وبالتالي تمركز الخطاب السياسي حول أمر يمكن أن يبقى في عداد الوهم السياسي.

رابعًا، لم تُتعِب الهيئة نفسها في تقديم تصور تفصيلي للبدائل عن التدخل الخارجي باستثناء الحديث عن فكرة عامة في شأن الاعتماد على الذات، أي لم تقدِّم خطة مناسبة للشعب الذي يتعرّض للقتل والاعتقال والتعذيب واجتياح المدن.

---

(23) أجرى الحوار علي المخلافي؛ مراجعة سمير جريس، انظر الموقع الإلكتروني: <http:// www.ncsyria.com/press.php?action=show&id=2>.

خامسًا، لم تقم الهيئة بواجبها في تقديم شرح تفصيلي للرأي العام السوري في شأن المخاطر المترتبة على أي تدخل عسكري والآفاق المحتملة لسورية في ضوء ذلك.

نستطيع القول أيضًا إن الحقائق السياسية تبقى أقوى من الشعارات، والجميع مضطر إلى التعامل مع هذه الحقائق حتى لو لم يكن يرغبها أو يؤمن بها. بالتالي، فإن هيئة التنسيق الوطنية والقوى الأخرى مضطرة إلى التعامل مع المسائل المتعلقة بالتدخل الخارجي وتفاصيله إذا أصبح هذا الأخير حقيقة واقعة، والأمر ذاته ينطبق على المجلس الوطني - وغيره - لو بقي أمر التدخل الخارجي في عداد الوهم السياسي.

أما المجلس الوطني فكان خطابه مشوّشًا في هذا الشأن، لكنه كان أميَل بوضوح إلى المطالبة جهارًا بالتدخل العسكري. إذ احتوى البيان التأسيسي للمجلس تناقضات في متنه، وجاء فيه «يعمل المجلس الوطني مع جميع الهيئات والحكومات العربية والإقليمية والدولية، وفق مبدأ الاحترام المتبادل وصون المصالح الوطنية العليا، ويرفض أي تدخل خارجي يمس بالسيادة الوطنية»[24]. وتابع: «واستجابة لنداء الثورة، يُطالب المجلس الوطني المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب السوري، والعمل على حمايته من الحرب المعلنة عليه ووقف الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام بجميع الوسائل المشروعة عبر تفعيل المواد القانونية في القانون الدولي»[25].

كما يمكن اكتشاف ذلك في التصريحين الإعلاميين الشهيرين لبرهان غليون ورياض الشقفة في يوم الإعلان عن المجلس، إذ أخذ كل منهما فكرة من البيان ووقف عندها على الرغم من أن الفكرتين متناقضتان (جاء في البيان رفض التدخل العسكري وفي الوقت ذاته طلب الحماية الدولية بالسبل كلها).

---

(24) <http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2011-10-02-1.427302>.

(25) <http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2011-10-02-1.427302>.

وبعد مجزرة الحولة أصدر المجلس الوطني بيانًا يدعو فيه مجلس الأمن إلى اجتماع فوري واتخاذ قرار باستخدام القوة وفق الفصل السابع في 26 أيار/ مايو 2012، «ويعتبر المجلس أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق المجتمع الدولي لاتخاذ القرارات الواجبة لحماية الشعب السوري بما في ذلك تفعيل البند السابع حيث يتيح حماية المواطنين السوريين من جرائم النظام باستخدام القوة»(26).

في بيان للمجلس الوطني في 13 آذار/ مارس 2012 طالب المجلس بالتدخل العسكري بشكل صريح: «إن المجلس الوطني في الظروف الراهنة وفي ظل الحرب التي أعلنتها العصابة الحاكمة على الشعب السوري يطالب بما يلي: تدخّل عسكري عربي ودولي عاجل من أجل إنقاذ المدنيين، يضرب آلة القتل والتدمير التي تستهدف المواطنين من دون تمييز»(27).

على العموم، لا يكفي مناقشة مسألة «التدخل الخارجي» بكلمات بسيطة كما تفعل معظم المعارضة، سواء الموافقة على التدخل أم الرافضة له، إذ تعالج الموضوع وتناقشه بإحدى كلمتين: نعم أو لا، فهاتان الكلمتان لا تُعبّران إلا عن طفولة سياسية. إن مسألة «التدخل الخارجي» لا تُعالج من خلال طهرانية مريضة، ولا عبر براغماتية فجة، لا التعفف مفيد ولا الفجور مفيد في التعاطي مع مسائل سياسية دقيقة.

ظهرت المعارضة الطهرانية بمظهر الوطني «الدرويش» عندما أصبحت تكرِّر صباح مساء مقولة «لا للتدخل الخارجي»، وكأنها تطلب من النظام الذي افتقد كل شرعية وطنية، الاعتراف بوطنيتها، وظهر الطرف الآخر من المعارضة متحلِّلا من أي اعتبارات أو حسابات سياسية لها علاقة بالسيادة الوطنية أو بقسم آخر من السوريين الذين يتخوّفون على مستقبل البلد.

إن أي خيار سياسي يفترض أن يوضع في المحصلة في ميزان الربح

---

(26) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/684-houleh-massacre.html>.

(27) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/595-military-intervention.html>.

والخسارة من زاوية المصلحة الوطنية. أي يجب مناقشة تفاصيل هذا التدخل - إن كان مطروحًا - وآلياته ومراحله ووسائله وأطرافه ومدّته وتأثيراته ونقاطه الإيجابية والسلبية والمكاسب والخسائر من زاوية مصالح سورية والسوريين. وعندما نناقش كل ذلك يمكن وقتها تحديد موقف واضح من الموضوع. بمعنى آخر يجب أن نُناقش ونتفق على عرض محدد من التدخل الخارجي، أما المواقف العامة التي يجري اختزالها بنعم أو لا فإنها لا تقدِّم ولا تؤخّر، وتثير البلبلة والفوضى والتشويش أكثر مما تقدِّم من الفائدة أو الإنجاز الواقعي.

هناك من يعتقد واهمًا أن العالم ينتظر رأي بعض الشخصيات أو القوى المعارضة كي يتدخّل في الوضع السوري أو لا يتدخل. إذ يعتقد هؤلاء إن هم كرَّروا صباحًا ومساء مقولة «لا للتدخل العسكري» فإن كلامهم سيمنع الدول الراغبة في التدخل بسورية من وضع الأمر موضع التطبيق. ويعتقد آخر في المعارضة أن سعيه إلى دفع هذه الدول من أجل التدخل هو الذي سيدفع «الخارج» إلى حشد الجيوش والتدخل. في الحقيقة إن المطالبين بالتدخل ليسوا قادرين على إقناع العالم بالتدخل إن كان العالم لا يريد التدخل أصلًا، كما أن رافضي التدخل لا يستطيعون أيضًا إقناع العالم بعدم التدخل إن كان الأخير قد عقد العزم على التدخل، فهذا الـ «الخارج» ليس رهن إشارة أحد، ولا أحد يستطيع أن يمنعه أو يُحرّضه، وهو لا يتدخل إلا إن أراد هو أن يتدخّل، وإن تدخَّل فإنما يتدخل انطلاقًا من رؤيته واستراتيجيته ومصالحه.

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن الطريقة الفعلية التي يتعامل من خلالها المجتمع الدولي مع الوضع في سورية، فالواضح هو المراهنة حتى اللحظة السياسية الحالية على سقوط النظام السوري من خلال تآكله من الداخل، ربما بإجهاده وتشتيت قدرته العسكرية والأمنية. كذلك نعتقد أن إسقاط النظام السوري في تفكير الدول الكبرى لا بد من أن يتم من خلال رؤية وعمل متكاملين للمنطقة بأكملها والتعامل مع الملفات كلها التي يرتبط بها النظام السوري. معنى هذا أن التدخل على طريقة الغزو، كما حصل في العراق، وعلى طريقة الغارات الجوية وحماية الثوار الليبيين من حرب نظام القذافي عليهم،

كما حصل في ليبيا، غير وارد تكراره في سورية، على الأقل كما تبدو الأمور حتى لحظة كتابة هذه الدراسة.

لكن إذا أردنا وضع خطة إعلامية سياسية صائبة للتعاطي مع مسألة التدخل الخارجي، فإننا نضع الملاحظات التالية باعتبارها نقاطًا موجِّهة:

- النظام هو من يدفع البلاد نحو التدخل الخارجي: إن من يدفع باتجاه التدخل الخارجي هو سياسات النظام الحمقاء منذ اليوم الأول للثورة، فالسياسات الغبية هي مصدر وأساس لكل تدخل خارجي من أي نوع، ولا تفيد هنا دعايات النظام في شأن وجود مؤامرات عربية ودولية ضده، إذ ليس من المعقول أن تتآمر الأغلبية العظمى من الدول وتتوافق ضد النظام. فهذه الدعاية مُفتَقِدة الحجة وتتناسى أن سلوكيات النظام هي التي تجرّه من حفرة إلى أخرى، وهذا يذكرنا بخطاب نظام صدام حسين السياسي، فلو لم يرتكب هذا النظام حماقته الكبرى بغزو الكويت لما جاءت جيوش العالم لتعلن نهايته. وبالقياس يمكن القول، لو لم يقمع النظام السوري شعبه ويمارس فنون القتل والتعذيب والتهجير كلها لما تحرك العالمان العربي والدولي ضده.

- الطاقة الذاتية للحراك الشعبي هي الجوهر والأساس: الحراك الشعبي هو أساس الثورة السورية، ولذا يجب أن يكون له الأولوية في عملية التغيير، وأي دعم عربي أو دولي هو عمل ثانوي. للحراك الشعبي في سورية منطقه الخاص وآلياته التي لا تتأثر بحركة المعارضة السورية من جهة، والمجالين العربي والدولي من جهة ثانية، وهذا يعني اعتماد الحراك الشعبي على جهده وخططه الذاتية، خصوصًا مع وجود أمراض كثيرة داخل المعارضة تمنعها من القيام بالوظائف المنوطة بها، ومع وجود تصريحات إقليمية ودولية متبدّلة صعودًا وهبوطًا، ومتغيرة بحسب المصالح المعقدة.

- التدخّل الخارجي قائم والمطلوب إدارة حكيمة له: دفع النظام الأمور إلى الحد الذي أتاح التدخل في الأزمة السورية لمعظم القوى والدول الإقليمية (تركيا، إيران، العراق، حزب الله) وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة، إضافة طبعًا إلى جامعة الدول العربية ودولها. بالتالي تصبح مهمة المعارضة السورية القيام بإدارة حكيمة لهذا التدخل بالاستناد إلى مصالح الشعب السوري ككل والمصالح السورية العُليا.

- الحماية الدولية للمدنيين والقانون الدولي الإنساني: إن طلب التدخل الدولي في هذا المستوى لحماية الشعب السوري من القتل هو مطلب أخلاقي إنساني ولا يخضع لاعتبارات السياسة، وهو حق أساسي للشعب السوري، ويشبه تمامًا طلب المعونة الدولية عندما تقع كارثة طبيعية مثل حدوث زلزال أو بركان أو فيضان أو أي كارثة طبيعية أخرى تهدِّد أرواح البشر. وهنا يجب اللجوء إلى استخدام هذا القانون واستثماره بما يساعد في حماية المدنيين.

يجب في هذا الشأن التخلي عن المثال الليبي في التعامل مع الحدث السوري وإسقاط مرتكزاته وآلياته من الذهن السياسي والشعبي، والعمل على ترجمة مبدأ «التدخل لحماية المدنيين» الذي دخل أروقة الأمم المتحدة والقانون الدولي في عام 2005 بحسب الوضعية السورية بكل جوانبها السياسية والجغرافية والسكانية والتاريخية. ولأنّ مفهوم مبدأ الحماية الدولية وتطبيقه أمر دقيق وحسّاس بالفعل، فإنّه يجب العمل على إيجاد صيغة جديدة غير مسبوقة لترجمته، بما يحقق الهدف المرجوّ منه، ألا وهو منع النظام من الاستمرار بقمعه من جهة، وتفادي التدخل العسكري المباشر على الطريقة الليبية من جهة ثانية. وأعلن المجلس الوطني مرات عديدة هذا المطلب، ومنها بيانه الذي جاء فيه: «تقدم المجلس بطلب رسمي في نوفمبر/ تشرين الثاني2011 لحماية المدنيين إلى كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة»، لكنه لم يقدم تصورًا متكاملًا في هذا الشأن[28].

في هذا الشأن أيضًا فإن الضغط الخارجي، على شاكلة مواقف وتصريحات وعقوبات خاصة بالنظام وإرسال مراقبين عرب ودوليين وإعلام أجنبي، هو أمر

(28) <http://ar.syriancouncil.org/issues/item/108-arab-initiative.html>.

لا خلاف عليه، بل ضروري لحماية المدنيين، لكن يفترض البحث عن وسائل وآليات أكثر نجوعًا وتأثيرًا.

- التفريق بين السيادة الوطنية وسيادة النظام الحاكم: لم تكن سورية خلال أربعة عقود خلت دولة وطنية بالمعنى المعروف، بل لم تكن دولة أصلًا، لأنها ببساطة كانت دولة النظام الحاكم، وبالتالي ليس من الغريب أن تختزل «السيادة الوطنية» لتصبح سيادة النظام الحاكم فحسب، ولذلك عاش السوريون ردحًا طويلًا من الزمن في ظل «الوطنية» المفصلة على مقاس النظام الحاكم، وأصيبوا بتشوّهات وأمراض في الانتماء الوطني. في الدولة الوطنية الأمر مختلف، فالشعب هو السيد والحاكم، وهو يسود ويحكم من خلال المؤسسات، وعبر الآليات الديمقراطية، بعد أن يبني الدستور الوطني، وهذا الدستور أساسه ومرتكزه ومبتغاه احترام حقوق الإنسان. لذلك يتحدد المفهوم السوي للسيادة الوطنية بمدى احترام حقوق الإنسان، وهنا يصبح «الوطن» معادلًا للدستور الديمقراطي وحقوق الإنسان وليس مجرد قطعة أرض وجغرافيا.

لم يكن النظام السوري يملك شرعية داخلية في أي لحظة سياسية خلال العقود الأربعة المنصرمة، بل استند إلى المشروعيات الخارجية لبقائه، وعندما بدأ يفقد هذه الشرعية الخارجية لم يسعَ إلى اكتساب أخرى داخلية، بل حاول ولا يزال إعادة البحث عن غطاء أجنبي جديد والاعتماد على توازنات وعلاقات خارجية وحسب.

أقامت السلطة السورية خطابها الشعبوي الديماغوجي على تقبيح فكرة تدخل المجتمع الدولي عند الرأي العام السوري، ونجحت في ذلك واطمأنت إلى أنه صار بإمكانها العبث كما شاءت بشعبها من دون خوف من أن يتوجّه إلى طلب النجدة والمساعدة من الخارج. وينبع هذا الخطاب من الادعاء بأنّ تدخّل المجتمع الدولي، خصوصًا منظماته الإنسانية، يشكل خرقًا لمبادئ السيادة الوطنية، في حين أنّ السيادة الوطنية الحقة هي سيادة الشعب والمؤسسات الوطنية المنتخبة والمستندة إلى الإرادة الشعبية الحرة والملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، ولا يمكن بأي حال تقليص مفهوم السيادة ليقتصر على سيادة النظام

السوري، الفاقد الشرعية، وتحويلها شعارًا للاستبداد السياسي وكبت الحريات العامة.

- **ما المطلوب إذا أُرغِم السوريين على السير في طريق التدخل العسكري، وما هي المعايير والشروط؟** حال وصلت الأمور إلى طريق مسدودة، وأُرغِم السوريون على التعاطي جديًا ورغمًا مع مسألة التدخل العسكري، فإنه لا ينفع هنا الموقف الرافض أو المؤيد، ويجب التعاطي مع هذا الاحتمال بالتفصيل من باب تخفيف أي آثار سلبية قد تترتب عليه:

- التدخل من خلال حضور وازن للأمم المتحدة على حساب القوى الكبرى، وبإشراف وقيادة عربيين.
- التدخل محدود بسقف زمني لا يتم تجاوزه إلا بقرار من معارضة موحّدة.
- تدخل لا يترتب عليه انتقاص من السيادة الوطنية، لا على مستوى وحدة الأرض السورية، ولا على مستوى وحدة الشعب السوري.
- تدخل لا يلزم سورية والسوريين بأي اتفاق تسوية لا يضمن عودة الجولان إلى سورية أو ينتقص دور سورية تجاه القضية الفلسطينية.
- القرار السياسي من الألف إلى الياء في خصوص التدخل ومستواه وحدوده هو بيد المعارضة السورية الموحَّدة.
- إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام هي بيد السوريين فحسب، وبإشراف الجامعة العربية.
- تصور محدَّد للتكلفة المادية والبشرية للتدخل العسكري وحسابها بميزان الربح والخسارة استنادًا إلى الحالة الراهنة.
- عدم المساس بالقدرات الاستراتيجية للجيش السوري.
- التدخل العسكري البري في أضيق نطاق ممكن وفي الحدود التي تقتضيها الحاجة.

- مشاركة قوات عربية كلما كان ممكنًا على حساب قوات الأمم المتحدة، وأن تنحصر مهام هذه الأخيرة في الحيز غير البري قدر الإمكان.

- وجـود مراقبين عسـكريين عرب مسـتقلين وذوي كفاءة عاليـة ليقدموا تقارير سـريعة في شـأن التـزام التدخل العسـكري بالحـدود التي تـم الاتفاق عليها.

- وجـود جاهزيـة إغاثيـة وإنسـانية عاليـة المسـتوى مـن الأمـم المتحـدة والجامعـة العربيـة ومنظمـة العمل الإسـلامي للتخفيف مـن أي آثـار كارثية أو ضارة.

- ضمـان تحييـد أي آثار إقليمية أو دخـول دول أو قوى أخـرى بما يؤدي إلى خلط الأوراق وضياع البوصلة.

قد تبدو النقاط السابقة خيالية وغير ممكنة التطبيق في حال حدوث تدخل عسـكري، لكن من الضروري وضعها في الاعتبار لتخفيـف الأضرار المتوقعة، كما من المهم أن يكون لدى المعارضة خطاب سياسـي تفصيلي تستند إليه مثل بوصلة للتحرك والعمل والتعاطي مع القضايا السياسية المستجدة.

- **السـلمية والعسـكرة**: الشـائع في خطـاب المعارضة السياسـي هو عبادة الكلمات، على الرغم من أن عنوان الثورة السـورية هو الحرية، والإنسـان الحر لا يعبد الكلمات، ولا يقتنع بأن تصبح بعض التعابير مقدّسـة وغير قابلة للنقاش والمسـاءلة. إذ إن تحـوّل المرء ليكـون عبدًا لكلمـة ما أو عبارة ما هـو المقدمة الطبيعية ليصبـح عبدًا لأصحابهـا ولكل ما يرتبـط بهذه الكلمـات والتعابير، بل إن الحـر يضع دائمًا اشـتراطات وضوابط محددة على المقـولات كلها. من هنا فـإن تعبير «الجيش الحـر» لا هو مقدس ولا هو دنس، ويحتـاج دائمًا إلى إعادة نظـر وتقويم ووضـع المعايير الضرورية كـي يخدم أهداف الثـورة. ونلاحظ أن معظم بيانات القوى السياسية وتصريحاتها تكاد تتعامل مع تعبير «الجيش الحر» باعتباره كافيًا ويحمل الـدلالات والمعاني كلها، إلى درجة أننا لا نسـمع تمييزًا واضحًا في الخطاب السياسـي بين مختلف الجماعات التـي تُعلن انتماءها إلى

الجيش الحر، كما لا نجد - إلا في ما ندر - من يتعامل مع خيار العسكرة باعتباره خيارًا اضطراريًا وحالةً واقعية وليس خيارًا مبدئيًا.

ربما كنا نطمح أن يقوم الجيش السوري باتخاذ موقف مماثل للموقف الذي اتخذه الجيش المصري أو التونسي، ذلك لم يحدث لأسباب يعرفها القاصي والداني. ومن الطبيعي والحالة هذه أن تحدث انشقاقات صغيرة، ومع الزمن واستمرار الثورة واستمرار النظام في عنفه ضد السوريين من الطبيعي أن تسعى الانشقاقات الصغيرة إلى الالتقاء والتنسيق والتعاون وتشكيل جيش مصغر من المنشقين وبعض المدنيين المتضررين من عنف النظام.

بعض أطراف المعارضة تجاهل وجود الجيش الحر، على الرغم من الحقائق السابقة، وظلت تنادي بسلمية الثورة ورفض العسكرة، وكأن الواقع لم يتغير حولها، مثل هيئة التنسيق الوطنية. لكننا نعتقد أن هذا الحرص المشروع لا يبرِّر عدم دعم مجموعات عسكرية انشقت عن الجيش وتعلن أن هدف عملياتها هو حماية المتظاهرين من بطش الآلة الأمنية وحماية القرى والبلدات والمدن من الاقتحامات التي تتعرض لها، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي. لذلك يمكن القول اليوم إن أي رؤية لا تضع التعامل مع قضية الجيش الحر على جدول أعمالها هي رؤية قاصرة، إذ إن تحوّل هذا الجيش إلى حقيقة واقعة، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، يتطلّب وضع رؤية للتعامل معه، ولا شك في أن وضع معايير لهذا الجيش ولعملية العسكرة هو أمر غاية في الضرورة، ومنها:

- أن يعمل الجيش الحر أو أي جهات مسلحة أخرى تحت مظلة سياسية واحدة واضحة المعالم ولها رؤية لسورية المستقبل، والتزام هذا الجيش بالبقاء تحت سلطة هذه المظلة السياسية اليوم وخلال الفترة الانتقالية حتى يعاد النظر في إعادة بناء المؤسسة العسكرية وهَيكَلتِها.

- التزام الجيش الحر بالتقاليد العسكرية المعروفة في الجيوش كلها من حيث الأوامر والتنفيذ والانضباط العسكري ووحدة القيادة.

- التزام الجيش بالأخلاقيات المعروفة في مجال التعامل مع المدنيين والأسرى ووسائل الإسعاف الطبي.

- حصر مهام هذا الجيش في حيزين اثنين هما حق الدفاع عن النفس وحماية المدنيين من بطش النظام وحماية القرى والبلدات والمدن من الاقتحامات التي تتعرض لها.

- عدم اتخاذ الانشقاقات لأي طبيعة مذهبية أو طائفية، والحرص على إبراز الروح الوطنية الجامعة، وانعكاسها في مختلف المجالات، ومن بينها تسميات الكتائب المنشقة أو المشكلة.

- والأهم من ذلك كله أن تبقى المظاهرات السلمية والمقاومة المدنية هي أساس الثورة السورية وجوهرها.

من هنا، فإن أي عمل عسكري لا يلتزم بالمعايير السابقة لن يخدم الثورة السورية، بل سيتحول إلى عبء حقيقي عليها، وسيجلب مخاطر متزايدة على الدولة والمجتمع السوريين. والشجاعة السياسية والأخلاقية تفترض بنا أن ندين أي عمل مسلح يخرج على هذه المعايير، فالإخلال بالمعايير أو الاشتراطات السابقة من شأنه أن يجر البلد والسوريين إلى كوارث لا تنتهي. كما من شأنه أن يأخذ الثورة السورية بعيدًا من الأهداف التي أعلنتها لنفسها، إذ ستكون الفوضى هي المصير الذي ينتظر السوريين حال لم يتم التقيّد بالاشتراطات المذكورة. وجاء في بيان للمجلس الوطني ما يفيد هذا المعنى في شأن إنشاء مكتب استشاري عسكري في 1 آذار/ مارس 2012: «على المجلس الوطني أن يتحمل مسؤولياته أمام الواقع الجديد، وأن يعمل على الحيلولة لمنع حالة التشتت والفوضى في انتشار السلاح واستعماله، ومنع أي اختراقات أو تجاوزات لا تصب في مصلحة الثورة السورية والمصلحة الوطنية العليا»[29].

(29) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/574-snc-statement-on-the-formation-of-military-bureau.html>.

كذلك جاء في البيان ذاته: «وفي سبيل تعزيز قدرات الجيش الحر، قرر المجلس الوطني السوري إنشاء مكتب استشاري عسكري مؤلف من عسكريين ومدنيين، يكون هذا المكتب مسؤولًا عن متابعة شؤون قوى المقاومة المسلحة المختلفة وتنظيم صفوفها وتوحيد قواها ضمن قيادة مركزية واحدة، وتعريف مهماتها الدفاعية، ووضعها تحت الإشراف السياسي للمجلس الوطني السوري وتنسيق نشاطاتها مع الاستراتيجية العامة للثورة»[30].

كي تتحقق هذه الاشتراطات فإن دور السياسيين أساسي في هذا المضمار من خلال التأكيد الدائم على الالتزام بها ومحاولة إقناع المنشقين عن الجيش النظامي بالالتزام بها وتبيان مخاطر الابتعاد منها. كذلك هناك دور رئيس أيضًا للقيادات العسكرية المنشقة في التأكيد على الالتزام بالمهنية العسكرية والأخلاقيات العسكرية التي لا تتعرض للأسرى والمدنيين بالسوء مهما كان انتماؤهم وتوجهاتهم ودورهم وعدم تنصيب أنفسهم قضاة يحاكمون الناس ويتخذون القرارات بشأنهم من دون محاكمات نزيهة وعادلة من جهات قضائية مستقلة ومعترف بها من الشعب السوري، والأهم عدم الاندراج في خطاب طائفي مقيت يقدم للنظام كل ما يحتاجه من مبررات ومسوغات، ويساهم في تخويف السوريين من الثورة والمستقبل.

من الضروري الانتباه إلى أن المعركة مع النظام طويلة الأمد، وتحتاج إلى التحلي بالصبر، وإلى تحقيق التفوّق عليه في المجالات كافة، وخصوصًا في المجال الأخلاقي والقيمي.

6 – الرهان المستقبلي

أظهرت المحطات السياسية منذ انطلاقة الثورة السورية أن المعارضة السورية لم تكن على مستوى الثورة والتضحيات التي قدمها الشعب السوري للظفر بالحرية والكرامة، بل أصبحت بتحالفاتها وألوانها وقواها كلها عبئًا على

(30) <http://ar.syriancouncil.org/press-releases/item/574-snc-statement-on-the-formation-of-military-bureau.html>.

الثورة. كما برز جليًا أن الانتصارات التي تحققت حتى اللحظة للثورة السورية لا فضل فيها للمجلس الوطني أو هيئة التنسيق الوطنية أو سائر التشكيلات السياسية الأخرى، إنما هي تأتي من إصرار الثورة على الأرض، ومن الأداء السياسي الهزيل للنظام وأخطائه. وأعتقد اليوم أن الحقيقة السياسية والأفعال المهمة تجري وتكمن خارج قوى المعارضة، على الرغم من احترامنا تعبيراتها السياسية كلها وحقها في المشاركة، وبالتالي فالمظلة السياسية التي يستحقها الشعب السوري وتكون بقامة الثورة العظيمة لم تولد بعد.

الفصل الثامن

سياسات إدارة الأزمة السورية: «الإدارة بالأزمة»؟

عقيل محفوض

مُقدّمة

شكّلت الأزمة السورية مدخلًا مثاليًا تقريبًا للتحقّق من المدارك التقليدية أو النمطية في شأن السياسة السورية، وطبيعة إدارتها للأزمات، خصوصًا ما يتعلّق بتحريك أوراق «اللعبة» وإدارة المخاوف ومدارك التهديد الداخلية والإقليمية والدولية من أي تغييراتٍ ناشطة في الوضع السوري (صندوق باندورا!). كما شكّلت مُنَاسَبَةً للتحقّق من طبيعة السياسات والرهانات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تغيير النظام (وليس الاكتفاء بتغيير سلوكه)، ربما بصرف النظر عن التداعيات (أو الأثمان) المحتملة للتغيير.

تتألف الدراسة من مقدّمةٍ وإطارٍ منهجي، وخمسة مباحث رئيسة، يتناول المحور **الأول** الإطار العام للأزمة السورية؛ ويتناول المحور **الثاني** الأنماط الرئيسة لإدارة الأزمة وتتمثّل بـ «موقف النعامة»، و«الإطفائي»، و«المُطمَئِنّ» أو «الواثِق»، و«المُستَبِق»، و«المُقامِر» أو «المُغامِر»؛ وأما المحور **الثالث** فيتناول

الديناميات العميقة لسياسات إدارة الأزمة وتتضمَّن: سياسات «المنوال»، و«الضغط المخيالي»، و«الضغط القيمي»، و«صندوق باندورا»؛ ويدور المحور **الرابع** حول السياسات أو الأنماط المحتملة في إدارة الأزمة وتتمثّل بـ: «خيار شمشون»، و«طائر البشروش»، و«خيار الإسكندر» أو «عقدة غورديان»؟ و«الحرب الهجينة»؛ ويتضمَّن المحور **الخامس** النتائج والاستخلاصات أو «الإشارات والتنبيهات»، وأخيرًا الخاتمة.

تنطلق الدراسة من مقولةٍ أساسيةٍ تتمثَّل بـ «الإدارة بالأزمة»، إذ تكون الأزمة هي نفسها «الجذع» الذي تتمخّض عنه أو تتولد منه «الحلول» للاختناقات والتجاذبات والتعارضات الراهنة، لما يخصّ سورية نفسها أو الأطراف - اللاعبين المعنيين بها، وحيث إنَّ الأزمة تشكّل «تحدّيًا ماثلًا» في الداخل والخارج وللداخل والخارج، فإنَّها تُشَكِّلُ في الوقت نفسه «فرصةً سانحةً».

المنهج والمفاهيم الرئيسة

تتوسّل الدراسة إطارًا منهجيًا وبناءً مفاهيميًا مركّبًا يمكن تكثيفه في مستويين، **الأول** يتضمّن المفهوم الرئيس للدراسة وهو «الإدارة بالأزمة» الذي يقارب معاني (الأزمة هي الحل، اشتدي أزمة تنفرجي). والمستوى **الثاني** يتضمّن مداخل تحليل أو أنماط استجابة رئيسة تتمثَّل بـ: موقف «النعامة» و«الإطفائي» و«المُطْمَئِن» أو «الوَاثِق» و«المُسْتَبِق» و«المُقَامِر» أو «المُغَامِر»؛ وكذلك «خَيَار شَمْشُون»، و«طائر البِشرُوش».

تعني «الإدارة بالأزمة»، أنَّ لموقف الأزمة سمات «بدئية» أو «جذعية»، وأنَّ ما تتمخّض عنه ليس «وضعًا» لمولود، وإنّما صيرورة أمور تخضع في كلّ لحظةٍ لتداخلاتٍ وفواعل ورهانات وتجاذبات، ومواجهات... إلخ، تجعل من الحدث نفسه عرضةً للتغيير، وهذا نوعٌ من «التخليق» الناشئ عن «صيرورة» و«هندسة» و«تَدَخُّل» فواعل عديدة.

حيث إنَّ الأزمة كذلك، فإنَّ الأطراف تجعل من الأزمة نفسها مدخلًا

للخروج منها! ونحن هنا لا نتحدَّث عن «مؤامرة» بالمعنى الإنكاري والتأثيمي المعروف، وإنما عن «افتعال» و«اختلاق» حالات ومسارات وسياسات في إطارها، أو على صلةٍ بها، بهدف التدخّل على «الأزمة» والتّأثير فيها و«إدارة» تحوّلاتها، بكيفية تحقّق - ما أمكن - أهدافًا سياسيةً معينةً، داخلية وخارجية. ولا بد من الإشارة إلى أنَّ هذا المفهوم (الإدارة بالأزمة) يتطلَّب المزيد من التقصّي والاختبار.

تنطوي سياسات إدارة الأزمة على أنماط استجابة عديدةٍ، لكنَّ الدراسة تركِّز على مداخل تحليل أو أنماط رئيسة تتمثَّل بـ: موقف «النعامة»، و«الإطفائي»، و«المُطْمَئِنّ» أو «الواثِق»، و«المُسْتَبِق»، و«المُقَامِر» أو «المُغَامِر»، وهي من بين مداخل تحليل عديدة للتعامل مع الأزمات، وإذ تحافظ الدراسة على المسمّيات المذكورة، إلا أنَّها لم تلتزم معانيها الواردة في «مظانّها»، وإنما قَدَّمَتْها بكيفيةٍ مختلفةٍ، كما أخذت بالاعتبار الإضافات المُقترحة في تقرير سورية (2025)[1]، ونضيف هنا أنماط استجابة محتملة وتتمثَّل بـ «خَيَار شَمْشُون»، و«طائِر البشروش». وسوف نأتي على بيان معانيها في محاور الدراسة وفقراتها.

أولًا: الإطار العام للأزمة أو لإدارة الأزمة

تشهد الأزمة السورية استحالةً راهنة أو مرحلية لـ «الحسم» (بأي اتجاه كان) أو «التسوية»، لا تَرَاجُع ولا تَقَدُّم، إذ تنتقل سياسات الأزمة، أو بالأحرى إدارة الأزمة بين «عجزين»، ويدرك الجميع أن ما هو فيه الآن هو الذي سيؤسِّس لما سيأتي، وكل ذلك يتمخّض عن الحدث نفسه، لكنه يتوقف على نتيجة إدارة

---

(1) بصدد موقف «النعامة»، و«الإطفائيّ»، و«المُطْمَئِنّ» أو «الواثِق»، و«المُستبِق»، انظر: ميشال غودي وقيس الهمامي، «الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج،» (كراس ليبسور Cahier du Lipsor؛ رقم 20، ط 6، باريس، 2005)، ص 15-16. وانظر أنماطًا أخرى مثل: «المُقامِر» أو «المغامر»، «الانتقائي»، «المُستبق الحذر»، «المُبَذِّر»، في: محمّد جمال باروت، محرر، **التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع «سورية 2025»: المحور السكاني والمجالي** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، 2007).

الأزمة نفسها، ومن ثمّ فإن الأزمة هي نفسها مصدر تهديدٍ، وهي فرصة في الآن نفسه، لكن ليس بما هي حدث وكفى، وإنما بما هي صيرورة، عملية، رهان... إلخ. ويمكن التركيز على عوامل تحدِّد ملامح الإطار للأزمة أو إدارتها في النقاط التالية:

- تدخل الأزمة السورية مرحلةً حَرِجة، وأحيانًا لامست تطوّراتها انفجارَ «الحرب الأهلية»[2]، وهذا يعني أن «التسوية» يجب أن تكتسب - بأسرع ما يمكن - مقام الضرورة والإلحاح، على اعتبار أن ذلك «إما أن يحدث الآن أو يفوت الأوان»[3]!

- يهدد استمرار الأزمة بتحويل سورية إلى «دولة فاشلة»،[4] وذلك من مدخلين: **الأول**، إن إسقاط النظام سوف يؤدّي - بحسب بعض التوقّعات والمؤشّرات - إلى عنفٍ إثني ومذهبي... إلخ؛ **والثاني**، إن استمرار النظام يعني استمرار سياساته، أي استمرار الأزمة، ومن ثمّ الوصول إلى النتيجة نفسها.

- إن الخلاف في البيئة الدولية والإقليمية حول الحدث السوري، ربّما يدفع الأطراف إلى التمسّك بسياسات تشبه ديناميات «المسألة الشرقية» الموروثة، سوريًا وعربيًا وتركيًا وغربيًا عن الفترة العثمانية، إذ يتمّ التوصّل إلى «توافقٍ موضوعي» (بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية للأزمة؟) في شأن المحافظة على النظام بشروط معينة، أو مجرّد تخفيف النمط وتأجيل الحسم إلى فتراتٍ لاحقةٍ.

- يُنظر إلى المنافسات والتجاذبات الدولية في خصوص الأزمة السورية

---

(2) انظر مثلًا: International Institute For Strategic Studies (IISS) «Syria: Inevitable Descent into Civil War?,» (Strategic Comments; vol. 18, Comment 7, March 2012).

(3) انظر - مع بعض التحفّظ - التقرير التالي: مجموعة الأزمات الدولية، «إما الآن أو سيفوت الأوان: عمليّة انتقاليّة متفاوض عليها لسورية،» (إحاطة سياسية حول الشرق الأوسط؛ رقم 32، دمشق؛ بروكسل، 5 آذار/ مارس 2012).

(4) في شأن مفهوم «الدولة الفاشلة»، انظر مثلًا: Marla C. Haims [et al.], *Breaking the Failed-State Cycle*, Occasional Paper (Santa Monica, CA: RAND Corp., 2008), and Stephen D. Krasner and Carlos Pascual, «Addressing State Failure,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 4 (July-August 2005), pp. 153-163.

على أنّها «آخر مواجهات الحرب الباردة»[5]، وخصوصًا ما يتعلّق بتقديرات الموقف الروسي والصيني[6] التي تعتبر أن سورية هي خطّ دفاعٍ عن تلك الدول بوجه «الهيمنة الغربية».

- تتّسم المواجهات الراهنة، بحرب متعدّدة الأشكال والوسائط، أو «حرب هجينة» (Hybrid War) من عناصر داخلية وخارجية[7]، واتباع ديناميات «إخراج» السوفيات من أفغانستان. وهنا يدور كلام كثير عن تدفّق السّلاح والمال إلى عددٍ كبيرٍ من المجموعات أو التنظيمات المسلّحة[8] التي تشكّل حالة «غير منتظمة» و«غير موحدة» في الداخل، كما تتبع لجهات مختلفة في الخارج. وهناك كلامٌ عن ارتباط ذلك، أو جانبٍ منه، بطبيعة العلاقات «الجديدة» التي تربط الولايات المتحدة (أو الغرب) وقوى الإسلام السياسي في المنطقة[9].

يحاول كل طرفٍ الرّهان على الأزمة نفسها (مدى نجاحه في إدارتها) وما تَعِدُ به من منظوره هو، ومن ثمّ فإن «الأزمة هي الحلّ»، مع كلّ الغموض والالتباس، ومع المخاطر كلها الكامنة فيها والمتولّدة عنها. والواقع أن الأطراف - حتى الآن - تتمسّك بـ «الأزمة» وتقطع مع أي إمكانية لـ «التسوية»، لأن الأزمة هي - حتى الآن أيضًا - الاستثمار الأفضل (في ظلّ العجز عن حسم الأمور)، ومن ثمّ يجب «الإمساك» بها ما أمكن!

---

(5) فؤاد عجمي، «سوريا: معركة الحرب الباردة الأخيرة،» **النهار**، 9/ 2/ 2012.

(6) انظر مثلًا: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «ما الذي يحدّد الموقفين الروسيّ والصينيّ من الأزمة في سورية؟»، (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 8 شباط/ فبراير 2012).

(7) في شأن مفهوم «الحرب الهجينة»، انظر مثلًا: Frank G. Hoffman: «Hybrid vs. Compound War,» *Armed Forces Journal* (October 2009), on the Web: <http://www.armedforcesjournal.com/2009/10/4198658> (Accessed 28/3/2012), and *Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars* (Arlington, Va: Potomac Institute for Policy Studies, 2007), on the Web: <http://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf> (Accessed 28/3/2012).

(8) انظر مثلًا: Joseph Holliday, «Syria's Armed Opposition,» (Middle East Security Report; no. 3, Institute for the Study of War (ISW), March, 2012).

(9) هنري كيسنجر، «أميركا والمشهد العربيّ... دعوة للابتكار،» **الاتحاد**، 2/ 4/ 2012.

ثانيًا: الأنماط الرئيسة لإدارة الأزمة

يمكن تحديد الأنماط الرئيسة لإدارة الأزمة في نقاط عدة، معتمدين في ذلك على «الأنماط التكرارية» المُرجحة في الأزمات السياسية، ونفترض أنَّها ملائمة لتناول سياسات إدارة الأزمة السورية، «الإدارة بالأزمة». وأما النقاط - الأنماط المقترحة فهي:

1 - «النعامة»

هو سمة سياسات «تتجاهل» طبيعة الأزمة ولا تعترف بها إلا في جوانب منها أو في بعض مظاهرها، و«تسكت» عن جوانب أعمق وأكثر حساسية وتأثيرًا في الموضوع، وهذا تعبيرٌ رمزي ولا يُحيل دائمًا إلى سياساتٍ واقعيةٍ، إذ إن السكوت والتجاهل قد يعنيان التأجيل أو ترجيح عوامل وفواعل واستجابات أخرى. وقد يُحيلان أيضًا إلى سياساتٍ لاعقلانيةٍ أو براغماتيةٍ.

عبَّرت جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة عن موقف «النعامة» هذا، من خلال «تجاهل» أبعاد وفواعل جوهرية للأزمة، ولعلّ أكثرها تجليًا هو ما كان لدى النظام نفسه الذي ظن نفسه بعيدًا من تأثيرات «الربيع العربي» بناءً على مدارك وأيديولوجيات وليس مُعطيات واقعية. حتى إن الرئيس بشار الأسد قال قبل فترةٍ قصيرةٍ من اندلاع الاحتجاجات: «إن على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم. وإن التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبةً جديدةً في الشرق الأوسط». وقال: «إن لم ترَ الحاجة إلى التغيير قبل ما حصل في مصر وتونس، فقد أصبح متأخّرًا أن تقوم بأي تغيير»؛ واستبعَدَ «تبنّي إصلاحاتٍ سريعةٍ وجذريةٍ»، وحَذَّرَ من أن المطالب بالإصلاحات السياسية السريعة قد يكون لها ردّة فعلٍ سلبية «في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها»[10].

كتبت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان، قبل أيامٍ معدودةٍ من اندلاع

(10) حديث الرئيس بشار الأسد إلى: وول ستريت جورنال، 31/ 1/ 2011.

الاحتجاجات تقول: «لا بدّ من الاحتفاء بالعناصر المشتركة بين أبناء لغة الضّاد اليوم، وثوراتهم الحالية، وانتقالها من بلدٍ إلى آخر، والتي تؤكّد على وحدة الأمّة العربية وقضاياها»[11]. وقالت في مقالة أخرى: إن ما حدث «إلى حدّ الآن من ثوراتٍ كان يصعب تخيّلها في الربع الأخير من العام الماضي». و«إن الثورة العربية في بداية القرن الواحد والعشرين هي ثورةٌ ضدّ الفساد والقمع وارتهان إرادة الحكام للأعداء، ولكنها أيضًا ثورةٌ لاسترداد مقدّرات الذات... إنَّها ثورةٌ تريد إعادة كتابة التاريخ العربي المعاصر»[12].

اعتقد النظام أن مفتاح النجاح يكمن في تكرار تجربة السياسة الخارجية على الصعيد الداخلي[13]، وأما أن شيئًا من هذا لم يحدث فقد يعني ذلك الاكتفاء بـ «النجاح» على الصعيد الخارجي، فيما يمكن تأجيل الإصلاح الداخلي إلى ما لا نهاية، على اعتبار سورية بلدًا «لا داخل له».

اتّسمت استجابة النظام أول الأمر بـ «الصدمة» و«العجز» عن تفسير ما يجري، لكن انكشاف المشهد على تأثير إقليمي وعالمي واسع كان صدمة أخرى، لم ينفع معها الموقف فكان لا بد من التطلّع إلى استجابات أخرى، ومنه موقف النظام تجاه الحدث السوري، في لحظته «البدئية»، صحيح أنه أَقَرَّ بأحقية المطالب وصوابيتها، إلّا أنه تجاهل أبعادها العميقة.

يمكن القول إن شيئًا من ذلك وَسَمَ تفاعل المعارضة أيضًا التي فوجئت بالاحتجاجات أو الحراك «غير المسبوق» الذي «تَفَوّقَ» على خطابها وديناميّاتها السياسية، لكنه لم يحل - على الأقلّ في البداية - إلى قصدية «ثورية» كما ذهبت التأويلات، كما أن تحوّلاته اللاحقة التي تمت «هندستُها» و«التدخّل عليها» من أطرافٍ وقوىً مختلفةٍ، لم تكن موضع إجماع.

يبدو موقف «النعامة» أكثر وضوحًا في موقف «المعارضة» من معنى أو

---

(11) بثينة شعبان، «خصائص الزمن القادم»، **الشرق الأوسط** (الدوحة)، 28/ 2/ 2011.

(12) بثينة شعبان، «طواحين لا تحركها إلاّ رياح التغيير» **الشرق الأوسط**، 7/ 3/ 2011.

(13) انظر: Alastair Crooke, «The Arab Awakening and Syrian Exceptionalism,» *Foreign Policy*, 7/4/2011.

مسمّى المعارضة نفسه، إذ إن الكلمة تجمع تجاوزًا أو اصطلاحًا ما لم يتمكن الجهد الداخلي والإقليمي والدولي - وسياسات النظام نفسه - من «جمعه» في خطابٍ وتنظيم «موحّد»[14]. وينسحب ذلك على «تعامي» أو «سكوت» تلك المعارضة، أو فصائل منها، عن مسائل بالغة الأهمية تؤثّر في قابليتها الاجتماعية والسياسية في الداخل، وهي: استهداف قطاعاتها في الداخل والمؤيدين لها للناس على أسسٍ مذهبيةٍ وطائفيةٍ[15]. وارتهان قطاعات منها لدولٍ ومنظّماتٍ خارجيةٍ معاديةٍ تاريخيًا لسورية. و«فشلها» - حتى الآن - في إقناع شرائح واسعة من الناس بأنّها قادرة على «تمثيل» الشعب.

ما كان لدى النظام أول الأزمة أخذ يتجلّى لدى الأطراف الأخرى في البيئة الإقليمية والدولية، من حلفائه وخصومه، وذلك بتأثير دوافع متقاربة، إذ «تعامى» العديد من الأطراف عن جوانب من الحدث السوري، وعن موازين القوى والتأثيرات والتداخلات الحاصلة، وأخذ يركّز على عوامل أخرى لم تكن الأصل في ما يجري. هنا اتّسم موقف روسيا والصين وإيران وأطراف أخرى بقدر من «التردّد» و«الإحجام» في شأن الداخل، و«الاندفاع» و«الإقدام» في شأن الخارج، وأيد حلفاء النظام ما قالوا إنه مطالب مُحقة للشعب. وأما خصوم النظام، وبينهم حلفاء سابقون مثل تركيا وقطر ودول أخرى، فكان رهانهم واندفاعهم الشديد لإسقاط النظام سببًا في «تجاهل» طبيعة الحدث السوري واتجاهات القوى الاجتماعية - السياسية ومدى تماسك النظام وطبيعة التأييد الداخلي والخارجي له.

2 - «الإطفائي»

هو موقف «السياسي» الذي يقوم بإطفاء أو احتواء الحرائق (وأحيانًا افتعالها)، وهو سياسة تلقائية ناتجة من ذهنية وسلوكية سياسية، غالبًا ما تُعبِّر

(14) انظر وقارن: International Crisis Group (ICG), «Syria's Phase of Radicalisation,» (Middle East Briefing; no. 33, Damascus; Brussels, 10 April 2012).

(15) انظر مثلًا: Human Rights Watch (HRW), *In Cold Blood: Summary Executions by Syrian Security Forces and Pro-Government Militias* (New York, NY: HRW, 2012).

عن قصدية أيديولوجية أو براغماتية. ويشكّل موقف الإطفائي أحد مداخل إدارة الأزمة السـورية، من خلال تقديم مختلف فواعل الأزمـة وأطرافها (في الداخل والخارج) باعتبارها مُؤَهَّلَةً للقيام بدور «الإطفائي» و«احتواء الحرائق».

يُعـد نهج أو موقف الإطفائـي تقليديًا بالنسـبة إلى النظام في سـورية، وكان إحـدى سياسـاته التقليديـة خـلال سـنوات عدة بـل عقـود، باعتبـاره الضامن أو المُـوازِن لتجاذبـات القـوى المتنافسـة والنزاعـات المحتملة أو الوشـيكة داخل سـورية. لكنه زاد على ذلك (دور الإطفائي) اعتباره «صمام أمان»، وعندما يحيق به خطر ما، أو تَدْلَهِمّ الأحوال فيصبح «صاعق تفجير»! ليس في الداخل فحسب، وإنما في الخارج أيضًا، بما يُشَـبَّه سـورية بــ «صندوق بانـدورا». صحيح أنه لم يكن قـادرًا على فعل الكثير، أو اتخاذ المبادرة في ما يهمّه، إلّا أنه كان قادرًا على «احتواء» مصادر التهديد و«إفشال» أو «عرقلة» مساعي الآخرين بأساليب شتى.

تُشَـكِّلُ الأزمـة الراهنـة اختبـارًا جديًـا للمـدارك والسياسـات النمطية في هذا الخصـوص، وهنا معركـة حامية من أجل «إثبـات» مقولـة (أو دور) النظام السياسـي باعتباره «إطفائيًا» يحكم بلدًا أشـبه ما يكون بـ «صندوق باندورا»[16]، وهـذا أصل وفصـل الخطـاب مـن منظـور النظـام وحلفائـه؛ أو «تفكيكهـا» أو على الأقـل «التخفيف» مـن وطأتها، وهذا أصـل والخطاب وفصلـه من منظور المعارضـة وحلفائها، ولو على أسـاس الاختبار والمحاولـة، على الرغم من أن تلك «المعركة» قريبة جدًا من «سياسات الحافة» بالنسبة إلى مختلف الأطراف.

إذا اعتبرنا أن المعارضة السـورية تصـدر عن المرجعية الثقافيـة – وأحيانًا السـلوكية نفسـها – أمكن لنا تفسـير الديناميات المتشـابهة بينها وبين النظام في تلمُّـس دور «الإطفائي». وما يُعـدّه النظام مصدر الحرائق، سـيكون مختلفًا هنا، وسنجد أعداء وخصومًا (ومن ثمّ حلفاء) مختلفين بل معاكسين. وتصل الأمور بـكل طرف لأن يعتبـر أن مهمته بصفتـه «إطفائي» هي أن يتخلَّـص من «الآخر» أو «يتجـاوزه» باعتباره (الآخـر) هو مصدر الحرائق! هنا تشـابه لافت قريب من

(16) أسطورة يونانيّة يأتي توضيحها لاحقًا في سياق الدراسة.

«مثلية سياسية» بين النظام والمعارضة. وهذه على أي حال مسألة تتطلّب المزيد من البحث والتدقيق.

ينسحب شيءٌ من ذلك على البيئة الإقليمية والدولية التي يحاول بعضها الخروج من نمطية «صندوق باندورا» المشار إليه، بانتحال صفة الإطفائي الذي يريد حلّ الأزمة السورية من خلال إسقاط النظام[17]، والذي يساعد بدوره في «تفكيك» و«تجاوز» سياساته السابقة والوصول بالأمر إلى سورية جديدة مختلفة عن سابقتها التي طبعها النظام بطابعه. وهنا تأتي سياسات التدخّل المتعدّد الأشكال، من أجل «إطفاء الحريق»!

هناك أطراف أخرى، مثل دول مجموعة «البريكس»، ترى أن إسقاط النظام أو التدخّل العسكري سوف يُشعل الحرائق بدلًا من إطفائها، ما يُعزِّز الأزمة الراهنة ويهدِّد الأمن الإقليمي والدولي. وهذا يستدعي تدخّلها (البريكس) لمصلحة «تسوية سياسية»، باعتبارها نوعًا من «إطفاء الحرائق»، وتُعَزِّزُ موقفها بتجربة الناتو في ليبيا، وتقول إنّها لن تسمح بتكرارها في سورية. هنا يصبح الملفّ السوري جزءًا من تجاذبات ومنافسات في السياسة الإقليمية والدولية[18]، وليس موضوعها الأبرز، حتى لو احتلّ الواجهة.

3 - «المُطمَئِنّ» أو «الواثِق»

موقف «السياسي» الذي يبني سياساته بناءً على «نقاط القوّة» أو «أوراق اللعب» لديه ولدى حلفائه، بناءً على تقديرات ترتبط بمدارك الأزمة والتوقّعات المحتملة لما يمكن أن تتمخّض عنه. وهو موقف رهانٍ وليس موقف يقينٍ. وفي مواقف الأزمة تبدو «الثقة» مسألة مصيرية.

يعتبر النظام أن سياساته كانت تاريخيًا على الجانب الصحيح في ما

(17) انظر مثلًا: Daniel Byman [et al.], «Saving Syria: Assessing Options for Regime Change,» (Middle East Memo, Brookings Institute, Saban center for Middle East Policy, March, 2012).

(18) انظر مثلًا: جاكسون ديل، «الأزمة السوريّة وخطوط الصدع الإقليميّ:» **الاتّحاد،** 4/ 2/ 2012، **وواشنطن بوست،** 4/ 2/ 2012.

يتعلّق بالسياسة الخارجية. وثمة كلام لا ينتهي عن «صوابية الرؤية والموقف» و«السياسة الحكيمة»... إلخ، وهذا يعزِّز مرةً أخرى مداركه بأن سياساته الخارجية قد تكون الشرط «اللازم والكافي» لنجاح سياساته الداخلية، وأن الحلول الأفضل لأزماته الداخلية هو «الخارج». والمسار الأفضل – من منظوره – هو إدارة الأزمة بـ «تحريك» عوامل وفواعل مؤثِّرة على الصعيد الخارجي. وإذ يركِّز خصومُهُ على مَوَاطِنِ ضَعفِهِ، يركز هو وحلفاؤه على مواطن القوّة لديه، وهذه مسألةٌ معقّدةٌ، وتتّصل بما يستطيع فعله، وبما لا يستطيع – أو لا يريد – الخصوم تَحَمُّلَهُ[19].

ما دامت المعارضة تَصدُرُ عن بيئةٍ أو خلفيةٍ مشابهةٍ، فإن من المتوقع أن تفعل الشيء نفسه تقريبًا، وهي «مُطمَئِنَّة» إلى وجود إرادةٍ قويةٍ لدى الخارج بدعمها وتعزيز كينونتها وقوّتها، وربما وجود قرارٍ لديه «إسقاط النظام»، ومن ثمّ فهي تحثّه على القيام بما لم تستطعه هي. وهنا يَحْضُرُ الخارج بشكلٍ مُتعاكسٍ بالنسبة إلى النظام والمعارضة، كما بالنسبة إلى حلفائهما.

تَعَامَلَ النظام مع الأزمة بقدرٍ متزايدٍ من الثقة، وذلك بعد أن «تجاوز» هواجسه في شأن موقف إيران وروسيا (وأطرافٍ أخرى) اللتين أظهرتا – في البداية – قدرًا من التردّد تجاه الحدث السوري، وخصوصًا عندما بدت الاحتجاجات قويةً.

تعزِّز عاملُ الثقة لدى النظام بانخراط روسيا والصين وإيران وأطرافٍ أخرى في منافساتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ عديدةٍ، أكّدت (له) مواقف تلك الدول في مواجهة السياسات المناهضة له. ونُظِرَ إلى «الفيتو» الروسي والصيني الداعم لسورية في مجلس الأمن، كأنما هو فصلٌ آخر من فصول «الحرب الباردة»[20].

ينسحب موقف «المُطمَئِن» إلى المعارضة السورية وحلفائها الإقليميين والدوليين، إذ تعزِّز اتجاهها – وخصوصًا قطاعها الخارجي وامتداداته في

---

(19) انظر مثلًا: نداف إيال، «لماذا لا يتدخّل العالم في سورية؟،» **معاريف**، 3/ 2/ 2012.

(20) Philip Stephens, «A Veto Worthy of the Brezhnev Era,» *Financial Times*, 9/2/2012.

الداخل - للتصرف بثقةٍ أكبر واطمئنانٍ تجاه دعمٍ إقليمي ودولي «مؤكّد»[21] في مواجهة النظام.

يشكّل موقف «المطمئن» أو «الواثق» تعبيرًا صريحًا نوعًا ما عن حالة «الإخفاق المتوقع»[22]، وكلٌّ يرى - أو يعتبر أو ربّما يدَّعي - أنه أقرب إلى تحقيق هدفه مما كان الحال في السابق. وقد يكون ذلك من باب وضع الأمنيات مقام الواقع. هنا تتفاوت التقديرات بين شعار «خلصت» الذي روَّج له النظام، وآجال زمنية محدّدة لسقوط النظام كان قد روّج لها خصومه. ولم يحدث شيءٌ من ذلك، حتى الآن، فلا الأزمة «خلصت» ولا النظام «سقط».

4 - «المُسْتَبِق»

تتّسم سياسات إدارة الأزمة السورية باتجاه فواعلها الرئيسة إلى المجازفة في استحداث أفعال واستدراج أخرى، باعتبارها نوعًا من التغطية على جانبٍ من الموضوع. والإفصاح الاستباقي - على غرار الحرب الاستباقية - عن جوانب أخرى، من قبيل مخاطبة الرّأي العام على طريقة «انظروا هذا ما سيحدث لو أن» الطرف الآخر انتصر في المواجهة.

يبدو أن الأزمة «أفصحت» عن أمور كثيرة، وأنذرت من خلال سياسات واستهدافات قصدية متزايدة هنا وهناك أن الأمور يمكن أن تشهد تصعيدًا أكبر، وأن لدى مختلف الأطراف خيارات حدية أكثر، وأن سورية قريبة جدًا من أن تكون «دولة فاشلة».

أسرع النظام إلى القول إنَّ الاحتجاجات الأولى رفعت مطالب مُحِقَّةً،

(21) انظر مثلًا: ICG, «Syria's Phase of Radicalisation».

(22) «الإخفاق المتوقع»، مفهوم فيزيائـيّ يتحدَّث عن النقاط أو النهايات الحديّة القصوى لمقاومة المواد، إذ يتمّ توظيف الأمر في «هندسة» المواد والأجهزة، بحيث يصبح ذلك «الإخفاق» مُعَدًّا له وجزءًا من هندسةٍ قصديّةٍ تجعله متوقّعًا، كما في الفواصم الكهربائيّة، ومفاتيح علب المشروبات الغازيّة... إلخ.

إلا أنَّـه قـدَّم تقويمًا اسـتباقيًا - ما لبث أن أخذ مفعـولًا أو أثرًا رجعيًـا - قال إنَّ «مندسّـين» أخذوا الاحتجاجات إلى مكانٍ آخـر، وإنَّ «متآمرين» ركبوا الموجة. ثمّ عَمَدَ إلى «اسـتدراج» العنف بأساليب شتى، وقد يكون «انسحب» من مناطق معيّنة بكيفيةٍ «شَـجَّعَت» بعـض الجماعـات والاتجاهات المتطرّفـة على العمل المسلّح. وأدار النظام بشكلٍ نشـطٍ مخاوف «الإثنيات» التي تتعرّض - في عددٍ من المناطق - لتجـاوزاتٍ وضغطٍ متزايد، وتكرّرت حـوادث القتل على الهُوية والتهجير الجماعي.

ما فعلتـه المعارضـة، أو ما سـيطلق عليها كذلـك لاحقًا، هو أنَّهـا فاجأت النظام و«اسـتدرجته» بفعل تظاهراتٍ «لا متوقّعة» إلى ردات أفعالٍ واسـتجاباتٍ مفرطةٍ في العنف تجاه المحتجّين هي فعل الاسـتدراج الرئيس. كما أن «تنظيم» الاحتجاجـات انطلاقًـا من «الجوامـع»، وفي مناطـق توتّرٍ واحتقـانٍ ذات طبيعةٍ خاصّة، وجّه ضربةً كان من الصعب علـى النظام مواجهتها. وعندما حاول ذلك أرسـل رسائل خاطئةً إلى الجمهور، الأمر الذي زاد في الطابع الديني والمذهبي للاحتجاجات. ورفعت المعارضة بشـكلٍ مُتَعَجِّلٍ شـعار «إسقاط النظام» بكيفيةٍ جاوزت مـا كان متوقعًا من حركـةٍ احتجاجيةٍ، و«احتوت» أو «اسـتبقت» بذلك كلّ جهد النظام للتسوية في درعا ومناطق أخرى.

وقف خصوم النظـام الإقليميـون والدوليون موقف «المسـتبق» من خلال السـعي الحثيث إلى «تدويـل» الأزمة، و«تنظيم» المعارضة فـي الخارج، وطرح المسـألة عبر مجلس الأمـن والمنظمـات الدولية، ثمّ «تنسـيق» سياسـات إدارة الأزمـة بإعطائهـا لتركيا والـدول العربيـة، ولجـان المراقبين وتقصّـي الحقائق، ومؤتمرات «أصدقاء سـورية»، والدعم العسـكري والمادي والتقني للمعارضة، ثمّ الإعلان عن ذلك باعتباره سياسةً رسميةً لعددٍ من الدول.

وقفـت دول «البريكس» وإيران مواقف «اسـتباقية»، وتوافقت على مسـألةٍ أساسيةٍ تبدو حاسـمة حتى الآن، هي عدم السماح بتكرار «السيناريو الليبي» في سورية. وعندما تُعلن روسيا ذلك صراحةً فهذا يجعل المواجهة تتجاوز المسألة

السورية إلى الإطار الإقليمي والعالمي، باعتبار أنها المنافسة أو الصراع على «المكانة» و«المصالح» ورسم ملامح السياسة الدولية بقدرٍ يسمح بمراعاةٍ أكبر لمصالح القوى الناهضة.

ساعد ذلك النظام في «احتواء» نسبي لمفاعيل مؤتمرات «أصدقاء سورية»، بحيث خرجت بعناوين سياسية كبيرة، فيما كانت النتائج الفعلية تتركَّز في الدعم التقني والاستخباري وتسليح جماعاتٍ من المعارضة، على مبدأ أن ذلك هو أفضل الخيارات العملية المتاحة حتى الآن.

5 - «المقامر» أو «المغامر»

تنطوي الأزمة السورية على رهاناتٍ وتجاذباتٍ مُتَعَاكِسَةٍ، تكتسب صفة «الاستعجال» و«المقامرة» أو «المغامرة»، وتتمثَّل بانخراط الأطراف في سياساتٍ متفاوتةٍ، من أجل مكاسب متوقّعة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، قريبة أم بعيدة. وأمام «عدم اليقين» الذي يحيط بالأزمة، وكثافة التحوّلات، وضيق الخيارات أو البدائل، وضغط الحدث... إلخ[23]، فإن إدارة الأزمة تنحو بشكلٍ متزايدٍ إلى طابع «المقامرة» أو «المغامرة» بالمعاني الممكنة والمخاطر المحتملة كلها.

يعتبر «المغامر» أن الأزمة هي مصدر تهديدٍ وفرصة في الوقت نفسه، وأن الأمر يتوقف على تجاذباتها وكيفية التعاطي معها... إلخ. وما دام «إلغاء» الآخر ليس ممكنًا حتى الآن، وكذلك التوصّل إلى تسويةٍ مقبولةٍ أو مستقرّةٍ، فإن الأمر يتطلَّب «المغامرة» و«المخاطرة» من أجل «تغليب» حالةٍ على أخرى.

هكذا وقف النظام موقفَ «المغامر» أو «المقامر» في شأن احتمال امتداد الاحتجاجات إلى مناطق واسعة، واحتمال أن يتطوّر «التردّد» الإيراني بما لا تشتهي سفنه، واحتمال أن يتوصّل الغرب (وأطراف إقليمية ودولية) إلى

---

(23) انظر وقارن: ICG, «Syria's Phase of Radicalisation».

«صفقة» مع روسيا والصين تقتضي القيام بسياساتٍ تعويضيةٍ في ملفّاتٍ أخرى مقابل الملف السوري... إلخ.

انخرط النظام في لعبةٍ خطرةٍ للغاية، وتجاوز بأكثر مما كان متوقعًا فصولًا من الأزمة، مستفيدًا من جملة أحوالٍ وإمكاناتٍ، لعلَّ أهمّها التجربة المتراكمة من البراغماتية «الفجة»، والتكيّف مع الأزمات واللعب على الأوراق[24]. وسبق له أن اكتسب «ميزة نسبية» في القدرة على تجاوز لحظاتٍ بالغة الحرج والخطورة، وأقربها أزمة الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 وأزمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في عام 2005، وحرب تموز/ يوليو 2006.

قد يعتبر مسؤولو النظام وخبراؤه أن الأزمة الراهنة، على خطورتها، ربما تختلف عن سابقاتها في «الدرجة» وليس في «النوع»، الأمر الذي يجعل الخبرات السابقة والأدوات السابقة في إدارة الأزمات ممكنة التطبيق اليوم، مع اختلافاتٍ نسبيةٍ تقتضيها طبيعة اللحظة الراهنة. وهذا يتطلّب بعض التوسّع، وربما كثيرًا من التدقيق والتقصّي.

اعتبر النظام أن التدخّل العسكري «مغامرة» لن يحتمل الغرب وحلفاؤه القيام بها، ليس بسبب العجز العسكري وغياب الرغبة، وإنما بسبب مداركهم في شأن الأثمان المباشرة، كما بسبب التداعيات المحتملة على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية[25]، كأنما سورية هي «صندوق باندورا»، أو كأنما النظام

---

(24) انظر مثلًا: مجموعة الأزمات الدولية: «إعادة خلط الأوراق (1): إستراتيجيّة سوريّة قيد التطوّر،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 92، دمشق؛ واشنطن، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2009)، و«إعادة خلط الأوراق (2): أوراق سورية الجديدة،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 93، دمشق؛ واشنطن، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(25) في تقويم فكرة التدخّل العسكري في الأزمة السورية، انظر مثلًا: Michael Weiss, «Intervention in Syria: A Assessment of Legality, Logistics and Hazards,» (Henry Jackson Society, December 2011).

وانظر مقاربة أخرى في: Marc Lynch, «Pressure Not War: A Pragmatic and Principled Policy Towards Syria,» (Policy Brief, Center for a New American Security, Washington, February 2012).

السياسي فيها هو «صمام الأمان»، أو بالأحرى «صاعق التفجير» فيها، كما سبقت الإشارة، وإن حدوث تغيير بالقوة سوف يؤدّي إلى زيادةٍ غير محتملةٍ في المخاطر الإقليمية والدولية.

يقابل ذلك بالنسبة إلى البيئة الداخلية وإلى السوريين أنفسهم مدارك مشابهة لا تقل حساسية وخطورة في شأن الفوضى والحرب الأهلية، أو بالحدّ الأدنى انتقال البلاد من «دولة تسلطية» إلى «دولة فاشلة»، أو وقوع البلاد تحت تسلطيةٍ جديدةٍ تقودها اتجاهاتٌ دينية ومذهبية متشدّدة.

إن الغرب وتركيا والدول العربية، وأكثرها كان بكيفية أو أخرى حليفًا للنظام خلال سنوات عدة، فريق قد لا يكون مدفوعًا بمصالح الشعب السوري، وإنما برغبةٍ متزايدةٍ ومُلِحَّةٍ في «تغيير» قواعد اللعبة الإقليمية و«كسر» التحالفات المُعنِّدة في المنطقة وتغيير ميزان القوّة والمعنى... إلخ. وأن الأزمة الراهنة تحدث في منطقة نزاع للسيطرة الإقليمية، لاعبوها الرئيسون هم إيران وتركيا وإسرائيل (والدول الكبرى، وخصوصًا الولايات المتحدة باعتبارها جزءًا من الإقليم)[26].

صحيح أن المخاطر عالية، إلّا أنّ المكاسب ستكون أكبر، خصوصًا أن إسقاط النظام سيؤدّي إلى تغيير ديناميات السياسة الإقليمية واحتواء مصادر تهديدٍ عديدةٍ داخلية وخارجية... إلخ. وثمة من ينظر إلى ما يجري على أنه صراعٌ إقليمي ودولي على الأرض السورية، وأنه استمرارٌ لديناميات حرب الخليج الأولى (تجاه إيران) ثمّ لديناميات حرب الخليج الثانية (تجاه العراق بما هو قوّة إقليمية طامحة)، واستمرارٌ لديناميات حرب تموز/ يوليو 2006 (تجاه حزب الله)، واستمرارٌ لسياسة تركيا (تجاه أكرادها)، وربّما سياسة إقليم كردستان العراق (تجاه حزب العمال الكردستاني)[27]. وهي فوق ذلك محاولةٌ

(26) انظر مثلًا: عقيل محفوض، «سورية وتركيا: «نقطة تحوّل» أم «رهان تاريخيّ»؟،» (دراسة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012).

(27) انظر مثلًا: جون هيمينج، «توتّر الشرق الأوسط يؤدّي إلى تقاربٍ بين تركيا وأكراد العراق،» (رويترز، 3/ 2/ 2012).

لتحطيم «الهلال الشيعي»، مقابل إقامة «الحلف» أو «الهلال السُني»[28].

ثالثًا: الديناميات العميقة لسياسات إدارة الأزمة

هنا يجب التركيز ما أمكن على «الأنماط التكرارية» في إدارة الأزمة، و«الإخفاق المتوقع» لعددٍ من الأنماط مقابل «إدراج متوقع» أيضًا لأنماطٍ أخرى. والمسألة ليست تعاقُب أو تسلسل أنماط كما في «سباق التتابع»، وإنما في تقدير الوزن النسبي لكلٍّ نمطٍ خلال لحظات الأزمة ككل، وربّما تجاه مواقف أو حوادث أو مناطق أو أطراف محدّدة.

ثمة حضورٌ ناشطٌ لديناميات مختلفةٍ في سياسات إدارة الأزمة، وإن اختلاف تجلّياتها وتفاوت الحديث عنها لا يعنيان اختلافًا جديًا في تأثيرها والتعويل عليها، ذلك أن منها ما يكون سريًا أو في خلفية الصورة، ومنها ما يكون مؤجّلا... إلخ، ويمكن تركيز الديناميات الذهنية - السلوكية الأبرز في سياسات إدارة الأزمة، وفي معنى «الإدارة بالأزمة» في النقاط التالية:

1 - سياسات «المنوال»؟

يرى النظام - وهذا جزءٌ من «المغامرة» أو «المقامرة»، كما ذكرنا سابقًا - أن ديناميات «احتواء» أزمة الثمانينيات من القرن العشرين مع «الإخوان المسلمين»، وكذلك احتواء أزماتٍ خارجيةٍ لاحقةٍ مثل احتلال العراق في عام 2003 واغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق في عام 2005 يمكن تكرارهما أو إعادة إنتاجهما - بكيفيةٍ أو أخرى - في الأزمة السورية اليوم. ويمكن تركيز سياسات «المنوال» في النقاط التالية:

---

(28) انظر تصريحات أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي، في: محمد نور الدين، «داود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و«يهدد» إيران: «الإحياء الشيعيّ» سقط و«الإحياء السُنيّ» بدأ!،» السفير، 9/ 1/ 2102؛ جمال خاشقجي، «أفول الهلال الشيعيّ،» **الحياة**، 28/ 1/ 2012، و Atilla Sandikli and Emin Salihi, «Iran, the Shia Crescent and Arab Spring,» (Report; no. 35, Wise Men Center for Strategic Studies, Istanbul, August 2011).

– هناك توقّعاتٌ أن ما سـمّاه النظام بـ «الحلّ الأمني» أو «الحسـم» يسـتند إلـى مرجعيةٍ إدراكيةٍ وتأشـيريةٍ وخبراتٍ عمليـةٍ أو ميدانيةٍ... إلـخ، تتّصل بأزمة الثمانينيات.

– هناك توقّعات أن النظام ربّما وضع تحت المجهر حوادث تونس ومصر واليمن، وبالقطع ليبيا، في أبعادها الداخلية والخارجية.

– فحص الأنماط التكرارية للاحتجاجات وسياسات الدول تجاه الأزمات المختلفة، سـواء ما كان في الدول العربية المذكورة آنفًا أم ما كان في إيران مثلًا التي شهدت قبل عامين موجة احتجاجاتٍ غير مسبوقةٍ.

– دراسـة ردّات الفعل المختلفة والفروق النسـبية والمسـارات الاحتوائية والبدائل التي كانت محتملةً أو ممكنةً والطرق «غير المسـلوكة» من النظم تجاه أزماتها.

ترى قـوى من المعارضـة وقطاعات اجتماعيـة مؤيدة لها فـي الداخل، أن ديناميات إسـقاط نظام صدام حسـين في العراق في 2003، ثمّ إسقاط نظام بن علي في تونس في عام 2010، وإسـقاط نظام مبارك فـي مصر في عام 2011، وحتى إسـقاط نظام القذافـي في ليبيا في عـام 2011، يمكن تكرارهـا أو إعادة إنتاجها – بكيفيةٍ أو أخرى – في سـورية. وهذه ليست مجرّد أفكارٍ أو تأويلاتٍ، وإنما هي محدِّدات نشطة للسياسـات التي يتّبعها كلّ طرفٍ، في إطار ما سمّيناه «الإدارة بالأزمة».

تنهـج المعارضـة (وحلفاؤهـا) سياسـات «المنوال» المشـار إليهـا، لا بما هـي «نمـوذج» أو «مثال» عـام للتغيير، وإنما بما هـي «إطار» للحراك السياسـي والاحتجاجـي والإعلامي أيضًـا، وأحيانًا بما هي «كاتالـوغ» أو «دليل تنفيذي». ويمكن تركيز سياسات المنوال على هذا الصعيد في النقاط التالية:

– «نقل» الخبـرات العملية في خصـوص تنظيم التظاهرات واسـتخدام أو توظيف وسـائط الاتّصال والتغطية الإعلامية، و«تجاوز» إجـراءات الرقابة على

الاتصالات، وحتى تكتيكات التعامل مع قوات مكافحة الشغب... إلخ.

- «نقـل» تجربة التنظيم السياسـي والعسـكري مثل «المجالـس الانتقالية» و«العسـكرية» ومؤتمـرات الدعـم الدوليـة، مثل مؤتمـرات «أصدقاء سـورية»، بمساعدة أطرافٍ خارجيةٍ. وهذا يتصل بالتجربة الليبية على نحوٍ خاصٍّ.

- نهج تكتيكات المواجهة الإعلامية والميديا على نطاقٍ واسعٍ.

- توسّـل بعـض قطاعـات المعارضـة خطـاب التحريـض والاسـتقطاب المذهبـي والطائفي، كما اسـتخدم تكتيـكات «القاعدة» والتنظيمات المشـابهة، ومارس العنف على غرار ما حدث في العراق وأفغانستان وغيرها.

2 - «الضغط المخيالي»

تثير الأزمة السـورية عوامل ضغطٍ مخياليةٍ عاليةٍ، ويرتفع سـقف التوقّعات (الآمـال - المخـاوف) لـدى مختلف الأطـراف التـي اجتهدت فـي «توظيف» الخطـاب الديني والثقافة الاجتماعيـة وأنماطٍ من الذاكرة التاريخية والسياسـية، والبنى الطائفية والعشائرية والجهُوية... إلخ في إدارتها الأزمة الراهنة.

هنا تجـري مواجهـات عنيفة بيـن مختلف أطـراف سياسـات إدارة الأزمة السـورية[29]، ولعلهـا قطـاع أو مجـال للمواجهـة الأهـمّ بعـد القطـاع الأمنـي والعسـكري. وتسـتهدف «الإدارة بالأزمـة» العمـل علـى إدارة أزمـة المخيـال والمـدارك والتوقّعـات المفضية إلى اتّجاهاتٍ سياسـيةٍ، فرديـةٍ وجمعيةٍ، وحتى دولتيـةٍ. وفعلت أطـراف الأزمة الكثيـر على هـذا الصعيـد، وإن كان ذلك بقدرٍ متفاوتٍ من النّجاح.

يمكن تركيز التجلّيات العامة لتجاذبات أو مواجهات الضغط المخيالي في سياسـات إدارة الأزمة السـورية في ديناميتين أو موقفين رئيسين متعاكسين هما:

---

(29) انظر مثلًا: أيمن محي الدين، «حرب غامضة ووحشـيّة لكسب قلوب السوريّين وعقولهم:» تايم، و**الجريدة** (الكويت)، 4/ 2/ 2012.

«الإقدام» و«الإحجام»، أي «الإقدام» على الانخراط في الاحتجاجات ومناهضة النظام، وتأييد المعارضة في ما تجتهد فيه لإسقاطه، و«الإحجام» عن ذلك، وهذا لا يتعلّق بمن يقف إلى جانب النظام ضد المعارضة وخلفائها فحسب، وإنما أيضًا بمن يختار «النأي بالنفس» عن المواجهات الراهنة، وكذلك أولئك الذين يختارون الوقوف «بين – بين»، أو يختارون «لا هذا، ولا ذاك»، وحتى «المرجئة» بالمعنى السياسي. لكننا نركّز على النمطين أو التجلّيين الرئيسين المشار إليهما أعلاه، أي «الإقدام» و«الإحجام».

يتجلّى الضغط المخيالي الذي يوظّفه النظام (وحلفاؤه) في إدارته الأزمة، من خلال مؤشّراتٍ أو محفّزاتٍ رئيسةٍ تتعلّق بـ: تعزيز المدارك في شأن مخاطر ما يجري، والخوف من المجهول، ومخاوف العنف الطائفي والحرب الأهلية، والشعور بأن ما يجري قد يشكّل مدخلًا للتدخّل أو الاختراق الغربي للمنطقة، وتغيير ديناميات الصّراع وقواعده في المنطقة، من الصراع مع «إسرائيل» و«الغرب» إلى «الصراعات الداخلية» أو الصراع مع «إيران». وهذا يُعزّز الميل إلى الاصطفاف مع النظام، أو على الأقل النأي بالنفس عمّا يجري.

ويتجلّى الضغط المخيالي الذي توظّفه المعارضة (وحلفاؤها) في إدارتها الأزمة من خلال مؤشّراتٍ أو محفّزاتٍ رئيسةٍ تتعلّق بـ: الشعور بإمكانية التغيير، و«انتقال» موجة «التحوّلات العربية» وتأثيرها الدافع والحافز في سورية، والحساسية البالغة للإعلام والاستعارات الثقافية والشائعات والحرب النفسية، ورفع مستوى «التطييف» و«المذهبة» بهدف جذب شرائح اجتماعية أكبر... إلخ، وهذا يُعزّز الميل إلى الاستقطاب والانخراط في الاحتجاجات المناهضة للنظام.

3 – «الضغط القيمي»

تأثّر السوريون بالأزمة و«نَمَت» لدى شريحة منهم مدارك وميول «جديدة» شكّلت في بعض جوانبها «خروجًا» على نظم القيم السياسية المعتادة أو المعروفة لديهم، وخصوصًا ما يتعلّق بالموقف من «الغرب» ومسألة

«التدخّل الخارجي» ومقولات «المؤامرة» و«المقاومة»، و«الوحدة الوطنية» و«الهُوية»... إلخ.

هكذا برزت مؤشِّرات مبكِّرة نسبيًا في شأن تأييد التدخّل العسكري لحلف الناتو ودولٍ أخرى، ثمّ تحوّل الأمر إلى مطلبٍ مباشرٍ، بل مطلبٍ رئيسٍ بحسب «أسماء الجمع» ولافتات التظاهرات وعناوينها. وذلك جزءٌ منَ البرنامج السياسي والعسكري لـ «المجلس الوطني السوري» مثلًا. وكذلك التعبير عن الجيش والنظام باعتبارهما «قوّة احتلال»، والنظر إلى الغرب وتركيا ودول أخرى باعتبارها «قوّة تحرير»... إلخ.

هناك حديث قديم نسبيًا عن تحوّلات نُظم القيم في ما يتعلّق بالوطن والدولة والهُوية والسياسة... إلخ على نطاق عالمي (أو عولمي). ومن ثمّ فإن التحوّلات في نظم القيم السياسية والثقافية... إلخ في سورية، ليست طارئة، وبعضها يمكن تفسيره بأنّه ناشئ عن الحدث السوري نفسه. إلا أن الأمور تطوّرت وارتفع تواترها بشكلٍ مفاجئ وبكيفية لم تكن متوقّعة، ويأتي في هذا السياق التعبير عن «هُويات فرعية»، وأخرى «طارئة»، وثالثة كانت «متنحية»، ورابعة... إلخ، وجدت فرصتها بالظهور والانتفاخ والانتشار، ولعلّ أخطر سمة لتحوّلات القيم هي بروز «الهُويات القاتلة»[30]، وهو ما وجدنا مثيلًا (أو منوالًا) له في العراق وأفغانستان والصومال وبلدان أخرى.

من المحتمل أن البراغماتية الناشطة أو الفجة لدى قوى في المعارضة، وما يقال عن توافق التيارات الإسلاموية مع الغرب بتوسّط تركيا، إلى جانب الضغط الإعلامي والميديا الفائقة، ووطأة الأزمة في الداخل، وعبء السياسات الحكومية، والتدخّلات الخارجية... إلخ، أدّت إلى تعزيز تلك التغيرات في النّظم القيمية والاتجاهات الاجتماعية والسياسية. وهذا يتطلّب المزيد من التقصّي والتدقيق والتحليل.

---

(30) التعبير مأخوذ من: أمين معلوف، **الهُويّات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**، ترجمة نبيل محسن (دمشق: دار ورد، 1999).

4 - «صندوق باندورا»؟

أُسَّست السياسات السورية، وفيها إدارة الأزمات الداخلية والخارجية، على مدارك نمطية قاربت المسلّمات بالنسبة إلى صانعي القرار السياسي في سورية، وربّما بالنسبة إلى أطرافٍ أخرى، ومن ذلك مثلًا أن سورية هي «دولة محورية» في السياسة الإقليمية، ليس بما تملكه فحسب، وإنما بما تمنعه أو تعرقله أو تهدِّد به أيضًا، وبالمخاطر ومصادر التهديد الكامنة فيها، وهي بذلك أشبه ما تكون بـ «صندوق باندورا»[31].

إن سورية، بما هي عليه، أمكن «التكيّف» معها خلال عقود عدة، وهناك مَوازين وضوابط للتفاعل معها، وإن أي إخلالٍ بتلك الموازين والضوابط سوف يفتح البلد نفسه والمنطقة برمّتها على أمورٍ لا يمكن توقّعها، خصوصًا أن إسرائيل قريبة، وهذا سببٌ وجيهٌ لإبقاء هذا «الصندوق» على حاله، مع ممارسةِ أكبرِ قدرٍ من الضبط والتضييق عليه[32]، لكن ليس إلى حدِّ الانفجار.

إن ديناميات «التكيّف» السابقة لم تَعُد ملائمةً[33]، حيث لم تشتغل الأطراف المعنية، لا سورية ولا الغرب ولا إسرائيل... إلخ، على مراجعتها أو تجديدها، فبدا من الملائم لخصوم النظام النظر في «تفكيك» تلك العقدة في السياسة الإقليمية (والداخلية)، بفكِّ «صاعق» التفجير الخاص بذلك الصندوق - سورية، والعمل على «تغيير» أو «إسقاط النظام» بدلًا من العمل على إعادة «التكيّف» معه، خصوصًا أن التطوّرات الإقليمية والدولية أفقدته

---

(31) - تقول إحدى الأساطير اليونانية القديمة إن كبير الآلهة «زيوس» خلق امرأةً جميلةً وسمّاها «باندورا» ثمّ أعطاها صندوقًا محكم الإغلاق مليئًا بالمخاطر والشرور وأَمَرَها بألّا تفتحه أبدًا، لكن الفضول دفع «باندورا» إلى معرفة ما في داخل هذا الصندوق فقرّرت أن تفتحه، وعندما فتحته خرجت منه المخاطر والشرور والأمراض والأحزان كلها لتعمّ العالم.

(32) انظر مثلًا: Lynch, «Pressure Not War».

(33) انظر مثلًا: مجموعة الأزمات الدولية: «الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 83، دمشق؛ واشنطن، 11 شباط/ فبراير 2009)، و«التحاور مع دمشق؟ دروس التجربة الفرنسيّة،» (موجز سياسي حول الشرق الأوسط؛ رقم 27، دمشق؛ واشنطن، 25 كانون الثاني/ يناير 2009).

أوراقًا عديدةً تتعلّق باللعبة الإقليمية والإرهاب والعلاقة بين الإسلام السياسي والغرب، وبينه وبين إسرائيل... إلخ.

إن ما يحاوله النظام هو بكل بساطة، تأكيد أو إعادة تأهيل تلك المقولة في شأن «الصندوق»، ليس في البعد الإقليمي والدولي فحسب، وإنما في البعد الداخلي أيضًا، والتلويح بالمخاطر المحتملة (أو الوشيكة) الناشئة عن أي تدخّلٍ عسكري ناشطٍ.

رابعًا: السياسات أو الأنماط المحتملة في إدارة الأزمة

إلى جانب الأنماط السابقة في سياسات إدارة الأزمة، هناك أنماطٌ أخرى محتملةٌ، مثل «خيار شمشون»، وموقف أو سلوك «طائر البشروش»، و«خيار الإسكندر» أو «عقدة غورديان»، وهذه الأنماط حاضرة بكيفيةٍ أو أخرى، وهي ليست أنماطًا مؤجّلةً، كما أن الأنماط المذكورة في محورٍ سابقٍ تظلُّ حاضرةً بكيفياتٍ مختلفةٍ، ولعلها هي الأصل، فيما تكون الأنماطُ المحتملة في إدارة الأزمة مساراتٍ ردعيةً - حديةً أو خياراتٍ قصوى.

هناك أيضًا «الحرب الهجينة» وهي ليست نمطًا جديدًا، لكننا نضعها هنا لكونها مرشّحة لأن تكون خيارًا مديدًا وعميقًا حال تعثّرت الخيارات أو الأنماط الأخرى. ولا نتحدَّث عن احتماليتها النسبية وترجيحها في لحظةٍ ما من الحدث أو الأزمة، كما لا نتناول الشروط المُفضية إليها، أو إلى إحداها... إلخ، فهذا مما يطول الحديث فيه، وإلى ذلك خارج إطار هذه الدراسة.

1 - خيار شمشون؟

يتعلّق الأمر بالخيارات والرهانات الحدية لدى الأطراف، و«خيار شمشون» يتعلّق خصوصًا بالنظام، وإلى حدٍّ ما المعارضة، أو بعض قطاعاتها. وإذا وجد النظام أنه أمام لحظة التحدّي الكبيرة أو المواجهة الحاسمة، فمن المحتمل أن يقوم بما لَوَّحَ به مرارًا. وذكر الرئيس بشار الأسد «إن سورية تعتبر الآن محور المنطقة، وهي خط الصدع في الشرق الأوسط، ومن يتلاعب بها

سيتسبَّب في حدوث زلزالٍ». وأضاف: «إن أي مشكلةٍ تقع في سورية ستحرق المنطقة برمّتها، وإذا كانت خطة الغرب تقسيم سورية، فإن ذلك سينسحب على المنطقة كلّها»[34].

هذا يعني، بكيفيةٍ أو أخرى، خيار شمشون، أي «عَلَي وعلى أَعدَائي»[35]، وأن الحرائق لن تتوقّف عند الحدود السورية وسوف تمتدُّ إلى ما بعدها، وقد تُصبح إسرائيل أول المُستَهدَفين، وقد تليها تركيا. لذا من المحتمل أن الخصوم الرئيسيين، وخصوصًا الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، يتحسّبون لهذا الاحتمال، فيتّبعون ديناميات احتواءٍ عميقةٍ قد «تستبق» هذا الاحتمال، أو تعيق وقوعه، أو تقلِّل من قدرة النظام على اعتماده. وتقتضي تلك الديناميات العملَ على إجهاد النظام بـ «قصّ ضفائره» وتفكيك قوّته الداخلية وتوهين عزيمته وتماسكه، وتطويقه بالخصوم والأعداء، وتفكيك تحالفاته الخارجية[36].

2 - طائر البشروش؟

لكن إذا اتّبع خصوم النظام سياسات «الإجهاد» و«الإنهاك» المديد، كما فعلوا بالرئيس صدام حسين مثلًا، فمن المحتمل أن يزيده ذلك تماسكًا وتضامنًا، وقد يدفعه إلى تعزيز ديناميات إدارة الأزمة المذكورة سابقًا، وتلك

(34) حديث الرئيس بشار الأسد إلى: **ديلي تلغراف**، 30/ 10/ 2011، و«الأسد: المسّ بسورية سيؤدّي إلى زلزالٍ يطاول العالم كله،» **الأخبار**، 31/ 10/ 2011.

(35) جاء في كتاب العهد القديم (سفر القضاة) أن «شمشون» كان جبارًا يمكنه أن يواجه قبيلةً بمفرده؛ لكنه أفشى سرّ قوته إلى فتاةٍ كان أرسلها إليه خصومه لتغويه، وعندما نام قصت جدائله (سرّ قوته) فذهبت قوته، وأمسك به خصومه، وساموه أنواع العذاب. وفي يوم العيد الكبير كان قد نبت شعره وعادت إليه قوته وهم لا يعلمون. فانتهز اجتماع كبار القوم في البيت الذي سخروه للعمل فيه، فقبض على العمودين المتوسّطين اللذين كان البيت قائمًا عليهما، قائلًا: لتمت نفسي مع أعدائي، وحطّم العمودين، فانهار البيت، ومات الجميع بمن فيهم هو. وهذا هو خيار شمشون الذي تمثله عبارة «عليَّ وعلى أعدائي».

(36) انظر وقارن: مجموعة الأزمات الدولية، «الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (7): انتحار النظام السوري على إيقاع بطيء،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 109، دمشق؛ بروكسل، 13 تموز/ يوليو 2011).

الديناميات المحتملة والحدية أيضًا، وقد يصل به الأمر إلى المواجهة حتى آخر نَفَس. وهذا يُذَكِّرُ بأسطورةٍ معروفةٍ عن «طائر البشروش»[37] الذي يُقال إنه يطير ويطير بلا توقّفٍ حتى تنفد طاقته، فينهار! وإن النُظُم «البشروشية» تنكسر ولا تلين. وهذا ما يتعزّز في حالات الأزمة.

ينسحب شيءٌ من السمات «البشروشية» على بعض قوى المعارضة أيضًا، صحيح أنَّها غير متماسكةٍ وغير موحّدةٍ، ومن ثمّ فإن التعميم لا يصحّ، إلّا أنَّ بعضها مشدودٌ (أو مرتهن) بقوّةٍ لأطرافٍ إقليميةٍ ودوليةٍ، وليس له أن يفعل خلاف إرادتها، وإذا ما قرّر «الخارجُ» أن يذهب في المواجهة إلى آخر مدىً ممكنٍ، فإن من المحتمل أن تفعل ذلك أيضًا.

هنا يبدو أن هناك ارتباطًا محتملًا بين الخيارين المذكورين آنفًا، إذ إن إدراك النظام أنّه وصل إلى نقطة اللاعودة أو نقطة النهاية (طائر البشروش) قد يدفعه إلى تنفيذ التّهديد أو التحذير الذي سبق أن لَوَّحَ به مرارًا، وهو «عَلي وعَلَى أعدائي» (خيار شمشون). وهذا «الارتباط» المحتمل يحيل إلى احتواءٍ محتملٍ، وهو أن يعمل الخصوم على فكّه (الارتباط) من خلال إعداد أو ترتيب بدائلٍ خاصّة من قبيل العمل على تغيير «قواعد المباراة» بإجراء تغييرٍ حاسمٍ في مسار الأزمة، وهذا ما تتناوله الفقرة التالية.

3 - «خيار الإسكندر» أو «عقدة غورديان»؟

يتعلّق الأمر بالحسم، من خلال القوة المُفرطة أو القاهرة أو من خلال إجراءاتٍ وسياساتٍ مفاجئةٍ تقلب الأمور رأسًا على عقب. وما نعنيه هنا هو الخيار أو الاحتمال الذي من المرجّح أن يُعِدّ له خصوم النظام، وهو الحسم على طريقة الإسكندر المكدوني في «حلّ» ما عرف في الأساطير اليونانية بـ

---

(37) البشروش طائر ورديّ اللون، وله أسماءٌ عدة منها: النحام الكبير، والبشروش، والفنتير، والفلامينجو (Greater Flamingo)، واسمه العلميّ (Phoenicopterus Roseus)، وأما الأسطورة أو الحكاية المشار إليها فترد في: سليم بركات، **الفلكيّون في ثلاثاء الموت: عبور البشروش** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).

«عقـدة غورديان»[38]، حيث خرج الإسـكندر على القواعد والاشـتراطات (غير المعلنـة) المطلوبـة أو المفترضة لـ «حـلّ» تلك العقدة، وذلك بأن أعمل سـيفه فيها لـ «يحلّها» أو «يقطعها» بضربةٍ واحدةٍ!

عندما تصل الأزمات والعُقَد إلى نقطة أو مسـتوى ما من «التعقيد» و«عدم اليقيـن»... إلخ، فقد تذهـب الأمور ببعض الأطـراف إلى الخـروج على قواعد اللعبـة وتغييرهـا، بعملٍ مفاجـئٍ يحسـم الأمور كليًـا تقريبًـا، أو يغير كثيـرًا من طبيعتها، ومن ذلك مثلاً القيام بـ «انقلابٍ عسكري» أو «اختراقٍ» أمني وسياسي وعسكري.

يتـداول الناس أحاديث، لم يتـم التأكّد منها، عن أن روسـيا وأطرافًا أخرى سـاعدوا النظام فـي «إحباط» محـاولاتٍ اسـتخباريةٍ لتغييـر قواعد المبـاراة في سياسات إدارة الأزمة السورية، من خلال:

- انقلابٍ عسكري، أو اغتيال الرئيس.
- انشقاقاتٍ في الحلقة الأمنية الأقرب للرئيس.
- انشقاقاتٍ كبيرةٍ في القطاع الأمني والسياسي.
- الاستيلاء أو السَّيطرة على قواعد عسكرية وأمنية وأسلحة استراتيجية.

لهـذه السـيناريوات المفترضة اسـتهدافات عميقـة، وهي مـن النمط الذي يُحدث تغييرًا جوهريًا في إدارة الأزمة السـورية. وأظهـر النظام - حتى بعد فترةٍ مديدةٍ من الأزمة - أنه أكثر تماسـكًا مما كان متوقعًا مـن خصومه، لكنه بدا أقلَّ تماسـكًا مما كان متوقعًا مـن مؤيديه (وحلفائـه) وبقية المراقبيـن. لكن ذلك لا يعنـي أن هذا الخيـار انتهى، بل إن سياسـات الأزمـة واحتـدام المواجهات بين

(38) أسـطورة يونانية قديمة معروفة باسـم «عقدة غورديان»، وفيهـا أن «غورديوس» ملك فريجيا (تركيا الآن) صنع عقدةً من حبلٍ، وأحكم شـدّها، وألْغَزَها بكيفيّة استعصت على كثيرين، وشـاع أن من يستطيع حلّ تلك «العقدة»، سيتمكّن من السَّيطرة على الشرق. وبقيت تلك العقدة حتى تمكّن الإسكندر المكدونيّ من «حلّها» ليس بـ «فكّ» عُراها، وإنما بضربها بالسيف.

مختلف أطرافها، يجعلان من «خيار الإسكندر» المذكور أعلاه أحد المسارات، وربّما مقتضيات الأمور.

4 - «الحرب الهجينة»

تناولت الفقرات السابقة ثلاثة أنماطٍ محتملةٍ لـ «سياسات إدارة الأزمة» أو «الإدارة بالأزمة»، فيما نتناول هنا نمطًا يبدو هجينًا أو مركّبًا، وهو اسم على مسمّى، ليس من حيث الرؤية والأدوات والوسائط... إلخ فحسب، وإنما من حيث الاستمرارية أيضًا. والواقع أنه نمطٌ قائمٌ منذ بداية الأزمة تقريبًا، ونضعه بين الأنماط المحتملة، وسبقت الإشارة إليه، لأن من المحتمل أو المرجّح أن يصبح هو الخيار المديد المعوّل عليه إذا حدث غياب أو تراجع أو ضعف أو استنزاف الخيارات والأنماط الأخرى، وهذا يتعلّق بالنظام والمعارضة (وحلفائهما).

تنهج سياسات إدارة الأزمة، بالنسبة إلى المعارضة وحلفائها مسارًا مماثلًا تقريبًا لديناميات «إخراج» السوفيات من أفغانستان، على اختلاف الأحوال والزمان والمكان... إلخ، أي إنَّها «حرب إجهاد» أو «استنزاف» داخلية (وخارجية)، أو ما يُعرف اليوم في الدراسات الأمنية والعسكرية بـ «الحرب الهجينة». إلا أنّ المفهوم يتّسع هنا ليطال جوانب مختلفةً، فلا يقتصر على حرب العصابات والتسلّل عبر الحدود والعمل الاستخباري... إلخ، وإنما أيضًا حرب الميديا، والتضييق على النظام، وتعزيز قدرات الخصوم الداخليين[39]، وتفكيك تحالفات النظام (الداخلية والخارجية)، وتطويقه بسياساتٍ معاديةٍ له... إلخ.

إن من المتوقّع أن يسلك النظام نمطًا مشابهًا - لكنه معكوسٌ - أي «حربًا هجينة» أخرى، خصوصًا إذا ما ذهبت الأمور إلى تدخّلٍ عسكري خارجي،

---

(39) هذه بعض الأسس والتوصيات المطروحة من أجل «حلٍّ سياسي» للأزمة! انظر مثلًا: Julien Barnes-Dacey, «Syria: Towards a Political Solution,» (Policy Memo, European Council on Foreign Relations, March 2012).

إذ يعتبر نفسه من «رُعاة» هذا النمط من الحروب الذي برز واضحًا في حرب تموز/ يوليو 2006.

يذهب تقرير لمجموعة الأزمات الدولية - وقد يكون النظام خلص إلى النتيجة نفسها! - إلى أن «العالم الخارجي معلّقٌ بين أربعة تطوّرات مكلفةٍ. إيران وحزب الله لن يتخلّيا عن دعم النظام. روسيا والصين تحمّلان معارضي النظام مسؤولية عدم التوصّل إلى حلٍّ، وتتوقّعان منهم إلقاء السلاح والانضمام إلى الحوار. ولا يزال الغرب مرتبكًا، إذ إنه استنفد الضغط الدبلوماسي والاقتصادي كله، كما أنه لا يزال يدور حول سؤالٍ عن جدوى الخيار العسكري. إن السعودية وقطر أعلنتا نيّتهما تسليح المتمرّدين، لكن حتى لو نفّذتا تعهدهما واستطاعتا إيجاد خطوط إمداد أسلحة، فمن الصعب رؤية النظام السوري الذي يملك جيشًا مدرّبًا ومسلّحًا جدًا يركع»[40].

خامسًا: الإشارات والتنبيهات

- إن سياسات إدارة الأزمة محكومةٌ بمنطق «المباراة الصفرية»، ولم يتمكّن الطرفان الرئيسان، ولا حلفاؤهما، خلال مراحلها المختلفة، من التوصّل إلى منطق مباراة «غير صفرية» أو «نقطة انطلاق» لوضع إطارٍ ممكنٍ للتسوية.

- لم يتم تمكين أي مبادرة للتسوية من العمل في أحوال «مناسبة»، وهناك مسارات واحتمالات لم يتمّ التعامل معها[41]، والواقع أن المبادرات - على اختلافها - لم تكن متوازنةً، ولم يكن صوغها بشكلٍ يساعد في «الحل» بقدر ما كان التعامل معها على قاعدة «الإخفاق المتوقّع» في الاستجابة لها.

- شهدت الأزمة تحوّلاتٍ جديةٍ في طبيعتها واتجاهاتها، ويرى (أو يدّعي) كلُّ طرفٍ أنه أقرب إلى تحقيق أهدافه منها، أو أنه حقّق تقدمًا نسبيًا في إدارتها.

---

(40) ICG, «Syria's Phase of Radicalisation».

(41) انظر - مع بعض التحفّظ - التقرير التالي: مجموعة الأزمات الدولية، «مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الدينامكيات السورية،» (إحاطة سياسية حول الشرق الأوسط؛ رقم 31، دمشق؛ بروكسل، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

- الأزمة «مدولنة» منذ لحظاتها الأولى، وليس بالإمكان الفصل أو التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي. ويريد النظام (وحلفاؤه) إعطاء «القوامة» للمحدِّدات والفواعل الخارجية على المحدِّدات والفواعل الداخلية للأزمة، ويحاول حلّ أزمة الداخل باستخدام أزمات أو ديناميات «الخارج»، كما أن المعارضة (وحلفاءها) تحاول أن تجعل من «الخارج» وسيلةً لإسقاط النظام والحلول محله.

- شكّلت الاحتجاجات الشعبية مدخلًا «بدئيًا» و«أوّليًا» للحدث السوري الراهن، إلا أنَّها تعرَّضت - بفعل عوامل عديدة - لتغييراتٍ مُتسارعةٍ في الخطاب والسلوك والتّأثير السياسي، بكيفيةٍ وضعتها في خلفية المشهد! وهذا ينسجم أيضًا مع ديناميات النظام والمعارضة لاعتبارها (الاحتجاجات) واحدةً من محدِّدات سياسات إدارة الأزمة وفواعلها لا المحدِّد أو الفاعل الرئيس فيها.

- تتّسم «الإدارة بالأزمة» بحضور نشطٍ لدينامية «الإخفاق المتوقّع»، وهي استراتيجية جميع الأطراف تقريبًا، إذ تُطرح المبادرات على الرغم من علم كل طرفٍ - على نحوٍ شبه يقيني! - أن الآخر سوف يرفضها أو يُعرقِلها، ومن ذلك مشروعات أو محاولات إصدار قرار في مجلس الأمن في شأن الأزمة، دعوة الحكومة السورية إلى حوارٍ وطني، دعوة روسيا أطراف المعارضة المسلّحة إلى إلقاء السلاح... إلخ.

هناك مستوى آخر من «الإخفاق المتوقّع»، إذ تطرح المبادرات ويوافق عليها مختلف الأطراف، ويكاد كلُّ طرفٍ أن يكون واثقًا من «إخفاقها»، مثل مبادرة بعثة المراقبين العرب، ومبادرة كوفي أنان، وفي كلِّ مرةٍ يحدث ما يجعل الأمور تمتدُّ إلى مبادرةٍ أخرى.

- يحدث «تطييف» و«مذهبة» متسارعة للحراك الاجتماعي والسياسي. وهذا بصرف النظر عن فواعله ومُحرِّكَاتِه في الداخل والخارج، إلا أنَّ ثمّة «توافقًا موضوعيًا» لدى مختلف الأطراف لتوظيفه في سياسات واستراتيجيات إدارة الأزمة.

خاتمة

تشكّل الأزمة السورية مسألةً «جذعية أو «تكوينية» لكل ما يتعلّق بسورية، وإن كيفية التعاطي معها هي التي تحدِّد مستقبل المشهد السوري بكل تفاعلاته الإقليمية والدولية. وتركِّز سياسات إدارة الأزمة السورية، على أنَّها واقع مركّب يمكن «هندسته» و«التدخّل» فيه بكيفيةٍ تجعل الأمور كلها متوقفةً تقريبًا على سيرورته، بكل تجاذباته وفواعله ومفاجآته وديناميات القوة والمعنى المؤثِّرة فيه، الأمر الذي يجعل من الصّعب التنبّؤ بمساراته واحتمالاته المستقبلية.

إن سياسات إدارة الأزمة لا تتعاطى مع الحدث السوري بما «كانَهُ»، وإنما بما «آل» إليه، وبما هو حالة تطوّرية وتفاعلية... إلخ، الأمر الذي يُفسِّر كيف أن استخدام العنف ضدّ الاحتجاجات كان «مناسبًا» للمعارضة، فاعتبر ذلك «حدثًا مؤسِّسًا» و«نقطة تحوّل» رئيسةٍ و«علامة فارقة»... إلخ، وكيف أن تسليح الاحتجاجات والعنف الذي تولَّد منها كان «مناسبًا» للنظام، فاعتبر ذلك - بدوره - «حدثًا مؤسِّسًا» و«نقطة تحوّل» رئيسةٍ و«علامة فارقة»... إلخ «جَبّتَ» ما قبلها.

تحيل ديناميات الأزمة السورية إلى أن السوريين أصحاب الحراك الاجتماعي والسياسي، وأصحاب المصلحة بالتغيير الآمن والمستقرّ... إلخ، لا يؤيدون النظام أو المعارضة بما هما عليه، وإنما بما يعد به كلٌّ منهما، أو خوفًا من الأسوأ، سواء أكان استمرار النظام (من منظور المعارضين) أم إسقاطه (من منظور شرائح أخرى مؤيدة أو خائفة من المجهول). وهذا جانب من الديناميات الداخلية العميقة والمحدِّدة لإدارة الأزمة بما هي إدارةٌ للمخاوف والمخاطر وإدارةٌ للتوقّعات (الفرص - المخاطر)، أو ما دعوناه «الإدارة بالأزمة».

الفصل التاسع

دور أكراد سورية في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة

آزاد أحمد علي

مُقدمة

يمكن تقسيم أكراد سورية إلى قسمين رئيسين: **الأول**، سكان المدن ومناطق بلاد الشام الداخلية قبل سقوط الدولة العثمانية وتفكّكها، وجاء تواجدهم في بلاد الشام نتيجة هجراتٍ داخليةٍ، وأحيانًا على شكل انزياحاتٍ سكانيةٍ داخل مناطق متقاربة أو متجاورة ضمن الدولة العربية الإسلامية في القرون الوسطى. ثمّ استمرّت ظاهرة النزوح إبان حكم الإمبراطورية العثمانية في مراحل تاريخية متقدمة نسبيًا. وغالبًا كانت هذه التنقلات تستجيب لضروراتٍ عسكريةٍ ودينيةٍ، أو لأسبابٍ سياسيةٍ.

شكَّل جموع هؤلاء الأكراد رافدًا أساسيًا لسكان بلاد الشام. وبالتالي نعتبر أكراد سورية الذين استقروا في المدن الشامية ومناطق سورية الداخلية حتى نهاية القرن التاسع عشر هم سكانٌ سوريون (من أصولٍ كرديةٍ) اندمجوا بدرجاتٍ عاليةٍ وإن كانت متفاوتةً في محيطهم الاجتماعي العربي نتيجة المشترك الديني والمصالح الاجتماعية والاقتصادية.

القسم **الثاني** سكان المناطق الكردية في شمال بلاد الشام والجزيرة الفراتية، وهم المستقرّون تاريخيًا في قُراهم وبلداتهم، إلى جانب بعض القبائل الرحّل «كوجر» (بوطان، ملان، برازان)، وكانوا تاريخيًا يعيشون على تخوم بلاد الشام الشمالية والشرقية وتم إلحاقهم بالدولة السورية الجديدة التي تشكّلت وتم ترسيم حدودها في ظل الانتداب الفرنسي (1920 - 1946). وربطت الأحوال السياسية وآليات تخطيط الحدود وتوزيع النفوذ في المنطقة مصير هؤلاء مع مصير السوريين الآخرين بمن فيهم الأكراد الذين كانوا موجودين سابقًا داخل سورية.

هذا التصنيف لا يستند إلى أساس زمني واجتماعي فحسب وإنما إلى أساس سياسي أيضًا، لأنَّ دور كلّ من المجموعتين يختلف سياسيًا عن الآخر، كما أنَّ درجة تأثّرهم بالانتماء الكردي باعتباره هُوية مستقلّة وثقافة متباينة تختلف بشكلٍ واضح. إذ شكّلت المجموعة الأولى، ونسمّيهم لزيادة التوضيح «**أكراد الداخل السوري**»، أحد أهمّ الروافد البشرية لتشكّل نويات المدن السورية إبان القرون الوسطى. بل كانوا أساسًا اجتماعيًا لبعض الإمارات شبه المستقلّة في العهد الأيوبي. وبالقدر نفسه من الأهمية شكّلوا أساس المجتمع الحضري في بلاد الشام عند انتقالها من الهُويات المحلية الجزئية الكامنة في الأرض إلى الهُوية العربية الإسلامية الجامعة التي ظهرت على السطح. حدث هذا التحوّل خلال مراحل وعهود متلاحقة من الحكم الإسلامي وسيطرة الدولة الدينية. وتشير بعض المصادر إلى استقرار أوائل المجموعات الكردية في مرحلة مُبكرة من تاريخ المنطقة لأسبابٍ عسكريةٍ. وكمثالٍ وعيّنة نذكر حالة قلعة الحصن التي سُمّيت بحصن الأكراد و«وضع أساسات القلعة أمير حمص عام 1031 ميلادية وشغلتها جالية كردية عسكرية»[1]. ولم تتطلّب الحاجة العسكرية إسكان القبائل الكردية في الثغور الشامية، بل دعت الحاجة إلى تحصين مدن الشريط الساحلي لبلاد الشام وفلسطين بجموع الأكراد لمواجهة

---

(1) فولفغانغ مولر فينر، **القلاع أيام الحروب الصليبية**، ترجمة محمد وليد الجلاد ؛ مراجعة سعيد طيان، ط 2 (دمشق دار الفكر، 1984)، ص 77.

غزو الصليبيين وضغطهم من جهة، وسدّ النقص الحاصل في عدد السكان في بلاد الشام وترميم الخلل الاجتماعي - السكاني الحاصل في مدنها من جهةٍ أخرى[2].

تدفّقت الهجرة السكانية الكردية إلى مدينة دمشق طوال العهد العثماني لأسبابٍ دينيةٍ أولًا، كونها وفق المعتقدات الشعبية الإسلامية الكردية تعتبر أرضًا ومدينةً مقدّسةً، إضافةً إلى جملة من الأسباب الأخرى. وتشير بعض المصادر إلى أنَّ اللغة الكردية بات اللغة الأكثر تداولًا في دمشق نهاية القرن التاسع عشر. ولم يعد الأكراد سكان حي الصالحية «الأيوبي التأسيس» فحسب، بل سكنوا جنوب دمشق في حيي الميدان والشاغور، وتمدَّدوا شمالًا نحو سفح جبل قاسيون ليؤسِّسوا حي ركن الدين أو حي «الأكراد» المعاصر، ولم يندمجوا ثقافيًا مع باقي السكان نظرًا إلى كثرة عددهم[3].

تنامى دَّور المجموعات السكانية ذات الأصول الكردية السياسي في سورية بدءًا بالعهد الأيوبي، وتوارثوا العديد من المناصب الإدارية والعسكرية طوال قرونٍ من الزمن، وعرف أولئك لفترةٍ طويلةٍ أنهم ملوك سورية وأمراؤها سواء من منظارٍ شعبي أم من خلال معلوماتٍ تاريخيةٍ تُدرَّس لطلاب المدارس الحكومية[4].

شكَّل أحفاد هذه الطبقة الحاكمة وخلفاؤها أجيالًا لاحقة ينتمون إلى الطبقات الإقطاعية ووجهاء يستحوذون على أملاكٍ عقاريةٍ وأراضٍ زراعيةٍ

---

(2) ايرا مارفين لابيدوس، **مدن الشام في العصر المملوكي**، نقله إلى العربية وقدم له سهيل زكار (دمشق: دار حسان، 1985)، ص 42. ولمزيدٍ من التفاصيل التاريخيّة الدقيقة بهذا الخصوص - وهي خارج نطاق بحثنا - يمكن العودة إلى مصادر التاريخ العربي الإسلامي، ونذكر منها على سبيل المثال: هادي حسين حمود، **المسعودي في التنبيه والإشراف**، وأبو العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، مج 4.

(3) يوسف جميل نعيسة، **مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين 1186-1256هـ/ 1772-1840م**، 2 ج (دمشق: دار طلاس، 1986)، ص 81 و82.

(4) محمد نجيب الجزار، **دروس تاريخ الشرق والغرب في القرون الحديثة، لصف شهادة الكفاءة** (حلب: مكتبة طباع إخوان، 1946)، ص 1 و2.

بمساحاتٍ شاسعةٍ، حيث يُلاحظ أي دارسٍ ومتابعٍ أنَّ قانون الإصلاح الزراعي استهدف الإقطاع الكردي بشكلٍ رئيس في النِّصف الثاني من القرن العشرين[5].

استمرّت الفاعلية الاجتماعية والسياسية لأوساطٍ واسعةٍ من المجتمع الكردي في بلاد الشام، وبرز الدَّور السياسي والاجتماعي لعددٍ من العائلات ذات الأصول الكردية أواسط القرن التاسع. وتبلور الثقل السياسي لخمس عائلاتٍ كرديةٍ في مدينة دمشق، انبثق هذا الدَّور على الأرجح من انتماء هذه العائلات إلى تشكيلة الآغوات العثمانية التي كانت تكوِّن عماد الحكم العثماني آنذاك. وشكّلت هذه العائلات الخمس (العابد، اليوسف، شمدين، بوظو، أغريبوز) مع عددٍ أقلَّ من العائلات ذات الأصول العربية أقوى كتلة سياسية في دمشق أواخر القرن التاسع عشر[6].

في مرحلةٍ لاحقةٍ في نهاية القرن التاسع عشر انضمّت عائلاتٌ كرديةٌ أخرى إلى النخبة السياسية النافذة في دمشق وبلاد الشام، مثل عائلات البكري والبرازي و«الأيوبي»، وهذه الأخيرة كبيرة العدد وكان من المفترض أن يكون دورها أكبر، نظرًا إلى تاريخها وثقلها الاجتماعي، وربّما كثرة عدد أفرادها وتشعّب فروعها.

ما يهمّنا من هذا المدخل التاريخي أن نستقصي بدايات الدَّور الكردي السياسي في بلاد الشام، وبالتالي سورية المعاصرة، والتأكّد من طبيعة هذا

---

(5) عبد الله فايز حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري** (دمشق: دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، مج 4. من الملاحظ أنَّ عدد القرى العائدة للعائلات الكرديّة التي تمّ الاستيلاء عليها من الدولة كبيرٌ جدًا. وكذلك يشير مجموع المساحات إلى نفوذ وملكيّات عددٍ من هذه العائلات الكرديّة. على سبيل المثال: المصدر المذكور، عائلة إبراهيم باشا الملّي في محافظة الحسكة، ص 385؛ اليوسف في جنوب دمشق، ص 429، وآل البرازي: في حماه، ص 407-410، وحمص، ص 450-451.

(6) فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860-1920**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 66.

الدَّور ودرجة التقائه أو تعارضه مع المشـروعين القوميين العربي والكردي في مراحل لاحقة.

أولًا: نشاطهم السياسي

أول مـا يمكن اسـتنتاجه في هذا المجـال، أنه على الرغم مـن ثقل الأكراد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مدينتي دمشق وحماه ومناطق أخرى من بلاد الشام، يبدو أنَّ النزعة القومية الكردية الخاصة كانت غائبةً عن أجندات هذه النخب العثمانية الشـامية ذات الجـذور والأصول الكردية. إذ واصلت نشـاطها الاجتماعي - الاقتصادي مثل سائر المواطنين، وبالتالي قامت بدورها السياسي - الإداري بصفتها نخبًا شـامية أصيلة تبحث عن تحقيـق مصالحها الخاصة في إطار المصلحة العامة وتتكيّف مع السياسـات العثمانية التي تبنَّتها وإن بدرجاتٍ متفاوتة. وفي الوقت نفسـه وإن بقدرٍ أقـلّ من الأهمية، نجد أنَّ أوسـاطًا أخرى من هذه النخب لم تكن بعيدةً من مراكز التبشير بالفكر العروبي.

1 - علاقتهم بالمشروع العربي

تحمّسـت شـريحةٌ أخرى من أكراد دمشـق للفكـر العروبـي وإن كانوا من طبقـاتٍ اجتماعيـةٍ أدنـى، وكان أبرزهم الأخويـن محمّد وأحمد كـرد علي. بل صـدف أن كان أبـرز مروِّجـي الفكـر العروبي فـي بلاد الشـام كرديًـا: «وبدأت صحف دمشـق تروّج للعروبة، وكانت **المقتبس** أكثر هذه الصحف نفوذًا، وكان يصدرها محمّد كرد علي... الذي اسـتخدم صحيفته كوسـيلةٍ تشجِّع المتعلمين من السكان المحليين على التحوّل باتجاه العروبة بعد عام 1909»[7].

على الرغم من مشـاركة بعض الكرد في التأسـيس لفكـرة العروبة والعمل لها إلا أن أغلبية النخب الاجتماعية ذات الأصول الكردية كانت تُعبّر عن نفسها سياسـيًا بالعثمانويـة. وعندما توسّـعت قاعـدة الفكـر العروبـي الاجتماعية التي ضمّت أغلب العائلات المسـيحية وعددًا مـن العائلات العربية والكردية اشـتدّ

(7) المصدر نفسه، ص 101.

الصـراع بينها وبيـن العثمانوية باعتبار هـذا الفكر العروبي خطًا سياسـيًا حاكمًا، وكذلك أنصار الرابطة الإسـلامية. في هـذه المرحلة برز موقـفٌ جديدٌ لإحدى أبرز الشخصيات الكردية الدمشقية النافذة «عبد الرحمن باشا اليوسف» مهاجمًا الاتجاه العروبي ممثّلًا بحزب «الاتحـاد والتحرير» ومجموعة مؤتمر باريس في عام 1913 [8].

حتى نهاية العهد العثماني لم نلمس دعواتٍ قوميةٍ كرديةٍ بين أكراد دمشق، وإنمـا بعد مجـيء الأمير فيصـل وبـدء الحكم الهاشـمي العربـي الحجازي في مدينة دمشق وبلاد الشـام بدعم إنكليزي ونتيجة وثمرة الحرب العالمية الأولى، وتزايد النشـاط السياسـي للاتجّاه العروبي. يستشـفُّ الدارس بدايـة تناقضٍ بين مجمـوع النخب الدمشـقية السياسـية السـابقة والحكـم العربي الجديـد الوافد. وقد يكـون هذا الحذر والخوف من اقتراب نهاية دورهم السياسـي قد برزا أكثر بين أكـراد دمشـق، لكن مـن المؤكَّد أن حكـم فيصل عمـل على القيـام بعملية تهيئـةٍ لبيئة دمشـق أولًا، وبلاد الشـام ثانيًا، لتقبـل الحكم الهاشـمي، عن طريق استقدام شخصياتٍ من أهل الحجاز، وكذلك توجيه بدو شمال الجزيرة العربية وبادية بلاد الشـام نحو محيط دمشـق. مـا أثار مخـاوف نخب دمشـق التقليدية وفي مقدّمها الكرديـة، وعملوا على إيجـاد مخرج لحفظ مواقعهـم إزاء الوضع السياسـي الجديد الناتج من انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفكّكها. وكان حكم فيصل القصير نسبيًا بين عامي 1918 و1920 واضحًا في محاولته إزاحة نخب دمشـق الحضرية «العثمانوية»، وكذلك في الاعتماد على أوساطٍ مواليةٍ. وكانت هذه السياسة أقرب إلى ما يمكن توصيفه بتعريب دمشق سياسيًا، حيث «أُغرقت دمشـق بطوفانٍ مـن الحجازيين ورجـال القبائل السـوريين الذين شـكّلوا جنود جيش فيصل. وما إن اسـتقرّ الجيش حتى أدّى الكسل والاستياء في صفوفه إلى تشكيل عصاباتٍ مسـلّحةٍ تطوف أرجاء المدينة والريف المجاور وتزرع الرعب والفوضى. وإضافةً إلى هؤلاء القادمين الجدد كان هناك الضباط والمدنيون غير الدمشـقيين الذين كان كثيرون منهم صناع التحوّل إلـى الحركة العربية، وهرعوا

(8) المصدر نفسه، ص 108.

إلى دمشـق بحثًا عن مناصب في الحكومة الجديـدة. وكان العداء المحلي تجاه موجات الغربـاء كبيرًا، بلـغ التوتّر حـدودًا منـذرةً بالخطر عند اشـتباك الأهالي المحليين والمهاجرين»[9].

كانـت حكومـة فيصـل تُجسِّـد الطموحـات العربيـة المشـروعة الناهضة خصوصًا لنخبه المسيّسـة. وكانت هذه النزعات تتّصـف وتُترجَم بعملية تعريب مبسـطة، هدفها إزاحة نخب دمشق العثمانية الثقافة والجذور، إلا أنّها لم تتمكن مـن الاسـتغناء تمامًا عـن النخـب الكرديـة. إذ تـمّ الاعتمـاد على شـكري بك الأيوبي، الشخصية العسـكرية والسياسـية البارزة. لكن في الواقع اختير شكري بك باعتباره مُحبًا للقضية العربية، بل محسـوبًا على التيـار القومي العربي. ومع ذلك تؤكِّـد حالته الاسـتثنائية القاعدة. أنهى الانتداب الفرنسـي حكـم المملكة العربية لدمشـق، وعاودت نخب دمشـق ذات الأصول الكردية دورها السياسـي من جديد. وعلى الرغم من معارضة أغلبية الأوسـاط الكردية الحكم الفرنسي، بحيث بات حي ركن الدين الكردي في دمشـق مركزًا للمقاومة في مرحلة ذروة المناهضة للفرنسـيين، ولا سـيما إبان الثّورة السـورية الكبرى بين عامي 1925 و1927 إلا أن العديـد من النخب الكردية شـاركت في الحكم أيـام الانتداب، واستفاد الطرفان من القوى الكردية السياسية ذات الأرضية الاجتماعية الواسعة والإمكانـات الاقتصاديـة داخـل سـورية، سـواء بحدودهـا الجديدة التـي باتت تتشكّل أم في مدينة دمشق العاصمة.

استـمر دور النخـب الحضريـة الكردية السياسـي في عموم سـورية طوال مرحلـة الانتـداب الفرنسـي، بل تصاعـد هذا الـدَّور إلـى درجـة أن أول رئيس لسـورية في العصـر الحديث كان شـخصًا مدنيًا كرديًـا معروفًا هـو محمّد علي العابد، حفيد هولو باشا العابد الكردي[10].

شـكَّل الأكراد في سـورية إبان مرحلتـي الانتداب، وكذلـك العهد الوطني

(9) المصدر نفسه، ص 131.

(10) مير بصري، **أعلام الكرد** (لندن: رياض الريس للنشر، 1991)، ص 100.

«البرلماني» إحـدى أهمّ القوى السياسـية الحاكمة في البلاد. وتـدلُّ الإحصائية فـي الجـدول (9 – 1) على ذلـك وتؤكِّده، حيث بلـغ عدد رؤسـاء الجمهورية ورؤساء الحكومات من أصلٍ كردي 12 شخصية سياسية وعسكرية.

الجدول (9 – 1)

الشخصيات التي حكمت سورية والفترة الزمنية التي حكموا فيها اعتمادًا على كتاب الحكومات السورية خلال القرن العشرين[11]

الاسم	المنصب	الصّفة الاجتماعية	الفترة الزمنية التي حكم فيها
محمد علي العابد	أول رئيس جمهورية في سورية	مدني من دمشق	1932- 1936م
حسني الزعيم	رئيس جمهورية	قائد عسكري من حلب	30 آذار/ مارس1949 14 آب/ أغسطس 1949
أديب الشيشكلي	رئيس جمهورية	قائد عسكري من حماة	2 كانون الأول/ ديسمبر 1951 25 شباط/ فبراير 1954
أحمد فوزي سلو	رئيس الدولة ورئيس الوزراء	قائد عسكري من دمشق	3 كانون الأول/ ديسمبر 1951 11 آذار/ مارس 1952
أحمد نامي بك	رئيس الحكومة	مدني من دمشق	4 أيار/ مايو 1926 8 شباط/ فبراير 1928
عطا الأيوبي	رئيس الحكومة	مدني من دمشق	23 شباط/ فبراير 1936 21 كانون الأول/ ديسمبر 1943
نصوحي البخاري الآمدي	رئيس الحكومة	عسكري من دمشق	25 نيسان/ أبريل 1939 - 15 أيار/ مايو 1939 25 آذار/ مارس 1943 - 19 آب/ أغسطس 1943

يتبع

(11) سعاد أسـعد جمعة وحسـن ظاظا، **الحكومات السوريّة في القرن العشـرين: من عام 1918 لعام 2000** (دمشق: دار عكرمة، 2008)، ص 7–110 خاصّة.

تابع

حسني البرازي	رئيس حكومة	مدني من حماه	18 نيسان/ أبريل 1942 - 8 كانون الثاني/ يناير 1943
محسن البرازي	رئيس الحكومة	مدني من حماة يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1949
معروف الدواليبي البهديناني	رئيس الحكومة	مدني من حلب يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1961 - 1962

كان دور الأكراد بصفتهم مجموعة بشرية ذات ثقافةٍ قوميةٍ خاصةٍ، أساسيًا في بلاد الشام طوال الألف الثاني الميلادي. وجاء هذا الدَّور تعبيرًا وترجمةً لدورهم العسكري أولًا والديني - الفقهي ثانيًا، كما كان ترجمةً لثقلهم السكاني - الاجتماعي في محيط بلاد الشام الشمالية والشرقية في الدرجة الثالثة. وتعرَّض هذا الدَّور لتحوّلاتٍ وتبدّلاتٍ من مرحلةٍ إلى أخرى. وتبدو الذروة في النصف الأول من القرن العشرين. فإذا دقّقنا في الجدول (9 - 1) واعتمدنا الإحصاءات الرسمية[12] نجد من بين ثماني شخصيات سياسية وعسكرية استلمت رئاسة الجمهورية في سورية قبل جمال عبد الناصر وحكم حزب البعث، أربعةٌ منهم أكرادًا، وقد يكون العدد خمسة إذا اعتبرنا شكري القوتلي أيضًا كردي الأصل بحسب بعض الروايات. وبصرف النظر عن أصول البقية من الرؤساء، فإن كون نصف أو أغلبية رؤساء الجمهورية أكرادًا، يُعدُّ دليلًا على دور فاعلٍ وأساسي «غير أقلوي» للأكراد في سورية المعاصرة، وتأكيدًا على أن دور الأكراد السياسي في بلاد الشام عمومًا، وسورية المعاصرة خصوصًا، كان أساسيًا وليس ثانويًا. ونتيجة أوّلية نفترض أن هذا الدَّور المميز

(12) اعتمدنا في الإحصائيّة على: المصدر نفسه، لأنَّ الكتاب يعتمد أساسًا على وثائق الدولة والإحصاءات الرسميّة السوريّة.

والفاعل للنخب السياسية والعسكرية الكردية في سورية عبَّر عن وجودهم الاجتماعي - السكاني الواسع، وشكّل في الوقت نفسه ترجمةً عمليةً لفاعلية نخبهم الاجتماعية والاقتصادية. ولم يكن هذا الدَّور منسجمًا مع حالة أقليةٍ صغيرةٍ مهاجرةٍ، كما تمّ توصيف الوجود الكردي في سورية، ورُوِّج له طويلًا في الإعلام الأيديولوجي - القومي والحزبي، وتمّ تثبيته في المناهج التعليمية لاحقًا، إبان مرحلتي حكم عبد الناصر وحزب البعث الحالي.

مرّ دورهم السياسي في سورية بمنعطفٍ خطرٍ إثر عملية إعدام قائد أول انقلابٍ عسكري في سورية في عام 1949، السيد حسني الزعيم البهديناني، وكذلكَ إعدام رئيس وزرائه الشخصية المدنية والحقوقية الكردية والأستاذ الجامعي محسن البرازي في 14 آب/ أغسطس 1949. ولا بدّ من التوقّف عند هذا الحدث الدموي غير المسبوق في تاريخ سورية السياسي الحديث، حيث شكل حدًا فاصلًا في حياة سورية السياسية، تمثّل بإعدام أول رئيس جمهورية ورئيس وزراء رميًا بالرصاص بهذه السرعة[13]. وثمّة رأيٌ آخر لا يرجّح هذا الاحتمال على اعتبار أن الزعيم حاول تعزيز سلطته وتحسين علاقته بتركيا على حساب أكراد تركيا ولم يكن يؤمن أصلًا بالقومية الكردية[14]. لكن ما عزَّز وجود سببٍ كردي لإعدام الزعيم هو إعدام إحدى أهمّ الشخصيات القومية والثقافية الكردية الاستثنائية معه، أي محسن البرازي، ما أضاف مزيدًا من التعقيد إلى الحدث ورجّح الاحتمال نحو توجيه التهمة إلى أحد أقوى خصوم الأكراد والمسألة الكردية في تركيا أو غيرها.

تأتي الأهمية المركّبة لهذا التحوّل في المسألة السياسية الكردية، ليس من ظاهر الحدث المتمثّل بإعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي بتأثيرٍ خارجي

(13) أشارت بعض الروايات إلى أنَّ الإعدام تمّ بتوجيهٍ وتورّطٍ تركي للتخلص من الزعيم «العسكريّ - الكردي» كحاكمٍ خطرٍ لسورية، ومنها ما نشره الضابط الفرنسيّ رينيه روبيرتو، وقد ورد في: المصدر نفسه، ص 59.

(14) لمزيدٍ من التفاصيل والاطلاع على وجهة نظر مغايرة راجع: محمّد جمال باروت، **الجزيرة السوريّة** (قيد النشر).

محتملٍ، إنما من أن الحدث جاء أيضًا حصيلـةً لتحريض تياراتٍ قوميةٍ عنصريةٍ عربيةٍ ناشـئةٍ، قد تكون عنيفةً وناقمةً علـى الأكراد وموقعهم السياسـي المتميز. فمـن المعـروف أنَّ من قـام بعملية الانقـلاب على الزعيـم وإعدامه هـو ضابطٌ حلبي (سامي الحناوي) قريبٌ من الاتّجاهات «القومية السورية» والعروبية، هذه التيارات التي على ما يبدو كانت قد ضاقت ذرعًا بالنفوذ والحكم «الكردي» في سـورية. هذا الحكم الذي بدا واضحًا وفاقعًا عندما كلف الرئيس حسني الزعيم محسـن البرازي بمُهِمَّات رئيس الوزراء ووزيـر الخارجية والداخلية. ولا يمكن أن يفهم هذا القرار إلا في سـياق الاحتكار الواضح للسـلطة، وضمن أجواءٍ من التوتّر السياسـي القومي الكردي - العربـي. إنَّ التناقض القومي العربي الكردي بدأ مع الاسـتعمار الفرنسـي في سورية، وكانت كلٌّ من فرنسـا والحركة القومية العربية تحـاولان إزاحة النخـب الكردية من موقعهـا، «مع تثبيت أقـدام الحكم الاستعماري في سورية، صارت السياسة الفرنسية، والقومية العربية، ومنذ نهاية العشرينيات، في منزلة الخصم الألدّ لتطوّر الحركة القومية الكردية»[15].

ليـس لدينا ما يثبـت أن النخب الكرديـة الحاكمة في بلاد الشـام كانت لها نـوازعٌ أو أهـدافٌ قوميـةٌ كرديةٌ، لكـن لا يسـتبعد أن بعضهـم كان علـى علاقةٍ بالتيـارات السياسـية القومية الكرديـة[16]، كمـا كان معروفًا أن الزعيم شـخصيةٌ شـجاعةٌ تميل إلـى «الطيش» السياسـي، فـلا يسـتبعد أن صدر عنـه تصريحاتٌ حادّةٌ أثارت انتباه خصوم الأكراد، وكذلك بعـض الحكام العرب، وربّما أفصح سـهوًا عن طموحـاتٍ سياسـيةٍ وقوميةٍ خاصّـةٍ بالأكـراد، أو فكّر في الاسـتقواء

(15) نالیـدا فـوكارو، «بدايـات التعبئـة القوميّـة في ظـلّ الحكـم الفرنسـيّ،» **الحوار**، العدد 41 (2003)، ص 21. النـص مترجـم عـن الألمانيّـة: Nelida Fuccaro, «Die Kurden Syriens: Anfänge der nationalen Mobilisierung unter französischen Herrschaft» (1997).

(16) عصمت شـريف وانلي، « الكرد في سـوريا و لبنـان،» في: فيليب ج. كرين بروك وسـتيفان سبيرل، محرران، **كردستان صراعٌ لم يهدأ**، ترجمة آلان مصطفى؛ تقديم فؤاد عليكو ([بيروت: إصدارات حـزب يكيتي الكرديّ في سـوريا]، 2005)، ص 317، الحاشـية 23، بيَّن أنَّ محسـن البـرازي عمل مع الأمير جلادت بدرخان في تحويل أحرف اللغة الكرديّة من العربيّة إلى الأحرف اللاتينيّة. كما أنَّ **الحوار**، العدد 21 (1998)، قد نشـرت صورةً لكلٍّ من حسـني بك البرازي وأحمد كفتارو في حفل تأبين الأمير جلادت بدرخان عام 1952 بحيّ الأكراد. نظَّم الحفل نادي هنانو الكرديّ الرياضيّ.

بالوسـط الشـعبي الكردي[17]، وفي الحصيلة لا بد من الإشـارة إلـى أن كثيرين من المهتمين الأكراد الذين هزَّهم إعدام الزعيم والبرازي يقدّرون أن سببًا قوميًا كرديًا كان يقف خلف هذا الاغتيال.

لذلك نرى أن هـذا الحدث من الناحية المنهجية هو بدايةٌ لمرحلةٍ سياسـيةٍ جديدةٍ - على الأقلّ في وعي بعض القادة الأكراد - تمّ فيها طي صفحة زعامات النخب العائلية الكردية العريقة في بلاد الشـام التي صنّفناها ضمن القسم الأول من أكراد سـورية. هذا الحـدث مع جملة مـن العوامل والمؤثّـرات الأخرى هو البداية الافتراضية لدور الطبقات الوسـطى والأوساط الشعبية الكردية في سورية بشـكل عامٍّ والمناطق الشـمالية منها بشـكلٍ خاص. هـذه المناطـق التي ضُمَّت جغرافيًا إلى دولة سـورية أوائـل فترة الانتداب الفرنسـي، لكن دورهـا تأخّر في التأثير في مسـار السياسـة الداخلية السـورية والمركزية، خصوصًـا في العاصمة دمشق. إضافةً إلى ذلك استغلَّت فرنسـا قوة الأكراد ضد السلطة التركية حتى تم تثبيت الحدود بين سورية الناشئة وتركيا الجديدة، حيث ساهمت القبائل الكردية بفاعليةٍ في ضم إقليم الجزيرة إلى دولة سـورية الواقعة تحت سلطة فرنسا. وهذا الضمّ راكم وعزَّز ثقل الكتلة السكانية الكردية ضمن دولة سورية الجديدة.

2- موقفهم من الانتداب الفرنسي

كانت في الجزيرة السورية فاعلية اجتماعية كردية قبلية لا ترتبط بالضرورة مع فاعليات أكراد بلاد الشـام وحواضرها، أي مع كلّ من صنّفناهم في القسـم الأول من أكراد سـورية. فهذه الفئة الثانية كانت لها طموحاتٌ سياسـيةٌ مستقلةٌ

(17) في حديثٍ خاصٍّ، ذكر لي المرحوم «صبري إبراهيم موسـى» الذي توفي عام 1990، وهو مختار قرية دوكركا «التلين» في محافظة الحسكة: بأنّه عندما قابل الرئيس حسـني الزّعيم عام 1949 في دمشق، واشـتكى له أنَّ أتباع وعبيد الشـيخ دهام الهادي، زعيم عشيرة شـمر في الجزيرة السوريّة، أخذوا منه عنوةً قسمًا من أملاكه، وقاموا بحرق قرية شـورك شرق رميلان وهي لأحد أقربائه، فسخر منه الزعيم قائـلًا: «إنَّك تبحث عن أمـلاك قرية وأنا أفكر في كردسـتان». وبصـرف النظر عن صيغـة العبارة وطريقة نقلهـا، وماذا كان يقصـد بها الزعيـم، ليظلّ هذا التلميح مؤشّـرًا إلى وجـود خلافٍ في التفكير السياسـي للقيادة السـوريّة أواسـط القرن العشـرين، وربّما وجود صراعٍ قوميٍّ عربيٍّ - كرديٍّ داخل أوساط النخب السياسية والعسكريّة الحاكمة، وبالتأكيد كان هناك خلافٌ حولَ الموقف من تركيا.

ومختلفةٌ عن طموحات النخب الكردية الحضرية التي تم عرضها سابقًا، كما كانت لها تحالفاتها الخاصة بها وبأحوالها، ولطالما طالبت بحقوقٍ سياسيةٍ محليةٍ من سلطة الانتداب الفرنسي التي لم تستجب لمطالب السكان عمليًا، خصوصًا ما يتعلّق بمطلب إنشاء «إدارة ذاتية في الجزيرة السورية» بناءً على الطلب الذي قدّمه أكثر من مئة زعيم قبلي ووجيهٍ اجتماعي ورئيس طائفةٍ دينيةٍ في عام 1932، حين تمّ تقديم مذكّرة «عريضة» موقّعة من أغلب العشائر الكردية والزعماء السياسيين ومن رؤساء الطوائف المسيحية وزعاماتها العائلية، تُطالب بإنشاء إدارة ذاتية في الجزيرة السورية في صيغة عرفت حينها: «إدارة خاصّة»[18].

إثر عدم الاستجابة لهذا الطلب وغيره من المطالب، قامت حركاتٌ كرديةٌ بمقاومة منظّمة ودخلت في معارك ضد سلطة الانتداب الفرنسي في الجزيرة السورية، أبرزها معركة بياندور في عام 1923 وانتفاضة عامودا في عام 1937، وكانت هذه الأخيرة كبيرةً إلى درجة أن الطائرات الفرنسية قصفت مدينة عامودا نفسها ودمّرت أجزاء واسعةً منها بالقنابل، وأرغمت معظم سكانها على الرحيل عنها.

تصاعدت الحوادث لاحقًا إلى أن قامت انتفاضةٌ وحركةُ عصيانٍ مدني كبيرةٌ في محافظة الحسكة في عام 1938، تم خلالها قطع الاتصال مع العاصمة دمشق وخطف المحافظ، والاستيلاء على بعض السلاح. كانت الحركة بقيادة حاجو آغا، زعيم قبيلة «هه فيركا» الكبيرة التي تضمّ المسلمين والمسيحيين، ووقف مع حاجو آغا عددٌ كبيرٌ من الأكراد وقسمٌ من المسيحيين وبعض الوجهاء العرب، وتم استدعاء مسؤولين من العاصمة ورُفعت مذكّرات عن الحوادث. كما جاء المندوب السامي الفرنسي إلى الحسكة والقامشلي، وكانت مطالب الأهالي تتلخص: بتقليص سلطة العاصمة دمشق، ومنح استقلالٍ ذاتي للجزيرة، وأن يكون المسؤولون الحكوميون من أبناء الجزيرة، وإعطاء محافظة

---

(18) للتفاصيل الكاملة انظر: **الحوار**، العدد 56 (صيف 2007)، ص 75. النص الكامل للعريضة مع كافة الأسماء والتواقيع.

الحسكة خصوصية محلية كردية ومسيحية[19]. وعلى ما يبدو ونتيجة تعقيدات الواقع الاجتماعي، تداخلت الحركة المطالبة بالتحرّر من الفرنسيين مع حركة 1937 - 1938 التي قادها حاجو آغا في إطار تأمين حكمٍ ذاتي محلي للجزيرة السورية.

تطوّرت الحوادث السياسية في سورية والعالم لاحقًا، إلى أن سيطر التيار الوطني «الشامي» على محافظة الحسكة بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصًا بعد استقلال سورية، هذا التيار الداعي إلى الارتباط الوثيق مع دمشق «الشام». وساعد في هيمنة هذا التيار بعض الفاعليات الكردية، وخصوصًا زعامات القبائل الملية والدقورية. وفي أثر ذلك كان لا بد للحركة الكردية من أن تدخل طورًا جديدًا من التحالفات والتفكير السياسي. وربما جاء التحوّل من جديد لمصلحة مركزية تأثير النخب المدينية الكردية في سورية الداخلية، ولم يعد مركز النشاط السياسي الكردي في الجزيرة، وإنما توزّعت على مراكز عدة، كان أهمّها مدينة دمشق.

ثانيًا: نشاطهم الثقافي

1 - الجمعيات والأحزاب

بالتوازي مع نشاط النخب الكردية السياسي، الحاكمة منها وتلك التي ظلّت بعيدةً من الحكم، استمرَّ النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي المنظّم، وساهم فيه قطّاعٌ كبيرٌ من أكراد سورية طوال النصف الأول من القرن العشرين، وارتقى معظم هذا النشاط إلى مستوياتٍ سياسيةٍ منظّمةٍ. وكي نُعطي فكرةً عن هذا النشاط نعرض أغلب الجمعيات والأندية السياسية والثقافية الكردية التي تألّفت في سورية، من دون الإسهاب في شرحها. ونلخّصها في الجدول (9 - 2).

---

(19) وفقًا للوثيقة رقم هـ/ 25/ 67 تاريخ 3/ 2/ 1939 من وثائق الدولة السورية التاريخية، «انتداب فرنسيّ وقضايا مختلفة،» (غير منشورة).

الجدول (9 - 2)

أهمّ الجمعيات والأندية الكردية في سورية[20]

اسم الجمعية أو المنظّمة	المكان	سنة التأسيس	أبرز أعضائها ومُهِمّاتها
خويبون «الاستقلال»	قامشلي - لبنان	1927	جلادت بدرخان، حاجو آغا سياسية، استقلال كردستان
جمعية التعاون ومساعدة الفقراء	الحسكة	1932	حسن حاجو آغا اجتماعية
هيفي «الأمل»	دمشق	1937	نور الدين ظاظا سياسية
نادي شباب الكرد	عامودا	1935	محمّد علي شويش والشاعر جكرخوين ثقافية سياسية
نادي كردستان	دمشق	1939	عثمان صبري سياسية
نادي صلاح الدين	دمشق	1942	ثقافية رياضية
نادي هنانو	دمشق	1949	بهاء الدين وانلي - رياضي
وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد	الجزيرة السورية	1953	محمد ملا أحمد، درويش ملا سليمان
جمعية احياء الثقافة الكردية	الجزيرة - دمشق	1955	عثمان صبري وحمزة نويران سياسية
جمعية المعرفة والتعاون الكردي	حلب	1956	الدكتور نوري ديرسمي سياسية
كتلة آزادي	الجزيرة - حلب	1955- 1958	سياسية ماركسية منبثقة من الحزب الشيوعي السوري
جمعية الطلبة الكرد في جامعة دمشق	دمشق	1957	سياسية طلابية تألفت من أكراد سورية والعراق

---

(20) دلاور زنكي ورامان كورد، «دراسات عن بدايات تشكّل الجمعيّات الكرديّة في سورية،» **الحوار**: العدد 21 (1998)، ص 21-35، والعدد 60 (2008)، ص 20-31.

تراكم نشاط هذه الجمعيات وتفاعل، وانتشر الوعي القومي الكردي جغرافيًا، وبذلك ترجيح فاعلية دور الكتلة السكانية الكردية الريفية الشعبية الطرفية، إذ تجاوزت دور النخب الحضرية الكردية التقليدية التي ابتعدت تدريجًا من النشاط الكردي الخاص، وتوجّهت إلى العمل السياسي السوري العام. وساعد في هذا التحوّل الداخلي عوامل خارجية أبرزها النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية على الشعب الكردي، حيث تلاشى حلم بناء دولة كردستان، كما انهارت جمهورية كردستان في شمال غرب إيران الحالية، وتخلّى عنها الاتحاد السوفياتي. كما شجّعت بريطانيا على إزالة السلطة الكردية الناشئة، وتم إعدام رئيسها «قاضي محمد» من السلطات الإيرانية[21]. وتراكمت الحوادث السياسية التي تدفع باتجاه اهتمام الأوساط الكردية المتنورة والشعبية بالمسألة الكردية بصيغة محلية سورية جديدة. وكانت الأرضية التنظيمية قد تهيأت لتحقيق قفزةٍ نحو تشكيل قوةٍ سياسيةٍ منظّمةٍ تترجم طموحات أكراد سورية. إذ كانت الأوساط الطالبية الدينية التقليدية (الملالي - فه قه) وطلاب المدارس الحكومية تفاعلوا طوال النصف الأول من القرن العشرين مع دُعاة المشروع القومي الكردي التبشيري الداعي إلى تحرير كردستان وتوحيدها. وتأثّروا بالزعامات الكردستانية التي هاجرت إلى سورية أو كانت تزورها باستمرار. فتُرجم الحراك السياسي الكردي المنظم بشكلٍ مبسط في الجمعيات السابقة الذكر، أبرزها وآخرها جمعية الطلبة الأكراد في دمشق التي ضمَّت شخصياتٍ من أكراد العراق أيضًا، هذه الجمعية الأخيرة شكّلت المدماك الأول والخطوة النهائية التي أوصلت إلى إعلان تشيكل «الحزب الديمقراطي الكردي في سورية» في آب/ أغسطس 1957 الذي عُرف اختصارًا بـ «البارتي».

ساعدت عوامل أخرى في تطوّر الحركة القومية السياسية الكردية المنظّمة وتناميها. فثمة رأيٌ يُضيف إلى كلّ ما سبق من عوامل ومحفِّزات ظهور «البارتي» دافعًا آخر أدّى إلى الإسراع في تأسيس هذا الحزب الكردي السوري.

(21) وليام إيغلتن، **جمهورية مهاباد: جمهورية 1946 الكردية**، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله (بيروت: دار الطليعة، 1972).

يتلخَّـص هذا الرّأي في رغبة جمـال عبد الناصر حلّ القضيـة الكردية عربيًا عن طريـق تبنّـي القضيـة الكرديـة أولًا، واسـتخدامها ورقة ضغـطٍ قويةٍ ضـدّ تركيا وربّما إيران ثانيًا. فكان يُهدِّد بجعل أكراد سـورية والعـراق درعًا للدولة العربية الموحّـدة في وجـه كلٍّ من إيـران وتركيـا المنضويتيـن داخل حلـف المعاهدة المركزية (سنتو).

يبدو أنـه كان داخل الأوسـاط السياسـية الحاكمـة في سـورية، من يرغب أيضًـا في توزيـع الثقل السياسـي - السـكاني الكـردي بين أحزابٍ عـدة كي لا يتمركز هذا الثقل من جديد في اتجاهٍ سياسـي واحـدٍ، وخصوصًا داخل الحزب الشيوعي السـوري الذي استمدّ قوته بشـكلٍ رئيسٍ من الوسـط الكردي الفقير، بدءًا من أواسـط القرن العشـرين. فالتقت هـذه الرغبة الأخيرة مع رؤية أوسـاط اجتماعية كردية مـن ملّاك الأراضي وتجار ورجال دين للحدّ من صعود وتنامي الشيوعية بين الأكراد، بعد أن دخلت واخترقت الريف الكردي المحافظ. فتبلور البارتي حزبًا سياسـيًا قوميًـا كرديًا صرفًا. ونتيجة كلِّ هـذه العوامل ظهر الحزب الكـردي الأول في سـورية إلـى الوجـود ضعيفًا لا يمتلـك نضجًا سياسـيًا، ولا قوّةً تنظيميـةً كافيةً. وما زاد من ضعفـه أن الفاعليات والنخب السياسـية العريقة التـي كانت تمتلك خبرةً سياسـيةً، وتنتمـي إلى الأصول الكردية في بلاد الشـام الداخلية لم تشـارك في تأسيسـه. فبـات في الحصيلـة حزبًا يمثِّل أبنـاء المناطق الكرديـة الريفيـة الطرفيـة، وبقيادة شـبابية متحمسـة. فكانت أهدافـه وأطروحته عاطفيةً تبشيريةً متسـرِّعةً، تتمحور حول حلم تحرير (كردسـتان وتوحيدها)، ما أدّى إلى اصطدامها المبكِّر مع السـلطات السـورية الحاكمة فـي عهدي الوحدة والانفصال، فتشتت أعضاء الحزب بين المعتقلات والمنافي.

كانت أعوام الخمسـينيات من القرن العشرين أعوام حراكٍ وصراعٍ سياسي عميقٍ في سـورية، وكانت الكتلة البشـرية الكردية ذات ثقلٍ فاعلٍ، وإنً توزّعت على ثلاثة اتجاهاتٍ رئيسةٍ:

- الحركـة الكرديـة السـورية المنظّمـة: «بقايـا الجمعيـات الثقافية، حزب البارتي الناشئ».

- الحزب الشيوعي السوري الذي استقطب جماهيرَ كرديةً واسعةً، وانعكس ذلك على تولّي بعض الشخصيات الكردية قيادة الحزب لفتراتٍ طويلةٍ.

- الأحزاب الوطنية السورية التقليدية.

لذلك يمكن اعتبار المسالة الكردية في سورية تبلورت في النصف الثاني من القرن العشرين، وباتت على الأجندات اليومية للأوساط الأمنية والسياسية السورية الحاكمة، في وقت لم تغفل فيه حكومات تركيا يومًا عمّا يقوم به أكراد سورية، ومن ضمنهم النخب القيادية الكردية المنفية من الحكومة التركية. ويمكن إحالة التفكير والعمل على إقصاء الأكراد واضطهادهم سياسيًا على أساس الانتماء القومي إلى هذه المرحلة بشكلٍ واضحٍ وملموسٍ، وبتأثير عاملين رئيسين: الداخلي المتمثِّل بصعود التيارات القوميةً العربية، والخارجي بتأثيرٍ مباشرٍ من الحكومات التركية.

كانت مرحلة حكم عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة) بطابعه القومي العربي إضافةً جديدةً لإثارة الموضوع الكردي. ففي وقت عمل عبد الناصر فيه على اضطهاد أكراد سورية سياسيًا، سلّح قسمًا منهم، خصوصًا الأوساط الفلاحية الساكنة على الحدود مع تركيا، لمواجهة التّهديد العسكري التركي المحتمل على الحدود الشمالية لدولة الوحدة (العربية) الوليدة، وللحدّ من نفوذ تركيا وطموحاتها الإقليمية. وبالتالي حاول عبد الناصر عمليًا استخدام الورقة الكردية داخل تركيا، وإن كان على حساب المسألة الكردية في سورية بشكلٍ من الأشكال. فأمر ببث برامج باللغة الكردية من إذاعة «صوت العرب» في القاهرة. وربّما تمّ تشجيع الحزب الديمقراطي الكردي السوري الناشئ على توجيه نشاطه الإعلامي والسياسي إلى داخل تركيا.

على الرغم من ذلك، نُفِّذت في عهد الوحدة السورية - المصرية سياسات سكانية وعمليات توطين تجريبية في محافظة الحسكة ذات الأغلبية الكردية على خلفيةٍ إثنيةٍ واضحةٍ. وتمّ إنشاء تسع قرى في محافظة الحسكة (في وادي

الخابـور، وعلى ضفـاف نهر دجلـة) بيـن عامـي 1959 و1960، وكان توطين بعض الفلاحين العرب فيها، استقدموا من مناطق سورية مختلفة. وذلك بحجّة تأميـن الأرض الزراعيـة لهم، ووجـود فائضٍ في مسـاحات الأراضـي الزراعية في محافظة الحسـكة. لكن العملية في الجوهر كانـت أول محاولةٍ لتغيير الثقل السـكاني الكردي في محافظة الحسـكة لمصلحة العنصر العربـي، وكانت بدايةً منهجيةً لتعريب الجزيرة السورية على خلفيةٍ اجتماعيةٍ فلاحيةٍ[22].

تبلورت واتّضحت سياسـات اضطهاد الأكراد أيديولوجيًا في عهد حكومة الانفصـال باعتبارها تعبيرًا عن ظهور طبقةٍ سياسـيةٍ هجينـةٍ: فلاحية - برجوازية صغيرة سـورية ذات نزوعٍ محلّي قومي معادٍ للنخب الحضريـة التقليدية وملّاك الأراضي الكبار والأكرادَ منهم خصوصًا. وسُـمّيت سـورية أول مرة بالعربية في الدسـتور، كما بدأ التنظير والتخطيط لعملية اضطهاد الأكراد (وإبادتهم لاحقًا). وهنا للأمانـة والدقة في التوثيق سـأنقل فقـرات عدة وردت في كـراس مُخطِّط سياسـة الإبادة، محمد طلب هـلال، الشـخصية الأمنية والسياسـية المتخصصة بالملفّ الكـردي إبان عهدي الانفصال والبعث الحاكـم حاليًا[23]. جاء الكراس نتيجة مداولاتٍ عديـدةٍ، وبالتالي باعتباره خطّةَ عملٍ تلجـأ الدولة بموجبها إلى عمليات تهجير الأكراد وتوزيعهم في الداخل السوري:

1 - سياسـة تجهيل «الأكراد»، أي عدم إنشـاء مـدارس ومعاهد علمية في المنطقة «أي الجزيرة السورية».

2 - لا بدّ من تصحيح السـجلّات المدنية، وهذا يجري الآن، وتسـليم من لـم تثبت جنسيته إلى تركيا، لأنك تجد من يحمل جنسيتين أو ثلاث جنسيات.

---

(22) برزان مجيدو، **الحزام العربيّ في الجزيرة السـوريّة: مقدّمة، تنفيذ، نتائج** (القامشلي، سورية: إصدارات حزب يكيتي الكرديّ في سوريا، 2003)، ص 62.

(23) محمـد طلب هلال، شـخصيّة أمنيّة وسياسـية أصلها من حوران، كان شـديد العداء للأكراد ويطالـب بترحيلهم وإبادتهم، على الطريقة التـي أبادت بها المنظّمات الصهيونيّة الفلسـطينيّين، تدرّج من ضابط أمن في الاسـتخبارات السـوريّة فـي محافظة الحسـكة إلى أن أصبح وزيـرًا للزراعـة فنائبًا لحافظ الأسد في حكومة عام 1970، قارن بـ: جمعة وظاظا، ص 116.

3 – سدّ باب العمل «في وجه الأكراد» حتى نجعلهم غير قادرين على التحرّك، ولكي يرحل في أي لحظة ويجب أن يأخذ الإصلاح الزراعي في الجزيرة بالاعتبار ألّا يؤجِّر ويملِّك الأكراد أراضي، وإنما للعناصر العربية فحسب، وهي كثيرة ومتوافرة بحمد الله.

4 – حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية، المركّزة على الأكراد بتهيئة العناصر العربية أولًا. وثانيًا: لجعلهم في وضعٍ قلقٍ غير مستقرٍّ.

5 – نزع الصّفة الدينية عن مشايخ الأكراد وإرسال مشايخ عرب أقحاح بخطّة مرسومة.

6 – إسكان عناصر عربية في المناطق الكردية على الحدود ريثما يتم تهجيرهم.

7 – جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية توضع فيها قطعاتٌ عسكريةٌ مهمّتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد.

8 – إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تُسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربةً ومسلّحةً عسكريًا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تمامًا. هذا وإن هذه المقترحات ليست كافية بل أردنا منها إثارة المسؤولين لتكون تباشير مشروع خطّةٍ جذريةٍ شاملةٍ لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار»[24].

في الواقع كان «طلب هلال» رأس جبل الجليد بين الأوساط العروبية الصاعدة في الحكم السوري الذين اتصفوا عمومًا بالعداء للأكراد. هذه المعاداة التي كانت تجسِّد بشكلٍ من الأشكال سذاجة الوعي القومي العربي المنظّم في تلك المرحلة. إلا أنّ أهمية ما ورد في الكراس أنه نُفِّذ على أرض الواقع باعتباره خطّةَ عملٍ. كما أن صاحب المشروع «هلال» رُقِّي إبان حكم البعث

(24) محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الحسكة من النواحي القوميّة والاجتماعية والسياسية لعام 1963 ([دمشق: الحكومة السوريّة]، 1963)، ص 51 إلى 53.

تدريجًا حتى بلغ منصب نائب حافظ الأسد في عام 1970، في الحكومة الأولى التي شكلّها الأسد.

2- الانتفاضات الأولى

حاربت حكومات البعث بمنهجية جميع الأكراد «أكراد بلاد الشام وأكراد المناطق الكردية في الشّمال» على السواء، فقامت بإقصاء النخب الاجتماعية الحضرية من المواقع السياسية والإدارية ومنعت فئة الشباب الأكراد من الدخول إلى الكليات العسكرية وكذلك السلك الدبلوماسي، وحجبت عنهم المنح الدراسية والإيفاد الخارجي. كما قامت بعمليات الفصل من المعاهد الدراسية والسلك التعليمي. لكن أقسى وأعنف ما لجأت إليه سلطة البعث الحاكم هي السَّيطرة على أراضي الملّاكين والفلاحين الأكراد في مناطق سكنهم وقراهم الأصلية في مناطق الجزيرة العليا شمال محافظة الحسكة، بدعوى إنشاء مزارع للدولة، ووجود فائضٍ في الأراضي الزراعية. ففي ستينيات القرن الماضي، خصوصًا بين عامي 1965 و1967 شنّت القوّات الحكومية حملات اعتقال للفلاحين والقرويين، وحاولت مصادرة أراضيهم، وضمّها إلى مزارع الدولة. وسادت المناطق الكردية في الجزيرة العليا توتّرات اقتربت من سوية انتفاضة فلاحية وعصيان مدني، دافع فيها الفلاحون عن أراضيهم ومنازلهم وحقّ البقاء في قراهم، خصوصًا في مناطق عامودا وقامشلي وديريك. وجُرح عددٌ منهم، كما اعتقال عددٍ كبيرٍ من الفلاحين وأودعوا سجن القامشلي. وبلغ عدد القرويين المعتقلين مئة وثلاثين فلاحًا، أُفرج عنهم جميعًا في 10 حزيران/ يونيو 1967 بعد الحرب مع إسرائيل[25].

بعد نكسة حزيران/ يونيو والتوتّر الذي ساد المناطق الكردية في الجزيرة السورية، لجأت سلطة حزب البعث إلى الاتّصال بالحركة السياسية الكردية في عام 1968 التي كانت قد انقسمت إلى يسارٍ ويمينٍ، في محاولةٍ منها لتحييد الأكراد مرةً أخرى في الصّراع السياسي الداخلي، وكذلك الخارجي، من

(25) مجيدو، ص 43. كما أنَّ الصحافة الفرنسيّة قد تطرَّقت لهذه الحوادث.

دون أن يُترجم هذا المسعى بنتيجةٍ عمليةٍ، ولم تتحقّق أي من مطالب الكرد السياسية[26].

نُفِّذت لاحقًا أغلب البنود الواردة في الدراسة الأمنية - السياسية السّابقة الذكر، خصوصًا مشروع «الحزام الأخضر» الذي عرف بـ «الحزام العربي» في المنطقة الشمالية من الجزيرة السورية، ونُفِّذ المشروع تمامًا بعد استلام حافظ الأسد الحكم. إذ على الرغم من مهادنة حافظ الأسد للأكراد في البدء ومحاولته استمالة أكراد دمشق (عائلتي بوظو والأيوبي نموذجًا)، إلى درجة إسناد منصب رئيس الوزراء إلى السيد محمود الأيوبي، الكردي الدمشقي البعثي في عامي 1972 و1973 [27]، إلّا أنه في الوقت نفسه اعتمد على الشخصية المعادية للأكراد محمّد طلب هلال بصفته نائب رئيس الوزراء ووزير للزراعة. وعلى ما يبدو كان هذا المسعى ترجمةً لنهج حافظ الأسد السياسي المتمثِّل بالموازنة ما بين المتناقضات.

بعد الانتهاء من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 توجّه حافظ الأسد وقيادة حزب البعث إلى تطبيق مشروع الحزام العربي في الجزيرة السورية العليا. وتم استكمال المساحات المستولى عليها من الأملاك الخاصة وأراضي الاستيلاء العائدة لأملاك الدولة في الشريط الحدودي مع تركيا بعمق 20 كلم، وتمّ حرمان نحو مئة وخمسين ألف نسمة من حقّ الانتفاع بهذه الأرض التي كانت تقع ضمن الحدود العقارية لثلاثمئة وخمس وثلاثين قرية، والأغلبية المطلقة من سكانها كانوا أكرادًا[28].

---

(26) عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سوريا: أحداث فترة 1956-1983** (القامشلي، سوريا: [د. ن.]، 2000)، ص 122. وصف هذه المرحلة: «بوادر تغيير إيجابيّة في موقف حزب البعث، من شأنها تخفيف حدّة سياسة الاضطهاد القوميّ نحو الأكراد... وقد حصل لقاء مع حزب البعث في مبنى المحافظة بمدينة الحسكة بتاريخ 24 نيسان 1968». كما أكّد حقيقة هذه اللقاءات والمواقف صلاح بدر الدين في: صلاح بدر الدين، **صلاح بدر الدين يتذكّرَ** (بيروت: دار التنوير، 2011)، ص 53.

(27) جمعة وظاظا، ص 108.

(28) مجيدو، ص 40.

في عام 1973 كانت الأعمال والإجراءات تتم لتهيئة الأجواء سياسيًا وأمنيًا لاستقدام عدد كبير من الفلاحين العرب من محافظة الرقّة إلى محافظة الحسكة والشريط الحدودي منه على وجه التّحديد. شُكّلت أولًا لجنة لهذا الغرض برئاسة محمّد جابر بجبوج، الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعبد الله الأحمد، عضو القيادة القطرية، وكانا مهندسي الحزام العربي. عند البدء بالتطبيق اعترضت الجماهير الفلاحية الكردية، وكذلك قيادة الحركة القومية الكردية على المشروع، فتمّ اعتقال أكثر من عشر شخصياتٍ قياديةٍ من حزبي «البارتي» و«اليساري» الكرديين. واستمر اعتقالهم نحو عشر سنين من دون محاكمة. وفي الحصيلة أُنجز مشروع الحزام بدءًا من خريف 1974 وحتى ربيع 1975. بلغ عدد القرى النموذجية خمسًا وثلاثين قريةً، تقع على امتداد الحدود الدولية السورية - التركية ضمن رقعةٍ جغرافيةٍ بطول 275 كلم وعمق 10 -20 كلم. كما بلغ مجموع المساحات الممنوحة للفلاحين العرب المستقدمين أكثر من سبعمئة ألف (702018) دونم، استفاد منها أربعة آلاف عائلة فلاحية عربية من محافظتي الرقّة وبعض قرى شرق محافظة حلب[29].

هذا المشروع **أولًا** ضرب البنية المكانية - الجغرافية للمناطق الكردية وزعزعة استقرار سكانها الفقراء ودفعهم إلى الهجرة إلى المدن بحثًا عن مصدرٍ للرزق. كما تغيرت **ثانيًا** الطبيعة الديموغرافية لمجمل محافظة الحسكة، حيث تحوّلت من أغلبية سكانية قومية كردية إلى حالة قريبة من التوازن بين عدد سكانها العرب والأكراد.

بعد هذه المرحلة العصيبة، لجأ حافظ الأسد إلى المهادنة السياسية مع الأكراد، وعملٍ على فتح علاقاتٍ مميزةٍ مع التنظيمات السياسية الكردية خارج سورية في كلٍّ من العراق وتركيا، بالتوازي مع طموحاته وأدواره الإقليمية. لكن سياسة حرمان الأكراد من المناصب العسكرية البسيطة والإدارية المميزة استمرت. كما منع استعمال اللغة الكردية والغناء بها في الأعراس، إضافةً إلى

(29) المصدر نفسه، ص 56-68.

معاقبة من ينشر الكتب والمجلات باللغة الكردية. بل تجاوزت الممارسات الاضطهادية بحقّ الكرد الجوانب الثقافية وحق التعليم، فبات الفصل المتكرّر لطلاب المعاهد والجامعات لأسباب «أمنية» ظاهرةً متكرّرةً. وفي أجواء سيطرة سلطة حافظ الأسد الكاملة على مفاصل الدولة والمجتمع دخلت الحركة الكردية مع هذه السلطة في حالة شبه هدنة غير معلنة استمرّت نحو عشرين سنة، تخلّلها نشاطٌ حزبي وطالبي كردي متنوّعٌ، تعقبه اعتقالاتٌ تعسفية للناشطين كما حدث مع سائر أوساط الحركة السياسية غير الموالية للحكم التي كانت خارج الجبهة الوطنية التقدمية.

إحدى الفاعليات الكردية المميزة كانت المسيرة الاحتجاجية ضدّ منع الاحتفال بعيد نوروز في عام 1986، إذ توجّه المتجمهرون بمسيرةٍ عفويةٍ سلمية نحو القصر الجمهوري بحي المالكي في دمشق. فتمّت مواجهة المسيرة السلمية بإطلاق الرصاص الحي، ما أدّى إلى استشهاد الشاب سليمان محمّد أمين آدي، ليكون شهيد نوروز الأول، وعلى الأرجح أول ضحية لتظاهرة سلمية سياسية في عهد حافظ الأسد. وفي مرحلةٍ لاحقةٍ، وبعد أن تفكّكت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، انفتح حافظ الأسد على القوى السياسية الكردية من جديد. ونتيجة ذلك جرت انتخابات مجلس الشعب في عام 1990 في ظلّ هامش ديمقراطي محدودٍ، ونجح ثلاثةٌ من القادة السياسيين الأكراد فيها، ودخلوا مجلس الشعب عن محافظة الحسكة، ونجح سبعة أكراد أيضًا عن محافظة حلب[30].

بعد حرب الخليج الأولى، عزّز حافظ الأسد سلطته وهيمنته الداخلية. وعلى ما يبدو حسَّن من علاقاته التحالفية مع الغرب عمومًا وأميركا خصوصًا. فعاد وأدار ظهره للأوضاع السياسية في الداخل السوري ومن ضمنه الملفّ الكردي. وعادت السلطة إلى تعاملها الأمني الصرف مع الملفّ الكردي

---

(30) الأعضاء الثلاثة هم: المرحوم كمال أحمد من الحزب الديمقراطيّ الكرديّ في سورية «البارتي»، والأستاذ حميد درويش من الحزب الديمقراطيّ التقدميّ الكرديّ في سورية، والأستاذ فؤاد عليكو من حزب الاتّحاد الشعبيّ الكرديّ في سورية. كما أنَّ الأعضاء الآخرين من محافظة حلب كانوا من أنصار حزب العمال الكردستانيّ المتحالف ضمنًا يومئذ مع السلطة الحاكمة في سورية.

عمومًا والحركة السياسـية الكردية خصوصًا، فكانت النتيجة اسـتمرار الحرمان من أساسـيات حقوق الإنسـان المدنيـة، فضلًا عن الحقـوق القوميـة الكردية، الثقافية والسياسية.

جديـر بالتذكيـر أنه فـي مرحلة «شـبه الهدنة مع سـلطة البعث» اسـتعادت التنظيمـات الكرديـة أيضًـا عافيتها ونشـاطها خـلال أعـوام الثمانينيـات ومطلع التسـعينيات مـن القرن العشـرين، ورفـدت جسـدها التنظيمـي بدماءٍ شـابّةٍ من الأوساط الطالبية، كما طوّرت أسـاليب عملها الحزبي للقيام بنشاطٍ جماهيري، وكذلك لتحقيق وحداتٍ تنظيميةٍ أقوى وأكبـر. وأصدرت ثلاثة تنظيماتٍ كرديةٍ متحالفةٍ في تشـرين الأول/ أكتوبر 1992 بيانًا ملصقًا بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على صـدور قانون الإحصـاء الاسـتثنائي الذي جُـرِّد بموجبه عشـرات الآلاف من الأكراد من حقّ الجنسـية السورية. وكانت ردة فعل السـلطة عنيفة على هذا العمل، فقامت باعتقال العشـرات. حُكم على نحو عشـرين منهم بالسجن لمدةٍ راوحت بين سـنتين وثلاث سنوات[31]. أدّت أعمال القمع هذه إلى الإسراع في اندماج هذه التنظيمات الثلاثة المتحالفة في تنظيم حزبي واحدٍ، وعُقد مؤتمرٌ في أواسط نيسان/ أبريل 1993، وتمخّض عن تشـكّل حزب «الوحدة الديمقراطي الكردي في سـورية - يكيتي»، المنبثق أصلًا من اندماج أكثر من ثلاثة تنظيمات كردية قومية يسـارية، قادت ميدانيًا عملية النضال السياسي المطلبي الجديد ضدّ سلطة حافظ الأسد حتى نهاية التسعينيات.

---

(31) كانـت الفصائل الثلاث قد شـكّلت قيادةً مشـتركةً، وقامت بتوزيع بيانٍ ملصق، وُزِّع بشـكلٍ واسع، ولُصق على الجُدُر ولوحات الإعلان في المدن والمناطق ذات الأغلبيّة الكرديّة، وكذلك في مدن دمشقَ وحلب، وخارجٍ سورية بتاريخ 6/ 10/ 1992. وكان المسؤولون عن العمل، وبالتالي التنظيمات الموقّعة على البيان، كلًّا من المرحوم: إسماعيل عمر، عن حزب الديمقرطي الكرديّ الموحّد، والأستاذ: حسـن صالـح، عن حـزب الاتّحـاد الشـعبيّ الكـرديّ، إضافـةً إلى كاتـب هـذه الأسـطر: آزاد علي، عن حزب الشـغيلة الديمقراطيّ الكرديّ. إثرها جرت اعتقالات عشـوائيّة للناشـطين الكرد المقرّبين من هذه التنظيمات، وطالت نحو مئة معتقلٍ، وكنت من ضمن المعتقلين. تمّت الاعتقالات خلال شـهري تشرين الأول وتشـرين الثاني عام 1992. أُفرج عن الأغلبيّة وحُكم على الباقين بالسـجن لمدة سنتين إلى ثلاث سـنوات. واعتبر هذا النشـاط بدايةً جديدةً للحركة السياسـية الكرديـة التي أصابها الخمـول والترهّل في سـنوات الثمانينيّات. وكان سبب ردّة فعل السلطة القاسـي ليس مضمون البيان بقدر ما هو شكل توزيعه، وتعبيره عن قوّة واستقلاليّة وتجدّد الحركة الكرديّة.

في مرحلة استلام بشار الأسد الحكم، وفي إثر الإعلان عن توجّهات إصلاحية، كثّفت القوى السياسية الكردية من نشاطها وأدارت آلتها التنظيمية بصيغةٍ أقوى مما هي عليه في العهد السابق، فعقدت تحالفاتٍ مع المعارضة السورية في الداخل، وقامت بنشاطٍ مشتركٍ إلى أن تحوّلت الحركة الكردية المنظّمة إلى ما يشبه الرافعة للحراك الديمقراطي السلمي، وشكّلت ما يشبه العمود الفقري للنشاط الديمقراطي السوري المعارض (منظّمات المجتمع المدني، إعلان دمشق... إلخ)، وذلك بحكم قوّتها التنظيمية وانتشارها في الأوساط الشعبية والطلابية. ما أثار حفيظة النظام وكراهيته على هذه الحركة التي غيرت مسارها نحو الاهتمامِ بالتغيير الديمقراطي وتأمين حقوق الإنسان في عموم سورية، فبات النظام يخطّط لضربها.

بعد سقوط نظام البعث في العراق في نيسان/ أبريل 2003، وبالتوازي مع تزايد الحقد الشعبي على أميركا وحلفائها في العراق، وظّف النظام هذا المزاج ليوجِّهه ضد الأكراد عمومًا وحركته السياسة خصوصًا. ولجأ إلى تخويف السكان العرب المتاخمين للمناطق الكردية بنشره وتسويقه خرائط ترسم حدود كردستان وتحوي ضمنًا هذه المناطق. وكان ينسبها إلى مصادر بحثية غربية أو جهات كردية غير معروفة، إلى درجة أن صدقتها بعض الأوساط السياسية المتحالفة مع الأكراد. وتُرجمت مساعي السلطة الأمنية والسياسية عمليًا في حوادث مدينة القامشلي الدّامية في 12 آذار/ مارس 2004 [32].

كانت الحوادث مأساويةً، حيث قُتل نحو ثلاثين شخصًا برصاص الأمن وجُرح نحو مئتين، إضافةً إلى اعتقال نحو ألفين ومئتي شخص، قُتل ثلاثةٌ منهم

(32) تشير بعض الوقائع والدلائل، خصوصًا تلك التي رصدتها المصادر الكرديّة، أن ثمّة تهيئة للحدث مسبقًا. ففي وثيقة نشرت لاحقًا ذات الرقم 2/ 690 تاريخ 12/ 3/ 2004 بعنوان «سرّي للغاية»، موقّعة من محافظ الحسكة، تمّ الأمر فيها بـ «إطلاق النّار الحيّ على مثيري الشّغب... وإلقاء القبض على من لا يمتثل للقانون من العمر عشر سنوات إلى الستين». انظر: ب. علي، **أحداث القامشلي، آذار 2004: من المؤامرة إلى الحركة الشعبيّة السلميّة** (القامشلي، سورية: منشورات لجنة الثقافة والإعلام في حزب الوحدة الديمقراطيّ الكرديّ - يكيتي، 2005)، ص 4 وما بعد، مجموعة من الوثائق والبيانات، إضافةً إلى بعض المقالات المنشورة في أثناء الحوادث.

تحت التعذيب، وشُـوِّه عددٌ أكبر. والأسـوأ هو ما تعرّض له العديد من السكان الكـرد الآمنين مـن أعمال سـرقة ونهـب لمحالّهـم وممتلكاتهـم، خصوصًا في مدينتي الحسـكة ورأس العين، على يد أفراد ينتمون إلى قبائل عربية تسـكن في الجوار الكردي، ويأتمرون بأوامر أوساطٍ سلطويةٍ. كما سبق للسلطة أن سلّحت بعـض المنتمين إلى حزب البعث وهيأتهم لهكذا مناسـبة، فـي حين رفض عددٌ كبيرٌ من المنتمين إلى حزب البعث التسلّح، إضافةً إلى تذمّر ورفض أغلبية أبناء القبائل العربية التوجّه العملي نحو إشعال فتنةٍ قوميةٍ.

نتيجة هـذه الهجمة العنيفـة، خرجت الجماهيـر المنكوبة لدفـن الضحايا، وبعد تعرّضهم للرصاص، تفاقم الوضع وتحوّلت الحوادث إلى انتفاضةٍ شـعبيةٍ خرج فيها مئات الآلاف إلى الشـوارع فـي مدن محافظتي الحسـكة وحلب، ثمّ انتقلت إلى العاصمة دمشق. إنها أول مرّة في تاريخ سورية الحديث التي تخرج فيهـا أعدادٌ غفيرةٌ بهذا الكمّ والتنظيم لتندِّد بالسـلطة الحاكمة، وتُطالب بمطالب سياسـيةٍ محدّدةٍ. وكان كسر تمثال الرئيس السابق حافظ الأسد في مدينة عامودا فـي منزلة قطع شـعرة معاوية بيـن الأكراد والسـلطة التي عمدت إلـى إجراءاتٍ انتقاميةٍ قمعيةٍ وسياسـيةٍ حادّةٍ تجاه الأكراد عمومًا، وحركتهم السياسية المنظّمة بشكلٍ خاصٍّ.

كانت هـذه الانتفاضة نتيجة تراكم معاناة الأكـراد التاريخية من جهة، وردّة فعلٍ مباشـرة على عمليـات القتل والتعذيب الواسـعة بحقّ المدنييـن العزّل من جهـةٍ أخـرى. ومن جهةٍ ثالثـةٍ كانت علـى الأرجح خطوةً اسـتباقيةً من السـلطة لضرب القوّة الكردية المتنامية.

ثالثًا: دورهم في الانتفاضة الراهنة

1 – المبادرة الكردية

علـى الرغم من عمـق المعاناة الكرديـة وقدمها، أفـرادًا وجماعاتٌ، جراء السياسـات الاضطهاديـة مـن السـلطات السـورية المتعاقبـة، صبـرت الحركة

الكردية وحافظت على طابع نضالها السلمي الديمقراطي، وظلّت تؤكّد عدم الرهان على العامل الخارجي. لذلك ومن هذا المنظار، وقياسًا على هذا النهج تعاملت الحركة القومية السياسية الكردية مع الحوادث منذ الأيام الأولى للأزمة، وبدء الاحتجاجات في محافظة درعا أواسط شهر آذار/ مارس 2011 حتى تطوّرها إلى انتفاضةٍ شعبيةٍ تعمُّ أغلب مناطق سورية. تضامن الشباب الكردي تضامنًا أخلاقيًا سريعًا مع المنتفضين، وأكّدوا من جديد المشترك الروحي والأخلاقي لشباب سورية قبل وحدتهم السياسية والتنظيمية. كما ساهمت الحركة الكردية في رفع معنويات المنتفضين، وساندتهم سياسيًا، فطالبت بالوقف الفوري لأعمال العنف كلها ودانتها بجديةٍ، بل أكّدت محاسبة المتسبِّبين بها.

في بداية الحوادث عبّر مجلس التحالف الكردي في سورية عن استيائه من خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب، وطالب المجلس برفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرّأي ومنهم المعتقلون على خلفية الاحتجاجات الأخيرة في بعض المدن السورية، وكذلك محاسبة المسؤولين عن إراقة دماء المواطنين العزّل. وكان التركيز على عدم التسويف، وحلّ المشكلات الوطنية المعلّقة عبر مؤتمرٍ وطني يضمُّ القوى الوطنية والفاعليات المجتمعية كافة[33].

بعد نحو شهر من بدء الحوادث، رفع سقف المطالب الجماهيرية، ومن ضمنها المعارضة الكردية التي وضعت تصوّرًا لحلّ الأزمة عُرف حينها باسم «المبادرة الكردية»[34] في 14 نيسان/ أبريل 2011، علمًا أنَّ المبادرة تبدو اليوم أنَّها كانت متواضعةً في مستوى مطالبها كما يتّضح من نصّ البيان. إذ رأت أحزاب الحركة الكردية: «أن ظاهرة الاحتجاجات السلمية مشروعةٌ ومحقّةٌ، وأنَّ تعامل السلطات مع تلك الاحتجاجات الداعية إلى إصلاحاتٍ حقيقيةٍ،

(33) للتفاصيل انظر: «تصريح من المجلس العام للتحالف الديمقراطيّ الكرديّ في سورية»، تاريخ 31/ 3/ 2011.

(34) للتفاصيل انظر نصّ «بيان إلى الرّأي العام» بتاريخ 14/ 4/ 2011.

وتنشد الحرية والديمقراطية ما يزال تطغى عليه الحلول الأمنية التي تفرز العنف وقتل المواطنين العـزّل... وبأنَّ الحلول الأمنية تلك تبقى عقيمةً وتزيد من حالة الاحتقان والتوتّر».

طالبت المبادرة أيضًا بـ: «تسـريع وتيرة الإصلاحات في جميع المجالات وصولًا إلى تغيير ديمقراطي سلمي ومتدرِّج يضمن إلغاء سياسة الحزب الواحد والإقرار بمبـدأ التعددية السياسـية والثقافيةً والقومية، وبانتهـاج مبدأ الحوار في التعامل مع جميع أطياف المجتمع السوري من خلال انعقاد مؤتمرٍ وطني شاملٍ يأخذ على عاتقـه إيجاد حلولٍ ناجعةٍ لمجمل قضايا وملفّات الداخل السـوري، بما فيه القضية الكردية، يشكِّل الخيار الأفضل لتطويق الأزمة الراهنة».

تضمَّنت المبادرة نقاطًا عدة، أبرزها:

- إطلاق جميع المعتقلين السياسـيين وسجناء الرّأي، والسماح بعودة آمنة للمغتربين السوريين، وإلغاء قرارات منع المغادرة.

- إلغاء حالة الطوارئ والقضاء الاستثنائي وطي ملفّ الاعتقال السياسي.

- إجـراء تحقيق عـادل وشـفاف بصدد أعمـال العنـف والقتل ومحاسـبة الجهات المسـؤولة عنها، والإسـراع بتعويض جميع المتضرِّرين وأسـر شـهداء الاحتجاجات السلمية كلها، بمن فيها الكردية.

- إلغاء كامل المادة الثامنة من الدسـتور وتبعاتها، وضمان فصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- الإقرار الدسـتوري بحقيقة الوجود الكردي كثانـي أكبر قومية في البلاد، على قاعدة حماية وحدة البلاد».

كانت هذه المبادرة أول خطوةٍ سياسيةٍ منظّمةٍ تدعو السلطة إلى إيجاد حلٍّ للأزمة وصولًا إلى التهدئة والتحوّل الديمقراطي السلمي المنشود.

فـي ضـوء العديـد مـن البيانـات والتصريحـات والتحـرك السياسـي تبين

للمراقبين وقوف عموم الحركة الكردية بوضوح مع الشارع المنتفض. واستمرّت في المطالبة بضرورة السّماح بالتظاهرات السلمية وصولًا إلى تلبية مطالب المتظاهرين المشروعة. ولم تكتفِ بذلك بل أقدمت على تأكيد مبادرتها السياسية السابقة لحل الأزمة ببيانٍ جديدٍ صادرٍ عن كتلة الأحزاب الكردية[35] في 11/ 5/ 2011، وهي المبادرة المعدلة ركّزت على أن الصيغة المُثلى للخروج من الأزمة الراهنة تمرّ عبر الحوار الوطني الشّامل والجادّ بين مجمل المكوِّنات الوطنية.

ومن أجل إنجاح هذا الحوار وضعت الحركة الكردية مجموعة شروطٍ أبرزها: تجنّب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أي ذريعة كانت، والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين، السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثّل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علنًا، إلغاء السياسات التمييزية كلها، والمراسيم والتعاليم السرية المطبّقة بحقّ الشعب الكردي، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجرّدين منها، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية بصفتهم مواطنين سوريين، وإيلاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم من أجل إزالة آثار الإهمال المتعمّد لها، وتحقيق مبدأ المساواة أسوةً بباقي المناطق، والدّعوة إلى مؤتمرٍ وطني لإقرار صيغة مشروع دستورٍ جديدٍ يلغي الامتياز لأي جهةٍ سواء كانت حزبًا أم قوميةً، ويتضمّن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية، كما التأكيد على حلّ القضية القومية للشعب الكردي حلًا ديمقراطيًا عادلًا في إطار وحدة البلاد، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي باعتباره مكوِّنًا رئيسًا، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوقٍ قوميةٍ، وحماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

---

(35) انظر النص الكامل لـ «مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكرديّة في سورية لحلّ الأزمة الراهنة في البلاد» تاريخ 11/ 5/ 2011.

سعت الحركة الكردية بأحزابها كافة - وهو تعبيرٌ يدلُّ على الثقل الأساسي للحركة وليس على التنظيمات كلها بالمعنى الدقيق للمصطلح - للمساهمة بشكلٍ فاعلٍ في حلّ المسألة السورية بمبادراتها وتحركاتها التي ظلّت بطيئةً نسبيًا، مقارنةً بدورها المأمول والمتوقّع، كونها تشكّل الثقل الأساسي للمعارضة السورية المنظّمة في الداخل. والرّهان على قدرتها بأن تعجِّل في تأطير المعارضة التقليدية السورية المتمثِّلة بالجمع بين إعلان دمشق والتجمّع الوطني الديمقراطي، إضافةً إلى شخصياتٍ وطنيةٍ معارضةٍ، بهدف تشكيل أرضيةٍ حقيقيةٍ للتنسيق الوطني الديمقراطي الموسّع، أو أي تجمّع وطني سوري معارض وكبير. إلّا أنّ تحرّكات الأحزاب الكردية التي اتّسمت بالاتزان والحذر في البدء من أجل ألّا يحدث تشويش على مسار الحراك الشعبي، وألّا يُستغل في صيغة صراع قومي جانبي قد ينفجر على هامش الانتفاضة، تراجعت إلى أن أصاب نشاطها الترهل والارتباك في المآل، خصوصًا عندما وجدت نفسها أمام ظهور وتنامي حركة شبابية كردية مفاجئة متحالفة تمامًا مع الحراك الشبابي السوري العام. وفي الوقت نفسه لم ترفع الحركة سقف مطالبها السياسية السابقة للانتفاضة، وتمسّكت بثوابتها المحدَّدة بنبذ أعمال العنف كلها وضرورة وقف إجراءات الحل الأمني - العسكري كلها، لتهيئة المناخ والإعداد لحوارٍ وطني شاملٍ من دون إقصاء لأي جهةٍ أو هيمنةٍ لأي جهةٍ أخرى، وصولًا إلى وضع دستورٍ جديدٍ يُشكِّل مدخلًا رئيسًا لتأسيس دولة القانون التعددية الديمقراطية.

لكن تسارع الحوادث، وتصاعد أعمال القتل والقمع، وبروز الأدوار الإقليمية الداعمة لبعض التيارات السياسية السورية، وتسليط الأضواء الإعلامية على المعارضة في الخارج، قلَّل من فرص نجاح المبادرة الكردية، وبات من الواضح أنَّ الحركة الكردية خرجت من المساحة التي يُمكن لها أن تقوم فيه بدور الوسيط والمساهم الفاعل في حلّ الأزمة. فرفعت تدريجًا من مطالبها السياسية، وقلّ رهانها على السلطة، إلى درجة أن أغلب قادة الحركة رفض اللقاء مع رئيس الجمهورية.

بدأت مرحلةٌ جديدةٌ بالنسبة إلى الحركة الكردية وثقافتها السياسية، برزت فيها آراءٌ ومواقف جديدة ومتمايزة عن مواقف التنظيمات الكردية السورية من السلطة وشكل التعامل معها، كما تدرَّجت المطالب السياسة صعودًا وتناسبًا مع ارتفاع سقف مطالب المنتفضين، وانسجامًا مع شعار «إسقاط النظام» الذي أُطلق من جانب قطاعاتٍ واسعةٍ من المحتجّين والمتظاهرين.

بات واضحًا يومًا بعد آخر أن المشاركة الشعبية والشبابية الكردية في الانتفاضة تتوسّع وتتعمَّق، وأن بعض أطراف الحركة تندمج مع الحراك السوري تمامًا، خصوصًا تيار المستقبل الكردي الذي عبَّر بوضوح عن موقفه ضرورة إيجاد بديلٍ للسلطة، وطالب بإسقاطه أول مرّة في تاريخ الحركة الكردية السورية المنظّمة: «هدف الثورة الرئيس المتمثِّل بإسقاط النظام، والبحث في آليات قيادة المرحلة الانتقالية التي يُعتقد أنها تقترب، بفضل التضحيات الضخمة التي يقدِّمها الشعب السوري بأطيافه وقومياته كلها... وهنا يهمّنا التأكيد مجدّدًا على أن تيار المستقبل جزءٌ أساسي من الثورة السورية، ومن ضمنها ثورة الشباب الكرد، ومطالبه هي مطالب جميع السوريين، وفي هذا الإطار يدعو جماهير الشعب الكردي والسوري التي لم تُساهم في التظاهر حتى الآن، لسببٍ أو آخر، بضرورة نزع أغلال العبودية والتحرّر من دوائر الرعب والخوف، ومساندة الشباب والاستجابة لمطلبهم في التظاهر، وتقديم الدعم والعون، حتى إنجاز هدف الثورة»[36].

كذلك، بلور مجموعةٌ من الشباب الكرد المنضوين في «التنسيقيات الكردية» رؤاهم السياسية، وعبَّروا عن متابعةٍ جديةٍ لتعقيدات الوضع السياسي، مؤكِّدين بأنّهم على الرغم من تماهيهم مع الثورة السورية إلا أنَّهم متمسكون بالسقف الأعلى للمطالب والحقوق الكردية، في محاولةٍ منهم لتجاوز أحزاب الحركة الكردية التي وازنت بين الدفاع عن الانتفاضة السورية والمشاركة فيها والتمسّك بالحقوق القومية الكردية، كما سعت المجموعات الشبابية للتعبير

(36) للتفاصيل انظر البيان الصادر عن تيّار المستقبل الكردي في سورية، مكتب العلاقات العامة تاريخ 12/ 9/ 2011.

عن نفسها سياسيًا بصفتها امتدادًا لحراك الشارع اليومي، في محاولةٍ منها لكسر احتكار الأحزاب التقليدية لتمثيل الساحة الكردية[37].

2 - المؤتمر الوطني الكردي

من بين ما أنجزته الحركة الكردية بالتوازي والارتباط مع الانتفاضة كان عقد مؤتمرٍ للأحزاب الكردية والشخصيات الكردية المستقلّة بعنوان: «المؤتمر الوطني الكردي». على الرغم من الانشغال الكبير بهذا الحدث، وامتصاصه معظم نشاط ووقت كوادر الحركة ومؤيديها، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى الشعبي والنخبوي والسياسي المطلوب، خصوصًا أن هدف تأسيس مرجعيةٍ كرديةٍ كان سابقًا لحوادث الانتفاضة بسنوات، وكان الهدف الأساس هو توحيد وتأطير صفوف الأكراد تنظيميًا، وتشكيل مرجعية كردية أوسع من التحالفات الحزبية في سورية. ففكرة المرجعية الكردية كانت موجودةً سابقًا. لكن وضمن الأحوال العصيبة التي مرّت بها سورية خلال عام 2011 لم تتمكن الأطراف الفاعلة في الحركة الكردية من بناء مرجعيةٍ حقيقيةٍ وتأطير أغلبية الفاعليات الكردية في هيئةٍ سياسيةٍ تمثيلية مبنيةٍ على أسسٍ موضوعيةٍ سليمةٍ. لكنها تمكّنت في الحصيلة من تجميع الثقل الرئيس للقوى الكردية وبعض الفاعليات الاجتماعية المرتبطة بها، متجاوزةً بذلك حالة: «مجموع الأحزاب» التمثيلية الموقتة وغير المتماسكة إلى حالةٍ أوسع وأكثر استقرارًا وتوافقًا من حيث الشكل والبنية التنظيمية.

هذا، واقتصر نشاط المؤتمر بعد إعلانه نهاية أكتوبر 2011 على الحدود الدنيا من النشاط التنظيمي والسياسيٍ والدبلوماسي، على العكس من توقّعات من راهن على ولادته باعتباره يشكّل قطبًا جديدًا للقوى السياسية السورية المعارضة، يؤهّلها كما في الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة لتقوم بدور العمود الفقري للمعارضة السورية المنظّمة. من جهةٍ أخرى كان من المزمع

(37) للتفاصيل انظر البيان الصادر عن اتّحاد تنسيقيّات شباب الكرد في سورية تاريخ 29/8/2011.

أن يقوم المؤتمر بترتيب البيت الكردي من الداخل بصورةٍ أفضل، لكن عمله اقتصر خلال الشهرين التاليين لإعلانه على لقاءاتٍ سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ في القاهرة، من ضمنها الاجتماع بالأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، وكذلك في أربيل برئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، من أجل تأمين شرعيةٍ عربيةٍ وكردستانيةٍ للهيئة السياسية الكردية السورية الجديدة. وجاء نصّ البيان الختامي ليؤكّد ما ذهبنا إليه من حيث إنه عبّر عن هشاشة البنية التنظيمية وعدم وضوح الرؤية السياسية، إذ جاء البيان في صيغة حلٍّ توافقي لموقف جميع المشاركين في المؤتمر[38].

كما ظهرت هيئة تمثيلية كردية أخرى بالتزامن مع الحوادث، وبارتباطٍ وثيقٍ مع المتغيرات السياسية والانتفاضة الشعبية السورية، باسم «مجلس الشعب لغربي كردستان»[39].

نستنتج من هذا العرض الموجز لدور الأكراد في الفعل والمتغيرات السياسية في بلاد الشام أولًا، ومن ثم في سورية بعد الاستقلال، أنّ هذا الدّور لم يكن دورًا لمجموعةٍ بشريةٍ يمكن تصنيفها بسهولةٍ ضمن «الأقلية» السياسية والقومية، بقدر ما يتلاءم دورها مع ثقل كتلةٍ بشريةٍ فاعلةٍ تاريخيًا. وعندما اشتد الصراع السياسي في سورية المعاصرة الذي تقمّص رداءً قوميًا لسهولته في مراحل متقدمة، برزت المسألة الكردية باعتبارها مسألة قومية وسياسية مركّبة، وألقت بظلالها على مجمل الحراك والفاعلية السياسية داخل سورية، منذ أواسط القرن العشرين حتى تاريخه. أما بالنسبة إلى الحركة السياسية القومية الكردية المنظّمة في سورية فإننا نفترض أن خاصية التكوين التاريخي لها الذي عرضناه بإيجاز، والمتمثّل بكونها امتدادًا وفرعًا لحركة تحرّرٍ قوميةٍ - وطنيةٍ إقليميةٍ كردستانيةٍ، تظلُّ مسيطرةً على مجمل الفعل السياسي الكردي السوري.

(38) انظر البيان الختامي للمؤتمر الوطني الكرديّ في سورية، الصادر في 28/10/2011.

(39) وهو مجلس شكّله أنصار ومؤيّدو حزب العمال الكردستانيّ في 16/12/2011، علمًا أنّ الحزب الكرديّ النصير لحزب العمال الذي يعمل في السّاحة السوريّة، وقاد عمليّة تشكيل هذا المجلس هو باسم «**الاتّحاد الديمقراطيّ**». والجدير ذكره أنّ هذا الحزب ما يزال يعمل ضمن هيئة التنسيق الوطنية السوريّة.

وبصيغة أخرى نجد أن نزعة الاستقلال الكردية المركزية التاريخية، وازدواجية الانتماء القومي الكردي والوطني السوري يهيمنان على الفعل السياسي الكردي السوري المنظّم فتتعارضان في كثيرٍ من المواقف المعلنة وغير المعلنة. وإن الموقف من الانتفاضة السورية الراهنة ودرجة الانخراط فيها تأثرًا بل تأزّمًا تحت تأثيرٍ واضحٍ لتفاعل وتنافر هاتين النزعتين المتراكبتين داخل الوعي والخطاب السياسيّ لأكراد سورية. ولم يكن هناك مخرجٌ سوى التأكيد على الوحدة الوطنية والدّعوة إلى تأسيس جمهوريةٍ ديمقراطيةٍ تعدّديةٍ، وربّما فدرالية للبقاء على الساحة والوقوف بفاعلية مع الانتفاضة. والنشاط السياسي الكردي كله متركِّزٌ اليوم على الوصول مع المعارضة العربية السورية إلى توافقٍ سياسي وبرنامجي في شأن هذه النقطة الجوهرية.

خلاصة ونتائج

- إن تقويم دور أكراد سورية في المتغيرات السياسية منذ نهاية العهد العثماني والى يومنا هذا يشير إلى دور مميز وفاعلٍ لا يتناسب مع توصيف دور «أقلية قومية»، حيث كان هذا موازيًا بل منافسًا لدور الأكثرية العربية.

- إن الكتلة السكانية الكردية في سورية ظلّت متباعدةً ومنقسمةً إلى أكرادٍ حضر داخل بلاد الشام، وأكرادٍ قرويين، أي سكان المناطق والأرياف الكردية الشمالية.

- نتيجة الفراغ التنظيمي وخيبة النخب الكردية في تحقيق مشاريع سياسية قومية، كادت أن تلتقي الكتلتان السكانيتان الكرديتان وفاعليتهما السياسية خلف قيادةٍ كاريزميةٍ واحدةٍ في أواسط القرن العشرين، متمثِّلةً بحكم الزعيم - البرازي. ولو تحقّق ذلك لربّما تغير الواقع السياسي والثقافي في عموم سورية في اتجاه مشاركة طبيعية أكبر وأوضح للأكراد، إضافةً إلى كسب وتحقيق المزيد من المواقع والمناصب الإدارية والعسكرية.

- اهتمام تركيا بالشأن السوري وتدخّلها المستمرّ فيه يرتبطان عضويًا بوجود الأكراد ونشاطهم السياسي في سورية وبلاد الشام عمومًا.

- عمر المسألة الكردية في سورية مساوٍ لعمر دولة سورية الحديثة، وتدرَّجت هذه المسألة من مرحلةٍ إلى أخرى، إلى أن تبلورت باعتبارها مسألةً سياسيةً قوميةً معقّدةً أواسط القرن العشرين، وتفاقمت نتيجة تطبيق سياسات التمييز والاضطهاد بحقّ المواطنين الأكراد بدءًا بعهد الانفصال، وبلغت الذروة إبان حكم حزب البعث.

- إن الأحزاب الكردية في سورية اليوم هي استمرارٌ للحركات الكردية القومية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، قبل أن تُرسم الحدود الجغرافية الحالية بين تركيا وسورية. ولا يمكن فصل الحركة الكردية ولا قضية الشعب الكردي في سورية فصلًا تعسفيًا عن محيطه الكردستاني والإقليمي.

- إن دور الحركة السياسية الكردية في الانتفاضة الراهنة كان دون المستوى المتوقّع له، بل كان ناقصًا ومرتبكًا بناء على جملة عوامل موضوعية، خصوصًا أن التوقّعات السابقة كلها كانت تؤهِّلها للقيام بدور أكثر فاعلية ودينامية في الحوادث السياسية ومسار الانتفاضة، ويمكن إحالة أسباب هذا الارتباك والضعف في الأداء إلى نقاطٍ متعدّدةٍ، أبرزها:

• سيطرة الخطاب القومي التحرّري المركزي - إن جاز التعبير - على العقلية والمواقف السياسية الكردية عبر مراحل تاريخية طويلة. فلم يتم تخطّي المصلحة القومية الكردية العليا وخصوصية المسألة وإشكاليتها ضمن المعادلة السياسية السورية العامة، فالمشروع القومي الكردي المركزي ألقى ويُلقي بظلاله على الانتفاضة السورية الراهنة متأثِّرا ومؤثِّرا فيها، ويُترجم ذلك عبر مواقف تنظيمية وحزبية واضحة.

• صعوبة قبول الأحزاب الكردية وجود قوى شبابية صاعدة تحرك الشارع وتنافس تنظيماتها التقليدية، وكذلك عدم تقبّل دورٍ سياسي وجماهيري جديدٍ لهذه المجموعات الشبابية على أرض الواقع، من دون أن يكون لهم ماضٍ أو تجربةٌ سياسيةٌ سابقةٌ، والانشغال بوضع حدٍّ لنشاطها.

• عدم الاقتناع التامّ بضرورة إسقاط النظام قبل تأمين البديل الملائم. كما كان من الصّعب التخلص من مُناخ الهدنة الطويل الأمد مع السلطة والخروج إلى واقعٍ نضالي جديدٍ يرتكز على أساس فكرة الإسقاط والتغيير الجذري للنظام.

• بالارتباط مع الفكرة السابقة لم تكن العلاقات التحالفية للقوى السياسية الكردية والعربية التقليدية متينةً وواضحةً ومبنيةً على أسسٍ برنامجيةٍ محدّدةٍ، وخصوصًا في فقرة الحقوق القومية الكردية داخل سورية وخارجها.

• عدم القدرة على التحالف الصريح مع القوى الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين تحديدًا. هذه الجماعة التي لم يسبق لها أن أيدت الحقوق القومية الكردية في سورية أو في أجزاء كردستان الأخرى بشكلٍ واضحٍ وموثَّقٍ.

إن دور الحركة الكردية الضعيف نسبيًا وأداءها البطيء كانا من أسباب عدم تحقيق الانتفاضة السورية الراهنة أهدافها حتى الآن، لأن هذا الدَّور أكَّد وعبَّر عن عدم فاعلية القسم الأكثر تنظيمًا وقوّةً من معارضة الداخل السوري.



الفصل العاشر

الحالة الطائفية في الانتفاضة السورية: المسارات والأنماط

نيروز ساتيك

مقدمة

تختلف الطائفة باعتبارها تكوينًا اجتماعيًا ثقافيًا أنثروبولوجيًا تشكّل تاريخيًا في الاجتماع السياسي الإسلامي عن الطائفية بوصفها منظوميًا نوعًا من صناعة الطائفية، أو إعادة إنتاج الطوائف في طوائفيات «مقومنة» ومسيّسة، في نقطة جوهرية هي تسييس الطائفة وقومنتها واستخدامها في بناء وتطبيق سياسات الهُوية الطائفية لغاياتٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ أو سلطويةٍ. ويكمن في هذه النقطة التمييز بين «نظام الملل» الإسلامي التقليدي وسياسات الهُوية الطائفية أو «تطييف» الطوائف الدينية والمذهبية في مرحلة الخرق الغربي - الاستعماري للعالم الإسلامي ولا سيما منه العالم العثماني، وإعادة بناء فهم المجتمع عن طريق خلق نخب «مقاولة» مثل جماعاتٍ طائفيةٍ متناحرةٍ، أي مجتمع جماعات من دون مجتمع مدني، منقسم عموديًا في ما تشرحه مقولة «المجتمع الفسيفسائي» التي هي بوصفها مقولةً نظريةً متسقةً، مقولةٌ استشراقيةٌ

صرفة[1]. وشكّلت هذه المقولة أساس ثقلٍ نظري في النظر إلى مجتمعات سورية الطبيعية والعراق، أي إقليم بلاد الشام التاريخي والعراق باعتبارها نموذجًا للمجتمع الفسيفسائي الذي تتجاور وحداته لكنّها لا تتلاقى في ما بينها بحسب تنميط المقولة النظرية.

ورثت دولة الاستقلال السورية نحو عقدين ونيّف من سياسات الهُوية الطائفية المنهجية والمنظمة التي اتبعتها سلطات الانتداب الفرنسي. وخُيّل بعد زوال الانتداب أنَّ المجتمع السوري وضع هذه المسألة خلفه إلى حدّ ما، إلى أن طرحت المسألة الطائفية نفسها خلال الانتفاضة السورية بأشكالٍ ودرجاتٍ ووتائر مختلفة، مستترةً أحيانًا وظاهرةً أحيانًا أخرى، وبأشكالٍ ملموسةٍ يمكن قياسها باعتبارها مؤشِّراتٍ. وتمثل مضمونها الجوهري بتصوير التناقض بين النظام والانتفاضة على أنَّه تناقضٌ طائفي، وهذا شكلٌ «فظ» من أشكال الوعي الزائف والمقلوب. ولأنَّ النظام السوري مثل أي نظامٍ في الوطن العربي هو نظام مجموعة المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسيةً المتضافرة في ما بينها التي يرتكز عليها في آليات الضبط الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي وبناء شبكات الزبائنية وتوزيع الثروة والسلطة، ولو تقاطعت هذه المصالح مع توظيف عصبياتٍ طائفيةٍ أو عشائريةٍ في بناء تلك الشَّبكات. وكذلك لا يمكن وسم الانتفاضة السورية بأنّها انتفاضةٌ مذهبيةٌ بل هي مشروعٌ تحرّريٌ يُناهض الاستبداد ويطمح إلى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعكس كل ما في التراث السوري من توجّهاتٍ أو أيديولوجياتٍ مدنيةٍ أو عصبياتٍ غير مدنيةٍ.

لا يمكن وصف الصراع السياسي الدائر في سورية بأنّه صراعٌ طائفي. لكن

---

(1) نموذج الفسيفساء المستوحى اصطلاحيًا من الفسيفساء الفنية البيزنطية، ويشير هنا إلى خليطٍ معقّدٍ لكنه غير مندمج بحسب اللغة الحديثة للعلوم الاجتماعية، فقطع الفسيفساء تتلاقى وتتجاور، لكنها لا تندمج في ما بينها. ومحور الرؤية هنا ديني وطوائفي، ثم يأتي في مرتبة أخرى المحور الأقوامي. وطُبِّق النموذج على البلقان والمشرق العربي بصورةٍ أساسيةٍ. وفي إطار مرحلة ما بعد الاستشراق استُخدم مفهوم التعددية الثقافية مكان «المجتمع الفسيفسائي»، في ضوء مفهوم الثقافة الأنثروبولوجي.

المشكلة تكمن عندما يتم التمييز ضد قطاع من المجتمع على أساس الانتماء المذهبي والتعامل معه على أنَّه جماعةٌ واحدةٌ تسلك سلوكًا واحدًا، سواء كان هذا القطاع من عامة الشعب أم من أجزاء منه. لذلك لا بد من فحص هذه القضية، ورصد مسارها وأسبابها خلال الانتفاضة السورية.

يحاول هذا البحث التعرف إلى الظاهرة الطائفية في مجريات الثورة السورية ليس لأنَّ الطائفية ملازمة لهذه الثورة بل لأنَّها عرضٌ من أعراضها، تفهم في ضوء العوامل الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية وليس في ضوء العوامل الثقافية والدينية في حدّ ذاتها، وإن استخدمت بعض القوى الطائفية العامل الثقافي الديني بحدّ ذاته لإعطاء الصراع بُعدًا طائفيًا في صيغة «نحن وهم». ولهذا سيعمل على البحث عن تحليل الخلفية العميقة للظاهرة الطائفية وفق مقاربات التاريخ الطويل المدى بهدف فهم علاقات التحوّل بين الطائفة والطائفية في صيرورة الثورة السورية.

أولًا: الطائفية باعتبارها هُوية فرعية في التاريخ السوري

1 - الطائفية في العهد العثماني وحوادث عام 1860

سخَّرت الدولة المملوكية في بلاد الشام ما يشبه الإقطاع العصبوي باعتباره أداةً من أدوات حكمِها على المناطق التي تواجدت فيها تشكيلاتٌ اجتماعيةٌ قائمةٌ على عصبياتٍ قبليةٍ أو إثنيةٍ أو مذهبيةٍ[2]. وعندما دخل العثمانيون بلاد الشام في عام 1516 بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق، اعتمدت السلطنة العثمانية نظام الملل في تعاملها مع المجموعات الدينية والمذهبية كافة المعترف بها، الذي تمارس من خلاله (نظام الملل) الطائفةُ الدينيةُ حقَّ

(2) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، طبعة جديدة منقحة ومزيدة (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1987)، ص 13. نقل كوثراني في كتابه هذا عن المؤرِّخين استخدام مصطلح الإقطاع الطائفي، كما أورد نقلًا عن المؤرخ عبد العزيز محمّد عوض تسمية عصبيات عنصرية على كلٍّ من الأكراد والتركمان والعرب، بينما سمّى الإسماعيلية والعلوية والدروز والموارنة العصبيات المذهبية.

رعايـة أفرادها فـي إطار الدولـة[3]. وبالتالي تـم التعامل مع العرب المسـيحيين بصفتهـم ملّةٌ، وهم الذين يتعهّدهم السـلطان بالحمايـة والمحافظة على حياتهم وحرياتهـم الدينيـة وغيـر الدينيـة وأموالهـم وإعفائهـم مـن الخدمـة العسـكرية مقابل دفع الجزية[4]. بينما اسـتمرّت في تعاملها مع العرب المسـلمين الذين لا ينتمـون إلى مذهب أهل السُـنّة والجماعة (العلويون والدروز والإسـماعيليون) بالسياسـة المملوكية ذاتها القائمة على توازنٍ دقيقٍ ومتعدّد الأشـكال يقوم على علاقات الولاء أو الاسـتتباع مع السـلطات الأهليّة والمحليـة المتمثلة بزعمائها أو شـيوخها[5]. وهذا يعني اسـتمرار حاكمية الإقطاع العصبـوي باعتباره موجِّهًا مسـتبدًا لنمط الحياة الاقتصادية والسياسـية وحتى الاجتماعيـة لتلك القطاعات الأهليـة. ولذلك عانـت القـرى العلوية الضيـقَ والفقـرَ، الأمر الـذي كان يدفع الأهالي إمـا باتجاه الامتناع عـن دفع الضرائـب المتوجبة للسـلطنة العثمانية أو نحو غزو السهول المجاورة. ويمتلئ التاريخ العثماني بأخبار الحملات التأديبية العثمانيـة على القـرى العلوية، التـي غالبًا مـا كان يتخلّلها الإعدامـات وإحراق القرى[6].

كمـا عـاش الدروز فـي عزلـةٍ في جبـل العـرب، مـع اسـتمرار محاولات السلطنة العثمانية قيادة حملاتٍ لإخضاعهم وتأديبهم. وفي إطار ذلك، حافظت تلك العصبيات على أفكارها الاجتماعية، واختزنت في ذاكرتها التاريخية صورًا

---

(3) المصـدر نفسـه، ص 36- 37. تحوّل نظـام الملـل مـن مجـال منـح الحريـة والاسـتقلالية للجماعات غير الإسلامية إلى شكلٍ من أشكال تدخّل الدول الأوروبية في المشرق العربي. بدأ ذلك مع منح السـلطان العثماني سـليمان القانوني في عام 1525 حكومة البندقية حقّ النظـر في دعاوى البندقيين المقيمين في السـلطنة العثمانية. ومن ثمّ حصلت فرنسـا على امتيـازاتٍ تجاريةٍ وقانونيـةٍ في عام 1535 بموجب معاهدة وقّعها السلطان سليم القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول.

(4) فـدوى أحمد محمـود نصيـرات، **المسـيحيون العرب وفكـرة القوميـة العربية في بلاد الشـام ومصـر، 1840-1918**، سلسـلة أطروحـات الدكتـوراه؛ 77 (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربية، 2009) ص 11.

(5) وجيـه كوثرانـي، **هويـات فائضـة - مواطنـة منقوصة: فـي تهافت خطـاب حـوار الحضارات وصدامها عربيا** (بيروت: دار الطليعة، 2004)، ص 109.

(6) وجيـه كوثرانـي، **السـلطة والمجتمـع والعمل السياسـي: من تاريـخ الولاية العثمانيـة في بلاد الشام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 13 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 107.

نمطية لتاريخهـا. كما كان يتطلَّب تثبيت السـلطات العثمانية سـلطتَها في منطقةٍ معينةٍ ضرب السـلطات المحلية فـي ما بينها في إطار إعطاء السـلطة للأقوى[7]. ومـن هنا تأتي الحروب التـي خاضتها الجماعات الأهلية في ما بينها في وسـط سورية وساحلها خلال العهد العثماني، خصوصًا بين إسماعيليين وعلويين.

ازدادت الحـركات الانفصاليـة مـع مطلع القرن التاسـع عشـر فـي العديد من المناطق التي تسيطر عليها السـلطنة العثمانية، وتراجـع دورها على الصعيد العالمي، ما دفع النخبة السياسية الإصلاحية إلى الضغط نحو القيام بإصلاحاتٍ تُعيد إلى السلطنة العثمانية مكانتها وقوّتها. ولذلك أصدرت السلطنة العديد من القوانين عرفت باسـم التنظيمات، منحـت فيها الطوائف غير الإسـلامية المزيد من الحقوق سـاوتهم مع المسـلمين من أجل الحدّ من التدخّلات الأوروبية من دون إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذي توسّـع ليشمل مسائل تتعلّق بالأحوال الشخصية والإعفاء من الضرائب والملاحقات القانونية[8].

لـم تختلـف الأوضاع بالنسـبة إلـى العلويين والـدروز والإسـماعيليين في

---

(7) كوثراني، **هويات فائضة – مواطنة منقوصة**، ص 109.

(8) بـدأت فكـرة الإصلاحات مـع عهـد السـلطان سـليم الثالـث (1789 – 1807)، لكن تلك الإصلاحات لم تكن في عمق تركيبة مؤسّسـات الدولـة العثمانية، وذلك لعدم مقدرة سـليم الثالث على مواجهـة القـوى التقليديـة المحافظة في الدولـة العثمانية «الانكشـارية». تمكّن السـلطان محمـود الثاني (1808 – 1839) مـن تنفيـذ إصلاحاتٍ جذريـةٍ وبنيويةٍ في السـلطة العثمانية بعد أن اسـتطاع التخلص من القوى المحافظة والمعارضة للإصلاح. واسـتكملها السـلطان عبد المجيـد الأول (1839 –1861) بإصـداره عددًا من القوانين والإجراءات والأنظمة، عرفت باسـم «التنظيمات». ومن أهمّ تلك التنظيمات «خط شريف كلخانة» في عام 1839. وتضمّن القانون المساواة بين المسلمين وغيرهم في محاولةٍ لمنع الـدول الأوروبية مـن التدخّل في شـؤون الدولة بحجّـة حماية الجماعات غير الإسـلامية فـي المجتمع العثمانـي. للاطـلاع علـى النـصّ الكامل للقانـون، انظـر: عمر عبـد العزيز عمـر، **محاضرات فـي تاريخ الشـعوب الإسـلامية في العصر الحديث** (الإسـكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2010)، ص 92-95. وفي عام 1856، أصدر السلطان قانونًا آخر، عرف باسم «خط شريف همايون». ساوى القانون بين جميع رعايا الدولة العثمانية مدنيًا واجتماعيًا، واعترف القانون بالمساواة بين الطوائف والملل والأقليات الدينية أمام القانون العثماني. للاطلاع علـى النص الكامل، انظر: المصدر المذكور، ص 97-102. كما شـملت دول فرنسـا وبريطانيا وهولندا وايطاليا وإسـبانيا واليونان والولايات المتحدة لاحقًا. انظر: سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث** (عمان، الأردن: دار الشروق، 1997)، ص 503.

سورية في مرحلة التنظيمات وما بعدها عمّا كانت عليه، إذ ظلّت تحمل مضامين ممارسة الالتزام الضريبي وصبغة الرّفض للمعتقد المذهبي الخاص[9].

بدأت حوادث العنف الطائفية تظهر في المشرق العربي منذ خروج جيوش محمّد علي وعودة السلطنة العثمانية لفرض سيطرتها في بلاد الشام بأشكالٍ متقطّعةٍ في جبل لبنان في عام 1840 بين الدروز والموارنة بشكلٍ خاص، حتى بلغت ذروتها في عام 1860 على هامش الصراعات الطبقية والصراع ضد الاستبداد[10]. امتدّت الحوادث الطائفية التي شهدها جبل لبنان في عام 1860 إلى دمشق التي شهدت هجماتٍ استهدفت الطائفة المسيحية بشكلٍ خاص. قُتِل نتيجتها الآلافُ من المسيحيين. تدخّل فيها الأمير عبد القادر الجزائري شخصيًا من أجل إيقافها، بوصفه بطلًا جزائريًا معروفًا له مكانته الاجتماعية والرمزية في المجتمع الدمشقي. ويُقدَّر عدد القتلى في مجمل بلاد الشام بنحو 20 ألفًا من المسيحيين، وتدمير 380 قرية مسيحية، و560 كنيسة، و400 دير، إضافةً إلى ما تكبّده المسلمون من خسائر وضحايا[11].

أما بالنسبة إلى حوادث مدينة حلب في عام 1850 فلم تكن سوى انتفاضة من العامة ضدّ الفروض الضريبية والتجنيد العثمانية التي بدأت بمهاجمة بيوت الأعيان المسلمين، ومن ثم الأحياء المسيحية الغنية للحصول على المال لتمويل الانتفاضة، لكن الأمر ازداد تعقيدًا عندما دخل البدو إلى المدينة لدعم الانتفاضة، فنهبوا أحد أغنى الأحياء المسيحية، وعندها أخذ العنف شكلًا

---

(9) إلا فترة حكم متصرِّف اللاذقية ضيا بك بين عامي 1885 و1892 الذي أرسل رسالةً إلى السلطان عبد الحميد شرح فيها أوضاع العلويين وما يعانونه من ظلم واستبدادٍ، وحذّر أن ذلك سيدفعهم إلى الميل نحو إيران الشيعية. فأوصى السلطان عبد الحميد بإعادتهم إلى قراهم وتمثيلهم في الوظائف الحكومية، فساد الأمن والاستقرار في ريف اللاذقية. لكن الأمور ما لبثت أن عادت إلى وضعها الأول بعد وفاة المتصرِّف ضيا بك. انظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ذكريات؛ 1، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1980)، ص 70، وكوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي**، ص 109.

(10) أسامة سمير مقدسي، **ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني**، ترجمة ثائر ديب (بيروت: دار الآداب، 2005).

(11) الجميل، ص 433.

طائفيًا[12]. وحاول الأوروبيون والكهنة المسيحيون تقديم المسألة على أنَّها صراعٌ طائفي بحت، وفقًا لمصالحهم الخاصة.

تعتبر هذه الحوادث أول صدام طائفي في التاريخ العربي السوري في حدود سورية الحالية. لذلك لا بد من فحصها وكشف الأسباب التي أدّت إليها، لِما لذلك من أهمية في استخلاص مدى وجود الطائفية في المجتمع السوري والبحث عن الجذر الأساس المُحرك والمولِّد للطائفية.

حاولت السلطنة العثمانية في إطار سعيها لأن تبقى قوّةً عُظمى تماثل منافسيها من الأوروبيين في النهضة الصناعية، ولذلك عملت على منح تراخيص للمستثمرين الصناعيين في المناطق القريبة من الموانئ[13]، ما أدّى إلى تشجيع الصناعة في دمشق وحلب لقربهما من الميناء الرئيس على المتوسط في بلاد الشام «ميناء بيروت». ترافق ذلك مع عودة التجارة الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر مع توسع الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية[14]. وبعد عام 1750 بدت مدينة حلب، مثلًا، من أكثر المدن الخاضعة للسلطنة العثمانية التي تنتج المواد الخام للتصدير إلى أوروبا[15]. واستمر هذا الوضع مع اتّساع الحركة التجارية بين الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية في أثر معاهدة التجارة الموقّعة بين السلطنة العثمانية وبريطانيا في عام 1838 التي حملت بمضمونها

---

(12) محمد جمال باروت، **حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر، حلقة حلب: دراسة ومختارات**، قضايا وحوارات النهضة العربية؛ 17 (دمشق: وزارة الثقافة، 1994)، ص 30-31.

(13) عملت الدولة العثمانية بعد عام 1880 على منح التراخيص الصناعية للمستثمرين المحلّيين المسلمين لصناعات مثل المطاحن أو المعاصر. انظر: ألبر أورطايلي، **الخلافة العثمانية: التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر**، ترجمة عبد القادر عبد اللي (بيروت: شركة قدمس؛ عمان: دار الأهلية، 2007)، ص 204.

(14) كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي**، ص 69.

(15) خليل أينالجك [وآخرون]، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس وقاسم عبده قاسم، 2 مج (بيروت: دار المدى الإسلامي، 2007)، مج 2: 1600 - 1914، ص 492.

تشجيعًا جمركيًا واضحًا لدخول السلع الأجنبية إلى الداخل العثماني[16].

توجَّهت الطوائف المسيحية في بلاد الشام نحو التجارة والخدمات المالية، وذلك بسبب إبعادها عن مواقع الهيئة الحاكمة في مرحلة نظام الملل[17]. كما زاد مع نهاية القرن الثامن عشر في سورية عدد الوكلاء والتراجم والمقاولين من الطائفة المسيحية لدى التجار والقناصل الأجانب في ظل التطوّر التجاري السابق، تبعًا لاعتباراتٍ متعدّدةٍ، منها إتقان اللغة الأجنبية. لكن هؤلاء تحوّلوا أيضًا إلى تجار متمتعين بالامتيازات العثمانية للأجانب[18]. كما حصلوا على شهادات (براءة) تسبغ عليهم الفوائد الضريبية والمزايا التي يتمتّع بها التاجر الأوروبي. وزادت بشكلٍ كبيرٍ أعداد الشهادات الممنوحة لأشخاص يؤدون نظريًا خدماتهم بصفتهم مترجمين للبعثات الأجنبية[19]. ووصل عدد تراجمة القناصل في حلب إلى نحو ألف وخمسمئة، وكانوا جميعهم معفيين من الضرائب، ويعملون في التجارة[20]، لكن في الحقيقة لم يكن سوى 6 منهم يعملون بالترجمة، والباقي يعملون بالتجارة[21]. بل يُورد بعض مؤرِّخي الفترة العثمانية المعروفين، مثل خليل أينالجك، أنَّ التجار غير المسلمين في القرن التاسع عشر استطاعوا إبعاد التجار الأوروبيين والسَّيطرة على التجارة في بلاد الشام، إذ بقيت 5 شركات تجارية بريطانية في دمشق، و4 في حلب في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر. بينما كانت هناك 110 مؤسسات تجارية للمسلمين وغير المسلمين في حلب[22].

انحدرت الصناعة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وانخفضت

---

(16) تقضي بتحديد رسوم الاستيراد 5 في المئة، بينما تدفع الصادرات من الولايات العثمانية رسمًا قدره 12 في المئة. انظر: المصدر نفسه، ص 495.

(17) كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي**، ص 69.

(18) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية**، ص 44.

(19) أينالجك [وآخرون]، مج 2: 1600 - 1914، ص 598.

(20) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية**، ص44.

(21) أينالجك [وآخرون]، مج 2: 1600 - 1914، ص 598.

(22) المصدر نفسه، ص 599-600.

صادراتها بشكلٍ كبيرٍ جدًا، لكن ظلّت خيوط وشرانق الحرير هي السلعة الرئيسة التي تضمّنتها الصادرات العثمانية[23]. وفي الوقت ذاته ازدادت حاجة فرنسا إلى خيوط وشرانق الحرير[24]، ما أدّى إلى ازدهار تجارتها، وبالتالي حافظ تجار الخيوط والحرير على مستواهم التجاري في ظل حالةٍ من الترابط بين الاقتصاد في بلاد الشام وتحديدًا سورية ولبنان والاقتصاد الفرنسي[25]. ويكفي أن نقارن بين القيمة السنوية لتصدير الحرير من ميناء بيروت في عام 1847 وقُدّرت بـ 1192000 فرنك فرنسي، وفي عام 1857 بـ 9791157 فرنكًا فرنسيًا[26]، كي نفهم مدى زيادة النفوذ الاقتصادي للتجار المسيحيين، وارتفاع وتيرة اندماجهم في السوق العالمية تبعًا لنظام الامتيازات، كما مر معنا سابقًا.

لا يعني كل ما سبق أن نفوذ التجار المسلمين كان متدنيًا، بل ظلّوا هم المسيطرين على التجارة بين موانئ المدن ودواخلها الأراضي (على الأقل في المناطق حيث كان المسلمون أغلبية) والمراكز المدينية في الداخل. ويُورد خليل أينالجك: «شكّل المسلمون أهمّ مجموعةٍ مفردةٍ من التجار في دمشق سنة 1840، في حين أنه في حلب، كان عدد المؤسّسات التي يملكها مسلمون يفوق تلك التي يملكها المسيحيون واليهود بنسبة تصل تقريبًا إلى اثنين لواحد (70 مقابل 40)»[27].

نستخلص من كلّ ما سبق أن ما حدث قبل عام 1860 هو أن مجتمعات

---

(23) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية**، ص 46، وأورطايلي، ص 202.

(24) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية**، ص 46.

(25) أورطايلي، ص 205.

(26) قُدِّرت تجارة الحرير من ميناء بيروت في عام 1836 بنحو 3076300 فرنك فرنسي، لكنها انخفضت إلى 1192000 في عام 1847 نتيجة قلّة الطلب الفرنسي. وتبعًا لتقارب أسعار السوق في بيروت وفرنسا، ظهر اتّجاه بتصديره إلى أوروبا، ما ضاعف الإنتاج إلى نحو 8 أضعاف حتى عام 1857. انظر: دومينيك شوفاليه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية الأوروبية**، ترجمة منى عبد الله عاقوري، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2001)، ص 403.

(27) أينالجك [وآخرون]، ص 601.

المدن التجارية شهدت تغيراتٍ وتقلّباتٍ اقتصاديةٍ لفئة التجار والحرفيين، خصوصًا مع تحريم خط «شريف كلخانة» احتكارَ العائلات تجارةَ أو صناعةَ سلعةٍ ما[28]. ما دفع هذه الفئة إلى الاحتجاج غير مرة، أبرزها في عام 1831 عندما فرض والي دمشق ضريبة «الصليان» على المخازن والمحالّ، ما دفع الأهالي إلى مهاجمة السرايا ومحاصرة قلعة دمشق وقتل الوالي[29].

دفعت التغيرات الاقتصادية في المجتمع الدمشقي نحو نموّ الهُوية الطائفية على حساب تاريخٍ من العيش المشترك تبعًا لزيادة نفوذ التجار المسيحيين وتمتّعهم بمزايا لم يحصل عليها التجار المسلمون في ظل أحوالٍ اقتصاديةٍ متقلّبةٍ. ولإثبات ذلك يكفي المقارنة بين مدينتين مختلطتين طائفيًا بنسبٍ متقاربةٍ من المسلمين السُنّة والمسيحيين هما دمشق واللاذقية. قُدِّر عدد سكان مدينة اللاذقية نهاية القرن التاسع عشر بـ 30 ألفًا (ثلاثة أرباع من المسلمين وربع من المسيحيين)[30] - بما يماثل دمشق تقريبًا من ناحية النسبة، ولم يكن نشاطها الاقتصادي قائمًا على التجارة فحسب (المحدود بالأصل، والمتركّز أساسًا على تجارة التبغ)، ولم يحدث فيها تغيرات اقتصادية تذكر قبل عام 1860 [31]. يتّضح من خلال هذه المقاربة بين مدينتين مختلطتين طائفيًا تخضعان للسلطة السياسية نفسها (إحداهما حدث فيها تغيرات اقتصادية، بينما حافظت المدينة الأخرى على طابعها الاقتصادي المتواضع) أن العامل الاقتصادي أدّى دورًا مركزيًا في خلق تغيراتٍ ثقافيةٍ، أدّت إلى ظهور أعمال العنف الطائفية. كما يثبت ذلك هجرة العائلات المسيحية التجارية من دمشق بعد عام 1860، إذ كان يبلغ عدد العائلات الأرمنية المسيحية التجارية في عام 1860 نحو 30

---

(28) المصدر نفسه، ص 581.

(29) فارس أشتي، «الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي،» في: ربيع وهبة [وآخرون]، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 81.

(30) المقصود بمدينة اللاذقية مركز المدينة من دون الريف، انظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ذكريات؛ 1، ط 4 (بيروت: دار النهار، 1991)، ص 66.

(31) المصدر نفسه، ص 94-96.

عائلة. لكن في عام 1900 بقي 5 عائلات منها فحسب، لا تعمل بالتجارة[32].

يقودنا ذلك إلى فرضية أن التغير الاقتصادي هو الذي يفرض أنماطًا مختلفةً من التغير الثقافي الذي قد يؤدِّي إلى أعمال عنفٍ طائفيةٍ في المجتمعات غير المتجانسة على مستوى الهُوية. وينطبق ذلك على مختلف مناطق بلاد الشام في تلك الفترة. لكن لماذا لم تستمر التنافسات أو الصراعات الطائفية في دمشق كما حدث في لبنان على الأقلّ على المستوى السياسي؟

يكمن الجواب في التدخّل الخارجي المباشر، وإنزال الدول الأوروبية قوّاتها في ميناء بيروت في آب/ أغسطس 1860، وخصوصًا الفرنسية منها[33]. ومن ثم مأسسة الطائفية في جبل لبنان من خلال كتابة القوانين والأنظمة على أساسٍ طائفي (تمثل ذلك في جبل لبنان من خلال تقسيم العثمانيين والقناصل الأوروبيين المناطق والمناصب الإدارية في جبل لبنان على أساسٍ طائفي)[34]. وبذلك كرَّست الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية نظامًا سياسيًا طائفيًا يتعامل فيه الفرد مع الدولة في مساراتٍ طائفيةٍ سواء رغب أم لم يرغب في ذلك.

نستطيع أن نستنتج من هذا المبحث أن الطائفية وحوادثها تنشأن عندما يحصل انقلابٌ في النّمط الاقتصادي السائد في مجتمعٍ ما، وما يرافق ذلك من تغيرٍ ثقافي متعدّد الاتجاهات والجوانب في بنية المجتمع، بما يهدِّد بنية النظام السياسي القائم. ولذلك يحاول هذا النظام القيام ببعض الإصلاحات بقصد استيعاب موجة التغيير المترافقة مع ضغط خارجي تحاول الاستفادة من الوضع القائم. لكن الذي يتسبَّب بوقوع أعمال العنف الطائفية أو عدمها هو دور النخب المحلية ووعيها الثقافي والحضاري في تلك الأحوال، ويبقى مرتبطًا بمصالحها ودور السلطة السياسية. أما من يُسيّس تلك الهُويات الاجتماعية فهو

---

(32) أينالجك [وآخرون]، ص 602.

(33) أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، مجموعة الدكتور أسد رستم؛ 9، ط 2 منقحة (بيروت: المكتبة البولسية، 1987)، ص 28 و30.

(34) للاطلاع على تلك التفاصيل في التقسيمات المناطقية والإدارية على أساسٍ طائفي، انظر: المصدر نفسه، ص 40-45.

التدخّـل الخارجي، خصوصًا إذا كانت الدول الأجنبيـة متقاربة ثقافيًا مع أي من الجماعات الأهلية.

2 - تسييس الاستعمار للهُويات الفرعية: قومنة الطائفة

لـم تكن الجماعـات الدينية والإثنيـة (الأرمنية أو المسـيحية أو الكردية أو الشركسـية أو التركمانية) متجانسـةً من الناحيـة الجغرافية. بينمـا كان العلويون والدروز شـديدي التمركز في مناطقهم بسـبب عزلتهم الجغرافيـة والثقافية عن المجتمعات المدينية.

قدّمت سـلطات الانتداب الفرنسي نفسـها بالنسـبة إلى الجماعات الأهلية أو العضويـة بصفتهـا المخلِّص مـن عصور الاضطهـاد التي عاشـوها في عهود الأيوبيين والمماليـك والعثمانيين. لكنها لم تعمل على تطويـر البنية التحتية في مناطقهم أو تحسـين مسـتواهم المعيشـي، حيث لم يُلامس نمط الحياة الحديثة إلا العائلات أو العشائر الموالية لها. أما العشـائر المناهضة للانتداب الفرنسي، والأهالي بشـكلٍ عامٍّ فبقيت تعيش في المسـتوى نفسه الذي كانت تعيشه خلال القرون السابقة[35].

لم تمتنع السلطات الفرنسية عن القيام بأي جهدٍ لتشجِّع أو تنمّي النزعات الانفصالية واسـتغلالها فـي المناطق السـورية المختلفة. لكـن النخب المحلية انقسـمت بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهـذه التوجّهات. فتحالف بعضهـا مع الاحتلال الفرنسـي، وبعضهـا الآخـر مـع الحركـة الوطنيـة الصاعدة منـذ أيـام الانتداب الأولى[36].

قسمت فرنسا سـورية مع احتلالها دمشق في عام 1920 إلى خمسة أقسامٍ

(35) كمال ديب، **تاريخ سـورية المعاصر: من الانتداب الفرنسـي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 44- 55.

(36) فيليب خوري، **سـوريا والانتداب الفرنسي: سياسـة القومية العربية، 1920 -1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسّسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 86.

(دول) إثنية مستقلّة ذاتيًا: حلب ودمشق والدروز والعلويين، مع إعطاء سنجق الإسكندرونة نظامًا مستقلًا، وإحداث لبنان الكبير.

انطلق التقسيم على أساس مذهبي طائفي بحت وليس على أساس جغرافي، إذ أُلحقت منطقة مصياف مثلًا بدولة العلويين لأن جزءًا كبيرًا من سكانها ينتمون إلى الطائفة العلوية على الرغم من وقوعها في المنطقة الوسطى من سورية[37]. كما وُضِعَت المناطق الصحراوية ومنطقة الشمال الشرقي ضمن المناطق العسكرية الفرنسية[38].

عندما زار رئيس لجنة الاستفتاء الأميركية، تشارلز كراين، سورية في عام 1922 للتأكّد من قبول السوريين الانتداب الفرنسي، خرجت تظاهرات في دمشق هتفت للحرية والاستقلال والوحدة السورية. تبعتها تظاهرات طلابية في اليوم التالي احتجاجًا على اعتقال قادتها. وفي أثر ذلك، أعلنت فرنسا قيام الاتحاد السوري بين «الدويلات الثلاث» حلب ودمشق والعلويين، ويمثل السلطة التنفيذية في الاتحاد رئيس الاتحاد المنتخب من «ممثلي الدول» في مجلس الاتحاد المؤلف من خمسة ممثلين لكل من دمشق وحلب و«بلاد العلويين»[39]. لكنها ما لبثت أن حلَّت الاتحاد في اليوم الأول من عام 1925 وأقامت الوحدة بين حلب ودمشق تحت اسم دولة سورية، وأعادت «بلاد العلويين» إلى ما كانت عليه منذ بدء الانتداب، حكومة مستقلّة عن سورية، يحكمها حاكمٌ فرنسي[40]. كما فُصل جبل الدروز عن دمشق فصلًا كاملًا[41]. وبذلك قسمت سورية إلى ولاية حلب و6 سناجق هي دمشق وحمص وحماة

(37) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ذكريات؛ 17 (بيروت: دار النهار، 1983)، ص 41 - 68.

(38) ستيفن همسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 162.

(39) الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص 85-87.

(40) المصدر نفسه، ص 102، ولونغريغ، ص 166.

(41) لونغريغ، ص 166.

وديـر الـزور وحـوران، إضافةً إلـى لواء الإسـكندرون الـذي فُصـل عن حلب ووضع تحت نظامٍ أساسـي خاصٍّ به[42].

يتّضـح مما سـبق أن فرنسـا اتّبعـت سياسـةً طائفيـةً تُعـزِّز دور الجماعات الدينيـة والإثنية ليس من منطلقٍ وطني أو حضاري تقدمي فحسـب، بل حاولت خلـق سياسـاتٍ انفصاليـةٍ لتعزيـز وديمومة اسـتعمارها سـورية بأقـلّ التكاليف الممكنة. ولـم تأخذ فرنساً بالاعتبار مصالح الفئات المدينية التي تمتعت بالمزايا الاقتصادية والسياسـية في عهد السلطنة العثمانية[43] التي استمرّت مع الاحتلال الفرنسـي بتبوّئها المناصب السياسية، لكن من موقع تحوّلها إلى قوى المعارضة والنضال المدني الوطني ضدّ الاحتلال ضمن سياسـة تـوازن قوى فرضها الأمر الواقع بين الوطنيين والفرنسيين[44].

ردَّت النخب السـورية بشـكلٍ عامٍّ على سياسـات فرنسـا الطائفيـة بتعابير أيديولوجيـة علمانيـة قوميـة تمزج بيـن القوميـة العربيـة والوطنية السـورية[45]، وجسَّـدت الثـورة السـورية الكبـرى (1925 - 1927) هذه التعابيـر في صيغة «الدين لله والوطن للجميع»، وتبلورت في سياسات الكتلة الوطنية. وذلك على الرغم من وجود نخبة مدينية متعاملة مع الاستعمار ومتنافرة مع النخبة الوطنية، ما سـمح لفرنسـا ببـث الخلافات فـي مـا بينهـا، والانحياز إلـى مصلحـة الفئة المتعاونـة[46]. لكن الخطـاب الوطني والقومي للنخب الوطنيـة جعلها المهيمنة أيديولوجيًا وسياسيًا والأكثر شعبيةً في الشارع، تبعًا لمواقفها الوطنية.

اسـتمر نضـال الكتلـة الوطنيـة مـن أجل العمـل علـى اسـتقلال الأراضي السـورية ووحدتهـا، ودخلت فـي مفاوضـاتٍ مع الحكومـة الفرنسـية من أجل

---

(42) المصدر نفسه، ص 167.

(43) تضرّرت مصالح الفئات المدينية من سياسـات فرنسا الاسـتعمارية بسبب عوامل عدّة، منها ربط العملة الورقية السـورية الجديدة بالفرنك الفرنسي المتدهور في تلك الفترة، ما أهدر قسمًا كبيرًا من الثروة الوطنية. انظر: خوري، ص 123.

(44) المصدر نفسه، ص 25- 28.

(45) المصدر نفسه، ص 29.

(46) المصدر نفسه، ص 96.

توقيع معاهدةٍ تضمن وحدة سورية واستقلالها. انقسمت النخب المحلية في كلٍّ من جبل الدروز والعلويين والجزيرة السورية بمختلف أطيافهم الاجتماعية في شأن الوحدة بين مؤيدٍ لها وانفصالي[47]. أسفرت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة السورية عن توقيع معاهدة 1936 التي نصت على وحدة سورية وإلحاق المناطق السورية كلها بالعاصمة دمشق. لكن فرنسا وتبعًا لاعتبارات داخلية واستعمارية عملت على الانقلاب على المعاهدة في عام 1939، وأعادت فصل الساحل السوري وجبل الدروز عن دمشق بشكلٍ كاملٍ[48]. وأصدرت أنظمةً خاصّةً بكلٍ منهما، ورفعت «أعلامًا» علوية أو درزية في الدوائر الحكومية في كل منطقة منهما[49]. كما وضعت في 2 تموز/ يوليو 1939 نظامًا خاصًا للجزيرة بعد تظاهراتٍ تطالب بالانفصال عن دمشق، لكن ظلّت السلطة الإسمية لدمشق[50]. ولم توحّد سورية من الناحية الإدارية إلّا في عام 1942 بعد إعلان استقلال سورية ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية[51].

---

(47) أرسل زعيم المجلس التمثيلي في مدينة اللاذقية، إبراهيم الكنج، قبل معاهدة 1936 مذكرةً يرفض فيها الانضمام إلى الوحدة السورية وانضمام اللاذقية إليها. مع توقيع نحو 80 شخصًا من الوجهاء العلويين، وإرغام بعضهم على التوقيع. وفي المقابل، قام بعض الزعماء العلويين بإرسال مذكرةٍ إلى الحكومة الفرنسية رفضوا فيها مذكرة الكنج وطالبوا بوحدة الأراضي السورية، انظر: ديب، ص 64-65. بينما تركز الصّراع السياسي في جبل الدروز بين النخبة الدرزية المحصورة في عائلة الأطرش قبل توقيع الاتّفاقية 1936 وبعدها، متمثلًا بين الوحدويين والانفصاليين أو دعاة الحكم الذاتي الموسع. انظر: لونغريغ، ص 265. وفي الجزيرة السورية كانت مطالب الانفصال موجودةً عند التشكيلات الاجتماعية خصوصًا العرب المسيحيين. وكانت بعض النخبة العربية والكردية موافقةً على الانفصال أو على نوعٍ من الحكم الذاتي. وكان الموظّفون الفرنسيون يهاجمون النخبة الوطنية التي تدعو إلى الوحدة مع دمشق وتهاجم الأنتلجنسيا الدّمشقية. وتقف إلى جانب الانفصاليين. انظر: لونغريغ، ص 312. أو لمزيدٍ من التفاصيل، انظر: خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ص 275 بالنسبة إلى الدروز، ص 578 - 579 للعلويين، وص 582-591 للجزيرة السورية، .

(48) أخلّت فرنسا بمبادئ الانتداب القاضي باحترام سيادة أراضي الدولة المنتدبة، وتخلّت في هذا الوقت لتركيا عن لواء الإسكندرون.

(49) لمزيدٍ من التفاصيل انظر: لونغريغ، ص 315، في شأن منطقة العلويين، وفي شأن جبل الدروز، ص 308.

(50) المصدر نفسه، ص 315.

(51) خوري، ص 85.

يتّضح من الإصرار الفرنسي على تقسيم سورية إلى كياناتٍ أو دويلاتٍ تقوم على أساس مذهبي أو إثني طوال فترة الاحتلال أنَّ فرنسا كانت تعمل على إبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السوريين وتفسيرها باعتبارها نتاج صراعٍ طائفي له جذوره التاريخية[52]. مع العمل على توفير المقوِّمات الاجتماعيةً والسياسية لتشكيل كياناتٍ متخيلة من خلال أمرين جوهريين: **الأول**، تشكيل قوّات عسكرية منذ أعوام الانتداب الأولى باسم جيش الشرق تحت الإشراف الوثيق للضباط الفرنسيين[53]، واعتمدت على الجماعات الدينية والإثنية والريفيين من العرب السُنّة لأنَّها اعتبرت أنَّهم أقل تعرضًا لتأثيرات القومية العربية. إذ شكّلت كتائب خصوصًا مؤلّفة من أرمن وعلويين وأكراد وإسماعيليين وشركس[54].

والأمر الثاني، الأحوال الشخصية، حيث عملت فرنسا مع العلويين والدروز على منحهم حق عرض قضاياهم التي تدخل في باب الأحوال الشخصية أمام محاكمهم الدينية. وذلك بين عامي 1926 و1939 [55]. وبحكم أنه لا يوجد في الحالة العلوية نظام أحوال شخصية يختلف بأي شكلٍ من الأشكال عن نظام المسلمين السُنّة، وعمل الحاكم الفرنسي في منطقةٌ «العلويين»، نيجر، في عام 1920 على إصدار وثيقةٍ من القاضي الشرعي الإسلامي لمدينة اللاذقية الشيخ، محمّد العجان، تؤيد فصل العلويين عن الإسلام، وعمل على إقامة محاكم مذهبية خاصّة بهم[56]. لكن مؤتمر علماء أهل السُنّة في شباط/ فبراير 1939 رفض قانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وأكَّد المجتمعون فيه وحدة المسلمين[57]. كما رفض وجهاء ومشايخ علويون

---

(52) المصدر نفسه، ص 50.

(53) بدأ عملها في عام 1921. ووصل عددها إلى 7000 من كلّ الرتب في عام 1924. انظر: لونغريغ، ص 167.

(54) ديب، ص 54.

(55) لونغريغ، ص 333.

(56) الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 41 - 68.

(57) لونغريغ، ص 295.

فـي العام ذاتـه أن يكون لهم قانون أحوال شـخصية مسـتقل يُميّزهـم عن الدين الإسـلامي[58]. بينما رفضت فرنسـا هذه القرارات وأصرّت على التعامل بقانون الأحوال الشخصية الفرنسي الجديد[59].

أشـرنا في نهاية نتائـج المبحث السّـابق إلى الآلية التي نشـأت بها حوادث العنف الطائفيـة في المشـرق العربي. ومقارنـة بين السـلوك الأوروبي في جبل لبنـان قبـل حـوادث 1860 وخلالها والسـلوك الفرنسـي فـي سـورية، نجد أنَّ السياسة المطبقة هي ذاتها تمامًا[60].

تندرج تلك السياسـات ضمـن أيديولوجيـات أوروبيـة في رؤيـة التاريخ، وتتعاطى برمّتها وفق منظوراتٍ استشـراقيةٍ تجاه الآخـر. ويندرج في هذا الإطار مقاربـة الظاهـرة القومية بصفتهـا ظاهرةً تحمـل في طياتهـا النمـوذج التاريخي الأوروبي، وتجعل من المحليين تابعين ثقافيًا وسياسـيًا إلى المسـتعمر من دون الأخذ بالاعتبار آراء الجماعات التابعة أو سـكان المنطقة[61]. وكان من الممكن أن تنجـح السياسـات الفرنسـية فـي تطبيق هـذا النمـوذج وتحويـل الطائفة إلى جماعة متخيّلة لأنها استطاعت إخراجها من حدودها الجغرافية المحدّدة بالبلدة أو القرية والتعبيـر عن الانتماء إليها عن طريق وكلائها المسـتوردين ثقافتَها[62]، لكن أفشـل هذه المحاولات الفرنسـية هي النخـب المحلية السـورية بمختلف أطيافهـا، على الرغم من وجود نخبٍ متعاونةٍ من التشـكيلات الاجتماعية كلها،

---

(58) محمـد جمـال بـاروت، «الصناعـة والوعـي الزائـف،» ورقـة قدمـت إلـى: «الثـورة العربية والديمقراطية: جذور النزعات الطائفية وسـبل مكافحتها،» (ندوة علمية عقدهـا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 28 شباط/ فبراير 2012).

(59) لونغريغ، ص 295.

(60) للاطـلاع على وقائـع الحوادث التـي تبين كلًا من الدوريـن العثماني والأوروبـي في قومنة الطائفة، انظر: مقدسي، **ثقافة الطائفية**.

(61) تيموثي ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسـألة الحداثة،» ترجمة بشير السباعي، في: *Alif: Journal of Comparative Poetics*, no. 18: *Post-Colonial Discourse in South Asia* (1998), pp. 100-121.

(62) عزمي بشـارة، تقديم، في: بندكت أندرسـن، **الجماعـات المتخيلة: تأملات فـي أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (بيروت؛ دمشق: شركة قدمس للنشر، 2009)، ص 29.

من خلال نضالها المدني السلمي بشكلٍ أساسي، إضافةً إلى الدَّور الرمزي والمعنوي للثورات الكفاحية ضدّ الاحتلال. لكن من غير المقبول تشكيك بعضهم في وطنيتها بحصرها في ثوراتٍ عصبويةٍ، ويتّضح ذلك بسهولةٍ من خلال تحالفاتها الوطنية وتنسيقها وتلقيها الدّعم من حكومات دمشق[63].

3 - هُوية وطنية ناشئة في دولة حديثة

لا تتشكّل الهُويات الحديثة من أواصر الدم والقرابة أو اللغة أو الثقافة بالضرورة، وإنما قد تتولّد من حوادث جديدة مثل الحروب أو المجاعات أو الأزمات، تُستحدث فيها الهُويات السياسية الحديثة الناشئة من اختلاط السكان بعضهم مع بعض في إطارٍ جغرافي معينٍ، وزمنٍ جديدٍ يؤرِّخ لمرحلةٍ جديدةٍ[64]. وهذا ما ينسحب على الوطنية السورية، حيث مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال بداية انفتاح المجتمعات الأهلية بعضها على بعض، كما مثلت الدولة السورية بحدودها الجغرافية المرسومة وفق خرائط سايكس - بيكو الكيان الجغرافي المتخيل للسوريين[65]. ومثل جلاء الاستعمار الفرنسي عن سورية 17 نيسان/ أبريل 1946 بدايةً لمرحلةٍ زمنيةٍ جديدةٍ تؤرِّخ للدولة السورية المستقلّة حديثًا.

تنتج الحداثة في غياب النموذج الغربي ما هو جديد وأصيل وحاضر ومرجعي في المجتمعات وإن تلاقت في جزءٍ منها مع الحداثة الغربية، لكنها ليست هي[66]. كما تتطلَّب أن تتحوّل جماعة معينة واعية بذاتها إلى جماعة متخيلة، مواجهاتٍ أو حوادث تُصاغ فيها الذات عبر الآخرين[67]، وهي التي

---

(63) لمزيدٍ من التفاصيل حول الثّورات السورية وتحالفاتها، انظر: خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**.

(64) للتوسّع في هذا الموضوع وأصول القوميات، انظر: أندرسن، **الجماعات المتخيلة**.

(65) لم يعترف السوريون بانسلاخ لواء الإسكندرون عن سورية حتى هذه اللحظة.

(66) ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة».

(67) تيموثي ميتشل، **حكم الخبراء (مصر، التكنو - سياسة، الحداثة)**، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011) ص 294.

كانت غائبةً بشكلٍ عامٍّ في الحالة السورية[68]. ولذلك أنتج مشروع التحرّر الوطني السياسي خلال فترة ما بعد الاستقلال في سورية صراعًا سياسيًا بين أحزابٍ متعدّدةٍ مختلفة الأيديولوجيات ذات خلفيات اجتماعية متنوّعة، أو صراعًا بين المدنيين والعسكر. لكنه بالتأكيد لم يكن طائفيًا، بل على العكس مثّلت تلك المرحلة نجاحًا ديمقراطيًا ذا طابع مدني من أنجح التجارب في دول العالم الناشئة حديثًا، لم تتبوّأ الطائفية السياسية فيه أي مكانٍ، وإن بقيت المتخيّلات الطائفية الاجتماعية متواجدةً في المجتمع السوري[69]. وللدلالة على أهمية ما أنتجه المشروع التحرّري الوطني السوري في هذه المرحلة يكفي المقارنة بين المشروع الاستعماري الذي أنتج دويلاتٍ طائفيةٍ تحت ادعاءات التمدن والحداثة ومشروع الاستقلال الذي أنتج صراعًا سياسيًا وحراكًا ديمقراطيًا.

أشرنا سابقًا إلى أن النخبة السورية ردّت على سياسات فرنسا الطائفية بأيديولوجيةٍ علمانيةٍ ذات مضمون قومي ووطني سوري. ولذلك جاء في مبادئ الكتلة الوطنية التأسيسية التي تمثل النخب المدينية، بشكلٍ خاصٍّ في محافظات دمشق وحلب وحماه وحمص، دعوات وسطية إلى الوحدة السورية بشكلٍ كاملٍ، لكن مع حقّ لبنان في تقرير مصيره. كما عبّرت عن السعي إلى الاتحاد مع الأقطار العربية الأخرى، على أنه يجب ألّا يتعارض ذلك مع أهداف كلّ قطرٍ عربي[70]. وفي السياق كان الضباط الكبار المتحدرون من تلك الفئات هم المسيطرين على الجيش خلال الأعوام التالية للاستقلال. ألغت أول حكومة سورية بعد الاستقلال الرسوم الإدارية المرتفعة من أجل دخول الكليّة الحربية في حمص التي كانت متاحةً لأبناء العائلات المدينية من المسلمين والمسيحيين

(68) لعلَّ الاستثناء الوحيد هو إرهاصات فتنة طائفية خلال حكم العقيد أديب الشيشكلي. لكنها ظلّت استثناءً ولم تكن الأساس. إن وصف جماعةٍ معينةٍ واعيةٍ لذاتها لا ينطبق على الأقليات فحسب بل على أي جماعةٍ تستند إلى أساسٍ ديني أو مذهبي أو إثني أو أي شيءٍ آخر، وقد يحدث أن يلتقي أكثر من أساس.

(69) يتمثّل ذلك في روايات أو تفسيرات طائفية سواء أصحيحة كانت أم لم تكن. لكنها تبقى هامشيةً مقارنةً بما تمّ إنجازه من وحدة سورية والتجربة الديمقراطية.

(70) خوري، ص 311.

نظرًا إلى تقدّم أوضاعهم الاقتصادية. وهذا مكّن أبناء الريف السوري (العلويين والدروز والمسيحيين والسُنّة الريفيين) من دخول الكليّة الحربية[71]، في مرحلة صعود حركات الشباب القومية العلمانية السورية الجديدة، وفي مقدّمها حزب البعث ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جذب جماهيرَ فلاحيةً غفيرةً إليه. وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي جذب إليه كثيرًا من الشباب العلمانيين في الأرياف، إضافةً إلى الحركات الشيوعية إلى حدّ ما، ما سمح بوصول هذه النّخبة العسكرية العلمانية إلى السلطة مع مطلع الستينيات. كانت هذه النخبة بحاجة إلى أيديولوجيا تعكس أهدافها وتطلّعاتها وتحرّرها من الواقع الاجتماعي السائد في الأرياف السورية، فوجدتها في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أتاح لها تحقيق مصالحها في اتّباع سياساتٍ اقتصادية تكفل المساواة بين المدينة والريف، وأهمّها الإصلاح الزراعي[72].

أسفرت سياسة حزب البعث الاشتراكية بعد استلامه السلطة في عام 1963 عن تضرّر مصالح الفئات البرجوازية مثل تجار المدن التي يحيط بها ريف زراعي واسع (حماه وحمص وحلب وإدلب). أسفرت عن احتجاجاتٍ في مدن بانياس وحماه وحمص وحلب في عام 1964. بدأت بصدامٍ ذي طابع طائفي في بانياس، ومن ثمّ امتدّت إلى المناطق السابقة، لكنها اتّخذتً في مدينة حماه طابعًا مسلّحًا بين «الإخوان المسلمين» والسلطة الحاكمة[73]. تكرّرت المواجهات بين الطرفين في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بأساليب أكثر عنفًا من الطرفين ذهب خلالها كثير من الضحايا السوريين المدنيين. يمكن إجمال هذه المرحلة بعناوين الصراع السياسي بين التيارات البعثية نفسها والبعثيين والناصريين والسلطة الحاكمة والإخوان المسلمين على الرغم من اتخاذها منحىً طائفيًا أكثر من مرة، لكن الجذر الأساس لتلك الصراعات كان سياسيًا، ويتّضح ذلك من خلال عدم تكرار تلك الحوادث في ظلّ أحوال

(71) باتريك سيل، **الأسد: الصّراع على الشرق الأوسط**، ط 10 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 67-68.

(72) خوري، ص 694.

(73) ديب، ص 542- 545.

الاستقرار. ارتفعت خلال هذه الصراعات حدّة الخطاب الطائفي، ارتباطًا مع المتغيرات الإقليمية والحسابات الدولية في تلك الفترة[74]. أما على الصعيد الاقتصادي فعملت الحكومات المتتالية منذ استلام حافظ الأسد السلطة في عام 1970 على الابتعاد من نموذج صلاح جديد المنحاز بشكلٍ حادٍّ للريف السوري إلى نموذج يقوم على المواءمة بين مصالح الطبقات البرجوازية والسياسات البعثية الاشتراكية.

عمل حزب البعث طوال مدّة حكمه على محاولة خلق هُويةٍ عربيةٍ وحيدةٍ في المجتمع السوري من خلال تركيزه في مناهج التعليم في مراحله كلها على العروبة[75]. لكن من دون وجود مشروع حضاري يُغني العروبة يقوم على تحرير الفرد، ويضمن حقوق الإنسان إلى أنّ أضحت مادة التربية القومية الاشتراكية مادةّ جافةً ومرفوضةً من الطلاب السوريين. حاولت السلطة الحاكمة بناء الهُوية الوطنية في السنوات العشر الأخيرة، فعملت على إدخال دروس خاصّة عمّا سمّته الحضارة السورية في مادة التربية القومية الاشتراكية، وخففت من النبرة العروبية في مناهج تدريسها، مع استمرار قمع الحريات وتغييب أي نوع من الحراك في الحياة السياسية. ولذلك حدث التضارب بين الهُوية الوطنية والهُوية العربية في المجتمع العربي، ما سمح ببقاء الهُويات ما قبل الوطنية في المجتمع السوري الموروثة من الحقبة الاستعمارية بعد تقاعس السلطة عن بناء المجتمع وعدم قدرة المجتمع على بناء الدولة.

إن عدم وضوح الأيديولوجيا وتعدّد الثقافات واختلافها، الممزوجة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أعلاه، دفعا أفرادَ المجتمع العربي بشكلٍ عامٍّ إلى الوقوع في حالةٍ من الاغتراب والتشتّت في ما يتعلّق بترتيب أولويات الانتماء وتحديد الهُوية. يعترف حليم بركات في كتابه **المجتمع**

(74) لمزيدٍ من التفاصيل الدقيقة في شأن هذه الخطابات، انظر: نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، 1961-1995**، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 132-172.

(75) لا يوجد في مناهج التعليم السورية أي مضامين طائفية حتى إنّها لا تدرس في كتب التاريخ المدرسية حوادث 1860 ولا التقسيمات الطائفية خلال الاحتلال الفرنسي.

العربي المعاصر بوجود حالةٍ من عدم الاندماج الاجتماعي في المجتمعات العربية من خلال استمرار الولاءات التقليدية في البنى الاجتماعية الداخلية في الدولة الوطنية. ويرى أنه تمّ في العقدين الأخيرين «تعزيز الولاء للجماعة على حساب الولاء للدولة والوطن»[76]. ولا يبتعد عزمي بشارة من هذه الفكرة في كتابيه **المسألة العربية** و**المجتمع المدني** من خلال تأكيده أن الاستبداد السياسي دفع إلى نمو الهُويات الفرعية على حساب الهُوية الوطنية وهي انتماءاتٌ يتبنّاها إنسان الحداثة الخاسر[77].

في ظلّ هذه البيئة الاجتماعية السابقة، شهدت السنوات العشر الأخيرة في تاريخ سورية وحتى بداية الثورات العربية في بداية عام 2011 جمودًا سياسيًا شبه كاملٍ مع حالةٍ من الاستقرار الأمني على الصعيد الداخلي، تم فيها احتكار السلطة السياسية وتهميش قضايا الحريات السياسية لمصلحة سياساتٍ اقتصاديةٍ ليبراليةٍ قائمةٍ على الخصخصة تتواءم فيها مصالح رجال الأعمال مع مصالح الاستبداد السياسي. لم تنعكس نتائجها على الفئات الاجتماعية المهمّشة إلّا مزيدًا من الفقر وتدنّي مستوى المعيشة[78]. وفي ظلّ غياب المؤسّسات أو الأحزاب القادرة على إيصال مطالب المواطنين، لم يبقَ لهم إلّا الشارع وسيلةً للاحتجاج على الواقع الاقتصادي والسياسي.

ثانيًا: الطائفية في الانتفاضة السورية

انطلقت الانتفاضة السورية في 15 آذار/ مارس 2011 في سياق اندلاع حركة الاحتجاجات والثورات العربية في شكل تظاهرةٍ من سوق الحميدية

---

(76) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 87-94.

(77) على سبيل المثال: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 280.

(78) لمزيدٍ من الشرح حول التفاصيل الدقيقة لحالة المجتمع السوري في العشر سنوات الأخيرة، انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ومنير الحمش، **الاقتصاد السوري في أربعين عامًا: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (١٩٧١-٢٠١٠)** (بيروت: منتدى المعارف، 2011).

التاريخي في أثر نقاشاتٍ مطوّلةٍ على صفحات الفيس بوك لشبابٍ مدنيين يمثلون الفئات الاجتماعية السورية المختلفة[79]. وعلى الرغم من تحدّث مصوّر التظاهرة بلهجةٍ ساحليةٍ عن أهداف المحتجّين بالحرية والديمقراطية إلّا أنه ختم كلامه بالإشارة إلى أن المحتجّين هم من الطائفتين الإسلاميتين «السُنّة والعلوية»، وأن الطائفتين معًا سوف تعملان على إسقاط النظام السوري. ولا يُعبِّر ذلك إلّا عن الإدراك أن هناك هاجسًا طائفيًا في المجتمع يتربّص به، وهناك محاولة لنفيه من اليوم الأول[80]. الهاجس نفسه كان موجودًا لدى بعض رجال السلطة من خلال تخوّفهم من مشاركة الجماعات الأهلية في الاحتجاجات، ما يفقدهم الشرعية المزعومة بـ «حماية الأقليات»[81].

1 - المرحلة الأولى: الوعي الطائفي البدائي (15 آذار/ مارس - 16 تموز/ يوليو 2011)

بدأت الاحتجاجات الشعبية بعد محافظة درعا في محافظة اللاذقية ومنطقة جبلة التابعة لها في 25 آذار/ مارس 2011. وبدأ الحديث الطائفي في الثورة السورية عندما امتدح الشيخ يوسف القرضاوي في صلاة الجمعة في الدوحة الرئيس السوري بشار الأسد، وتحدَّث عن البعد المذهبي في سورية عندما قال «الرئيس الأسد يعامله الشعب على أنَّه سُني، وهو مثقفٌ وشابٌ ويمكنه أن

(79) من شهادة مروة الغيمان في مقابلة أجراها معها نيروز غانم ساتيك في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 5/ 9/ 2011.

(80) متابعات الباحث مقطع فيديو للتظاهرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=75Ng0J6DdH0&feature=related>.

(81) يتبين ذلك في حادثة ذات دلالة في أحد فروع الأمن بعد اعتقال القوى الأمنية بعض الشباب المشاركين في اعتصام وزارة الداخلية في 16 آذار/ مارس 2011. وذلك عندما سأل المحقّق أحد الشباب ما اسمك؟ قال الشاب ريان سليمان، ثمّ عاد رجل الأمن وسأله من أين أنت؟ فأجابه الشاب اسم قرية من قرى طرطوس، فقال رجل الأمن له حتى أنت! وقام بصفعه على وجهه. بعد أن تأكّد أنه ينتمي إلى الطائفة العلوية. من شهادة الناشط السياسي ضياء دغمش، أحد المشاركين في اعتصام وزارة الداخلية، يوم 7/ 9/ 2011 في فندق الريتس في الدوحة. وعند البحث عن اسم هذا الشخص تبيّن أنه فعلًا من المشاركين في الاعتصام، وهو طالب طب بشري أفرج عنه لاحقًا. انظر الموقع الإلكتروني لحقوق الإنسان في سورية: <http://syrianrights.org/index.php?option=com_content&view=article&id=104:2011-03-26-23-22-12&catid=36:mo3taklen>.

يعمل الكثير، لكن مشكلته أنّه أسير حاشيته وطائفته»[82]. ويخالف القرضاوي في ذلك أغلب المفكرين العرب والإسلاميين عندما يتعاطون مع الثورات بالانحياز إلى الشعوب على حساب حكامها، لكن القرضاوي حمَّل المسؤولية إلى جزءٍ أصيلٍ من الشعب السوري.

في اليوم ذاته، خرجت تظاهراتٌ في مدينة اللاذقية ومنطقة جبلة التابعة لها. وهي أول مدينة تلتحق بالحركة الاحتجاجية بأعدادٍ كبيرةٍ بعد مدينة درعا. هتف المحتجّون في اللاذقية وجبلة بشعاراتٍ تطالب بالحرية والديمقراطية وتتضامن مع درعا، وتدعو إلى سلمية التظاهرة[83]. كما ردَّدوا شعاراتٍ تندِّد بحزب الله وإيران «لا إيران ولا حزب الله بدنا رئيس يخاف الله»[84]. لكن المحتجّين في جبلة هتفوا للوحدة الوطنية والحرية للشعب السوري بأكمله «سُنية علوية كلنا بدنا حرية»[85].

تجمع الشعارات السابقة بين المطالب الشعبية بقيام نظام ديمقراطي وتجلّيات أزمة الهُوية الناتجة من عقودٍ طويلةٍ من الاستبداد السياسي. ظهرت هذه الشعارات المندِّدة بإيران وحزب الله تبعًا لنتائج الاحتلال الأميركي في العراق، لكنها غابت في الفترة التالية تمامًا، ومن ثمّ عادت وأصبحت متكرّرةً بعد أن انحازت إيران وحزب الله إلى النظام السياسي في سورية على حساب الثورة الشعبية، حتى وصلت إلى درجة استخدام محتجّين لصيغة «نحن وهم» في حلفايا في ريف حماه في 27/ 6/ 2011 وهم يحملون أعلام تركيا «نحن دستورنا القرآن، ينهي حزب الله وإيران، ردّد للإيمان، نحن قائدنا العدنان، قائدهم في السرداب»[86]. وعلى الرغم من تلك الانحرافات في شعارات

---

(82) «القرضاوي: الثّورة وصلت سورية والأسد أسير طائفته،» **القبس** (الكويت)، 26/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=688393&date=26032011>.

(83) متابعة الباحث، وانظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=cVbpay6ehhU>.

(84) هي شعارات ردَّدها في السّابق متظاهرون في درعا. متابعة الباحث، والموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=uOM1SEHNDqs&feature=related>.

(85) متابعة الباحث، وانظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=GIwfp!5rQHc&feature=related>.

(86) متابعة الباحث لصفحات الفيس بوك، والموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=ari1HXh4PjU>.

التظاهـرات كانـت الحريـة والديمقراطية والدعوة إلى وحدة الشـعب السـوري «واحد واحد الشـعب السـوري واحد» هي السائدة في الأشـهر الأولى من عمر الثورة السـورية، لكنـه العنف المفرط في قمـع التظاهرات أدّى إلـى التقليل من هذه الشعارات وانتشار شعاراتٍ أخرى مثل «يلعن روحك».

نعـود إلـى سير الحـوادث فـي اللاذقيـة فـي 25/ 3/ 2011 بعـد خروج التظاهـرات الضخمة بأعدادٍ كبيرةٍ إلى سـاحة الشـيخ ضاهر في مركـز المدينة. عملت خلالها بعض الشـخصيات الحكومية فـي المدينة التي تحظـى بدعم أو نفـوذٍ أمني على تجميع بعض الشـباب المأجورين بالقرب من السّـاحة، ما أدّى إلى ملاسناتٍ طائفيةٍ بين المحتجّين وهؤلاء الرجال المأجورين[87].

في اليوم التالـي، جابت أحياء اللاذقية ومناطقها سـياراتٌ تحذِّر الطوائف بعضهـا من بعـض، وتُخـوِّف الأهالـي من نيّـة إحـدى الطوائف الهجـوم على الأخـرى. وانطلاقًـا من قـراءة هـذا الوضـع يتبيّـن أن لا مصلحة لأحد سـوى النظام. وبسبب هذه التحذيرات تجمّع شباب كلّ حي أو منطقة وتحضّروا لصدّ الهجوم المزعوم، لكن وجهاء ومشـايخ كلّ حي ابتكروا آليات ضبطٍ اجتماعي منعت تطوّر الأمور. بل وصل التنسـيق في حي قنينـص والأحياء المجاورة في طرف اللاذقية المتعدّدة الطوائف إلى الاتّفاق على الخروج في تظاهرةٍ مشتركةٍ تعبِّر عـن المطالب الشـعبية في الحريـة والديمقراطية، وذلك لـم ينجح بسـبب تطوّر الحوادث في مدينة اللاذقية ووقوع العديد من القتلى وسـيادة الإشاعات والخوف فـي المدينة. كمـا نزلت في هذا اليوم سـيارات من قـرى علوية على الطريق الدولية بين اللاذقية ودمشق، وكان الهدف غير واضح، هل القصد قمع الاحتجاجـات في المدينة أو تأثـرًا بالتحريض الطائفي الذي شـاع في المدينة، كما أن قسـمًا كبيرًا منها جاء نتيجة طلـب العائلات المرتبطة بالنظام السياسـي ارتباطًا مباشـرًا. أما القوى الأمنية فعملت على منع هذه السيارات من الوصول

---

(87) الرجال المأجورون هو ما اصطلحت وسائل الإعلام على تسميتهم بـ «الشبّيحة»، واستخدم هـذا المصطلح منـذ حـوادث اللاذقية. والشـبّيحة هـم فـي مرافقة آل الأسـد فـي اللاذقيـة والمعروفون بممارساتهم السيئة ضدّ أهالي المدينة جميعهم.

إلـى المدينة بالقرب من دوار جامعة تشـرين وأجبرتهم علـى العودة إلى قراهم ومناطقهم[88].

استورد النظام السياسي في سـورية ظاهرة تجنيد الرجال المأجورين لقمع التظاهرات من التجربة المصرية في السـنوات العشـر الأخيـرة، وهي تقوم على تجنيد أشـخاص يفتعلون المشـكلات مع المحتجّين لإجبارهم على اسـتخدام العنف حتى تسـتطيع القـوى الأمنية قمعهم بطرقٍ وحشـيةٍ. كان هـذا هو الدَّور الأسـاس لهؤلاء الرجـال المأجوريـن في بدايـة الانتفاضة السـورية، ثـمّ تطوّر مـع تطوّر الحوادث في سـورية إلـى القتال إلى جانـب القوى الأمنيـة[89]. لكن تجنيـد الرجـال المأجورين «الشـبّيحة» لم يكـن مقتصرًا علـى الطائفـة العلوية لقمع التظاهرات في المناطق السـورية كلها، بل كان مرتكـزًا على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من مناطق الاحتجاجـات. تضمَّن هذا التنظيم رجالًا مأجوريـن ومجرمين جنائيين وحزبيين من الطوائف والأديان كافة، فعلى سـبيل المثال تولّـى رجال العشـائر الموالية للسـلطة قمع التظاهرات فـي مدينة حلب وريفها ودير الزور والرقّة، وتولّى مقاتلون من حزب العمال الكردسـتاني الأمر في المناطق الكردية، وكذلك قام بالمهمة حزبيون تابعون لحزب البعث العربي الاشـتراكي في دمشق ودرعا، وفلسطينيون ينتسـبون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

رأى المحتجّون في استحضار الرجال المأجورين «الشبّيحة» سلوكًا طائفيًا في مناطق التمـاس بحكـم انتمائهم إلى الطائفـة العلويـة، خصوصًا في حمص واللاذقيـة وبانياس وجبلة، ودفعًا للتفاعلات السياسـية لتنحرف باتجاه الهُويات الفرعيـة. كمـا أدّى خطـاب السـلطة فـي قـراءة حـوادث الانتفاضـة، باعتبارها أفعالًا من المجموعات المسـلّحة «التكفيرية»، دورًا أساسـيًا في تكريس الحالة

(88) يعتمـد سـرد الوقائـع فـي اللاذقيـة علـى مقابلاتٍ شـخصيةٍ مـع أهالـي مدينـة اللاذقية من التوجّهات والأيديولوجيات المختلفة ومع كثير من الشخصيات السياسية في المدينة أمثال فاتح جاموس ومحمد السيد رصاص وبسام يوسف وعلي رحمون.

(89) مقابلة شخصية مع أحد هؤلاء الرجال المأجورين في دمشق بتاريخ 10/ 11/ 2011.

الطائفية[90]. بل عمدت السلطة إلى تحويل الوعي الطائفي البدائي إلى أفعالٍ طائفيةٍ تؤدّي إلى ردّة فعلٍ طائفية بالمقابل. عملت في بانياس في نيسان/ أبريل 2011 على نقل المحتجّين المعتقلين إلى قرىً علويةٍ مجاورةٍ، وقدّمتهم على أنّهم سلفيون وتكفيريون، وتمّت إهانتهم علنًا في الشوارع[91]. وكذلك عملت على تسريب مقاطع فيديو تُظهر حالات تعذيب القوى الأمنية لمعتقلين، وفيها يتحدّث المعذِّب بلهجةٍ ساحليةٍ، مثل «بدكن حرية، هي مشان الحرية»، أو إجبار المعتقل على قول «لا إله إلّا بشار». وفي المقابل استعمل المحلِّلون المعارضون في مرحلةٍ لاحقةٍ في بعض الأحيان خطابًا تظهر فيه ملامح طائفية من خلال الإشارة إلى أن النظام يسعى إلى تشكيل دولةٍ علويةٍ أو توجيه اتّهامات متكرّرة بأن مقتدى الصدر ينشر مقاتليه في سورية وتضخيم قضية حزب الله في بداية الثورة أو الحديث عن هجرة أهل الساحل إلى الشام من أجل قتل أهلها[92].

أما في مدينة حمص فبدأ الحراك أيضًا في 25 آذار/ مارس 2011 بوتيرةٍ

---

(90) «الداخلية: تمرّد سلفي مسلّح سنلاحق تنظيماته أينما وجدت،» **البعث** (سورية)، 19/ 4/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1116&a=99081>.

(91) رامي عبد الرحمن مقابلة مع جريدة **السّفير** اللبنانية: «من دون حلٍّ سياسي فإننا نسير نحو حربٍ أهليةٍ رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان» لـ «السّفير»: الرّهان على انشقاقات ألوية على الجيش ليس واقعيا،» **السفير**، 30/ 1/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=2063&ChannelID=49059&ArticleID=2750>,

ومقطع فيديو يوضح إهانة المعتقلين في قرية البيضا في بانياس، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=wGLMX-DicHY&feature=related>.

(92) متابعات الباحث لوسائل الإعلام، انظر على سبيل المثال اتّهام الناطق الرسمي في «الجيش السوري الحر» ماهر النعيمي في مقابلة مع قناة العربية مقتدى الصدر وحزب الله بإرسال قوّاتٍ إلى سورية، تاريخ 20/ 11/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vBNNR7d9n2s>.

بعد 3 أيام من توجيه مقتدى الصدر رسالة إلى الثوار السوريين حياهم فيها وأيد مطالبهم ولكن تمنى عليهم أن يبقوا على بشار الأسد لأنه معارض لإسرائيل والولايات المتحدة. لمزيدٍ من التفاصيل عن رسالة مقتدى الصدر إلى الثّورة السورية، انظر: «الصدر مع ثوار سوريا وبقاء الأسد،» (الجزيرة نت، 17/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/86c8ef9a-e6df-42f5-8704-f2ca0c50737a>.

أقلّ من مدينة اللاذقية، لكنه سيسلك مسارًا مختلفًا عن مدينة اللاذقية في وقتٍ لاحقٍ. ردَّد المحتجّون شعاراتٍ تطالب بإطلاق المعتقلين السياسيين، خصوصًا الناشطتين طل الملوحي وسهير الأتاسي «يا سهير قولي لطل الشعب السوري ما بينذل»، وإسقاط المحافظ[93]، وندَّدوا بفساد رجل الأعمال السوري رامي مخلوف «مخلوف حرامي مخلوف»، كما ردَّدوا شعاراتٍ تندِّد بحزب الله وإيران، «يا نصر الله ما نك منا، خذ كلابك وارحل عنا»، أو «لا إيران ولا حزب الله بدنا مسلم يخاف الله»، إضافةً إلى عبارات التكبير والتنديد بالقتل وإجرام قوّات الأمن «يلي بيقتل شعبه خاين»، والتأكيد على سلمية التظاهرة، ومطالب الحرية لجميع السوريين والتّضامن مع مدينة درعا[94]. لكن بعض المحتجّين هاجم نادي الضباط في حمص، ما أسفر عن مقتل حارس النادي، وهو من الطائفة العلوية من إحدى قرى حمص، ويدعى عادل فندي في إطار الهيجان الشعبي[95]. وهو لم يُقتل لأنه علوي، إذ كان يمكن أن يكون مكانه أي شخص آخر ينتمي إلى طائفة أخرى. الفكرة هنا أن وقوع القتلى كان يأخذ تفسيراتٍ طائفيةٍ في مناطق التماس، وهذه تتغذّى بالوعي الطائفي البدائي، خصوصًا مع استحضار السلطة السياسية لخطاب الفتنة الطائفية، ومحاولة خلط حركة الاحتجاجات بهذا الخطاب، وتجنيدها للرجال المأجورين لقمع الاحتجاجات، وإطلاقها لمسيراتٍ مؤيدةٍ موازية للاحتجاجات المعارضة[96].

---

(93) المحافظ هو إياد غزال، يحمل إجازة في الهندسة الميكانيكية، وهو صديق مقرّب من الرئيس السوري.

(94) متابعة الباحث، وانظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=7oO8E-MxoaI&feature=related>.

(95) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 21/ 10/ 2012.

(96) انظر مثلًا كيف تحوّلت جنازة عادل فندي إلى مسيرة تأييد، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=gd0sd_PosDw&feature=youtu.be>;

وانظر خطاب بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري للشؤون الإعلامية عن خطاب الفتنة الطائفية: «خيوط الفتنة والاستهداف الخارجي تتكشف.. شعبان: هناك مشروع فتنة للنيل من سورية.. وشعبنا واع وسيحبطه،» **الثورة** (سورية)، 27/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني:
<http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66908679020110327025219>.

إذا كان من غير الواضح أسباب مقتل العميد عبدو خضر التلاوي وولديه وابن شقيقه مع بعض التشويه في جثثهم في حمص[97]، فإنَّ مقتل عقيد ورائد وعقيد طيار في الجيش السوري والمخترع السوري الشاب عيسى عبود في أحياء النزهة والزهراء في حمص 17 و18 نيسان/ أبريل 2011 جاء نتيجة سياسة التجييش الطائفية من القوى الأمنية، أنَّها اتهمت «الجماعات المسلّحة» بقتل جميع هؤلاء[98].

روّجت القوى الأمنية في حيي النزهة والزهراء أن أهالي باب السباع سرقوا سيارةً عسكريةً، وأنهم ينوون مهاجمة الأهالي في الأحياء ذات الأغلبية العلوية، وبالفعل هاجمت سيارةٌ هذه الأحياء، وأطلقت النّار على المارة في شارع اسكندرون، ما أدّى إلى مقتل العقيد معين محلا في شارع اسكندرون وجرح 3 آخرين. بينما قتل الرائد إياس حرفوش عند دوار حي النزهة بعد إطلاق النار عليه من سيارة مارة، وخلال محاولة إسعافه، وجدت اللجان الشعبية السيارة مسرعةً ولم تتوقف، فأطلقت النّار عليها، ما أدّى إلى مقتله وجرح المسعف. أما المخترع عيسى عبود[99] فقُتِل على حاجز للجان الشعبية بعد أن طلبت منه التوقف، فما كان منهم إلّا أن أطلقوا النّار عليه[100]. والأمر

(97) «يد الغدر والإجرام تفصح عن وجهها... مجموعات مسلحة إرهابية تغتال ضابطاً وولديه وابن شقيقه وتمثل بجثثهم،» **الثّورة**، 19/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44836052620110419020537>.

(98) على سبيل المثال: «مجموعات مسلحة في حمص تهاجم قسمي شرطة البياضة والحميدية وتجرح 6 من عناصرهما... تشييع الشهداء العقيد خضور والمساعد محرز والمجند الدبكو الذين استهدفهم رصاص الغدر،» **الثّورة**، 20/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66278811020110420012721>.

(99) انظر مثلًا كيف تحوّلت جنازة عادل فندي إلى مسيرة تأييد، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=gd0sd_PosDw&feature=youtu.be>,

«خيوط الفتنة والاستهداف الخارجي تتكشف،» على الموقع الإلكتروني: http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66908679020110327025219>.

(100) اللجان الشعبية هي لجان أنشأتها السلطة من أجل حماية الأحياء تبعًا لمجريات الثّورة السورية، وهي التي أطلقت عليها المعارضة اسم الشبّيحة.

ذاته تكـرّر مع العقيد الركن محمّد خضور، إضافةً إلى تشـويه جثته في شـارع الأناقة في كرم اللوز[101].

جـاء اتّهـام السـلطات لـ «العصابـات المسـلّحة السـلفية» بارتـكاب هذه الأعمال من باب التحريض الطائفي، وتحويل انتفاضة الشـعب إلى أزمةٍ مماثلةٍ لأزمة الثمانينيـات من القرن الماضي. دخلت بعدهـا مدينة حمص في حالةٍ من العنف السياسـي يفوق المدن السـورية كلها، ظهـر خلالها العديد مـن الجرائم الطائفية.

تظهر مخاطر أزمة الهُوية في ظلّ عدم الاسـتقرار السياسـي الداخلي نتيجة الشعور بعدم الأمان والاستقرار، ما يسمح لبعض الزعامات التقليدية بالتأثير في الشعب بشكلٍ سلبي يُعبِّر عن هواجسها الطائفية أو العشائرية، خصوصًا في ظلّ غياب المؤسّسات المدنية القادرة على التأطير السياسي والاجتماعي للمواطنين. ولذلك تجلّت الحالة الطائفية البدائية في مسار الانتفاضة السورية بأحد أشكالها بتخلّـف الجزء الأكبر مـن الجماعات الأهلية عن المشـاركة فـي الاحتجاجات نظرًا إلـى زيادة الشـعور التضامنـي الداخلي في أوقـات الأزمـات الاجتماعية، ويتحوّل الصـراع في الوقت ذاته على السـلطة صراعًا من أجـل البقاء[102]. ولم تنفع مشاركة عشرات المواطنين السوريين من الطائفة العلوية في الاحتجاجات فـي تغيير هذه الصـورة، إذ طلب منهـم المحتجّون في اللاذقيـة المغادرة كي لا تقتلهم قوى الأمن وتتّهـم المحتجّين بقتلهم[103]، ما يؤدّي إلـى فتنةٍ طائفيةٍ. أما

---

(101) العقيـد خضـور مـن بلدة بيـرة الجرد فـي منطقة مصيـاف التابعـة لمحافظة حمـاه. مقابلة شـخصية أجراها الباحث في اللاذقية في كانون الأول/ ديسـمبر 2011 مع محمد صالح، ناشـط سياسي من حزب العمل الشـيوعي ومعتقل سياسـي بين عامي 1988 و2000 من سـكان حمـص وأحد أقارب الشيخ صالح العلي.

(102) برهـان غليـون، **المسـألة الطائفيـة ومشـكلة الأقليـات** (الدوحة؛ بيـروت: المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، 2012)، ص 34. شـهدت بعـض المناطـق العلوية والدرزيـة تظاهراتٍ محـدودة العدد، لكن المشـاركة الأكبـر كانت من الإسـماعيليين في مدينة السـلمية، خصوصًـا مع بداية الثّورة، لكنها لم تستمر في وقت لاحق.

(103) علي رحمون، مقابلة شـخصية في اللاذقية، وهو ناشـط ومعتقل سياسي وأحد المشاركين في الاحتجاجات والاعتصامات بتاريخ 5/ 7/ 2012.

في حمـص فتعرَّضوا لقمع شـديدٍ ضمـن منهج قمـع الاحتجاجـات[104]. ومن هنـا نسـتطيع أن نفهم لمـاذا كانت القـوى الأمنيـة تتعامل مـع الاعتصامات في الساحات بشـكلٍ أساسي بعنفٍ شديدٍ، وذلك منعًا من نشـوء حالةٍ مدنيةٍ مماثلةٍ لمشـهد ميدان التحرير في الثورة المصرية، وبقاء الاحتجاجات في الحي السُنّي باعتبارها شكلًا من أشكال تقسيم المجتمع السوري إلى فئاتٍ مختلفةٍ لا تنتمي إلى شعبٍ واحدٍ.

إن اتّباع الحكومة السورية سياساتٍ اقتصادية ليبرالية، وما أفرزته من نتائج أدّت إلـى تضرّر الزراعة، بالتزامن مع موجةٍ من الجفاف، الأمر الذي خلق حالةً من الفرز الطبقي بشـكلٍ واضـحٍ بين الريف السـوري والمناطق المهمّشـة على أطـراف المدينة من جهةٍ والمـدن والمناطق الغنيـة من جهةٍ أخـرى. وهذا أدّى إلى كسـر القاعدة الاجتماعية التي بنى عليها حزب البعث سياسـاته الاقتصادية والاجتماعية منذ اسـتلام حافظ الأسـد السـلطة في عـام 1970. ولذلك كانت الشـريحة الأولى هي العماد الأسـاس للحركة الاحتجاجية، لكن تخلّف الريف ذي الأغلبيات العلوية والمسـيحية والدرزية عن اللحاق بها لأسبابٍ وهواجس أمنيـة، وتخوّفها من التغييـر، دفع نحو خلق حالـةٍ من الطائفيـة تجلّت في وعيٍ طائفي بدائي لدى المواطنين السوريين بشرائحهم المختلفة.

تُـرك تخلّـف الجماعـات الدينيـة والمذهبية الأهليـة غير السُـنية التي بات السـلوك المعروف بسـلوك «الأقليات» في مراحل الأزمات، يتحكّم باتّجاهاتها ومواقفهـا تجـاه الحركـة الاحتجاجية، وهو ما خلق شـعورًا سـيئًا لدى الشـارع المحتج تجاه الجماعات الأخرى التي بدت وكأنها راضيةٌ عن عنف النظام ضد الشـارع المنتفـض. أدّى ذلك إلـى إطلاق صيحـات طائفية ذات مرة في شـارع الدبلان في حمـص ذي الأغلبية المسـيحية فـي 11 أيلول/ سـبتمبر 2011، إذ صـاح بعض المحتجّين خـلال مرور التظاهرة في الشـارع «ديـن محمّد كلو عز

(104) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 21/ 10/ 2012.

ودين عيسى كلو هز»[105]. كما حصلت بعض الانحرافات المحدودة بشكلٍ عامٍّ في الشعارات في بعض المناطق المعارضة، مثل «بدنا نحكي على المكشوف علوية ما بدنا نشوف»، «العلوية على التابوت والمسيحية على بيروت»، وفي المناطق المؤيدة «قاقي يا عيني قاقي بشار الأسد باقي»[106]. ولّدت هذه الهتافات خيالاتٍ طائفية لدى أجزاء من المجتمع السوري من خلال التركيز على الشعارات السابقة المحدودة جدًا وعدم سماع شعار «واحد واحد الشعب السوري واحد» الذي انتشر بشكلٍ كبير جدًا في الشارع المحتجّ. كما كانت تتولّد الخيالات الطائفية للأهالي المعارضين في مناطق التماس بعد كلّ قمعٍ يتعرضون له من القوى الأمنية، مثل تناقل أهالي حمص شائعة أن نساءً علوياتٍ في أحياء الزهراء والنزهة كنّ يزغردن فرحًا عند فضّ اعتصام حمص في 18 نيسان/ أبريل 2011 في الساحة العامة على الرغم من أن الجريمة حصلت قبل صلاة الصبح، والمسافة الفاصلة بين تلك الأحياء والساحة العامة في حمص لا تسمح بسماع أصوات الزغاريد[107].

إن تخلّف جزءٍ كبيرٍ من الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة في مدينتي دمشق وحلب اللتين تشكّلان أكثر من 37 في المئة من سكان المدن السورية، والخزان الأكبر للفئات الوسطى القوية اجتماعيًا عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية لأسبابٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ وسياسيةٍ متعدّدةٍ، وتركّز التظاهرات بشكلٍ أساس في المناطق الريفية والمدن - البلدات الصغيرة المهمّشة اقتصاديًا واجتماعيا، إضافةً إلى استمرار النظام في تعاطيه الأمني مع الاحتجاجات، أدّى إلى تأثر فئاتٍ واسعةٍ من الشارع المحتجّ بأفكار الشيخ السلفي عدنان العرعور الذي تبنّى خطابًا شعبويًا ذا ملامح ومضامين طائفية في كثيرٍ من الأحيان، ما

(105) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحد سكان الحي، لمشاهدة مقطع فيديو التظاهرة، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=1eC5Y5aH6yg>.

(106) كان هذا الشعار يُردَّد في المناطق المؤيدة بين الناس بلهجة أهل الساحل. تحوي هذه العبارة مضمونًا طائفيًا واضحًا.

(107) هذه المعلومات والآراء حصيلة محادثات شخصية مع عددٍ من أهالي حمص المؤيدين والمعارضين.

سـمح بزيادة الاستقطاب الطائفي في بعض المدن السـورية من خلال صيحات التكبير في الليالي، أو حصر الثورة على أنّها لأتباع السلفية الشعبية.

2 - المرحلة الثانية: أنماط من العنف الطائفي

بـدأ العنـف الطائفـي فـي حادثـة ذات دلالـة تختصـر مجمـل التطـوّرات السياسية والاجتماعية للثورة السورية بعد مرور نحو أربعة أشهر. بدأت المسألة فـي مطلع تموز/ يوليو مع نشـر بعض زعامـات الرجال المأجوريـن المتعاونين مـع قوى الأمـن مقاطع فيديـو لفتيـاتٍ يبدِّلن ملابسـهن في غرف قيـاس محال تجاريـةٍ. ادعى هـؤلاء أن بعض أصحـاب المحـالّ التجارية التـي يملكها تجار من الطائفة السُـنية يصورون بناتٍ من الطائفة العلوية. وفي يوم 16/ 7/ 2011، قتل مسلّحون معارضون 3 شبان مدنيين مخطوفين من الطائفة العلوية[108]، بعد أن اقتلعـوا عيونهم. لكن قوى الأمن فبركت الصـور، وادّعت أن الجثث قُطِّعت وتمّ التمثيل بهـا. وعندما وصل الخبر إلى الأحياء ذات الأغلبية العلوية اسـتنفر الأهالي واسـتطاع الرجال المأجورون المرتبطون بالأمن تجميع بعض الشـبان، وهاجموا المحالّ التجارية المتهمة بتصوير البنـات، وهي لأناس من المعارضة نفسـها الذين يُشـاركون في الإضرابات، بينما لم تحطّم المحـالّ المجاورة التي يملكها تجـارٌ موالون للسـلطة من الطائفة السُـنية. وتمّ ذلك بوجـود نحو 100 عنصر أمن، ورفض السـلطات المحلية في حمص التدخّل لإيقاف التخريب أو منع حدوث اشـتباكاتٍ بين الطرفين[109]. اسـتطاعت النخبـة المثقفة من الطائفة العلوية الحدّ من تطوّرات الأوضاع وإيقافها من خلال تهدئة كلا الطرفين[110].

---

(108) طلاب جامعيون – مواليد عام 1982 – من مجموعة بصمة سورية.

(109) محمّد صالح العلي، ناشـط سياسي من حزب العمل الشـيوعي ومعتقل سياسي بين عامي 1998 و2000 من سـكان حمص وأحد أقارب الشـيخ صالح العلي، كان حاضرًا خلال هذه الحوادث، وأحـد الأشـخاص الذين عملـوا على تهدئـة الأنفـس، مقابلة عبر السـكايب أجراهـا نيروز سـاتيك، في 4/ 3/ 2012.

(110) كان محمّـد صالح وحسـن عيد مـن أهمّ الشـخصيات التي عملـت على تهدئـة الأنفس. وتلقى عيد ضربةً موجعةً على صدره نتيجة محاولته ردع المهاجمين، لكنَّه قُتِل في وقتٍ لاحقٍ.

يُستخلص من هذه الحادثة أن الطائفية في مسار الثورة السورية أصبحت قابلةً للتحرك في مساراتٍ متعدّدةٍ من خلال تحويل قضية عاطفية عابرة للطوائف إلى قضية طائفية ذات طابع سياسي تؤدّي إلى العنف. كما كان ينتشر خلال مسار الثورة مقاطع فيديو لفتياتٍ عارياتٍ أو مشاهد اغتصاب، وكان كلّ طرف يتهم الآخر بأنّه هو من يقوم بها. أما عن جرائم القتل فحصلت نتيجة عنف النظام، ما دفع الشباب المهمّشين إلى حمل السلاح، وخصوصًا أن جزءًا مهمًّا منهم سبق له العمل في دول الخليج العربي وتعرّف إلى الأفكار السلفية في السنوات العشر الأخيرة مع السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة السورية، إضافةً إلى الاعتقالات المتكرّرة للجيل الأول من الناشطين السياسيين الذين يمتلكون تجارب سياسية سابقة أو ثقافة سياسية متراكمة، ما سمح بظهور جيل جديد من الناشطين لا يمتلك خبرة سياسية، وغير قادر على السيطرة على الشارع.

يرى عزمي بشارة أن الحوادث السابقة تُعبِّر عن ثقافةٍ طائفيةٍ، يستنتج من خلالها أن الطائفية في الوعي الاجتماعي اليومي ليست أمرًا مصطنعًا، ولا سيما عندما يتعلّق الأمر بقضايا الدم والشرف[111].

عمل النظام السياسي على استغلال الحادثة السابقة، وعلى الرغم من منعه الاقتتال الطائفي في بداية الاحتجاجات في أماكن عدة، إلّا أنه تخلّى عن هذه المهمّة عندما وجد أنه غير قادرٍ على ضبط الاحتجاجات أو إيقافها.

3 - أعمال الخطف والهجرة والاغتيالات

بدأت أنماط عديدة، متدرّجة ومتقطِّعة، من العنف الطائفي، تترافق مع استمرار أهالي حمص بالخروج في تظاهرات يومية واستمرار الحملات الأمنية لقمعها ومنع أي محاولة للاعتصام. وفي ما بعد دخلت السلطة في مواجهات مسلّحة مع الأهالي الذين حملوا السّلاح للدفاع عن أنفسهم.

---

(111) عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16.

عندما تحتج الشعوب على أوضاعها، ويتخذ احتجاجها طابعًا مدنيًا أو مسلحًا فإنها تفعل ذلك وهي محمّلة ببنيتها الاجتماعية التقليدية مع ما يحمله ذلك من مخاطر في مجتمع مركب الهُوية[112]. وهنا يكون النظام السياسي الحاكم أمام مسؤوليةٍ تاريخيةٍ ووطنيةٍ من أجل قيادة عملية التحوّل الديمقراطي حتى لو انتهت بإسقاطه من أجل ضمان عدم حدوث شرخ اجتماعي والحفاظ على كيان الدولة. وسواء أكان النظام في سورية جادًا أم لا في عملية الإصلاح التي أعلنها، إلّا أنه حكم عليها منذ اليوم الأول بالفشل نتيجة سياساته القمعية والنهج الأمني في التعامل مع الاحتجاجات، ما فتح المجال أمام العنف المضاد بما يحمله من مخاطر.

بدأت ملامح أعمال العنف الطائفي في الظهور مع تكرّر حالات الخطف والاتهامات المتبادلة في المسؤولية عنها والخطف المضاد. كانت آليات الضبط الاجتماعي تنجح تارةً في تحرير المخطوفين وتفشل تارةً أخرى، إذ قد تنتهي بإعدام المخطوفين أو قتلهم خلال المواجهات، أو طلب فدية مقابل الإفراج عنهم. لكن الأبشع في أعمال الخطف هو تعذيب المخطوفين وإهانتهم وإذلالهم بطرائق متعدّدةٍ، وهو ما كان يترك كرهًا عميقًا ورغبةً في الانتقام بعد الإفراج عنهم. توزّع الخطف في مدينة حمص بين الأحياء ذات الأغلبية العلوية والسُنية والمختلطة، وامتدّ في أكثر من مرة إلى أماكن أخرى، حيث حدث خطفٌ متبادلٌ بين مسيحيين ومسلمين في القصير في ريف حمص، وبين أهالي السويداء ودرعا، ونجحت آليات الضبط الاجتماعي في الحدّ منها مع استثناءاتٍ قليلةٍ. في الحقيقة/ لا نستطيع تقدير أعداد المخطوفين بسبب كثرتها، خصوصًا في حمص، لكن أسباب الخطف كانت متنوّعةً، سياسية وطائفية وجرائمية.

تبع جرائم الخطف استهداف شخصياتٍ عديدة واغتيالها، وبدأت بشكلٍ واضحٍ في 24 آب/ أغسطس 2011 عند اغتيال رئيس قسم جراحة الصدر في

(112) عزمي بشارة، المحاضرة الافتتاحية في: «الثورة العربية والديمقراطية».

المشـفى الوطني في حمص الطبيب حسـن عيد، وهو من الطائفة العلوية[113]. اتّهمه المسلّحون المعارضـون بقتل الجرحـى المعارضين في المشـفى. وفي 26 أيلول/ سـبتمبر 2011 قُتـل العميـد الركن نائـل الدخيل، نائـب مدير كلية الكيميـاء في حمص، وهو من الطائفة المسـيحية من دون ذكر أسـبابٍ اغتياله. وفـي اليوم ذاتـه اغتيـل الدكتـور محمّد علـي عقيل، نائـب عميد كليةٍ هندسـة العمارة ووكيلها العلمي في حمص، وذلك بإطلاق الرصاص عليه وضربه بآلةٍ حادّةٍ، إضافةً إلـى التنكيل بجثمانه، وهو مـن الطائفة الشـيعية، واتّهم أنه ممثل حـزب الله في حمص، ويجنِّد «شـبّيحة شـيعة» لقمـع التظاهرات في سـورية. يُلاحظ أن هذه الشـخصيات شـاركت في الحوار الوطني الذي نظَّمته السـلطة في المحافظـات، لكنها تحدَّثت بطريقة عقلانية ترفـض الحل الأمني، وطالبت بإجـراءاتٍ ديمقراطيـةٍ حقيقيـةٍ، إلّا أن أسـباب اغتيـال هؤلاء الرجـال لم تكن واضحةً، وجرت في ما بعد محاولات لتبرئة الدكتور حسـن عيد من التهم التي وُجِّهت إليه[114].

تركت حوادث 16 تموز/ يوليو حالة من الخوف عند العائلات التي تسكن في أحيـاء مختلطة في حمـص، وأصبح مـن الواضـح أنَّ حالة الوعـي الطائفي البدائـي تطوّرت وأصبحـت مفتوحةً على الاحتمالات كلها، مـا أدّى إلى هجرة عائلاتٍ عديدةٍ إلى أحياء أو قرى تسـكنها طائفةٌ واحـدةٌ، أو إلى مدنٍ آمنة[115]، إلّا أنها بقيت ضمن الإطار الطوعي للأهالي. لكن اشـتداد العنف السياسـي في حمص مع مطلـع عام 2012 الـذي أدّى إلى ارتفاع حدّة الاحتقـان الطائفي لم يعد يسـمح للعائلات الفقيرة التي لا تسـتطيع مغادرة منازلهـا بالعيش في أماكن مختلطة، ولذلك أصبحت تلك العائلات هدفًا للمسلّحين الموالين والمعارضين كلّمـا رغبوا فـي الانتقام. في هـذه الفتـرة هاجرت أغلـب العائلات مـن بيوتها

(113) حسن عيد هو أحد الأشـخاص الذين عملوا على منع فتنةٍ طائفيةٍ يوم مقتل شبان علويين، بتاريخ 16/ 7/ 2011.

(114) محمّد صالح، مقابلة شخصية أجراها الباحث عبر السكايب في 28/ 1/ 2012.

(115) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**.

وهربت إلى أحيائها أو قراها الأصلية. ومن لم يتمكّن من الهجرة قُتل في جرائم كراهية بشعة يندى لها الجبين، ستكون مقدّمةً لمزيدٍ من العنف الطائفي. ولعلّ هذه الظاهرة هي الأخطر على مستقبل الدولة المدنية الديمقراطية في سورية لما فيها من عودةٍ إلى التاريخ الانعزالي، واحتمال فتح المجال لتسلك أي جماعةٍ سلوكًا واحدًا بصفتها طائفة فحسب، تتشابك علاقات أفرادها في حالةٍ انفعاليةٍ خطرةٍ في أحوال معينة.

4 - جرائم الكراهية والانتقام الجماعي

تُعد جرائم الكراهية والانتقام الجماعي أخطر أنماط العنف الطائفي، لأنه لا يمكن التنبّؤ بها، وقابلة للحدوث عند وقوع أي فعل مهما بلغت درجة ضآلته. وتكون الأعمال العدائية في الانتقام الطائفي عنيفة جدًا دائمًا، وترتفع سرعة انتشارها بين المناطق المجاورة ذات التركيبة الطائفية المتنوّعة[116]، ويسودها جو من الكراهية يتطهّر فيه القتلة بالانتقام من قتلاهم، وتعكس دينامية ذاتية مرضية عدوانية يتقمّص فيها المقموع شخصية القامع، وتشتغل هذه الدينامية بطريقة التشفّي مثل القيام بالتمثيل بالجثث وقلع الأعين وقتل الأطفال بالآلات الحادة[117].

انتقلت جرائم الكراهية والانتقام الجماعي من مرحلةٍ يُقتل فيها عددٌ من الأشخاص إلى مرحلةٍ يذهب ضحيتها العشرات تبعًا لمستوى الاحتقان الطائفي والانقسام السياسي على خلفية الموقف من الثورة السياسية والنظام السياسي في مناطق التماس.

بدأت جرائم الانتقام الجماعي تظهر بشكلٍ واضحٍ في أواخر عام 2011،

---

(116) «العنف الطائفي في عامين ماذا حدث ومن أين نبدأ؟: دراسة تحليلية للفترة من يناير 2008 حتى يناير 2010،» (برنامج حرية الدين والمعتقد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، نيسان/ أبريل 2010)، ص 8، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/Sectarian_Violence_inTwoYears_Ar.pdf>.

(117) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، ص 269- 270.

إذ هاجم مسلّحون معارضون في حمص في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 حافلة ركابٍ تنقل مواطنين من مدينة حمص إلى قرية جب عباس، وقتلوا جميع من فيها، بين 9 و11 راكبًا[118]، وفي اليوم التالي، ردَّ مسلّحون موالون للسلطة من قرىً علويةٍ بمهاجمة معملٍ في بلدة كفرلاها في الحولة وقتلوا 11 عاملا[119].

في اليوم ذاته أيضًا هاجم مسلّحون معارضون من العشائر البدوية المتصاهرة مع آل سعود، أغلبهم من آل الملحم المتحدرين من قبيلة «عنزة» المتواجدة في باب عمرو، عددًا من الأحياء الحمصية وحافلات نقلٍ ومنشآتٍ حكومية، وقتل في أثرها أكثر من 150 شخصًا، وحدث فيها القتل لأسباب سياسيةٍ وطائفيةٍ، وجاءت هذه الموجة من الغضب والعنف بعد موافقة النظام السياسي على المبادرة العربية[120]. كثيرًا ما كانت تمتزج الأعمال السياسية بالأعمال الطائفية بحكم البيئة النفسية والثقافية للرجال المأجورين، أو حتى رجال الأمن ومقاتلي المعارضة، لكن من الصعب الخوض في هذا المجال، أو فرزهما بعضهما عن بعض لما يحمله ذلك من

---

(118) «سورية توافق على الخطّة العربية والانسحاب من المدن،» (رويترز، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7A10OH20111102?sp=true>.

(119) «مقتل 15 جنديًا ورجل أمن في محافظة حماة بأيدي منشقّين،» (المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahr.com/2-11-2011-syrian%20observatory.htm>.

(120) مقابلات شخصية أجراها الباحث مع عددٍ من أهالي حمص وشخصيات سياسية مثل ريم تركماني وشخصيات لا ترغب في الكشف عن أسمائها لأسبابٍ أمنيةٍ. اختطف مسلّحون معارضون في حي الخالدية باصًا بمن فيه، وعثر على 6 أشخاص مقتولين من ركابه في الخالدية. إضافة إلى سرفيس آخر في حي جب الجندلي، لكن أفرج عن النساء في الباص وسائق الباص، ولم يعرف أي شيء عن الباقي. كما خُطف باص مبيت آخر لعاملين في معمل البطانيات التابع لوزارة الدفاع في ناحية عين النسر التابعة لحمص، تمّ الإفراج عنهم في وقتٍ لاحق. ووصل إلى المشفى الوطني في حمص 18 جثة منكلًا وممثّلًا بمعظمها، إضافةً إلى العشرات من المصابين. بينما وصل إلى المشفى الأهلي التخصّصي 12 جثة وأكثر من 50 مصابًا. كما وُجد كثير من الجثث المرمية في الشوارع. ووسط انفلاتٍ أمني وطائفي، تم قتل 3 عاملات في المشفى الوطني، ووُجدت جثث لنحو 27 شخصًا في حافلةٍ بالقرب من مقبرة الفردوس، وجميعهم من السُنّة. قتل خمس فتيات وثلاثة شبان في سيارة سرفيس كانت متجهة إلى حي الزهراء.

صعوبات واحتمال الوقوع في أخطاء تاريخية لها تأثيرات اجتماعية خطرة.

عـادت مهاجمـة الحافـلات مـرةً أخـرى فـي 19 تشـرين الثاني/ نوفمبر 2011، حيـث اسـتهدف مسـلّحون معارضـون حافلة «سـرفيس» تقـلّ عمالاً بالقـرب من قرية المشـرفة في شـرق حمـص، مـا أدّى إلى مقتل 11 شـخصًا وجـرح 3 آخريـن[121]. إنَّ اسـتهداف العمـال المتكـرّر فـي حمـص (عمـال المصفـاة، معمل البطانيـات...) في فتـراتٍ مختلفةٍ كان يعكس البعد النفسـي للمسلّحين المعارضين الذين كانوا عاطلين من العمل في مرحلة ما قبل الثورة في ظلّ أحوالٍ اقتصاديةٍ أصبحت معها الوظائف الحكومية نادرةً جدًا، وزادت نسـبة العلويين في الوظائف الحكومية في المدينة بفعل الهجرة من الريف إلى المدينة على حساب السُـنّة، ووجود موظّفين علويين في موقع المسؤولية. في الحقيقة، لم يوظِّف العلويون بسـبب سياسـةٍ طائفيةٍ، إنما كان ذلك استنادًا إلى منطـق التّضامن التقليـدي والقرابي، مـا عزَّز التضافـر بين التمييـز الاقتصادي والتمييـز الطائفي في الوعـي الاجتماعي اليومي، بينما كانـت أغلب الهجرات الريفية السُـنية بدويةً وأقلّ تعليمًا، وبالتالي أقلّ حظًـا في الحصول على فرص العمل.

شـهدت الفترة التي بدأ فيها تطبيق المبادرة العربية ونشـر المراقبين العرب تراجعًا في أعمـال العنف الطائفي، مـا لبثت أن عادت مع انهيـار الخطّة العربية وعـودة الفلتـان الأمني إلـى مدينة حمـص. إذ هاجـم مسـلّحون معارضون في 7/ 1/ 2012 من حي جب الجندلي مسـيرة شـموع قرب مدرسة سناء محيدلي في حـي الزهـراء، وذلك بإطـلاق نار وقذائـف آر. بي. جـي على المسـيرة، ما أدّى إلـى مقتـل 3 أو 4 مدنيين، وإصابـة 17 آخرين[122]. وتكرّر السـيناريو ذاته

---

(121) «ارتفـاع عـدد القتلى في سـوريا رغم قـرب انقضـاء مهلـة الجامعـة العربيـة،» (رويترز، 19/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AI0GE20111119?sp=true>.

(122) مقابلات شـخصية أجراها الباحث عبر السـكايب مع شـخصين من أهالـي الحي لم يرغبا في الكشـف عن اسـميهما، بتاريخ 8/ 1/ 2012، و«استشـهاد 25 مدنيا سـوريا يوم السـبت،» (المرصد السوري لحقوق الإنسـان، 8/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahr.com/8-1-2012-syrian%20observatory1.htm>.

في 11 كانون الثاني/ يناير 2012 ما أدّى إلى مقتل 7 أشـخاص من سكان حي الزهرة في مسيرة تأييد للنظام، وصحافي فرنسي كان يغطي المسيرة[123]. جاءت مسـيرات التأييد هذه المُعدّة من النظام السياسـي لإظهار مستوى التأييد الشعبي له مع دخول بعض وسـائل الإعلام الأجنبيـة إلى البلاد في إطـار مبادرة جامعة الدول العربية، ما استفز أهالي حمص بعد أن كانت مدينتهم قد تصدَّرت المدن السورية بعدد الشهداء.

بعـد العنـف الطائفـي وجرائـم الكراهيـة والانتقـام الجماعي واسـتهداف الحافـلات أصبحنـا أمـام نمـطٍ أكثر خطـورةً هـو اسـتهداف العائلات بنسـائها وأطفالها وتشويه جثثهم، وهو نمط تتداخل فيه مشاعر الثأر والشرف، ما سيفتح المجـال أمـام ردودٍ أكثـر عنفًـا. اسـتهدف مسـلّحون معارضون فـي 26 كانون الثاني/ يناير 2012 أحياء النازحين ووادي الذهب والزهراء في حمص بقذائف «أر بي جي»، ما أدّى إلى مقتل أربعة أشـخاص، بينهم امرأتان، وجرح نحو 20 آخريـن[124]. وردًا على ذلك، في اليوم ذاته، قتّل مسـلّحون موالون للسـلطة من الأحيـاء ذات الأغلبيـة العلوية 14 شـخصًا، بينهم 8 أطفال من أسـرة بهادر في حي كـرم الزيتـون[125]. وفي اليـوم التالي، ردَّ مسـلّحون معارضون بقتـل عائلةٍ شـيعيةٍ في الحي ذاته «عبد الغني بهـادل»، قُتل في أثرها رجـلان و5 أطفال و5 نسـاء[126]، إضافةً إلـى قتل عائلـةٍ علويةٍ في 30 كانـون الثاني/ ينايـر 2012 لم

---

(123) «مقتل صحافي فرنسـي و6 سـوريين في حمص وآخريـن في حماة،» (المرصد السـوري لحقـوق الإنسـان، 12/ 1/ 2012)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.syriahr.com/12-1-2012-syrian%20observatory1.htm>;

عملية القتل علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.youtube.com/watch?v=IpiUFVpm5vU>، و Georges Malbrunot, «Jacquier aurait été victime d'une bavure des insurgés,» Le Figaro, 20/1/2012, on the Web: <http://www.lefigaro.fr/international/2012/01/20/01003-20120120ARTFIG00667-jacquier-aurait-ete-victime-d-une-bavure-des-insurges.php>.

(124) مقابلة عبر السكايب مع شخصٍ من أهل حي الزهراء بتاريخ 27 / 1/ 2012.

(125) «مقتل 14 من أفراد أسرة في هجوم طائفي في سـورية،» (رويترز، 27/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE80Q00U20120127?sp=true>.

(126) محمّد صالح، مقابلة عبر السـكايب أجراها معه الباحـث بتاريخ 28/ 1/ 2012. حاولت كلٌّ من المعارضة والسلطة اختصار كلّ جريمةٍ على أنّها جريمةٌ واحدةٌ متهمًا الطرف الآخر بتنفيذها نظرًا إلى تشابه أسماء العائلات.

تتمكّن من الهجرة من حي النازحين في شارع منذر بن الحارث في حمص، كما تمّ التنكيل بجثثهم[127].

أحصت الهيئة العامة للثورة السورية في 21 آذار/ مارس 2012 في حي الرفاعي في حمص 39 جثةً مشوّهةً في الوجه أو في الأبدان، واتّهمت مسلّحين موالين للسلطة بارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم، وألمحت إلى أن قوّات الأمن حاولت إخفاء القتلى بمحاصرة حي الرفاعي بعد نزوح الأهالي منه ريثما تم سحب هذه الجثث[128].

قامت مجموعة ميليشياوية في 12/ 3/ 2012 من حي عكرمة ذي الأغلبية «العلوية» بمهاجمة حي كرم الزيتون وقتلت 47 شخصًا أغلبهم من الأطفال والنساء. ويدلّ النمط المشاهد من التمثيل بجثث القتلى واستخدام الأدوات الحادة «السيوف والسكاكين» على بعدٍ جرائمي ذي خلفيةٍ طائفيةٍ. واستفادت المجموعة من انفلات الوضع الأمني في حمص بعد سيطرة الجيش والقوى الأمنية على الحي وانسحاب المسلّحين المعارضين[129]. وفي اليوم التالي ردَّ مسلّحون معارضون على المجزرة في كرم اللوز واستهدفوا عائلاتٍ علويةٍ، قُتل في أثرها 15 شخصًا، بينهم أطفال مع التنكيل بجثثهم في نمط يشبه الحادثة السابقة[130].

مع استمرار العمليات الأمنية داخل أحياء مدينة حمص كان يُكشف عن ضحايا المجازر الطائفية، إذ استهدفت هذه العمليات مسلّحين انسحبوا من حي بابا عمرو بعد إحكام السَّيطرة العسكرية عليه من الجيش السوري، وتمركزوا

(127) عائلة محمّد تركي محمّد، الزوجة تدعى ثناء الخضر. والأطفال هم (أحمد – أمجد – تسنين – تحيات) وأعمارهم راوحت بين العام وستة أعوام. محمّد صالح، مقابلة عبر السكايب أجراها معه الباحث بتاريخ 28/ 1/ 2012.

(128) مكالمة أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى عبر السكايب مع نضال درويش الناشط في الهيئة العامة للثورة السورية.

(129) حمزة المصطفى، معلومات متقاطعة من عدّة مصادر مع سكان في حمص، تمّ التواصل معهم عبر الهاتف، والسكايب 12/ 3/ 2012

(130) محمّد صالح، مقابلة عبر السكايب بتاريخ 14/ 3/ 2012.

على هيئة مجموعاتٍ صغيرةٍ داخل الأحياء التي تعتبر امتدادًا جغرافيًا وبشريًا لهذا الحي. ورعت القوى الأمنية والعسكرية الموجودة على الأرض هذه الأعمال لأنها كانت تتمّ من دون منع أو محاسبة المسؤولين عنها، بل وصلت المسألة إلى إنشاء سوقٍ للمسروقات من الأحياء المقتحمة بالقرب من الأحياء العلوية أطلق عليها اسم «سوق السُنّة»[131].

عادت جرائم الانتقام الجماعي إلى الظهور في 13 أيار/ مايو 2012 عندما شنّ مسلّحون موالون للسلطة هجومًا على حي الشماس في حمص، وقتلوا 25 شخصًا، بينهم شيخ جامع على الرغم من أن الحي لم يشهد عملياتٍ عسكريةٍ أو أمنيةٍ سابقًا. وخلال أشهر عدة من عام 2012 كان أهالي حمص يجدون جثثًا مرميةً في الطرقات بشكلٍ دائم، قدّرتها لجان حقوق الإنسان بنحو 95 جثةً (نحو 10 أشخاص من السُنّة والمسيحيين والباقي من العلويين)[132].

لم تكن الجرائم الطائفية السّابقة كلّها إلّا عبارة عن ردّات فعلٍ طائفيةٍ على هامش العنف الذي واجه به النظام السياسي التظاهرات والاحتجاجات، وساعد فيها أيضًا انتشار السلاح بين الأهالي المؤيدين والمعارضين. لكن مجزرة الحولة في 25 أيار/ مايو 2012 شكّلت نقطة تحوّلٍ في مسارات هذه الجرائم تبعًا لحجمها واختلاف شكلّها ومضمونها من ناحية سلوك الفاعلين الاجتماعيين. بدأت الحوادث بعد هجوم شاملٍ شنّه المسلّحون المعارضون على حواجز للجيش والنقاط العسكرية القَريبة، كادت أن تسفر عن إبادتها، فقام عناصر الجيش والأمن والرجال المأجورون بصفاتهم الفردية والشخصية بطلب المساعدة من القرى العلوية المجاورة، ومن ثمّ قامت هذه القوّات بقصفٍ عشوائي للمنطقة شارك فيه الشباب العلويون الذين قدموا مع تطوّر الحوادث،

---

(131) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 21/ 10/ 2012.

(132) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 21/ 10/ 2012.

وقتل في أثر ذلك عددٌ كبيرٌ من المدنيين والمسلّحين. وقبل انسحاب المسلّحين المعارضيـن ردًا على القصف العشـوائي قامـوا بقتل العائلات الشـيعية الموالية للسـلطة بالأدوات الحادة. وعندما استطاع الجيش السَّـيطرة على المنطقة دخل العلويون الذين شاركوا في القتال بقتل عائلاتٍ أخرى بالأدوات الحادة[133].

ردًا على مجزرة الحولة، قُتِل في اليوم التالي عائلات علوية بطرائق مماثلة بـالأدوات الحادة في قرية الشـومرية بالقـرب من منطقة القصيـر في حمص بيد مسلّحين معارضين للسلطة[134].

تركت مجازر حي الرفاعي وكرم الزيتون والحولة شعورًا بائسًا لدى الشارع المحتجّ، وتحـوّل ما كان مسـتهجنًا الحديث عنه إلـى آراء يتحـدَّث بها الناس، وانتشرت عشرات التعليقات الطائفية على صفحات التواصل الاجتماعي للثورة السـورية التي تدعو إلى الانتقـام والقتل، حتى وصل الأمر إلـى ترديد محتجّين في حي الوعر في سـاحة جامـع الرئيس فـي 8 حزيران/ يونيـو 2012: «علوية فضّوا الزهرة» (حي الزهرة هو أكبر أحياء العلويين في حمص). كانت التظاهرة بقيادة عبد الباسـط سـاروت الذي أسـكتهم ليقول لجموع المتظاهرين: «ما في داعي نحنا منفضّيها للزهرة»، ثمّ تعالت أصواتهم: «بدنا نبيد العلوية»[135].

انتقلت المجازر الطائفية إلى ريف حمـاه مع مجزرة معرزاف (حي القبير) فـي 6 حزيران/ يونيـو 2012. حصلـت المجزرة بالتزامـن مع عمليةٍ عسـكريةٍ واسـعةٍ قام بها الجيش النظامي في ريف حماه الشمالي والغربي، حيث انطلقت القـوات النظامية من النقطة العسـكرية الموجـودة في قرية المجـدل، وتوجّهت

---

(133) محمّد صالح، مقابلة شخصية في اللاذقية في شهر تموز/ يوليو 2012.

(134) محمّد صالح، مقابلة شخصية في اللاذقية في شهر تموز/ يوليو 2012.

(135) نصـوح طيـارة، مقابلة عبـر السـكايب بتاريـخ 24/ 10/ 2012 وهو أحد المشـاركين في التظاهـرة وشـاعر ومثقف سـوري من أهالـي حمص. لمشـاهدة تقرير لمحطة فرنسـية عن هـذه المحطة الرجاء انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Ypd2bvOMkUk>
ولمشـاهدة مقطـع فيديـو تظاهـرة تـردِّد مثل هـذه الشـعارات فـي تظاهـرة معارضة في بروكسـل وتصـوِّر المسـألة علـى أنّها قضيـة علويـة سُـنية، انظـر الموقـع الإلكترونـي: <http://www.youtube.com/watch?v=icrwmD3AMeQ>.

إلى معرزاف، فتصدّى لها مسلّحون بالقرب من القرية، وعمد الجيش النظامي بعدها إلى قصفها من بعيد، ما أدّى إلى تراجع المسلّحين وتحصّنهم داخل القرية لصدّ محاولة الاقتحام. واستغل هذا القصف مسلّحون «موالون» من قرية أصيلة المجاورة، وتوجهوا إلى حي زراعي ملاصقٍ للقرية يُدعى حي القبير، تسكنه بعض العائلات البدوية التي يصل إجمالي عدد سكانها إلى نحو 250 شخصًا يقطنون 20 منزلًا، وقاموا بمجزرة مروّعةٍ قُتل فيها نحو 88 شخصًا، بينهم 22 طفلًا، وعددٌ مماثل من النساء، وتنوّعت وسائل القتل بين الإعدام الميداني بالرصاص، واستخدام السكاكين والأدوات الحادّة، والقتل حرقًا، وتمّت معاينة 8 جثثٍ متفحمة[136].

عكست هذه المجزرة حالة انقسام الريف الحموي «الغربي» الذي يضمّ طوائف متعدّدة، في موقفه من الثورة والنظام، والذي ظهر منذ بداية الثورة، وتجذّر بالاستناد إلى خلفياتٍ طائفيةٍ مع مرور الزمن. إذ بدأت تحصل حوادث طائفية بعد انضمام شبان من قرىً علويةٍ إلى الرجال المأجورين ومشاركتهم في قمع التظاهرات. وحصلت اشتباكات عدة بين قرىً سُنية وعلوية استطاعت الفاعليات الأهلية والوجهاء احتواءها، لكن أعنف هذه الاشتباكات وقعت في بداية شهر آب/ أغسطس 2011 بعد دخول الجيش إلى مدينة حماه. إذ أقام أهالي قرية معرزاف وتيزين واللطامنة وحلفايا حواجز ولجانًا محليةً أهليةً لمنع الرجال المأجورين الذين جنّدتهم القوى الأمنية من قرىً علويةٍ لقمع التظاهرات ومنعها من النزول إلى المدينة. وعند حاجز قرية تيزين حصل اشتباك بين المأجورين ومسلّحي القرية، قُتل خلالها اثنان من قرية تيزين، فتداعت قرى سُنية وتوجه بعض أفرادها بالسيارات إلى قرية الرّبيعة بهدف «إبادة القرية». وتمكّن وجهاء الطرفين من حلّ الإشكال ومنعوا مواجهةً طائفيةً مسلّحةً آنذاك.

---

(136) تستند هذه الرواية بأكملها إلى: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «المظاهر العنفية في الثّورة السورية... الدوافع والتداعيات،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2012)، ص 32-34، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/ca55e318-b1be-4a6e-9311-1439d25deb07>.

بعدها شاع السلاح، وتولّت كلّ قريةٍ حماية نفسها. والنتيجة كانت تحصل وبشكلٍ دوري حوادث اختطافٍ وقتلٍ من الجانبين، لتعزِّز من الانقسام والاضطرابات. ففي شهر آذار/ مارس 2012 قُتل 5 أشخاصٍ علويين من قرية أصيلة من مسلّحين معارضين من قرية حلفايا، كما اختطفت معلّمة علوية تنتمي إلى تلك القرية بذريعة مشاركة أهالي القرية في اقتحام مدينة حلفايا، وحصلت مواجهاتٌ طائفيةٌ شارك فيها مسلّحو قرية معرزاف. وبدا واضحًا أن السلوك العنفي الذي قام به سكان «أصيلة» جاء ضمن الفعل وردّة الفعل الثأرية الانتقامية.

أما في المناطق المتجانسة ذات الصبغة الطائفية الواحدة فتطوّر الوعي الطائفي البدائي في المناطق المهمّشة ذات النمو المنخفض إلى تأويلاتٍ طائفيةٍ. ومن الأمثلة على تفسير قتل رجال الأمن أو عناصر من الجيش السوري العلويين منهم بسبب انتمائهم الطائفي. والمقابل تأويلات المحتجّين المعارضين التي تفسّر الأعمال السياسية والأمنية على أنّها أعمال طائفية[137]. وأدّى عامل ضعف الثقافة السياسية المدنية في المجتمع السوري نتيجة عقود الاستبداد التي غيبت مفهوم المواطنة وحقوقها ومؤسّساتها خلف طلاءٍ من خطابٍ أيديولوجي قومي عربي دورًا أساسيًا في شيوع مثل هذه التأويلات التي قادت إلى تشجيع الرغبة في الانتقام.

يكفي كي نفهم جرائم الكراهية في سياقها الاجتماعي والنفسي أن نسرد قصّة أم خالد في حمص التي تمّ تناقل الروايات عن تقطيعها وسلخها جثث المخطوفين على خلفياتٍ طائفيةٍ وسياسيةٍ[138]. هذه المرأة فقدت أولادها

(137) كثيرًا ما كانت الأوساط الأهلية تفسّر مقتل رجال الأمن أو الجيش إن كانوا من خلفيات طائفية معينة على أنّها حوادث طائفية. وفي المقابل انظر مثلًا ما هتفه المحتجّون في جرجنار، إدلب في 30/ 1/ 2012 «نظامك كلو علوية ونحنا نظامنا الإسلام» في مقطع الفيديو التالي على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=69eseWeqWoA>.

(138) مقطع فيديو يوضح سلخ جلد أحد الأشخاص، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=tQbu7PW1Ffc&bpctr=1349958935>.

الأربعة خلال الصّراع السياسي أو العنف الطائفي في حمص. وسُجنت أم خالد وتشاجرت لفظيًا خلال اعتقالها في فرع فلسطين في دمشق مع ناشطةٍ سياسيةٍ معارضةٍ من الطائفة العلوية في الزنزانة ذاتها[139]. تختصر قصّة أم خالد الحالة النفسية لمنفّذي جرائم الكراهية والانتقام الجماعي. ولا يعبّر المشهد الأخير إلّا عن ضرورة رفض التعامل مع أي جهةٍ كممثل لطائفةٍ معينةٍ، وضرورة التعامل مع الفرد ضمن الجماعة الأهلية بصفته مواطنًا له توجّهاته وأيديولوجيته الخاصة، وليس بصفته عضوًا في جماعةٍ معينةٍ. وتختصر هذه الرواية مدى مسؤولية النظام السياسي عما أوصل إليه شرائح من المجتمع السوري من خلال ممارسته التحريض الطائفي والعنف المفرط في قمع الاحتجاجات.

ثالثًا: أسباب ومخاطر العنف الطائفي في مسار الانتفاضة السورية

يرى مهدي عامل في كتابه **في الدولة الطائفية** أنَّ الطائفة علاقة سياسية من التبعية الطبقية التي تربط بين الطبقات الشعبية أو قسم منها مع البرجوازية. أما الطائفية فهي النظام السياسي لسيطرة هذه البرجوازيّة المسيطرة[140]. إنَّ الفكرة الأساسية لدى مهدي عامل أن الطائفية كنظام سياسي تحتاج إلى أنساق (اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي)[141]. من هنا لا بدّ من توافر

(139) ميس مبارك ناشطة سياسية معارضة سورية، مقابلة عبر السكايب بتاريخ 25/10/2012. وهي الناشطة التي اعتقلت في الزنزانة ذاتها مع أم خالد، وتروي ميس أن قوى الأمن نبّهت ميس من أم خالد بسبب أعمالها. وعندما دخلت السجن وعرفت أم خالد أن ميس من الطائفة العلوية هاجمتها فقامت السجينات الأخريات بتخليصها وتهدئتها. وتقول ميس إن أم خالد كانت قد وصلت إلى حالةٍ تقترب فيها من الجنون. بينما حاولت ميس التقرب منها وشرحت لها أنّها ضحية النظام مثلها بدليل وجودهما في السجن معًا. ونقلت السجينات الأخريات عن أم خالد أن أولادها قُتلوا أمام عينيها من رجالٍ يردّدون «لبيك يا علي»، ولذلك لجأت إلى مثل هذه الأعمال، وأن جيرانها في الخالدية هم من وشوا بها ومن معها بعد انتشار روائح الجثث.

(140) مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، ط 3 (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 259-260.

(141) تستند هذه النتيجة إلى فهم سلوكي لطبيعة النظام السياسي. لمزيدٍ من التفاصيل عن المدرسة السلوكية وشرحها لآلية عمل الأنظمة السياسية، انظر: جابرييل آلموند وجي بنجهام باويل، **السياسات العامة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير عزت نصار (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).

المقوّمات السابقة لإنتاج الطائفية كنظامٍ يؤدّي إلى جرائم ذات طابع متكرّر تظهر فيه جرائم الكراهية والانتقام الجماعي. يتّضح من خلال مسارات الطائفية وأنماطها في الثورة السورية أن مدينة حمص هي الوحيدة التي تواترت فيها الجرائم الطائفية، بينما استطاع بعض المجتمعات تجاوز هذه المسألة تلقائيًا، وفي مجتمعات أخرى نجحت آليات الضبط الاجتماعي في الحدّ منها. تتشابه مدينتا اللاذقية وحمص في النسقين السياسي والاجتماعي، لكن هل تتشاركان النسق الاقتصادي ذاته؟

تُعدُّ المدينتان من المدن المتوسّطة الحجم والمتشابهتين ديموغرافيًا ولهما بيئة اجتماعية واحدة. لكن لم يكن لسياسات «الحكومة السورية» الليبرالية الاقتصادية الدرجة نفسها من التّأثير في كلا المدينتين. تتجه الاستثمارات ونتائج النمو الاقتصادي المتولِّدة من هذه السياسات الليبرالية في ظلّ أنظمةٍ تسلطيةٍ نحو قطاعات السياحة والخدمات على حساب القطاعات الاستراتيجية (الصناعة والزراعة)، وتتقدَّم نسبتها في الدخل القومي[142].

وفي الحالة السورية يشير إلى ذلك جمال باروت في كتابه **العقد الأخير في تاريخ سورية**، إذ يرى أن الاستثمارات اتّجهت في العقد الأخير نحو المدن التي يرتفع فيها النمو الاقتصادي مقارنةً بالمناطق الأخرى، أي نحو دمشق وحلب ومن ثمّ البيئة الشاطئية في اللاذقية وطرطوس[143]. يعتمد النشاط الاقتصادي في اللاذقية بشكلٍ أساس على أهالي حي الصليبة الذين كانوا المحرِّك الأساس لأي نشاطٍ سياسي في المدينة تاريخيًا. لكن ما يسمّى «الشريقية» (أي المهاجرين من إدلب وجسر الشغور)، كانوا الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين في احتجاجات اللاذقية، ويتّضح ذلك من خلال عدد الضحايا في المدينة،

---

(142) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ومحمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي** (القاهرة: دار العين للنشر، 2011).

(143) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، ص 113-114.

إذ قُتل نحو 320 «شريقيًا» من أصل 450 قتيلًا في المدينة خلال المراحل المختلفة للانتفاضة السورية[144].

حافظت الصليبة والأحياء السُنية التاريخية على نمطها الاقتصادي التقليدي السائد المرتكز على التجارة والمهن الحرة والعمل في مرفأ اللاذقية. وعلى الرغم من دخول العمال العلويين في اللاذقية إلى مجال العمل في المرفأ، لكنه ظلّ بنسبٍ عاديةٍ قياسًا بعمال المدينة، بخاصّة مع خصخصة الحاويات في المرفأ التي كان رجال الأعمال من الطائفة السُنية، مثل آل الجود وآل حورية، أكبر المساهمين فيها والذين ظلّوا يوظِّفون العمال من أهالي المدينة للعمل في المرفأ[145]. كما بقيت الأسواق التجارية التقليدية في المدينة هي المركز الرئيسي للتسوق لجميع أهالي المحافظة.

أما في مدينة حمص فبرزت فئة رجال الأعمال الجدد بروزًا واضحًا في المجتمع الحمصي في السنوات العشر الأخيرة في مقابل تراجع المستوى الاقتصادي للطبقات الوسطى التي انحدرت نحو الطبقات الفقيرة مع ندرة فرص العمل في الحكومة والقطّاع الخاص[146]. جاء ذلك بعد أن تغيرت التركيبة السكانية لحمص من خلال هجرة كثيرٍ من الأفراد من القرى العلوية المجاورة وعشائر البادية، وقيامهم بأعمالٍ تجاريةٍ، ومنافستهم لأهالي المدينة في الحصول على فرص العمل في مصفاة حمص ومعمل حمص للسماد

(144) محمّد السيد رصاص، كاتب وباحث سياسي ومعارض سياسي من أهالي مدينة اللاذقية، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في اللاذقية بتاريخ 22/ 8/ 2012.

(145) تستند هذه المعلومات إلى مقابلاتٍ شخصيةٍ أجراها الباحث مع عاملين وإداريين في مرفأ اللاذقية من أجيالٍ مختلفةٍ. ظهرت فئة من رجال الأعمال أمثال نصوح البارودي وطريف الأخرس وعصام إمبوبة وعماد الكسيبي وآل الفيصل ومهذب رجوب، وتحالفت هذه الفئة مع العشائر البدوية ورامي مخلوف في السَّيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية في حمص، ورعى تلك التحالفات المحافظ إياد غزال.

(146) من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجراها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريتس، بتاريخ 2011/ 9/ 8.

ومعمل الإسمنت. كما انتشرت العشوائيات التي يسكنها المهاجرون من القرى بشكلٍ أكبر من مدينة اللاذقية. إذ تسجِّل مدينة حمص تطوّرًا أكبر في عدد سكانِ المدينة (المعتمد على تحوّل القرى إلى بلداتٍ والهجرة من الريف إلى المدينة) بمعدلٍ وسطي يقدَّر بنحو 10 في المئة كلّ عشر سنوات بين عامي 1950 و2008 عن مدينة اللاذقية[147].

وخلال الفترة بين عامي 1960 و1970 جاءت حمص في المركز الثالث من حيث الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما اللاذقية في المركز الخامس. كما كان ريف حمص ثاني ريفٍ طاردٍ للسكان إلى مركز المدينة أو مدنٍ أخرى، بينما ريف اللاذقية في المرتبة الثالثة[148].

كما سمح صغر مساحة محافظة اللاذقية (2297 كلم^2) مقارنةً بمحافظة حمص (40910 كلم^2) لأهالي الريف العاملين في المدينة بالعودة إلى قراهم في اليوم ذاته من دون أن يضطرّ الجميع إلى السكن في المدينة. وشكّلت الهجرة الريفية من القرى العلوية في حمص 25 في المئة من حجم المدينة، والهجرات البدوية والنصف بدوية حتى عام 2006 نصف سكان مدينة حمص[149].

يؤكّد محمّد صالح في شهادته لهذا البحث أن جرائم التمثيل بالجثث في حمص كانت في جزءٍ كبيرٍ منها من عائلاتٍ من أصولٍ بدويةٍ، وأن العائلات العلوية التي كانت تقوم بأعمالٍ مماثلةٍ هي من عشائر كانت معروفةً تاريخيًا بتعاملها مع الاستعمار الفرنسي خلال فترة الاحتلال.

---

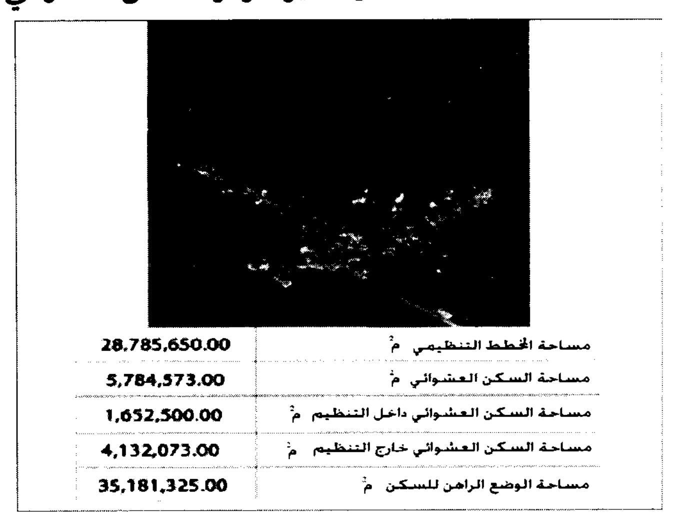
(147) محمد جمال باروت، محرر، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008)، ص 48.

(148) خضر زكريا، **الهجرة الداخلية في سوريا: نشوؤها وتطوّرها**، سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي؛ 10 (القاهرة، وحدة البحوث والدراسات السكانية، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، [د. ت.])، ص 56.

(149) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، ص 301.

الشكل (10-1)

مخطّط مدينة اللاذقية (المناطق المميّزة ترمز للسكن العشوائي)

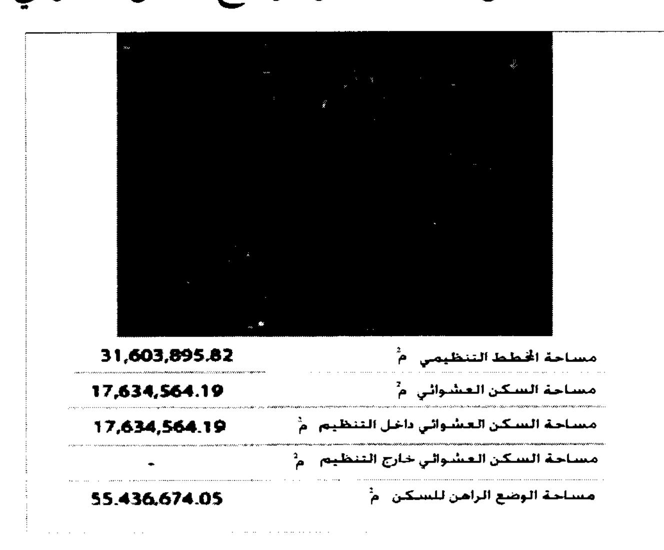


مساحة المخطط التنظيمي م²	28,785,650.00
مساحة السكن العشوائي م²	5,784,573.00
مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م²	1,652,500.00
مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م²	4,132,073.00
مساحة الوضع الراهن للسكن م²	35,181,325.00

المصدر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي، تقرير **الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي**، ص 164.

الشكل (10-2)

مخطّط مدينة حمص (المناطق المميّزة توضح السكن العشوائي)



مساحة المخطط التنظيمي م²	31,603,895.82
مساحة السكن العشوائي م²	17,634,564.19
مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م²	17,634,564.19
مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م²	-
مساحة الوضع الراهن للسكن م²	55,436,674.05

المصدر: المصدر نفسه، ص 165.

لم يكن الاستقطاب الطائفي في حمص وليد انتفاضة الشعب السوري، وإنّما يعود إلى ستينيات القرن الماضي واعتباره أحد إفرازات الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة. إذ كانت تتكرّر حوادث غزو البدو حيَ الزهرة من أجل الثأر لمقتل أحد الأشخاص من أبناء الحي، ولو بفتراتٍ زمنيةٍ متباعدةٍ إلى حدٍّ ما، كان آخرها في عام 2007، لكن رجال الدين استطاعوا تهدئة الطرفين(150). وفي يوم وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد قام علويون بممارساتٍ ذات مضمون طائفي استفزازي للمجتمع الحمصي التقليدي(151). وفي عام 2006 قام 3 رجال بذبح عنصر من الأمن السياسي من الطائفة العلوية داخل جامع في باب الدريب، وهربوا إلى المملكة العربية السعودية. كما كان شبان علويونً يتعرضون للضرب أحيانًا في الأحياء ذات الأغلبية السُنية المحافظة(152).

تُعزى حالة الاحتقان الطائفي في حمص إلى الانقلاب على نمط الحياة التقليدية للمجتمع الحمصي من دون خلق نمطٍ جديدٍ ذي مضمونٍ حضاري وثقافي يحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم، وذلك في ظلّ غياب شروط العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، ما أدّى إلى تغيرٍ في النسقين الثقافي والاجتماعي في المجتمع الحمصي.

نستطيع أن ندعم هذا التحليل الاقتصادي والاجتماعي بعدم حدوث أي جريمةٍ طائفيةٍ في اللاذقية حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2012. بل استطاع المجتمع اللاذقاني تجاوز اختباراتٍ صعبةٍ في ظلٍّ حالةٍ من عدم الاستقرار والقلق النفسي الذي كانت تعيشه سورية تبعًا لحوادث حمص. ففي نهاية الشهر الأول من عام 2012 تتالت حوادث استهداف العائلات وقتل الأطفال حرقًا أو ذبحًا في حمص، كما أشرنا. وفي 28 كانون الثاني/ يناير 2012، قُتل 4 أطفال خلال احتراق بيت أحد الناشطين السياسيين في شارع القوتلي في

---

(150) مقابلات شخصية مع عددٍ من أهالي حمص لا يرغب أصحابها في الكشف عن أسمائهم.

(151) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ 21/ 10/ 2012.

(152) مقابلات شخصية مع عددٍ من أهالي حمص.

اللاذقيـة[153]. اتّهم الأهالي القـوى الأمنية بتدبير الحريـق وغضبوا لعدم إطلاق سراح الأب وعدم السّماح له بالمشاركة في الجنازة[154]. وفي أثر هذه الحادثة، خرجت تظاهراتٌ ضخمةٌ في مدينة اللاذقية خلال تشييع الأطفال جابت أحياء اللاذقية، وعلى الرغم من فجاعة الحوادث في حمـص، لم يتأثر أهالي اللاذقية بهذه الحادثة، ولم يحدث أي عملٍ طائفي.

قد يرى بعـض الباحثين أنَّ السـبب الرئيـس لاتخاذ حمص هـذا المنحى مـن العنف الطائفـي هو القمع الشـديد الذي تعرَّضـت له. لكن مقارنـةً بمدينة اللاذقية، حيث تعرَّض المحتجّون أيضًا في شـهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2011 لقمـع يفوق مـا تعرّض لـه المحتجّون في حمـص خلال الفتـرة ذاتها، لكنَّ وسـائلَ الإعلام لم تكن تنقـل هذه الجرائم. أو قد يذهـب بعض الباحثين إلى أنَّ هناك توازنَ قوىً اجتماعية فـي اللاذقية يفرض على الجماعات الأهلية هذا النّمط من السـلوك. لكن يجب الانتباه إلى أنَّ تـوازن القوى يفرض هجرة العائلات مـن الأحياء المختلطة أو حـدوث فرز اجتماعي في الحركة الشـعبية في أحيـاء المدينة كما حـدث في حمـص، إلّا أن هذا لم يحدث فـي اللاذقية، ولم تتغير حركة الأهالي فـي المدينة إلّا لاعتباراتٍ أمنيةٍ تقوم على الخوف من اشـتباكات أو انفجارات في الليل. لكن يرجّح حـدوث أعمال عنفٍ طائفي في مدينتـي جبلة وبانياس المتاخمتيـن لمدينة اللاذقية، وذلك بسـبب تغير التركيبة الاقتصاديـة لهاتيـن المدينتيـن أيضًـا، إذ انقسـمت أسـواق كلا المدينتيـن إلى سـوقين بصبغةٍ طائفيةٍ. لكن بما أن مدينة اللاذقية هي المركز الأساس للساحل السـوري، فيما جبلـة وبانياس تُعـدَّان طرفيتين، فمن المرجّـح أن تتبعا المنحى الذي ستسلكه اللاذقية.

لـم تشـهد منطقة ريف حمـاه خـلال عقود عـدة حـالات توتّـرٍ أو احتقانٍ

(153) الأطفـال هـم أولاد طبيب الأسـنان معـد طابع الـذي اعتقل في سـجن صيدنايا في شـهر أيلول/ سبتمبر 2011. أكبرهم عز الدين (10 سـنوات) وأخته تقى (8 سـنوات) وعيسـى (4 سـنوات) وأصغرهم حمزة الذي لم يتجاوز شهره الثامن.

(154) مقابـلات شـخصية أجراهـا الباحث مع عددٍ مـن أهالي اللاذقيـة في شـهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2012.

اجتماعي على خلفيةٍ طائفيةٍ. بل إن مدينة مثل «السقيلبيّة»، بعد أن كانت «مسيحية» الطابع، أصبحت متعدّدة المذاهب بشكلٍ لافتٍ، ولم يكن ذلك مصدر توتّرٍ أو احتقانٍ جدي. وهناك العديد من القرى المختلطة أو المتجاورة التي لم تشهد في السابق توتراتٍ طائفيةٍ. ولم يشكّل العلويون أو المسيحيون مصدر تهديدٍ للموارد المادية والمعنوية، وليس بينهم أشخاصٌ نافذون في النظام بطريقةٍ تؤدّي إلى الشعور بالغبن أو الاحتقان. ولذلك أخذ العنف الطائفي في المنطقة طابع الغزو البدوي المستند إلى بنى وذهنيات الغزو والغنيمة والعصبية، ولذلك سنجد أن كثيرًا من حالات العنف الطائفي في ريف حماه جاءت بعد أعمال الخطف بقصد طلب الفدية.

لم يستطع العنف الطائفي، على الرغم من حدّته وتواتره، تفكيك نظام التواصل الاجتماعي، وإن كان قد هزه بقوّةٍ وقطع كثيرًا من الصلات والتفاعلات العابرة للأديان والمذاهب، حيث ظلّ هناك حدٌّ أدنى من العلاقات الاجتماعية بين ما يمكن أن نسميه بـ «الأعيان» و«النخب» المحلية، إلى جانب الاتصال أو التواصل غير العلني بين الأشخاص والعائلات والقرى، على الرغم من فشله في المحافظة على تقاليد العيش المشترك التي طوّرها أهل منطقة الغاب خارج النظام السياسي[155].

إن حدوث أعمال عنفٍ طائفي في اللاذقية أو ريف حماه أو أي منطقة أخرى في المستقبل لا يعني أن النظام الاجتماعي العام هو حالة من العنف الطائفي المستديم، وإنما ستكون مجرّد حوادثٍ تنتهي بانتهاء الصراع السياسي الدائر في سورية إذا لم تتغير التركيبة الاقتصادية تبعًا للحوادث السياسية الجارية في سورية ولم تحدث تدخّلات استخبارية ودولية، خصوصًا في مرحلة غياب السلطة السياسية أو العسكرية. وسيكون للنخبة المحلية والأهلية الدّور الأبرز في بلورة خطابٍ وطني جامعٍ يقطع الطريق على الانتهازيين أو ذوي المصالح الخاصة الذين قد يحاولون الدفع في اتّجاهاتٍ لا يريدها الشعب السوري،

---

(155) عقيل محفوض باحث سوري من منطقة الغاب في ريف حماه يحمل الدكتوراه في العلوم السياسية، مقابلة عبر السكايب بتاريخ 30/ 8/ 2012.

ويُغلق الأبواب في وجه نخبٍ طائفيةٍ تحاول فرض وجودها محليًا من خلال الدعم الدولي، وتسعى إلى دفع سورية نحو خياراتٍ غير عقلانيةٍ.

تتفرد مدينة حمص بتوافر العوامل التي تجعل من الطائفية نظامًا ديناميًا قابلًا للحركة في اتجاهات متعدّدة. لذلك قد يكون تغيير التركيبة السكانية للمدينة أهمّ الحلول التي قد تنجح في التخفيف من حدّة التوتّر الطائفي من خلال بناء مدنٍ سكانيةٍ وفق تنظيماتٍ حديثةٍ بدلًا من الأحياء العشوائية المعزولة طائفيًا.

إن التفاوت في مستوى المعيشة أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى استمرار قوّة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقيةٍ وطائفيةٍ وقبليةٍ[156]. ولذلك يقتضي التعامل مع القضية الطائفية بالضرورة معالجتها على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني. ولا بدّ من أن تكون العروبة أحد الحوامل الأيديولوجية التي يُبنى عليها النظام السياسي الديمقراطي. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل هو الشرط الأساس لضمان عدم تكرّر المشاكل الطائفية لأن الصراعات السياسية لا يمكن أن تنتهي، والتنوعّات الطائفية لا يمكن أن تغيب. ولا شكّ في أن هذه المسائل كلها يجب أن تكون على جدول أعمال المعارضة السورية لمناقشتها والبحث الجدي عن الحلول الممكنة.

(156) بركات، ص 129.

الفصل الحادي عشر

جدل الواقعي والافتراضي: بين الصناعة والتأثير

حمزة مصطفى المصطفى

مُقدّمة

تُعتبر الثورات العربية ظاهرةً «ميديائية» إعلامية منذ انطلاقها في تونس ومصر في عام 2011، وامتدادها إلى دولٍ عربية أخرى (اليمن، ليبيا، سورية...). وينطوي هذا التوصيف على بعدين رئيسين: **الأول**، اهتمام وسائل الإعلام العربية والعالمية بمتابعة الثورات العربية وتغطيتها باعتبارها «حدثًا» غير مألوف و«لا متوقّعًا» مثل «هبّة» شعبية احتجاجية مطلبية ضدّ الفقر والتهميش وغياب الحريات ما لبث أن تحوّل إلى انتفاضةٍ شعبيةٍ عارمةٍ استهدفت أنظمةً استبداديةً لإنتاج التغيير الديمقراطي بعد عقودٍ من إغلاق الحياة السياسية، وحكم الطوارئ، وحصر الثروات والمقدّرات القومية ضمن فئةٍ قليلةٍ مستفيدةٍ. أما البعد **الثاني** فتجلّى في الاستفادة من ثورة المعلومات، وتطوّر وسائل الاتصال لإنضاج إعلام «بديل» له وظيفة تعبيرية كاشفة، نقل «الحدث» إلى المجال العام وكسر التّعتيم المفروض سلطويًا، وشكّل «حالة» إعلاميةً تنظيميةً (إطلاق الدعوات للاحتجاج)، وانطوى على خصائص «تحريضية تحفيزية» ساهمت في التعبئة الأيديولوجية ضدّ الأنظمة الاستبدادية.

شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي الحاضن الرئيس لتفاعلات الناشطين باعتبارها «فضاءً» خارج التحكّم السلطوي. وكان لدورها أهمية كبيرة في الثورات والانتفاضات العربية كلها، لكن هذا الدَّور تفاوت بحسب الخصائص المجتمعية لكلِّ دولةٍ، واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، ودرجة القمع الأمني والعسكري لكلٍّ منها.

تتناول هذه الدارسة الإعلام الجديد بوصفه إحدى ثمرات التطوّر التكنولوجي في وسائل الاتصال الذي يلائم مفهوم التفاعل الاجتماعي. كما تفحص دور الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعي، وصحافة الإنترنت) في الثورة السورية وتمايز بين الوظيفة التعبيرية المحضة له التي تتلخّص بنقل الحدث وكسر التعتيم السلطوي المفروض، وبين الجوانب التدخّلية الأخرى (صوغ الشعارات، تسميات الحراك الثوري، تحفيز قوى معارضة ودعمها...) التي تنطوي على بعدٍ تنظيمي مرتبطٍ بهيئاتٍ جديدةٍ أو قوىً حزبيةٍ، وهو ما نصطلح تسميته «الحركي». وتعرض الدراسة اللاعبين الافتراضين والتنسيقيات الإعلامية المحلية والهيئات التنظيمية التي تنشط في الفضاء الافتراضي، ثمّ تناقش جدل الواقعي والافتراضي وتأثيراته المختلفة في الثورة السورية.

أولًا: الإعلام الجديد أداةَ احتجاج

إن فكرة البحث عن إعلام جديدٍ ليست وليدة التغير الذي نشهده حاليًا في مناحي الحياة كافة، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تحدَّث كثيرون عن النظام العالمي والإعلامي الجديد الذي يختلف في محدِّداته عن المبادئ الإعلامية التي كانت تسود العالم في فترة الحرب الباردة.

يرتبط النظر في موضوع الإعلام الجديد بشكلٍ رئيس بالانتقال التكنولوجي مثلما حصل بعد ظهور أدواته - الراديو، ثمّ التلفزيون، ثمّ الإنترنت - التي قسمها المتخصصون بين وسائل وتكنولوجيا تقليدية وأخرى مستحدثة وجديدة. كما يرتبط موضوع الإعلام الجديد أيضًا بالنظام الإعلامي نفسه وتقسيماته القيمية بين إعلامٍ تابعٍ «سلطوي» أم إعلامٍ تتوافر فيه حرية

إعلامية تختلف باختلاف الأنظمة والمجتمعات، ويؤمن القائمون عليه بمبدأ حرية الاتصال وحقّ الإنسان فيه[1].

جاء التطوّر التكنولوجي في وسائل الاتصال ليلائم مفهوم التفاعل الاجتماعي. إذ لم تعد العناصر الأساسية الرئيسة لعملية الاتصال، التي تركّز عليها مدرسيات علم الإعلام (المصدر، الرسالة، الوسيلة، المتلقي، ردّة الفعل، التأثير) تتلاءم وديناميةِ العملية الاتصالية في عصر الحداثة. وبرزت الحاجة إلى وسائل اتصالية تضمن نوعًا من الاحتكاك والمبادلة من كون الاتصال عملية اشتراك واندماج مقصودة بين الأفراد والجماعات ترتبط عضويًا بمرجعياتهم الاجتماعية والسياسية ونسق بنائهم الثقافي والمعرفي[2].

يعتبر الحاسوب (الكومبيوتر) من الوسائل الاتصالية المستحدثة، والاتصال بوساطة الكومبيوتر «هو شكلٌ من أشكال الاتصال بين اثنين أو أكثر يتفاعلون أو يؤثرون بعضهم في بعضهم عن طريق أجهزة الإعلام المدعومة بالكومبيوتر»[3]. وبالتالي فإن الكومبيوتر باعتباره أداةَ اتصال يُعبِّر عن حالة تبادلٍ بين الناس في الوقت الحقيقي أو المتزامن. ويُمكّن الناس من الاتصال بعضهم مع بعض في الوقت نفسه من خلال شبكة الإنترنت التي تُعتبر المستحدث الإعلامي والاتصالي الجديد والأكثر تطوّرًا في وسائل وأدوات الاتصال، والتي نقلت الحياة الإنسانية بما فيها الإعلام إلى أفقٍ غير مسبوق، وأنتجت أنواعًا من التطبيقات الإعلامية لم تتبلور خصائصها النهائية حتى الآن لانطوائها على بعدٍ تطوّري دائم تفرضه طبيعة علاقتها مع اتجاهات الرّأي العام. إن أبرز التطبيقات الإعلامية المؤثرة في الرّأي العام من خلال شبكة الإنترنت هي «صحافة الإنترنت» أو الصحافة الإلكترونية، و«وسائل التواصل الاجتماعي»:

---

(1) عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات** (عمان، الأردن: دار الشروق، 2008)، ص 15.

(2) فواز منصور الحكيم، **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري** (عمان، الأردن: دار أسامة، 2010)، ص 25-26.

(3) صادق، ص 55.

1- الصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت)

ترجع نشأة صحافة الإنترنت إلى تسعينيات القرن المنصرم، بعد تجربةٍ ناجحةٍ قامت بها كلية الصحافة والاتصال في جامعة فلوريدا بعد إطلاقها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 موقع بلو ألتو أون لاين (plo alto). ثمّ أُلحق به موقعٌ آخر في 19 كانون الثاني/ يناير 1994 هو «التو بالو ويكلي» ليصبح الصحيفة الإلكترونية الأولى في الولايات المتحدة التي تنشر بانتظام على شبكة الإنترنت. وفتح هذا الاختراع الباب واسعًا لتطبيقه على المؤسسات الإعلامية الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية مثل **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** و**بوسطن غلوب**... وغيرها. وفي نهاية، في عام 1995 أحصت مجلة **إيدتور أند ببلشر** الأميركية (Editor and Publisher) 330 صحيفة أميركية موجودة في شبكة الإنترنت[4]. بعد ذلك انضمّت الوكالات الإخبارية الكبرى (رويترز، فرانس برس، الأسوشيتد برس... وغيرها) لتروِّج خدماتها من خلال شبكة الإنترنت. لم تتأخّر الصحافة العربية عن الالتحاق بركب الصحافة الغربية، حيث أنشأت صحيفة **الشرق الأوسط** موقعها في الإنترنت في 9 أيلول/ سبتمبر 1995، تلتها **النهار** اللبنانية في شباط/ فبراير 1996، ثم في العام نفسه **الحياة** و**السفير** اللبنانية[5]. بعدها بدأت تنتشر المدوّنات العربية في الإنترنت، وفي عام 2005 ظهر مصطلح الصحافي المواطن الذي تطوّر ببروز وسائل التواصل الاجتماعي والأثر الاتصالي والتفاعلي الذي أحدثته، بشكلٍ يختلف عن الصحافة التقليدية.

2 - وسائل التواصل الاجتماعي

فرض التطوّر التقني الهائل الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال العقد الأخير، خصوصًا مع انتشار الإنترنت، حقائقَ جديدةً جعلت الناس يتلاحمون في عالم افتراضي بدأ يؤثر بشكلٍ تدرّجي في الواقع الإنساني والسياسي والاجتماعيً. ولعلّ أبرز هذه الإفرازاتً ما بات يُعرَف بـ «الشَّبكات

(4) المصدر نفسه، ص 165.

(5) المصدر نفسه، ص 166.

الاجتماعية» التي يشترك فيها ملايين البشر، كلٌّ بحسب اهتماماته وميوله.

تُعتبر الشَّبكات الاجتماعية من أبرز خصائص ثورة الويب 2.0 (Web 2.0) الذي أصبح يُشير، أي الويب، إلى الخصائص التي تتيح فاعليةً أكبر للمستخدمين وتفاعلية أكثر في ما بينهم، بحكم أن تطبيقاته تتيح لهم الإرسال، لا مجرّد الاستقبال، وتسمح بتكوين شبكاتٍ يُتاح لأعضائها مشاركة الملفّات والصور وتبادل مقاطع الفيديو وإنشاء المدوّنات وإرسال الرسائل والمحادثات الفورية. ولا يتطلّب الانضمام إلى هذه الشَّبكات جهدًا كبيرًا، إذ يكفي لمن يريد استخدامها التسجيل في إحداها أو قبول دعوة أحد مستخدميها، ثمّ اختيار المجموعة التي يرغب في التواصل معها. وعند الحديث عن الشَّبكات الاجتماعية في شبكة الإنترنت يتبادر إلى الأذهان مباشرة الشَّبكات الأكثر انتشارًا وتوسعًا وأبرزها الفيسبوك وتويتر، باعتبارهما الأكثر انتشارًا في العالم العربي، إضافةً إلى مواقع أخرى لا تُستخدم بفاعلية أبرزها «ماي سبيس» (My Space)، «ويكي» (Wiki)... وغيرها[6].

أدّى الاستخدام الفاعل لهذه الشَّبكات إلى دفع بعض علماء الاجتماع للحديث عن عالمٍ، أو مجالٍ عامٍّ، أو واقعٍ افتراضي تحدِّده التفاعلات الاجتماعية بين مستخدمي هذه الشَّبكات. وذهب بعضهم إلى وصف الكيانات الناشئة في وسائل التواصل الاجتماعي بالمجتمعات الافتراضية، انطلاقًا من التسمية التي أطلقها هوارد رينغولد (Howard Rheingold) على كياناتٍ افتراضيةٍ مشابهةٍ في كتابه **المجتمع الافتراضي** في عام 1994. وفقًا لهذا الفهم، فإن الواقع الافتراضي هو «تجسيدٌ لواقعٍ غير حقيقي، يكون فيه المستخدم في حالة استغراق داخل البيئة الافتراضية، ومحاطًا تمامًا بعالمٍ مصطنعٍ ثلاثي الأبعاد، مولَّدٌ بالكامل في الكومبيوتر». وبالتالي فإن الواقع الافتراضي يمثل إضافةً افتراضيةً إلى واقعٍ معيش وليس تجسيدًا للواقع غير الحقيقي[7]، وبيئته

(6) حسنين شفيق، **الإعلام الجديد، الإعلام البديل: تكنولوجيات جديدة في عصر ما بعد التفاعلية** (القاهرة: دار فكر وفن، 2010)، ص 180-185.

(7) صادق، ص 147.

الافتراضية: هي بيئةٌ بصريةٌ تجسيميةٌ للواقع أو الخيال تعتمد على المحاكاة بوساطة جهاز الكومبيوتر من خلال تجارب بصريةٍ، أو عروضٍ تجسيديةٍ، أو معطياتٍ حسيةٍ تقدِّمها بعض نظم المحاكاة، أو معلوماتٍ ورموزٍ تقدِّمها أنظمةٌ متقدّمةٌ تمكِّن المستخدم من بناء عالمٍ افتراضي متحركٍ يمكن أنْ يشابه العالم الواقعي[8].

قد يشبه الواقع الافتراضي الواقع المعيش عندما يكون معبِّرًا عنه، وقد يخلق واقعًا معيشًا إذا أُتيحت له فرصة الاصطناع، بحيث يصبح المصطنع جزءًا من الواقع عندما يتمّ تبنّيه وتعميمه. كما قد يختلف الواقع الافتراضي عن الواقع الحقيقي وتعجز مخرجاته المصطنعة عن التغلغل في هذا الواقع إذا جاءت غريبّةً كليًا عن صيرورة المجتمع المتفاعل مع هذه المخرجات. وعليه فإن علاقة ارتباطٍ متفاوتة الدرجات تربط بين الواقع الافتراضي (الضيق) والواقع الحقيقي (الأوسع).

يعجز الواقع الافتراضي وحده عن تعميم مخرجاته في المجتمع، وتختلف درجة تأثيره بمستوى التقدّم التكنولوجي لكلِّ دولةٍ، وإمكانية الولوج إلى الإنترنت من جهة، وجاهزية المتلقي لتبني المخرجات من جهةٍ أخرى. الأمر الذي يجعل الإعلام الجديد (الإلكتروني) رديفًا للإعلام التقليدي بأدواته المشهورة (تلفزيون، راديو) التي لا تزال تحتفظ بأولويتها للمتابعة في أغلبية المجتمعات البشرية لخصائصها الجمعية التي تتمايز بها عن خصائص الإعلام الجديد.

كان هناك اهتمامٌ سياسي وإعلامي كبيرٌ في السنوات الأخيرة بدور وسائل التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات والثورات. وذهب الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى حدّ وصفها بأنها قيمة عالمية للحريات في العالم.

يرجع الاهتمام الجدّي بدراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي إلى الانطباع الإيجابي الذي تبلور إدراكيًا عن الدَّور الذي قامت به في أثناء

---

(8) المصدر نفسه، ص 152.

الاحتجاجات والثورات، المتمثل بإزالة العوائق التي تحول دون التوظيف والتدريب والتنظيم اللازم لدعم حركات التغيير[9].

على الرغم من ذلك، لا أحد يستطيع إثبات علاقةٍ سببيةٍ بين انطلاق الثورات والاحتجاجات ووسائل التواصل الاجتماعي. والواقع أن تلك الوسائل الإعلامية تتوافر فيها مكامن قوّتها وضعفها في آن، فمن جهة تسهِّل التجمّع والالتقاء والتنظيم المساعد والمحفِّز للاحتجاج، لكنها في الوقت نفسه تخضع لرقابة السلطة وتحكّمها، وتستطيع أيضًا الحكومات استخدامها في الفعل الدعائي المضاد لحركات الاحتجاج والثائرين[10]. وهذا ما حصل في إيران عام 2009، وحصل بشكلٍ أكبر خلال الثورة السورية عندما استشعر النظام أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات، فأنشأ مجموعةً من الصفحات التابعة له لمواجهة صفحاتٍ مضادّةٍ، وأبرز هذه الصفحات (شام المؤيدة، بشار الأسد، شبكة أخبار حمص...).

ثانيًا: الإعلام الجديد في الثورة السورية (الفاعلية والتأثير)

تتشابه الثورة السورية مع الثورات العربية الأخرى في دور وسائل التواصل الاجتماعي وفاعليتها، لأسباب عدّة أبرزها تحوّل بعض وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) من مجرّد أداةٍ اتصاليةٍ إلكترونيةٍ افتراضيةٍ وسيطةٍ إلى أداةٍ تمّ تجييرها وظيفيًا بفضل تطوّر تقانة ثورة المعلومات، لتنطوي على قيمةٍ «تغييرية» عندما كسرت احتكار الأنظمة السياسية في بث رسائلها الإعلامية من خلال أدواتها التقليدية.

إن زيادة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي يتناسب طردًا مع زيادة حجم المنخرطين فيها في العالم العربي، وسجّلت مؤخّرًا نسبًا قياسيةً نتيجة التطوّر

(9) Marko Papic and Sean Noonan, «Social Media as a Tool for Protest,» (Stratfor Global Intelligence, 3 February 2011), on the Web:<http://www.stratfor.com/weekly/20110202-social-media-tool-protest>.

(10) المصدر نفسه.

التكنولوجي وقدرة شرائح مجتمعيةٍ كبيرةٍ على الاستفادة منها. وقدّر تقرير كلية دبُي للإدارة الحكومية عدد الشباب العرب المشترك في الفيسبوك في عام 2011 بـ 27 مليون مشترك[11].

دفعت الزيادة الملحوظة في عدد المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي بعض الباحثين - ولا سيما المتأثرين ببعض الكتابات الغربية عن الثورات العربية - إلى المبالغة في تأثيرها إلى حدّ «أسطرة» فاعليتها بعد الحديث عن مجتمعاتٍ إلكترونيةٍ ذات وعي مشتركٍ، خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي، والادعاء أن التفاعلات التي تحصل افتراضيًا هي تفاعلات مجتمع حقيقي، لكن من دون قيم المجتمع التقليدي القائمة على الولاء والهُويةً المشتركة[12].

يصحّ التوصيف السابق نظريًا إذا ما وُضعت بعض المنتديات والتجمّعات الافتراضية باعتبارها «حالة للدراسة»، لكن من الغبن معاملة الثورات العربية كما لو أنها كذلك، فلا أسباب انطلاقتها تعود إلى تيسر وسائل الاتصال وتطوّر التقانة المعرفية، ولا أحوال تبلورها ميدانيًا كما في الثورة التونسية والمصرية واليمنية تؤكِّد هذه الفرضية. فالمجتمعات العربية عكست تفاعلاتها في مجتمعاتٍ مصغّرةٍ هي «ساحات التغيير»، أما الدور الذي اضطلعت به وسائل التواصل الاجتماعي فهو نقل الأخبار، والدعوة إلى الاحتجاج، والمساهمة في انتشار القيم والرموز السياسية التي نجمت عن تفاعل هذه الكيانات المجتمعية المصغّرة (الساحات) إلى المجال العام الأوسع.

انطلاقًا من ذلك، نجد أن الاختلاف في الحالة السورية، من حيث تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، يتجلّى في غياب ساحات الاحتجاج الكبرى نتيجة وطأة القمع الأمني والعسكري المُمنهج الذي منع وجودها من جهة، وخصائص الثورة السورية من جهةٍ أخرى، كونها تجذّرت في المدن الكبرى

(11) مرسي مشري، «شبكات التواصل الاجتماعي الرقميّة، نظرة في الوظائف،» **المستقبل العربيّ** (بيروت)، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 149.

(12) بسيوني إبراهيم حمادة، **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2008)، ص 78-79.

والصغرى والتجمّعات البشرية الريفية (أطراف المركز)، وتأخّر المراكز المليونية (دمشق وحلب) - حتى مراحل متقدّمة من الثورة - عن إنضاج الاحتجاجات في (المركز) كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة، أو تأخّرها عن الالتحاق بثورة الأطراف، كما حصل في الثورة التونسية.

تمخّض عن ذلك واقعٌ مختلفٌ تجلّى في معطياتٍ عدّة فرضت على وسائل التواصل الاجتماعي دورًا يفوق في ريادته عدد المستخدمين أو المنخرطين تفاعليًا. ومرد هذه الفاعلية لا يعود إلى خصائص وسائل التواصل الاجتماعي التقنية أو قدرتها الانتشارية، بل إلى اهتمام وسائل الإعلام العربية (الجزيرة والعربية...) بتغطية الثورة السورية، وافتقاد هذه الوسائل مصادر الخبر نتيجة غيابها ميدانيًا، فاعتمدت على صفحات الثورة الافتراضية، وتبنّت مخرجاتها السياسية والإعلامية.

السؤال الأهم: لماذا كانت التفاعلات السياسية ضمن الوسط الافتراضي هي المصدر الوحيد إعلاميًا وسياسيًا لهذه القنوات؟

يتقاطع النظام السياسي في سورية بنيويًا مع أغلبية الأنظمة الدكتاتورية العربية، إذ يجسد توازن القوى بنيويًا وجود نخبةٍ سياسية حاكمةٍ (عائلة)، تتخفّى وراء حزبٍ «حاكم» لها مميزات دستورية، إضافةً إلى وجود جهازٍ بوليسي واسع الانتشار شرائحيًا، ويتغلغل في تفاصيل أساسية لضبط التفاعلات الاجتماعية بهدف إدامة الوضع السياسي القائم والمحافظة على «الاستقرار» الذي يعرف باستمرارية بقاء النخبة السابقة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، نجد السلطة تقوم بمصادرة الحيّز العام بالمعنى التقليدي، أو تؤطّره ضمن بنىً منضبطة حزبيًا أو أمنيًا بحيث يبدو النقاش السياسي الذي يدور حول فكرة التغيير نخبويًا ومعزولًا عن باقي شرائح المجتمع. كما تحصر السلطة الخطاب السياسي ضمن وسائل إعلام تقليديةٍ تابعةٍ لها، أو أخرى تروّج لها بشكلٍ حداثي يختلف في إيقاعه عن الخطاب الرسمي التقليدي، إذ تتميز بهامش حرية يمنحها القدرة على انتقاد سياسات

اجتماعية، وظواهر سلبية في المجتمع. لكن مضمون رسالتها الإعلامية يصبُّ في بوتقة المحدِّدات السابقة. وعكس هذا النمط الإعلامي الفهم السلطوي للمتغيرات المتسارعة في تطوّر وسائل الاتصال والإعلام.

أمام هذا الواقع، غالبًا ما يتمّ البحث عن حيزٍ عامٍّ يختلف في قيمه وتفاعلاته السياسية والاجتماعية عن الواقع السابق. ولاحظنا كيف أن ساحات التغير في مصر وتونس واليمن شكّلت هذا الحيز الذي استعاد المجال السياسي المختطف من الدكتاتوريات. أما في سورية، بغياب هذه الساحات نتيجة الأسباب التي ذُكرت سابقًا، فكان الحيّز العام الافتراضي هو البديل من المجال السياسي السلطوي. فكان هدفًا للناشطين والشرائح الوسطى كي تبلور تفاعلاتها خارج المجال السياسي المختطف من الدكتاتورية، في ظلّ انفتاح الفضائيات العربية والصحف على هذا الحيّز، أي تناول المعاني والنقاشات المنتجة عبره وتبنّيها، ما أفقد وسائل خطاب النظام التقليدية فاعليتها. الأمر الذي أناط بالإعلام الجديد في سورية مهمّةً تعبيريةً كاشفةً من جهة، وأتاح له دورًا إبداعيًا «خالقًا» للقيم والرموز السياسية في الثورة من جهةٍ أخرى.

من الطبيعي أن تكون الفئات الوسطى في مقدّمة المتفاعلين افتراضيًا، على اعتبار أن هذه الوسائل تتطلّب ارتباطًا دائمًا بالإنترنت، وتمتلك القدرة على دفع مستحقّات الدخول إلى الشبكة. ما يجعل فئة الكادحين إما ذات تفاعلٍ محدودٍ مع الشبكة الإلكترونية، أو راكنةً إلى المُعطيات التي تقدّمها القنوات الإعلامية التقليدية (تلفاز وصحافة).

في النظرة إلى الشريحة المستهدفة مشاركةً ضمن وسائل التواصل الاجتماعي، يبرز السوريون الموجودون في المهجر بصفتهم شريحّة متفاعلة أساسية فيها. إذ تُمكِّنهم أحوالهم المادية من الدخول بشكلٍ دائم إلى الشبكة الإلكترونية والمساهمة بفاعلية في تحديد معالم القيم والرموز المستجدّة، خصوصًا أن الشَّبكات الإعلامية والصفحات الناشرة المختلفة نشأت في المغترب السوري، ويُشرف عليها سوريون في المهجر ينتمي معظمهم إلى عائلاتٍ لها تاريخٌ معارضٌ للنظام، وتقطن في الخارج.

ثالثًا: من هم اللاعبون الافتراضيون في الثورة السورية

ساهم طول مدة الثورة السورية في ظهور كثير من الصفحات والشّبكات الفاعلة تعبيريًا وتحفيزيًا، كما غدت صفحات عددٍ من الشخصيات السياسية والناشطين تؤدّي دورًا رياديًا تفاعليًا ضمن المجال العام الافتراضي. وأتاحت خدمة «Interest List» التي أطلقها موقع الفيسبوك بداية شهر أيار/ مايو 2012 إحصاء أهمّ 176 صفحة فاعلة افتراضيًا في الثورة السورية، قُسمت وفقًا لطبيعتها ودورها إلى العديد من القوائم، وتُظهر الجداول (11 – 1)، (11-2)، (11-3) و(11-4)[13] أهمّها:

الجدول (11 – 1)
صفحات الثورة وتنسيقيات المدن الكبرى الافتراضية

أولًا: صفحات الثورة الرئيسة	ثانيًا: صفحات تنسيقيات المدن الكبرى
الثورة السورية ضدّ بشار الأسد	Homs، الستيتوشن الميداني الحمصي
كلّنا حمزة علي الخطيب	قناة الجزيرة الحمصية، بابا عمرو في عين الثورة
شبكة شام	تنسيقية الثورة في الميدان، تجمع أحرار دمشق وريفها للتغير السلمي، تنسيقية كفرسوسة، اتحاد شباب دمشق للتغير، تنسيقية الزبداني وما حولها
شبكة فلاش سورية	تنسيقية درعا، كلنا شهداء حوران
شبكة أوغاريت الإخبارية	شبكة أخبار حلب وإدلب، الثورة الحلبية ضدّ بشار الأسد، تنسيقية الثورة في مدينة إدلب،
لجان التنسيق المحلية	شبكة دير الزور الإخبارية، شبكة أخبار اللاذقية
الهيئة العامة للثورة	تنسيقية الثورة في حماه
المجلس الوطني السوري	ثورة نوروز في سورية، أخبار المناطق المعتم عليها إعلاميًا

(13) الجداول من إعداد الباحث.

الجدول (11-2)

الصفحات الثقافية والإعلام الثوري الافتراضية

ثالثًا: صفحات ثقافية وآراء	رابعًا: الإعلام الثوري السوري
مقالات الصحف عن الثورة السورية	جريدة سوريتنا، أورينت نيوز
صفحة مثقفون أحرار لسورية حرّة، شبكة شام الإخبارية أدبيات الثورة.	كلّنا شركاء في الوطن، موقع المندسة
صفحة سورية بعيون المثقفين، صفحة المكتبة السورية	موقع طلعنا على الحرية، جريدة لجان التنسيق المحلية، جريدة حريات
صفحة سوريون بوك، صفحة متابعات الثورة السورية	موقع اورفلون، موقع كبيريت، موقع زمان الوصل
شبكة سليمة الثورة، صفحة ثائر: فكرًا وخلقًا	صفحة حشيش سوري، صفحة عنب بلدي، جريدة
صفحة كي لا ننسى كيف كانت سورية	قناة سورية الآن، قناة سورية الغد
صفحة مداد الثورة	راديو 1+1

الجدول (11-3)

الصفحات والمواقع الإلكترونية والفن الثوري

خامسًا: صفحات ومواقع إلكترونية	سادسًا: الفن الثوري
أحرار سورية ahrar-syria	لافتات عامودا، لافتات كفرنبل
موقع onsyria	دندة اندساسية، حرية وبس
موقع المندسة	كاريكاتيرات علي فرزات، صفحة وصفي المعصراني
موقع سورية الجديدة new-syria	طوابع من الثورة السورية
موقع الثورة السورية syrianrevolution	فن اندساسي، الفن والحرية
المركز الإعلامي لدعم الثوار في حمص	صفحة مالك جندلي، الثورة السورية زهرة الأقحوان
موقع ريحانة سورية	أغاني الثورة السورية، ويكي شام

الجدول (11-4)

صفحات الهيئات الثورية والناشطين الافتراضية

سابعًا: هيئات ثورية	ثامنًا: صفحات مميزة	تاسعًا: ناشطون وشخصيات
فتيات سورية الحرة	أحفاد الكواكبي	المفكر العربي عزمي بشارة
شبكة مسيحيي سورية لدعم الثورة	الشعب السوري عارف طريقه	محمد العبد الله
اتحاد طلبة سورية الأحرار	الأسبوع السوري	فيصل القاسم
حركة 17 نيسان للتغيير الديمقراطي	الشعب السوي ما بينذل	كلّنا طل الملوحي
سوريون ضدّ الثورة	الملخص اليومي للثورة السورية	عبد الباسط الساروت
فريق الملتيميديا	مراكز أبحاث عن الثورة السورية	كلنا الشهيد غياث مطر
تنسيقية أطباء دمشق	أيام الحرية	عمر التلاوي
إحصاءات الثورة السورية	إضراب الكرامة	هادي العبدالله
رابطة الصحفيين السوريين	الحراك السلمي السوري	الشهيد هادي الجندي
الثورة السورية بلغات العالم	بكرا سورية	شخصيات المعارضة التقليدية

يُفيد التقسيم السابق في معرفة أبرز الفاعلين افتراضيًا في الثورة السورية، لكن معظم هؤلاء لم يرافق الثورة قُبيل انطلاقتها، وإنما تبلور خلالها بشكلٍ عكس زيادة حجم المنخرطين افتراضيًا من جهة، وصورة التفاعلات السياسية في الواقع الحقيقي من أسفل إلى أعلى أو العكس بالعكس من جهةٍ أخرى.

على الرغم من زيادة عدد الصفحات والشَّبكات والفاعلين في هذا الفضاء، إلّا أن صفحاتٍ وشبكاتٍ معينةً كان لها التأثير الأكبر نظرًا إلى أعداد متابعيها، وكونها رافقت انطلاق الثورة، أو انتقلت من الفضاء الافتراضي لتصبح تنظيماتٍ وأطرًا ميدانيةً. وعليه نستطيع أن نقسم الفاعلين الرئيسيين في المجال

العام الافتراضي المهتمّ بالثورة السـورية إلى قسمين أساسيين وفقًا للوظيفة التي يضطلعـون بها، فمنهم من تتبلـور وظيفته في الإطار التعبيري الكاشـف، المهتمّ بنقل أخبار الثورة، وتطوّراتهـا الميدانية من تظاهـراتٍ احتجاجية، واعتصاماتٍ، واقتحاماتٍ عسـكريةٍ، ومواجهاتٍ مسـلّحةٍ. ويندرج ضمن هـذا الإطار (صفحة الثورة السـورية ضدّ بشار الأسد 2011، وشبكة شام الإخبارية)، ومنهم من نظر إلى الفضاء الافتراضـي باعتباره هُويةً سياسـيةً تعريفيةً بعملة الميداني التنسـيقي على الأرض، ونذكر هنا (الهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية).

1 - صفحة الثورة السورية

أُنشـئت صفحـة الثـورة السـورية فـي 18 كانـون الثاني/ يناير مـن خلال ناشـطين متمرّسـين بتقانة التواصـل الاجتماعـي[14]، ويلاحظ أن تاريخ إنشـاء الصفحة جاء في مرحلةٍ بشّـرت برياح التغيير في العالـم العربي، أي بعد نجاح الثورة التونسـية وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في 14 كانون الثانـي/ ينايـر 2011، وتوالـي الدعوات في وسـائل التواصـل الاجتماعي في مصر ليـوم الغضب المصري في 25 كانـون الثاني/ ينايـر 2011. اقتصر عدد المشـاركين في الصفحـة في بدايـة إطلاقها علـى 200 مشـترك، معظمهم من السـوريين المقيمين في الخارج، المنتمين إلى عائلاتٍ مسيّسةٍ معارضةٍ أُبعدت من سورية بعد المواجهة المسـلّحة مع الإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن المنصرم[15].

رعت صفحة الثورة السـورية الدعـوات التي أُطلقت في الفيسـبوك وتويتر إلى «يوم الغضب السوري» في 5 شباط/ فبراير 2011، إلّا أنها لـم تلقَ استجابةً شـعبيةً. كما تبنّـت أيضًا الدعوة إلى يوم الغضب السـوري الثانـي في 15 آذار/

(14) حمـزة مصطفـى المصطفـى، **المجـال العـام الافتراضي فـي الثـورة السـورية: الخصائص، الاتجاهـات، آليات صنـع الرأي العـام** (بيروت؛ الدوحـة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسـة السياسـات، 2012)، ص 39.

(15) متابعة الباحث، إضافة إلى مقابلة أجراها الباحث مع والد مؤسـس الصفحة فداء السـيد في الدوحة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

مـارس 2011 الـذي شـهد خـروج أول تظاهـرةٍ في سـوق الحميديـة. وقامت الصفحة بترويجها على أنها بداية الثورة السـورية، وتلتها سلسـلةٌ من الحوادث المتعاقبـة، مثل الاعتصـام أمـام وزارة الداخلية فـي 15 آذار/ مـارس للمطالبة بالإفـراج عن المعتقلين السياسـيين، ثـمّ قضية الأطفـال في درعا التي شـهدت خروج أول تظاهـرةٍ احتجاجيةٍ كبيرةٍ في 18 آذار/ مارس 2011، واعتصامًا في المسجد العمري.

غـدت صفحة الثـورة السـورية نتيجـة التغطيـة الشـاملة والمتابعـة الدقيقة للاحتجاجات في سـورية أكبر تجمّع مناهضٍ للنظام السياسي القائم في الفضاء الافتراضـي. واضطلعت بدايةً بدورٍ تعبيري كاشـفٍ. وتحوّلت إلـى منتجٍ للقيم والرموز السياسـية المرافقة للثورة مـن خلال مواد ومعطيات إعلامية سـاهمت في تكريس شـعار «إسـقاط النظام» الذي رفعتـه الصفحة منـذ انطلاقاتها. ومن ثمّ تسـميات أيام التصعيد الثوري (تسـمية الجمع) التي فرضت آليتها التصويتية استقطابًا وانقسـامًا في المجـال العـام الافتراضي، قبيـل الاتفاق مـع المجلس الوطني السـوري في 16 أيار/ مايو 2012 على آلية تصويتٍ جديدةٍ تمنع تغيير خيار المتابع للفيسـبوك. واسـتطاعت الصفحة خلال مدّة الثورة أن تحافظ على موقعها باعتبارها أكبر تجمّع افتراضي للمشـاركين والمتابعين في الفيسـبوك، إذ بلغ عدد متابعيها 463 ألفًا[16].

2 - شبكة شام: ثورة اليوتيوب

تأتي في المرتبة الثانية بعد صفحة الثورة السورية من حيث عدد المتابعين والتأثير افتراضيًا. وأُنشـئت في شـهر آذار/ مارس 2011، وركّزت على المدن السـورية التي ضمّت البؤر الاحتجاجية الكبرى بدايةً، ولا سيما محافظتي درعا وحمص.

يغلـب علـى أداء الصفحـة الجانـب التعبيـري الكاشـف، وتحوّلت خلال

(16) صفحة الثّورة السـوريّة ضدّ بشار الأسـد، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/Syrian.Revolution/likes?ref=ts> (Accessed 16/5/2012).

الثـورة إلى مصدرٍ إخباري مهمٍّ قـادرٍ على توظيف تقنية اليوتيـوب بحرفيةٍ لنقل المقاطع المصوّرة إلى وسائل الإعلام العربية التي غطّت الثورة السورية بفاعلية ولا سـيما (الجزيـرة والعربيـة). وتراجـع تأثيرها الناقـل بعد توافـر خدمة البث المباشر لهذه القنوات من قلب الحدث. ما أدّى إلى تطوير نشاطها لتصبح شبكة خدمةٍ إخباريةٍ يمتدُّ مراسـلوها على بقـعٍ جغرافيةٍ متعدّدةٍ، ويعملون مثل شـبكةٍ إعلاميةٍ بوسـائل تقنية بسـيطة تتقن التعامل مع معطيات حجـب الإنترنت وقطع خدمـة الهاتف الخليوي باسـتخدام تقنية الهاتف الأرضي واتصاله بالشـبكة، أو خدمة الثريا[17].

خلال الثورة كان لشـبكة شـام دورٌ تعبيري، ودورٌ تثقيفـي من خلال جمع مقالات الصحف وآراء الكتّاب والمثقفين الداعمين للثورة السورية، وتحليلات المواقـف الدوليـة وغيرهـا، ووضعهـا كمـواد مكتوبـة باللغـة المسـتخدمة في الفيسـبوك كي يتمكّن الجميع مـن قراءتها حال تعـذّر الاتصال بالموقع الناشـر نتيجة الحجب المفروض حكوميًا، كما اضطلعت بجانبٍ من الدعاية السياسـية لقوى سياسـية شـكّلت المجلس الوطني السـوري، وسـاعدت في طرح الفكرة وتحفيزهـا في المجـال العـام الافتراضي. ويبلغ عدد متابعي شـبكة شـام 262 ألفًا[18]، ولديها صفحاتٌ بلغاتٍ عدّة، وموقعٌ إلكتروني إخباري باللغتين العربية والإنكليزية.

3 - لجان التنسيق المحلية: الجمع بين الافتراضي والميداني

طبعت السـمة «العفوية» الاحتجاجات في سـورية في الأشـهر الأولى من الثـورة، وتقاطعت بذلك مع الثـورات العربيـة الأخرى. إلّا أن ملامح مسـارها لم يوحِ بسـلوكٍ مطابقٍ لمشهد الثورتين التونسـية والمصرية - أي سرعة إسقاط

(17) معلومات حصل عليها الباحث من أحد أعضاء الهيئة العامة وعلى تواصلٍ مباشرٍ مع أعضاء شبكة شام، يدعى خالد العمر، وهو اسم حركي، ويتحفّظ الباحث عن اسمه الحقيقي بناءً على رغبته.

(18) صفحـة شـبكة شـام علـى الفيسـبوك: <https://www.facebook.com/ShaamNews/likes> (Accessed on 16/5/2012).

النظام - وبدا الصراع احتجاجيًا وميدانيًا مع النظام طويلًا لا يمكن حصره بمدّةٍ معينـةٍ. ونتيجة ذلك بـدأت الاحتجاجات تفرز قـادة ميدانيين لكل قريـةٍ ومدينةٍ تشهد حراكًا احتجاجيًا متتابعًا، خصوصًا في ريف دمشق ودرعا وحمص، أخذوا على عاتقهم تنظيم الاحتجاجات وتحديد مكانها وموعد انطلاقها، والشـعارات المرفوعة. أطلق القادة المحليون على أنفسهم اسم «تنسيقية» مقترنةً باسم الحي أو القرية التي يعملـون ضمنها، وتمثل صفحة الفيسـبوك المحدثة منهم الجناح الإعلامي لها.

تبلـورت التنسـيقيات باعتبارها ظاهـرة في شـهر حزيران/ يونيـو 2011، ثمّ نمت نمـوًّا كبيرًا في عددها، وغـاب الواقع التنظيمي عنها. فنشـأت الحاجة بيـن القـادة الميدانييـن إلى تنسـيق جهدهم على مسـتوىً أوسـع جغرافيًـا بغية تنظيـم المهمّـة الإعلامية والحقوقيـة التي اضطلعـت بها التنسـيقيات[19]. وهنا بدأ الاندماج بين تنسـيقيات الأحياء ضمـن التنظيم الإداري الأوسـع (المنطقة والمحافظـة)، وبـدأت تظهـر تنسـيقيات المحافظـات التـي تنقـل أخبـار كلّ محافظـةٍ على حدة، مثل تنسـيقية الثورة في حوران وتنسـيقية الثـورة في مدينة حماه وتنسـيقية الثورة في حلب... وغيرها. سـاهم تنظيم الهيئـات الميدانية - الافتراضية في الدفع نحو بلورة أجسام تنظيميةٍ جامعةٍ تتجاوز حدود المحافظة باعتبارها تنظيمًا إداريًا، والانتقال إلى صيغةٍ تنظيميةٍ وطنيةٍ تنطلق من التنسـيقية باعتبارها وحـدةً للتجمع. وبرز هنا كيانان رئيسـان هما لجان التنسـيق المحلية واتحاد تنسـيقيات الثورة السـورية. مثّل اتحاد تنسـيقيات الثورة السورية الوجه الإسـلامي للقـادة المحلييـن المنخرطيـن فـي الثـورة، فـي حين بـرزت لجان التنسـيق المحلية بواجهةٍ مدنيةٍ أقـرب إلى العلمانية. وصاغـت اللجان في 11 حزيران/ يونيو 2011 رؤيتها لمسـتقبل سـورية في بيانٍ أصدرته رسـميًا، ومثّل هذا البيان تصوّرًا واقعيًا وعقلانيًا مدنيًا لكيفية انتقال السـلطة سلميًا والمحافظة

---

(19) مقابلـة أجراها الباحث مع الناشـط في اتحاد تنسـيقيّات الثورة السـورية عمـر عبد اللطيف، إضافةً إلى مجموعة محادثات عبر السـكايب مع عضو الهيئة العامة في ريف دمشق خالد العمر في ريف دمشـق، والناشط سـامر أحمد في ريف دمشـق، والناشـط الإعلامي يوسـف خضور في الحراك السلمي وتنسيقيّات درعا.

على مؤسسات الدولة بشكلٍ يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ جوهر المبادرة العربية التي تبنّتها جامعة الدول العربية في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 [20].

اضطلعت لجان التنسيق المحلية بمهمةٍ سياسيةٍ وحقوقيةٍ وإعلاميةٍ وإغاثيةٍ في بعض الأوقات. واستطاعت أن تكون أحد أبرز الفاعلين الافتراضيين - الميدانيين في الثورة السورية. وتحوّل قادتها الذين توزّعوا داخل سورية وخارجها إلى فاعل سياسي جديد ضمن أطياف المعارضة السورية قُبيل انضمامها كجسم سياسي إلى المجلس الوطني الذي أُعلن عنه في إسطنبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. تضمّ صفحة لجان التنسيق المحلية في الفيسبوك نحو 31 ألف متابع[21]، وتمتلك موقعًا إلكترونيًا باللغة الإنكليزية والعربية يوثق بمقاطع اليوتيوب التطوّرات الميدانية في سورية يوميًا[22].

4 - الهيئة العامة للثورة السورية: السعي إلى مشروعٍ متكاملٍ

لا يمكن الحديث عن الهيئة العامة للثورة السورية من دون التطرّق إلى اتحاد تنسيقيات الثورة السورية. إذ تألفت الهيئة العامة باعتبارها جسمًا تنظيميًا في 18 آب/ أغسطس 2011 من التنسيقيات التي بلورت الاتحاد باعتبارها هيئة افتراضية - ميدانية. وضمّت الهيئة العامة للثورة السورية 80 في المئة من التنسيقيات التي شكّلت الجسم التنظيمي للاتحاد[23].

يتشابه اتحاد تنسيقيات الثورة السورية من ناحية البنية والوظيفة مع لجان التنسيق المحلية. وكما أسلفنا يُعبِّر الاتحاد الذي أُسس في شهر أيار/ مايو 2011 عن القادة الميدانيين وناشطي الفيسبوك ذوي الخلفية الإسلامية

(20) لقراءة رؤية لجان التنسيق المحلية في شأن مستقبل سورية في بيانها الذي أصدرته بتاريخ 11/ 6/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: http://www.lccsyria.org/2868>.

(21) صفحة لجان التنسيق المحلية في سورية على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/LCCSy> (Accessed 20/5/2012).

(22) الموقع الإلكتروني للجان التنسيق المحلية: <http://www.lccsyria.org/>.

(23) مقابلة أجراها الباحث مع عضو المكتب السياسي في الهيئة العامة للثورة السورية نضال درويش 24 شباط/ فبراير 2012 في الدوحة.

أو الليبرالية. وهو يعتمد في طريقة عمله على مستوياتٍ عدّة تبدأ بالتنسيقية باعتبارها وحدةً صغيرةً، وصولًا إلى منسقي التنسيقيات، وانتهاءً بقيادة الاتحاد التي تشرف على المهمّة الإعلامية والحقوقية والإغاثية.

جاءت فكرة إنشاء الهيئة العامة للثورة السورية لتحاكي ائتلاف شباب الثورة في مصر، طامحةً إلى إنضاج تجمّع للقوى الثورية خارج المعارضة التقليدية، بحيث تستطيع أن تؤثر بفاعلية في رسم مستقبل سورية في ظلّ الترهّل والانقسام اللذين أصابا المعارضة التقليدية. كما طمحت قيادة الهيئة في بعض الأوقات إلى تشكيل إطارٍ سياسي يكون بديلًا من النظام والمعارضة[24]. تميزت الهيئة بفاعلية عملها كونها شكّلت أكبر إطارٍ جامعٍ للتنسيقيات الموجودة ميدانيًا في سورية. وبلورت نفسها باعتبارها صيغةً تمثيليّةً ناطقةً باسم الثورة في مناسباتٍ عدّة، واستطاعت أن تكون عنوانًا لتلقي التبرعات المادية للقيام بالعمل الإغاثي نتيجة انتشار أعضائها في الداخل السوري، ولا سيما في درعا وريف دمشق وإدلب وحماه. كما غدت مصدرًا حقوقيًا للقنوات الإعلامية العربية في ما يتعلّق بعدد القتلى والجرحى والقرى المنكوبة والنازحين. وانخرطت الهيئة بنشاطٍ تسلحي أيضًا بعد بروز الظاهرة المسلّحة باعتبارها ظاهرةً رئيسةً في الثورة السورية تحت لافتة «الجيش الحر». إذ عمدت الهيئة إلى تبني هذه الظاهرة وتثبيتها في مختلف بياناتها ومواقفها السياسية.

حاولت الهيئة العامة أن تكون هيئةً تنظيميةً فوق المعارضة التقليدية، لذلك لم تنضمّ إلى أي من تشكيلاتها. ورحّبت فحسب بإعلان المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 من دون المشاركة فيه، على خلاف لجان التنسيق المحلية.

من الجدير ذكره أن الهيئة العامة للثورة السورية لا تمارس نشاطًا افتراضيًا مباشرًا، وإنما من خلال الأجسام المنخرطة فيها ولا سيما صفحة

---

(24) مقابلة أجراها الباحث مع عضو المكتب السياسي في الهيئة العامة للثورة السورية نضال درويش في الدوحة في 24 شباط/ فبراير 2012.

الثورة السورية، وتشترك أحيانًا في تسمية يوم الجمعة، ويُعتبر «سكايب» الأداة المستخدمة في عملها من خلال الاجتماعات اليومية التي يقوم بها أعضاؤها وفق توزيع المُهِمّات وتوزيع المكاتب.

رابعًا: جدل الافتراضي والواقعي في الثورة السورية وتأثيراته

تُعتبر الثورة السورية ظاهرةً «ميديائية»، إذ تحوّل الوضع الداخلي في سورية «المجهول إعلاميًا في السابق» إلى عنوانٍ متلفزٍ «مرئي» يتصدّر نشرات الأخبار في وسائل الإعلام العربية والعالمية التي وضعت سورية تحت مجهرها. وراوحت استراتيجيات الصورة للقنوات الإعلامية العربية والعالمية بين تقصّي ما يجري فيها وتفحّص ما حولها، وبين التدخّل في ما يجري وإعادة تقديمه بكيفياتٍ مختلفةٍ تركِّز على أشياء وتتنكّر لأشياء. وأرفقت استراتيجية الصورة بخطابٍ تحفيزي «تحريضي» لبعض القنوات الإعلامية العربية، هدف إلى إنتاج الحدث الإعلامي بصورةٍ قد تفوق حوادثه وتأويلاته واتجاهاته أحيانًا[25]. وأنتج ذلك هوّةً واسعةً لدى المتابع السوري بين استراتيجية الصورة للقنوات الإعلامية الرسمية أو الخاصة القريبة من السلطة، والقنوات العربية. فالأولى تُسقط وقوع الحدث «تظاهرات» و«إضراب» و«اعتصام» من تغطيتها، أو تقلِّل من شأنه وأهميته. وتضعه ضمن «فبركات» الإعلام الخارجي على الرغم من أنه واقعٌ معيشٌ ومُشاهدٌ يتفاعل معه السوريون يوميًا بغض النظر عن موقفهم منه. أما الثانية فتعتبر الحدث السوري مادةً إعلاميةً غنيةً تسمح بإعطائه الأولوية على المواد الإعلامية الأخرى، استنادًا إلى محدِّدات تأخذها بالاعتبار مثل «عدد القتلى»، «اتساع وتواتر الاحتجاجات»، «الاهتمام الدولي»، إضافةً إلى الموقف السياسي، والأجندات في أحيانٍ أخرى. ونتيجة ذلك، يبدو الحدث كما تعكسه التغطية المستمرّة لهذه المحطّات سريعًا في

---

(25) عقيل محفوض، «الحدث السوريّ: مقاربة «تفكيكيّة»،» (دراسة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/ يونيو 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=061a8dd9-1d49-469a-8557-97fb49e9d0ab>.

حركته بشكلٍ مختلفٍ عمّا يلامسه ويعايشه المواطن العادي، وحتى المحتجّ الذي يخرج في تظاهرةٍ قد تستغرق ساعةً واحدةً، تتكرّر باعتبارها حدثًا جديدًا بشكلٍ دوري طوال اليوم في نشرات الأخبار، وكأنها تحصل الآن. وأحيانًا قد يجد المحتجّ لتظاهراته الاحتجاجية عناوين سياسيةً قد لا يعرف عنها شيئًا، ولم يتدخّل في صناعتها وصوغها، مثل تسميات الجمع وأيام التصعيد الثوري التي تتمّ في وسائل التواصل الاجتماعي، وتتبناها القنوات الإعلامية على أنها تسميةٌ رسميةٌ للحراك الاحتجاجي بشكلٍ عامٍّ، حتى لو اعترضت شرائح عديدةٌ منه عليها. وهذا ما فتح منذ البدايات جدلًا في سورية في شأن الواقعي والافتراضي في ظلّ استراتيجية الصورة وطريقة إخراجها، ونوعية القيم والرموز التي تتبناها ابتداءً من تسمية «الثورة» وصولًا إلى عناوين تمّ تعميمها، وأصبحت جزءًا من الواقع المعيش بفضل عملية الضخّ وإعادة الضخّ الإعلامي، كما الحال مع «الشعارات الثورية»، «الجيش الحر»، «المجلس الوطني»، «التدخّل العسكري»... وغيرها.

1 - لمن الأولوية: الواقعي أم الافتراضي؟

لم يتردَّد الرئيس بشار الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011 في وصم الاحتجاجات التي انطلقت في درعا وتوسعت إلى حمص واللاذقية بأنها «موجةٌ افتراضيةٌ» أو «صرعة» نشأت في وسائل التواصل الاجتماعي، وترتبط بأجنداتٍ خارجيةٍ تهدف إلى تقويض النظام السياسي. بدا واضحًا أن إنكار الرئيس الأسد وجود الاحتجاجات الشعبية المرتبطة بقضايا مطلبية وسياسية سببه تحليلٌ خاطئٌ ساهمت بعض الكتابات الغربية في تكريسه عندما حجَّمت الثورات العربية، ونظرت إليها من منظور (New Media) فحسب، أي إن الصفحات التفاعلية في وسائل التواصل الاجتماعي كانت السبب الرئيس في انطلاق الاحتجاجات في الدول العربية، خصوصًا أن الدعوات الاحتجاجية جاءت منها.

إن «الواقعي»، كما يظهر في الفهم السلطوي، هو أمرٌ حقيقي ممتلئٌ واضح

المعانـي والتجلّيـات، ويمكن التحكّم بـه. أما الافتراضي فهو «وهمٌ» فحسـب، لأن النظام لا يسـتطيع الإمسـاك به، أو «القبض عليه عند الضـرورة». وبالتالي، فـإن أي حراكٍ منـاوئٍ له تتوافـر لديه القدرة علـى الاتصال بحرية، يشـكك في الواقع الذي تفهمه السـلطة، ويزيل البساطة والسـطحية عنه، ويفكِّكه أو يتحكّم به ويُعيد تعريفه وتشـكيله وتوجيهه باعتباره «واقعًا افتراضيًا»، يسـتعين بالصورة مـن أجل خلق حقائق تسـمّى «حقيقة افتراضية»، تركِّز علـى معطيات «التحفيز» و«التحريـض» و«الأدلجة» التي لا تدفع إلـى تلقّي هذه المعطيات فحسـب، أو «رؤيتها» أو «سماعها»، بل العمل على تحقيقها في الواقع[26].

إن أغلـب صفحات الفيسـبوك بعد نجاح الثورة التونسـية وانطـلاق الثورة المصريـة التي تدعو إلـى الاحتجاج في سـورية، مثـل (صفحة الثورة السـورية ويوم الغضب السـوري)، لم تنجح في أي من الدعوات التي حدَّدتها، خصوصًا في 5 شباط/ فبراير 2011 في ما عُرف بيوم الغضب السوري. حتى إن التظاهرة التي خرجت في سـوق الحميدية والحريقة في 15 آذار/ مارس 2011 لم تكن اسـتجابةً للدعوات التي حدَّدتها الصفحات السـابقة، بل حصلت بعد أن تداعى جمـعٌ من الشـبان والشـابات للخروج فـي تظاهـرةٍ تطالب بالإصلاح وتوسـيع الحريات فحسـب، حيث كانوا قد تعارفوا بعضهم إلى بعض وشـكَّلوا مجموعةً سُمّيت «أما آن لجوري دمشـق أن يُزهر»، وأُسست في ما بعد صفحة خاصّة بها في الفيسبوك[27].

شـكّلت قضيـة الأطفال فـي درعـا وطريقـة التعامـل الأمنـي معهـا المثير الحقيقي «المسبِّب» لخـروج الاحتجاجـات فيها وانتشـارها إلى مـدنٍ أخرى. وعلى الرغم من القمـع الأمني للاحتجاجات منذ البدايـة، إلّا أن المحتجّين لم يرفعوا شـعاراتٍ سياسـيةٍ تتناول النظام السياسـي. ولخَّصوا مطالبهم بشـعارات الحرية والكرامة والعدالة والمحاسـبة. كما أن الاحتجاجـات في حمص كانت

---

(26) المصدر نفسه.

(27) مقابلـة أجراهـا الباحث مع الناشـطة مـروة الغميان في الدوحـة، في 15 أيلول/ سبتمبر 2012.

مطلبيةً في البداية، وحدَّدت هدفها بـ «إقالة المحافظ»، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى احتجاجات بانياس واللاذقية.

بالتالي، **لم يكن للافتراضي في بداية الثورة تأثيرٌ يذكر**، وإنما كان ناقلًا للواقع وشارحًا لصورة الواقع، ولا يمكن الركون إليه لتفسير امتداد الاحتجاجات أو تجذّرها. كما أن صفحة الثورة السورية ضدّ بشار الأسد التي كانت أكبر تجمّع افتراضي مناوئٍ للنظام لم تستطع فرض رموز خطابها السياسي في البداية، إذ لم يتجذّر شعار إسقاط النظام التي رفعته الصفحة منذ تأسيسها في 18 كانون الثاني/ يناير 2012 إلّا في مطلع شهر أيار/ مايو 2011 بعد زجّ مؤسسة الجيش في معركة قمع الاحتجاجات في درعا وحمص.

لذلك، **فإن العمليات العسكرية هي التي رجَّحت تأثير الافتراضي في الواقعي** في تحديد شكل الخطاب السياسي المرافق للثورة ومعالمه، وذلك بعد أن أنهت الاعتصامات وتأثير الساحات، فانتفت معها إمكانية إنتاج برنامج احتجاجي سلمي ذي أهداف ومطالب وشعارات واضحة، يخرج من رحم هذه الساحات. فتولّت الصفحات التعبيرية والكاشفة هذه المهمّة، وأناطت بنفسها دور تحديد القيم والرموز السياسية باعتبارها قيمًا جامعةً للحراك الاحتجاجي الذي توحّد على شعار إسقاط النظام، وساهمت في صناعة اتجاهاتٍ جديدةٍ في الرّأي العام، لم تكن حاضرةً مع بدء الاحتجاجات.

2 - الافتراضي يوجّه: صفحة الثورة السورية نموذجًا

يرى عالم النفس غوستاف لوبون في كتابه **سيكولوجية الجماهير** أنه في بعض الأحوال «يتخذ مصطلح الجمهور معنىً آخر مختلفًا تمامًا من وجهة النظر النفسية، إذ يمكن لتكتلٍ ما من البشر أن يمتلك خصائص جديدةً مختلفةً جدًا عن خصائص كلِّ فردٍ يشكّله». ويرى لوبون أن الخصائص الجديدة تؤدّي إلى طمس شخصية الفرد الواعية، وتصبح عواطف أفراد الوحدات الصغيرة المشكِّلة للجمهور موجّهةً في الاتجاه نفسه. وعندئذ تتشكّل روحٌ جماعيةٌ

عابـرةٌ وموقتةٌ، لكنها تتمتـع بخصائص محـدَّدة ومتبلورة تمامًا. ويمكن تسـمية هذه الجماعة «جمهورًا نفسيًا»[28].

بحسـب لوبـون أيضًا، فإن «الأفـراد المنفصليـن بعضهم عـن بعض يمكن أن يكتسـبوا صفة الجمهور النفسـي في لحظة ما تحت تأثيـر بعض الانفعالات العنيفة أو تحت تأثير حدثٍ قومي عظيمٍ»[29].

انطلـق جورج طرابيشـي مـن ملاحظة لوبـون السـابقة عند ترجمتـه كتاب **علم نفـس الجماهيـر** لسـيغموند فرويـد، ورأى أن «إمكانية» الجمهور النفسـي تكتسـب صدقيةً إضافيةً في عصر الإعلاميات السـمعية - البصرية والاتصالات الإلكترونية في الزمن الفعلي الذي هو عصرنا.

في سورية نجد أن التفاعلات الافتراضية ضمن وسائل التواصل الاجتماعي أنتجـت جمهورًا نفسـيًا لأفـرادٍ لا يعرفون بعضهـم بعضًا، جمعهم حـدثٌ قومي عظيـمٌ هو «الثورة»، وما نتج منهـا من انفعالاتٍ وارتدادات عنيفةٍ لشـرائح كانت قانعةً بالواقع الحقيقي السابقِ، ولم تعد قانعةً اليوم. وعلى اعتبار أن صفحة الثورة السـورية في الفيسـبوك تشـكّل أكبر جسـم افتراضي، فإن تفاعـلات «جمهورها النفسـي» هي التي حدَّدت خصائـص الثورة ومعالمهـا واتجاهاتها بشـكلٍ كبير، والسـبب كما ذكر سـابقًا انتفاء وجود «سـاحات التغيير»، وتبني وسـائل الإعلام العربية والعالمية لمخرجاتها السياسية والرمزية.

كانت تسـمية أيام الجمع وأيام التصعيد الثوري أبرز مفاصل صناعة الرّأي العام في سـورية حيث أدَّت وسـائل التواصل الاجتماعي دورًا رياديًا من خلال صفحة الثـورة السـورية التـي ابتدعت وخلقـت الآليـة اللازمة لإنضاج تسـمية الجمعـة افتراضيًـا، من خـلال التصويت الذي تطرحـه أسـبوعيًا. وتداخلت في تسـمية يوم الجمعة عوامل عديدة منها الخلفية الفكرية والأيديولوجية للقائمين علـى صفحة الثـورة السـورية، ونوعيـة الاقتراحـات التـي تطرحُها التنسـيقيات

---

(28) سـيغموند فرويـد، **علـم نفس الجماهير وتحليـل الأنـا**، ترجمـة وتقديم جورج طرابيشـي (بيروت: دار الطليعة، 2006)، ص 9.

(29) المصدر نفسه، ص 11.

والهيئات التنظيمية ليتمَّ تبنيها باعتبارها تسميةً عامةً لأيام الجمع، ويرفعها الحراك الثوري في شعاراته، ومدى القرب والابتعاد من مكوِّنات وقوى المعارضة السياسية وأطيافها المختلفة، كما حصل عندما انضمَّت الصفحة إلى الهيئة العامة للثورة السورية بعد الإعلان عنها في 18 آب/ أغسطس 2011، أو بعد التوصّل إلى اتفاقٍ مع المجلس الوطني في 16 أيار/ مايو 2012 وعوامل أخرى عديدة. وساهمت هذه العوامل في جعل «تسمية الجمع» محطّ استقطابٍ دائمٍ بين طرفين رئيسين - مجازًا لا على سبيل الحصر - هما الوسط الإسلاميّ الشّعبي الذي يشكِّل الشريحة الأكثر متابعةً لصفحة الثورة السورية، والتيارات العلمانية الطامحة إلى موازنة الخطاب الإسلاموي الشعبوي الذي حفّزته صفحة الثورة السورية.

إن تسمية يوم الجمعة، وإن نجحت الصفحة في كثيرٍ من الأحيان في دعم الخيارات التي تحبِّذها باعتبارها عناوين وشعاراتٍ للحراك الثوري، إلّا أنها عكست النقاشات التي كانت تدور في الواقع، خصوصًا لدى الطبقة المثقفة والنخب الفكرية. لذلك كان الافتراضي يحدِّد مدخلات النقاش على مدى أربعة أيام في الأسبوع قُبيل إغلاق باب التصويت في الفيسبوك. ويعكس التجاذبات الفكّرية واختلاف الرؤى السياسية في الثورة ضمن الوسط المعارض. وأبرز هذه التجاذبات حصلت في:

- **جمعة العشائر** 10 حزيران/ يونيو 2011، إذ تمّ التصويت لهذا الخيار في صفحة الثورة السورية. لكن قطاعاتٍ ليبراليةٍ وعلمانيةٍ رفضت هذه التسمية وأطلقت على هذه الجمعة تسمية «البشائر»، استنادًا إلى التسمية التي طرحها المعارض برهان غليون في صفحته في الفيسبوك «بشائر الدولة المدنية».

- **جمعة أحفاد خالد** 22 تموز/ يوليو 2011: اقتُرحت التسمية من صفحة الثورة السورية في أثناء حدوث الاضطرابات الطائفية في حمص، وتحديدًا بين أحياء الخالدية وجورة الشياح «السُنية» من جهة، والزهراء وعكرمة «العلوية» من جهةٍ أخرى. إذ صوَّت الوسط الإسلامي لهذه التسمية، في حين صوَّتت التيارات المدنية والعلمانية لمصلحة تسمية «جمعة الوحدة الوطنية». واتسمت

هـذه الجمعـة بحدّة الاسـتقطاب بيـن الفريقيـن، لذلك تـمّ دمج التسـميتين في محاولة لتلافي الخلاف. وكانت هذه التسـمية من أطول التسميات خلال الثورة «جمعة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنية».

- **جمعـة الحمايـة الدوليـة** 9 أيلول/ سـبتمبر2011: حصـل انقسـامٌ بيـن مؤيـدي التدخّـل العسـكري الخارجـي ومعارضيه. وتكـرّر هذا الانقسـام أيضًا في جمعة «الحظر الجوي» 28 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2011، جمعة «المنطقة العازلة تأويني» في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

- **جمعة المجلس الوطني يمثلني** 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وحصل الانقسـام غداة الإعلان عن تشـكيل المجلس الوطني 2 تشـرين الأول/ أكتوبر 2011، حيث مالـت الهيئـات التنظيمية والصفحـات التعبيريـة للتصويت لهذه التسـمية بعد جولاتٍ عـدّة من محاولات توحيـد المعارضة السـورية. في حين عارض الجمهور الافتراضي المنتمي أو «القريب» من هيئة التنسـيق الوطنية في الداخل هذه التسـمية، إضافةً إلى شخصياتٍ وشـرائح معارضة أخرى لـم تنضمّ إلى المجلس الوطني.

- **جمعـة الجيـش الحر يحمينـي** 25 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2011: وهنا أيضًا حصل انقسـام بيـن المؤيدين لاسـتمرار الثورة بالصيغة السـلمية بعد بروز مظاهر تسـلحٍ بدائي ريفـي، إضافةً إلى العسـكريين المنشـقين، وأبرزهم العقيد ريـاض الأسـعد الـذي أعلـن فـي 29 حزيران/ يونيـو 2011 تشـكيل الجيـش السـوري الحر الذي ضمّ الضباط والعسكريين المنشـقين عن الجيش النظامي، واتخذ من مخيمات اللاجئين على الحدود السـورية التركية مقرًا قياديًا له. وفي الجانب الأخر برز اتجاهٌ يؤيد التسـلّح تحت لافتة الجيش الحر من أجل حماية التظاهرات السلمية من الاقتحامات الأمنية والعسكرية.

بدا واضحًا من خلال مسار الثورة أن صفحة الثورة السورية، وإن اعتمدت آلية التصويت التي تمنح المشـترك إمكانية التصويت لمرة واحدة، إلّا أنها دأبت في توجيـه جمهورها نحو الخيار الذي تحفِّزه من خـلال ضخّ معطياتٍ إعلاميةٍ داعمةٍ لـه منذ بداية فتـح التصويت. وحصلت في مناسـباتٍ عـدّة تدخّلاتٌ من

قوى سياسية وشخصيات فكرية لتعديل بعض التسميات التي كانت قد حصلت على أعلى نسبة تصويت، واعتماد تسمياتٍ بديلةٍ منافسةٍ، كما حصل في تسمية جمعة 13 نيسان/ أبريل 2012، إذ كان خيار «جيوش الإسلام... أغيثوا الشام» هو الخيار المتقدِّم ضمن آلية التصويت، وقبل إغلاق التصويت بيوم واحدٍ أُقفل التصويت على هذا الخيار، وتمّ توجيه المتابعين للتصويت لخيارٍ «ثورة لكل السوريين» الذي اعتُمد تسميةً نهائيةً لهذه الجمعة. وجديرٌ بالذكر أن خيار «جيوش الإسلام... أغيثوا الشام» هو الخيار الذي حبَّذته الصفحة عند فتح باب التصويت، ووجَّهت جمهورها النفسي للتصويت له قُبيل تراجعها وتغليب خيار «ثورة لكل السوريين».

يُلاحظ من متابعة عملية التصويت وآلية اختيار أسماء الجمع قصورَ الخطاب الوطني الجامع الذي انتهجته الصفحة، إذ دعمت التسميات ذات البعد القيمي أو الديني أو الأخلاقي، مع وجود استثناءات معينة. وأدّى هذا التأثير الافتراضي إلى عزوف شرائح واسعة معارضة عن عملية التصويت والمشاركة، بعدما تأكّد لهم في مراتٍ عديدةٍ أن الخيار الفائز هو الذي يُحفِّزه القائمون على الصفحة. وممّا لا شكَّ فيه أنه كان لهذه التسميات انعكاسُها المباشر في التظاهرات، من خلال تراجع شعارات ولافتات تُعلي من قيم الحرية والديمقراطية لمصلحة تسمياتٍ عامةٍ ليس أكثر، وهو ما جعل خطاب الثورة، بالنسبة إلى مراقب خارجي، مُنتقدًا كونه تلوَّن برموزٍ فئويةٍ وفرعيةٍ تارةً، وبدعواتٍ استجدائية تارةً أخرى.

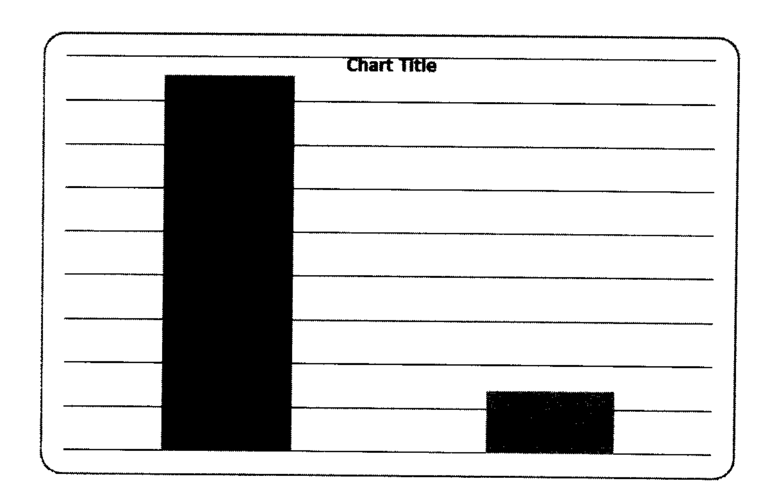
لم يقتصر تأثير الافتراضي على صناعة القيم والرموز السياسية التي اعتمدها الحراك الثوري شعاراتٍ له، أو تغليب قوىً سياسيةٍ معارضةٍ على أخرى، كما حصل في تسمية جمعة «المجلس الوطني السوري يمثلني» التي منحت المجلس مشروعيةً سياسيةً وشعبيةً باعتباره ممثلًا سياسيًا للمعارضة والثورة مقابل النظام الحاكم. أو كما حصل من خلال تحفيز ظاهرة العسكرة تحت لافتة الجيش الحر، بحيث غدت الكتائب المسلّحة المعارضة ذات مشروعية شعبية وثورية.

كان للافتراضي الدَّور الأكبر في تغيير رموز سيادية وطنية مثل «العلم السوري»، إذ اعتمد الحراك الثوري في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 علم الاستقلال باعتباره رمزًا سياديًا يتمايز به الجمهور الداعم للثورة عن العلم السوري الحالي المُقرّ قانونيًا في عام 1980.

بدأت الدعوات لاعتماد علم الاستقلال رمزًا للثورة السورية في الفضاء الافتراضي تظهر بشكلٍ محدودٍ من بعض الناشطين والشخصيات في أوائل شهر آب/ أغسطس، ثمّ بدأ يظهر إلى جانب العلم السوري في بعض التظاهرات، ولا سيما في مدينة حمص[30]. بعد ذلك أعلنت الهيئات التنظيمية إجراء استفتاءٍ على صفحة الثورة السورية لاعتماده في حال رجّحت نتيجة التصويت ذلك، وهو ما حدث بعد موافقة 86 في المئة من المستطلعين على اعتماده، ورفض 14 في المئة من المستطلعين اعتماده رمزًا سياديًا لسورية بديلًا من العلم الحالي[31].

الشكل (11-1)

نسبة الاستفتاء على العلم السوري



(30) لمشاهدة انتشار علم الاستقلال في جمعة الحماية الدولية، تاريخ 9/ 9/ 2011، اتّبع الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=u0dskUUly70&feature=related>.

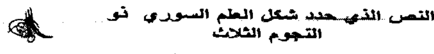
(31) صفحة الثّورة السوريّة ضدّ بشار الأسد، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/Syrian.Revolution/likes?ref=ts> (accessed 30/11/2011).

إن اختيار علم الاستقلال رمزًا للثورة السورية يُبيّن بشكلٍ واضح غلبة الافتراضي على الواقعي في الثورة السورية، فالشريحة المصوِّتة على السؤال الذي طرحته صفحة الثورة السورية لاعتماد علم الاستقلال لم يتجاوز عددها (12112) شخصًا، من بينهم أسماء حقيقية وأخرى وهمية. وتدلِّل «العيّنة الهزيلة» من حيث عدد المتجاوبين، على اتجاهٍ رافضٍ للنقاش في قضايا إشكالية كبرى، ليس هناك ضرورة لمناقشتها في أثناء الثّورة، على اعتبار أن الاحتجاجات انطلقت من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية، ولم تأتِ لتغيير رموزٍ سياديةٍ، وخصوصًا أن العلم السوري لم يكن موضوع خلافٍ في سورية، وهو مشتقٌ في ألوانه وقياساته من علم الاستقلال المشتق أصلًا من العلم العربي إبان الحكم الفيصلي في سورية. وتُبيّن الوثيقة التاريخية أدناه معاني الألوان في علم الاستقلال الذي أُقرّ أول مرة في عام 1928 قبيل اعتماده رمزًا سياديًا للدولة بعد جلاء الفرنسيين عن سورية في عام 1946 [32].

الشكل (11-2)

وثيقة تشرح معاني ألوان علم الاستقلال

وحددت المادة الرابعة شكل العلم الجديد بجملته مؤلفًا من ثلاثة الوان الاخضر فالابيض فالاسود احياء لذكرى كبريات الدول العربية الثلاث التي امت كواكب حضارتها في سماء المجد عصوراً طوالاً فكانت مبعثاً للنور ومصدراً للوطنية في العالم اجمع ثم اضافت على القسم الابيض منه الكواكب التي اصبحت رمزاً للدول الشرقية . بهذه



النص الذي حدد شكل العلم السوري ذو النجوم الثلاث

صورة من محضر الجلسة الثانية عشر للمجلس التأسيسي السوري
برئاسة هاشم الأتاسي المنعقدة يوم السبت ٢ آب ١٩٢٨
عرضت فيه لجنة وضع الدستور السوري و المؤلفة من سبعة و عشرين عضوا برئاسة ابراهيم هنانو و عضوية كل من
عبد الرحمن كيالي و سعد الله الجابري و عبد القادر سرميني و لطيف غنيمه و صبري فرح و فوزي الغزي و زكي الخطيب و عز الدين سلمان و احسان الشريف و لطفي الحفار و فائز الخوري و مظهر رسلان و حسني البرازي و ياسين الطبال و فاضل عبود و محمد آل يحيى و نوري الاصفر و عارف الجزار و حكمت الحراكي و اسماعيل الحريري و محمد خير حقيل و الامير مجحم بن مهيد و موسيس دير كالوستيان و يوسف ليان و نقولا جانجي
مشروع الدستور السوري متضمنا في مادته الرابعة

شكل العلم الجديد ذو النجوم الثلاث و معاني رموزه

و قد تم إقرار هذا المشروع من المجلس التأسيسي و لكن المفوض السامي الفرنسي بونسو طلب حذف ستة مواد منه
فامتنع المجلس التأسيسي عن حذفها باعتبار ان هذه المواد تمس سيادة الدولة السورية و تفرغ الدستور من مضمونه

على الرغم من ذلك، أدّى اعتماد علم الاستقلال من الهيئات التنظيمية

(32) نص الجريدة الرسمية لعام 1928، حصل عليها الباحث من أرشيف المحامي علاء السيد المتخصص بالوثائق التاريخية في سورية.

والصفحات الناشرة والتعبيرية في الفضاء الافتراضي إلى تعميمه، وتبنّاه المحتجّون في تظاهراتهم، واختفى العلم السوري الحالي عن الظهور في صورة الواقع الاحتجاجي الذي تنقله الفضائيات.

تُظهر المعطيات السابقة ريادة الافتراضي في الثورة السورية خلال السنة الأولى منها، لكن انتقال الثورة إلى الجانب الكفاحي المسلّح، وتبني هذا الجانب من المحتجّين والمعارضين في معظمهم سيحدُّ من تأثير الافتراضي، ويُعيده إلى ناقلٍ للمعارك والمواجهات بين الجيش الحر والجيش النظامي في المحافظات المختلفة.

خلاصة

يمكن القول إنه كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورٌ ريادي «إبداعي» في الثورة السورية يتخطّى الدَّور التعبيري الكاشف أو الناقل الذي اضطلعت به في بعض الثورات العربية. من هنا كانت الغلبة في صناعة القيم والرموز في سورية للافتراضي، خلال السنة الأولى من الثورة، الذي لا يعود إلى زيادة عدد المنخرطين والمشتركين في وسائل التواصل الاجتماعي في سورية، وإنما نتيجةً للعمليات العسكرية التي سحبت من الواقعي دوره «الساحات»، إضافةً إلى تبني القنوات الإعلامية لمخرجات «الافتراضي» والتسليم بها مُخرجاتٍ جامعةً للثورة السورية بشكلٍ عامٍّ ضمن عملية الضخّ وإعادة الضخّ الإعلامي في تغطية الثورة السورية. كماً أن القيم والرموز السياسية التي أنتجها الافتراضي، وأصبحت وقائع حقيقية متداولة مجتمعيًا، لم تكن ناجمةً عن تفاعلات الافتراضي «لا إراديًا» بل ساهمت عوامل عدة في إنضاجها، مثل الخطّ السياسي والخلفية الأيديولوجية للقائمين على إدارة الصفحات التفاعلية في الثورة. وهنا تبرز الصفحات التي أسسها المغتربون السوريون - باستثناء صفحات التنسيقيات - لتُدلِّل على أن أغلب المخرجات في المجال العام الافتراضي مصدرها سوريون مقيمون خارج البلد، فرضوا توجّهاتهم الفكرية، وأضحت هذه التوجّهات شعاراتٍ عامة وجامعة في الثورة.

لكن بعد أن طغى الكفاح المسلّح على الطابع المدني الاحتجاجي تراجع تأثير الافتراضي، وما عادت للمطالب السياسية والاختلاف على الشعارات والتوجّهات والتنافس بين قوى المعارضة أهمية كبيرة في مسار الحوادث، وغدا الجيش السوري الحر والمعارك المتنقِّلة بين المدن السورية واجهة اهتمام المتابع والمنخرط في الثورة السورية، بعد أن تجذَّر الاقتناع شعبيًا بالكفاح المسلّح سبيلًا لإسقاط النظام. وهنا عادت الأولوية إلى الواقعي قبل الافتراضي.



القسم الثالث

في أسئلة الأبعاد الجيوسياسية لتحوّلات الثورة



الفصل الثاني عشر

موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية «تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية»

مروان قبلان

مقدّمة

نُحاول في هذه الدراسة سبر مقولات المدرسة الواقعية في السياسة الدولية أن موازين القوى هي العامل الحاسم في بناء التحالفات وتوجيه السياسات الخارجية للدول وتحديد علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظامين الدولي والإقليمي. ونرى أن هذه الموازين تصحِّح نفسها تلقائيًا خصوصًا في أوقات الصراع والتنافس. كما نؤكِّد أن الجيوسياسي لا يزال العامل الحاسم في رسم سياسات الدول وردّات أفعالها بدلًا من الجيواقتصادي الذي بدأت كفّة فرضياته ترجّح في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت اندلاع ثورات الربيع العربي وتحديدًا الثورة السورية.

ننطلق من مقولةٍ أساسيةٍ هي أن الأزمة السورية شكّلت مدخلًا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحوّلت إلى صراع إراداتٍ إقليمي ودولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية،

ما يجعل إمكانية التوصل إلى حلّ أمرًا بعيد المنال. كما أن اتخاذها هذا المنحى يهدِّد بتحويل مطالبات السوريين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، يمكن أن ينتهي بجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقانات الإقليمية والصراعات الدولية (حروب الوكالة). والحال كذلك، نرى أنه يُمكن رسم مساراتٍ واقعيةٍ لتطوّر الأزمة من خلال توسل نماذج رياضية تساعد في توضيح مآلاتها واستشرافها على الرغم من التداخلات والتعقيدات التي تشوبها وكثرة عدد الفاعلين فيها.

إن الحالة السورية - التي جاءت في سياق الربيع العربي - أكثر تعقيدًا من مثيلاتها في العالم العربي بسبب موقع سورية الجيوبوليتيكي المهم، وسوف يكون للصراع والتنافس الإقليميين والدوليين على سورية باعتبارها عاملًا مرجحًا في توازنات المنطقة الأثر الحاسم في تحديد مآلات أزمتها والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلًا.

تقدِّم نظرية العلاقات الدولية إطارًا نظريًا عامًّا مفيدًا لفهم وتحليل وتفسير الصراع الدائر في سورية وعليها. ونظرًا إلى موقع سورية الجيوبوليتيكي المهم، تحوّلت أزمة داخلية بين مجتمع منتفض ضد سياسات اقتصادية واجتماعية لنظام فاسدٍ ومستبدٍ إلى حالة اصطفافٍ إقليمي ودولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة. ولما كانت منطقة الشرق الأوسط لا تزال رهينةً لمفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية مثل موازين القوى (Balance of Power) والواقعية السياسية بنسختها التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر (Realpolitik).

ونظرًا إلى حجم المصالح والرهانات الكبرى على نتيجة الصراع الداخلي في سورية وشدّة الاستقطاب والتنافس الإقليمي الذي تغذّى على التغيير الاستراتيجي الناجم عن الغزو الأميركي للعراق وبروز قطبين إقليميين مهمّين - إيران وتركيا - شهدت المنطقة منذ اندلاع الأزمة السورية، حالة إعادة اصطفاف للقوى (Re-alignment) يبدأ من داخل سورية ويصل إلى عواصم

القوى الكبرى في النظام الدولي مرورًا بالطبع بالعواصم الإقليمية البارزة[1].

تتكوّن حالة الصراع من معسكرين يتألف كلّ منهما من ثلاث مجموعاتٍ تتفاعل على ثلاثة مستويات رئيسة، محلية وإقليمية ودولية. يشمل **الأول** وهو معسكر التغيير (Change) الذي يسعى إلى إطاحة النظام السوري، المنتفضين على نظام الاستبداد، ويدعمهم إقليميًا كلّ من تركيا ودول الخليج العربي وإلى حدّ ما الأردن، ومن ورائهم جميعًا يقف الغرب بجناحيه الأوروبي والأميركي. المعسكر **الآخر** هو معسكر الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo) ويشمل النظام السوري الذي يدعمه إقليميًا كلّ من إيران وحكومة المالكي في العراق وحزب الله اللبناني، ويقف وراء هذه القوى دوليًا كلّ من روسيا والصين وإلى درجة أقلّ البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وهو التجمّع المعروف اختصارًا بـ (BRICS).

تجلّت حالة الاستقطاب بين المعسكرين في التصويت الأول على مشروع قرارٍ أممي يدين النظام السوري في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وتكررت في 4 شباط/ فبراير 2012 [2]. وفي ما يشبه حالة الحرب بالوكالة، راح كلّ معسكرٍ يدعم وكيله المحلي بكلٍّ وسائل الصراع الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية في اشتباكٍ بدا أقرب ما يكون مستندًا إلى المنازعة الصفرية (Zero-Sum Game) لحسم الموقف لمصلحته، مع ملاحظة الفارق الكبير في موازين القوى على الأرض بين النظام والمنتفضين، وتفاوت درجة إصرار القوى التي تقف وراء كلّ معسكرٍ في دعم حلفائه والدفاع عنهم.

---

(1) عن موازين القوى والتحالفات يمكن العودة إلى الكتب الكلاسيكية الأهم في هذه الموضوعات مثل: For Neo-Realist Accounts see: Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1979), For Classical Realism, see: Hans J. Morgenthau and Kenneth W. Thompson, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 6th ed. (New York: Knopf, 1985), On Middle Eastern alliances, see: Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca: Cornell University Press, 1990).

(2) استخدمت روسيا والصين حقّ النقض «الفيتو» في هاتين المناسبتين لمنع صدور القرار في حق النظام السوري.

لكن هـذا الميـزان قابلٌ للتغيير بسـبب حالة الاسـتقطاب والسـيلان الشـديدة (Polarization and Fluidity) التـي تشـهدها الأزمـة السـورية، ولكونهـا من النوع الدينـامـي (Dynamic)، لا السـتاتيكـي (Static) علـى الرغم مـن الانطباع العـام السـائـد أن الصراع دخل حالة الاستعصاء (Stalemate) بعد نحو عامٍ من اندلاع الثورة[3].

اللافـت فـي حالـة الاصطفـاف الجديـدة أن مصالـح أطراف كل معسـكرٍ وأهدافه ليسـت متطابقةً بالضرورة إلّا أن حرصها على حسم الصراع لمصلحتها - تغييرًا أو حفاظًا على الوضع القائم بدرجاتٍ متفاوتةٍ - يُشكّل الدافع الأساس الذي يضعها في معسـكرٍ معيّنٍ. فأهـداف المنتفضين السـوريين، مثلًا، تتمحور حـول إعـادة توزيـع السـلطة والثـروة بطريقـةٍ أكثـر عدالـةً، والتحوّل مـن نظام اسـتبدادي تسـلّطي متلبرلٍ اقتصاديًا[4] إلـى دولةٍ مدنيـةٍ ديمقراطيـةٍ تتحقّق فيها درجةٌ معقولةٌ من العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسـانية. هذه الأهداف لا تعني بالضرورة دول الخليج العربية وتركيا ومن ورائها القوى الدولية التي تسـاندها، فبالنسـبة إلـى المجموعـة الإقليميـة والدوليـة تُعـدُّ سياسـة سـورية الخارجيـة ومواقفهـا الإقليمية والدولية حجر الزاوية في سـعيها إلى تغيير النظام السـوري أو تغيير سياساته.

أمـا النظـام فيدافـع عـن بقائـه بشـخوصه ورمـوزه وأجهزته وممارسـاته، وهو أمرٌ قـد لا يعني بالضـرورة حلفاءه إلّا بمقـدار ما يؤثر ذلك في سياسـات

---

(3) لا أدَلّ علـى هـذه الديناميـة مـن تحـوّل الحركـة الاحتجاجيـة من السـلمية إلى العسـكرة ثم اسـتخدام تكتيكات أكثر تطرّفًا مثـل العمليات الانتحارية كردّة فعلٍ على العنف الشـديد الذي اسـتخدمه النظـام لقمع التظاهـرات، انظـر: International Crisis Group, «Syria's Phase of Radicalisation,» (Middle East Briefing; no. 33, Damascus; Brussels, 10 April 2012).

(4) تمـت اسـتعارة هـذا المصطلـح مـن دراسـة محمـد جمـال بـاروت المتميـزة عـن الحركـة الاحتجاجيـة السـورية، انظـر: محمد جمـال بـاروت، «العقد الأخيـر في تاريخ سـورية: جدليـة الجمود والإصـلاح (5 حلقـات)،» (دراسـة، المركـز العربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الدوحة، نيسـان/ أبريل - تشـرين الأول/ أكتوبر 2011)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=63768c5e-1130-4104-92ca-fd6b7e61c5b3>.

سـورية الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. فلو ضمنت هذه الأطراف مثلًا استمرارية السياسة الخارجية السورية فهي لن تعارض بالتأكيد تسويةً تؤدّي إلى تغييرٍ كوزماتيكـي (Cosmetic Change) تختفي بموجبه بعض وجوه النظام وتحلّ مكانهـا أخرى تتبنى السياسـات نفسـها. هذه القـوى لا تدافع إذًا عن اسـتمرار أشخاصٍ بل عن اسـتمرار سياسـاتٍ - خارجيةٍ تحديدًا، لكنها لن تغير موقفها مـن دعـم النظام مـن دون أن تضمـن ذلك. الأمـر نفسـه ينطبق علـى الموقف الروسي الذي يسـعى من خلال تشـدّده في دعم النظام إلى مساومة الغرب في ملفّاتٍ أخرى أكثر أهمية بالنسـبة إليه، كما يحاول الاسـتفادة من الأزمة لتأكيد دوره العالمي مع عودة فلاديمير بوتن إلى الرئاسـة بما يسمح في نهاية المطاف بترجمة ذلك إلى تسويةٍ تكفل مصالحه على الساحتين الإقليمية والدولية(5).

باختصـار، تركّز أطـراف الصـراع المحلية علـى قضايا داخليـة بحتة فيما يهتم الحلفاء علـى الجانبين بالبعد الإقليمي والدولي للصراع، علمًا أن كلًا من المعارضة والنظام يسـعى، كلٌّ لأغراضه، إلى جذب مزيدٍ من التدخّل الإقليمي والدولي. هناك إذًا اختلاف في المصالح والرؤى بين أطراف معسـكري التغيير والحفـاظ على الوضـع القائـم. إلّا أن مصالحهـا اجتمعت إما علـى التغيير أو عدمـه أو على منزلـةٍ بينهما، وذلك لغيـاب الرغبة أو القدرة علـى التوصل إلى تسـويةٍ في ظلّ معطيات الصراع الراهنة. نتيجة ذلـك، وبمجرد أن يتحقّق لكلّ طرفٍ داخل كلّ معسـكرٍ أهدافه قد تختفي الاصطفافـات القائمة وتظهر أخرى جـديـدة.

تتنـاول هذه الدراسـة المصالـح والغايات التـي أدّت إلى ظهـور تحالفاتٍ معينةٍ في الأزمة السـورية، وتركّز تحديدًا على خصائص الاصطفافات ودواعيها وفق منظور السياسـة والعلاقات الدولية وخصوصًا محاولة تفسـيرها باستخدام النظريـة الواقعيـة (Neo/Realism) التـي تقـدّم من وجهة نظرنـا إطارًا نظريًـا مفيدًا لفهم وتحليل وتفسـير الصراع الدائر في سـورية وعليها. كما تسـعى إلى تطوير

(5) جورج سمعان، «موسكو في حساباتها السورية... والروسية،» **الحياة**، 30/ 1/ 2012.

نموذج رياضي يجمع بين المفاهيم الرياضية والسياسية خصوصًا تلك المرتبطة بالنظريّة الواقعية، الأمر الذي قد يساعد في توضيح معادلات الصراع في الأزمة السورية والتنبّؤ بمساراتها.

تتألف الدراسة من مقدّمة وأربعة محاور رئيسة تتناول مستويات الصراع الثلاثة الرئيسة. يحاول المحور **الأول** الوقوف على حسابات النظام وحسابات المعارضة والاستراتيجيات التي يتّبعها كل منهما لتحويل ميزان القوى لمصلحته، فيما يركّز المحور **الثاني** على مواقف ومصالح القوى الدولية الفاعلة في الأزمة السورية، أما المحور **الثالث** فيتناول سياسات القوى الإقليمية ومصالحها في الصراع الدائر على الأرض السورية، وأخيرًا المحور **الرابع** الذي يحاول استشراف مآلات الأزمة والاحتمالات التي يمكن أن تسلكها.

تسعى الدراسة أيضًا إلى اختبار مجموعةٍ من الفرضيات التي تقول: **أولا**، إن الشرق الأوسط يُعدُّ من أكثر مناطق العالم تقلبًا لجهة تحالفاته وعلاقاته الإقليمية، وأن محدِّدها الأساس هو موازين القوى. **ثانيًا**، إنه كلّما تقاطعت مصالح الحلفاء في أي من المعسكرين المتقابلين في الأزمة السورية كلّما اشتدَّت حدّة المواجهة والرهانات على نتائجها. **ثالثًا**، إن التباينات في مصالح أطراف المعسكر الواحد تضع حدودًا على تصرفات هذه الأطراف إزاء الأزمة وتجعل من الصعب حصول إجماع بينها على التحرك جماعيًا أو إفراديًا. **وأخيرًا**، إنه بمقدار ما خرجت إمكانيةً الحلِّ من أيدي طرفِي الصراع المحليين، فإن نتائج الصراع وموازين القوى على الأرض لا تزال تشكّل عاملًا حاسمًا في تحديد مواقف الدول الإقليمية والدولية وسياساتها تجاه الأزمة.

المنهج والمفاهيم الأساسية للدراسة

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي لفهم وتفسير مصالح أطراف الأزمة السورية والفاعلين الأساسيين فيها، وتستخدم المنهج الاستشرافي من خلال اعتماد نماذج رياضية تستنبط علاقاتٍ تربط بين متغيراتٍ مختلفةٍ تساعد في الحصيلة النهائية في التنبّؤ بمسارات الأزمة السورية. كما تتوسل الدراسة

مفردات ومفاهيم النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي يقع الصراع في قلبها وفق منظورٍ يرى أن الدول كلها تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية (National Interests) بين حدّين أدناهما البقاء (Survival)، وأقصاهما الهيمنة (Hegemony). ومن أهمّ المفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة في محاولة فهمها الحالة السورية وسبل تحقيق المصالح القومية لمختلف الأطراف المعنية بها مباشرةً أو مداورةً هي موازين القوى والتحالفات (Alliances)، إذ تتعاضد مجموعةٌ من الدول أو الأطراف اللادولتية (None-State Actors) في مواجهة مجموعةٍ أخرى تسعى كلّ منهما إلى تحقيق أهدافٍ وغاياتٍ متشابهةٍ تجمع أطراف المجموعة الواحدة من دون أن تكون متطابقةً بالضرورة.

أولًا: مستويات تحليل الأزمة

نحاول هنا الإضاءة على توافق المصالح وتعارضها في الأزمة السورية في مستويات الفعل الأساسية الثلاثة لها، وهي المحلي والإقليمي والدولي، وفق ثلاث مجموعات تضمّ أطرافًا مؤثرةً تتحرك على المستويات نفسها، كلٌّ بحسب إمكاناته وحجمه وقدرته على التأثير في مسارات الأزمة، فضلًا عن حجم المصالح المرتبطة به والمخاطر المترتبة على الانزلاق نحو التدخّل في الأزمة.

1 - المستوى المحلي: حسابات النظام وحسابات المعارضة والسعي نحو التدويل

بدأت الأزمة السورية شأنًا داخليًا محليًا، لكن فظاظة النظام في التعامل مع الحركة الاحتجاجية التي حافظت على طابعها السلمي عمومًا، وتفضيله الحل الأمني لمعالجة شأنٍ سياسي - اقتصادي - اجتماعي محلي، أدّى إلى سقوط آلاف القتلى، سرعان ما جعل القضية شأنًا إقليميًا ودوليًا.

لم يستفد النظام من فترة سماحٍ عربيةٍ ودوليةٍ طويلةٍ نسبيًا لمعالجة الأزمة بطريقةٍ دبلوماسيةٍ، إذ اعتبر - بسببٍ ضيق الأفق - أن الصبر العربي والدولي

عليه يشكِّل رخصةً لإمعانه في استخدام القوة ضد المتظاهرين. واعتمد النظام في مقاربته هذه على قراءةٍ سطحيةٍ متغطرسةٍ تنسجم مع سلوكه في التعامل مع شعبه. فمن جهة بالغ النظام في قراءة قوته الإقليمية، وهو الذي ما فتئ يعتبر نفسه حاجةً إقليميةً ودوليةً[6]. من جهةٍ أخرى، كان النظام متيقنًا من قوة الدعم الإيراني باعتباره حاجةً حيويةً لاستمرار تنامي النفوذ الإيراني الذي أخذ يتصاعد منذ احتلال العراق والحرب على أفغانستان. وباعتباره أيضًا منفَذ إيران الرئيس على الصراع العربي - الإسرائيلي، وكونه ممر ترانزيت إجباريًا بين هذه الأخيرة وحليفها الأهمّ في لبنان - حزب الله - لذلك ركن النظام السوري إلى حالة دعم إيراني مطلق[7]. فضلًا عن ذلك، اعتبر النظام أن دول الخليج سوف تحجم عن اتخاذ مواقف عدائية مكشوفة تجاهه بسبب خوف هذه الأخيرة من احتمال امتداد رياح التغيير العربي إليها بعد أن طالت دولًا عربيةً قريبةً وبعيدةً من تونس إلى اليمن، مرورًا بمصر وليبيا.

كان النظام مطمئنًا أيضًا إلى شبكة العلاقات التي نسجها مع بعض دول الخليج، خصوصًا قطر وإلى حدٍّ ما السعودية بعد المصالحة الشهيرة معها خلال قمة الكويت في عام 2009. إضافةً إلى قدرته على اختراق بعض دول الخليج الأخرى مثل الكويت والبحرين، وإمكانية تهديدها باضطرابات داخلية لا تعدم هذه الدول أسباب حدوثها. وحتى في حال قررت هذه الدول المواجهة مع دمشق أو اتخاذ مواقف عدائية حيالها، فإن إيران سوف تتكفل بإشغالها من خلال البحرين والوضع في العراق، أو حتى بإثارة قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات[8].

أما في ما يتعلّق بتركيا فكان النظام مطمئنًا إلى تحالفه الوثيق الذي بناه

---

(6) انظر مقابلة رامي مخلوف (ابن خال الرئيس بشار الأسد) في النيويورك تايمز، إذ اعتبر أن أمن اسرائيل مرتبطٌ بأمن النظام السوري: Anthony Shadid, «Syrian Elite to Fight Protests to 'the End',» *New York Times*, 10/5/2011.

(7) On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, «Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East,» (Stratfor Global Intelligence, 22 November 2011).

(8) تعتبر زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى في شهر أبريل/ نيسان 2012، محاولةً إيرانيةً لتخفيف الضغط الخليجي عن سورية.

معها خلال السنوات التي أعقبت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 [9]. وبتأكيده علمانيته وتخويفه من المدّ الإسلامي، ظن النظام أنه قادرٌ على ردع أوروبا – خصوصًا فرنسا – التي تُفزِعُها تهويلات وصول الإسلاميين إلى السلطة[10]. وهكذا عندما اندلعت الأزمة، كان النظام يظن أن المثلث التركي – القطري – الفرنسي الذي أخرجه من عزلته التي حاولت إدارة الرئيس بوش الابن فرضها عليه منذ غزو العراق في عام 2003 سوف يؤمِّن له شبكة حمايةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ ريثما يتسنّى له القضاء على الثورة.

لمزيدٍ من الثقة بحساباته، اعتقد النظام أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية كفيلةٌ بأن تكبح جماح أوروبا الغارقة في ديونها، وكذلك الولايات المتحدة التي تعاني آثار الحرب في العراق وأفغانستان، واستمرار أزمة الملفّ النووي الإيراني، والضعف والتردّد اللذان أبدتهما إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تجاه تطوّرات المنطقة، وانتقال الاهتمام الأميركي إلى منطقة الباسيفيك وزيادة التركيز على الصين[11].

إن قدرة النظام على إثارة المشكلات في القضايا الساخنة في المنطقة من لبنان إلى فلسطين إلى العراق كانت تُعدُّ نقاط قوّةٍ احتياطيةٍ للنظام لمنع اتخاذ إجراءات ضده، إذ اعتمد على حساسية موقع سورية الجيوسياسي لمنع أي تدخّلٍ[12]. كما راقب الأداء الضعيف لقوات الناتو في ليبيا، حيث استغرق إسقاط نظام القذافي نحو ستة أشهر من القصف الجوي المستمر (آذار/ مارس – آب/ أغسطس 2011) على الرغم من أن قوة القذافي العسكرية لا تشكل سوى 1 – 6 من قوة النظام السوري[13]. وراهن على انشغال المنطقة

---

(9) International Crisis Group, «Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy,» (Middle East Report; no. 92, Damascus; Brussels, 14 December 2009).

(10) مقابلة الرئيس الأسد مع قناة «روسيا 24»، في 15 أيار/ مايو 2012.

(11) Hillary Clinton, «America's Pacific Century,» *Foreign Policy*, vol. 189 (November 2011).

(12) Richard W. Murphy, «Why Washington Didn't Intervene in Syria Last Time: Comparing 1982 to 2012,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 2 (March-April 2012).

(13) انظر الميزان العسكري في الشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية: <http://www.google.com/url?q=http://csis.org/publication/arab-israeli-military-balance-2010>.

والعالم بهضم التغييرات التي جرت في تونس ومصر وليبيا واستمرار الأزمة في اليمن لشراء الوقت الذي يحتاجه للقضاء على الانتفاضة. أخيرًا، استغلّ النظام الحساسية الروسية والصينية من صعود الإسلاميين إلى السلطة في معظم أرجاء العالم العربي وخسارة هاتين الدولتين لمواقعهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباعًا للحصول على دعمها، فضلًا عن تعقيدات علاقة هاتين الدولتين بالولايات المتحدة.

نتيجة إفلاسه داخليًا وعدم قدرته على الإصلاح أو اجتراح مقاربةٍ سياسيةٍ تؤدّي إلى حل الأزمة، ومع تعالي الأصوات الداعية إلى وقف عنف السلطة، سعى النظام إلى أقلمة الأزمة ثم تدويلها من خلال التركيز على أن ما يحدث لا يعدو كونه مؤامرةً كونيةً على مواقف سورية «المقاومة والممانعة»[14]. ونتيجة اعتقاده أن نقاط قوته الأساسية تنبع من مكانة سورية وموقعها الاستراتيجي، حاول النظام منذ البداية رسم المواجهة وكأنها مع الخارج على الرغم من أنها لم تكن كذلك قط. إذ لم يكن يرغب أحدٌ منذ بداية الأزمة في سقوط النظام لا أميركا ولا أوروبا ولا العرب، دع جانبًا الدول الإقليمية (مثل تركيا). إذ لم يحرك أحدٌ ساكنًا، عربيًا أو إقليميًا أو دوليًا حتى شهر آب/ أغسطس 2011 [15].

في السابع من آب/ أغسطس (السابع من رمضان) بدأ العالم العربي يتململ من عنف النظام، فوجّه الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالةً علنيةً إلى الرئيس السوري طالبه فيها بوقف إراقة الدماء[16]. وبعد خمسة أيام، في أثر زيارةٍ مهمّةٍ قام بها وزير الخارجية التركي إلى دمشق واجتماعه مدّة سبعِ ساعاتٍ بالأسد طالبه فيها بسحب قواته من مدينة حماة، قررت تركيا أن تتّخذ موقفًا

---

(14) Patrick Seale, «Assad Family Values: How the Son Learned to Quash a Rebellion from his Father,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 2 (March-April 2012).

(15) Tony Badran, «Obama's Options in Damascus: Why it's Time to Rein in Syria – and Turkey,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July-August 2011).

(16) انظر خطاب الملك إلى الرئيس السوري: «السعودية تستدعي سفيرها في دمشق للتشاور،» **الحياة**، 7/ 8/ 2011.

أكثر وضوحًا في عدائها للنظام في دمشق نتيجة فشل الزيارة[17]. أما دوليًا فعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي بدأت الولايات المتحدة وأوروبا بفرضها على النظام منذ شهر أيار/ مايو 2011، لم تُطالِب واشنطن بتنحّي الأسد إلّا في تموز/ يوليو من العام نفسه. أما مجلس الأمن فلم يتحرك جديًا لمناقشة الأزمة السورية إلا بعد مرور أكثر من ستة أشهر على اندلاع الانتفاضة – أي في تشرين الأول/ أكتوبر – بخلاف الحالة الليبية مثلًا، حيث تحرك مجلس الأمن في غضون أيامٍ لتشريع استخدام القوة لحماية المدنيين.

من جهةٍ أخرى، وبعد أن فقدت أي أملٍ بحصول تجاوبٍ من النظام يؤدِّي إلى عمليةٍ إصلاحيةٍ حقيقيةٍ، ونتيجة العنفً الذي ووجهت بهً، بدأت الحركة الاحتجاجية التي كانت تفتقر إلى أي تنظيم أو تمثيلٍ سياسي ترنو إلى تدخّلٍ دولي وإقليمي وعربي لوقف آلة النظام العسكرية عن القتل. ومن خلال قدرة الناشطين على تعويض غياب وسائل الإعلام العربية والدولية عن تغطية الاحتجاجات والعنف الذي استخدمه النظام في مواجهتها، تعاظم الأمل ببناء رأي عامٍّ عربي ودولي يؤدِّي إلى تدخّلٍ من نوعٍ ما. وبالفعل شكّلت تغطية الناشطين الإعلامية أداة ضغطٍ فاعلةٍ لكسر حاجز الصمت الذي استمر لأشهر عدة. ومع تشكّل حالةٍ تنظيميةٍ معينةٍ بدأت صرخات الدعوة إلى تدخّلٍ عربي ودولي ترتفع في التظاهرات كلها التي اقتصرت في البداية على أيام الجمعة قبل أن تتحوّل إلى نشاطٍ يومي بعد ذلك. لتحقيق هذه الغاية حاول الناشطون إبراز الدعم الإيراني ودعم حزب الله لآلة النظام العسكرية على أمل دفع الدول العربية «السُنية» إلى اعتبار الحالة السورية جزءًا من الصراع مع النفوذ الإيراني في المنطقة[18]. ومن خلال التركيز أيضًا على انتهاكات النظام للحرمات

---

(17) علي حسين باكير، «الثّورة السوريّة في المعادلة الإيرانيّة-التركية: المأزق الحاليّ والسّيناريوهات المتوقّعة،» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012)، و Damla Aras, «Turkish-Syrian Relations Go Downhill: The Syrian Uprising,» *Middle East Quarterly* (Spring 2012).

(18) انظر مثلًا تعامل المعارضة مع المهندسين الإيرانيين السبعة الذين جرى احتجازهم في حمص أواخر عام 2011.

والمقدّسات الدينية خصوصًا في شهر رمضان، من قصفٍ للمساجد والعبث بمحتوياتها وتمزيق المصاحف والاعتداء على الأئمة، حاول الناشطون دفع الأمور في هذا الاتجاه.

كما كان الهدف من رفع الأعلام التركية وصور رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان محاولةً أخرى لدفع أنقرة لتولّي دور حماية الانتفاضة التي حاول النظام وجزءٌ من المعارضة تصويرها على أنها انتفاضةٌ إسلاميةٌ ذات طابع سُني. وجرى التأكيد مرارًا على هذه المساعي من خلال إحراق الأعلام الإيرانية وأعلام حزب الله وكذلك أعلام روسيا والصين ليس فحسب باعتبارهم حلفاء للنظام إنما أيضًا باعتبارهم أعداءً للإسلام - السُني تحديدًا[19].

مع تشكّل المجلس الوطني في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بدأت مساعي التدويل من طرف المعارضة التي تبنّت خطابًا يؤكّد المصالح بدلًا من الشعارات، فجرت محاولاتٌ عديدةٌ من أقطاب المجلس الوطني لإرسال رسائل موجّهةٍ إلى الغرب تحديدًا لإقناعه بالتدخّل عبر الغمز حينًا من باب إعادة رسم التحالفات في المنطقة، مثل تصريحات رئيس المجلس الوطني برهان غليون المرتبطة بفكّ التحالف مع إيران وحزب الله[20]، أو استرجاع تصريحاتٍ سابقةٍ للناطقة الإعلامية باسم المجلس بسمة قضماني للتلفزة الفرنسية بإمكانية التعامل مع إسرائيل في حال تغير النظام في دمشق[21]، أو تهديدات شخصيات معارضة عديدة بوقف كل أشكال التعاون مع روسيا حال استمرارها بدعم النظام[22]. وعلى الرغم من أن الانتفاضة السورية لم تكن أبدًا

---

(19) جاءت تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في منزلة تأكيدٍ لأصحاب هذه النظرية على أن روسيا لا ترغب في رؤية نظام «سُني» في سورية. انظر تصريحات لافروف، في: محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، «لافروف لن يقوم نظام سُني في سورية» (العربية نت، 27/ 3/ 2012).

(20) «Syria Opposition Leader Interview Transcript: 'Stop the Killing Machine',» *Wall Street Journal*, 2/12/2011.

(21) سرعان ما نفت قضماني ما ورد في الحديث المزعوم مع الشبكة الفرنسية، وذلك على حسابها الشخصي على الفيسبوك.

(22) رائد جبر، «منتدى فالداي: روسيا تحاول تعويض خسائرها بالدّعوة إلى الاتّعاظ من تجربة ليبيا،» **الحياة**، 2/ 3/ 2012.

مرتبطةً بسياسة سـورية الخارجية أو مواقفها الإقليمية والدولية إلا أن المعارضة حاولت جعلها كذلك. فمن خلال إدراكها أن الدول لن تحرّكها مشاعر الغضب لرؤية الدم السوري المسفوح، ولا يعنيها إن حصل الشعب السوري على حريته وكرامته أم لا، جـاء الإغراء من بـاب المصالح، وهي تعني فـي الدرجة الأولى سياسة سورية الخارجية وتحالفاتها الإقليمية.

الطرفـان إذًا حـاولا أقلمة الأزمـة وتدويلها، النظـام لاعتقـاده أن هذه هي سـاحة لعبه المُفضّلـة وحيث معظم نقاط قوتـه، أما المعارضة فحاولت الشـيء نفسـه لأنها كانـت تُدرِك أنهـا أضعف كثيـرًا من إسـقاط النظام مـن دون معونةٍ خارجيةٍ من نوعٍ مـا، لذلك التقى الطرفـان على تدويل الأزمـة، لكن كلًّا منهما من زاوية رؤيته الخاصـة. وبالفعل، ونتيجة الجهد المشـترك للنظام والمعارضة بدأت الأزمة، ومنذ شهرها الخامس، تأخذ طابعًا إقليميًا ودوليًا، وراحت تتّضح الاصطفافات على هذين المستويين.

انخـرط النظام والمعارضة في سياسـات «كسـر عظم» لا تسـمح بأي نوع من أنواع التسوية، لأن مواقف الطرفين راحت تتّجه على نحوٍ متزايدٍ تجاه إلغاء الآخـر، وهو ما يجعل من الصعوبـة تخيّل وجود حوارٍ أو حلٍّ وسـطٍ، وإن جاء موقف المعارضة في منزلة ردّة فعلٍ على سياسـات النظام الذي أمعن في القمع والقتـل والتنكيل إلى درجةٍ مـا عادً ممكنًا معهـا تخيل قيام أي نـوعٍ من الحوار أو الحلّ السياسـي الذي يضمن بقاء أي شـيءٍ مـن النظام، وهذا يشـمل رموزه وشخوصه وممارساته.

2 - المستوى الدولي: مصالح متعارضة توسلت الأزمة السورية لتظهيرها

لم تشـهد ثورةٌ مـن ثورات الربيـع العربي حالـةً من الاصطفـاف الإقليمي والدولـي كما شـهدته الحالة السـورية. ويعود السـبب الرئيس فـي ذلك إلى أن سورية تشكّل بيضة القبان في توازناتٍ إقليميةٍ دقيقةٍ، فأي طرف يستميلها يكون قد غيّر ميـزان القوى لمصلحته بشـدّة. فضلًا عن ذلك، تقع سـورية على تخوم الملفّات السـاخنة الثلاثة في المنطقة، وهي العراق ولبنان وفلسطين، وهي تؤثر

وتتأثـر بها بقوة، ما جعل اسـتقرارها حاجـةً إقليميةً ودوليةً مـن جهة، ومن جهةٍ أخرى شـكّل دافعًا لأطرافٍ إقليميةٍ ودوليةٍ للتقرب منها، وتجلّى ذلك خصوصًا في الفترة التي سـبقت انـدلاع الانتفاضة. لكن، ومع بدء الثورة، راحت سـورية تتحوّل شيئًا فشيئًا من لاعبٍ أساسي في شؤون الإقليم إلى ساحة تنافسٍ إقليمي ودولـي، لتعود بهـا الحال إلى مـا كانت عليه في الخمسـينيات والسـتينيات من القرن الماضي.

أ - خصوم النظام على المستوى الدولي

صبَّ الغـزو الأميركي للعراق وأفغانسـتان فـي خدمة المصالـح الإيرانية، إذ أفضى الجهد الأميركيـة إلى تخليص إيران من خصمين اسـتراتيجيين يقبعان على حدودها الشـرقية والغربية، فاسـحةً المجـال أمام تنامي نفوذهـا الإقليمي. علاوةً علـى ذلـك، ونتيجـة تحالفها مـع سـورية ورعايتها حـزب اللـه اللبناني تمكّنـت طهران من الحصول على موطئ قدم لها على سـاحل البحر المتوسـط لتصبـح طرفًا له وزن فـي الصـراع العربي - الإسـرائيلي، وحتى فـي العلاقات البينية العربية. وعندما أكملت الولايات المتحدة انسـحابها من العراق في نهاية عـام 2011، تبيّن بوضوح مـدى التغيير الاسـتراتيجي الذي طرأ علـى المنطقة نتيجة المغامرات العسـكرية الأميركيـة، اذ امتدَّ قوس النفـوذ الإيراني من غرب أفغانستان إلى سـاحل البحر المتوسط، مرورًا بالعراق الذي تحوّل نتيجة سيطرة نخبة قريبة من طهـران على قراره السياسـي إلى حليفٍ وثيقٍ لنظـام الجمهورية الإسـلامية. مع ذلـك، وعلى الرغم مـن أن إيران حقّقت مكاسـب كبيـرةً نتيجة الفشـل الاسـتراتيجي الأميركي في المنطقة إلا أنها لـم تسـتطع بعد سـنوات من الكبـاش مـع أميـركا ودول الغـرب عمومًـا انتـزاع اعتـرافٍ بمكانتهـا الإقليمية الجديـدة، كمـا اسـتمر الضغط عليهـا في مـا يتعلّـق ببرنامجهـا النـووي. حالة الاستعصاء بين الطرفين بلغت ذروتها مع انسحاب القوات الأميركية من العراق وبـروز ما يشـبه الإقرار الأميركي والتسـليم الإقليمـي بأن إيـران ربحت الجولة في العراق. الثورة السـورية فتحت بارقة أملٍ أمام خصـوم إيران لتطويق نفوذها المتصاعـد، لا بل ودفعـه إلى التراجـع أيضًـا (Rollback) فتحوّلت سـورية بديلًا

من العراق باعتبارها ساحةَ صراعٍ وتنافسٍ، ما أدّى إلى نشوء حالة الاستقطاب الراهنة.

منذ البداية تولّت الولايات المتحدة وفرنسا قيادة التحرك السياسي الغربي في التعاطي مع الأزمة السورية، إلا أن ردودهما تميّزت بالارتباك خصوصًا في المراحل الأولى للانتفاضة، كما كانت تجاه معظم ثورات الربيع العربي. ومثل جميع الأطراف الأخرى، شكّلت الثورة السورية مفاجأةً كبيرةً لهاتين الدولتين. كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلةً تمامًا بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الاقتصاد الأميركي والغربي عمومًا. وعندما اندلعت الثورة السورية لم تخف واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق، لذلك كانت تُفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء الإقليمي حتى تتمكن من إنجاز سحب قوّاتها، ما يفسر تلكؤها في استغلال الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية على الرغم من تعالي الدعوات للقيام بذلك في واشنطن والعالم العربي[23].

لأنها كانت ترى أن الانسحاب من العراق أولويةٌ - لتحقيق وعدٍ انتخابي أطلقه الرئيس أوباما، ولإعادة التموضع الاستراتيجي على مستوى المنطقة والعالم - ولأنها كانت غير راغبة في القيام بمغامراتٍ عسكريةٍ جديدةٍ نتيجة الصعوبات الاقتصادية والتعقيدات الجيوسياسية للمشهد السوري، اتّبعت إدارة أوباما منذ البداية سياسة التصعيد المضبوط والنفَس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصاديًا وسياسيًا، وإنهاكه عسكريًا وأمنيًا، وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة، والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام. أما على الساحة الدولية فتولّت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون عملية عزل النظام ونزع شرعيته، ومحاصرته بقراراتٍ أمميةٍ تنتهي

---

(23) انظر البيان الصحافي الذي أدلى به السيناتور جون ماكين في شأن الوضع في سورية يوم 23 نيسان/ أبريل 2012، في: «Statement by Senator John McCain on the President's Announcement Today and the Situation in Syria,» (U.S. Senator John McCain, Arizona, 23 April 2012), on the Web: <http://www.mccain.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=PressOffice.PressReleases&ContentRecord_id=E00EBFE8-DCB2-D2F2-F70E-973DD74D361A>.

بوضع سـورية تحت وصايةٍ دوليـةٍ، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسـان على أمل اسـتخدامها لاحقًا أداةَ ضغطٍ إضافيـةٍ ضد النظام والتلويـح بتحويل القضية إلى المحكمـة الجنائية الدولية. وجاءت هذه الخطوات بطيئةً وعلى مراحل، وكانت في منزلة ردّة فعلٍ على تطوّرات الوضع الأمني على الأرض أكثر منها جزءًا من اسـتراتيجية واضحة ومتكاملة. لا بـل رأى بعضهم أن الغرض منهـا كان إعطاء الانطبـاع بأن واشـنطن تتّخذ خطـواتٍ لمعاقبة النظام السـوري على اسـتخدامه العنـف المفرط ضد المحتجّين، وإسـكات الأصوات المنتقـدة خصوصًا داخل أميـركا التي اتهمـت إدارة أوبامـا باتّباع سياسـة إخفاء الـرأس في الرمـال تجاه الأزمة السورية[24].

تُقر الولايات المتحدة بوجود مصلحةٍ حقيقيةٍ لها في تغيير سياسات النظام السـوري سـواء في ما يتعلّق بعلاقته مع إيران أو بمواقفه مـن الصراع العربي - الإسـرائيلي وغيرهـا مـن القضايـا الإقليميـة. لكـن علـى الرغـم مـن الدعوات الأميركية المتكـررة لتنحّـي رأس النظام إلا أن هناك شـكوكًا حقيقيـةً في ما إذا كانت واشـنطن تريد فعلًا إسـقاط النظـام، أو مجرد الاكتفاء بخروج أشـخاصٍ معينين منه على أن يؤدِّي ذلك إلى تغييرٍ في السياسات.

حتـى الآن لا يبدو واضحًا حجم التغيير الذي تريده واشـنطن في سـورية، لكنهـا فـي الأحوال كلهـا لا تريـد دفع ولـو جزءٍ بسـيطٍ مـن فاتورته، ما يفسـر سياسـة النفَس الطويل التي تتّبعها واشـنطن، والتي تلخص اسـتعدادها لمقارعة النظام بالدم السـوري حتى تنضج أحوال تسـويةٍ ما، أو يتوافر البديل الذي تأمن واشـنطن إلى سياسـاته وتركن إلى مواقفـه الإقليمية. حتى ذلـك الحين من غير المرجح أن تغير واشنطن أسلوب العمل الذي اتّبعته تجاه الأزمة منذ البداية[25].

تُشـكِّل المخاوف من البديل السـوري تحديـدًا جوهر الموقـف الأميركي

---

(24) Jon B. Alterman, «Getting Syria Right,» (Center for Strategic and International Studies (CSIS), 20 April 2012), on the Web: <http://csis.org/publication/getting-syria-right>.

(25) Aram Nerguizian and Joy Aoun, «Taking a Step Forward on Syria,» (Center for Strategic and International Studies (CSIS), 29 March 2012), on the Web: <http://csis.org/publication/taking-step-forward-syria>.

حتى الآن، وهو ما دلّت عليه تصريحات وزير الدفاع، ليون بانيتا[26]، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية، الجنرال مارتن دمبسي، ومدير الاستخبارات القومية، جيمس كلابر، عندما شكّك جميعهم في مناسباتٍ مختلفةٍ في ماهية المعارضة السورية، ودعوا إلى التريث في موضوع دعمها بالسلاح[27]، فضلًا عن الترويج لمقولات اختراق القاعدة لها، وهي كلها تصريحاتٌ ومواقف تصبُّ في مصلحة النظام السوري[28]. كما يمكننا القول بوجود مصلحةٍ أميركيةٍ - إسرائيليةٍ في استمرار حالةٍ من الصراع المنخفض الوتيرة (Low Intensity Conflict)، لأن ذلك يترك سورية ضعيفةً ومشغولةً بنفسها وبعيدةً من التدخّل في الملفّات الإقليمية المختلفة.

يبقى أن هدف واشنطن الأبرز في مقاربتها الأزمة السورية هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. إذ تنظر الولايات المتحدة إلى الصراع في سورية باعتباره جزءًا من حالة الكباش مع إيران، وهي عندما تساهم في إضعاف النظام السوري إنما تقوّي مواقفها التفاوضية تجاه إيران، الأمر الذي ظهر في الليونة المفاجئة التي أبدتها هذه الأخيرة في المحادثات النووية التي استضافتها اسطنبول في 13 و14 نيسان/ أبريل 2012، وكان حديث كبار المسؤولين الإيرانيين يقوم على استعدادهم لحلّ أزمة ملفهم النووي خلال مفاوضات بغداد المقررة أواخر أيار/ مايو 2012.

فضلًا عن ذلك، للولايات المتحدة مصلحة حقيقية في منع تشكّل قوس نفوذ إيراني يمتدُّ من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، لما

---

(26) آخر التصريحات التي أدلى بها بانيتا هي يوم 11 أيار/ مايو 2012 خلال مؤتمرٍ صحافي بعد يوم واحدٍ من تفجيرات دمشق التي استهدفت أحد الفروع الأمنية في منطقة القزاز، تصريحات بانيتا على شاشة تلفزيون (France 24) نشرة أخبار السّاعة الخامسة مساء بتوقيت غرينتش.

(27) آخر التصريحات الأميركية الرافضة لتسليح المعارضة جاءت على لسان السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، سوزان رايس التي اعتبرت أن تفجيرات 11 أيار/ مايو في دمشق تؤكّد صوابية الموقف الأميركي الرافض لتسليح المعارضة. تصريحات رايس على شاشة قناة العربية، نشرة أخبار الرابعة مساء بتوقيت مكة المكرمة.

(28) «أميركا اعترفت بـ «القاعدة» في سورية... هل يرتاح النظام،» السفير، 21/ 2/ 2012.

يشـكّله ذلك من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها فـي المنطقة. فقيام مثل هذا القوس قد يكون له تداعيات دولية واسعة خصوصًا إذا نشأ تحالف إيراني - صينـي أو إيرانـي - روسـي أو (وهو الاحتمال الأسـوأ بالنسـبة إلى واشـنطن) إيراني - روسي - صيني. مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات سوف تدفعها إلى الإصرار على إحداث تغييرٍ في سـورية بغض النظر عمّا إذا كان ذلك يشمل إسقاط النظام أو لا يشمله. فواشنطن لا يعنيها شيءٌ من مطالب السوريين الذين يـرون خلاصهم بسـقوط النظام، مـا يعنيها هو التحوّل في السياسـات السـورية بما يضمن إضعاف إيران، ويحول دون ظهور تحالفاتٍ أوسـع لها على السـاحة الدولية، وهو أمر سـيكون حتميًا إذا خرج نظام الأسـد منتصـرًا من هذه الأزمة. إذا تحقّق لواشنطن تغيير سياسات النظام في هذا الاتجاه، فإن بقاءه أو عدمه لن يكون ذا أهمية. ومع أن واشـنطن لا تفتأ تطالب برحيل الأسد إلا أن المؤشّرات كلها تؤكّد أنها لا تزال قادرةً على احتمال بقائه إذا استطاع تغيير سياساته وإعادة تأهيل نفسه دوليًا، وهو ما حدث سابقًا مع نظام القذافي بعد أزمة لوكربي[29].

ب - حلفاء النظام على المستوى الدولي

بدأت الأزمة السـورية مرتبطـةً بصيرورة الربيـع العربي إلا أنها سـرعان ما تحوّلت إلى صراع نفوذٍ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثمّ أخذت ترتبط بمسـتوىً أعلـى مـن التنافس بيـن القـوى العظمى فـي النظـام الدولـي، وتحديدًا روسـيا والصين من جهة، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهةٍ أخرى.

تتسـم طبيعة العلاقـات الأميركيـة مع روسـيا والصيـن تحديـدًا بحالةٍ من التعقيـد الشـديد انعكـس فـي مواقفها مـن الأزمـة السـورية التي أبـرزت مدى التجـاذب وتعـارض المصالـح بيـن العمالقـة الدولييـن فـي ملفّـاتٍ مختلفـةٍ. وبخـلاف الاعتقـاد السـائد، لا تشـكّل سـورية حالـةً مهمّـةً بذاتها بالنسـبة إلى موسكو أو بيجين إنما وسيلةً للاحتجاج على سياساتٍ أميركيةٍ تجاهها، أو جزءًا

---

(29) مقابلة شخصية للباحث مع أحد أبرز العاملين في مركز كارتر (Carter Center) في دمشق في 12 نيسان/ أبريل 2012، وذلك نقلًا عن مسؤولين في إدارة الرئيس أوباما.

من استراتيجيةٍ أوسع لمقايضتها في قضايا أكثر أهميةً تتركَّز في مناطق أكثر حيوية بالنسبة إليهما.

تعتقد روسيا أن إدارة الرئيس أوباما قامت بخداعها عندما أعربت عن رغبتها في انطلاقةٍ جديدةٍ في العلاقات بين البلدين، وهو الانطباع الذي أعطاه لقاء وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف في موسكو في عام 2009 عندما أمسك الطرفان بـ «زر كهربائي» وضغطاه معًا للإعراب عن رغبتهما المتبادلة في تجاوز التوتّر الذي ساد في حقبة الرئيس بوش الابن. وحصلت واشنطن في أثر ذلك على موافقةٍ روسيةٍ لتوفير ممرٍ لإيصال الإمدادات إلى القوات الأطلسية في أفغانستان بدلًا من خطوط الإمداد الباكستانية التي أصبحت أقلّ أمنًا نتيجة الهجمات المتكررة عليها. من جهةٍ أخرى، ساندت روسيا قرارًا في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوباتٍ إضافيةٍ على طهران في خصوص برنامجها النووي في صيف عام 2010 [30]. كانت موسكو تأمل من وراء هذا التعاون الحصول على تنازلاتٍ أميركيةٍ مرتبطةٍ بنشر الدرع الصاروخية على تخوم روسيا في وسط أوروبا وشرقها. بدلًا من ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إقامة هذه الدرع التي تعتقد روسيا أن هدفها الأساس هو شلّ قدرات الردع الاستراتيجية التي تملكها. لا بل قامت واشنطن بنشر رادارٍ متقدّم مرتبطٍ بالدرع في تركيا في عام 2011، وهو ما ولَّد ردّات فعلٍ روسيةٍ عنيفةٍ. وعلى الرغم من أن واشنطن تخلَّت عن خططها الرامية ضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الأطلسي، إلّا أن روسيا تعتقد أن ادماج دول أوروبا الشرقية كلها، ودول البلطيق الثلاث - التي كانت يومًا جزءًا من الاتحاد السوفياتي - أمنيًا في الناتو، واقتصاديًا في الاتحاد الأوروبي هو استمرارٌ لجهدٍ أميركي متواصلٍ لمحاصرة موسكو.

تمكّن الرئيس بوتن خلال ولايته الثانية بين عامي 2004 و2008 من استغلال انشغال واشنطن في الشرق الأوسط لاستعادة نفوذ روسيا في بعض

---

(30) صوتت روسيا إلى جانب القرار 1929 القاضي بفرض عقوبات على إيران، في حين جاءت المفاجأة بتصويت تركيا ضدّه، وهي التي كانت عضوًا غير دائمٍ في مجلس الأمن حينها.

مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، إلا أنه لا يزال يطمح خلال ولايته الرئاسية الجديدة التي بدأت في أيار/ مايو 2012 إلى تحقيق مزيدٍ من المكاسب عبر إنشاء الاتحاد الأوراسي قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربي العراق وأفغانستان، وتعود للتركيز على أوراسيا، وهو الأمر المتوقّع حصوله في عام 2015 [31].

عندما بدأت الأزمة السورية كانت موسكو منشغلةً بقضايا داخليةٍ وخارجيةٍ ليس من ضمنها سورية. داخليًا كانت الاستعدادات تجري على قدم وساقٍ لإعادة بوتن إلى الكرملين. وأدّى الدعم الأميركي المادي والمعنويّ للمعارضة الروسية التي تعاظم نفوذها مع اتّهامات لبوتن بالإشراف على تزوير الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، ثمّ انتقلت لتستهدف عودته إلى الرئاسة، إلى اعتقادٍ روسي أن واشنطن تسعى إلى نقل رياح التغيير العربي إلى موسكو[32]. من جهةٍ ثانيةٍ، أثار الاستغلال الأميركي قرارات مجلس الأمن في شأن ليبيا (1970 و1973)، وحرف هدفها من حماية المدنيين إلى إطاحة القذافي استياءً شديدًا في موسكو التي شعرت بالغبن بعد أن خسرت عقود تسليحٍ بمليارات الدولارات مع نظام القذافي[33].

إن ارتياب موسكو من دعم أميركا تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة وضعاها أيضًا في موقع الخائف من تصاعد هذا المدّ في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنسَ بعد تجاربها في أفغانستان والشيشان. فضلًا عن ذلك، تتوجّس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حقّقه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية. وباعتبار أن تركيا، وكذلك إرث الدولة العثمانية، هما خصم روسيا التاريخي، خصوصًا مع ما لها من نفوذٍ وامتداداتٍ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، يمكن القول إن ذلك قد أثر في الحسابات الروسية. وساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا

---

(31) Lauren Goodrich, «Russia: Rebuilding an Empire While It Can,» (Stratfor Global Intelligence, 31 October 2011).

(32) سمعان، «موسكو في حساباتها السورية... والروسية».

(33) جبر، «منتدى فالداي».

من تعاظـم النفوذ التركي من جهة، وارتباطه بتيـارات دينيةٍ من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنها حركةٌ إسـلاميةٌ سُنيّة تسعى إلى إطاحته وإحلال نظـام قريب من أنقرة في دمشـق. لذلك قررت موسـكو أن تلعب لعبة الإسـلام الشيعيّ الذي تقوده إيران في مواجهة الإسـلام السُني الذي تمثله تركيا، انطلاقًا من أن سقوط الأول الذي تمثل سـورية أهمّ أركانه يعني تحوّلًا استراتيجيًا لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط.

لكلِّ هذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمّنت موسكو شبكة حمايةٍ دوليـةٍ للنظام السـوري. لكنهـا بالمقابـل لا تربط سياسـاتها بمصير أشـخاصه، وهي لن تجد غضاضةً من ثمّ في الاسـتغناء عنهم بشـرط بقـاء توجّهات النظام الخارجيـة على حالها، وهذا ما يفسـر تركيز موسـكو الكبير فـي الآونة الأخيرة على وضع ومسـتقبل المؤسسـة العسـكرية السـورية التي تعدّها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سورية[34].

---

(34) انظـر: سـمعان، «موسـكو في حسـاباتها السـورية... والروسـية». كمـا كان لافتًـا التصريح الـذي أدلى بـه نائب وزيـر الخارجية الروسـي سـيرغي ريابكـوف عقب قمـة الثمانيـة الكبـار (G8) التي انعقدت في كامب ديفيد يومي 20 و21 أيار/ مايو 2012 إذ صرح: أن «تغيير السـلطة في دمشـق بشكلٍ جذري سـيكون مقبولًا بالنسـبة إلينا إذا لـم يرافقه سـفك الدماء والتدخّل الأجنبي وتسليح أحد الأطرافٍ والتحريض على اسـتخدام القوة وغير ذلك، وأي بديلٍ سيكون مرضيًا لنا بغض النظر عن النتائج». انظر: «الخارجية الروسـية: بنود البيان الختامي لقمّة الثماني حول سـورية مقبول تمامًا لدى موسـكو» (سـيريا نيـوز (Syria-News)) 21/ 5/ 2012، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=148346>.

هنـاك مـن يميل إلى ربـط التغير فـي الموقـف الروسـي بالتصريحات التـي أدلى بها رئيس شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية الإسـرائيلية، اللواء أفيف كوخافـي، في واشـنطن ونقلتها صحيفـة هآرتس من أنه «بينما كان يعتقد في السـابق أن بقاء النظام السـوري يخدم مصالح إسـرائيل، فإنه بات يعتقد اليوم أن سقوط النظام سيخدم على نحو أفضل مصالح إسـرائيل». انظر: أسعد تلحمي، «الاستخبارات العسكرية الإسـرائيلية تعتقد أن سقوط الأسد يخدم مصالح إسـرائيل،» **الحياة،** 17/ 5/ 2012. لكن الأهم في هذا الصدد هو ما صرّح به وزير الحرب الإسـرائيلي، إيهودا باراك، لشـبكة (CNN) خلال زيارته إلى واشنطن عندما قـال: «أعتقد أنه لا بد من إيجـاد طريقة... لتغيير النظام في سـورية، ومن الأفضـل اعتماد الطريقة اليمنيـة، أي تـرك الأسـد وفريقه يغـادرون البـلاد... مـن دون تفكيك الحـزب والاسـتخبارات والقوات المسلّحة». انظر: «داني أيالون لا يستبعد ضربةً عسكريةً أميركيةً ضدّ إيران وباراك يفضِّل النموذج اليمني في سوريا،» و«باراك: الرئيس السوري «انتهى أمره»،» **الحياة،** 17 و18/ 5/ 2012 على التوالي.

وخلصت روسيا إلى أن سقوط النظام في دمشق – وليس رموز النظام – يعني إضعافًا لإيران التي غدت تشكّل جزءًا أساسيًا من استراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأميركي والدور التركي الصاعد[35]. وبانتظار نضج الموقف الأميركي لإبرام صفقةٍ استراتيجيةٍ مع موسكو في عموم الصراع الدائر في الشرق الأوسط، ستبقى روسيا على الأرجح متمسكةً بموقفها[36].

أما الصين فلها أسبابٌ مختلفةٌ دعتها إلى اتخاذ مواقف مؤيدة للنظام السوري. لا بد من الإشارة أولًا إلى أن حجم المصالح الصينية في سورية لا تبرر أبدًا مجازفتها بإغضاب الغرب الذي ترتبط معه بشبكة مصالح هائلة[37]. ومن المعروف أيضًا أن الأسواق (التجارة) والنفط يشكّلان المحورين الأساسيين للسياسة الخارجية الصينية، وسورية تُشكّل جزءًا لا يكاد يُذكر من حجم التجارة الخارجية الصينية التي زادت في عام 2011 على تريليون دولار. كما أن سورية ليست دولةً نفطيةً مهمّةً يمكن أن تؤثر في حسابات الصين الاستراتيجية.

مع ذلك، فاجأت الصين كثيرين بتصويتها إلى جانب روسيا ضدّ قرارين في مجلس الأمن يدينان النظام السوري على انتهاكاته الخطرة لحقوق الإنسان في أثناء قمعه الحركة الاحتجاجية. يأتي الموقف الصيني على خلفية الاستياء من سياسات واشنطن تجاه مصالحها أكثر منه اهتمامًا بمصير النظام السوري ومستقبله.

---

(35) George Friedman, «Russia's Strategy,» (Stratfor Global Intelligence, 24 April 2012).

(36) هناك ميلٌ شديدٌ في وسائل الإعلام لتفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بوجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحرية في طرطوس، إلا أن هذه الأسباب ضعيفة جدًا لتفسير الموقف الروسي المتشدّد في دعم النظام، فعقود السلاح الروسية مع سورية تكاد قيمتها لا تذكر، أما قاعدة طرطوس فصغيرةٌ جدًا ولا تستطيع استيعاب السفن الروسية الكبيرة. وفقدت أهميتها بالنسبة إلى الروس بعد أن وافقت أوكرانيا على تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي باستخدام القاعدة البحرية في سيفاستبول، والذي كان مقرّرًا أن تنتهي مدّته في عام 2017. للوقوف على هذه النزعة، انظر مثلًا: بهاء أبو كروم، «أين يقف ميزان المصالح الروسي عربيًا،» **الحياة**، 14/3/2012.

(37) يشكّل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر شركاء الصين التجاريين على الساحة الدولية.

تشكِّل إيران - وليس سورية - محور اهتمام الصين في المنطقة، فإيران هي أكبر مورّد للنفط إلى الصين، ويرتبط البلدان باتّفاقاتٍ عديدةٍ لاستخراج النفط والغاز خصوصًا من حقل بارس الجنوبي العملاق، وللبلدين خطط استراتيجية لمدّ أنابيب للطاقة بينهما عبر أفغانستان، إلا أن الغزو الأميركي لهذا البلد عطَّل هذه الخطط إلى أجلٍ غير مسمّى[38]. ومنذ أن أصبحت مستوردًا خالصًا للنفط ابتداءً من عام 1993 بدأت الصين تنظر إلى تعاونها مع إيران باعتباره ركنًا أساسيًا في استراتيجيتها الساعية إلى تأمين حاجاتها من الطاقة، وهي الاستراتيجية التي ما فتئت تعقِّدها العقوبات المتزايدة التي تفرضها واشنطن على طهران، لكن انتخاب الرئيس أوباما في عام 2008 أضفى مزيدًا من التعقيد على العلاقات الأميركية - الصينية.

منذ مجيئها إلى السلطة أخذت إدارة الرئيس أوباما تنقل اهتمامها من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، حيث تتجمع القوى النووية الكبرى والدول الناشئة اقتصاديًا أو ذات الاقتصادات المهمّة. ففي تلك المنطقة أو على تخومها تقبع قوى نووية كبرى (إضافةً إلى الولايات المتحدة هناك روسيا - الصين - الهند - باكستان وكوريا الشمالية أيضًا). وهي تحتضن ثاني أكبر اقتصادين وثالثهما في العالم (الصين واليابان)، وفيها أيضًا عددٌ من الدول التي يزيد ناتجها الإجمالي القومي على تريليون دولار (كوريا الجنوبية - روسيا والهند)، وتشكّل اقتصادات هذه المنطقة إذا شملت الولايات المتحدة أكثر من 50 في المئة من إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي.

تعتقد الصين أن واشنطن بنقل اهتمامها إلى منطقة المحيط الهادئ إنما تسعى إلى محاصرتها والسيطرة على خطوط تجارتها وإمدادات الطاقة والمواد الأولية الضرورية لصناعتها، ومن ثم نموّها الاقتصادي. وتراقب الصين بقلقٍ شديدٍ الجهد الأميركي الرامي إلى تطويقها عبر تحالفاتٍ مع جيرانها المتوجّسين من الصعود السريع لها. هذه السياسات الأميركية تستهدف، كما ترى بيجين،

---

(38) انظر: مروان قبلان، «دبلوماسية الصين النفطية واحتمالات الصِّدام مع أميركا،» دراسات إستراتيجية (جامعة دمشق)، العدد 47 (صيف 2007)، ص 54-74.

استقرارها الداخلي، لأن تعطيل عجلة نموّها الاقتصادي أو إبطاءه سوف يؤثر في قدرتها على توفير فرص عمل للملايين من الصينيين، فضلًا عن إضعاف قدرتها على رفع مستوى الدخل لنحو 900 مليون صيني يرزحون تحت خط الفقر[39].

من المعروف أن الصين لم تكن متحمسةً أصلًا لوصول باراك أوباما إلى السلطة في واشنطن، حيث كانت أكثر ارتياحًا في التعامل مع الجمهوريين الذين يركّزون أكثر على مسائل الأمن القومي بدلًا من الاقتصاد. وتحقّقت مخاوفها عندما بدأت إدارة أوباما تمارس ضغطًا شديدًا عليها لخفض العجز في الميزان التجاري بين البلدين الذي يميل بشدّة لمصلحة الصين، كما تعاظم الضغط لتحرير العملة الصينية ورفع قيمتها مقابل الدولار الأميركي. سياسيًا، أثار أوباما غضب الحكومة الصينية عندما استقبل في البيت الأبيض الزعيم الروحي للتبت الدالاي لاما، وعدَّته تشجيعًا على انفصال الإقليم عن الصين. في الوقت نفسه قام أوباما بإقرار صفقة أسلحةٍ كبيرةٍ لتايوان ما زاد الأمور سوءًا. الوجود العسكري الأميركي على تخوم بحر الصين الجنوبي الذي أخذ يتزايد خصوصًا عقب الإعلان عن «عقيدة أوباما» زاد مخاوف بيجين تجاه النيّات الأميركية[40].

هذ الضغط الأميركي المتزايد هو ما دفع الصين إلى الاستنتاج أن سقوط النظام السوري سيؤدّي إلى إضعاف إيران، وقد يفضي في نهاية المطاف إلى وقوع هذه الأخيرة نفسها في قبضة الولايات المتحدة. إذا حصل ذلك، سيكون من وجهة نظر الصين تحوّلًا استراتيجيًا غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة. إذ إن ذلك سيضع نحو 60 في المئة من نفط العالم تحت السيطرة الأميركية المباشرة، وسيشكّل ورقة ضغطٍ أميركيةٍ مهمّةٍ في وجه الصينيين، وسيحكم بالفشل على أي خططٍ مستقبليةٍ لتحويل إيران إلى حليفٍ استراتيجي يمدّ الصين بالطاقة مقابل التكنولوجيا العسكرية التي تنشدها إيران.

---

(39) George Friedman, «The State of the World: Assessing China's Strategy,» (Stratfor Global Intelligence, 5 March 2012).

(40) Marwan Kabalan, «Motive Behind China's Vetoes on Syria,» *Gulf News*, 23/3/2012.

في النتيجة، لا تشكِّل الأزمة السورية بالنسبة إلى القوى الرئيسة الكبرى في النظام الدولي حدثًا مهمًّا بحدّ ذاته إلا من زاوية قدرتها على التّأثير في موازين القوى الإقليمية التي تؤثر بدورها في مصالح هذه الدول على الساحة الدولية. وعليه، فإن هذه القوى تطوّر مواقفها من الأزمة من باب التحوّلات الاستراتيجية التي يمكن أن تنشأ عن سقوط النظام أو بقائه، أما مطالب الحركة الاحتجاجية السورية في الحرية والكرامة الإنسانية أو مساعي النظام للبقاء بأي ثمنٍ فهي أمورٌ لا تعنيها إلا بمقدار ما يساعد ذلك في تحقيق مصالحها في التغيير أو منعه.

مع ذلك، على الرغم من تشابك المصالح وتعارضها، فإن أحدًا من القوى الكبرى لا يبدو مستعدًا لتحمّل تكاليف فاتورة التغيير في سورية أو منعه عبر التدخّل العسكري المباشر، لذلك كان مفهومًا أن تلجأ هذه الدول إلى الأسلوب التقليدي الذي طالما اعتمدته في أيام الحرب الباردة، وهي حروبٌ الوكالة، إذ يسعى الجميع إلى تحقيق أغراضهم الاستراتيجية من خلال وكلاء محليين بغض النظر عن الثمن الذي يتحمّله هؤلاء.

ثانيًا: المستوى الإقليمي: صراع الأهلّة

بمقدار ما شكّلت الأزمة السورية حالة استقطابٍ دولي، شكّلت في المقابل بؤرة استقطابٍ إقليمي أكبر، فالتّأثير هنا أكثر مباشرة نتيجة القرب الجغرافي والتداخل المذهبي والتنافر الأيديولوجي وحجم المصالح والصراع على النفوذ وتصوّر الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية للتهديدات التي تواجههم والفرص المتاحة لها لتحقيق غاياتها.

1 - خصوم النظام على المستوى الإقليمي

يمكن القول إنه عندما بدأت الأزمة في سورية كان النظام في دمشق يتمتّع بشبكة علاقاتٍ إقليميةٍ مستقرةٍ وبيئة جوارٍ مريحةٍ نوعًا ما. فعلاقات النظام العربية كانت جيدة عمومًا حتى مع أطراف معسكر الاعتدال باستثناء نظام

الرئيس مبارك في مصر. فالعلاقات مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية كانت قد دخلت في طور الهدوء عقب المصالحة الشهيرة في قمة الكويت العربية، ثمّ تبادل الزيارات بين الرئيس السوري والملك السعودي. كما شكّلت علاقات سورية مع قطر وتركيا شبكة حمايةٍ إقليميةٍ فاعلةٍ بالنسبة إلى النظام امتدّت منذ أزمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، في عام 2005، وتبلورت أكثر خلال حرب تموز/ يوليو 2006 والعدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2008. لكن التطوّرات التي جرت في الملفّات الرئيسة الثلاثة التي اعتاد النظام أن يلعب بها - وهي العراق ولبنان والمصالحة الفلسطينية - أدّت إلى تفكيك شبكة علاقاته الإقليمية بما فيها تلك التي تربطه بحلفائه القطريين والأتراك حتى قبل بداية الأزمة[41].

بعد أن فازت كتلة «القائمة العراقية» التي يرئسها إياد علاوي في الانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس 2010، سعت تركيا وقطر والسعودية إلى استغلال هذه النتائج لإخراج رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي من الحكم، وذلك لقربه الشديد من إيران وتبنّيه سياساتٍ إقصائيةٍ واضحةٍ في حق سُنّة العراق. وحاولت هذه الدول كسب تأييد سورية في الصراع الدائر مع إيران في شأن شخصية المالكي. بدت سورية مستعدةً لدعم ترشيح علاوي في البداية، لكنها وتحت الضغط الإيراني عادت وأيدت المالكي الذي نجح في تشكيل حكومته بعد نحو ثمانية أشهر من الشلل السياسي. هذا الموقف أغضب حلفاء دمشق في الدوحة وأنقرة، كما أثار حفيظة الرياض التي كانت تسعى إلى مزيدٍ من التقارب مع سورية أملًا في إبعادها عن إيران[42].

بالمثل، أدّى إسقاط حكومة سعد الحريري في لبنان في كانون الثاني/ يناير 2011، أي قبل شهرين فقط من اندلاع الثورة السورية، ومن ثمّ الإطاحة باتّفاق الدوحة الذي أنهى الاستعصاء الدستوري الناجم عن فشل انتخاب رئيسٍ جديدٍ

---

(41) Alterman, «Getting Syria Right,» on the Web: <http://csis.org/publication/getting-syria-right>.

(42) Marwan Kabalan, «The New Middle Eastern Alignment,» *Syria Today*, (February 2/2012).

للجمهورية في لبنان في عام 2008، إلى إثارة قطر وتركيا من جديد، وهما الطرفان الراعيان للاتّفاق في لبنان. كما أفضى فشل الوساطة التركية - القطرية لحلّ الأزمة إلى مزيدٍ من التباعد مع سورية. الاعتقاد بأن دمشق كانت تمنع أيضًا حصول تقدّم في ملفّ المصالحة الفلسطينية زاد الأمور تعقيدًا. لذلك، عندما اندلعت الثورة السورية كان حلفاء سورية الإقليميون مستعدّين سلفًا للابتعاد منها[43].

إن اشتداد الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة حوادث البحرين التي جاءت في أحوال الربيع العربي، واتّهام إيران بتأجيجها، ساهما أيضًا في تحديد توجّهات هذه الدول تجاه الثورة السورية.

حاولت دول الخليج خصوصًا قطر، وكذلك تركيا، في بداية الأمر تطويق الأزمة عبر إقناع دمشق التي كانت لا تزال حليفًا باتخاذ خطوات إصلاحية تمتص غضب المحتجّين وتمنع التصعيد، لكن النظام لم يتزحزح. ومع اتضاح فشل هذه المساعي واتساع نطاق الاحتجاجات، وأخذًا في الحسبان نتائج الثورات العربية، بدا أن النظام في سورية ساقطٌ لا محالة.

بادرت تركيا أول الأمر إلى استغلال حالة الارتباك التي يعيشها النظام للدفع في اتجاه تأليف حكومة وحدة وطنية تشمل ممثلين عن تنظيم الإخوان المسلمين، ما يضمن لها نفوذًا واسعًا داخلها على اعتبار أن هؤلاء حلفاءٌ لها. لكن المحاولة فشلت، ما دفع أنقرة إلى إشهار عدائها للنظام عبر احتضان معارضاته السياسية، ثم العسكرية عندما بدأت الثورة تأخذ منحىً أكثر عنفًا[44].

حاولت تركيا الاستفادة من دروس الربيع العربي، فسارعت إلى دعم الثورة حتى لا تقع في الخطأ الذي ارتكبته في ليبيا، حين عارضت أول الأمر محاولات إسقاط القذافي، آخذةً في الحسبان مصالحها الاقتصادية الكبيرة مع النظام الليبي التي تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار، لكن تحوّل

---

(43) Marwan Kabalan, «Qatar Aspires for Key Regional Role,» *Gulf News*, 16/3/2012.

(44) Aras, «Turkish-Syrian Relations Go Downhill».

الميزان العسكري لغير مصلحة القذافي دفع تركيا إلى تغيير موقفها[45].

أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير في سورية لأسبابٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وجيوسياسيةٍ. سياسيًا أخذت تركيا في أحوال الربيع العربي تؤدّي دور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة، وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سورية أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل مستقبلًا حال تمكّن هؤلاء من سلوك طريق السلطة كما فعل رفاقهم في مصر وتونس وليبيا والمغرب. هذا سيعظّم من دون شكٍّ نفوذ تركيا المتنامي أصلًا ليس في سورية فحسب إنما في عموم المنطقة.

اقتصاديًا، تمثّل سورية ممرًا رئيسًا للبضائع التركية إلى العالم العربي، خصوصًا إلى الخليج، لذلك فإن المصالح التجارية التركية تتطلّب وجود نظام صديقٍ في دمشق، وهو أمرٌ لم يعد ممكنًا بعد أن جاهرت تركيا بدعمها الثورة[46]. وجيوسياسيًا وهو الأهمّ، رأت تركيا أن تفرّد إيران بالنفوذ في العراق خصوصًا بعد انسحاب الأميركيين مع وجود نفوذٍ إيرانيٍ كبيرٍ في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذٍ إيراني يمتدّ من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط[47]. لذلك، عندما اندلعت الثورة السورية لاحت لتركيا فرصةٌ ذهبيةٌ لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال إصرارها على إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق، وإنشاء نظامٍ بديلٍ يكون قريبًا منها، ويشكّل حليفًا استراتيجيا لها[48].

فضلًا عن ذلك، كانت تركيا مهتمّةً بتنويع مصادر الطاقة التي تحتاجها، إذ تحصل على 60 في المئة من حاجتها إلى الغاز من روسيا. وعلى الرغم

---

(45) المصدر نفسه.

(46) kemal kirişci and Neslihan kaptanoğlu, «The Politics of Trade and Turkish Foreign Policy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 47, no. 5 (September 2011), p. 711.

(47) Mustafa Akyol, «Turkey Vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 2 (March-April 2012).

(48) Bulent Aliriza and Stephen Flanagan, «The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics,» (Center for Strategic and International Studies (CSIS), 12 April 2012), on the Web: <http://csis.org/files/publication/120413_gf_aliriza_flanagan.pdf>.

من محـاولات أنقـرة تقليل اعتمادهـا على الغاز الروسـي - نظرًا إلـى ميل هذه الأخيرة إلى اسـتخدام صادراتها من الطاقة باعتبارها أدواتٍ ضغط سياسـي على زُبُنها - إلّا أنها لم تنجح في تحقيق نتائج مهمّة. وتشكّل قطر واحدةً من البدائل المحتملة للغاز الروسـي بالنسبة إلى تركيا، لكن روسـيا التي تخشى تحرر زُبُنها من سيطرتها على مـوارد طاقتهم ضغطت على سـورية لرفض فكرة مـدّ أنابيب للغاز من قطر إلى تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية[49].

ما حصل مع تركيا ينطبق كذلك على دول الخليج العربية التي ساءها تفرد إيران بالسـيطرة على القرار في العراق، وتمدّد نفوذها ليشمل الهلال الممتد من حدود أفغانسـتان إلى البحر المتوسـط. وكانت المملكة العربية السـعودية على وجه الخصوص هي الأكثر حساسـيةً تجاه هلالٍ شيعي يمتدُّ شمال حدودها مع العراق وبلاد الشـام[50]. هذا فضلًا عن مخاوف من تصاعـد النفوذ الإيراني في اليمـن حيث التمرد الحوثي، ومحـاولات طهران التدخّل في الشـؤون الداخلية لدولٍ خليجيةٍ عدّة، حيث أقلياتٌ شـيعيةٌ مهمّةٌ، وهو ما كشـفت عنه تصريحات عددٍ من المسؤولين الإيرانيين.

وجد خصوم النظام الإقليميون في الثورة السورية فرصةً لتغيير تحالفاتهم، وذلك في مسعىً منهم للتأثير في موازين القوى الإقليمية عبر تحويل سورية من حليفٍ لإيران إلى خصمٍ لها، وبما يشكِّل حائط صدٍّ لنفوذها الإقليمي المتعاظم بعـد أن فقد العـراق إمكّانية القيـام بهذا الـدور[51]. وبذلك غلبـت على مواقف هـؤلاء الحسـابات الاسـتراتيجية وليـس مصالح الشـعب السـوري فـي الحرية والكرامة الإنسانية.

بلغـت علاقات القـوى الإقليميـة التي تخاصـم النظـام مرحلةً من السـوء

(49) «Russia's Energy Plans for Turkey,» (Stratfor Global Intelligence, 20 March 2012).

(50) George Friedman, «From the Mediterranean to the Hindu Kush: Rethinking the Region,» (Stratfor Global Intelligence, 18 October 2011).

(51) Joseph Holliday, «The Struggle for Syria in 2011: An Operational and Regional Analysis,» (Middle East Security Report; no. 2, Institute for the Study of War (ISW), December 2011), p. 23.

أصبح من المتعذّر التعامل معه مجددًا، لذلك تجد هذه الدول أن لا مناص من إسقاط النظام واستبداله، وهي تعمل ما بوسعها لتحقيق ذلك، وهو أمرٌ لم يجد رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، غضاضةً من التصريح به علنًا عندما قال في معرض تعليقه على خطّة كوفي أنان أن تركيا لا يمكنها القبول بحلٍّ يُبقي على النظام السوري في السلطة[52]، في حين دعت السعودية وقطر إلى استخدام القوة العسكرية للإطاحة بالنظام إما عبر تسليح المعارضة وأما إرسال قوّاتٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ، أو حتى أمميةٍ، لوقف العنف الذي يمارسه النظام بحقّ المحتجّين[53].

2 - حلفاء النظام على المستوى الإقليمي

تشكّل إيران وحكومة نوري المالكي في العراق وحزب الله في لبنان أبرز حلفاء النظام السوري إقليميًا. وعلى الرغم من تماهي الانقسامات السياسية في المنطقة مع الانتماءات المذهبية، إلا أن مواقف هذه الأطراف من الثورة السورية تقوم على حساباتٍ جيوستراتيجية قد تأخذ لبوسًا طائفيًا، وإن لم تكن في حقيقتها كذلك.

تُعدُّ إيران الداعم الرئيس للنظام السوري، وترى أن سقوطه يوجه ضربةً قويةً لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانية خصوصًا في العقد الأخير حول فكرة التحوّل إلى قوّةٍ إقليميةٍ كبرى، مستفيدةً من التغيرات الاستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام البعث في العراق ونظام طالبان في أفغانستان، ثم تراجُع النفوذ الأميركي وانكفاء مشروعه بعد سلسلة الإخفاقات التي مُني بها خلال السنوات الأخيرة. وتُشكّل سورية في هذا الإطار حجر الزاوية في المشروع الإيراني، إذ تسمح سورية لإيران بالإطلال على البحر المتوسط والصراع العربي -

---

(52) يوسف الشريف، «رسائل تركية إلى طهران وتل أبيب خلال اجتماع أصدقاء سورية وبعده،» **الحياة**، 9/ 4/ 2012.

(53) Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 2 (March-April 2012).

الإسرائيلي، وتشكّل جسر تواصلها البري الوحيد مع حزب الله في لبنان.

مع استكمال سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام 2011 بلغ المشروع الإيراني ذروته، إذ نشأ تواصلٌ جغرافي أول مرة بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، ما أدّى إلى إنشاء قوس نفوذٍ استراتيجي يشمل هذه الدول، ويشكّل حاجزًا طبيعيًا بين تركيا من جهة وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهةٍ أخرى. ونظرًا إلى حيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي وضعت إيران كلّ ثقلها وراء دعم النظام في دمشق.

كما ساهمت إيران في إحداث تحوّلٍ سياسي مهمٍّ في علاقات سورية بالعراق، إذ انتقلت بغداد من خصمٍ للسياسات السورية إلى حليفٍ لها، وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري خصوصًا بعد فرض سلسلةٍ من العقوبات الاقتصادية الدولية ضدّه على خلفية معالجته الأزمة[54].

ترى إيران أن الصراع الدائر في سورية يمثل امتدادًا للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة والمحور المعادي لسياساتها (المحور التركي - الخليجي) من جهةٍ أخرى، لذلك يسود الاعتقاد بأن سقوط النظام في سورية سوف يؤدّي إلى إضعاف، وربّما إسقاط، حكومة المالكي في العراق، وإضعاف حزب الله في لبنان. وسواء كان هذا التصوّر خاطئًا أم صحيحًا، كان للنظام السوري مصلحةٌ كبيرةٌ في تعزيزه عبر التأكيد أن هزيمته تعني هزيمة حلفائه، وانتصاره هو نصرٌ لهم.

باعتبار أن جميع أطراف المحور الإيراني يدينون بالمذهب الشيعي أو من المحسوبين عليه[55]، في حين يدين جميع خصومه الإقليميين على المذهب السُني، أخذ الصراع بُعدًا مذهبيًا راح يتّضح بازديادٍ بمرور الوقت، وساعد

---

(54) Michael S. Schmidt and Yasir Ghazi, «Iraqi Leader Backs Syria, with a Nudge from Iran,» *New York Times*, 12/8/2011.

(55) يعتبر النظام السوري نفسه نظامًا علمانيًا، إلّا أنّ تطييف النزاع يصب في مصلحته عمومًا، ما دفعه إلى اعتبار نفسه أكثر قربًا من المذهب الشيعي.

في إعطاء الصراع هذا الطابع خروج حركة حماس (السُنية) من التحالف (الإيراني)، وهي التي ظلّت جزءًا منه حتى اندلاع الانتفاضة السورية[56].

هكذا، وبسبب الأزمة السورية أخذت تظهر تحالفاتٌ جديدةٌ تقودها إقليميًا دولتان مركزيتان: إيران حليفة النظام وتركيا حليفة المعارضة وراعيها الرئيس. وفي شأن هذين المركزين التفّت قوىً إقليميةٌ أخرى كانت ترى في تحالفها في شأن قضية إسقاط النظام أو بقائه معركةً شديدة الأهمية لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

ثالثًا: مآلات الصراع على سورية

بعد توضيح مصالح الأطراف الفاعلين في الأزمة السورية وغاياتها على المستويات المحلية والدولية والإقليمية، نستخدم في هذا المحور الأخير من الدراسة بعض النماذج الرياضية التي يمكن أن تساعد في الإجابة عن فرضيات الدراسة، ومن خلالها التنبّؤ بالمسارات التي يمكن أن تسلكها الأزمة السورية.

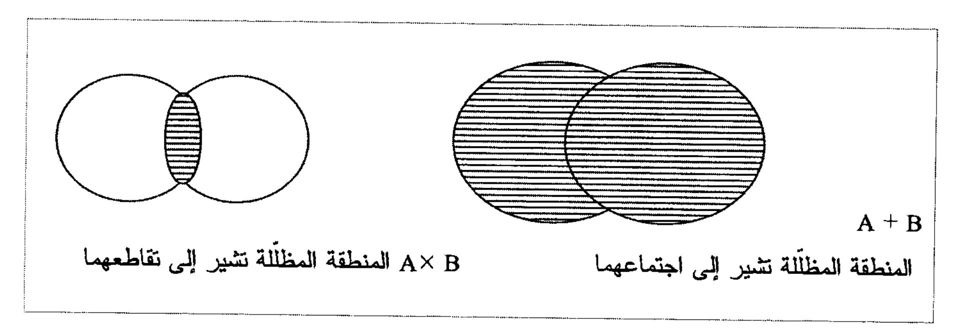
لنمذجة ما تقدَّم رياضيًا نأخذ بعض مبادئ نظرية المجموعات (Set Theory). والمجموعة، حدسيًا، أو ببساطة، هي تجمعٌ لأشياءٍ عدة ليس للترتيب فيها أي قيمة. ونؤكِّد كلمة «ببساطة»، لأن ليس للمجموعة، إذا توخينا الدقة، تعريف، بل إنها تُعدُّ من الكلمات الأولية، أي من اللامعرفات (Undefined Term) في نظرية المجموعات. وسنعتمد في دراستنا على ما يسمّى Naive Set Theory) الذي اتّبعه الرياضي الأميركي بول هالمس (Paul Halmos) في كتابه المعروف الذي يحمل الاسم نفسه (*Naive Set Theory*).

سندرس الآن بعض العمليات على المجموعات التي نحتاجها في دراستنا، أو ما يسمّى جبر المجموعات. نقول عن مجموعتين إنهما متساويتان إذا كان للمجموعتين العناصر نفسها فحسب. ونقول عن مجموعة A أنها

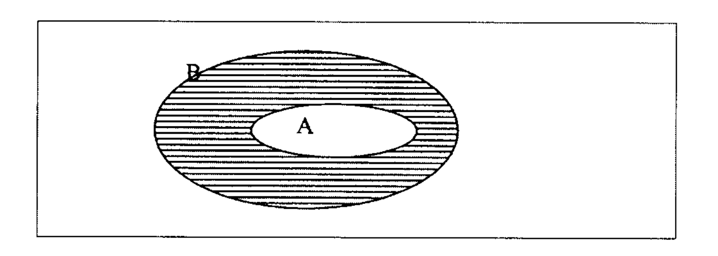
(56) Marwan Kabalan, «Survival in a Quickly Shifting Landscape,» *Syria Today*, (November 2011).

مجموعـــة جزئيـــة مـن مجمــوعـــة B إذا كان كلّ عنصـر مـن A عنصـــرًا من B، ونُعبّر عـن ذلك رمزيًا بــ B ⊆ A، ونقول إن A مُحتواة فـي B. واجتماع (اتحـاد) (Union) مجموعتيـن (يسـمّى أحيانًـا الجمـع المنطقـي (Logical Sum)) يتألف، ببسـاطة، من مجموع العناصر كلها التي تنتمـي إلى إحدى المجموعتين على الأقل، أي هي مجموعة العناصر كلها المشـتركة وغير المشتركة الموجودة فـي أي من المجموعتيـن. ونرمـز لاجتماع المجموعتيـن A وB بالرمـز A + B. وتقاطـع (Intersection) مجموعتيـــن (يسـمّى أحيانًا الجـداء المنطقـي Logical Product) هـو مجموعة العناصـر التي تنتمي إلـى كلٍّ مـن المجموعتين في آن، بمعنى أنها العناصر المشـتركة بين المجموعتين، ونرمـز لتقاطع المجموعتين A وB بالرمز B × A.

يمكن تمثيل المجموعات والعمليات عليها باستخدام ما يُسمّى مخطّطات فـن (Venn diagram). ومخطّـط فـن هـو مجـرد شـكل «منحـنٍ» مغلق يُسـتخدم للإشـارة إلى مجموعـة النقاط كلهـا الواقعة داخل الشّـكل، وهـذه النّقاط تمثل عناصـر المجموعـة المـراد تمثيلهـا. فاجتمـاع المجموعتيـن A وB وتقاطعهما يمكن تمثيله على النحو التالي:



إذا كانت B ⊆ A(مجموعة جزئية من B) فإننا نعرف فرق (Difference) مجموعتين B و A (الفرق بين B وA) أو المتممة النسبية (Relative Complement) بأنه مجموعة العناصر التي تنتمي إلى B ولا تنتمي إلى A، ونرمز لهذا الفرق بالرمز B - A. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريف الفرق بين مجموعتين، عمومًا، لا يشترط أن تكون إحدى المجموعتين مُحتواةً في الأخرى.

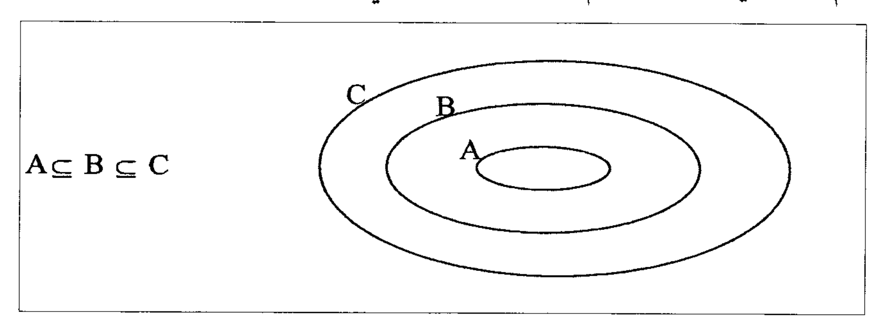


المنطقة المظلّلة تشير إلى A-B (الفرق بين المجموعتين A وB)

بالعودة إلى بحثنا نجد أن:

المعسكر الأول (معسكر التغيير)

نتحدَّث في هذا المعسكر عن مجموعات الأفراد أو الدول المعنية بتغيير النظام السوري، وباستخدام مخطّطات فن التي تعبِّر عن هذا المعسكر نجد:



لذلك فإن A +B + C=C، أي إن اجتماعها يساوي أكبر المجموعات وA= A × B ×C، أي إن تقاطعها يساوي أصغر المجموعات.

(A) ترمز لمجموعة السوريين المعنيين بتغيير النظام، ولهم أهدافٌ محدّدة (الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، وهم غير معنيين بسياسات بلدهم الإقليمية).

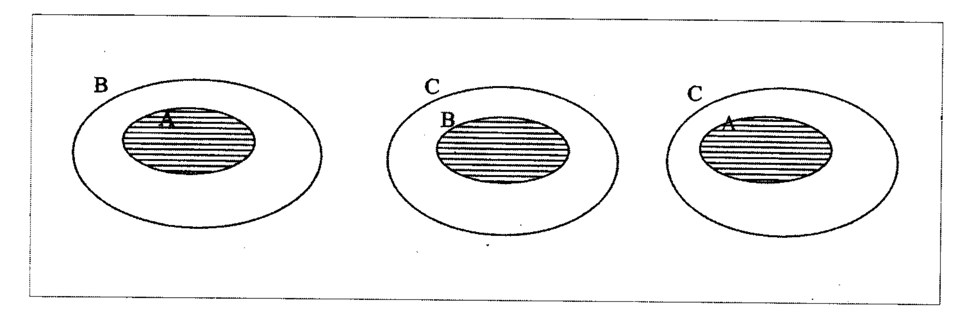
(B) ترمز لمجموعة الدول الإقليمية التي تعمل على تغيير النظام، وهي تحديدًا دول الخليج وتركيا (لهم أهدافٌ أوسع مرتبطة أساسًا بتغيير موازين القوى الإقليمية وإضعاف النفوذ الإيراني).

(C) ترمز لمجموعة القوى الدولية التي تعمل على تغيير النظام أو تغيير سياساته، وهي الولايات المتحدة ودول الغرب عمومًا (لهما أهداف أوسع مما سبق في المجموعتين A وB، وهي معنية ليس فحسب بتغيير موازين القوى الإقليمية، إنما بانعكاسات ذلك على علاقاتها مع القوى الأخرى الكبرى في النظام الدولي، وخصوصًا الصين وروسيا).

نلاحظ أن أهداف B أوسع من أهداف A، وأهداف C أوسع من أهداف كلّ من A وB، لذلك نجد أن:

$A \times B = A$ و $B \times C = B$ و $A \times C = A$

باستخدام مخطّطات فن يمكن تمثيل العلاقات على النحو التالي:

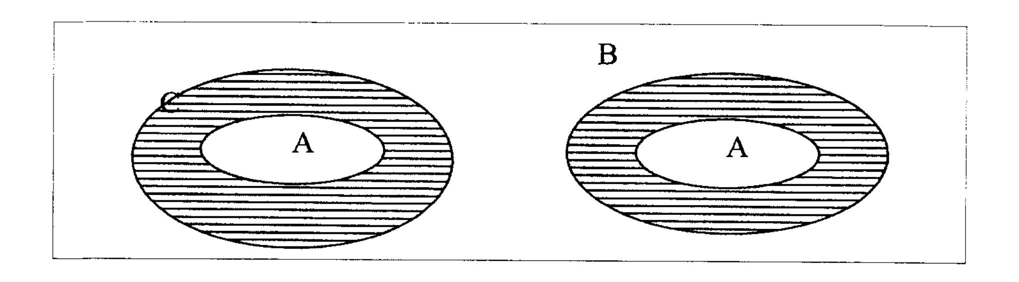


المنطقة المظلّلة تعبر عن تقاطع المجموعتين C وA المنطقة المظلّلة تعبر عن تقاطع المجموعتين C وB المنطقة المظلّلة تعبر عن تقاطع المجموعتين A وB

$A \times B = A$ $B \times C = B$ $A \times C = A$

كذلك، فإن: A = مجموعة تغيير النظام وممارساته السلطوية (غير معنية بسياسات النظام الإقليمية والدولية)

B–A = مجموعة تغيير سياسات النظام إقليميًا C–A = مجموعة تغيير سياسات النظام إقليميًا ودوليًا



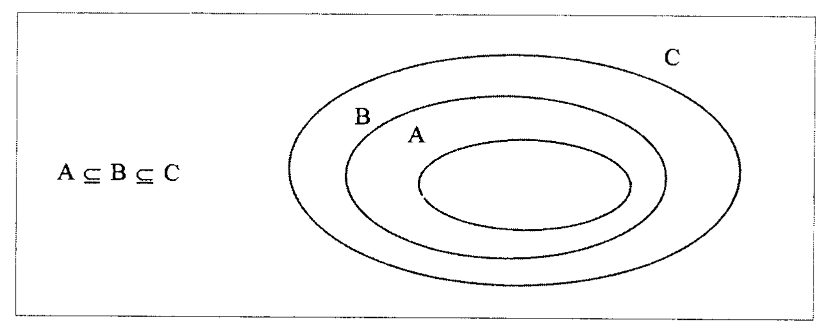
المنطقة المظلّلة تعبِّر عن المجموعة B فرق A، أي B - A المنطقة المظلّلة تعبِّر عن المجموعة C فرق A، أي C - A

كما نلاحظ أن:

$$(B-A) \times (C-A) = B-A$$
$$(B-A) + (C-A) = C-A$$

المعسكر الثاني (معسكر الحفاظ على الوضع القائم)

في هذا المعسكر نتحدَّث عن المجموعات المعنية بالحفاظ على الوضع القائم



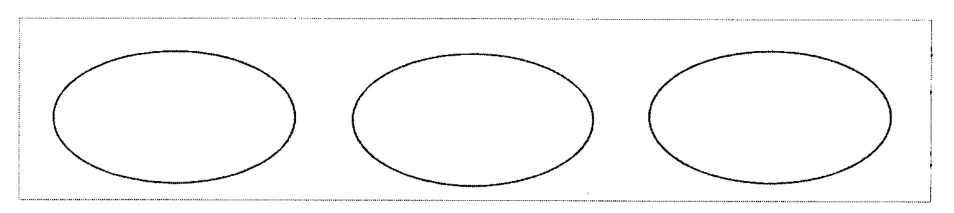
(A) ترمز لمجموعة النظام السوري (من يدافع عن بقائه بأشخاصه ورموزه وسياسته)

(B) ترمز لمجموعة القوى الإقليمية الداعمة له (إيران، حكومة المالكي، حزب الله)

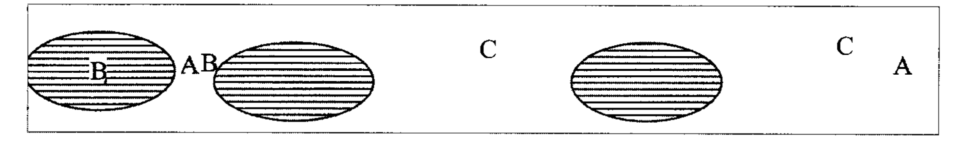
(C) ترمز لمجموعة القوى الدولية الداعمة له (روسيا، الصين.....)

نلاحظ أن أهداف B أوسع من أهداف A، وأهداف C أوسع من أهداف كلّ من A وB، لذلك نجد أن:

A × B = A و B × C = B و A× C = A



وباستخدام مخطّطات فن نجد:

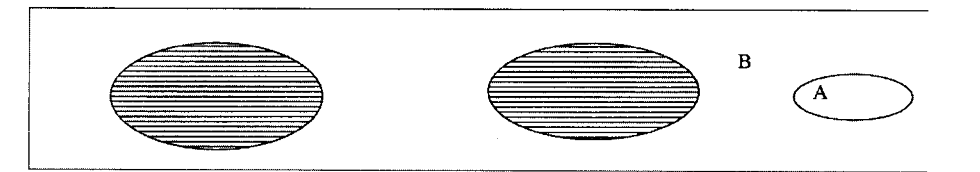


المنطقة المظلّلة A × C=A   المنطقة المظلّلة B × C= B   المنطقة المظلّلة A × B= A

A = مجموعة بقاء النظام وسياسته

B-A = مجموعة بقاء سياسات النظام إقليميًا

C-A = مجموعة بقاء سياسات النظام إقليميًا ودوليًا

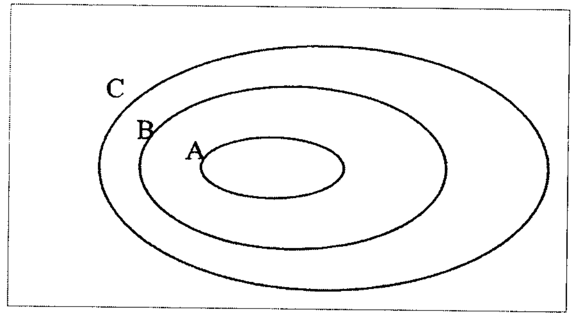


المنطقة المظلّلة = C-A   المنطقة المظلّلة = B-A

الملخّص

يمكن تلخيص الحالات السابقة على النحو التالي:

لدينا ثلاث مجموعات مختلفة A وB وC:



من يقع في المجموعة A إما مع تغيير النظام أو مع بقائه (برموزه وشخوصه وممارساته).

ومن يقع في المجموعة B إما مع تغيير النظام (ليس باعتباره هدفًا بحدّ ذاته إنما بما يضمن تغيير موازين القوى الإقليمية)، أو مع بقاء النظام بما يضمن استمرار سياساته الإقليمية على حالها (وكلاهما ليس معنيًا بالضرورة ببقاء رموز النظام وشخوصه أو الاكتفاء بتغييرهم).

ومن يقع في المجموعة C إما مع تغيير سياسات النظام إقليميًا ودوليًا (وهو ليس بالضرورة معنيًا بتغيير النظام)، أو مع بقاء سياساته على حالها (وهو ليس معنيًا بالضرورة ببقاء رموز النظام وشخوصه).

النتائج

من خلال استخدام مخطّطات فن في نمذجة الصراع الدائر في سورية وعليها، يتبيّن لنا أنه:

- كلما ازداد توافق المصالح في المجموعة الواحدة ازداد الإصرار على تحقيق الهدف (تغيير النظام أو استمراره، تغيير سياساته أو استمرارها).

- كلمـا ازدادات التباينات في مصالح المجموعة الواحدة ازدادات صعوبة حصـول إجماع بينها علـى التحرك جماعيًـا أو إفراديًا لتحقيـق أهدافها، وزادت إمكانية حصول اختراقات (Defections).

- كلمـا زاد احتمال فشـل (A) (أي كلّمـا زاد احتمال فشـل المعارضة في إسـقاط النظام أو فشـل النظام في سـحق المعارضة) زاد احتمال حصول تسوية علـى المسـتويين (B وC) وهـي تسـوية سـتكون بالضـرورة علـى حسـاب (A) ومصالحه.

- كلمـا ازداد احتمال نجـاح (A) (أي كلّما ازداد احتمـال نجاح المعارضة في إسـقاط النظام أو نجاح النظام في سـحق المعارضـة) ازداد احتمال حصول مواجهة على المسـتويين (B وC) لأن حجم المصالح المرتبطة بالصراع سـوف يستدعي مزيدًا من التدخّل وتقديم المزيد من الدعم لأطراف الصراع المحليين.

- كلمـا طال أمـد المواجهة علـى المسـتوى (A) زاد احتمـال الدخول في حرب وكالـة (War by Proxy) وتقلّص احتمال الدخول في مواجهةٍ مباشـرةٍ على المسـتويين (B وC) علـى اعتبـار أن الاحتقانـات على هذين المسـتويين سـيتمّ تفريغهما على المستوى (A).

خاتمة

بدأت الأزمة السـورية على شـكل حالةٍ تقليديـةٍ من الصـراع الداخلي في شـأن توزيع السـلطة والثروة في بلد يحكمه نظامٌ اسـتبدادي لم يكتف باحتكار كلّ مصادر القوّة، بل أضفى على نفسه حالةً من القداسة والوحدانية التي ترفض كلّ أشكال المشاركة. لكن موقع سـورية الجيوبوليتيكي المهم سرعان ما جعل الصـراع المحلي جـزءًا مـن كبـاشٍ إقليمي ودولـي، تحـوّل معه طرفـا الصراع الرئيسـيان إلى مجـرد لاعبيـن بينَ عـددٍ أكبر وأقـوى مـن اللاعبيـن الإقليميين والدولييـن. حتـى إن حـلّ الصـراع بالصورة التـي غدا عليهـا - سـواء بالطرق السـلمية أم خلافهـا - لـم يعـد ممكنًـا بمعـزل عـن إراداتٍ إقليميـةٍ ودوليةٍ لن

يكون بالتأكيد للنظام والمعارضة القول الفصل فيها. وتزايدت سرعة الانزلاق في هذا الاتّجاه بعد أن أضحت سورية بصورةٍ ما تحت الوصاية الدولية عقب صدور قراري مجلس الأمن 2042 و2043 في 14 و21 نيسان/ أبريل 2012، وإرسال مراقبين دوليين لمراقبة الوضع الميداني، الأمر الذي يشكّل سابقةً على هذا الصعيد، إذ يتدخّل مجلس الأمن للفصل بين نظام وشعبه[57].

جاء تحوّل الأمور في هذا الاتّجاه ليؤكّد صحة مقولات المدرسة الواقعية في السياسة الدولية التي تتمحور حول فكرة أن النظام السياسي الدولي - مثل الطبيعة - لا يحبُّ الفراغ، ما يفسر حساسية الدول وسلوكها تجاه نشوء حالاتٍ كهذه، إذ تسارع إلى استغلالها بطريقةٍ تؤدّي إلى تعظيم مكاسبها (Gain Maximization)، فتعمد إلى مواءمة سياساتها ومواقفها وتحالفاتها بما يتّفق مع الحالة الجديدة. كما بيّنت كيف أن موازين القوى في المنطقة تميل إلى تصحيح نفسها تلقائيًا بمجرد أن تسنح الفرصة لذلك. فالانسحاب الأميركي من العراق أدّى إلى حالة فراغ حاولت إيران أن تملأه، ما أدّى إلى خللٍ كبيرٍ في موازين القوى الإقليميةً، لكن وما إن لاحت فرصةٌ لتصحيحه - في سورية - حتى سارعت الدول المتضررة أو المتوجّسة من تنامي النفوذ الإيراني إلى استغلاله.

نتيجة حدّة الصراع والرهانات الإقليمية والدولية عليه، واتّخاذه شكل المنازعة الصفرية التي تقتضي بالضرورة وجود رابحٍ وخاسرٍ بين النظام والمعارضة، فضلًا عن عدم قدرة أي طرفٍ من الأطراف الإقليميةً والدولية على السماح بخسارة وكيله المحلي، بات مرجّحًا أن تكون الأزمة السورية من النوع الطويل والمعقّد الذي قد يأخذ شكل الحرب الأهلية - كما حصل في لبنان والعراق - أو قد يتّسع ليشمل دولًا إقليميةً بالغت في الرهان على مآلات الثورة السورية.

(57) «الطريق إلى دمشق طويلة وصعبة على الأمم المتحدة،» **الحياة**، 21/ 4/ 2012.

الفصل الثالث عشر

الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية

علي حسين باكير

مُقدّمة

على الرغم من أن الثورات العربية جاءت على حين غرّة لتفاجئ الجميع إقليميًا ودوليًا، إلا أن اندلاع الثورة السورية كان حدثًا فريدًا بحدّ ذاته، شكّل صدمةً ومفاجأةً، ليس لإيران وتركيا فحسب، بل للنظام السوري برئاسة بشار الأسد الذي كان واثقًا من أن نظامه محصنٌ من موجة الثورات التي تضرب العالم العربي حين أكّد استثنائية الحالة السورية، عازيًا ذلك إلى «قرب النظام السوري من الشعب وارتباطه الوثيق بمعتقداتهم»، ومؤمنًا في الوقت نفسه بأن «ورقة الممانعة» ستقدّم حصانةً للنظام، وأن ذلك كفيلٌ بتأمين الغطاء اللازم له في الداخل السوري[1].

ما هي إلا فترة شهر ونيّف حتى اندلعت انتفاضة في سورية وضعت النظام السوري في موقعٍ حرجٍ، وشكّلت اختبارًا ليس له فحسب، وإنما للتوازنات

---

(1) انظر: «Interview With Syrian President Bashar al-Assad,» *Wall Street Journal*, 31/1/2011, on the Web: <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html>.

الجيوستراتيجية الإقليمية ولمواقف إيران وتركيا، وهما الدولتان الأكثر قربًا من النظام السوري في ذلك الوقت، ومن خلفهم للتوازنات الدولية في شأن الشرق الأوسط.

الملاحظ أنه غالبًا ما يتم تفسير الموقف الإيراني والتركي من سورية والأزمة السورية الأخيرة في إطارٍ ضيقٍ محدودٍ يتعامل مع العناصر الآنية الظرفية المتغيرة، وهو بدوره ما يحجب الرؤية الاستراتيجية ودوائر الاشتراك والتناقض لكلتا الدولتين في سورية أو عليها. لكن لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال اختزال سياسة كلا البلدين إزاء سورية بالموقف الأخير من الحدث الآني المتمثل بالثورة الشعبية، فهي جزءٌ من سياساتٍ أوسع تأخذ بالاعتبار المُعطيات الجيوسياسية للدولتين والمشتركات طبعًا بين متطلّبات هذه السياسة والمُعطيات الداخلية الإيرانية والتركية من جهة والسورية من جهة أخرى.

سمح الغزو الأميركي لأفغانستان في عام 2001 وبعدها العراق في عام 2003 بتظهير المشروع الإيراني في المنطقة العربية بشكلٍ أقوى وأبرز، وأدّت سورية ضمن هذا المشروع دورًا لا يمكن الاستهانة به، وهو ليس طارئًا عليها، أو ضمن سياقٍ تكتيكي ظرفي، بل امتدادٌ للسياسة المتبعة في هذا الخصوص منذ اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979 والحرب العراقية – الإيرانية في عام 1980، مرورًا بالمحطّات الرئيسة كافة حتى يومنا هذا.

في المقابل، أدّى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية عام 2002 (عمليًا في بداية عام 2003 مع احتلال العراق) إلى تحوّلٍ شاملٍ في سياسة تركيا الخارجية، شمل بطبيعة الحال سياساتها إزاء المنطقة العربية، وكانت سورية في قلب هذا التحوّل، وازداد حضورها فيه، وبالتالي أهميتها، خصوصًا بعد عام 2006، الأمر الذي أعطى دفعًا قويًا للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي.

انخرطت الدولتان بشكلٍ حثيثٍ – نظريًا على الأقلّ – منذ عقدٍ من الزمان في تنافسٍ استقطابي لتوظيف سوريةٍ في المشروع الإقليمي لكلٍّ منهما. وعلى الرغم من أن اللاعبين الثلاثة نجحوا حتى عام 2010 بتغليب المشترك واحتواء

المختلف، إلا أن هذا لم يكن ليمنع متابعي مدى تضخّم التناقض الحاصل من توقّع قرب الوصول إلى مفترق الطريق الحاسم.

في هذا التوقيت بالتحديد اندلعت الثورة السورية، وكان اندلاعها في منزلة المفترق الحاسم لهذا المشترك الثلاثي، وأدّى إلى انكشاف التناقضات في الرؤى والسياسات من جهة، وترسيم الحدود الفاصلة بالتالي بين المشروعين الإقليميين الإيراني والتركي من جهةٍ أخرى، ليصبح هناك سياستان للدولتين المعنيتين، واحدةٌ داعمة للنظام السوري؛ والثانية داعمة للثورة السورية، وعيناهما في الوقت نفسه على مصير المشروع الإقليمي، وهو بدوره ما يسلّط الضوء على موقع سورية الجيوستراتيجي، ليس في إطارها المحدّد جغرافيًا فحسب، وإنما في امتداداته التي تطال العالم العربي لناحية الشام أو العراق والخليج العربي تحديدًا.

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتبحث في خلفيات الموقفين الإيراني والتركي من الثورة السورية، والدوافع والأسباب المرتبطة بالمشروعين الإيراني والتركي في المنطقة العربية، والانعكاسات المترتبة على السياسات المعتمدة من كلا الطرفين عليهما وعلى موقع سورية ودورها المفترض.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتخطّى الإطار الضيق والآني في تحليل الموقفين الإيراني والتركي من النظام السوري والثورة السورية إلى الإطار الاستراتيجي الواسع المرتبط بالخريطة الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وماهية المشروعين الإيراني والتركي فيها، والتصوّرات المرتبطة بموقع ودور سورية (Geo-Factor) الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي في هذين المشروعين بوصفها قلب العالم العربي من جهة، ومحور الهلال الخصيب من جهةٍ أخرى.

كما أنها تحاول أن تتجاوز الانطباعات السطحية والتصوّرات العاطفية والانفعالية الموجودة لدى شرائح عديدة في العالم العربي والمبنية على مواقف مسبقة أو غير علميةٍ في شأن دوافع ومنطلقات الموقفين الإيراني والتركي من النظام السوري، والأساس الذي يتم بناءً عليه رسم السياسات المرتبطة

بالموقف من النظام السوري، وذلك عبر النفاذ إلى عمق التصوّرات الإيرانية والتركية وتقديمها إلى القارئ العربي بشكلٍ متوازنٍ كما ونوعًا ضمن حدود مراعاة الحجم المسموح به للدراسة.

من المفيد الإشارة هنا إلى اعتماد المنهج التكاملي في البحث الذي يقوم على المزج بين عددٍ من المناهج العلمية: المقارن والتحليلي الاستنباطي والاستشرافي في إطارٍ تسلسلي منتظم للحوادث. وتحاول الدراسة الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المرتبطة بالحالة السورية:

- ما هو موقع سورية ولماذا يتم التنافس بين البلدين عليها؟

- ما هي النتائج التي قد تترتب على مواقف البلدين المتناقضة في ما يتعلّق بمستقبل سورية والنظام السوري، وتاليًا على خريطة المنطقة، وعلى موقع سورية بوصفها عقدة نفوذٍ في منطقة الهلال الخصيب؟

- لماذا حصل انقسامٌ إيراني - تركي عميق في تشخيص الحالة السورية؟

- لماذا قررت إيران دعم النظام السوري بشكلٍ مطلقٍ في مقابل اصطفاف تركيا على الجهة المقابلة؟

- ما الدوافع الاستراتيجية المفسرة لذلك؟

تُعتبر كلٌّ من إيران وتركيا من أهم الدول المجاورة للعالم العربي نظرًا إلى المعطيات الجغرافية والتاريخية والحضارية والثقافية والديموغرافية التي تتمتعان بها، إضافةً إلى الهُوية الفارسية والتركية التي لها حساباتها الخاصة على الدوام لكلٍ منهما، حتى وصف بعضهم العلاقة بين الأتراك والإيرانيين بأنها مثل العلاقةً بين «الماء والزيت» لا يمتزجان[2] أبدًا[3].

لا تقتصر أهمية البلدين ودورهما الجيوبوليتيكي في المنطقة على المرحلة

(2) لا يعني عدم الامتزاج صفةً سلبيةً على الدوام، بل قد يُعدُّ صفةً إيجابيةً باحتفاظ كل من الطرفين بهُويته مقابل نقيضه إن صحّ التعبير (جدلية الشيء ونقيضه)، لكن المقصود هنا بالاستشهاد أن لا عناصر متوافرة تسمح بالتكامل، وإنما يبقى كل منهما منفصلًا في إطارٍ من التنافس الثنائي.

(3) انظر: Bülent Keneş, *Iran: tehdit mi, fırsat mı?*, Düşünce dizisi ; 33 (Fatih, Istanbul: Timaş, 2012), p. 88.

الحالية، إذ لطالما انخرطت الدولتان اللتان تتمتعان بطابع مذهبي مختلفٍ في صراع حينًا وتنافس أحيانًا. وهناك من يُعيد جذور العلاّقة بين البلدين إلى الدولتيّن الصفوية الشيعية والعثمانية السُنيّة، وظل الصراع بينهما قائمًا حتى معركة غالديران الشهيرة التي انتصر فيها العثمانيون في عام 1514 [4] التي اعتُبرَت تحوّلًا أعطى العثمانيين اليد العليا في المنطقة[5].

على الرغم من أن الحدود بين البلدين لم تتغير تقريبًا بعد ترسيمها في معاهدة قصر شرين الشهيرة في عام 1639 [6]، وهو ما يُحبّذ الطرفان التعبير عنه اليوم بجملة «400 عام من السلام والاستقرار»[7]، إلا أن العلاقات بينهما شهدت في الحقيقة مدًا وجزرًا، وتميّزت بالتوتر والشك والريبة في إطار توازنٍ جيوبوليتيكي دقيقٍ ولا سيما بعد تأسيس الدولتين الحديثتين الإيرانية والتركية اللتين قامتا بالتركيز على أبعاد الهُوية القومية الفارسية والتركية لكلا البلدين[8]، ومن بعدها التنافر الإسلامي العلماني إبان الثورة الإيرانية في عام 1979، لتعود العلاقات وتشهد تحسنًا ملحوظًا مع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 [9].

لكن هذا التحسن جاء في إطار سياسةٍ خارجيةٍ تركيةٍ جديدةٍ لا تشمل إيران فحسب وإنما المنطقة بأسرها وفق منظور «عمق تركيا الاستراتيجي» وسياسة

---

(4) انظر: Arif Keskin, «Iran-Turkey Relations: Balance, Rivalry and Mutual Dependence,» (Avrasya Stratejik Araştırmalar Merkezi, 3/9/2008), on the Web: <http://www.asam.org.tr/tr/yazigoster.asp?ID=2546&kat2=2>.

(5) على الرغم من أن الطرفين خاضا معارك لاحقة خصوصًا في حقبة عباس الثاني ونادر شاه، إلا أن معركة غالديران بقيت الأضخم، وكل المعارك اللاحقة كانت تتّسم بالكر والفر من دون تغييرٍ حقيقي.

(6) لمزيدٍ من التفاصيل انظر: Henri J. Barkey, «Iran and Turkey,» in: Robin Wright, ed., The Iran Primer: Power, Politics, and U. S. Policy (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2010), Available on the Web: <http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-turkey>.

(7) انظر على سبيل المثال لا الحصر محاضرة للسفير الإيراني في تركيا، وتصريحًا لوزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في أثناء زيارته إيران، على الموقعين الإلكترونيين: <http://www.usak.org.tr/EN/ryazdir.asp?id=64>, and <http://www.presstv.ir/detail/219904.html>.

(8) لغياب عوامل التنافس التي كانت تتركز على العراق الذي برز بعد الاستقلال.

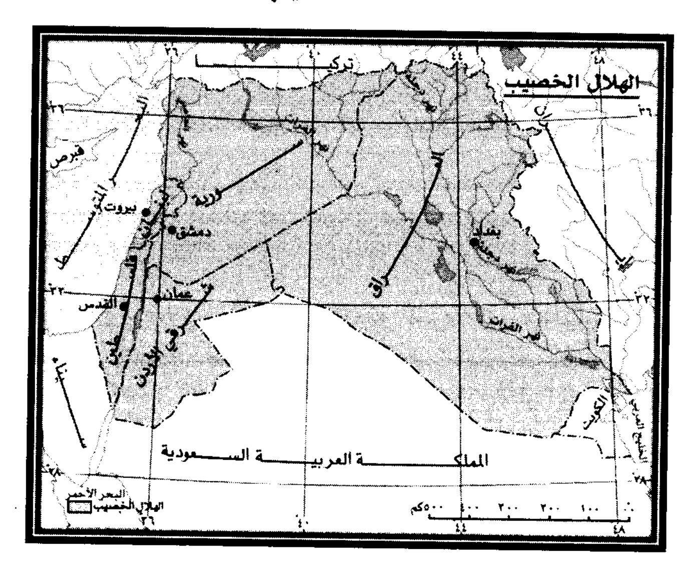
(9) لمزيدٍ من التفاصيل في شأن تحسين العلاقات منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، انظر: Daphne McCurdy, «Turkish – Iranian Relations: When Opposites Attract,» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 7, no. 2 (February 2008), pp. 87-106, on the Web: <www.turkishpolicy.com/images/stories/2008-02-policy/dmc.pdf>.

«تصفير النزاعات»[10]، في وقتٍ كانت فيه إيران تستثمر جيوبوليتيكيًا في العالم العربي، وهو ما أعاد إلى الأذهان تاريخ التنافس الإيراني - التركي من جديد على رقع الشطرنج الإقليمية، لكن قوامه هذه المرة المشروع الإقليمي لكلٍّ منهما، ودور سورية المحوري فيه.

في هذا الإطار تحتلُّ سورية بموقعها الجيوستراتيجي في منطقة الهلال الخصيب أهميةً كبرى واستثنائيةً، خصوصًا بالنسبة إلى المشروعين الإيراني والتركي. فعددٌ قليلٌ من الدول يتمتع بأبوابٍ جغرافيةٍ مفتوحةٍ على أبعادٍ جيوسياسيةٍ متباعدةٍ، لكنها متفاعلةٌ، إضافةً إلى كونها عقدة مواصلاتٍ وتقاطع نفوذٍ في منطقة الهلال الخصيب شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، فضلًا عن موقع سورية باعتبارها جبهةً متقدّمةً مع إسرائيل، وهو ما أعطاها أهميةً أكبر، وسمح كل ذلك لها بأن تمارس دورًا مهما في منطقة الهلال الخصيب[11].

الخريطة (13-1)

الهلال الخصيب



(10) سمحت هذه السياسة بعودة تركيا إلى الشرق الأوسط والمنطقة العربية من البوابة الكبرى، الأمر الذي تحوّل إلى تنافسٍ مع إيران في مراحل متقدّمة.

(11) انظر: Anoushiravan Ehteshami and Raymond A. Hinnebusch, *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System* (London: Routledge, 1997), p. 58.

أولًا: جيوبوليتيك المشروع الإيراني وموقع سورية فيه

1 - ماهية المشروع الإيراني

في الثمانينيات من القرن الماضي وضعت إيران لبنات مشروع «**الاستراتيجية الوطنية- نظرية أم القرى**»[12]، وهو المشروع الذي يُعطي وضعَ إيران في العالم الإسلامي هالةً من القدسية (يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحةٍ أخرى)[13]، كما يعطي أهميةً قصوى لموقع إيران الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدّد الإقليمي وفرض الهيمنة[14].

تؤكِّد هذه الاستراتيجية في خطوطها العريضة ثلاثة عناصر رئيسة بالنسبة إلى طهران[15]:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني، وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.

- الدفاع عن أمن إيران.

- التوسع إقليميًا.

---

(12) صاغها محمّد جواد لاريجاني، وكان من كبار صناع السياسة الخارجية الإيرانية وكبير مستشاري الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني. وضع لاريجاني أفكار هذه الاستراتيجية في الثمانينيات، وتم استئنافها في التسعينيات.

(13) للمزيد من التفاصيل في شأن نظرية أم القرى في الاستراتيجية الوطنية الإيرانية التي تتمحور حول تصدير الثورة، راجع: لبيب سعيد المنور، **مقولات في الاستراتيجية الوطنية: نظرية أم القرى الشيعية، دراسة تحليلية** (مكة: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 67-79.

(14) للمزيد في شأن الاستراتيجيات الإيرانية في السياسة الخارجية ومنها نظرية أم القرى، انظر: Abdolamir Nabavi, «The Range in Iran's Idealistic Foreign Policy: Ebbs and Tides,» International Politics, vol. 2, no. 3 (Winter-Spring 2009), pp. 22-43.

(15) انظر: Mohammad Mohaddessin, ««Mother of All Islamic Lands»: The Mullahs' Foreign Policy,» in: Mohammad Mohaddessin, *Islamic Fundamentalism: The New Global Threat* (Washington, DC: Seven Locks Press, 1993), chap. 4, pp. 35-37.

يفسر محمد جواد لاريجاني النقطة الأخيرة بقوله إن هذه الاستراتيجية تحتم على إيران ألا تحدّ حدودُها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي، وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك[16].

تم رفد هذه الاستراتيجية بواحدةٍ أخرى تُعرف باسم مشروع «**الاستراتيجية الإيرانية العشرينية**» (بين عامي 2005 و2025). وهي وثيقة رسمية[17] تضع تصوّرات الدور الإيراني المستقبلية خلال عشرين سنة. وفقًا لهذه الاستراتيجية[18] من المفترض أن تحظى إيران بخصوصيةٍ على المستوى الدولي، وتتحوّل إلى قوّةٍ دوليةٍ ومصدر إلهامٍ للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا.

بناءً على ما جاء في الوثيقة فإن إيران في صدد التحوّل إلى نواةٍ مركزيةٍ لهيمنةٍ تعدّديةٍ داخليةٍ في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)، ما يعني[19]:

- أن إيران ستكون بؤرة منطقة جنوب غرب آسيا ومركزها (تكرر الوثيقة استخدام هذا المصطلح كي تتجنب ذكر العرب مباشرة)، بالنظر إلى قوّتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية الاقتصادية ودورها الاتصالي.

- ستقوم إيران بدور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى إلى المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات حيث مصالح متعارضةٌ بينهما.

---

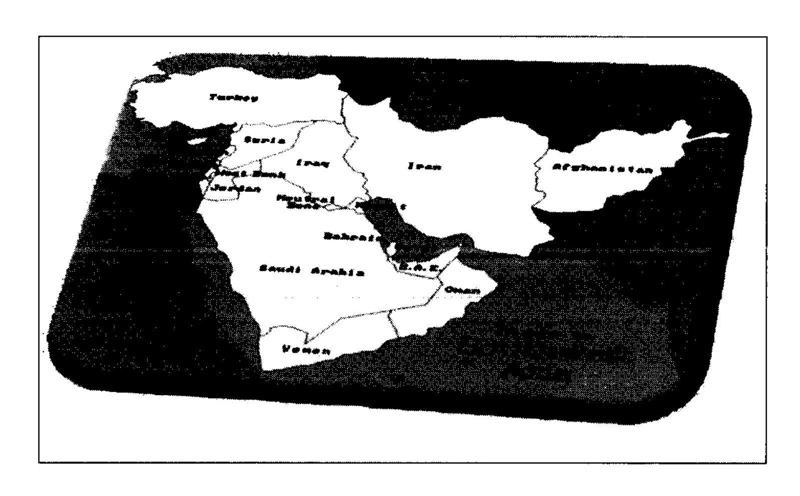
(16) المصدر نفسه.

(17) أتت بعد التصوّر الذي طرحه أكاديميون في شأن مشروع «حوزة إيران الحضارية» التي تشمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقًا والمحيط الهندي جنوبًا والخليج العربي غربًا، والقوقاز والبحر الأسود والبحر المتوسط شمالًا.

(18) لمزيدٍ من التفاصيل، انظر: محسن رضائي بازتاب، «إيران والفكر الإقليمي،» **الصدى**، 26/ 3/ 2005، نقلته: **مختارات إيرانية**، العدد 58 (أيار/ مايو 2005)، على الموقع الإلكتروني: <www.altanweer.net/articles.aspx?id=20047&page_id=0&page_size=15&links=false>.

(19) المصدر نفسه.

الخريطة (13-2)
خريطة جنوب غرب آسيا



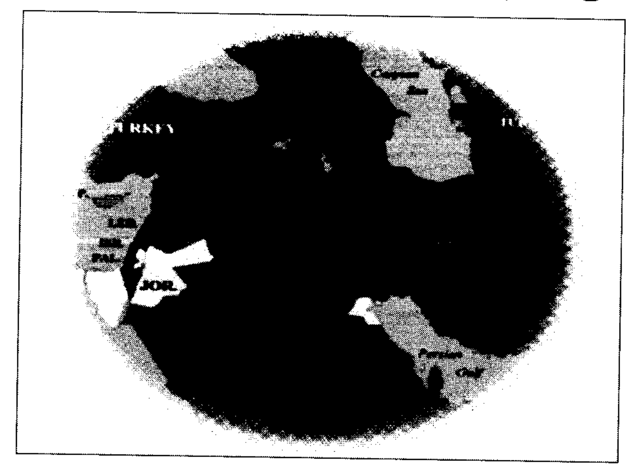
من اللافت أن معظم هذه الأطاريح لا يخرج عن طموح إيران الشاهنشاهية القديم، لكنها منذ عام 1979 بدأت تأخذ طابعًا آخر عبر العباءة الإسلامية، فهي تختصر أيضًا رؤية مفجِّر الثورة الإيرانية آية الله الخميني للطموح الإقليمي الإيراني وفق ما نقله عنه أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة، أبو الحسن بني صدر الذي قال[20]: «كان الخميني يقول إنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وكان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسورية ولبنان، وعندما يصبح سيدًا لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي»[21].

(20) مقابلة مع الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، برنامج «زيارة خاصة» الذي قدّمه سامي كليب على قناة الجزيرة، حلقة في 17/ 1/ 2000، مجيبًا عن سؤال: هل كان الإمام الخميني يُحدّثك عن علاقته بالجوار العربي مع دول الخليج؟ وهل كانت لديه أطماع للتقدّم عسكريًا تجاه هذه الدول من أجل تصدير الثورة؟». للمزيدٍ من التفاصيل في شأن القضايا الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية وأدواتها، انظر: علي حسين باكير، «المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية 2009،» في: **الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت**، التقرير الاستراتيجي السنوي؛ رقم 7 (القاهرة؛ الرياض: المركز العربي للدراسات الإنسانية؛ مجلة البيان، 2010)، ص 303-324.

(21) هذا الكلام يكشف أنّ العرف السائد والواسع الانتشار الذي يقول إنّ الملك الأردني عبد الله الثاني كان أول من تحدَّث عن الهلال الشيعي في عام 2004 هو انطباع خاطئ ويجب العمل على إعادة تصحيحه عبر ردّه إلى صاحبه.

الخريطة (13-3)

رسم يوضح الحزام الشيعي الذي تحدَّث عنه الخميني (الهلال الشيعي)



2 - موقع سورية في المشروع الإيراني

بالنسبة إلى إيران تقع سورية بمعطياتها الجيوسياسية في قلب المشروع الإيراني. وبحكم أن دمشق تمارس القيادة على جيرانها العرب في الهلال الخصيب، وكونها على تماس مباشر مع إسرائيل في عدد من الجبهات، فهذا يعني أن تحالفًا مع النظام السوري يجعل من إيران لاعبًا مهما في لبنان وفلسطين، وبالتالي في قلب القضية الفلسطينية.

يمنح هذا الوضع إيران الأفضلية داخل العالم العربي والإسلامي أيضًا. فمن جهة يحوِّل دمشق إلى منصةٍ رئيسة لتصدير الثورة الإيرانية، ولا سيما أن إيران كانت ولا تزال تبحث عن نموذجٍ ناجحٍ ترى أن في لبنان أرضًا خصبةً له. تحوّلت السفارة الإيرانية في سورية منذ الثمانينيات إلى مركزٍ أساس لتصدير الثورة الإيرانية، وأعطى النظام السوري التسهيلات اللازمة كلها لذلك، وحظيت السفارة الإيرانية في سورية في فترة من الفترات بأعلى ميزانيةٍ ماليةٍ مقارنةً بأي سفارةٍ مماثلةٍ في أي دولةٍ أخرى[22].

---

(22) للمزيد، انظر: Ehteshami and Hinnebusch, pp. 31 and 43.

كما تؤمن سـورية لإيران الدخول على خـطّ القضية الفلسـطينية عبر لبنان (الحرس الثوري سـابقًا وحزب الله لاحقًا) أو عبر الفصائل الفلسطينية، وهو ما يُحقّق نتائج باهرة للمشـروع الإقليمي الإيراني. إذ إن ذلك يسـمح لها باختراق القاعدة الشـعبية العربيـة والإقليمية عبر بوابـة «القضية الفلسـطينية» التي تحظى بمكانـةٍ رفيعةٍ لـدى شـعوب المنطقة، كمـا إنه يقـوِّض موقع وشـرعية الأنظمة العربية الساعية إلى سلام.

لما كان المشـروع الإيرانـي يحتاج إلى ركيزةٍ تعمل علـى جذب الجماهير لتوسـيع نفـوذه وتخطّـي العوائـق النفسـية والعمليـة لـدى العـرب نظـرًا إلـى الخصائـص الإيرانيـة التي تُحـدّ من تحقيق هـذا الهـدف، وفي مقدّمهـا العامل المذهبي «الشيعي» أو القومي «الفارسـي»، شكّلت سورية مدخلًا ممتازًا لإيران إلى قلب العالم العربي والإسلامي[23].

على الصعيد العسكري، تعتمد إيران اسـتراتيجية المواجهة غير المتوازية، كمـا تدافع عن نفسـها خـارج حدودها عبر حزام مـن الـدول والأذرع الإقليمية يوصلهـا إلى المتوسـط، وأعطـى هذا الحـزام الّذي تُعتبَر سـورية فيه فـي منزلة القلب من الجسد أهميةً كبرى لإيران بعد سـقوط العراق في عام 2003، وإلى اليوم[24].

باختصـار، تُحقِّـق العلاقـة بسـورية فـي الإطـار الجيوبوليتيكـي الأهداف الرئيسـة الثلاثة للمشـروع الإيراني التي تتضمن التوسـع الإقليمي وقيادة العالم الإسـلامي وحماية أمن إيران. والمفارقة أن العلاقة الإيرانية -السـورية في هذا

(23) للمزيد عن اسـتغلال إيران القضية الفلسـطينية في مشـروعها الإقليمي، انظـر: تريتا بارزي، **حلـف المصالـح المشـتركة: التعاملات السـرية بين إسـرائيل وإيـران والولايـات المتحـدة**، تحرير مركز التعريـب والبرمجة، الـدار العربية للعلوم (بيـروت: الدار العربيـة للعلوم ناشـرون، 2008)، ص 149-151، 249 و262.

(24) انظـر: «Unclassified Report on Military Power of Iran,» (April 2010), on the Web: <http://www.isn.ethz.ch/isn/Current-Affairs/ISN-Insights/ObjectDetail/?lng=en&ots627=fce62fe0-528d-4884-9cdf-283c282cf0b2&ots736=69f57a17-24d2-527c-4f3b-b63b07201ca1&id=115548>.

الإطار لا تستند إلى عوامل داخلية نهائيًا، بل إن المنطق يقول إذا ما أخذنا هذه العوامل بالاعتبار فإن البلدين يُفترض أن يكونا على طرفي نقيض وليس في حلف، فالأول قومي فارسي؛ والثاني قومي عربي، الأول نظام إسلامي؛ والثاني نظام علماني، الأول في دولة تمثل الثقل الشيعي؛ والثاني في دولة تمثل الثقل السُنّي في منطقة الهلال الخصيب.

لذلك يميل معظم الباحثين إلى تفسير العلاقة من باب المخاطر الخارجية على النظامين والتحدّيات المشتركة (إسرائيل) وميزان القوى في المنطقة. لكن الثورة السورية وضعت علامات تساؤلٍ كبيرةٍ في شأن هذا الطرح على اعتبار أن التحدّيات والمخاطر التي ستواجه أي نظام سوري جديدٍ هي المخاطر القديمة نفسها وربّما يُزاد عليها أيضًا، ومع ذلكً فالموقف الإيراني من النظام السوري يؤكِّد أن هناك عوامل أخرى لهذا التحالف غير تلك الظاهرة المتعلِّقة بالتحدّيات والمخاطر المشتركة[25].

ثانيًا: جيوبوليتيك المشروع التركي وموقع سورية فيه

1- ماهية المشروع التركي

شهدت سياسة تركيا الخارجية مع تسلّم حزب «العدالة والتنمية» الحكم في عام 2002 تحوّلاتٍ جذريةٍ سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، وبإحداث نقلةٍ نوعيةٍ أتاحت لها تحقيق ما يمكن أن نُسميه الصعود الإقليمي التفاعلي (Interactive Rise).

يأتي هذا الصعود ضمن رؤية «العمق الاستراتيجي» وسياسة «تصفير النزاعات» التي صاغها أحمد داود أوغلو، وتم البدء بتطبيقها منذ عام 2002.

---

(25) هناك من يطرح دومًا أيضًا أنّه من خلال سورية أصبح بإمكان إيران أن تستخدم معظم أوراقها الإقليمية حتى في حالة المساومات والصفقات المرتبطة بالولايات المتحدة، انظر: Marwan Kabalan, «Rescuing Iran-Syria Alliance,» *Gulf News*, 30/9/2011, on the Web: <http://gulfnews.com/opinions/columnists/rescuing-iran-syria-alliance-1.881849>.

ويعتقد كثيرون خطأً أن توجّه تركيا إلى الشرق الأوسط يعني خروجها من الحيّز الغربي وتخلّيها عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فيما يرى آخرون أنها هجرت الغرب لتسعى إلى «عثمانية جديدة»[26]، وهو أمرٌ غير دقيق[27].

تهدف السياسة الخارجية التركية إلى توسيع «مروحة خياراتها» في مواجهة محاولات عزلها وتهميشها[28]، وبالتالي توسيع حيّزها ليشمل الشرق والغرب والشمال والجنوب لتتحوّل من دولةٍ هامشيةٍ (Peripheral state) لا قيمة لها وعلى أطراف القارات كما يرى صموئيل هانتنغتون، إلى دولةٍ حاسمةٍ من الناحية الجيوبوليتيكية (Pivotal state)[29]، وذات حضورٍ مركزي تدور حوله الدول كافة.

تهدف السياسة الخارجية التركية إلى المساهمة في تحقيق الاستراتيجية الكبرى للبلاد (Grand strategy) بالتحوّل إلى قوّةٍ عالميةٍ مؤثرةٍ[30]، وإلى أن تكون بحلول الذكرى المئة لاستقلال الجمهورية، أي في عام 2023، لاعبًا

---

(26) لا يعني ذلك بطبيعة الحال أنها لا تستفيد من المنطقة الجغرافية التي شكّلت حدود الإمبراطورية العثمانية، لكن سعيها إلى إنشاء عثمانية جديدة في هذا الإطار غير دقيق. انظر أيضًا في طبيعة المشروع التركي الاقتصادية، وموضوع العثمانية الجديدة، مقابلة مع أحمد داود أوغلو في: Scott Macpead, «The Cairo Review Interview: The Strategic Thinking,» Cairo Review of Global Affairs (Cairo), no. 4 (Winter 2012), pp. 18 and 26.

(27) انظر أيضًا في شأن النطاق العثماني: Özdem Sanberk, «Regionalization of the Turkish Foreign Policy,» (Wise Men Center for Strategic Studies, Bilgesam, Istanbul, January 2010), pp. 3-4.

(28) الأوروبيون وهم تجمّع إقليمي فاعل لا يزالون يرفضون دخول تركيا، والروس والصينيون متغلغلون في آسيا الوسطى، والولايات المتحدة لم تعد تولي تركيا في تلك المرحلة (قبل حزب العدالة والتنمية) الأهمية نفسها التي كانت من قبل عندما كان الاتحاد السوفياتي قائمًا.

(29) هناك من قد يقول إن تركيا لم تكن في يوم من الأيام سوى دولة محورية مركزية (Pivotal State). هذا صحيح من الناحية الجغرافية، أما من الناحية الجيوسياسية فإن ذلك يعتمد على الدّور الذي تقوم به. فتركيا اليوم هي تركيا الأمس جغرافيًا، لكن نستطيع أن نلاحظ أن لا دور محوريًا لها في التسعينيات انطلاقًا من هذه الجغرافيا على عكس الدّور الذي تقوم به اليوم.

(30) محاضرة لرئيس الجمهورية عبد الله غول عن السياسة الخارجية لبلاده ألقاها في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) في أنقرة، وطبعت في كتيب: Abdullah Gul, «Turkish Foreign Policy In The New Era,» (Uluslararası Stratejik Arastirmalar Kurumu (USAK), Ankara, 2009).

رئيسًا ومؤثرًا على الصعيد العالمي، وضمن لائحة أقوى 10 دول اقتصاديًا في العالم[31]، حيث يؤدي الاقتصاد في المشروع التركي دورًا مزدوجًا، هو الغاية، وفي الوقت نفسه هو الوسيلة التي من خلالها تسعى أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع. والسياسة الخارجية في هذا الإطار لا تقوم على المحاور الأيديولوجية، وإنما على المحاور الاقتصادية التي تربط المراكز الاقتصادية في تركيا مع الشركاء الإقليميين[32].

إضافةً إلى ذلك، تتلخّص الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية التركية بما يلي[33]:

- إنجاز شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي كلها والانضمام إليه، والتحوّل إلى عضوٍ فاعلٍ ومؤثرٍ بحلول عام 2023.

- مواصلة السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

- السعي إلى أداء دورٍ مؤثرٍ وفاعلٍ في حلّ النزاعات الإقليمية.

- المشاركة الفاعلة والقوية في المحافل العالمية المختلفة.

- أداء دورٍ حاسمٍ في المؤسسات الدولية.

---

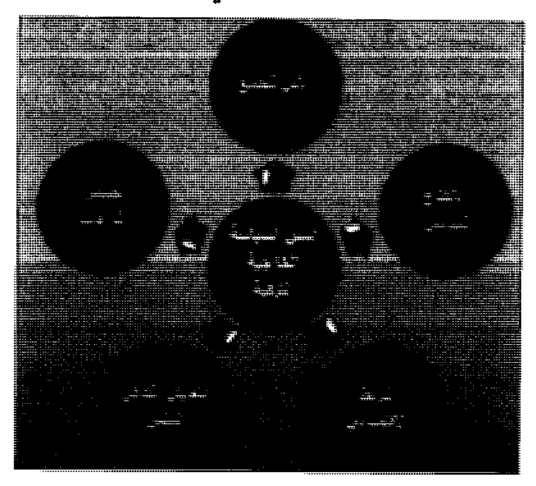
(31) كلام لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو موجّه إلى نحو 200 سفير حالي وسابق تمّت دعوتهم إلى جلسة «عصف ذهني» ضمن ورشة عمل في أنقرة بتاريخ 4/ 1/ 2010.

(32) انظر: Altay Atlı, «Businessmen and Turkey's Foreign Policy,» (Policy Brief, International Policy and Leadership Institute (IPLI), October 2011), p. 2 and 7.

(33) انظر مقالة أحمد داود أوغلو: Ahmet Davutoğlu, «Turkey's Zero-Problems Foreign Policy,» Foreign Policy (May 2010), on the Web: <www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy>.

تتوافر نسخة عربية منه: علي حسين باكير، «محدّدات السياسة الخارجية التركية الجديدة - المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة،» آراء حول الخليج (الإمارات)، العدد 71 (آب/ أغسطس 2010)، ص 72-69.

الشكل (13-1)
السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط



* من تصميم الباحث

تقوم السياسة الخارجية التركية[34] التي هي ذراعٌ لتحقيق المشروع التركي على دعامتي القيم المرتبطة بالسلام والاستقرار والعدالة من جهة، والمصالح المرتبطة بهذه القيم من جهةٍ أخرى، والتي تسعى من خلالها إلى التأكيد على أنها لا تحقِّق مصالح تركيا فحسب وإنما مصالح الدول الإقليمية كلها من خلال التركيز على تعزيز مفهوم الربح المتبادل (Win- win Situation) وليس على مفهوم التنافس ذي الطبيعة الصفرية[35].

2 - موقع سورية في المشروع التركي

كما بالنسبة إلى إيران، كذلك تركيا، لكن بشكلٍ معاكس. على العكس من

(34) يعتقد الباحث أن السياسة الخارجية التركية فيها الكثير من المثالية التي تعود إلى شخص وزير الخارجية بصفته رجلًا أكاديميًا، والتي لا يمكن أن تصمد طويلًا أمام تعقيدات منطقة الشرق الأوسط إذا لم يتم تطعيمها بـ «واقعية»، ولعل الواقع الذي نعيشه الآن بعد الثورات العربية خير دليلٍ على ذلك، ولا سيما في الحالة السورية.

(35) انظر: Ömer Çelik, «The Efficiency of Turkish Foreign Policy,» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 9, no. 4 (2011), p. 34.

إيران، تقف المكوّنات المذهبية والتاريخية في المنطقة العربية في صف تركيا في هذه الحالة، لكن نظرًا إلى أن السياسة التركية ليست موجّهةً طائفيًا، وبما أن الدولة التركية ليست دولةً دينيةً، فإن مشروعها ودور سورية في هذا المشروع يحملان طابعًا آخر، غالبًا ما يرتكز على تحقيق معادلة سياسية واقتصادية وأمنية في الوقت نفسه.

تكمن أهمية سورية جيوستراتيجيًا بالنسبة إلى تركيا في أنها تشكّل المحور الأساس لسياسة تركيا على صعيدين على الأقل: **الأول** مرتبطٌ بالسياسة التركية الشرق متوسطية وتوازناتها، حيث يُشكِّل مثلث تركيا - سورية - مصر توازنات خط شرق المتوسط؛ و**الثاني** مرتبطٌ بالسياسة التركية في الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية المشرقية، وكلاهما يؤلِّف جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية التركية الكبرى «تركيا عمق استراتيجي»[36].

بين الدولتين أطول حدود برية مشتركة تحتل فيها موقع البوابة المفتوحة على شمال سورية وغربها، بينما تحتل سورية موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا، ويمثل هذا الموقع أهميةً كبرى في المجال الاقتصادي الذي يتيح الإمكانات اللازمة لإقامة علاقاتٍ وثيقةٍ ومثمرةٍ في مجالات الزراعة والتجارة والنقل، فضلًا عن استخدام المناطق المائية المشتركة. كما يُشكِّل المعبر الطبيعي الرئيس لتركيا وإمكانات الأناضول الهائلة إلى النطاقات الجنوبية في سورية وما بعدها (سواء في خط سورية - لبنان - فلسطين - الأردن أم في خط سورية - الأردن - السعودية - دول الخليج العربي)[37].

مرة أخرى تكون سورية المدخل إلى القضية الفلسطينية، لكن هذه المرة من بوابة تحقيق السلام العادل والشامل. فتحويل تركيا إلى قوةٍ اقتصاديةٍ إقليميًا ودوليًا يحتاج إلى استقرارٍ إقليمي، الأمر الذي صِيغت من أجله سياسة «تصفير

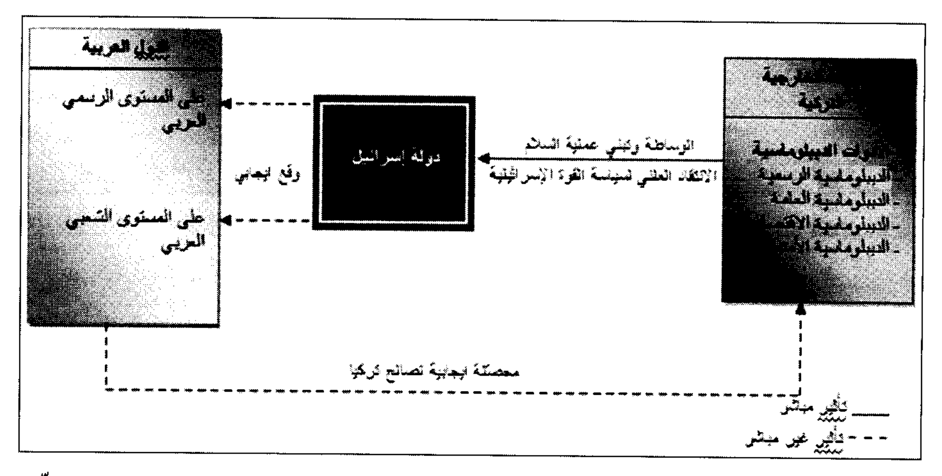
(36) للتفاصيل، انظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثاجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص 435-437 و440.

(37) المصدر نفسه، ص 437 و439.

النزاعات» بشكل عام. ولأن الشرق الأوسط منطقةٌ مليئةٌ بالصراعات والأزمات فإن الاستقرار الإقليمي لا يمكن إنجازه إلا من خلال تحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا مع استعادة سورية حقوقها، واستعادتها أراضيها المحتلة، وتحقيق السلام العادل والشامل الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه[38].

الشكل (13-2)

السياسة الخارجية التركية والعامل الإسرائيلي في العلاقات التركية - العربية



فضلًا عن أهمية سورية بالنسبة إلى تركيا من الناحية الأمنية، المتعلِّقة بحزب العمال الكردستاني[39]، أو بعملية السلام، حيث ترى تركيا أن عملية السلام ينبغي ألا يُنظر إليها بوصفها خلافًا عربيًا - إسرائيليًا فحسب، بل يجب

(38) لمزيدٍ من التفاصيل في شأن هذه الفكرة، انظر: علي حسين باكير، «الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي: الموازنة بين أمزجة الشعوب ومتطلّبات السياسة،» **الحياة**، 6/ 4/ 2010، على الموقع الإلكتروني: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/127144>.
يمكن قراءة النسخة التركية للمقالة، ترجمتها ونشرتها المديرية العامة للصحافة والمعلومات بمكتب رئيس الوزراء التركي (BYE): Ali Hüseyin Bakir, «Türk Bölgesel Projesinde Arap Yatirimi: Halklarin Talepleri ile Siyasetin Gereklilikleri Arasinda Denge Kurmak,» (T.C. Başbakanlik Basin, Yayin ve Enformasyon Genel Müdürlüğü, 6/4/2010), on the Web: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534>.

(39) انظر: Idrees Mohammed, «Turkey and Iran Rivalry on Syria,» *Alternatives*, vol. 10, nos. 2-3 (Summer-Fall 2011), p. 90.

أن تُعطى مفهومًا ودلالةً جديدةً في سياسة تركيا الإقليمية، ليس في إطار تأثير تركيا الإقليمي فحسب، بل في حساباتها الأمنية أيضًا[40].

ثالثًا: التنافس الإيراني- التركي لاستقطاب سورية

1 - الجهد الإيراني لاستقطاب سورية

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003، بدا أن إيران تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق أجندتها الإقليمية في أثر انهيار الكماشة الجيوبوليتيكية المتمثلة بالعراق التي كانت تحدّ من نفوذها، خصوصًا بالنسبة إلى بوابة العالم العربي الشرقية.

في اتجاه ترسيخ نفوذها من أفغانستان إلى غزّة، وقّعت إيران في عام 2004 اتفاق تعاونٍ استراتيجي مع سورية، ومع وصول محمود أحمدي نجاد إلى سدّة الرئاسة الإيرانية في عام 2005، تعمق التحالف الإيراني - السوري بشكلٍ أكبر، وزاد التعاون بين البلدين بشكلٍ كبيرٍ على أكثر من صعيد بين عامي 2005 و2010.

على الصعيد العسكري وقّع الطرفان معاهدة دفاع مشتركٍ في حزيران/ يونيو 2006 ظلّت بنودها سريةً، تلاها اتفاق تعاونٍ عسكري مشتركٍ في آذار/ مارس 2007، وتبع ذلك تعاونٌ مشتركٌ لإعادة تزويد حزب الله بالسلاح والصواريخ بعد عدوان تموز/ يوليو 2006 الإسرائيلي على لبنان، وتزويد الجيش السوري أيضًا بالصواريخ والمعدّات العسكرية والتدريب العسكري، إضافةً إلى التعاون الاستخباري[41].

على الصعيد الاقتصادي، على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بقي متواضعًا طوال تلك السنوات، إلا أن معدلات الاستثمار الإيراني المباشر

(40) انظر: أوغلو، ص 436.

(41) انظر: Mona Yacoubian, «Syria's Alliance with Iran,» (USIP Peace Brief, United State Institute of Peace (USIP), May 2006), p. 2.

في سـورية ارتفعت بشكلٍ سريع منذ اسـتلام نجاد السـلطة في إيران، وشملت مجـالاتٍ عديـدةٍ مـن الزراعـة إلى الاتصـالات والنفـط، وقُـدِّرت بنحـو ثلاثة مليـارات دولار في عـام 2008، فضلًا عن المشـاريع المشـتركة، ولعلَّ أبرزها مصنع إنتاج للسيارات الإيرانية في سـورية بقيمة 60 مليون دولار، وذلك لتلبية حاجات 40 في المئة من سوق السيارات السوري(42).

الجدول (13 -1)

حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران (2005 - 2010)(43)

ألف دولار

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التبادل التجاري	61366	916614	144574	97983	157631	315973

المصدر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء.

على الصعيـد الثقافي، عملت إيران في الداخل السـوري أكثـر تحررًا من القيود السابقة التي كانت في عهد حافظ الأسـد، وبدا أن الرئيس السوري أكثر انفتاحًا في السـماح لإيـران بالعمل بحريةٍ داخل سـورية على الصعيـد الثقافي والمذهبي(44). وأُصبح لدى إيران مركزان ثقافيان على الأقلّ في سورية (دمشق واللاذقية)، كما أُنفقت ملايين الدولارات على إحياء مقاماتٍ ومزاراتٍ شـيعيةٍ في أرجـاء سـورية. ونتيجة ذلك ارتفـع عدد الـزوّار الإيرانيين لهـذه المزارات على مـدى حكم نجاد، حيث راوح عدد الزائرين بين 500 ألف ومليون إيراني

(42) انظر: Jonathan Gelbart, «The Iran-Syria Axis: A Critical Investigation,» *Stranford Journal Of International Relations*, vol. 12, no. 1 (Fall 2010), p. 40.

(43) نلاحظ أنّ الأرقام تصاعدية، وهي مؤشّـر إلى التحسن المستمر في العلاقة، باستثناء الأرقام المتعلّقة بعام 2008، التي ربما تعود إلى الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

(44) للمزيد من التفاصيل في شـأن هـذا الموضوع، انظر: المعهد الدولي للدراسـات السـورية، البعث الشـيعي في سـورية من 1919-2007 ([دمشـق]: المعهد، 2009). متوافر أيضًا بصيغة (بي دي اف) على موقع حركة العدالة والبناء السـورية، على الرابط التالـي: http://www.forsyria.org/arab/papers_full.asp?id=14

سنويًا، فضلًا عن الأموال الإيرانية المخصصة لتمويل بناء وتشغيل الحوزات الشيعية في سورية مترافقة مع جهدٍ دعوي[45] لتحويل عدد من السوريين إلى التشيّع[46].

2 - الجهد التركي لاستقطاب سورية

بعد أن كانت تركيا وسورية على شفير الحرب في عام 1998، تطوّرت العلاقات بينهما بعد اتفاق أضنة الموقّع في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 الذي أنهى ملف احتضان سورية لحزب العمال الكردستاني. وهيأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 لمزيدٍ من التقارب مع سورية.

فكان عام 2003 في منزلة إشارة انطلاقٍ للدور التركي الفاعل في المنطقة بعد الاعتراض على الغزو الأميركي للعراق ورفض البرلمان التركي السماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية منطلقًا لذلك. وزار الرئيس الأسد تركيا في عام 2004 ليكون بذلك أول رئيسٍ سوري يزور أنقرة منذ انهيار السلطنة العثمانية وفك الارتباط بينها وبين المشرق العربي في عام 1918 [47]، وردّ الرئيس أحمد نجدت سيزر بزيارة سورية في عام 2005 ليكون ذلك مؤشِّرًا إلى بداية عهدٍ جديدٍ للعلاقات بين البلدين[48].

كان ذلك مقدّمةً لتعزيز أسس الشراكة التركية - السورية ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2004 تم توقيع اتفاق تجارةٍ حرةٍ مع سورية وصودِق في عام 2007، كما أنشئ مجلس

---

(45) للاطلاع على الجهد الإيراني في نشر التشيع في سورية، انظر: المصدر نفسه.

(46) انظر: Yacoubian, p. 2.

(47) انظر: Shaista Shaheen Zafar, «Turkey's 'Zero Problems with Neighbours': Foreign Policy; Relations with Syria,» *Journal of European Studies* (February 2012), p. 154.

(48) للمزيد من التفاصيل حول الزيارة والانفتاح الجديد على سورية، انظر: Özlem Tür, «Turkish-Syrian Relations: Where Are We Going?,» (UNISCI Discussion Paper; no. 23, May 2010), pp. 163-176.

اقتصادي تركي - سوري للبحث في تعزيز العلاقات والفرص الاقتصادية بين البلدين، وحُلّ العديدُ من المشكلات المعلّقة بين البلدين[49].

ما لبثت هذه العلاقات أنْ شهدت تطوّراتٍ حاسمةٍ، خصوصًا مع وصول أوغلو إلى وزارة الخارجية في عام 2009، حين أُنشئ مجلس[50] تعاونٍ استراتيجي[51] لتطوير الشراكة بينهما على نحو استراتيجي وتقوية التعاون في شأن عددٍ واسعٍ من القضايا المشتركة والمصالح الاستراتيجية المتبادلة.

في خطوةٍ تُعبِّر عن عمق هذه العلاقات، تم أول مرة في عام 2009 إجراء مناوراتٍ عسكريةٍ مشتركةٍ، وإلغاء التأشيرات بينهما. وبلغ عدد الاتفاقيات التي وقّعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي قرابة 56 اتفاقيةً في المجالات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك، وغيرها. وكان تنفيذ هذه الاتفاقيات كلها في التوقيت المحدّد لها تمامًا، وهو ما يلفت الانتباه، حيث يشير إلى مدى أهمية الالتزام بين الطّرفين وجدّية العلاقة بينهما. كما ارتفع حجمُ التبادل التجاري بين البلدين من نحو 730 مليون دولار في عام 2000 إلى ما يناهز 2.3 مليار دولار في عام 2010 (مع توقّع الطرفيْن قبل الأزمة السورية أن تبلغ 5 مليارات دولار في وقتٍ قصير)[52].

---

(49) انظر: Zafar, p. 155.

(50) عبارة عن مجلس يرئسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (بحسب مكان انعقاده)، ويضمّ 16 وزيرًا من البلدين (الخارجيّة والداخلية والدّفاع والطاقة والتجارة والنقل والزراعة والأشغال العامة، ويمكن أن يضمّ غيرهم عند الضرورة مثل السياحة)، ويعقد جلستين سنويًا (واحدة في كلّ بلد).

(51) للمزيد في شأن مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، انظر: Veysel Ayhan, «Turkey-Syria High Level Strategic Cooperation Council Period,» (Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara, 8 December 2009), on the Web: <www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=107>.

(52) علي حسين باكير، «محدِّدات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية،» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/file/get/ed258304-4bb2-4a2d-b345-39275252f91e.pdf>.

الجدول (13-2)

حجم التبادل التجاري بين سورية وتركيا (2005 - 2010) مليون دولار

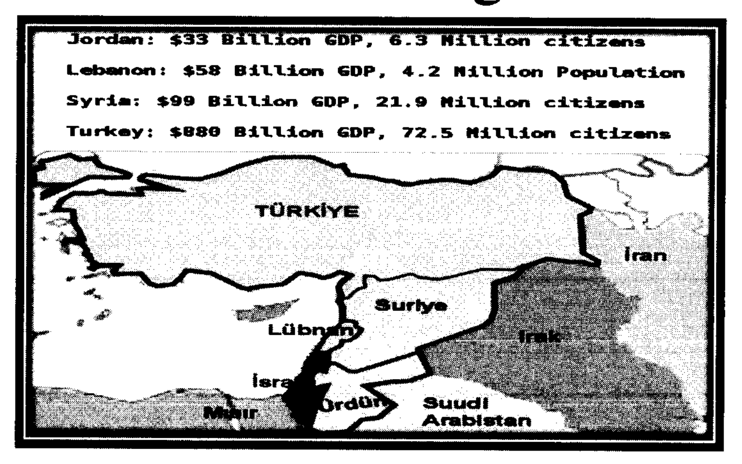
عام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التبادل التجاري	824	795	1174	1752	1443	2272

المصدر: وزارة الخارجية التركية

وفي ما بـدا أنه تقـدمٌ كبيرٌ فـي المشـروع التركـي الإقليمي، وُقّـع في عام 2010 اقتـراحُ أنقـرة إنشـاء منطقـة تجارةٍ حـرةٍ مشـتركةٍ تضم سـورية والأردن ولبنـان، وتكـون مفتوحـةً أمـام انضمـام غيرهـا من الـدول، علـى أن يتـم رفع التأشـيرات بين هذه الـدول كلها، وتطبيق قوانيـن موحّدةٍ بهـدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاسـتثماري المشترك، في ما يشـبه التأسيس لبداية نوعٍ من اتحادٍ شـرق أوسـطي[53] نواته الهـلال الخصيب، إذ بدأ الحديث عن «شـامٍ جين» على غرار «شينغن» الأوروبية[54].

الخريطة (13-4)

خريطة مقترح منطقة التجارة الحرة المشتركة



(53) انظر: Piotr Zalewski, «Why Syria and Turkey Are Suddenly Far Apart on Arab Spring Protests,» *Time*, 26/5/2011, on the Web: <www.time.com/time/world/article/0,8599,2074165,00.htm>.

(54) انظر خطاب حاكم المصـرف المركزي التركـي: Durmuş Yilmaz, «Enhancing «ShamGen» banking – Turkey, Syria, Lebanon, Jordan,» (BIS Central Bankers' Speeches, Bank for International Settlements, Istanbul, 28 March 2011), on the Web: <http://www.bis.org/review/r110413b.pdf>.

رابعًا: إدارة التوازنات الجيوبوليتيكية السورية – الإيرانية – التركية

1 – الهبوط الإيراني

حتى عام 2006 كان نجم إيران هو الصاعد والأكثر تأثيرًا وفاعلية في العالم العربي. وارتفعت أسهم مثلّث إيران – سورية – حزب الله، خصوصًا بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006، وأظهرت استطلاعات الرأي أن نصرالله والأسد ونجاد هم الزعماء الثلاثة الأكثر شعبية في العالم العربي، وترافق ذلك مع الحديث عن تشكّل هلالٍ شيعي فعلي في المنطقة العربية، ومنطلقه الهلال الخصيب تحديدًا، ويضم إيران وسورية ولبنان وفلسطين والعراق. ثم ما لبث أن تراجعت بعدها شعبية إيران في العالم العربي بشكلٍ دراماتيكي لعدد من الأسباب، من بينها اجتياح حزب الله مناطقَ واسعة من بيروت في عام 2008، قمع النظام الإيراني الاحتجاجات الشعبية على خلفية الانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2009، الصفقة الإيرانية – الأميركية لإعادة تنصيب المالكي رئيسًا للوزراء في عام 2010 بدلًا من إياد علاوي، فضلًا عن السياسات الإيرانية السلبية في عددٍ من البلدان في الخليج العربي والمغرب العربي[55].

الجدول (3-13)

استطلاع رأي عام للزعماء الأكثر شعبية في العالم العربي

(2008 – 2010) نسب مئوية[56]

	حسن نصر الله	بشار الأسد	محمود أحمدي نجاد	رجب طيب أردوغان
2008	27	18	17	0
2010	9	7	12	20

(55) للمزيد من التفاصيل في شأن أسباب تراجع إيران في الفترة بين عامي 2006 و2011، ونظرة الرّأي العام العربي إليها، انظر: Ali Hüseyin Bekir, «Arapların Gözünden İran, Analist,» (Uluslararası Stratejik Arastirmalar Kurumu (USAK), October 2011), pp. 38-40.

(56) انظر واحدًا من استطلاعات الرّأي التي يستند إليها الجدول أعلاه: Shibley Telhami, «2010 Arab Public Opinion Poll: Results of Arab Opinion Survey Conducted June 29 - July 20, 2010,» (Report, Brookings Institution, 5 August 2010), on the Web: <http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/reports/2010/08_arab_opinion_poll_telhami/08_arab_opinion_poll_telhami.pdf>.

2 - الصعود التركي

في المقابل، ارتفعت أسهم تركيا وشعبيتها في العالم العربي بشكلٍ كبيرٍ وسريع، خصوصًا أن الأرضية المتاحة لها في المنطقة العربية، وطبيعة السياسة التركية غير الطائفية، على عكس إيران، كانت تسمح لها باكتساب هذه الشعبية بشكلٍ أسهل. ترافق ذلك مع عدد من الأسباب أهمها:

- إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية في عام 2007، الأمر الذي أعطى مؤشّرًا إلى أنه قد يكون نموذجًا ناجحًا لعدد من الشرائح في العالم العربي.

- توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي.

- الانفتاح الكبير على مجالاتٍ مختلفةٍ تجاه دول بلاد الشام تحديدًا.

- الانتقاد الحادّ والعلني للسياسة الإسرائيلية إبان العدوان على غزّة في عامي 2008 و2009.

- الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، واستشهاد عددٍ من الأتراك بين الناشطين، وحصول قطيعةٍ في العلاقات الإسرائيلية - التركية[57].

ترافق ذلك مع بروز التناقض بشكلٍ أكبر بين المشروعين الإيراني والتركي في المنطقة العربية[58]، ولعل أهم جوانب هذا التناقض الذي تشكل دمشق محوره الأساس في منطقة الهلال الخصيب[59]:

(57) للمزيد من التفاصيل في شأن صعود شعبية تركيا في العالم العربي، راجع: ورقة بحثية للباحث، دور الإعلام في بناء علاقات عربية - تركية استراتيجية، ورقة غير منشورة ألقيت في مؤتمر «العلاقات العربية - التركية» الذي عُقد في الكويت وافتتحه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الكويتي الشيخ ناصر محمّد الأحمد الصباح في 11/ 1/ 2011. يمكن قراءة ملخص منشور عنها، بعنوان: علي حسين باكير، «العنصر المفقود في العلاقات العربية - التركية،» آراء **حول الخليج** (آذار/ مارس 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599951>.

(58) انظر على سبيل المثال: Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky, «Middle East Media Monitor: The Rise and (Future) Fall of a Turkish - Iranian Axis,» (Foreign Policy Research Institute, April 2011), p. 1.

(59) انظر على سبيل المثال: «المتضرِّرون من الدَّور التركي الصاعد،» **النهار**، 13/ 6/ 2010.

- سياسة تركيا الخارجية تقوم على تحقيق الاستقرار والأمن للجميع، بينما تقوم سياسة إيران على التوتير المضبوط في بعض الملفّات والمناطق في الشرق الأوسط، وتجيير هذا التوتر لمصلحتها، سواء بالتفاوض مع الغرب أم بشرعنة نفوذها في هذه المناطق.

- إن تحقيق السلام «العادل والشامل» في المنطقة، وهو واقعيًا خيار سورية الاستراتيجي، هدفٌ استراتيجي في مشروع تركيا الإقليمي، ويتعارض هذا مع المشروع الإيراني الذي يرى ضرورة الإبقاء على الصراع لاستغلاله، على اعتبار أن تحقيق أي سلام عربي مع إسرائيل يعتبر في المنظور الإيراني ضربةً استراتيجيةً لموقع طهرانَ ونفوذها في المنطقة، فضلًا عن أنه يعزلها إقليميًا.

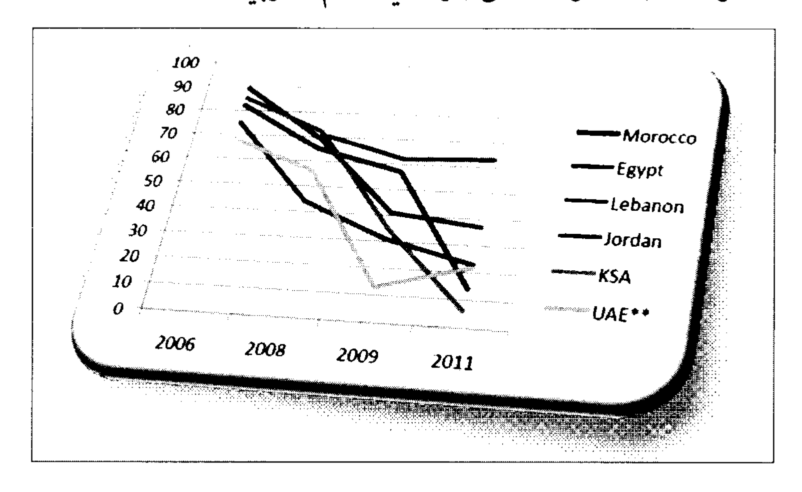
- لا تنظر إيران بارتياحٍ إلى تصنيف دول المجلس لتركيا على أنها شريكٌ استراتيجي، وكذلك بالنسبة إلى العلاقات الاستراتيجية المستجدّة التركية - السورية التي من شأنها أن تُخرج دمشق من الاحتكار الإيراني، وتقدِّم بديلًا منها، ما قد يعزل طهران في النهاية أيضًا.

- صعود تركيا الإقليمي، على الرغم من أن أنقرة تُصرّ على أنه ليس ضدّ أحد، إلاّ أنه يقلّص عمليًا من النفوذ الإيراني، فهو يتواجد في المنطقة نفسها التي تطمح إيران إلى تسيّدها.

- تركيا لا تقارب الأمور وفق منظور مذهبي طائفي، إضافةً إلى حرصها على التواصل مع الأطراف كافة من دولٍ وجماعاتٍ، ما أعطاها صدقيةً أكبر، وهذا وضعها في تناقضٍ مع السياسة الإيرانية أيضًا، فضلًا عن المخاوف المرتبطة بالمشترك الكردي، واحتمال استغلال أي طرف لهذه الورقة ضدّ الآخر.

الشكل (13-4)

النظرة السلبية المتزايدة عن إيران في العالم العربي (2006-2011)



المصدر: زغبي انترناشينال

3 - الإدارة السورية للتوازن الإيراني - التركي

على الجانب السوري، تعامل النظام بذكاء من خلال احتواء هذا الاختلاف في المشروعين واستغلال المساحة المشتركة، واستطاع إدارة مرحلتي الصعود والهبوط الجيوبوليتكي[60] لكلٍ من تركيا وإيران بكفاءةٍ عاليةٍ، فحقّق مكاسب على الجبهتين في مرحلة الصعود الإيراني، وفي مرحلة الصعود التركي أيضًا. لكن العلاقة بتركيا في مرحلة الهبوط الإيراني كانت الأهم بالنسبة إلى دمشق في تحقيق مزيدٍ من المكاسب. إذ جاء التقارب مع تركيا الصاعدة في توقيتٍ ملائم جدًا للنظام السوري الذي وجد فيها منفذًا لفكّ الحصار الدولي المفروض عليه، وتراكم الضغط الدولي بقيادة الولايات المتحدة وإدارة بوش منذ احتلال العراق، مرورًا باغتيال رفيق الحريري في عام

(60) للمزيد، انظر: Reza Akhlaghi, «Turkish Geopolitical Ascendancy and the Iranian Decline,» (Foreign Policy Blogs, 4/9/2010), on the Web: <http://foreignpolicyblogs.com/2010/09/04/turkish-geopolitical-ascendancy-and-the-iranian-decline/>.

2005، وبعدها عـدوان تموز/ يوليو على لبنان في عام 2006، والعدوان على غزّة في عام 2009.

كما أمّنـت العلاقـة بتركيـا جسـرًا لإعـادة التواصل مـع الـدول الأوروبية والمجتمع الدولي، والأهم من ذلك أن العلاقات مع تركيا وفّرتْ لسورية مسارًا آخـرَ ينزع عنها صفـة الأقلية الفئوية «العلويـة» الحاكمة المتحالفـة مع «إيران - الشـيعية» في العالـم العربي، وهو ما يتيح لدمشق أنْ تخرج من سياسة الاحتكار الإيرانية في وقتٍ كانت فيه طهران تتعرض لضغطٍ على خلفية برنامجها النووي ودورها السلبي في المنطقة العربية[61].

أدّى التراجـع الإيراني إلى بروز حساسـيةٍ لدى نظام الملالي، ولا سـيما أنه ترافق مـع صعودٍ تركـي من جهة، والتركيز على كسـب دمشـق من جهـةٍ أخرى. واستشـعرت إيران أن السياسـة التركية تشـكّل تهديدًا حقيقيا للعلاقـة الإيرانية - السـورية[62]، فهذه السياسـة التي اعتمدت الوساطة بين سـورية وإسرائيل في عام 2007، والصدام مع إسـرائيل في عام 2010 أيضًا، لها مفعولٌ واحدٌ حال نجاح أحد الخطين، إذ سيؤدّي في كلتا الحالتين في النهاية إلى سحب البساط من تحتها وخسـارتها بالتالي، ليس لدمشـق فحسـب، وإنما لمعظـم دائرة النفـوذ المرتبطة بسورية بشـكلٍ مباشـر في الهلال الخصيب، ما من شـأنه أن يؤثر أيضًا في الجزء المرتبـط بالمشـروع الإيراني فـي دوائر أخـرى، من بينهـا دائرة الخليـج العربي، خصوصًـا أن تركيـا كانت قد بـدأت تعمل أيضًا علـى هذه الجبهة مـع توقيع أول اتفاقٍ اسـتراتيجي بين أنقرة ومجلس التعاون الخليجي فـي عام 2008 هو الأول من نوعه الذي يُوقّعه مجلس التعاون كاملًا مع دولةٍ من خارج الخليج[63].

أمام التطـوّر الكبير فـي العلاقات التركية - السـورية، حـاول محور إيران احتـواء الصعود التركـي من خلال الحديث عن نشـوء محور ممانعـةٍ جديدٍ في

---

(61) باكير، «محدِّدات الموقف التركي من الأزمة السورية،» ص 5.

(62) انظر: Gelbart, p. 41.

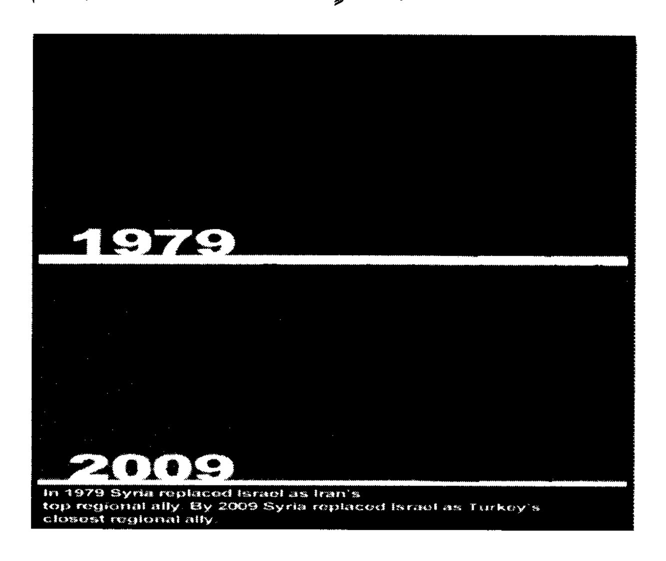
(63) للمزيد في شأن انعكاسـات الاتفاقية، انظر: علي حسين باكير، «نحو علاقات تركية خليجية استراتيجية،» آراء حول الخليج، العدد 49 (تشرين الأول/ أكتوبر 2008)، ص 64-67.

المنطقة يضـم إلى جانبها في مثلث سـورية وحـزب الله، كلًّا مـن تركيا وقطر، وخصوصًا أن عددًا من المؤشِّرات كان يمكن استغلاله في هذا الإطار[64].

الخريطة رقم (5-13)

خريطة تبدّل التحالفات بين عامي 1979 و2009

تظهر إيران وسورية وتركيا في محورٍ واحدٍ ضدّ إسرائيل في عام 2009



لكـن المتابـع للتطـوّرات، ولماهيـة الاختـلاف فـي المشـروعين الإيراني والتركي، ولـلـدور المفترض لسـورية في كلا المشـروعين، يُـدرِك أنه لا يمكن احتواء مثل هذا التناقض إلى فترةٍ طويلةٍ. كما أن استفادة دمشق من المشروعين معًا لا يمكن أن تسـتمر في توقيتٍ واحدٍ، وأنه لا بدّ لهذا التناقض من أن ينفجر فـي لحظةٍ مـا، وأن يصل إلى مفتـرق طرقٍ يُحتّم على سـورية اختيـار أحدهما، وهو ما حصل فعلًا مع اندلاع الثورة السورية.

---

(64) خصوصًا بعد العدوان على لبنان وعلى غزة، وبعد اعتراض أنقرة على التصويت في مجلس الأمـن لناحية فرض عقوبـات على إيران. بل وعقـد اتفاقًا معها إضافـةً إلى البرازيل بمـا يعاكس ما أراده الغرب، إلى انقطاع العلاقات مع إسرائيل، إلى غيرها من المؤشِّرات.

خامسًا: الانعكاسات الجيوبوليتيكية المستقبلية للثورة السورية

مع اندلاع الثورة السورية أصبح الانقسام في الموقف الإيراني والتركي تجاه النظام السوري واضحًا بشكلٍ علني ورسمي، فوقف الطرف الإيراني إلى جانب النظام السوري بكلِّ ثقله سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، فيما وقفت تركيا في الجانب الآخر[65]. وبدا واضحًا أيضًا أن الاستثمار التركي السياسي مع النظام السوري خلال السنوات الماضية لكسب سورية إقليميًا لم ينجح، حيث فشل الجهد التركي في إقناع بشار الأسد بالمضي في طريق الإصلاحات الحقيقية الفاعلة والعاجلة، في الوقت الذي فضّل فيه الأخير الاستماع إلى النصائح الإيرانية والمضيّ نحو الأمام في الخيار العسكري والأمني لمواجهة الثورة السورية[66].

كان بالإمكان ملاحظة أنه كلّما اشتدَّت الثورة السورية زاد هذا الانقسام وضوحًا، حتى وصل إلى درجة أن إيران التي كانت تعتبر تركيا في محور «الممانعة» في فترة من الفترات، أصبحت تتهمها بـ «النفاق وتنفيذ سياسات أميركا والكيان الصهيوني لزعزعة الأوضاع في سورية» و«التخطيط لفتنةٍ ونقل أسلحةٍ وأموالٍ ودعم عصاباتٍ مسلّحةٍ وإرهابيين ضدّ نظام الأسد تحضيرًا لغزوٍ عسكري تمليه أطماعها»[67].

برهنت إيران عن موقفها بشكلٍ حازم وقاطع باعتبار النظام السوري خطًا أحمر، إذ لا يمكن لطهران أن تتركَ حليفَها الاستراتيجي يسقط بسهولةٍ، وإن تطلَّب ذلك اشتباكًا مع أنقرة، إلى درجة أن الناطق باسم وزارة الخارجية

---

(65) لمزيدٍ من التفاصيل عن الموضوع، انظر: علي حسين باكير، «الثّورة السوريّة في المعادلة الإيرانيّة - التركية: المأزق الحاليّ والسّيناريوهات المتوقّعة،» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012).

(66) انظر: Soli Ozel, «How the Iran Nuclear Standoff Looks From Turkey,» (Bloomberg, 21 February 2012), on the Web: <http://www.bloomberg.com/news/2012-02-21/how-the-iran-nuclear-standoff-looks-from-turkey-commentary-by-soli-ozel.html>.

(67) انظر خبر وكالة فارس للأنباء شبه الرسمية والمقرّبة من المرشد والحرس الثوري: «تركيا تنفِّذ سياسات أميركا ضدّ سورية،» (وكالة أنباء فارس، 13/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9003230018>.

الإيرانيــة، مهمان برســت، أعلــن صراحــةً: «لو خُيرنــا بيــن تركيا وســورية فإننا سنختار سورية بلا شكّ!»[68]، الأمر الذي أكّده أيضًا الحرس الثوري الذي أشار إلى أن «إيران ســتختار سورية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه»، وأن «على تركيا أن تعي أنــه ليس باســتطاعتها أن تحقّق أي طموحاتٍ فــي المنطقة إلّا من خلال التحالف مع إيران وسورية»[69].

اكتســب التعارض الإيراني – التركي بُعــدًا إقليميًا أعمق وأبعد من الحدث الســوري، وبما يعكــس الأهميــة الجيوبوليتيكية لســورية في المنطقــة من جهة، ويشــير إلى حجم الاختلاف الإيراني – التركي وماهيته مــن جهةٍ أخرى، عندما أُعلــن أن على تركيا أن تُعيد التفكير في سياســاتها بشــكلٍ جــذري خصوصًا في مــا يتعلّق بســورية ورادار الناتو ونشــر نموذجهــا للعلمانيّة الإســلامية في العالم العربي، وإلا فسيكون عليها مواجهة المشكلات»[70]، ما يعني أن مسار الدولتين في شأن سورية وصل مداه، وما سيحدِّده بطبيعة الحال مصير الثورة السورية.

1 - الانعكاسات الجيوبوليتيكية لسيناريو بقاء النظام السوري

على الرغم من صعوبة قبول هذا الاحتمال على المدى المتوسط والطويل، خصوصًا في ظل كل ما حصل في ســورية حتــى الآن، إلا أنه يظل خيــارًا قائمًا ولو نظريًا. وإن ظلَّ النظام الســوري قائمًا فعلًا فســيكون ذلــك بفضل إيران في شكلٍ أســاس (انظر الشــكل (13 - 5)). في هذه الحالة، من المنتظر أن تخرج ســوريّة ضعيفةً علــى المدى القصير والمتوســط، وهو ما ســيدفعها إلى الحضن الإيراني بالكامل.

(68) وكالة أنبــاء فارس، 20/ 7/ 2011، على الموقع الإلكترونــي: <http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9004290012>.

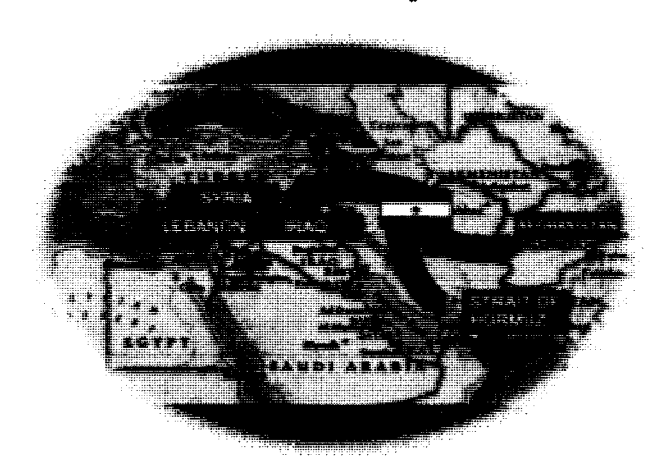
(69) انظــر: «موقف إيران الحازم في وجه الحوادث في ســورية،» **صبح صادق** (إيران)، للاطلاع على النص الفارسي للمقال، انظر الموقع الإلكتروني: <www.sobhesadegh.ir/1390/0508/M08.HTM>. للاطــلاع علــى النســخة الإنكليزيــة للمقالــة: «Iran Warns Turkey to Butt Out of Syria,» *Iranian Diplomacy*, 26/7/2011, on the Web: <http://irdiplomacy.ir/en/news/52/bodyView/14882/Iran.Warns.Turkey.to.Butt.Out.of.Syria.html>.

(70) انظــر: Soner Cagaptay, «Next Up: Turkey vs. Iran,» New York Times, 14/2/2012, on the web: <http://www.nytimes.com/2012/02/15/opinion/next-up-turkey-vs-iran.html>.

من الناحية الجيوسياسية سيكون ذلك في منزلة الإعلان رسميًا عن ولادة الهلال الشيعي الذي كانت ملامحه قد بدأت ترتسم بشكلٍ فعلي بعد غزو العراق في عام 2003، وعمليًا ستمتد منطقة النفوذ الإيراني المباشرة من شرق أفغانستان إلى غزّة، محقّقةً بذلك الحلم الإيراني الذي لم يتغير بتغير الأنظمة من حكم الشاهنشاه إلى حكم الملالي[71].

الشكل (13 -5)

محاور التأثير ومناطق النفوذ الإيرانية حال نجاح النظام السوري في سحق الثورة



على صعيد توازن القوى الإقليمي، ستؤدّي، بالضرورة، سيطرة إيران على منطقة النفوذ العربية هذه من البوابة السورية مضافًا إليها الطموح النووي، إلى خللٍ كبيرٍ في ميزان القوى الإقليمي، وفي الشرق الأوسط بأكمله، إذ ستتحوّل إيران إلى القوّة الإقليمية الأولى من دون منازعٍ، وسينعكس ذلك بالضرورة على ثلاث مناطق وثلاثة لاعبين رئيسيين هم:

(71) انظر: George Friedman, «Iran's Strategy,» (Stratfor Global Intelligence, 10 April 2012), on the Web: <www.stratfor.com/weekly/irans-strategy?utm_source=freelist-f&utm_medium=email&utm_campaign=20120410&utm_term=gweekly&utm_content=readmore&elq=69e272a289a74451ae8f3f51da1feb4d>.

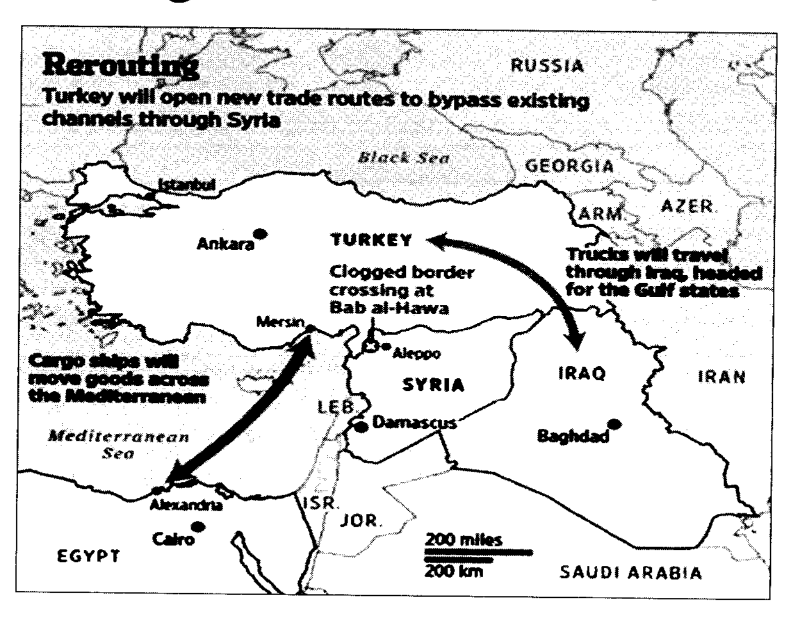
- السعودية، ستكون منطقة شبه الجزيرة العربية تحت ضغطٍ جيوستراتيجي كبيرٍ يعزلها في الجنوب، ويتركها مُشرّعةً أمام إيران، فضلًا عن الخاصرة الرخوة في اليمن.

- وستتعرض مصر لضغط الحزام الإيراني في هذه الحالة في منطقة شمال أفريقيا.

- أما تركيا فسيتم عزلها تمامًا عن المنطقة العربية عبر الخط الفاصل الإيراني - العراقي - السوري، وسيكون ذلك تحوّلًا غير مسبوقٍ في تاريخ تركيا لناحية نفوذ إيران الجيوبوليتيكي[72]، بل يمكن القول إن تركيا ستكون تحت رحمة هذا المثلث جيوستراتيجيًا إن حصل ذلك.

الخريطة (13 - 6)

خريطة توضح المشكلات التي واجهتها تركيا في إثر إغلاق سورية حدودها، واضطرارها إلى الاعتماد على مصر ومنها إلى الخليج مرة أخرى



(72) انظر: Hasan Kösebalaban, «Turkey and the New Middle East: Between Liberalism and Realism,» *Perceptions*, vol. 11, no. 3 (Autumn 2011), p. 103.

سيكون المحور في موقعٍ يسمح له بتحديد طبيعة علاقته مع الأنظمة الأخرى، من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، سواء في التصعيد أم في إعادة الانفتاح على تركيا، وهو أمرٌ غير محتملٍ، على الأقلّ على المدى القصير حال نجاة النظام السوري.

سيختار هذا المحور على الأرجح الانتقال من الحالة الدفاعية الآن على الصعيد الإقليمي إلى الحالة الهجومية، مستهدفًا الدولتين الأكثر فاعليةً وأهميةً على الصعيد الإقليمي في الوقت الحاضر، وهما تركيا والسعودية. وسيكون في موقعٍ أفضل لتحقيق هذا الهدف في حال قرر ذلك، وخصوصًا أنه سيمتلك مفاتيحَ التواصل التركي مع دول المنطقة، ولذلك فهو سيمتلك القدرة على عزل تركيا وتقليص دورها في الشرق الأوسط إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ.

في هذا السيناريو تستطيع سورية أن تمنع تركيا من إعادة التواصل مع منطقة الهلال الخصيب (الأردن ولبنان وفلسطين)، وتنهي المكتسبات التي حقّقتها سابقًا في المنطقة على صعيد السياسة الخارجية، وأن تقوِّض أي محاولةٍ تركيةٍ لتوسيع دائرة الانتفاع الاقتصادي مع هذه المنطقة.

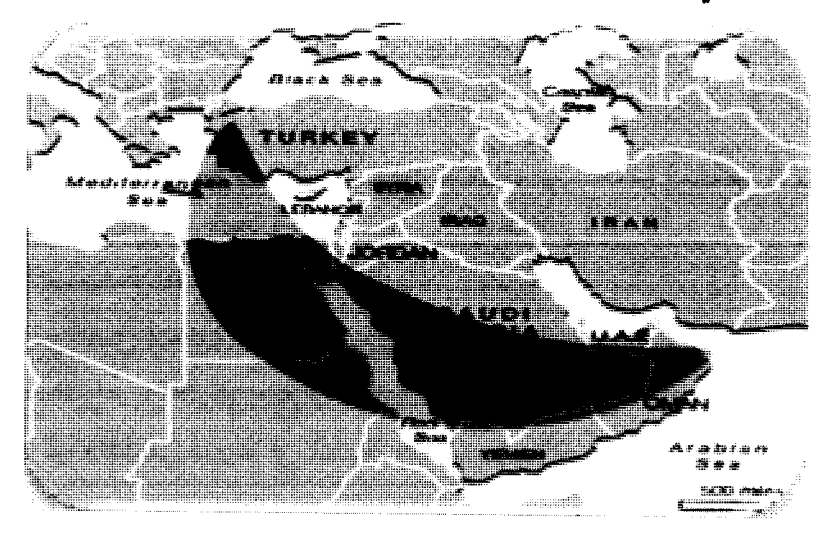
في المقابل، ستكون إيران في موقع يخوِّلها منع تركيا من التوسع جنوبًا باتجاه العراق، والوصول إلى منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي[73]، ما يعني عمليًا تحجيمها وعزلها عن أي حيّزٍ إقليمي في الشرق أو الجنوب، فضلًا عن الغرب حيث تواجه صعوبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

---

(73) انظر: المصدر نفسه، ص 104.

الخريطة (13-7)

المحاور التي ستتعرض لضغط الحزام الإيراني (إيران - العراق - سورية)



2 - الانعكاسات الجيوبوليتيكية لسيناريو سقوط النظام السوري

إذا سقط النظام السوري فسيكون ذلك في منزلة زلزالٍ جيوبوليتيكي يُسقط معه أهم وأكثر التحالفات الاستراتيجية ثباتًا وفاعليةً في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية. بمعنى آخر، إذا سقط النظام السوري، فإن المشروع الإيراني في المنطقة بشكله الموجود والمعروف حاليًا سيكون في حكم المنتهي، وستعود إيران إلى حجمها الطبيعيٍ، وسينتهي نفوذ طهران المباشر في بعض المناطق، ويتقلّص إلى أقصى حدٍّ في مناطق أخرى، بانتظار جلاء التداعيات الكاملة والهزّات الارتدادية لانهيار النظام السوري التي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعًا، وربّما وصولًا إلى إيران نفسها.

انطلاقًا من كون سورية مدخل إيران الرئيس إلى الهلال الخصيب والساحة العربية، فإن سقوط نظام الأسد سيكون له تداعياتٌ عميقةٌ على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستفقد إيران حليفًا استراتيجيًا تاريخيًا لا يمكن تعويضه، مهما كانت المكتسبات اللاحقة (على اعتبار أن طهران تحاول كسب مصر الآن في المعركة الجيوبوليتيكية)، وسيكون لذلك تبعاتٌ كبيرةٌ بالنسبة إلى إيران.

في هذا الإطار أيضًا، ستنقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله (ذراع طهران الرئيسة في لبنان والمنطقة)، وسيفقد اللاعب الإيراني بالتالي القدرة على التأثير المباشر مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان. وسيكون لذلك تأثيرٌ في موقع إيران ودورها في القضية الفلسطينية، حيث ستفقد القدرة على استغلال القضية الفلسطينية بالشّكل نفسه الذي كان قائمًا سابقًا، أو استخدام الساحتين اللبنانية والفلسطينية للحصول على مكاسب قومية. ومعه ستفقد إيران القوّة الناعمة التي كانت تستغلّها لتعميق تغلغلها في الشارع العربي، فضلًا عن إمكانية أن تضغط هذه التغيرات الجيوبوليتيكية السريعة على موقع إيران في العراق. فيصبح تدحرج النظام العراقي الموالي لطهران ممكنًا، ولا سيما أنه يعاني أزمة شرعية في ظلّ تبعية الطبقة الحاكمة في مجملها إلى إيران، والدعم البيّن الذي يقدِّمه النظام العراقي الموالي لإيران إلى نظام الأسد استنادًا إلى المعادلة الطائفية القائمة على مشروع الهلال الشيعي الذي من المنتظر أن ينهار مع انهيار النظام السوري، على اعتبار أن حليف طهران القوي سقط. ما قد يُشجِّع بدوره حركة المعارضة ضد النظام الإيراني داخل إيران نفسها، في ظل الأزمات والمشكلات المتفاقمة والعميقة التي تعيشها إيران داخليًا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن حالة الترقّب التي تم رصدها في صفوف شرائح من المعارضين[74] إزاء الوضع السوري، وإزاء نتيجة المعركة التي يخوضها النظام الإيراني في دعم حليفه[75].

في المقابل، في حال عدم ذهاب السيناريو إلى فوضى شاملة مع سقوط

---

(74) أعلنت الحركة الخضراء وكوادرها على سبيل المثال دعم التحركات الشعبية السورية في وجه النظام السوري حليف النظام الإيراني في أكثر من مناسبة، كما أنشأت مجموعة دعم في الفضاء الإلكتروني (فيسبوك وحسابات تويتر). واستغلت المعارضة الإيرانية الموقف أيضًا لتُعبّر بشكل علني عن موقفها المعارض للسياسة الرسمية للبلاد القائمة على الدعم المفتوح لنظام الأسد؛ خصوصًا أن آية الله محمد علي دستغيب على سبيل المثال - وهو مرجع إصلاحي بارز وعضو مجلس خبراء القيادة - كان قد شكّك سابقًا في استراتيجية البلاد، داعيًا إلى تخصيص الموارد للشعب الإيراني بدلًا من أن تذهب لدعم النظام السوري.

(75) باكير، «الثّورة السوريّة في المعادلة الإيرانيّة - التركيّة،» ص 20، و Gülriz Şen, «İran ve «Arap Baharı»: Bağlam, Söylem ve Siyaset,» *Ortadoğu Etütleri*, vol. 3, no. 2 (January 2012), pp. 106-109.

النظام السوري، فإن ذلك سيصبُّ في مصلحة تركيا. إذ من المتوقّع أن يأتي النظام السوري الجديد، بناءً على إرادةٍ شعبيةٍ، بما يُعبِّر عن تطلّعات الشعب السوري، ومن شأن ذلك أن يقرّبه من تركيا على قاعدة الديمقراطية والمصالح المشتركة، خصوصًا أن ذلك ينسجم مع السياسات التركية لحزب العدالة والتنمية، فضلًا عن أن أنقرة تكون قد تموضعت بشكلٍ جيدٍ من خلال دعم الشعب السوري في مكانٍ يؤهِّلها نسج علاقاتٍ إيجابيةٍ بنّاءةٍ مع أي نظام جديدٍ قادم في سورية. إن نجاح مثل هذا السيناريو سيحرر تركيا من ضغط المشروع الإيراني، الأمر الذي قد يتيح لها العمل بشكل أكثر فاعلية في الساحة العراقية التي تشكِّل جسر تركيا المهم باتجاه الخليج العربي، ما سيسرّع من وتيرة انهيار المشروع الإيراني أيضًا.

من المتوقع أن يؤدِّي هذا التغيير إلى تحوّلاتٍ إيجابيةٍ في منطقة الهلال الخصيب. كما أن نظامًا سوريًا جديدًا قد يفتح صفحةً جديدةً مع مصر والسعودية، ويؤسس بالتالي لنواةٍ عربيةٍ قويةٍ. قد يخلق ذلك بعض الحساسيات، لكن المشتركات بين اللاعبين الأربعة الكبار (مصر وسورية وتركيا والسعودية) ستكون كثيرةً، خصوصًا الأهمية التي توليها أنقرة لمثلث (تركيا - سورية - مصر) الشرق متوسطي، و(تركيا - سورية - السعودية) الشرق أوسطي الذي قد يؤدِّي إلى نشوء حزام قد يضغط باتجاه معاكس على العراق وإيران في محاولة احتواء طهران وعقلنتها من دون الاصطدام معها، على اعتبار أن سياسة هذه البلدان ستكون مختلفةً عن نمط التفكير الإيراني القائم على التصعيد والاصطدام.

خاتمة

كما بات واضحًا، الصراع الحاصل اليوم ليس في سورية فحسب وإنما عليها، ومن شأن نتائج المعركة المتواصلة على الجبهتين أن تتجاوز الإطار الداخلي المتعلِّق بتحديد مصير سورية ومستقبلها، باعتبارها نظامًا سياسيًا ودولةً، إلى الوضع الإقليمي والدولي الأوسع الذي قد يشمل بالضرورة

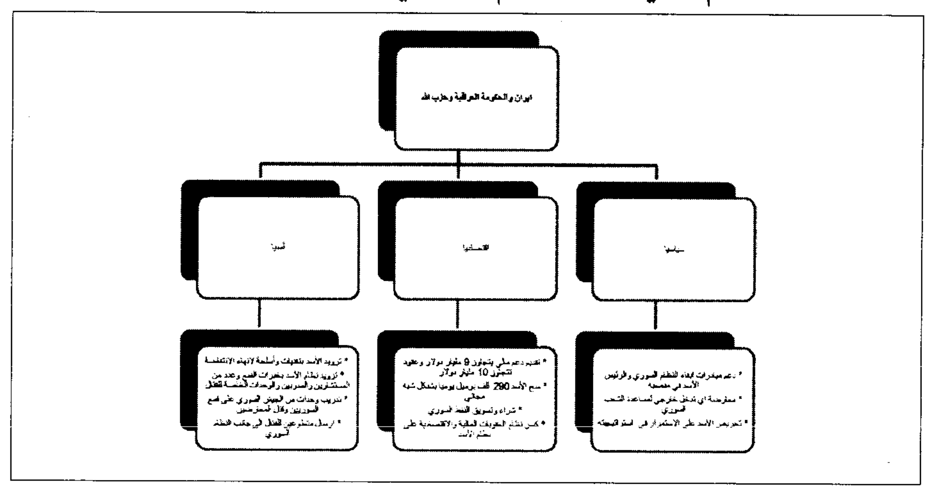
تغييـراتٍ يعتمـد شـكلها ومضمونها علـى مصير نظام الأسـد من جهـة، وعلى المسار الذي ستسلكه سورية في ما بعد من جهةٍ أخرى.

إذا كان لهذا الصراع ببُعديه الداخلي والخارجي أي وجه إيجابي، فهو سلّط الضـوء على التنافس الإيراني - التركي في المنطقة، كما كشـف بشـكلٍ واضح معالمَ المشـروعين الجيوبوليتيكيين الإقليميين لكلٍ منهمـا. وإذا كان كلٌّ طرفٍ منهما يحاول احتواء الطرف الآخر ضمن مشروعه خلال المرحلة السابقة، فمن المنتظر ألا تصمد هذه السياسـة كثيرًا مـع انكشـاف الأوراق المرتبطة بالتنافس على سورية وموقع سورية ودورها في المشروع الجيوبوليتيكي لكلٍّ منهما.

علـى العموم، إذا كان هناك من شـيءٍ ثابتٍ في هـذه المعادلة فهو الأهمية التـي تتمتع بها سـورية. فالحـوادث الجاريـة والتداعيـات الناجمة عنهـا لاحقًا تؤكّدان أن سـورية، الدولة غيـر النفطية (بالمعنـى الريعي)، هي عنصرٌ أساسـي ومحـوري فـي المعادلـة الجيوسياسـية والجيوسـتراتيجية، وفـي إعادة تشـكيل خريطة المنطقة الجيوسياسية، في السيناريوات المطروحة كافة.

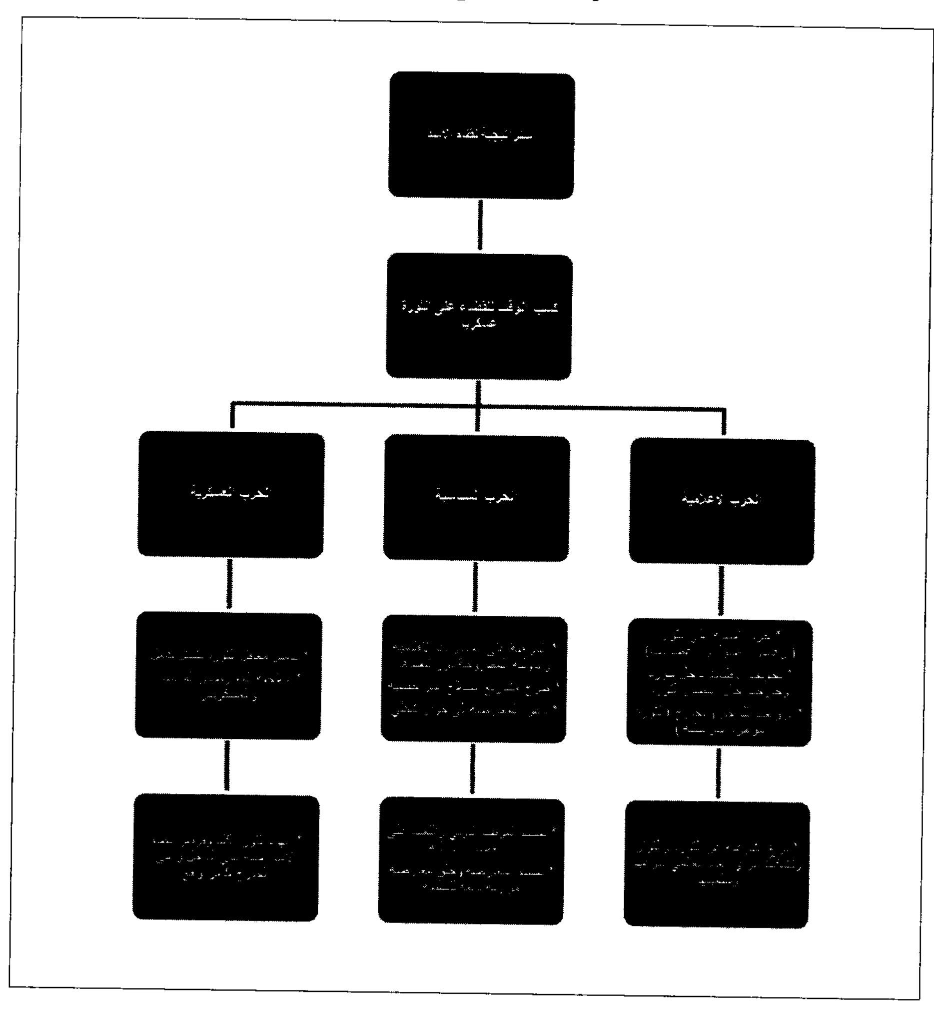
الشكل (13-6)

الدعم الذي يتلقّاه النظام السوري ضد الثورة السورية



من تصميم الباحث

الشكل (13-7)
سيناريو القضاء على الثورة السورية



من تصميم الباحث

الفصل الرابع عشر

ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية

منذر بدر حلّوم

مُقدّمة

تحاول هـذه الدراسـة تتبّع جـذور الموقف الروسـي مـن الثورة السـورية والبحث عن النقـاط التي يرتكز عليها، وعـن الثُّغَر التي يمكـن التأثير فيها نحو تغييـر يخـدم حقوق شـعبنا السـوري الـذي يدفع حياتـه ثمـن مطالبتـه بالحرية والكرامـة والعدالـة وحقـوق المواطنـة عمومًـا. وتنطلـق مـن فهم أن السياسـة مقولةٌ تقـع في حقـل المصالح وليـس الأخـلاق، وبالتالي من وجـوب البحث عن مصالح لروسـيا تسـوّغ مواقفها أمام نفسـها، من دون إغفال النظر في أهمية المخـاوف التي يُبنـى عليها موقفٌ دون سـواه. وما المخاوف، كمـا هو معلوم، إلّا من طبيعة المصالح. وفـي معادلة المصالح - المخاوف، لا يبدو ممكنًا فهم مواقف روسـيا الخارجية، ومنه موقفها من الربيع العربي والثورة السـورية على وجـه التحديد، بمعزلٍ عن الداخل الروسـي وما يسـوده مـن تفاعلات ومخاطر ترتسم في حاضره وتهدد استقراره وربما مستقبل الدولة الروسية.

فـي إطار البحـث في معادلـة المصالـح - المخـاوف المؤسسـة للموقف

الروسي، كانت لي لقاءات وشاركت في حوارات شكّلت أرضيةً للمقارنة مع ما تنشره الصحافة مما يدور في الأوساط السياسية والثقافية والشعبية الروسية. وفي هذه الأثناء كانت موسكو تشهد حركةً متواصلةً لوفودٍ من أطياف المعارضة السورية المختلفة التي زارتها، والتقاها الوزير لافروف حينًا ونائبه بغدانوف في أحايين أخرى، وكانت تعقب اللقاءات على الدوام مؤتمرات صحافيةٌ، إضافةً إلى لقاءات الجالية السورية. وكان يغلب على ما يدلي به أعضاء الوفود، مع بعض الاستثناءات، الرغبة في إرشاد الروس إلى الصواب وتعليمهم كيف تكون السياسة والدبلوماسية، وكيف يكون تحقيق مصالح روسيا، مع تحذير الروس بصيغة: إذا لم تفعلوا فلن تحصلوا على... أو سوف تخسرون، أو تضعون أنفسكم في موضع العداء. وأما الموائد الحوارية المستديرة التي عُقِد كثير منها في موسكو لمناقشة ما آلت إليه الأمور في سورية فكثيرًا ما كانت تتسم بردّات فعلٍ سورية غاضبة تتهم الروس بالجهل أو بقلّة الأمانة حين يقارن الأخيرون خيارَ إسقاط النظام بالسلاح بالطريقة الليبية، وما يمكن أن يقود إليه من مخاطر على الدولة والمجتمع السوريين.

وفي مقابل ردّات الفعل الغاضبة التي تُعزِّز المخاوف لدى متلقيها، كان يجد هؤلاء مرتكزًا في تطابق وجهات نظرهم مع ما تعبِّر عنه الجالية الروسية في سورية المكوّنة أساسًا من سيدات روسيات تزوّجن سوريين وعائلاتهم التي تسكن الأرض السورية من أقصاها إلى أقصاها، وما يعبّر عنه دبلوماسيون سابقون عاشوا وعملوا في البلدان المشمولة بالربيع العربي وغيرها. وهؤلاء لا يخفون حسرتهم على الاتحاد السوفياتي وتخوّفهم من كلّ فكرةٍ ديمقراطيةٍ تذكّرهم بديمقراطية يلتسين وليبرالية عائلته الأوليغاركية، وما يقوله العاملون الحاليون في إدارات الدولة، من إدارة الرئيس إلى الخارجية وسواها، والمتخصّصون في المؤسسات الأكاديمية بالشؤون العربية ومعاهد الاستشراق، والمستشارون من الشخصيات البارزة من المستعربين، في خلاصة ترى سورية ساحةً لنزالٍ جيوسياسي، وهم السوريون آخر المستفيدين منه، من دون أن يعني ذلك أن روسيا لا تخوض هنا، وعلى طريقتها، حربها الجيوسياسية غير المعلنة التي تلقى دعمًا من لوبي روسي مكوّن من المتقاعدين ذوي الميول الوطنية من مؤسسة

الأمن الروسية (الكي جي بي والاستخبارات الخارجية)، ومن وزارة الخارجية الروسية وهم عملوا في سورية لمدةٍ طويلةٍ... والدفاع عن الأسد اليوم بالنسبة إليهم... جزءٌ من حربهم الشخصية الكبيرة مع الغرب وأميركا وغورباتشوف ويلتسين وكل من هدم الاتحاد السوفياتي... ومن المستشرقين والمستعربين والمتخصصّين بالشؤون الإسلامية وخبراء سياسيين من مختلف المشارب... ومن ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي تعبِّر عن قلقها على مصير المسيحيين والأماكن المسيحية المقدسة... ومن لوبي التخويف من الإسلام... ومن بعض المسؤولين في منظمات إسلاميةٍ... ومن الجماعات اليسارية والقومية والوطنية. ويعتقد هؤلاء أن دعم الأسد هو نوعٌ من مقاومة الإمبريالية والغرب وأميركا وغيرهم. وبناءً على مبادرة منهم أُسست لجنة التضامن مع شعبي ليبيا وسورية، ومن اللوبي الشيعي الموالي لإيران، وغالبًا ما تتقاطع هذه المجموعات في ما بينها[1]»، ويُظهر هؤلاء المخبوء وراء القول الروسي الرسمي من أن سورية تحوّلت إلى ساحة نزالٍ جيوسياسي، وحروبٍ دولية تُخاض بالدم السوري، وكلّ خسارة للغرب الأطلسي، ولأميركا بالذات هنا، ترى فيها روسيا الساعية إلى عالم متعدد الأقطاب نصرًا لها. فلو تمكّنت روسيا من إبطال أي مشروع أميركي أوْ مدعومٍ أو مرحّبٍ به أميركيًا في أي مكان في العالم لما ترددت، لَما في ذلك من تعزيزٍ معنوي ومادي لنواة القطب الجديد الذي تحاول روسيا تأسيسه وتأدية الدور المركزي فيه ضمن مشروعها الأوراسي.

وفي إطار المخاوف، ثمّة مصلحة لروسيا ولمثيلاتها من البلدان القابلة للثورة أو للتثوير في فشل الثورة السورية، وفي إغراقها في المزيد من الدماء، وفي أن تنقطع سلسلة الثورات هنا، لكن هل يكون هذا بأي ثمن؟ وأي ثمن قد يعني اشتعال حربٍ إقليميةٍ أو فوضى تصل إلى منطقة المصالح الروسية في جوارها الآسيوي إن لم يكن إليها مباشرةً. كما تتوقف روسيا عند الملامح المذهبية للصراع في سورية، فتجربتها في أفغانستان والشيشان والقوقاز عمومًا

(1) أنور أغاييف، «اللوبي الموالي للأسد في روسيا... شرطي الشرق الأوسط،» ترجمة محمود الحمزة، **القدس العربي**، 18/ 2/ 2013.

لا تزال ماثلةً في الأذهان بل وقائمة في غير مكان من الأرض الروسية. وبهذا المعنى ثمّة تخوف روسي من المشروع السُنّي، يفوق تخوّفها من المشروع الشيعي، على الرغم من تأكيد بوتن أن: «موسكو ليست معنية بالتدخّل في الصراعات داخل العالم الإسلامي والدخول على خط العلاقة بين السُنّة والشيعة والعلويين»[2].

أولًا: كيف يرى الكتّاب السياسيون السوريون موقف روسيا؟

قبل الدخول في استجابات الكتابة السياسية السورية السلبية من السياسة الروسية، أعود إلى محاولةٍ سابقةٍ كنتُ قد بذلتُها للإجابة عن تساؤل: لماذا لا يساند الروس الثورات العربية[3]؟ إذ أثار موقف روسيا الرسمية من ثورات الربيع العربي كثيرًا من التساؤلات في الأوساط العربية والغربية، والإسرائيلية، كما سنرى. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن سياسيي الغرب والإسرائيليين، على ما يبدو، يعرفون الأسباب ويتجاهلونها، أو يسكتون عنها ويوجّهون الأنظار إلى غيرها، فإن الثوريين العرب المهتمّين بتغيير روسيا موقفها حيال ثوراتهم يدهشهم ألّا تفعل روسيا ما يجدونه منطقيًا وأخلاقيًا وبراغماتيًا، ويُصرّ كثيرون منهم على رؤية الأسباب في عماء الساسة الروس عن الأفق الذي ينتظرهم. وثمة من يرى نقصًا في الدراسات والمعطيات التي تتيح لروسيا اتخاذ القرار الصحيح الذي يراعي مصلحتها في الأفق العربي، فيحاولون الدخول من هذه الفاصلة، ومن يرى أن روسيا تتمسك بتوجيه رسالة أخلاقية تعبّر عن عدم تخلّيها عن حلفائها السابقين. وإلى جانب المشتغلين بالشأن السياسي الباحثين عن علّة الموقف الروسي، تجد من المثقفين العرب من يجد في موقف روسيا ازدراءً للشعوب العربية وتعبيرًا عن نظرةٍ استعلائيةٍ لا ترى شعوبنا جديرةً بالحرية والديمقراطية. وفي معرض الإجابة حاولتُ أن أفيد من اللقاءات والحوارات

---

(2) يلينا سوبونينا، «مغامرة المسؤولية عن سورية،» (وكالة أخبار الشرق الجديد، 12/9/2012).

(3) منذر بدر حلوم، «الموقف المحير! لماذا لا يساند الروس الثّورات العربية؟،» **الحياة**، 15/1/2012.

التي أتيحت لـي في أثناء إقامتي في موسـكو، فاقترحت أن روسـيا لا تنطلق من نقص في المعلومات ومـن تقدير خاطئ لمجريات الثورات في إقرار سياسـاتها حيالَها. وليسـت العلّة في رؤية مؤامرة متسلسلة أميركية - بريطانية - فرنسية في ثـورات الربيع العربي، الأمر الذي يُعبّر عنه غير قليـلٍ من الروس بصيغ مختلفةٍ، إنما فـي تقدير قـد لا يكون خاطئًـا لإمكانيـة التأثير في الثـورات العربيـة. نعم، وبدرجة ما، روسـيا تبني موقفها على خلاصات من دراسـات جدوى التأثير في مجريـات الحوادث الدائـرة على الأرض العربيـة، وتنتهي، كمـا وصلني بطريقة وبأخرى، إلى أنه مشروعٌ خاسر لروسيا بكل المقاييس. من دون أن يعني ذلك أن المعطيات تسوّغ الوقوف مع الأنظمة الاستبدادية ضد الشعوب الثائرة، فحسابات روسيا حيالنا نحن العرب حسابات مصالح وليست حسابات أخلاقية.

في حسـابات المصالـح لا ترى روسـيا جـدوى من إنفـاق الجهـد والوقت والمال على مشـروعٍ خاسـر، وهي تـرى أن ما تخسـره بطبيعة الحال قليـلٌ إن لم تتدخّـل، ويمكن تعويضه بوسـائل أخـرى وفي أماكـن أخرى. لكن، لمـاذا تنطلق روسيا من ثقتها بخسارةٍ أكيدةٍ لأي فاعليةٍ تقوم بها على الأرض العربية، أمن نقصٍ في المعلومات أم من وفرةٍ فيها، أم من حسـابات خاصّةٍ خفيةٍ؟ مع إصرار الروس علـى أنهم لا يدعمون الأنظمة إنما يُعرقلون اتخاذ قرارات ضد مصلحة الشـعوب ووحـدة البلـدان الثائـرة. لا يجدون قـوىً جاهـزةً وفاعلةً يمكـن المراهنـة عليها ودعمها على الأرض، يقول الروس، خسـرنا نزال البلقان، ليس لأننا لـم نتدخّل أو تدخّلنا بصورةٍ خاطئةٍ، إنما لأن غيرنا تدخّل بصيغةٍ لا نستطيعها، ولا نريدها.

في البلقان بيّض الغرب صفحته مع الإسـلام، على حسـاب وحدة الأرض والشـعب، وفعـل كلّ ما من شـأنه أن يسـوّد صفحة روسـيا في الشيشـان. تعلم الاستخبارات الروسية علم اليقين بالدعم الذي يتلقاه انفصاليو الشيشان والقوقاز عمومًا مـن الغرب، خصوصًا مـن بريطانيا، صاحبة التاريخ الأسـود فـي الذاكرة الروسـية، وراعية الإخوان المسـلمين. تلقّت روسـيا ضربةً في البلقـان في زمن ضعفها، وربّما كان يمكن تلافي الخسـارة لو كانت روسيا أقوى. ومع أن روسيا اليوم أقوى، إلّا أن الحسـابات أعقـد وإمكانية التأثير أضعف. فـي الربيع العربي

ترى روسيا ساحةً للّعب البريطاني - الأميركي - الفرنسي - التركي عبر الإخوان المسلمين وحلفائهم الواعين والغافلين، وترى نفسها ساحةً لمثل هذا اللعب في القوقاز اليوم، وربّما في موسكو في الغد القريب. حسابات روسيا هنا قد تكون صحيحةً، فلا تأثير لها في القوى الملعوبة - اللاعبة. وتأثيرها في القوى المدنية والعلمانية التي تستشعر الخطر الإخواني يتطلّب زمنًا طويلًا، لم يتح لها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي زمنًا لا تتيحه الثورات المشتعلة اليوم التي يصر الروس على رؤية الأيدي الغربية فيها. كسب الإخوان في ليبيا وتونس ومصر، وقد يكسبون في سورية، فعلى ماذا يُراهن الروس، وهم فاقدو الأدوات في معركةٍ يرون أن القوى التي تديرها هي نفسها التي تدير اللعبة على أرض روسيا؟

غير بعيد من الأسئلة المطروحة أعلاه حينًا وبعيدًا منها في أحايين أخرى، لقي الموقف الروسي مما يجري في سورية اهتمامًا سلبيًا غالبًا من الكتّاب السياسيين العرب، والسوريين على وجه الخصوص. وفي حين تناول العديد من المقالات الصحافية العربية الموقف الروسي من الثورة السورية بانفعالٍ بلغ حد اتهام الروس بقتل الشعب السوري، تساوقًا مع تسمية (جمعة روسيا تقتلنا)[4]، أو تمهيدًا لها، تجد من الدراسات[5] ما تفحّص الموقف الروسي وقرأ ضروراته وأبعاده الروسية المحلية والجيوسياسية العامة ومخاوف الروس الذين تبدو مواقفهم على خلفيتها مفهومةً، في سياق مواقف عالمية لا تتمايز في الجوهر كثيرًا بين غربيةٍ وروسيةٍ من الثورات العربية. وهي مواقف «اتسمت بالبراغماتية، وأن روسيا لا تقف بعيدةً من هذا النهج، بل ينحصر الفارق بينها وبين الغرب في أنها دولةٌ لا تتشدق بالديمقراطية ولا تمارسها في حقيقة الأمر، ولا تطالب أي طرفٍ على الساحة الدولية بها، وصولًا إلى أن الموقف الروسي من الحراك الثوري العربي محكومٌ ببعدين رئيسين: تشابكات الداخل؛ والخوف من عدوى الثورة. إذ ثمة ميراث داخلي وشبكة حسابات جيوسياسية وأزمة

---

(4) كانت الهيئة العامة للثورة السورية ووفقًا للطريقة السائدة في تسمية أيام الجمعة قد أطلقت على جمعة العاشر من شباط/ فبراير 2012 اسم «جمعة روسيا تقتلنا».

(5) انظر: عاطف معتمد عبد الحميد، «روسيا والعرب، أوان البراغماتيّة ونهاية الأيديولوجيا،» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

أيديولوجية واحترازات وقائية تُمليها خبايا البيت الروسي من الداخل، وتجعل الموقف الروسي على ما هو عليه. فالنظام الروسي محافظ للغاية ومتّهمٌ بتخوّفه من ديمقراطية على الطريقة الغربية، وبملاحقة أنصارها بذرائع مختلفة، مدعومًا من قاعدة شعبية لا تزال تعاني المتلازمة المرضية بين الديمقراطية والأوضاع المعيشية والمستوى الاقتصادي بعد ما تعرّضت له من إحباطات وعمليات احتيال وإفقار في التسعينيات، أي في حقبة يلتسين الديمقراطية.

بين كم كبير من الكتابات الصحافية والتصريحات والتعليقات التي تُدين الروس وتُخطِّئهم، وصولًا إلى تجريمهم، تجد محاولات لفهم المخاوف الروسية باعتبارها مقدمةً لتفهّم سياسة روسيا حيال الثورة السورية ولو جزئيًا، بدءًا من مخاوف روسيةٍ تتعلّق بـ «السياسة الخارجية لسورية الجديدة... ومخاوف تتعلّق باحتمال وصول الإسلام السياسي إلى الحكم... مرورًا بأخرى تخشى الفوضى المتوقّعة بعد رحيل النظام... واحتمال انهيار الدولة... انتهاءً بحسابات تتعلّق بإيران والمنطقة في المجمل»[6]. وأن سورية يمكن أن تذهب من حالها الراهنة إلى مزيدٍ من العنف والفوضى[7]، وأن وراء وقوف روسيا إلى جانب النظام والدفاع عنه كون «سورية بالنسبة للروس آخر مكانٍ لنفوذهم في الشرق الأوسط، والالتزام الذي ورثته روسيا، في إطار اتفاقية الصداقة والتعاون التي وُقّعت بين سورية والاتحاد السوفياتي قبل انهياره، والسوق السوري للسلاح الروسي، وقاعدة طرطوس... وصولًا إلى أن روسيا قد وجدت في الأزمة السورية مدخلًا لها للخروج إلى المسرح الدولي كقطبٍ من أقطابه»[8]. لكن ذلك لم يجعل القيادة الروسية تقوم بخطوات فاعلةٍ نحو حلّ الأزمة السورية وتحقيق مصالحها في الوقت نفسه، بل راحت «تعتمد على التعطيل والعرقلة.. وصولًا إلى قراءة موقف روسيا على خلفية خوف الأخيرة من فقدان سورية، فكأن روسيا دولة عظمى تتعامل مع القضية السورية

---

(6) حازم نهار، «بعد زيارتي موسكو ولقاء لافروف،» (صفحة حازم نهار على الفيسبوك، 26/ 8/ 2012).

(7) ميشيل كيلو، «روسيا الغارقة في شبر ماء،» **الشرق الأوسط**، 24/ 6/ 2012.

(8) منذر خدام، «روسيا والدّم المسفوح،» (صفحات سورية، 29/ 4/ 2012).

استنادًا إلى منطق الخوف من فقدان شيء ما تمسكه بأسنانها. وهذه السياسة الخائفة تجعل القادة الروس لا يفكرون، وبالتالي لا يتصرفون سياسيًا إلّا في دائرة العرقلة، أي في الساحة السلبية من الفعل السياسي. من هنا تعجز روسيا عن التصرّف على أرضية الثقة بالذات عبر تقديم مبادرة إيجابية، أو بالأحرى مبادرتها الخاصة لحل الأزمة»[9]. الأمر الذي يحتاج إلى وقفة وتدقيق. ذلك أن كلّ ما تفقده روسيا بالمعنى المباشر يمكنها أن تحقّقه في غير مكان، بل في إسرائيل. وستكون لنا وقفة مع مواقف إسرائيل ومصلحتها في الموقف الروسي من جهة، وفي تأزّم الوضع في سورية وتأزّم علاقة السوريين بروسيا من جهةٍ ثانيةٍ. إذ قد «نصل إلى نتيجة وحيدة وهي أن الشريك الوحيد الباقي لروسيا في الشرق الأوسط هو إسرائيل وهو المطلوب على ما يبدو»[10].

لكن ما يسم معظم الكتابات هو مشاركتها في إعادة إنتاج قالبٍ صنعته وسائل إعلامٍ ناطقة باسم جهات صاحبة مصلحة في رسم صورة سلبيةٍ محددة لروسيا، وحصر النظر إليها من زاويةٍ معينةٍ دون سواها، تقصر فهم موقف روسيا على معاداتها للشعب السوري المطالب بحريته ودعمها لنظام الأسد. ما يتجاوز الموقف من النظام الحاكم في روسيا إلى الموقف منها ومن شعبها عمومًا. فإذا بمطارات موسكو كأنها مطار دمشق، وإذا بالطريق من المطار إلى موسكو مثل طريق مطار دمشق، «مقسومًا نصفين بصفائح معدنية غبية، وعلى جانبيه أبنيةٌ تخلو من كلّ حياةٍ أو فن، أقرب إلى السجون.. وإذا بلافروف أشبه بالمعلّم [وزير الخارجية السورية] بلادةً... وإذا بوكالة نوفوستي أشبه بوكالة سانا للأنباء... وإذا بالسياسة الروسية، يسمها العناد الغبي، والعنجهية الفارغة، والكذب، والعقم في تصدير الثقافة وفي الأداء السياسي على حد سواء... إلى درجة تشعرنا معها بتحوّل القادة الروس إلى وزراء في حكومة النظام السوري، وهو الأمر الذي يثير القرف لدى قطاع واسع من الشعب السوري من روسيا وسياستها»[11]. ثم «لافروف مخلوف»، حيث للكنية مخلوف دلالة كافية من السوء يستمدها السوريون من

(9) نهار، «بعد زيارتي موسكو ولقاء لافروف».

(10) أغاييف، «اللوبي الموالي للأسد في روسيا».

(11) نهار، «بعد زيارتي موسكو ولقاء لافروف».

نهب مقدرات الشعب وإيغالٍ في ممارسة الفساد. فمن لا يعرف ماذا يعني مخلوف الأب والابن في سورية؟ ثم، ناطق بائس باسم الوكالة السورية للأنباء.

وأما كلام لافروف المعني بهكذا عنوان فهو أن «حمّام الدم سيستمر في سورية إذا لم يغير الغرب موقفه». ومن يسمع هذا التصريح من حقّه الشكّ في أنه مكتوبٌ في فرع الاستخبارات الجوية في سورية. وأن تصريحات لافروف، بمجملها في الشأن السوري صفيقة ومنحطّة، وتفتقر إلى الحد الأدنى من الأخلاق. وأن روسيا الآن في عهدة نظام التشبيح الاشتراكي السوري»[12]. وبصورةٍ مشابهةٍ وفي غير مكانٍ[13] «ضحك كثير من السوريين والعرب بمرارة عندما سمعوا المتحدث الروسي يتحدث عن الأخلاق في الشأن السوري، ويصف اجتماع أصدقاء سورية الأخير في باريس بأنه ليس أخلاقيًا، على الرغم من وضع الفشل الروسي الأخلاقي في سياق تعاطٍ دولي عامٍّ لا أخلاقي مع معاناة الشعب السوري» والغرب فشل أخلاقيًا - في المسألة السورية ولم يخرج عن إطار نصب فخّ للروس، من أجل توريطهم أكثر. وأثبت العرب أيضًا فشلًا أخلاقيًا منقطع النظير، لكن لروسيا من الذنوب ما يكفيها في مواصلة ترديد رواية النظام، وتزويده بالسلاح اللازم لقتل شعبه، ومنحه الفرصة تلو الأخرى لحسم المسألة عسكريا».

في الإطار نفسه تُتّهم روسيا بأنها «تدعو لمؤتمر للمعارضة على هواها لكي تفك العزلة الداخلية للنظام السوري بغية إعطاء انطباع بأن النظام لديه فرصٌ لحلٍّ سياسي، ولكي تدعم هذا النظام وتعطيه السمعة بأنه ليس نظام قتل وتدمير وإجرام، وأنه يريد أن يحاور ويريد أن يجد حلًا للأزمة السورية... وأن الذين يقبلون بمؤتمر حوار تدعو إليه روسيا «يخونون شعبهم»»[14]. و«وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف جزءٌ من الأزمة، وروسيا فريقٌ في الصّراع السوري»[15].

(12) حازم نهار، «لافروف مخلوف؛ تستحق ردًا غير سياسي»، (صفحة حازم نهار على فيسبوك، 31/10/2012).

(13) رائد جبر، «عندما يتحدثون عن الأخلاق،» (أنباء موسكو) (موقع إلكتروني، 8/ 6/ 2012).

(14) حوار مع ميشيل كيلو، في: البيان، 26/ 9/ 2012.

(15) لقاء تلفزيوني مع ميشيل كيلو، تاريخ 29/ 10/ 2012، نقلًا عن: عربي برس.

بـل «بدأ قسـمٌ متزايدٌ مـن السـوريين يكنون العداء لروسـيا لأن سياسـاتها خاطئـة وغير مفهومة ولا مبرر لها... وإن صبر الشـعب السـوري على موسـكو بدأ يتلاشـى بعد أن ألحقت سياساتها المعادية له أشـد الأذى به، وحمت النظام الذي يقتله بالجملة والمفرق. يُغرِق الروس أنفسـهم في شبر ماء وهم يعالجون الأزمة السورية على الطريقة الشيشـانية... إن من يفعل ذلك يكون بقول مهذّب قليل الخبرة، وبكلام صريح غبيًا»[16]. و«الشـعب السـوري لن ينسـى إلى الأبد هـذه التجربـة المريـرة مـع الحكومـة الروسـية»[17]. و«يبـدو أن روسـيا وإيران بخاصّـة، ومعهما الصيـن، على عداء نشـط للثورة السـورية وتحالف نشـط مع النظام السـوري.. فتمـد النظام بأدوات قتل السـوريين وتغطي قتلـه لهم دوليًا.. ثم، أسهمت موسكو بقتل عشرات الألوف - من السوريين - وبدفع سورية إلى التحطم، ولا يجوز بحالٍ مكافأتها على ذلك... بل، هل هناك ما هو أكثر إنسانية وطبيعية من أن تعادي من يعاديك وترفض مد يدك لمن يدعم قاتلك؟»[18].

بـل وثمة من هـو متيقّن من مشـاركة الـروس في قتـل السـوريين: «إمعان النظـام في الحرب في طول سـورية وعرضها وطوال عامٍ ونصـف العام يتجاوز كثيـرًا قدراتـه، وأنـا - عائـدة لصاحـب القـول فـي المصـدر - على يقيـنٍ من مشـاركةٍ روسـيةٍ وإيرانيةٍ فـي التخطيـط والسـلاح والخبـراء، وهو مـا يعني أن الشـعب السـوري يواجـه دولًا وتنظيمـات، وليس النظـام الأسـدي لوحده، بل ويجعل النظام فـي وحدة ثلاثية عضويـة منتهيًا إلى أنه نظامٌ أسـديٌّ - إيراني - روسي»[19]. ويرى أن «روسيا تلعب عبر حمايتها للنظام على المستوى الدولي، وعبر الدعم العسـكري المسـتمر له، دورًا لا يُغتَفَر في إغلاق باب السياسـة في سـورية، ودفع البلد إلى التحطم. وهي منذ بداية الثورة السورية تتصرف بوقاحةٍ

(16) كيلو، «روسيا الغارقة في شبر ماء».

(17) تصريح ميشيل كيلو على يوتيوب، في 10/ 7/ 2012.

(18) حوار مع ياسـين الحاج صالح، أجرته ليلى الصفدي، منشـور علـى «الحوار المتمدن»، في 2/ 10/ 2012.

(19) «ياسـين الحاج صالح: الأزمة السـورية مفتوحة على واحدة من ثلاث نهايـات،» حوار ريتا فرج (نشطاء الرأي (موقع إلكتروني)، بيروت، 10/ 9/ 2012).

عدوانيـةٍ مثل دولة قومية من القرن التاسـع عشـر، فلا تكتفي بإنـكار الثورة، بل النظام السوري هو من يبدو الضحية في عين سياستها وسياسييها. وكلامها على طرفين في سـورية، مـع اعتبار الشـعب الثائر هو الطـرف المعتدي، يشـبه تمامًا كلام الولايات المتحدة حين يتعلّق الأمر بإسـرائيل... منتهيًا إلى أن روسيا، في الحصيلة، قوّة حرب في سورية، وليست قوّة سلام أو تفاوض أو حوار»[20].

على هذه الخلفية تجد من يصرخ: «من حق المواطن السـوري أن يتساءل: ألم تجد روسيا سوى إراقة الدماء السورية مدخلًا إلى عالمها المتعدد الأقطاب؟ وإذا كان عالـم اليـوم هو عالـم المصالح الـذي ترعـاه الدبلوماسـية، فإنكم أيها الـروس تضحّـون بمصالحكم جملةً وتفصيلًا ليس فحسـب في سـورية، بل في العالم العربـي من جرّاء وقوفكم إلـى جانب نظام يقتل شـعبه»[21]. ويحتجّ على أداء الدبلوماسية الروسية بوجهٍ خاصٍّ: «بين الحينً والآخر يتحفنا السيد لافروف وزيـر خارجية روسـيا الاتحادية بتصاريـح يخال من يسـتمع إليها وكأنـه الناطق الرسمي باسـم بعض السوريين ممن يسـميهم بالأقليات... إن منطق «الأقليات» الـذي تدافـع عنه هو منطـق النظام الـذي تؤمِّن لـه حكومتك التغطية السياسـية، وتحـاول تسـويقه بالنيابة عنه، ونحـن نرفضه جملـةً وتفصيلًا»[22]. و«لقد رسـم الـروس صورةً شـديدة التشـوّه للواقع السـوري»[23]، بـلِ «لا يحتاج إلـى برهان القولُ إن موقف روسـيا إلى جانب النظام في دمشـق شـكّل مركزَ ثقل رئيسًا في منع ذهـاب المجتمع الدولي نحو الأبعد في مواجهة النظـام، لإجباره على تغيير سياسـاته الأمنية والعسـكرية التي اعتمدها في علاج الأزمة التي تعيشها سورية، والانتقال إلى معالجةٍ سياسيةٍ انسجامًا مع طبيعة الأزمة، وحاجات تجاوزها...

وعلى الرغم من أهمية اسـتخدام الفيتو الروسـي وتابعه الصيني في مجلس الأمـن، لمنـع أي إدانـة للسياسـات والممارسـات السـورية المتصلـة بالأزمـة،

(20) ياسين الحاج صالح، عربي برس، 19/ 6/ 2012.

(21) خدام، «روسيا والدّم المسفوح».

(22) منذر خـدام في تصريـح صحفي، بوصفه رئيسًـا لمكتب الإعـلام في هيئة التنسـيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي (صفحة منذر خدام على فيسبوك).

(23) فايز سارة، «التباسات روسية في الأزمة السورية،» **الشرق الأوسط**، 14/ 8/ 2011.

فإن الموقف الروسي المساند للسلطات السورية بدا أبعدَ مما سبق بكثير، بما يوفره من دعم يتضمّن مساندة سياسية وإعلامية، كان من تجسيداتها العملية تبني الخطاب السياسي والإعلامي للسلطات السورية. وذهب إلى الأبعد في إظهار قدر أكبر من التشدد والتطرف في ذلك، على نحو ما ظهرت الاتهامات الروسية المبكرة للمعارضة السورية كلّها بحمل السلاح واستخدامه في هجمات ضد مؤسسات الدولة، وأنها تسعى لتدمير الدولة وتفتيت المجتمع. كما وفرت موسكو إمدادات عتادٍ وأسلحةٍ وذخائر وخبرات وغيرها من متطلّبات يحتاجها النظام في المرحلة الراهنة لمواجهة ثورة السوريين»[24]. إذ «تسبَّبت سياسات روسيا وإيران في نتائج كارثية على سورية والسوريين في فترة الأزمة، والتي كان من نتائجها تعميم حس شديد العدائية حيالهما من جانب أغلبية السوريين»[25]. و«بدا مدهشًا أن تراهن موسكو على نظام صار أقرب إلى عصابةٍ محاصَرةٍ، وعصبةٍ تحتضر، لا يدلّ سلوكها الانتحاريّ إلّا على انهيار وشيك، ولم تعد تملك من شرعيةٍ إلّا تلك التي يوفّرها الـ «فيتو» الروسي أو الصيني، والمليارات الإيرانية»[26]. فدمشق «راهنت بتشجيعٍ روسي متسرعٍ على قوّة القوّة»[27].

بالتزامن مع ما سبق من مواقف معلنة لكتّاب سياسيين، تجد مواقف متساوقة معها، مصدرها المجلس الوطني. فكما أكّد بيان المجلس الوطني «مواقف لافروف تمثل تهديدًا فعليًا للصداقة التاريخية بين الشعبين الروسي والسوري ولمستقبل العلاقات بين روسيا وسورية المستقبل، سورية الديمقراطية»[28]، ويصف رئيسه موقف روسيا بـ «العداء - أي عداء روسيا - للشعب السوري ينطلق من إرسال الأسلحة للنظام، ويمر بالفيتو الروسي». وإن «الروس يضحكون على الشعب السوري، وقد حان الوقت لوضع حد لهذه

(24) فايز سارة، «أي تأثير لروسيا على سورية؟،» **الحياة**، 13/ 6/ 2012.

(25) فايز سارة، «حيرة حلفاء دمشق،» **الشرق الأوسط**، 19/ 8/ 2012.

(26) صبحي حديدي، «روسيا و«الدولة السُنية» في سورية: أعمدة الحكمة الخرقاء،» (المختصر (موقع إلكتروني)، 24/ 3/ 2012).

(27) سمير عطا الله، «عند عتبة المصير،» **النهار**، 14/ 11/ 2012.

(28) ««المجلس الوطني» يطالب بالفصل السابع: الموقف الروسي مقيت،» **المستقبل**، 10/ 6/ 2012.

المهزلـة». ومواقف لافـروف «مرفوضة ومقيتة ومليئـة بالافتـراءات»[29]، و«إذا أصرّت روسـيا على مواقفها العدائية سـيتمّ إعلانها عدوًا للشعب السوري»[30]. فـ «الروس وضعوا أنفسـهم في محلّ العداء... السياسـة الروسـية تتبنى سـلطةً زائلةً في سورية... وتتخلّى عن التزاماتها السياسية والإنسانية والأخلاقية»[31].

لكنْ ثمّةُ وجهٌ آخر لردّات فعلِ سوريةٍ أيضًا على الموقف الروسي، تناقض ما سـبق عرضـه. ويبـدو ذلك طبيعيًـا انطلاقًـا من تناقـض الموقف ممـا يجري في سـورية، بين أن يكون ثورةً شـعبيةً، أو يكـون حربًا خارجية بـأدوات محليةٍ وعربيـةٍ، كما يـروّج النظام وترى روسـيا. فكما هو معلوم، اسـتخدمت روسـيا والصين الفيتـو ثلاث مرات لإبطال قرار في مجلس الأمن يمهِّد، من وجهة نظر مسـتخدمي الفيتو، للتدخّل العسـكري في الشأن السـوري أو يتيحه. كان الفيتو **الأول** في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، **والثاني** في الرابع من شباط/ فبرايـر، 2012، وأما **الثالث** فجاء في التاسـع عشـر من تمـوز/ يوليو، 2012. وأعقـب كلًا من هذه التواريخ خروج مسـيرات شـكر لروسـيا والصين في مدنٍ سـورية عدة، شارك فيها مؤيدو النظام، إضافةً إلى قسـم ممّن لا يؤيدون النظام، بل يعارضونه على طريقتهم، لكنهم يخشـون التدخّل العسـكري الخارجي على مثـال العراق فـي الدرجة الأولـى، ثمّ ليبيـا في الدرجـة الثانية. وهـؤلاء وأولاء رفعوا الأعلام الروسـية والصينية مقابل من أحرقها. وهم سـوف يشكّلون صوتًا مدافعًا عن المصالح الروسـية في أي لعبةٍ ديمقراطيـةٍ مقبلةٍ تحكم البلاد. فضلًا عن القول إن توصيف ما يجري في سـورية على أنه حـربٌ أهليةٌ أوجد للروس مرتكزًا قانونيًا، وشرعن بدرجةٍ ما موقفهم.

انطلاقًـا مـن أن الميليشـيات والمقاتليـن مـن أجـل الحريـة، والمتمرديـن

---

(29) «رئيـس المجلـس الوطني السـوري السـابق برهان غليـون يؤكد لـ «النشـرة» أنّ ما سـمعته المعارضـة السـورية من الروس يتصـف بـ «الهـراء» ويدعو للتحرّك مـن خارج مجلس الأمن،» (النشـرة (الإلكترونية اللبنانية)، 12/ 7/ 2012).

(30) برهان غليـون، «الثّورة السـورية.. تحدّيات الحاضر وأسـئلة المسـتقبل،» (محاضرة نظمها مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 4/ 6/ 2012)، ونشرت على موقع المركز بتاريخ 10/ 10/ 2012.

(31) لقاء مع جورج صبرا، في: **الوطن**، 20/ 11/ 2012.

والإرهابيين، والقوّات العسكرية غير النظامية، والثوريين، والمقاتلين المسلّحين، والعصابات، والهيئات شبة الحكومية، وغيرها... مهما كان شكلّها وأيديولوجيتها والتابعين لها والداعمين لها جميعهم بلا استثناء يخضعون للمحاسبة والمحاكمة وللقانون الدولي. وعلى الدول وفقًا للقواعد والأعراف الدولية أن تتحمّل مسؤوليات حماية جميع من يقيمون على أراضيها ورعاية حقوقهم المكتسبة، وأن تحقّق لهم الأمن والأمان... وبحسب القانون الدولي لا يمكننا التحدث عن نزاع مسلّح يأخذ الصّفة القانونية ويمنح أي مجموعةٍ صفة الثائرة «المحاربين» إلّا بتطبيق قواعد الحرب وتقاليدها والتزام أفرادها بذلك وعلى مستوى المسؤولية الدولية فإن الدولة التي تعترف للثوار بصفة المحاربين لن تكون مسؤولةً دوليًا عن أعمال تلك الفئة. وتكتفي المادة (3) من البروتوكول الثاني من القانون الإنساني والنزاعات المسلّحة، في جملتها الأولى بذكر النزاع المسلّح الذي ليس له طابعٌ دولي، والدائر في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة وتوجب على كلّ طرف في النزاع تطبيق أحكامها. وهذه المادة لا تعرف النزاع المسلّح غير الدولي بل تنطلق من كونه ظاهرة موضوعية. وتشترط هذه المادة لتوافر صفة نزاع مسلّح داخلي الشروط التالية: لا بد للطرف المناهض للحكومة المركزية من تنظيم عسكري فيه قيادةٌ مسؤولةٌ عن سلوك مرؤوسيها، وله نشاطٌ في أرضٍ معينةٍ، ويكفل احترام الاتفاقيات؛ لجوء الحكومة الشرعية إلى القوّات العسكريةّ لمحاربة الثوار؛ اعتراف الحكومة بصفة المحاربين للثوار؛ اعترافها بأنها في حالة حرب؛ اعترافها بصفة المحاربين للثوار بغرض تنفيذ الاتفاقيات؛ إدراج النزاع على جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته مهددًا للسلام الدولي أو خارقًا له، أو يشكّل عملًا عدوانيًا؛ للثوار نظام تتوافر فيه خصائص الدولة؛ سلطات الثوار المدنية تباشر على السكان سلطةً فعليةً في جزءٍ معينٍ من التراب الوطني؛ تخضع القوات المسلّحة لأوامر سلطة منظمة، وتُعبّر عن استعدادها لاحترام قوانين الحرب وتقاليدها؛ تلتزم سلطات الثوار المدنية مراعاة أحكام الاتفاقيات.

إن عدم إيفاء هذه الشروط أمام القانون الدولي يعتبر المجموعات المسلّحة كافة خارجة على القانون، وأي دولة معنية بالتعامل معهم بصفتهم متمردين

على الدولـة، مع التـزام الدولة القانـون الدولي الإنسـاني. وهنا تجد روسـيا في موازاة سقوط السلطة السـورية سياسـيًا وأخلاقيًا وخرقها لالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي ممارسـةً مشـابهةً ترتكز عليها في من تمّ الاعتراف بهم طرفًا في نزاع مسـلّح لمجرد إعلان حالة الحرب من النظام، أو تسـمية ما يجري في البـلاد حربًـا، أو حربًا أهليـة، وبمجرد إعلان المعارضة إسـقاط النظـام بقوّة السـلاح. وهنا يجد المجتمع الدولي وروسـيا منه أمام «جرائم ضد الإنسـانية لا تموت بالتقادم ولا تلغيها الاتفاقيات السياسية مستقبلًا، ويفرض القانون الإنساني مجموعةً من الالتزامات الواضحة والمبينة في أغلب مواد الشُرعة الدولية لحقوق الإنسـان والبروتوكولات الملحقة، إضافةً إلى اتفاقيات جنيف الأربعة. ومن هذه الالتزامات: عـدم التهجير القسـري للمواطنين؛ الحفاظ على الأسـرى والتعامل الإنسـاني معهم؛ عدم تجنيد الأطفال أو الطلب إليهم أو السـماح لهم بالمشاركة فـي الأعمـال العدوانية تحـت أي ظـرفٍ؛ عدم التجنيد القسـري للأشـخاص أو اختطاف أو احتجاز الرهائن؛ عدم تدمير المنشآت العامة؛ عدم التعرض للطواقم الطبيـة أو السـطو على كلّ مـا يتعلّق بهـم مـن أدوات وأماكن خاصّـةٍ بهم؛ عدم إعاقة المسـاعدات الإنسـانية وتمرير شـحنات الإغاثة كلها والمعدات والكوادر للنازحيـن؛ عدم مهاجمـة عمـال الإغاثة الإنسـانية، أو الإضـرار بهـم أو بالمواد الأخرى الموزّعة لمسـاعدة أو منفعة النازحين أو تدمير هذه المواد أو مصادرتها أو تبديدها؛ عدم انتهاك الحرمة المدنية والإنسـانية لأي مواطن مهما كان انتماؤه أو مرجعياته السياسـية والدينية والقومية؛ عدم المشـاركة في الاسـتعباد الجنسي بخاصّة ضد النساء والأطفال»[32]. وتُعلن روسيا في هذا الصدد أن موقفها المعلن ينطلق من عدم مسـاندة أي من طرفي النـزاع، بل اعتبارها أن الدعم النشـط لأي من الطرفين يفاقم الأزمة بدلًا من أن يُساهم في حلّها، مشيرة في ذلك إلى تسليح المعارضة السـورية المعلن من بعض الدول، أي على مستوى التداول الإعلامي الرسمي تنطلق روسيا من المساواة بين طرفين في حالة حرب، مضمرةً حقّها في مساندة طرفٍ مقابل طرفٍ آخر يسـانده خصومها، على الأقلّ على مستوى تنفيذ

(32) ناصـر الغزالي، «التزامـات الجماعات المسـلّحة أو الثوريـة من غير الدولة على المسـتوى الإنساني،» (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 4/ 12/ 2012).

الاتفاقيات الموقّعة مع الدولة السورية، صاحبة الحق والمسؤولية في ضبط الأمن في حالة الصراع المسلّح، لكن من دون نسيان عدم الإضرار بالمدنيين نتيجة عملياتها العسكرية، الأمر الذي تتناساه روسيا. ومعلوم أن كوفي أنان كان قد حذّر مرارًا في فترة تفويضه أمميًا وعربيًا لإيجاد حلٍّ للمأزق السوري، ووضع خطّته التي بُنيت على خطّة جامعة الدول العربية، من أن سورية على وشك الانزلاق إلى حرب أهلية، إذا لم يتم الدخول في تسويةٍ سياسيةٍ وفق الخطّة المقترحة. ولا يخفى ما أتاح ذلك للروس من مرتكزٍ في موقفهم على قاعدة مسؤوليات النظام في حال نشوب حربٍ أهليةٍ في البلاد. بل جعل من يرى فيه سببًا لعجز روسيا عن فعل شيءٍ حتى لو أرادت، لضعف تأثيرها على الأرض «البعض يخشى أن تكون ديناميات الحرب الأهلية في سورية قد تجذّرت إلى درجة أنه حتى لو دعمت روسيا خطّة كوفي أنان الجديدة حول المرحلة الانتقالية فلن يكون لذلك أي تأثير على الأرض».

هكذا أطلَّ الكاتب البريطاني أبيجيل فيلدينغ - سميث، في مقالةٍ نشرتها **الفايننشال تايمز** اللندنية يوم 5/ 6/ 2012 على الوضع السوري، عشية عقد اجتماع المجموعة الدولية في شأن سورية في جنيف»[33]. ثمّ جاء الأخضر إبراهيمي ليصف في مؤتمر صحافي عقده مع لافروف إبان زيارته إلى موسكو «ما يجري في سورية بالحرب الأهلية، وقال - يومها - إنه لا خطط لإرسال قوّةٍ لحفظ السلام إليها، بينما أعلن وزير الخارجية الروسي لافروف أن بلاده ستطلب اعتماد مراقبين دوليين لوقف العنف هناك»[34]. وفي كلمةٍ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصف إبراهيمي الحالة في سورية بالحرب الأهلية»، وناشد المجلس اتخاذ قرار يشمل قوةً لحفظ السلام قويةً وفاعلةً وكبيرةً لضمان وقف إطلاق النار»[35].

---

(33) سعد محيو، « سوريا تدفع الآن أثمان الحرب الأهلية اللبنانية،» (Swiss Info، 3/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <www.swissinfo.ch>.

(34) نقل عن مؤتمر صحافي للافروف وإبراهيمي في موسكو (الجزيرة نت، 29/ 10/ 2012).

(35) نقلاً عن: *USA Today*, 1/12/2012.

وبخلاف المواقف من روسيا المبنية أساسًا على سياسات تقوم على قواعد أخلاقية، وعلى مصالح افتراضية للنظام الروسي في سورية وفي نظام الأسد، تُبنى السياسة الروسية على اعتبارات أخرى تقوم على توصيف روسيا للحالة في سورية ومصادر المعلومات التي تساعد في اعتماد توصيفٍ دون غيره، وربّما على غياب المصلحة الروسـية في سـورية وليس العكـس، وبالتأكيد غياب مصلحة روسـية في الثورات من حيث المبدأ، وفي أي زعزعةٍ للاسـتقرار يمكن أن تُشـكِّل نافذةً لتدخّلات في مجالها الحيوي، فضلًا عن الأرض الروسـية، ومخاوف من امتداد مد التغيير (الديمقراطي) إلى روسيا نفسـها. فموسكو لم تكد تطمئن إلى انقطاع حبل الثورات الملوّنة في محيطهـا القريب، من أوكرانيا إلى جورجيا إلى قرغيزيا حتـى بدأ الربيـع العربي - الإسـلامي، مُنـذرًا بتمثل التجربة في آسـيا الوسـطى، وامتدادها إلـى الأرض الروسـية. ولا يخفى ما للعنصر الإسـلامي القوقازي من حساسـية عند الروس، وما لمنطقة آسـيا الوسـطى من أهميةٍ اسـتراتيجيةٍ، خاصّة مع مضي روسيا في مشروعها الأوراسي الكبير. وبالتالي، يُبنى الموقف الروسي أيضًا على رغبةٍ في إثبـات الوجود بالمعنى الجيوسـتراتيجي، ولو معنويًا، وليس العامل الإسـرائيلي بآخر العوامـل المؤثرة في الموقف الروسـي ممـا يجري في سورية. وهذا ما سيتمّ التطرق إليه لاحقًا في هذه الدراسة. علمًا أن ذلك باعتراف الروس أنفسـهم لا ينفي علّةً تعانيها الدبلوماسـية - بوصفها فن تسويق السياسة، بينما الأخيرة هي فن تحقيق المصالح، أو كما يُقال فن الممكن في هذا المجال. فالسؤال يقع في المصالح وليس في الأخلاق والأهواء.

ثانيًا: مرتكزات الموقف الروسي كما يراه أصحابه

كثيـرًا ما يتمّ اللجوء إلـى المرتكز الأخلاقي في الموقف الروسـي. فها هو السياسـي المخضرم، وزير الخارجية السوفياتي الأسبق ورئيس الوزراء الروسي الأسـبق والمسـتعرب يفغيني بريماكوف، صاحب كتاب **الشـرق الأوسـط على الخشـبة ووراء الكواليـس**، يؤكِّـد صحّة الموقف الروسـي وأخلاقيتـه: «أعتقد، أن روسـيا تنتهج موقفًا يمكن أن نُسـمّيه بأنه الموقف الوحيـد الصحيح في هذه الأوضاع. فلو كنت رئيسًـا للحكومـة حاليًا أو وزيرًا للخارجيـة، لكنت اتخذت

الموقف نفسه. وطبعًا هذا لا يعني أنه حتمًا الموقف الفائز. والشيء الذي يعجبني أن هدفنا ليس الحصول على مكاسب من هذا الصراع بأي وسيلةٍ، لأن موقفنا أخلاقي، وجوهره المحافظة على حياة الملايين من الناس، وكذلك الاهتمام باستقرار منطقةٍ مهمّةٍ واسعةٍ. وهذا هو الموقف الوحيد الممكن في مثل هذه الأوضاع. أما كيف ستكون النتيجة، فأكرر بأنها غير معروفة. وليس هناك من يعلم هل سنحصل على العدالة»[36].

وها هو وزير خارجية روسيا الحالي، سيرغي لافروف، يرتكز على الأخلاق في العلاقات الدولية: «حالما تغيب الأخلاق يحدث الظلم وتظهر أفكار لا تساعد في حلّ المشكلة بل العكس تجعلها متفاقمةً أكثر. ونحن نعتبر تعزيز الأساس الأخلاقي في العلاقات الدولية جزءًا لا يتجزأ من السياسة الكبرى. وتبدو جليةً للعيان ضرورة العمل على تكريس القواعد الأخلاقية العامة والمقبولة لدى الجميع في العلاقات الدولية والدمقرطة الدائبة والتخلص من القوالب الأيديولوجية الجامدة و«المعايير المزدوجة». لقد وجد القاسم المشترك الأخلاقي دائمًا لدى الأديان العالمية الرئيسة، ومنها مبادئ مثل السعي إلى السلام والعدالة والنزاهة والرحمة والاجتهاد في العمل. والعناصر الرئيسة للقيم التقليدية تتألف من مفاهيم الكرامة والحرية وروح المسؤولية التي ثبتت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948، والاتفاقية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقّعة في عام 1950. إن الاخلاق في المرحلة الراهنة من تطوّر العلاقات الدولية تُعتبر أحد المفاهيم الحيوية جدًا. ومن دون الاعتراف بالقانون الأخلاقي الأسمى لا يمكن التعويل على نجاح الجهد في إقامة نظام دولي مستقر وعادلٍ وديمقراطي. طبعًا، إن عامل القوّة المسلّحة لا يزال، ويالّلأسف، يحتفظ بأهميته، ونحن نضطر إلى أخذه بالاعتبار، وهو ليس خيارنا. ومن الملائم استعادة أقوال الكسندر نيفسكي - الذي كان يعرف كيف يمكن تحقيق الانتصارات العسكرية الكبرى

---

(36) يفغيني بريماكوف، حوار مع **روسيسكايا غازيتا** (روسيا)، في 8/ 8/ 2012.

دفاعًا عن الأرض الروسية: «إن الربّ ليس مع القوّة بل مع الحقيقة»[37].

(37) سيرغي لافروف، حوار مع مجلة **الحياة الدولية**، تاريخ 14/ 9/ 2012، ترجمة موقع روسيا اليوم. ونظرًا إلى أهميته، أورد المقتطفات ذات الصلة من الحوار: «إنَّ المحاولات لنسف المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومنها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، والأفعال التي تتم بالالتفاف على القانون الدولي والأسلوب السائد في اتخاذ القرارات، والتي نراها في الفترة الأخيرة، تقود إلى عواقب سلبيةٍ جدًا، وتتحوّل إلى اشتداد عدم الاستقرار في العلاقات الدولية. لقد انتشرت وجهة النظر بصدد تقلّص دور القانون الدولي في أوساط الخبراء الدوليين قبل كل شيء بسبب أفعال الناتو المعروفة في غياب أو في انتهاك قرارات مجلس الأمن. ودعنا نبحث جوهر الأمر، تم قصف يوغسلافيا في عام 1999 من دون وجود تفويض من قبل مجلس الأمن. لكن القائمين به أخذوا في ما بعد يبحثون عن الشرعية عن أفعال جرت سابقًا. وتم الاتّفاق على قرار مجلس الأمن 1244 الذي أكَّد وجوب معالجة قضية كوسوفو مع احترام سيادة صربيا والجبل الأسود. وبدا أن الوضع عاد إلى مجراه القانوني، لكن جرى انتهاك هذا القرار بفظاظة حين اعترف الغرب من جانبٍ واحدٍ باستقلال كوسوفو. وإذا ما عدنا في الذاكرة إلى الحرب في العراق فإنَّ زعماء الناتو حاولوا آنذاك أيضًا الحصول على موافقة مجلس الأمن، ولو أنَّ هذا جرى كما اتضح الآن بذريعةٍ مصطنعةٍ. ولم يتسَّن لهم ذلك فشرعوا بالعمليات العسكرية من دون الحصول على التفويض المطلوب. ومع ذلك سرعان ما أخذت الولايات المتحدة تطلب بإلحاح دعم مجلس الأمن لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في العراق. وقد تطلَّب الواقع الموضوعي القيام بمثل هذه الخطوة، واضطُرّ الناتو إلى الرجوع إلى آليات القانون الدولي. أما في ليبيا، فإنَّ الناتو لم يُقدم على العمل من دون تفويض مجلس الأمن لأنَّهم كانوا في الحلف يدركون أنَّ الأسرة الدولية لن تصادق على القرار الوحيد الجانب لأعضاء الحلف. وقد تمّ الحصول على هذا التفويض. إلّا أنَّهم استغلوا ذلك بشكلٍ فظٍ للغاية، هذه مسألة أخرى وقد تحدَّثت عنها القيادة الروسية أكثر من مرة. في البداية أنَّهم حاولوا استغلال الوضع في ليبيا بعد الأزمة لوضعه خارج إطار الأمم المتحدة، لكن سرعان ما أعيدت القضية إليها. وأجذب انتباهكم إلى أنَّ المفاهيم الاستراتيجية للناتو تؤكّد بصراحةٍ أنَّ البلدان الأعضاء في الحلف ستتخذ التدابير في كلّ مكان لحفظ السلام والأمن بشرط احترام القانون الدولي. أما بصدد التحريف في تفسير القرارات فإننا ستتخذ كافة التدابير من أجل ألّا تكون هناك أي تأويلاتٍ مزدوجةٍ لتفويضات مجلس الأمن. وثمة أمر آخر يسود في أوساط المنظّرين الغربيين، رأي مفاده أنَّ من الممكن الآن أن تستخدم بدلًا من تفويض الأمم المتحدة مبادئ «التدخّل الإنساني». بيد أنَّ هؤلاء المنظرين أنفسهم اعترفوا بأنّها لا تتفق مع القانون الدولي. وظهرت أيضًا مفاهيم «المسؤولية عن الحماية»، لكن ثبت في الوثيقة الختامية لقمة عام 2005 التي أعطت هذه المفاهيم «الحق في الحياة» أنَّ عنصرها القسري (العسكري) لا يمكن أن يُطبّق إلّا بموافقة مجلس الأمن. وبذلك فإنَّ ميثاق الأمم المتحدة يبقى بصفته ركيزة العلاقات الدولية على الرغم من المحالاوت لزعزعة هذه المنظومة وفق مبدأ «يمكن أن يفسر المرء القانون بحسب هواه». ومن المهمّ على الأخص احترام مبدأ ميثاق الأمم المتحدة حول وحدة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باعتبارها شرطًا حيويًا لاتخاذ القرارات بصدد تطبيق التدابير القسرية... لكن فعالية الأمم المتحدة هنا تتوقّف بصورةٍ مباشرةٍ على مدى التزام الدول الاعضاء التزامًا نزيهًا بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهي احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية والتسوية السلمية للنزاعات. وأنا تحدَّثت عن هذا سابقًا. ويثير القلق الشديد =

لكن المرتكز الأخلاقي بحاجةٍ إلى إسنادٍ، فهو لا يمكن أن يقوم بذاته، بل

= بهذا الصدد صدور دعوات إلى استخدام أساليب القوة من جانبٍ واحدٍ، وذلك بالالتفاف على مجلس الأمن. إنني تطرّقْتُ إلى موضوع إعداد الصيغة الجديدة لمفاهيم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. ونحن نأمل أن تكون وثيقةً كبيرةً وعميقة المحتوى تعكس طائفةً واسعةً من المُهمّات في مضمار طرح الأولويات الحيوية لنشاط بلادنا على الصعيد الدولي، والمحدّدة في مرسوم الرئيس فلاديمير بوتن «حول تدابير تنفيذ نهج السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية»، الصادر في 7 أيار/ مايو الماضي. «يمكن إيقاف إراقة الدماء فحسب بإرغام جميع الأطراف المتحاربة على إيقاف العمليات المسلّحة والجلوس إلى طاولة المفاوضات. تمّ الاتّفاق على ذلك في لقاء جنيف في 30 حزيران/ يونيو 2012، لكنَّ الولايات المتحدة رفضت لاحقًا الموافقة على هذه الاتفاقات في مجلس الأمن. يتبيّن من هذا كله أنَّ الأسلوب السياسي – الدبلوماسي لحلحة الوضع السوري لا يروق إلى بعض شركائنا. إنَّهم في جوهر الأمر يوصلون الأمر إلى تطبيق «النموذج الليبي» بتقديم المعونة إلى أحد طرفي النزاع، وبهذا يدفعون المعارضة إلى رفض أي آفاق لإجراء الحوار السلمي مع الحكومة الحالية في سورية. إنَّ المخرج من الوضع الناشئ واحدٌ فحسب هو ممارسة الضغوط على جميع الأطراف المتحاربة من أجل دفعها للجلوس إلى طاولة المفاوضات لتحديد أبعاد شكل دولتهم في المستقبل. والوقت لا يزال متوافرًا لهذا. وروسيا مستعدة للقيام بهذا العمل». طبعًا، نحن لا نستطيع أن نضمن عدم حدوث انتهاكاتٍ فظّة للقانون الدولي كما حدث لدى قصف يوغسلافيا وبدء الحرب في العراق بذرائع مصطنعة. لقد بدأوا بقصف يوغسلافيا حين أعلن رئيس بعثة منظّمة الأمن والتعاون الأوروبي، الأميركي الجنسية، في عام 1999 بأنّه جرت في قرية راتشاك «إبادة البشر». وعثر هناك على ثلاثين جثة لمواطنين ألبان. وعلم في ما بعد فحسب، وبعد إجراء التحقيق اللازم، أنَّهم لم يكونوا من المدنيين بل من المسلّحين الذين قتلوا في معركة وليس بإطلاق النّار عليهم عن كثب كما زعم المندوب الأميركي في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وقد أثبتت ذلك جميع الفحوص المخبرية للرصاص وتشريح الجثث. وليس من قبيل الصدف أنَّهم «أخفوا في أدراج المكاتب» التقرير الذي أعدَّه خبراء الطب العدلي الفنلنديون بطلب من الاتحاد الأوروبي، ولم يُطلِعوا أحدًا عليه. لكن في الوقت الذي كان المواطن الأميركي رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يعلن فيه وقوع عملية إبادة للبشر في راتشاك لم يحاول أحد التحقّق من الأمر، بل أخذوا هذا ذريعةً، وقال: «لقد نفد صبرنا وسنبدأ القصف». وحدث الشيء ذاته في العراق – واستغلت ذريعةً المزاعم حول أنَّ الولايات المتحدة على ثقة بوجود سلاح الدمار الشامل في العراق. وقد أعلن ذلك في اللحظة التي شارفت فيها اللجنتان الخاصتان للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على التوصّل إلى استنتاج بأنّه لا توجد آثار تدل على وجود سلاح الدمار الشامل هناك. إذًا لا يضمن أحد احتمال استغلال القرارات «المائعة» لمجلس الأمن كتفويض لتحقيق المآرب الخاصة كما حدث في ليبيا. ويومذاك قيل إنَّ من الواجب تكوين «منطقة آمنة»، ونحن قلنا «نعم»، وجرى إعلان «المنطقة الآمنة». لكن بلدان الناتو التي أخذت على عاتقها تنفيذ هذه المهمّة تجاوزت الحدود خارج أطر العمليات اللازمة للقيام بدوريات جوية وعدم السماح بتحليق الطائرات الحربية للنظام الليبي وأخذت تقصف الأهداف الأرضية، وتشارك في الحرب الأهلية إلى جانب الثوار. إننا على استعداد لقبول القرار حول سورية. لكنَّهم لأمرٍ ما ينسون أنَّ مجلس الأمن أصدر فعلًا قرارين حول سورية، كما تم الاتفاق على بيان «مجموعة العمل» التي اجتمعت في 30 حزيران/ يونيو في جنيف. ونحن اقترحنا أن =

ينبني على صحة مفترضة للموقف وعلى أرضيةٍ معرفيةٍ وواقعيةٍ تؤكّد صحّته وبالتالي أخلاقيته. وفي هذا الإطار سعت روسيا في وقت مبكر نسبيا إلى إسناد موقفها معرفيا بآراءٍ خبيرةٍ لتستنتج ما يناسبها، ويخفّف عنها وطأة اللوم والاتهام بالمشاركة في سفك الدم السوري. ويعد منتدى فالداي للحوار الدولي منبرا ملائمًا لسماع آراءٍ خبيرةٍ بحثًا عن الصوابية، والخطأ أيضًا كما يفترض. عُقد المنتدى في السابع عشر من شباط/ فبراير 2012، وجمع خبراء روسًا وعربًا لتحليل موقف روسيا من تطوّرات الحوادث في المنطقة العربية، وحظيت سورية باهتمام خاصٍّ في مناقشاته. كان الروس استخدموا قبيل انعقاده (4 شباط/ فبراير) «حقّ الفيتو ضد مشروع قرار طرحه الغرب ودول عربية يدين القمع الدامي في سورية». انطلقت أعمال المنتدى بعنوان «التحوّلات في العالم العربي ومصالح روسيا» في السابع عشر من شباط/ فبراير 2012 مدة يومين. في جلسة الافتتاح بدا الحضور العربي وقد خاب أمله من الموقف الروسي، الذي من وجهة نظره مستمر في دعم نظام الأسد، وأن روسيا تنضمّ إلى «داعمي القتل» وهدر الدماء في سورية، وأن مواقف روسيا أشبه بمواجهةٍ للولايات المتحدة الأميركية والغرب على رقعة شطرنج هي الشرق الأوسط. فالصراع قد يكون صراع نفوذٍ بين القوى العظمى أكثر منه انحصارًا في إطار الدعم لطرف الثورة أو النظام. ولا أحد يطلب إلى روسيا تغيير مواقفها لمجرد مُلاقاة الغرب والتوافق مع مصالحه إنما أن يؤخذ بالاعتبار مقتل آلاف المواطنين المطالبين بالتغيير الذي يعتبر دون شكٍّ حقّهم الشرعي التام. ولا يخفى عن أحد أن روسيا استخدمت المنابر الإعلامية والدبلوماسية والسياسية كافة للتخويف والتهويل من تكرار السيناريو الليبي في سورية. ومن المسائل الأخرى التي تحوّلت إلى أداة تهويل أيضًا من ضرورة الابتعاد من الدعم الأعمى للانتفاضات العربية، هو وصول الإسلاميين إلى برلمانات بلدان ما بعد الثورة. كلّها مسائل كانت عائقًا أمام التوصّل إلى تقريب وجهات النظر بين العرب المعنيين وموقف روسيا من

= يصادق على بيان جنيف في مجلس الأمن، لكن الأميركيين رفضوا ذلك لأنّ البيان لم يتضمّن التهديدات والتقويمات والعقوبات الوحيدة الجانب ضد النظام. علمًا أنّ الموقف هناك كان متوازنًا ويُراد به إيقاف إراقة الدماء في سورية».

التحـوّلات بأكملهـا. وبالنتيجـة تمكـن المشـارك العربـي مـن إيصـال مطالبـه واعتقاداته إلى صانعي القرار السياسـي في روسـيا، مطالبًا موسكو بإعادة النظر في اسـتراتيجياتها: عالمٌ عربي جديدٌ يتطلّب اسـتراتيجيةً روسيةً جديدةً تختلف عـن تقاليـد العلاقـات السـوفياتية العربيـة وتقتـرب منهـا علـى أسـسٍ إنسـانيةٍ وموضوعيةٍ. واختتم المنتدى أعماله وكثيرة هي الأطراف التي خرجتْ من قاعة الحوار متفائلةً باحتمال التوصّل إلى نقطة مشتركة تلف باهتمامها رغبة الشعوب في «التحرر»، من دون إهمال العامل الإنساني والأرواح التي لا تبخل الشعوب بتقديمها لتحقيق هدفها. على خلفية هذه القاعدة الأساسية يدعو الخبراء روسيا إلى توضيـح موقفها وإعادة النظر في مواقفها واسـتراتيجيتها مـن العالم العربي المتغير دون شـك».[38] وبذلك لا تكون روسـيا قد حصلـت على دعم لموقفها توخّتـه من أعمال المنتدى، سـواء بالمعنى الأخلاقي أم السياسـي. ولا يبدو أن الموقف الروسـي الرسـمي تغير بعد المنتدى عمـا قبله. وأما الجانب الرسـمي فيعبّر عن نفسـه وليـس بحاجة إلى شـرحٍ أو تحليل، كما سـيتبين. وأما روسـيا الشعبية فليست متجانسـة في القول ويصعُب توثيقُ قولها، خارج المُعبّر عنه في الصحافـة المقـروءة والمرئيـة والمسـموعة، وربّمـا الشـعارات التـي ترفـع في التظاهـرات والتظاهرات المضـادة، أي المعارضة والمؤيدة التـي لا يغيب عنها سـؤال ثورات الربيع. وكانت تظاهـرات خرجت قبيل الانتخابـات البرلمانية ثم الرئاسية الروسـية السابقة، لم تقتصر شـعاراتها على مسـائل داخلية روسية، بل كان سـؤال الثورات والربيـع العربي في صلبها. إذ رفع فـي تظاهرات (ناكلونايا غارا «جبل الصلاة»)، المضادة للثورات الملوّنة، شعار: نحن مع روسيا، مع أن يكون بلدنا قويًا ومسـتقلًا، من أجل ألّا يتحوّل إلى لعبةٍ في أيدٍ غريبة، كما سبق أن حصل في التسـعينيات. واستذكر هؤلاء رسـالة جون ماكين عبر تويتر لبوتن «فـلاد الغالي - يقـول ماكين مدلّـلًا فلاديمير بوتـن - الربيع العربـي بات على مقربةٍ منك»، وتعليقه على مقتل القذافي «الرئيس السـوري بشـار الأسد، وربّما السـيد بوتن، وبعـض الصينيين، عانـوا الأرق ذلـك الليل»[39]. ولذلـك لا يبدو

---

(38) أنباء موسكو، 20/ 2/ 2012، من سوتشي، ريما ميتا، تقرير عن أعمال المنتدى.

(39) منذر بدر حلوم، «الأنتلجنسيا الروسية،» **الدوحة**، العدد 53 (آذار/ مارس، 2012).

غريبًا أن يعلن بوتن - وكان يشغل منصب رئيس الحكومة - «أن الثورات الملوّنة مخططٌ مُعدّ لزعزعة استقرار المجتمع. وبحسب رأيه فإن هذا المخطط لم يولد من تلقاء نفسه»[40]. وفي هذا السياق، يقول الكسندر دوغين، كبير منظري الأوراسية: «لو سمحنا للغرب أن يفعل في سورية ما فعله في ليبيا فستصبح الصيرورة نحو القطب الواحد غير معكوسة. وهذه الحوادث كلّها يمكن اعتبارها بداية حرب عالميةٍ ثالثةٍ»[41]. ومن اللافت أن يكون القول في وسائل الإعلام الروسيةً في الشأن السوري، بل في الربيع العربي عمومًا متجانسًا إلى درجةٍ كبيرةٍ ومنسجمًا مع ما يراه الكرملين. ويبدو ذلك واضحًا على خلفية الاحتجاجات التي جرى تنظيمها إبان الانتخابات الرئاسية الروسية التي أعادت بوتن رئيسًا، وقبل ذلك في مجرى الحملة الانتخابية البرلمانية. ومن خلال ردة الفعل على التظاهرات التي اعتمدت الشرائط البيضاء شعارًا لها، وجعلت بوتن يخرج عن طوره ويُشبّه الشرائط التي علّقها المتظاهرون على صدورهم وسياراتهم بالواقي الذكري، يمكن الإجابة ولو جزئيًا عن طبيعة الموقف الروسي من الربيع العربي. وكنت قد حاولت استخلاص فكرة من ذلك[42]. إذ نشأ تحالفٌ روسي جديدٌ، وخرج في تظاهرةٍ حاشدةٍ شارك فيها 138 ألف متظاهر في نهار الرابع من شباط/ فبراير 2012 الشديد البرودة، على جبل الصلاة (ناكلونايا غارا). ولعلّ تشكّله وخروجه يضيئان بعضًا من خلفية الفيتو الروسي ضد قرار يخص سورية، أو يُغطّيه شعبيًا. ضم الائتلاف مجموعةً كبيرةً من الحركات الاجتماعية والسياسية، من أهمّها: حركة جوهر الزمن، مؤتمر الجماعات الروسية، مؤسسة الجنرال كوتشيشكوف الإقليمية الاجتماعية لدعم أبطال الاتحاد السوفياتي وأبطال روسيا الاتحادية، نقابة مواطني روسيا، نقابة متقاعدي روسيا، نقابة متقاعدي أفغانستان، المنظمة الاجتماعية لدعم تحقيق الحقوق الدستورية للمواطنين، حركة روسيا العالمية، اتحاد الشباب الأوراسي، الجيش القوزاقي المركزي، اتحاد قوزاق روسيا،

---

(40) إذاعة صوت روسيا، تاريخ 15/ 12/ 2011.

(41) الكسندر دوغين، في: **أرغومنتي أي فاكتي**، 15/ 2/ 2012.

(42) منذر بدر حلوم، «تحالف روسي ضدّ الثّورات،» **الحياة**، 8/ 2/ 2012.

المجلس القومي لمنظمات التنوير، اتحاد المواطنين السلافيين، جمعية السلافيات الوطنيات، الاتحاد الروسي لفنون القتال، حركة الخضر البيئية الاجتماعية الروسية، منظمة أطباء العالم للحيلولة دون نشوء حرب نووية، حركة غيورغي الاجتماعية للشباب، اتحاد شباب روسيا... إضافةً إلى منظمات أخرى كثيرة. ومن الشخصيات المركزية التي قامت بتنظيمه وترتيب نشاطه الأول: سيرغي كورغينيان، وهو محلِّلٌ سياسي وناشطٌ اجتماعي وسياسي ومقدم برنامج «العملية التاريخية» المستمر على القناة الثانية، ورئيس «مركز الإبداع التجريبي»؛ والكاتب والصحافي والناشط السياسي الكسندر بروخانوف، رئيس تحرير جريدة **زافترا** «الغد»، وهو عضو إدارة اتحاد كتّاب روسيا الذي منح بشار الأسد جائزة الثقافة الإمبراطورية الروسية؛ وميخائيل ليونتيف، الكاتب الصحافي الشهير ومقدم برنامج «ولكنْ» (أدناكا) ونصير فكرة «الإمبراطورية الروسية». وجاء في بيان التحالف: «لقاؤنا، ليس مع أحد ولا ضد أي من السياسيين، لقاؤنا مع روسيا، من أجل أن تكون دولة قوية ومستقلّة، ومن أجل ألا تتحوّل إلى لعبة في أيد غريبة، كما سبق أن حصل في التسعينيات». وأمّا اللافتات التي رفعت في التظاهرة فكتب عليها: «نعم، لدينا ما نفقده»، «لن نسمح بتهديم بلدنا»، «الثورة البرتقالية لن تمر» - كناية عن ثورة أوكرانيا البرتقالية المتهمة بالعمالة للأميركان - «نعم للتغيير، لا للثورة»، «نعم لانتخابات نزيهة، لا للبرتقاليين»، «يكفي جقلنة أمام أبواب السفارات»، «شكرًا لكم (ثانك يو) سنختار بأنفسنا»، «علمنا ثلاثي الألوان وليس أبيض»، «إذا هزرت المركب جنيت ضربة مجداف»، «روسيا ليست جمهورية موز»، «من المستنقع إلى القمة». وأما في الختام فقيل: «نشاطنا الحالي المضاد للثورة البرتقالية يُمثل قوى لديها قيم مختلفة ووجهات نظر متباينة، يوحّدها إدراك ضرورة مقاومة البرتقاليين الذين ينوون القضاء على قيمنا الأساسية. الثورة البرتقالية تعني تحريف إرادة شعب عظيم وتحويلها إلى حركة أقلية في الشوارع مكتراة من الخارج، تحت قيادة الطابور الخامس. وبالنسبة إلينا جميعًا هذا أمر غير مقبول بالمطلق، فالثورات البرتقالية لا تُحل على الإطلاق مشكلات الشعب والبلاد. أنها ثورات كاذبة مغشوشة ولئيمة وخطرة تؤدي إلى مآسٍ

ومعانـاة عنـد ملايين النـاس، وإلى انهيـار الدولة وفقـدان ما حقّقه الشـعب من مكتسـبات. وإذ يُجمع لقـاء القوى المجتمعـة على مواجهة هـذه الأخطار، فإنه يؤكِّد الاختلافـات المبدئية بيـن أعضائه في مسـائل أخرى. فالقـوى المعارضة الموقّعـة هـذا البيـان تحتفظ لنفسـها بحق النضـال السياسـي بأشـكاله كافة بما ينسـجم مع الدسـتور الروسـي. وتلتقي على أن الوطـن واحد، وواجبنـا جميعًا الدفاع عنـه. نحن لا نزال نذكر عام 1991، ولا نريد أن يتكرر ذلك مرة أخرى. ليقرر الشـعب في انتخابات نزيهة شـفافة، سـنعمل لضمان تحققهـا، من يمثله، وأي الطرق يسـلك إلى المستقبل. نتقبل إرادة الشـعب كائنة ما تكون، لكننا لن نسـمح أن يُسـتبدل بالديمقراطيـة الحقيقيـة التي هـي ديمقراطيـة الأغلبية أهواء الأقلية الخادمة لأهـداف غير دسـتورية تتناقض مع مصلحة الشـعب والبلاد... فالبرتقاليـون يعملـون على تحقيـق أهدافهم في تفكيك روسـيا ونشـر الفوضى فيهـا. وأمام هـذا الخطر، فـإن قوانا السياسـية الشـديدة التباين تتحـد على عدم السـماح بتفكيك الدولـة والقضاء على التعايـش التاريخي بين مكوّنات شـعبنا، واحتلال روسيا عمليًا. هدف لقائنا هو الوقوف في وجه البرتقاليين وإفشال نزع الشـرعية عن الانتخابات عمومًا، وعن مؤسسات السـلطة كلها، وعن الدستور. فنحن نرى في محاولات نزع الشـرعية تلك اسـتفزازًا يهـدف إلى زرع الفوضى فـي الدولـة وتركهـا لأهـواء الشـارع. وفي هـذا كله نـرى عمـلًا مضـادًا لفكرة الديمقراطيـة من حيـث المبدأ، نحـو فكرة جعـل الديمقراطية خطـوة أولى إلى سـلطة رعاع، سـلطة شـارع خارج على القانون في مواجهة شـعب روسيا كله، ومن ثم سـلطة قادته المسـلّحين. من الواضح لنا جميعًـا أن البرتقاليين يقودون البلاد إلى فوضى، وإلى تدخّلٍ خارجي، وإلى زعزعة استقلالنا، ونحن على ثقة من أن جميع القوى الوطنية وجميع المتنافسـين في الانتخابات وجميع مواطني روسـيا المتحلّيـن بالشـعور بالمسـؤولية سـيقولون فـي اللحظة الحاسـمة «لا» للخطر البرتقالي على وجودنا القومي، وعلى ذلك يتوافقون. لن نسمح بتخريب روسـيا. نعم لانتخابـات نزيهـةٍ، لا للبرتقاليـين». ألا تتضح مما سـبق الأرضية الأيديولوجيـة والتجربـة التاريخية التي يُبنـى عليها الموقف الروسـي من الربيع العربـي؟ ومع ذلك، فهل يختلف هذا الخطاب عن خطـاب المؤامرة الذي تبناه

النظام السوري وبنى عنفه الدموي عليه؟ ومع ذلك فلا تكفي رؤية يد الكرملين في ما سبق لتفسيره. فمن اللافت ألا تختلف القوى الروسية المعارضة في الرأي حيال الموقف من الثورة السورية، بل من الربيع العربي عمومًا، وربّما يأتي موقفها تحسبًا للرأي العام الروسي السلبي المتخوّف من الثورات الملوّنة، الرأي الذي يرى البيريسترويكا نفسها شكلًا من أشكال الثورات الملوّنة، مرتكزًا في ذلك على ذاكرة من مواجهةٍ مستمرةٍ مع عدوٍ خارجي يغير شكله وأساليبه لكنه لا يزال متربصًا بروسيا. فالروس لم يعيشوا زمنًا متصلًا كافيًا لوضع الموت والخراب في ذاكرةٍ بعيدةٍ، ومعيار الذاكرة الروسية الخراب والضعف والخسائر المتعددة الأشكال وانتصار، لكنه باهظ الثمن على أعداء خارجيين، ذاكرة مواجهة مع عدوٍ يتربّص بروسيا ويخطِّط لاحتلالها أو لإضعافها، للسيطرة عليها. هنا تعيش مواجهات قرونٍ مع المغول والتتار ومع تركيا العثمانية ومع ألمانيا النازية. وهنا الحرب الباردة المديدة مع غرب عرف كيف يضع الاتحاد السوفياتي في شرط سباق تسلّح وشرطٍ اقتصادي خانق حتى أسقطه... فهل لذلك كلّه علاقة بموقف الشعب الروسي وموقف قيادته السياسية من الربيع العربي؟ ثمّة موقف يتعين قبل كلّ شيء بوجود عدو خارجي يعُد العدة لإسقاط روسيا ويستخدم الوسائل الممكنة كلها لتحقيق ذلك. صورة العدوّ بالغة الأهمية في تشكيل الوعي الروسي، ويمكن القول في تشكيل روسيا كلّها. فعلى خلفية عدوٍ خارجي توحّدت الإمارات الروسية وتوحّدت شعوب روسيا وتتماسك روسيا على اختلاف أقاليمها وشعوبها وتباعدها اليوم. ولا يمكن لسياسي في روسيا أن يتخلى عن فكرة العدو، ولا المثقف يفعل ذلك لأنها الفكرة الجامعة التي تشكّل ليس الدولة الروسية الجامعة الموحدة فحسب بل وما يسمّى بـ «الشعب الروسي» و«مصلحة روسيا»، وأي دعوة - إلى التغيير - من الخارج أو دعاية أو دعم نحوها... يتلقّاها الروس في منزلة إعلان حرب. إذًا ثمّة استعداد لقبول فكرة المؤامرة الخارجية الدائمة، وثمة تصنيف داخلي جاهز لكلِّ فعلٍ خارجي لا يتبنى بوضوحِ الدفاع عن مصالح الروس والوقوف مع مخاوفهم، على الأقل، إن لم يكن مع طموحاتهم. والربيع العربي، بهذا المعنى، بالنسبة إلى الوعي الروسي الجمعي فعل تآمري خارجي، بصرف النظر

عـن أهمية الجغرافيـا العربية بالنسـبة إلى روسـيا وتفاوت مصلحتهـا فيها. وأما حين يكون لروسـيا مصلحـة فيها وخصوصًا في إطار مشـروع أوراسـيا الجديد فيضاف إلى مطابقة الواقع مع مرتكزات الذاكرة والوعي السـلبية عنصر مواجهة مـع مصلحة روسـية مسـتقبلية. وهنا يصبح لسـورية أهميـة خاصّة بالنسـبة إلى الـروس عمومًـا... فدمشـق مركز أوراسـي متقدم في المشـروع الروسـي الذي يسعى بوتن وطاقمه إلى وضعه موضع التنفيذ قطبًا في عالم مواجهة يُعاد إنتاجه. وتسـاعد الولايـات المتحدة في ترسـيخ فكـرة العدو الذي يشـكِّل خطـرًا على مسـتقبل روسـيا في أذهان الروس، فهـا هي هيـلاري كلينتون (وزيـرة خارجية الولايـات المتحـدة) تُعلـن بوضـوح عزم الولايـات المتحـدة على منع تشـكّل الاتحاد الأوراسي. وحذّرت في كلمة ألقتها ضمن أعمال ندوة لمنظمة التعاون والتنميـة الأوروبية فـي دبلن عاصمة إيرلندا: «من مسـاعي روسـيا لإقامة اتحاد سـوفياتي جديـد تحـت الشّـكل المضلـل للاندمـاج الاقتصـادي». وقالـت إن الولايات المتحدة الأميركية سـتعرقل هذه المسـاعي. وأضافـت إن هناك عملية لإعـادة «سـوفتة» الإقليـم. وجـاءت كلمتهـا ردًا علـى دعـوة الرئيس الروسـي فلاديميـر بوتـن نحـو إنشـاء اتحـادٍ أوراسـي، يوحّـد اقتصاديًـا بلـدان الاتحاد السـوفياتي السـابق. «لن يسـمّوه «الاتحاد السـوفياتي»، سـوف يسـمّونه اتحادًا جمركيًا أو اتحادًا أوراسـيا أو أي اسـم آخـر. لكن علينا ألا نُخـدَع، نعلم ما هو هدفـه. ونحن نحاول أن نجـد طريقةً فاعلةً لتأخيـر أو إيقاف هـذه العملية»[43]. وفي سـعي روسـيا فعليًا إلى تشـكيل القطب القديـم - الجديد لا غنـى لها عن صورة العدو. والربيع العربي فرصة لتأكيد وجه الغرب، تأكيد استمرار الحرب، هذه المرة على هيئة ثورات تطوِّق روسـيا وتمد خيوطها نحوها، بل تكاد تندلع علـى مقربة مـن الكرملين، وعلـى صورة أطمـاع غربيـةٍ معلنةٍ بثروات الشـمال الروسـي، إذ تعلو الأصوات الأطلسـية القائلة إنَّ للغير، أي للأقوياء، حصة فيه. والثـورات الملوّنة في أوكرانيا وجورجيا التـي تزامنت مع درع صاروخية تُطوّق روسـيا وجدت مرتكزًا في وعي روسـي قائم أصلًا على خطر خارجي، شكّلت

---

(43) هيلاري كلينتون، وكالات، من ندوة لمنظّمة التعاون والتنمية الأوروبية عن: **فايننشال تايمز**، 2012/12/10.

يوغوسلافيا حلقة بالغة الأهمية فيه. وليست البيريسترويكا، كما يراها الروس، إلا صيغةً خاصّةً من ثورةٍ لم تكن داميةً في بدايتها لكنها حصدت تاليًا عشرات آلاف الأرواح في الشيشان وفي فرغانا وقره باخ... وغيرها من الأرض السوفياتية، وأدّت بالنتيجة إلى انهيار الدولة، وخسارة الروس شعورهم بالاطمئنان حيال مستقبلهم ومستقبل أولادهم، خصوصًا في ما يخصّ العمل والسكن ولقمة العيش. وإذا بهم - على ما يرون - يتحوّلون، بدعوى التحوّل الديمقراطي والنظام الحر من مواطني دولةٍ عُظمى إلى مواطني بلدٍ يُراد له أن يكون هامشيًا وأن يتفكّك. وإذا بالديمقراطية نفسها أداة لإفقارهم وإضعافهم واستعبادهم.

وجد الشعب الروسي نفسه مضطرًا إلى مواجهة إمكانية تفكّك دولته الاتحادية بقسوة بالغة في الشيشان، ووجد نفسه أمام دعم خارجي علني للقوى الانفصالية. والذاكرة الروسية هنا لا تحتاج إلى أي مثالٍ بعيد ترجع إليه. ففي كلّ شارع وفي كلّ ممر من مترو الأنفاق ستجد مبتوري الأطراف ضحايا الشيشان، ومن قبلهم ضحايا المواجهة الأفغانية بين روسيا السوفياتية والغرب الأطلسي. وانتصر الغرب آنذاك ودفع الروس ثمنه انهيار دولتهم وموت عشرات آلاف الشباب تحت تأثير نشر المخدرات وترويجها وترويج الدعارة وانتشار الفقر والبطالة والتشرد والإجرام والتخلّي عن الإنجاب وعن الأطفال المنجبين، وتراجع معدلات النمو السكاني نحو تناقص عدد سكان روسيا سنويًا، وصولًا إلى تراجع متوسط العمر أكثر من عشر سنوات. وهكذا ارتبطت هذه المؤشّرات في الوعي الروسي بفكرة الديمقراطية الغربية وبوعود الغرب لروسيا الغورباتشوفية بالحرية والديمقراطية والرفاه، وبسلوكٍ أطلسي معادٍ مستمر. فالروس يرون أن غورباتشوف وقع في أحسن حالاته فريسة لرومانسيته ولوعود الغرب، ومنهم من يتّهمه بالعمالة. وعلى ذلك يرتكز بوتن فيقول في خطابه في ميونيخ (في عام 2007)[44]: «لم يفِ الغرب بأي من التزاماته تجاه روسيا». ويعني أنه خدعها في كل ما انتظره الروس من رفاهٍ اقتصادي وحريةٍ وسلامٍ.

(44) خطاب بوتن في ميونيخ، تاريخ 19/ 2/ 2007.

وهكذا تعزِّز وعي صورة العدو الذي يُغيّر لونه وأساليبه على وقائع لا تكاد تخبو إحداها حتى ترتسم الأخرى على الأرض. وتعي القيادة الروسية أهمية هذا الوعي وتعزِّزه بضخٍّ إعلامي مدروسٍ. وساعدت الحملة الانتخابية الأميركية الأخيرة، خصوصًا في أداء ميت رومني، على إيقاظ الشعور بخطر يتهدد روسيا عند الغافلين من الروس الصارفين النظر عن دعاية الكرملين. ففي حوار مع قناة «روسيا اليوم»، سُئل بوتن: إن الرجل الذي يمكن أن يشغل البيت الأبيض يقول: «إن روسيا عدوّنا الجيوسياسي الأول قطعًا، الذي يذود دومًا عمّا هو أسوأ في العالم». ويقول: «إن روسيا تسلك سلوكًا غير ودّي على الصعيد العالمي»... فأجاب بوتن: «هذا السلوك على الساحة الدولية يشبه استخدام سياسة التعصّب القومي والتفرقة العنصرية داخل بلده. وعلى الساحة الدولية الأمر نفسه يتلخّص في أن شخصيةً سياسيةً أو شخصًا يريد أن يكون رئيسًا للدولة وخصوصًا الدولة العظمى مثل الولايات المتحدة يعلن أحدًا ما عدوًا له سلفًا. هذا يُذكّرنا بفكرة أخرى. على سبيل المثال نتحدث عن منظومة الردع الصاروخية. ويقول لنا شركاؤنا الأميركيون: هذا ليس ضدكم. وماذا يحدث إذا أصبح السيد رومني رئيسًا للولايات المتحدة وهو يعتبرنا عدوًا رقم واحد؟ وهذا يعني أن المنظومة ستكون ضدنا حقًا لأنها مصمّمةٌ تكنولوجيًا بهذا الشكل بالذات. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن الدرع الصاروخية ستخدم ليس لسنة واحدة وليس لعقد واحد. وفرصة وصول الشخص الذي آراؤه تشبه آراء السيد رومني إلى السلطة في الولايات المتحدة كبيرة جدًا. وكيف يجب أن نتصرّف لضمان أمننا؟»[45].

انطلاقًا مما سبق، يرى كثيرون من الروس، على اختلاف موقفهم من بوتن وإدارته للبلاد «أن هناك خطرًا حقيقيًا يتهدد الدولة نفسها، يُرغم بوتن على فعل ما يفعل، بل يطالبونه بإجراءات أشد، داخليًا وخارجيًا، دفاعًا عن القواعد الناظمة للعلاقات الدولية، ولأسس التعايش بين البلدان المختلفة التي تتغير بحدة وبدرجةٍ غير قابلةٍ للعكس في إطار العولمة، مُدركين أن الدولة الوطنية من أول ضحايا الأخيرة. ومثل يوغوسلافيا التي قُصفت في ربيع 1999،

(45) فلاديمير بوتن، حوار مع قناة «روسيا اليوم»، بثّ بتاريخ 6/ 9/ 2012.

والعـراق الذي احتـل في عام 2003، تـمّ القضاء على مفهوم اسـتقلال الدولة، كما تمّ التراجع عن اتفاق سلام ويسـتفاليا (Peace of Westphalia) (1648) الذي أنهى حربًا امتدت ثلاثين سـنة في أوروبا، وأسـس لمفهوم الدولة ذات الحدود والسـيادة والعلاقات بين الدول. ويرون أن من واجب روسـيا الوقوف في وجه إضعاف استقلالية الدولة الوطنية من الخارج والداخل، والحيلولة دون استغلال مجموعـات إثنية وحـركات انفصالية تلجأ إلى السـلاح لتحقيـق أهدافها، كما يرون أن الديمقراطية هي أول ضحايا الحركات الانفصالية في الشرق والغرب. فلا معنـى للديمقراطية حين يُعتمـد مبدأ «قريب: غريب». وفي الوقت نفسـه لا يغفل القلقون على مصير روسيا ضرورة فعل كلّ ما من شأنه خفض التناقضات داخـل المجتمع الروسـي، ومـا يعنيه ذلك من ضـرورة تحقيق مبـادئ المواطنة وفكرة العدالة الاجتماعية وتحقيق الوحدة الوطنية، بإيجاد فكرةٍ جامعةٍ لطبقات المجتمع المختلفة ومكوّناته الإثنية والمذهبية المختلفة. وذلك كله بالنسبة إلى روسـيا أمر بالغ الصعوبة. فتعاظـم الفوارق الطبقية ووجـود قطيعة بين الطبقات في مجتمع متعـدد القوميات والمذاهب والطوائف وسـويات التنمية يحتم على الدولة تنظيم العلاقـات الاقتصادية وإدارتها بأهداف اجتماعية وسياسـية وليس اقتصاديـة فحسـب، وبالتالي نهج سياسـة داخليـة تهيّئ لسياسـة خارجية فاعلة. فهـل ذلك ما يحصل في روسـيا؟ الجواب الأقـرب إلى الواقـع، لا»[46]. وعلى ذلك فالرأي الرسـمي في الربيع العربي عمومًا وفي ما يخصّ سـورية على وجه التحديد لا يخفي، الأساس السابق، على الرغم من إبداء تفهّمه ضرورات التغيير التاريخية. فها هو بوتن يقول: «من الواضح تمامًا بالنسـبة إليّ أن هذه الحوادث - أي الربيع العربي - كان قد رسـمها تاريخ تطوّر هذه الدول. ومن الواضح أن قادة هذه الدول تغافلـوا عن ضرورة التغيير ولم يشـعروا بتلك الاتجاهات التي نشـأت في دولهم وفـي العالم، ولم يقومـوا بإجراء الإصلاحـات الضرورية في الوقت الملائم»[47]. لكن يصعب فهم ذلك بمعزلٍ عمّا قاله هو نفسه في العاشر

(46) منـذر بـدر حلـوم، «الطريق الروسـي التفـاف الضعفاء حـول القـوي،» الدوحـة، العدد 59 (أيلول / سبتمبر 2012).

(47) فلاديمير بوتن، حوار أجرته قناة «روسيا اليوم»، بثّ بتاريخ 6/ 9/ 2012.

مـن كانون الأول/ ديسـمبر 2012، في لقاءٍ مع ممثليـة المفوضين: «المواطنون الروس يريـدون التغييـر ولا يريدون اندلاع ثـورة في روسـيا». وأضاف: «قلت وأكرر من جديد إن كل شـخصٍ يحقّ لـه أن يُعبِّر عن رأيـه ويُدافع عنه في إطار القانون، لكن أحدًا لا يريد الثورة». وذكّر الرئيس الروسي بما يسمّى «الحوادث الثورية» التي تجري في بعض الدول. وأن أناسًا يلقون مصرعهم كل يوم هناك، مضيفًا أن أحدًا في روسـيا لا يريد ذلك في بلاده بطبيعـة الحال».[48] وعليه فإن روسـيا التي تجد نفسـها مهددةً بالثورات لا يمكن من حيث المبدأ أن تقف مع الثورات، حتـى حين تُدرِك ضـرورة التغيير بل حتميته. والفهـم أعلاه لا يخصّ الكرملين وحده والأوساط الإعلامية والأكاديمية القريبة منه، بل هو فهمٌ شعبي واسع الانتشار في روسيا.

ثالثًا: دفاع روسيا عن قواعد العلاقات الدولية

تؤكِّـد روسـيا الرسـمية كلّمـا أتيح لهـا ذلـك موقفهـا المدافع عـن قواعد العلاقات الدولية، وحرصها الشـديد على الوقوف عند كل سابقة في هذا الشأن خوفًا من تكرارهـا وتحوّلها إلى تقليدٍ فـي العلاقات الدوليـة. يعني حلول مبدأ القـوة محل الالتـزام بميثـاق الأمـم المتحـدة بصرف النظـر عن قـوة الأطراف وضعفهـا، والمصلحة في السـلام بـدلًا من المصلحـة في الحرب هنـا وهناك. في هـذا الصدد يؤكِّد بوتـن محتجًّـا: «إذا كانت الأمم المتحـدة ومجلس الأمن قد تحوّلتـا إلى دائرة لإصـدار القـرارات لمصلحة جهـة واحدة... هـذا بالفعل يعنـي انتهاء وجودها كما حصل مع عصبة الأمم. لكـن مجلس الأمن - والأمم المتحدة بشكلٍ عام هي منظمة لإيجاد الحلول الوسط وهذه عملية صعبة، لكن فحسب من نتائج هذه العملية الصّعبة يمكن أن ننتظر النجاح»[49]. وفي المنحى نفسـه، قال لافـروف: «والمقصـود بالأمر المسـاواة السـيادية بين الـدول ومبدأ أولوية القانون في العلاقات الدولية القائمة على مبادئ عدم التدخّل في الشؤون

---

(48) موقع قناة «روسيا اليوم»، تاريخ 11/ 12/ 2012.

(49) فلاديمير بوتن، حوار أجرته قناة «روسيا اليوم»، بثّ بتاريخ 6/ 9/ 2012.

الداخلية واحترام سيادة أي دولة ووحدة أراضيها والطرائق الجماعية في اتخاذ القرارات. بعبارةٍ أخرى إن ميثاق الأمم المتحدة «مبرمج» بصفته وسيلة للتحكم في العالم المتعدد الأقطاب الذي يمكن في الأحوال الراهنة أن يضمن استقرار النظام العالمي المعاصر»(50). وتؤكّد الخارجية مرة أخرى موقف الكرملين: «إن مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول مثبت في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا مبدأ أساسي في القانون الدولي. وإذا سمحنا بانتهاك هذا المبدأ أو بإبداء مرونة تجاه حالات انتهاكه بحقّ أي دولة غير قادرة على حماية نفسها فستتكرر الانتهاكات وستعمّ الفوضى العالم». و«لقد أصبح واضحًا للجميع أن من يريد حلّ الأزمة السورية عليه أن يختار بين اثنين: فإذا كانت الأولوية رقم واحد لديه إنقاذ حياة المواطنين، فمن الضروري تنفيذ كل ما تمّ الاتفاق عليه في جنيف. وهذا يعني إرغام جميع الأطراف على وقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة الحوار. أما إذا كانت الأولوية رقم واحد بالنسبة إليه هي إسقاط نظام بشار الأسد، ففي هذه الحالة لن يكون لدينا ما نقدمه. وهذا لا يدخل، أصلًا، ضمن صلاحيات مجلس الأمن. الخيار سهل لكنه مروّع. شعرت خلال محادثاتي مع زملائي بأنهم يدركون حقيقة عدم وجود بديل لهذين السيناريوين، لكنهم ما زالوا غير مستعدين للتخلي عن أحلامهم. وهذا أمر محزن»(51).

وفي الحوار نفسه قال: «تكمن مهمتنا في المساعدة والإسراع في وقف نزف الدم واقتتال الأخوة. ومن أجل ذلك يجب إجبار أطراف النزاع كافة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات». وفي تلميح إلى معاناة الكرملين من الدبلوماسية الروسية في تسويق السياسة الرسمية بطريقة أقل ضررًا وأكثر ليونةً، قال بوتن في الحوار السابق المذكور مع «روسيا اليوم» مشيرًا، في الوقت نفسه، إلى صعوبات اتخاذ القرار في الولايات المتحدة: «هناك اللوبي العسكري وهناك وزارة الخارجية وجهازها المحافظ الذي لا يختلف إلا قليلًا عن جهاز وزارتنا للخارجية». وترى روسيا نفسها مستهدفةً قبل أي أحد آخر

---

(50) سيرغي لافروف، حوار مع **الحياة الدولية**، ترجمة «روسيا اليوم»، تاريخ 14/ 9/ 2012.

(51) حوار لوزير الخارجية الروسي نشر في: **كوميرسانت**، 3/ 10/ 2012.

من تغيير قواعد العلاقات الدولية، من الاستقلالية والسيادة وعدم التدخّل في شؤون الغير... إلى فرض الديمقراطية بالقوة. ولذلك ترى نفسها في سورية كما سبق أن رأت نفسها في ليبيا وقبلها في العراق ويوغوسلافيا، قبل أن ترى السوريين ومآل مصيرهم. ولا يبدو أن روسيا مستعدةٌ للمساومة في هذا الإطار، أو للسكوت عن سابقة ترى فيها خطوة نحوها. ولذلك بَطُل كل توقّع في تغيير روسيا موقفها من قرار في مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة أو يتيح تفسيرًا يسمح بذلك في المسألة السورية. وفي صدد سوء التأويل، على سابقة ليبيا، قال لافروف: «يبدو أن بعض شركائنا لا يروق لهم الأسلوب الدبلوماسي والسياسي لتسوية الأزمة السورية... روسيا ستتخذ في المستقبل التدابير كافة اللازمة لمنع إساءة استخدام تفسير قرارات مجلس الأمن، كما حدث في الحالة الليبية»[52].

رابعًا: المصلحة الإسرائيلية في الموقف الروسي

يُعبّر عن وضع إسرائيل الخاص عند روسيا الرسمية ما قاله بوتن في أثناء جولته الشرق أوسطية في نهاية حزيران/ يونيو 2012، حيث وصف الإسرائيليين في مؤتمر صحافي أعقب لقاءه العاهل الأردني بالشركاء والأصدقاء «لاحظت من جانب شركائنا وأصدقائنا الإسرائيليين...»، فيما اكتفى بقول «فلسطينيين» من دون ربطها بأي صفةٍ أخرى. السياق هنا ليس للمفاضلة إنما لتوضيح مكانة إسرائيل عند الكرملين. وفي الوقت نفسه، يرى الكرملين في وجود نسبةٍ كبيرةٍ من سكان إسرائيل من أصولٍ روسيةٍ أهميةً خاصّةً، بل تُعدّ إسرائيل، بالنسبة إلى كثيرين من الروس دولةً ناطقةً بالروسية. وكان مدفيدف في حقبة رئاسته قد قال خلال استقباله ليبرمان: «لا يمكن لروسيا أن تكون غير مكترثة بما يجري في إسرائيل، الدولة التي يسكن فيها عدد كبير من مواطنينا». وأضاف: «يتعلّق الكثير بمثل هذا اللاعب الجذري في الشرق الأوسط». بدوره أشاد ليبرمان بالعلاقات «المتينة» بين إسرائيل وروسيا»، مؤكِّدًا وجود كثير من الروابط المشتركة بينهما. وتبدو مراعاة إسرائيل نهجًا ثابتًا في السياسة الروسية

---

(52) سيرغي لافروف، حوار مع **الحياة الدولية**، ترجمة «روسيا اليوم»، تاريخ 14/ 9/ 2012.

بصرف النظر عمّن يحكم روسيا اليوم، بوتن أم مدفيدف أم شخص آخر. مراعاة لا تعود فحسب إلى خصوصية إسرائيل واليهود الروس فيها، إنما ولخصوصية التأثير الذي بيد اليهود في روسيا أيضًا. وكان لافروف قد عبّر عن رغبة روسيا في تطوير التعاون بين البلدين، وإكساب العلاقات بينهما نوعية جديدة لتستجيب لمصالح الشعبين، الروسي والإسرائيلي، انسجامًا مع ما جرى تأكيده خلال حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مع الرئيس الروسي دميتري مدفيدف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتن[53].

ويرى الروس في المكوّن الروسي في المجتمع الإسرائيلي أرضيةً لتحقيق مصالح روسيا، والحفاظ على علاقات خاصة مع إسرائيل. وهكذا، وفي إطار هذا الفهم «العلاقات الروسية - الإسرائيلية صارت أفضل حالًا من العلاقات الروسية - السورية، ولا سيما في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، آرييل شارون، الذي خالف الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في رفض إدانة سياسة الحديد والنار التي اعتمدتها موسكو في بلاد الشيشان، بل لجأ إلى النقيض فباركها وامتدحها. ولعل واقعة قيام بوتن بزيارة إسرائيل ومصر، لكن ليس سورية، في نيسان/ أبريل 2005، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على زيارة الأسد إلى موسكو (حين لاح أن العلاقات عادت متينة، بدليل استعداد موسكو لتزويد سورية بصواريخ أرض - جوّ متطوّرة)، كانت في منزلة تذكرةٍ صارخةٍ بأن المياه لم تعد تمامًا إلى مجاريها؛ وأن خيار الأسد في اللعب على حبال روسية، لشد انتباه المتفرج الأميركي أساسًا، لم تكن خافية على موسكو»[54].

ومرة ثانية «استقبلت إسرائيل في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو 2012 بحفاوة بالغة بوتن. ورافق الرئيس بوتن في زيارته هذه التي استغرقت 24 ساعة وفدٌ روسي رفيع المستوى تجاوز عدد أفراده 350 شخصًا، شمل كبار المسؤولين ورجال الأعمال الروس. وهذه هي الزيارة الثانية التي يقوم بها

(53) نوفوستي (وكالة أنباء)، 3/ 6/ 2009.

(54) حديدي، «روسيا و«الدولة السُّنية» في سورية».

بوتن إلى إسرائيل بصفته رئيسًا لروسيا بعد زيارته الأولى في عام 2005»[55].
وهي زيارة تؤكِّد البعد البراغماتي للسياسة الروسية الجديدة، ومحاولة روسيا الإفادة من الجالية الروسية الكبيرة في إسرائيل التي ينتمي إليها وزير الخارجية ليبرمان. ومن مؤشِّرات العلاقة الخاصة بين البلدين الزيارات المتبادلة بين قيادتيهما، حيث «زار جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية في العقد الأخير - شارون وأولمرت ونتنياهو - موسكو، وزارها في السنوات الماضية كذلك كل من شمعون بيريز وإيهودا باراك وأفيغدور ليبرمان». وتُبنى العلاقة الروسية مع إسرائيل على مصالح متبادلة تتمثل بحاجة روسيا إلى التقانة الإسرائيلية الدقيقة، ومصلحة إسرائيل في التأثير في السياسة الخارجية الروسية، وكذلك بحث روسيا عن بديلٍ في العلاقات الدولية والإقليمية بعد تغير الموقف منها في الرأي العام العربيٍ، وأهمية إسرائيل باعتبارها هذا البديل. وفي هذه العلاقة تدرك إسرائيل عوامل قوّتها، ومن ذلك امتلاكها التكنولوجيا الأكثر تطوّرًا، الأمر الذي يفتقر إليه أصدقاء روسيا السابقون من العرب، وخصوصًا التكنولوجيا المتعلِّقة بصناعة الطائرات من دون طيار، وما يرافقها من أجهزة متطوّرة.

كما تعرف إسرائيل كيف تلعب بورقة حقول الغاز المكتشفة قبالة شواطئ فلسطين وآفاقها، ومنح فرص الاستثمار لشركة غاز بروم الروسية العملاقة، وبالتالي مساعدة روسيا في التعويض عن خسائرها المحتملة من مد أنبوب لنقل الغاز من قطر عبر سورية وتركيا إلى أوروبا، علمًا أن روسيا اتفقت مع تركيا على خط «السيل الجنوبي» الواعد جدًا والاقتصادي، بمعنى قدرته المحتملة على توفير الغاز بأسعار منافسةٍ، إضافةً إلى توسيع «السيل الأزرق». و«سعى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز خلال زيارته إلى روسيا، لعقد صفقة مع موسكو عمادها، الغاز مقابل منع إيران من السلاح النووي ومنع تزويد سورية بصواريخ «إس 300»، إضافةً إلى حثها على التدخّل في سورية لوقف «سفك الدماء» ودعم مبادرة جامعة الدول العربية لتسوية أزمتها. وأكّدت إذاعة جيش

---

(55) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات «زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل،» (تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 تموز/ يوليو 2012).

الاحتلال أن بيريز وبوتن، تناولا في لقاء مغلق الشأن الإيراني، واتفقا على نقاط كثيرة على الرغم من الخلاف. ونقلت عن بيريز قوله إن اللقاء كان ودّيًا وصريحًا جدًا مع صديق حقيقي لإسرائيل». كما نقلت عن بوتن اهتمامه الكبير بمستودعات الغاز التي اكتشفتها إسرائيل في عرض البحر المتوسط، وقوله إن بلاده خبيرة ومعنية بالعمل على استخراجه... وتبادل الرئيسان النصائح في قضايا إيران وسورية وتنسيق التوقّعات في موضوع التعاون الأمني بين موسكو والكيان»[56].

في هذا الصدد اقترحت شركة الغاز الروسية الحكومية «غاز بروم» التعاون مع إسرائيل في شأن حقول الغاز التي اكتشفت في السنوات الماضية في شواطئ فلسطين. وأوضح الوفد الزائر الروسي أن شركة «غاز بروم» الروسية تعتزم إنشاء شركةٍ فرعيةٍ لها في إسرائيل، سيطلق عليها اسم «غاز بروم إسرائيل». وستعمل هذه الشركة الفرعية في مجالات التنقيب عن الغاز ونقله من البحر إلى الشاطئ، وإلى الأسواق. ورحّبت إسرائيل بهذه المقترحات، وأوضحت أن المناقصات الدولية المتعلّقة بحقول الغاز الإسرائيلية ستكون مفتوحة لمشاركة «غاز بروم». وذكرت البعثة الروسية أيضًا أن شركة «غاز بروم» الروسية، التي كانت قد فازت في مناقصةٍ سابقةٍ لإنتاج نفطٍ من الحجر الزيتي في جنوب فلسطين، ستباشر عملها قريبًا. وتمثل الشراكة الإسرائيلية الروسية في مجال استكشاف الغاز واستخراجه من قاع شرق المتوسط إدخالًا لعنصر جديد في العلاقات المشتركة، وهو عنصر الطاقة. ومما لا شكّ فيه أن لهذا انعكاسًا خطرًا على المصالح العربية والتركية في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية شرق المتوسط. وكانت روسيا وإسرائيل قد وقّعتا في الماضي اتفاقية للتعاون في مجال تكنولوجيا النانو.

وأقامت الشركة الروسية «روسنانو» مؤخّرًا شركةً فرعيةً لها في إسرائيل، حملت اسم «روسنانو إسرائيل». تقوم بالاتصال مع شركات إسرائيلية متخصصة

---

(56) «بيريز في موسكو، الغاز مقابل منع إيران من حيازة النووي،» **الخليج**، 10/ 11/ 2012.

بمجال تكنولوجيا النانو بغرض التعاون معها أو شرائها. وتسعى روسيا التي كانت قد أطلقت أقمارًا صناعية إسرائيلية من قواعدها، إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الفضاء. وروسيا معنية بالحصول على التكنولوجيا المتطوّرة الخاصة بصناعة الأقمار الصناعية الصغيرة والنُظم والأجهزة المرافقة لها، التي تُعد إسرائيل متقدمةً فيها.

ويبدو أن روسيا تعلّمت كيف تقيم علاقات وظيفيةٍ براغماتيةٍ تُلبّي من خلالها حاجاتها «مع استعدادها لدفع ثمنٍ سياسي لذلك». ومن مثال ذلك سعيها إلى إقامة شركة مشتركة لصنع طائرات متطوّرة من دون طيار. «روسيا تُجري مفاوضات مع إسرائيل وتحاول إقناعها بتعزيز التعاون التكنولوجي بين الدولتين وبدء مشروعٍ مشتركٍ لصنع طائرات صغيرةٍ من دون طيار من نوعٍ جديدٍ، لتستعملها الدولتان ولبيعها أيضًا إلى دول أخرى. وليس للمواقف السياسية دور مهم في هذه السياقات لأنها علاقات مصلحية براغماتية وحسب». ويبدو أن إسرائيل الأكثر براغماتية من روسيا، وأي بلد آخر، لا تمانع في النظر إلى روسيا باعتبارها حليفًا مستقبليًا قد يأتي يوم يشغل فيه مكان الولايات المتحدة في دعمها، في وقت قد تتحوّل فيه أميركا إلى تحالفٍ مع أنظمةٍ إسلاميةٍ يبدو الأفق العربي المحيط بإسرائيل مهيئًا لها. «فروسيا وإسرائيل تشعران بالحاجة إلى تطوير العلاقة بينهما لمعرفتهما أن السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط غير مستقرة، وأن تنويع العلاقات بأي حال مفيد لكل طرف، على المدى المتوسط والبعيد». وتعرف إسرائيل كيف تلعب ورقة الإسلاميين جيدًا مع روسيا في الشيشان والقوقاز عمومًا وفي غير مكان. و«كانت روسيا وإسرائيل قد وقّعتا أكثر من عشر اتفاقيات تعاون بينهما بين عامي 1994 و2010. ففي عام 1994 وقّعت الدولتان ست اتفاقيات للتعاون في مجالات: العلم والتكنولوجيا؛ والسياحة؛ والثقافة والتعليم؛ والصحة وعلم الطب؛ والزراعة والصناعة الزراعية؛ والطيران. واتفاقية تعاون في مجالَي البريد والاتصالات في عام 1996. وفي مجال الحرب ضد الجريمة في عام 1997. وفي عام 2000 وقّعت الدولتان اتفاقيتين؛ واحدة في مجال منع الازدواج الضريبي، وأخرى في مجال إقامة مراكز ثقافية في الدولتين.

في عـام 2010 وقّعتـا اتفاقية تعاونٍ أمني - عسـكري بينهمـا»، فضلًا عن آفاق تطوير العلاقات في المجال السياحي وإمكانية مضاعفة رقم النصف مليون سائح روسي في السنة، والبالغ دخل إسرائيل منهم مليار دولار، ومضاعفة عدد الرحـلات الجوية بيـن البلديـن البالغ حاليًـا 80 رحلة فـي الأسـبوع، مقابل 4 رحلات بين سـورية وروسـيا، وعلى خلفية آفاق التعاون المستعرضة أعلاه بين روسيا وإسرائيل تبدو خسارة روسيا من فقدان مصالحها في سورية ليست ذات شـأن، بل تبدو خسـارةً لسـورية أكثر كثيرًا مما هي خسارة لروسـيا، الأمر الذي تقامر فيه مواقف متشـنجة من روسـيا مبنية على أسـس عاطفية انفعالية وقواعد أخلاقية لا تقوم عليها السياسة، وتؤدي إلى خدمة إسرائيل في الحصيلة النهائية. علمًا أن مؤشِّـر حجم التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل متقارب اليوم مع ما هو عليه بين روسيا وسورية، وبلغت قيمته في عام 2011 ملياري دولار[57].

تخلص الدراسـة التي اسـتقيت منهـا معظـم المعلومات الـوارده أعلاه[58] إلى نصيحـة تفيد بـأن «على العـرب تلمّـس الجوانب التـي تؤثر فـي المجتمع الدولـي وتتبّعهـا والاسـتفادة منهـا كمـا يفعـل الأعـداء والخصـوم والأصدقاء علـى حد سـواء. المصلحة القومية أضحـت الآن توظيف كل مـا يُمكن توظيفه لبنـاء المواقف مع الآخريـن، وليس الاسـتمرار في عزف سـيمفونيات الصداقة والتاريـخ المشـترك. لكن شـرط ذلك هـو وجود كيانٍ مؤسسـي سياسـي عربي يمكنه أن يضع تصـوّرًا - بالحد الأدنى - للمصالح العربية المشـتركة». ويجب عدم نسـيان أن «روسيا وإسرائيل» تشـتركان في المخاوف ذاتها من «التنظيمات الراديكاليـة»، وأنهمـا معًا تناهضـان الحركـة الديمقراطيـة في العالـم العربي». «فكلاهمـا يعتقد أن نجـاح الديمقراطية فـي العالم العربي سـيقود لا محالة إلى هيمنة الإسـلاميين على السـاحة السياسـية، أو على الأقل إطـلاق الحرية لرأيٍ عامٍّ عربي معادٍ لإسـرائيل. وهذا الهاجس المشـترك يدفعهما إلى توثيق التعاونَ والتنسـيق فـي أكثر من مجـال»، على حسـاب التعـاون العربي الروسـي. وفيما

---

(57) أنباء موسكو، 8/ 11/ 2012.

(58) المركـز العربـي للأبحاث ودراسـة السياسـات، وحـدة تحليل السياسـات، «زيـارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل».

ينشغل كثيرون من السوريين بالتحريض على روسيا وتأكيد عداوتها للشعب السوري، «يكيل النظام والمعارضة الاتهامات كل طرف للآخر بتنفيذ مخطّط تدمير سورية، ويرى أنصار الرئيس الأسد أن المعارضة تخدم أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل.

تؤكِّد المعارضة أنه لولا دعم إسرائيل للنظام الحالي لسقط منذ مدة طويلة. وبين هذا وذاك فإن المستفيد المطلق من استمرار الأزمة السورية على هذا الشكل هو إسرائيل. ولو قُدّر لحكام تل أبيب أن يرسموا مخطّطًا لتدمير سورية لتطابق جزءٌ كبير منه مع ما يجري والتوقّعات المستقبلية المطروحة. فتدمير البنية التحتية في سورية تهديد أطلقه ليبرمان منذ سنوات ولوّح حينها بإعادة سورية إلى القرون الوسطى. ويعطل انشغال السوريين في إعادة إعمار ما دمّرته الأزمة مطالبتهم وقدرتهم على استرجاع الأراضي العربية المحتلّة. كما يفتح تفتيت سورية، لا سمح الله، على منح إسرائيل شرعية كدولة يهودية إلى جوار كيانات «علوية» و«مسيحية» و«درزية» وكردية. كما أن غرق سورية في مستنقع الفوضى يثبت ادعاءات إسرائيل بأنها واحةٌ ديمقراطيةٌ في وسط عربي متوحش»[59]. «يقول يادلين، رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الأركان الإسرائيلية: الحرب الأهلية في سورية شطبت عن جدول الأعمال التهديد العسكري التقليدي الأخطر الذي يحدق بإسرائيل، فالجيش السوري لم يبق منه سوى ظلّ قدرته الأصلية... جيش سورية يسحق نفسه... وقدّر يادلين أن سورية في اليوم التالي لسقوط الأسد ستكون مشغولةً بإعادة بنائها، ولهذا فإن القوّة العسكرية للدولة بعد أن تآكلت في الحرب الأهلية ستوجّه إلى الداخل وليس إلى الخارج. يوجد هنا تحسن في الوضع الاستراتيجي لإسرائيل»[60]. وثمة من يرى في إسرائيل أفقًا أبعد لنتائج الربيع العربي بالمعنى السلبي، «فالاختبار الاجتماعي للربيع العربي ليس من يسيطر في الدولة - مبارك أم مرسي، الأسد أم معارضيه - الاختبار هو في مسألة هل سيتغير المبنى السلطوي بحيث لا

(59) سامر راشد إلياس، «إطالة أمد الأزمة السورية مصلحة إسرائيلية بامتياز،» (روسيا اليوم، 22/10/2012).

(60) عاموس هارئيل [وآخرون]، «الخبر الرئيس-الاستخبارات،» **هآرتس**، 5/2/2013.

نعـود نرى دولة فـي ملكيتها السـيطرة الحصرية على وسـائل العنـف... فإذا لم تنتعش الدولة المركزية فسيعيد الربيع العربي إلى شتائهم المخيف لعهود القبيلة والعشيرة والسيف»[61].

هناك من يـرى أن موقف روسـيا نابـع من نفوذ يهـودي فـي إدارة الرئيس والخارجيـة، فضلًا عن وسـائل الإعلام التي تـروّج لصوابية الموقف الروسـي، ودور اليهـود المناصريـن لإسـرائيل فيهـا، مقابـل يهـودٍ يناصـرون قيـم الحرية والديمقراطية في المحيط العربي وسـورية بصرف النظر عن مصلحة إسـرائيل. علمًا بأن إسـرائيل لا تتردد في التعبير عن مصلحتها في هدوء وسـلام حقّقه لها نظام الأسـد، وحرص عليه علـى مدى أربعين عامًـا. ولذلك ليـس غريبًا القول إن «إسـرائيل ستتوق للأسد.. الأسـدان - الأب والابن - شريران، لكنهما على الأقلّ... وعدهما هو وعدٌ، وأن كل اتفاقٍ معهما متينٌ كصخور جبل الشيخ»[62]. ولا يزال ماثلًا في الأذهان الخطاب الذي وجّهته هيئة أركان الجيش الإسرائيلي إلى الولايـات المتحدة تطلب فيـه عدم المسـاس بالنظام السـوري حين بدا أن الولايـات المتحدة عازمةٌ على الانتقال من إسـقاط صدام إلى إسـقاط الأسـد. ومن طبيعة مشـابهة تتوسـع دائرة الحرص الإسـرائيلي من القيادة السـورية إلى الشـعب السـوري، في إعلان بيريـز في أثناء لقائـه الأخير مع بوتن في موسـكو «أن روسـيا برئاسـة فلاديمير بوتن تسـتطيع أن تؤدي دورًا مهمًّا فـي وقف إراقة الدماء في سـورية، وإحلال السـلام في منطقة الشـرق الأوسـط. مشـيرًا إلى أن حدود إسـرائيل المشتركة مع سورية شـهدت هدوءًا تامًا لفترةٍ طويلةٍ، مُعربًا عن آمال الإسـرائيليين باسـتمرار هذه الحالة»[63]. ومن اللافت أن تُعبِّر إسرائيل عن الحرص على الدم السـوري وعلى الأسـاس الأخلاقي في التعاطـي مع القضية السـورية. فذكـرت CNN العربيـة نقـلًا عن الإذاعـة الإسـرائيلية أن «مسـؤولين إسـرائيليين شـنوا هجومًا حادًا على روسـيا فـي أعقاب تحذير موسـكو إلى تل

(61) غاد يئير، «عودة إلى الفوضى،» هآرتس، 5/ 2/ 2013.

(62) عوزي محنايمي، «إسرائيل تفحص إقامة قاطع أمني في سورية،» معاريف، 3/ 2/ 2013.

(63) نوفوستي (وكالة أنباء)، 8/ 11/ 2012.

أبيب من توجيه ضربة عسكرية إلى إيران... ونقلت الإذاعة العبرية عن تلك المصادر التي لم تفصح عنها قولها إن من يدعم طغاةً مثل معمر القذافي، وبشار الأسد، ولا يتحفظ من جرائم إنسانية ترتكب بحقّ أبناء الشعب السوري، فإنه ليست لديه صلاحية أخلاقية ليعظ إسرائيل كيف يجب عليها التصرف»[64].

وتشارك افتتاحية هآرتس المنشورة باسم أسرة التحرير في إدانة الموقف الروسي مما يجري في سورية «روسيا، الصين وإيران تواصل دعم النظام الإجرامي». وتتساءل لماذا لا تتخذ إسرائيل موقفًا مغايرًا، مؤكِّدةً أن «الأخيرة تنأى بنفسها عن مواقف الدول السابقة ومن بينها روسيا». حقيقة أن إسرائيل لا تنتمي إلى الدول التي على الأقلّ تندد بما يجري في سورية وتطالب برحيل الأسد، غريبة ومثيرة للحفيظة. هذه الحكومة التي تعرف دومًا على من تلقي المسؤولية، علقت فجأة في «متاهة استراتيجية» معيبة. إذا ما وبّخت نظام الأسد فانه سيزعم ليس فحسب أنها ستظهر كمن يتدخّل في الشؤون الداخلية السورية بل وستتهم منه كمن تخطِّط لإسقاطه. وبالفعل، ثمة تعليل سياسي ثقيل الوزن يُلقي بظلاله على كل موقفٍ أخلاقي. إسرائيل، وليس غنيًا عن البيان، لم تتردد في العمل في سورية عندما اعتقدت أن النظام يُعرّضها للخطر. لكن عندما يقتل آلاف السوريين على أيدي النظام - فجأة تدخل الحسابات الاستراتيجية إلى العمل»[65].

وفي سياق استثمار إسرائيل للبعد الأخلاقي للموقف من النظام في سورية، جاء في صحيفة هآرتس «ستتحرر سورية في نهاية الأمر. وحينما تتحرر سورية فلن يُقتل فيها عشرات المواطنين (والمئات أحيانًا) كل يوم. وحينما تتحرر سورية لن تمتلئ السجون فيها بعشرات آلاف السجناء، ولن يغتصب جنودُها نساءها، ولن تتحوّل المستشفيات فيها إلى مواقع تعذيب. وحينما تتحرر سورية لن ترهب أقلية علوية سائر السكان، ولن يكون الدم السوري مشاعًا.

(64) نقلًا عن الإذاعة الإسرائيلية: «إسرائيل تهاجم روسيا وتشاور أميركا بضرب إيران،» (CNN بالعربية، 23/ 3/ 2012).

(65) هآرتس، 27/ 2/ 2012، الافتتاحية.

وحينما تتحرر سورية سيصبح لبنان أيضًا دولةً أفضل لا رهينةً لحزب الله. ولن يحدث هذا بعد أسبوعٍ أو شهر، لكنه سيحدث، ولن يحدث بسبب رد العالم بل سيحدث برغم عدم ردّه». وفي السياق الإيراني: «يجب على إسرائيل والعالم الغربي تأييد الشعب السوري والشعب الإيراني في كفاحهما ضد مستبدين قتلة مضطهدين. فالذي يتجاهل معاناة الغير ويريد إنقاذ نفسه فحسب يجلب الفناء على نفسه في نهاية الأمر أيضًا. وحينما تتحرر إيران لن يكون سؤال هل عندها برنامج نووي سؤالًا وجوديًا، فحل المشكلة النووية الإيرانية ليس التدمير بل الحرية»[66].

العلاقة بين روسيا وإسرائيل تسودها حسابات دقيقةٌ، في المصالح القائمة اليوم وفي الحسابات الاستراتيجية البعيدة المدى، والأكثر وضوحًا فيها حرص إسرائيل الدائم على ربط مصير البلدين بما يسمّى «الإرهاب الإسلامي»، أي «الفلسطيني – الشيشاني». ومن اللافت تزامن عمليات التفجيرات في إسرائيل مع عمليات كبرى في روسيا، كما حصل في 18/ 4/ 2002 حين تمت عمليات تفجير في كل من فلسطين والشيشان، الأولى ضد جنود إسرائيليين، والثانية ضد جنود روس. وعمليات أخرى مشابهة ضد مدنيين، مع فارق بسيط في الزمن، وغالبًا كانت العمليات في روسيا تعقب تلك التي في إسرائيل. وسواء كان ذلك عملًا مدبرًا أم بمحض المصادفة إلّا أنه يوصل رسالةً مفادها أن بين البلدين قضية مشتركة تتمثل بالحرب على الإرهاب، وأنكم، أيها الروس، حين تدعمون الفلسطينيين لا تنسوا الخطر الشيشاني، بل القوقازي عمومًا. وفي هذا السياق، يقول الصحافي الروسي بفراغ ستيفن، محلّل الشؤون الأمنية والدولية في هاريسبورغ: «في الحقيقة فإن كلتا الدولتين تواجه التهديدات من حركات إسلامية، أدت إلى تقارب معيّن بينهما». ويشير إلى أن «إسرائيل تمتنع عن أي تعليقات أو تنديدات بممارسات الجيش الروسي بحق الشيشان، فيما يغض بوتن الطرف عن استمرار العمليات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين». وكشفت مصادر إعلامية إسرائيلية منذ 30/ 11/ 2000، نقلًا عن الإذاعة الإسرائيلية:

---

(66) عنار شيلو، «الحرية باعتبارها حلّا،» هآرتس، 29/ 4/ 2012.

«أن كلًا من روسيا وإسرائيل كثّفتا التعاون الأمني والاستخباري بينهما بشكلٍ لم يسبق له مثيل. وأضافت أن الحكومتين الروسية والإسرائيلية اتفقتا على عقد لقاءات دوريةٍ بين قادة الأجهزة الاستخبارية في الجانبين لتنسيق جهدهما ضد ما سمّته الإذاعة «خطر الأصولية الإسلامية المتصاعد»[67].

وفي هذا السياق قام رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي إبراهام هليفي بزيارات عدة إلى العاصمة الروسية موسكو بغية وضع آليات للتعاون الاستخباري. كما قام عددٌ من قادة الأقسام في جهاز الموساد بزيارات عديدةٍ لموسكو للغرض نفسه. ولم يفت الإذاعة الإسرائيلية التعليق في شأن هذا التقارب بالقول: «إن لكلٍّ من روسيا وإسرائيل قواسمَ مشتركةً كبيرةً ومهمّةً في مجال مواجهة العدو الذي يتمثل بخطر المقاومة الإسلامية»[68]. وهناك حديثٌ عن لعبٍ إسرائيلي مزدوجٍ، يمسك جيدًا بحلقة الشيشان، من زاوية التقارب مع قيادته، مع الإيحاء لشعبه بالصداقة[69]. فهناك «قرار صدر عن بلدة «أبو غوش» غرب القدس في شأن إطلاق اسم الحاج أحمد قادروف، الرئيس الأسبق للشيشان، على أحد شوارعها الصغيرة، وهو ما أعقبه وصول وفدٍ حكومي من الشيشان إلى إسرائيل التقى برئيس البلدة وعدد من رجال الأعمال في منتصف تشرين الأول/ نوفمبر 2012.

وأشارت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية إلى أن الزيارة أسفرت عن اتفاق يقضي بوعد من الجانب الشيشاني في شأن بناء مدرسة ومركز ثقافي شيشاني في «أبو غوش». وكشف موقع «نيوز رو إسرائيل» عن أن رئيس البلدة «الإسرائيلية»، سليم جبر، قام بزيارة غروزني عاصمة الشيشان، والتقى برئيسها رمضان قادروف، ووزير الثقافة والعلوم الشيشاني، إلى جانب زيارته موسكو حيث التقى بالمؤرخين سعيًا وراء تأكيد المزاعم في شأن الأصول الشيشانية

---

(67) معمر فوزي الخليل، «العلاقات الإسرائيلية الروسية وسنوات التقارب،» (المسلم (موقع إلكتروني)، 24/ 1/ 2004)، على الموقع الإلكتروني: <www.almoslim.net >.

(68) المصدر نفسه.

(69) سامي عمارة، في: **الأهرام اليومي**، 9/ 1/ 2012.

لسكان البلدة» في لعب يقدم صورةً للعالم بأن إسرائيل ليست على عداءٍ مع المسلمين، وأن من سكن هذه الأرض ليس الفلسطينيين فحسب، ومحاولة تقارب مع الشيشانيين يتيح لإسرائيل جمع معلومات والتأثير في الخاصرة الروسية الضعيفة عند اللزوم. وفي ما يخص روسيا شكّل الموضوع الإسلامي بمجالاته كلها أحد أهم العناصر المؤثرة في صوغ السياسة الخارجية الروسية.

موقف إسرائيل الرسمي يُعبّر عنه ما يذكّرنا به جدعون ليفي[70]. فإلى جانب أنه يدين روسيا والصين على موقفهما، قائلًا: «وروسيا والصين تؤيدان المذبحة لأن العالم هزلي ومصلحي»، ويتناول موقف إسرائيل مستذكرًا موقف مناحيم بيغن الذي يصفه بأشد تصريحاته بؤسًا ومهانة: «في عام 1981 حين نشبت الحرب الفظيعة بين إيران والعراق، تمنّى رئيس حكومة إسرائيل مناحيم بيغن نجاحًا للطرفين». وعلى خلاف ما يراه كثيرون من تخوفٍ إسرائيلي من مجيء الإسلاميين إلى الحكم، مُعبَّرًا عنهم بحكم الإخوان المسلمين تحت مسمّيات مختلفةٍ في دول الربيع العربي، فهناك من يقول باطمئنان إسرائيل إلى مجيء الإخوان المسلمين في مصر، وتوقّع عجزهم عن فعل شيءٍ ضد إسرائيل بسبب وضع مصر الاقتصادي واعتماد الجيش على المساعدات الأميركية، وبسبب طريقة التفكير والفارق الجوهري في هذه النقطة بين الإخوان والإسرائيليين: «إن عدد المساجد في القاهرة اليوم أهمّ عند الإخوان المسلمين من عدد الدبّابات في الجيش المصري...». وتضيف المقالة ملاحظةً بخصوص الزمن وقصر النظر العربي: «فمفهوم الزمن عند جيراننا العرب وعندنا مختلف تمامًا»[71]. وما تطمئن له إسرائيل ليس مجيء الإخوان إلى الحكم بحد ذاته، ولا حتى الأبعاد التي يراها كثيرون في اهتماماتهم الدينية وصرفهم الاهتمام عن شؤون بلدانهم الدنيوية، إنما في إمكانية استنفاد طاقات البلدان التي وصلوا إلى حكمها في صراعٍ سُني - شيعي بدلًا من عربي - إسرائيلي، الأمر الذي بات أكثر وضوحًا في القضية السورية، وشكّل عاملًا حاسمًا في الدعم الذي

---

(70) جدعون ليفي، «لا مغيث في سورية،» هآرتس، 26/ 2/ 2012.

(71) إيتان هابر، «مساجد أم دبّابات،» يديعوت، 29/ 1/ 2012، الافتتاحية.

تلقّتـه البحرين. على أن مثل هذا الصـراع والآفاق التي ينفتـح عليها لا يُطمئنان روسيا، لأن من شأن امتداد صراع من هذا القبيل أن ينتقل إلى جوارها الآسيوي الـذي يعانـي انقسـامًا مشـابهًا، فضلًا عـن صعوبة اتخـاذ روسـيا موقفًـا يُجنّبها تصعيـد العمليات الإسـلامية الوهابية فـي الدرجـة الأولى. إذ «أصبـح واضحًا الآن كالشـمس أن المحور المركزي للصراع في الشـرق الأوسـط ليس الصراع الإسـرائيلي – العربي بل في داخل الاسـلام نفسه بين السـنيين والشيعة. ويقف هذا الصراع من وراء سـتار حمّام الدم في سورية بين النظام العلوي الذي تؤيّده إيران الشـيعية من جهة، والأكثرية السُنيّة من سكان سورية الذين تؤيدهم اثنتان: العربية السعودية وقطر».

يـرى الكاتـب الإسـرائيلي، دوري غولد، في معـرض خوفه مـن أن تختار إسـرائيل التعاون مع الإسـلام السُـنّي كونه أكثر اعتدالًا حيال اليهود الذين يرى الشـيعة فيهم أصـل النجاسـة، وحيالهـا: «يجب على دولـة إسـرائيل أن تحافظ على مصالحها الحيوية في الشـرق الأوسط، لكن ينبغي لها ألّا تُجرَّ إلى الصّراع السُـنّي الشـيعي اعتمادًا على أفكار مقولبةٍ غير مُسـوغةٍ عن هذا الجانب أو ذاك فـي الصراع المذكور»[72]. لأن «إسـرائيل غير مهتمّةٍ بالتدخّـل على أي نحو من الأنحاء لا في لبنان ولا في سورية. فمشكلات حزب الله مع السُنّيين في الشرق الأوسـط، ومع سورية الجديدة، هي مشـكلته ويجب أن يبقى الأمر كذلك»[73]. وبالتالي «من السـهل أن نفهم الآن كم هو هامشي الصراع المختلق مع إسرائيل الـذي عمره أقلّ مـن 100 عام في مقابل الصـراع القابل للانفجار بين السُـنّيين والشـيعة المسـتمر منذ القرن السـابع للميلاد. ليس أمامنا صراع سوري داخلي كما يعتقد فريق في إسـرائيل، بل فوضى دينية عامة في الشـرق الأوسط لا تزال كلّها أمامنا ولا تتعلّق بإسـرائيل البتة، وهذا جيد»[74]. إسـرائيل في منجاةٍ ما دام الصراع السُـنّي- الشـيعي الذي تحوّلت إليه المنطقة دائرًا. ولن تمتنع إسـرائيل

(72) دوري غولـد، «الانقسـام السُـني- الشـيعي وصلـة ذلـك بإسـرائيل،» **إسـرائيل اليـوم**، 27/ 4/ 2012.

(73) غي بخور، «لن يظل حسنًا إلى الأبد،» **يديعوت**، 23/ 2/ 2012.

(74) غي بخور، في: **يديعوت**، 22/ 4/ 2012.

عن أي عملٍ يُساهم في تغذيته كي يستمر ويتعاظم، وبهذا المعنى لإسرائيل مصلحة في تحوّل الثورة السورية إلى حربٍ أهليةٍ طائفيةٍ، في إطار حرب سُنيّةٍ - شيعيةٍ كبرى. خصوصًا أن إسرائيل عرفت كيف تقنع العرب السُنة بأن إيران هي عدوّتهم، وأن الخطر يأتي من إيران وليس من إسرائيل، وساعدت إسرائيل في ذلك سياسات إيرانية لا تُطمئن جوارها العربي.

قال السفير- سفير البحرين في بروكسل، في أول مؤتمر للبرلمان اليهودي الأوروبي الجديد - لصحيفة **إسرائيل اليوم**: إن «البحرين تتوقع من المجتمع الدولي كله، وفيه إسرائيل، أن يقف إلى جانبها في مواجهتها الحالية مع إيران. فطهران تُضعضع استقرار المنطقة». وقال عضو الكنيست، ألكين: إن «الكلام الذي قيل، في الموقع الذي قيل فيه، يبرهن على أننا كنا على حق حينما قلنا إن إيران هي مشكلة العالم العربي - لا المشكلة الفلسطينية». وقالت السفيرة هدى عزرا نونو، سفيرة البحرين في واشنطن، وهي يهودية من بين 36 يهوديًا مجمل اليهود الذين يعيشون في البحرين، لصحيفة **إسرائيل اليوم**: «أشعر أن مكاني اليوم هنا مع البرلمان اليهودي. فهذا منبر ملائمٌ لإثارة موضوع العدوان الإيراني»[75]. وكان كاتب المقالة قد أوغل في التعبير عن إمكانية الإفادة من تحوّل الصراع إلى سُنّي - شيعي بدلًا من عربي - إسرائيلي، فمضى إلى التعبير عن وظائف مشتركة سعودية إسرائيلية. وبصرف النظر عن التفاصيل، يرى إسرائيليون آخرون على هذه الخلفية واقع نشوء توافق في المصالح وتطابق في المواقف بين تل أبيب وعواصم عربية: «إن سيناريوات الاستخبارات السعودية تشبه جدًا السيناريوات عندنا في حال ضربة عسكرية لإيران. ومن المؤكّد أنه يجوز لنا أن نُخمّن أن الضغط عندنا وفي الرياض حسن العلاقات غير الرسمية والاتصالات الخفية»[76]. وفي ما يخص إقناع واشنطن بلاعقلانية إيران وعدم ارتداعها من العقوبات. ثمّة أمل أن تقوم السعودية بإقناع واشنطن بخطورة

---

(75) بوعز بسموت، «طهران تضعضع استقرار المنطقة،» **إسرائيل اليوم**، 17/5/2012.

(76) سمدار بيري، «من وراء الستار على جميع الجبهات،» **يديعوت**، 18/3/2012، الافتتاحية.

طهران بدلًا من تل أبيب، فـ «ليس من المؤكّد أن الإدارة في واشـنطن تفهم هذا حقًا. قد يستطيع السعوديون إقناعهم أفضل منا»[77].

وفي سياقٍ مرتبطٍ جاء في **يديعوت**: «السياسة الإسرائيلية تؤيد بشكلٍ سلبي كلّ خطـوةٍ إلى تنحية الرئيس الأسـد عن الحكم. ونشـأ هنا ائتلاف مشـوّق من المصالح: إسرائيل، تركيا، دول الخليج والسـعودية توجد فجأة في الطرف ذاته من المتراس. ولائتـلاف المصالح هذا قدرة كامنة للتوسـع وصولًا إلى التعاون حيال عدوٍّ مشتركٍ واحدٍ: إيران»[78]. وفي سـياق العامل الإسلامي الذي يجمع الخوف منه بين روسـيا وإسـرائيل كتب آدار بريمور في **هآرتس** مقالة يُشـخّص فيهـا أصـول موقف روسـيا من خـلال مناقشـات منتدى فالـداي، قائـلًا: «إنهم خائفون ببساطة. إن خوفهم الأكبر هو من رسوخ الإسلام المتطرف. فبعد تونس ومصر من يضمن لنا ألا يسـيطر الإسـلاميون على سـورية أيضًا، يسأل الروس. ويجب على إسرائيل أن تفهم هذا أفضل من الجميع. كان يجب عليها أن تكون من أكبر مؤيدي الأسـد. فزيادة القوى الإسـلامية قوة قد يُفضي إلى زيادة قوّتها في القوقاز والفولغا أيضًا. وقد تضعضع أيضًا الجمهوريات السـوفياتية السـابقة في وسط آسيا. يسمع الروس كلمة «إسلام» فيرون غليانًا واضطرابًا وحربًا أهلية وطائفية ودينية وقبلية وهجرةً جماعية ونشـوب صراعـات إقليميةٍ جديدةٍ. وهم يقولون إن الاختيار بين الأسـد والبديل منه ليس اختيارًا بين خير وشـر، بل بين شر ودمار آخر الزمان»[79]. مستذكرًا هنا أيضًا الصدمة التي أحدثتها ليبيا بالنسبة إلى الروس، ومحاولة روسـيا تأكيـد أنها لا تخون حلفاءهـا، ومحاولات إثبات أنهـا دولة عظمـى تواجه الغـرب على مسـتوى القرارات في خصوص سـورية، والخوف من أن يكون الأسد اليوم وبوتن غدًا.

على خلاف إسرائيل التي تجد نفسها في مخاطر أمام الإسلام الشيعي أكثر مما أمام الإسـلام السُـنّي، من دون أن تغلق عينها عن الأخير، فإن روسيا، على

---

(77) بوعز بسموت، «العقلانية بحسب دمبسي،» **إسرائيل اليوم**، 19/ 2/ 2012.

(78) أليكس فيشمان، «تأهب تسريب،» **يديعوت**، 27/ 2/ 2012.

(79) آدار بريمور، «الدبّ الروسي خائف،» **هآرتس**، 27/ 2/ 2012.

خلفية تجربتها في أفغانستان، وفي الشيشان والقوقاز عمومًا، تجد المخاطر تأتيها من جهة الإسلام السُني الوهابي، ولا تستطيع نسيان دور السعودية الدامي في الشيشان والمساعد قبل ذلك في إسقاط الاتحاد السوفياتي عبر التواطؤ مع الولايات المتحدة على تخفيض أسعار النفط وتوجيه الضربة القاضية للاقتصاد السوفياتي.

كما لا تنسى الدم الروسي في أفغانستان ودعم السعودية لـ «المجاهدين». وتبدو روسيا بالتوازي مع ذلك مطمئنةً إلى الإسلام الشيعي، ولا ترى فيه أي خطر في الأفق المنظور على أمنها واستقرارها. بل تجد نفسها، بمعنى من المعاني، حليفةً له، وتتقاسم الهموم ذاتها والمخاوف عينها، وخصوصًا في ما يخصّ أذربيجان التي تؤثر عبر العنصر الأذري في إيران وقوامه نحو ربع السكان، وعبر تحالفها مع تركيا، من جهة، وإسرائيل، من جهةٍ أخرى، لضرب إيران عبر قواعد جوية على أراضي أذربيجان. وهنا تتفارق المصلحة الروسية مع المصلحة الإسرائيلية، وتتفتح العين الروسية على لعبٍ أذري محتملٍ في الخاصرة الداغستانية تقوم به أذربيجان وحلفاؤها، على الرغم من عدم إعلان الخصومة بين روسيا وأذربيجان، على الرغم من ملف قره باخ ودعم روسيا أرمينيا. وبالتالي، النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان لا يفترض أن يعجب روسيا لأنه يمكن أن يعمل لغير مصلحتها وحلفائها في أي لحظةٍ، وكي لا تتساهل روسيا مع ما تسميه إسرائيل «إرهاب فلسطيني»، لا يصعب تنفيذ عمليات هنا، أي في روسيا نفسها.

خاتمة واستنتاجات

يصلح قول يفغيني بريماكوف الذي سبقت الإحالة إليه أعلاه قولًا ختاميًا. فبصرف النظر عن القواعد التي بنى عليها هذا السياسي الخبير والعارف بأحوال روسيا والتحديات التي تواجهها رأيه القائل: «أعتقد، أن روسيا تنتهج موقفًا يمكن أن نُسمّيه أنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه الأوضاع. فلو كنت رئيسًا للحكومة حاليًا أو وزيرًا للخارجية، لكنت اتخذت الموقف نفسه. وطبعًا هذا لا

يعني أنه حتمًا الموقف الفائز»[80]، ويمكن أن يضيف القارئ السوري: «أو أنه الموقف الأخلاقي»، على الرغم من رجوع القادة الروس المتكرر إلى مقولة الأخلاق ركيزةً في قراراتهم المتعلِّقة بالشأن السوري. فهناك من الأسباب الدافعة لأن تنتهج القيادة الروسية ما تنتهجه، أسباب في الداخل الروسي، وفي علاقة روسيا بالخارج والتحديات التي تواجهها ويواجهها مشروعها الأوراسي الجيوسياسي. وفي تاريخها القريب كما البعيد ما يكفي من زنخ الدماء والقهر والضعف والمعاناة لأن ترفض روسيا فكرة الثورات من حيث المبدأ وليس أن تمتنع من مساندتها فحسب، أو حتى تقف ضدها بصورةٍ نشطةٍ. إذ عاشت روسيا من الثورات المتعاقبة ومن الحروب الأهلية والخارجية ما يجعلها تعي جيدًا معناها ومعاني اللجوء إلى السلاح طريقًا إلى الحقوق المدنية.

إضافةً إلى ذلك، ثمّة في الداخل الروسي من أسباب التفجر ما يصعب التحكّم به، أسباب يُعبّر عنها بانسداد الآفاق أمام أجيال ما بعد البيريسترويكا وانقطاع السلالم أو مصاعد الترقية الوظيفية عند اعتبارات شخصيةٍ وأمنيةٍ وضعف الأجور والرواتب قياسًا بالأسعار وقلّة فرص العمل وكثرة طالبيه وسيادة مبدأ الولاءات والتبعيات المختلفة على مبدأ الكفاءات، وتوارث الوظائف والمواقع المهمّة في الدولة، عائليًا في كثير من الأحيان، ودرجات غير مسبوقة من الفساد، لا يستطيع بوتن نفسه مداراتها، فيقول: «هذه المشكلة موجودة في كثير من البلدان. بالطبع من المهم حجم الفساد ودرجته ومستواه. هذه المعدلات لدينا عالية جدًا»[81]، وتناقضات عرقية ودينية، ومشكلات ديموغرافية، وأطراف متنازع عليها مطموع فيها، وضعضعة تعانيها روسيا ولم تخرج منها بعد، سواء على مستوى مؤسساتها المدنية أم العسكرية أم حالتها الاجتماعية، أوقعها فيها انهيار الاتحاد السوفياتي وورثته الثقيلة وما أعقبه من تعاظم الفوارق الطبقية واشتداد الحقد الطبقي والعرقي ونظرة إلى الخارج متهمة متخوّفة حاقدة. وفي هذا الإطار تبدو روسيا بحاجةٍ إلى شد صفوف

(80) يفغيني بريماكوف، حوار مع روسيسكايا غازيتا، تاريخ 8/ 8/ 2012.
(81) فلاديمير بوتن، حوار أجرته قناة «روسيا اليوم»، بثّ بتاريخ 6/ 9/ 2012.

الداخل في معادلة صعبة التحقيق جدًا، بل الخروج من الحفرة الهائلة التي خلّفتها الإمبراطورية المنهارة، ولا إمكانية لإعادة النظر في أسباب القهر والحقد المرئية والقريبة، فلا مجال لإعادة الخصخصة ومحاسبة القائمين على عمليات النهب الكبرى التي تمّت، لأن من شأن ذلك أن يقود إلى حربٍ أهليةٍ. كما من غير الواقعي خفض درجة الفساد ما دام آلية حكم في الدولة، ويصعب تحقيق نموٍّ اقتصادي يستوعب الطاقات الشابة ويهيّئ لهاً إمكانية تأمين أسباب العيش الكريم، ما دام الاقتصاد الروسي اقتصادًا تابعًا لسوق الطاقة والمواد الخام الأخرى... فلا يبقى والحال كذلك من رابطٍ وطني جامع إلا التوحّد في وجه عدوٍ خارجي، من المفيد أن يكون هو نفسه العدو الذي يُشجِّع الثورات إن لم يكنْ هو الذي يُدبّرها هنا وهناك، كما يرى الروس، وروسيا ليست بمنأى عنها. وهذا العدو هو نفسه ركيزة بل ضرورة معنوية لجعل مشروع القطب الجديد ممكنًا، من حيث هو مشروعٌ يقتضي التضحيات من جهة والإيمان من جهةٍ أخرى، والتحدي الدائم من جهةٍ ثالثة. وليس لدى الشعب الروسي ما يضحِّي به، حيث أُفقر ونُهب وأُضعف وجُرّد من إيمانه بالمستقبل، وبات أخطر وأضعف وأصعب من أن يعيش على أوهام جديدةٍ. فلا يبقى إذًا سوى التحدي. ولا يبقى أمام روسيا إلا عرقلة الثورات ما استطاعت ودفعها بعيدًا من نفسها، وتعقيد مشاريع دُعاة الديمقراطية وإظهار أبشع صورهم الممكنة وأدمى التجارب كي لا يريدها الروس. وأما سؤال المصالح، فكل ما يمكن أن تخسره روسيا قابلٌ للتعويض، في عالمٍ متحركٍ متغير.

فعلى مثال علاقة روسيا بسورية، لا يعني كثيرًا رقم ملياري دولار من تبادل تجاري بين البلدين «كانت السفارة الروسية في دمشق قد أفادت في شباط/ فبراير 2012 أن حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا ارتفع في عام 2011 ليبلغ نحو مليارَي دولار»[82]، وهو يتوازى مع ارتفاعه بين روسيا وإسرائيل إلى رقم مشابهٍ في العام نفسه. في حين هناك رغبة وإمكانية في رفع حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا في السنوات الخمس القادمة من اثنين

(82) تشرين (سورية)، 6/ 6/ 2012.

وثلاثين إلى مئة مليار دولار، وفق المؤتمر الصحافي الذي عقده بوتن مع أردوغان في الزيارة الأخيرة لأنقرة في 3/ 12/ 2012 [83].

كما لا تعني كثيرًا قاعدة طرطوس للروس، فهي ليست أكثر من مركز دعم تقني. وهذا ما أكَّده «الكسندر خيلونيوك، الخبير في مركز الشرق الأوسط بأكاديمية العلوم الروسية - حين أوضح - أن طرطوس ليست قاعدة بل نقطة مراقبة تقنية للبواخر»[84]. و«موسكو أوقفت موقتا استخدام مركزها للتأمين المادي والتقني والإمداد في طرطوس السورية»[85]، ولا مسألة موارد التسليح تقلق روسيا على المدى البعيد. فها هو العراق يعود إلى السلاح الروسي ومثله ليبيا. وكل ما تفقده روسيا في المجالات الأخرى وخصوصًا في مجال الطاقة يمكن أن تعوِّضه وبفوائد أكبر في إسرائيل، عبر مشاركة غاز بروم في استثمار الغاز المُكتشَف قبالة سواحل فلسطين، وعبر توسيع السيل الأزرق وإنجاز مرحلة السيل الجنوبي على الأراضي التركية. ولدى روسيا الممكنات والمؤهّلات والآفاق الواسعة لتحلّ محلّ الولايات المتحدة باعتبارها حليفًا لإسرائيل، مع احتمال تغيرات جديةٍ في علاقات الولايات المتحدة مع المشروع الإسلامي الإخواني الكبير، وافتراقها المحتمل في هذا الشأن مع إسرائيل. وتعرف الأخيرة كيف تقبض على مصالحها وتجني الفوائد، هنا وهناك. ولذلك فأي تصعيدٍ نحو قطيعةٍ مع روسيا على مواقفها الحالية من الثورة السورية تتضرر منه سورية في الدرجة الأولى وتستفيد منه إسرائيل من دون أن تتضرر روسيا إلّا بقدر ضئيلٍ، وإلى حين.

(83) أنباء موسكو، 5/ 12/ 2012.

(84) **الحياة**، 12/ 6/ 2012.

(85) **نيزافيسيمايا غازيتا** (روسيا)، 24/ 8/ 2012.

فهرس عام

- ب -

- ش -

- غ -

- ف -

- ن -

- ي -

هذا الكتاب

أكثر من سنتين على اندلاع الثورات العربية، والأسئلة لا تزال تُطرح عن العوامل. وتشير معاودة طرح هذه الأسئلة إلى أن الأجوبة ليست واحدة، ولا تسير في اتجاه واحد، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية المعقدة كافة في المراحل الفاصلة في تواريخ الشعوب والأمم، ما يشير في حد ذاته إلى تعقّدها.

تُحاول مجموعة البحوث والدراسات التي يضمّها هذا الكتاب أن تتخطّى ما هو ظاهر في مجريات الأحداث والأفعال التاريخية المباشرة إلى مقاربة بعض اتجاهات البنية الاجتماعية العميقة تلك في معناها الشامل. وتهدف إلى توفير معرفة معمّقة أفضل لخلفيات الثورة في سورية ومسارها وتطوّر بعض ظواهرها في ضوء تحليل كمي - نوعي نقدي مركب، يستند إلى قائمة "موثوق بها" وغنية من البيانات والمؤشرات.

المؤلفون المساهمون

آزاد أحمد علي
جاد الجباعي
حازم نهار
حسني العظمة
حمزة المصطفى
خضر زكريا
سمير سعيفان
عقيل محفوض
علي باكير
مروان قبلان
منذر حلّوم
منذر خدام
نبيل مرزوق
نيروز ساتيك

السعر: 18 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2764-7

9 789953 027647

